















# التخطيط الاقتصادي

تأليف

دكتور حسين عمر

أستاذ الاقتصاد التحليلي

بكلية التجارة — جامعة الأزهر

١٩٦٧



دارالمعارف بمطرو



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



« إن الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن  
تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على قواعد  
علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع  
الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد  
وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة » .

« إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة  
التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية، المادية  
والطبيعية والبشرية، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية  
لكي تحقق الخير لجميع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية » .

الميثاق الوطني





# مقدمة

من الحقائق الثابتة أنه لن يتحقق التقدم الاقتصادي في أى مجتمع متخلف ،  
حالم بتطلع إليه الأفراد عامة، ويرغبون فيه رغبة صادقة تحفزهم إلى العمل الإيجابي،  
وبذل أقصى الجهود والإمكانات فى السيطرة على موارد الطبيعة وتسخيرها  
لمنافعهم ، ومالم تكن لديهم النظرة العلمية إلى وسائل المعرفة المادية . ولا جدال  
فى أن لهذه النظرة العلمية الصادقة المقام الأول فى تحقيق التنمية الاقتصادية لكل  
مجتمع متخلف .

ومع ذلك فقد يعزف الكثيرون من أفراد المجتمع عن السعى لاستغلال  
ما يتيسر لهم من موارد ، لالشيء إلا لأن عقائدهم الراسخة توحى بأن الكسب  
المادى أمر يتنافى مع القيم الأخلاقية الرفيعة ، وأن الحياة الإنسانية الكريمة هى  
العبادة والتصوف والحرمان من المتعة المادية على أية صورة . وقد يعزف الأفراد  
عن استغلال الموارد المتاحة لهم ، لأنهم يفضلون الخمول والتراخى على الجهد والعمل  
والسعى لزيادة فى إنتاج الثروة . وفضلا عن ذلك فقد نجد فى المجتمعات الإقطاعية  
أن السلطة والنفوذ قد تورث ولا تكسب ، وأن الطامحين والانتهازيين ، فى مثل  
هذه المجتمعات ، لا ينصرفون إلى زيادة الثروة ، بقدر ما ينصرفون إلى الحصول على  
السلطة والنفوذ بأى طريق لا يمت إلى الإنتاج بصلة .

وحتى لو سلمنا بأن عامة الناس ينظرون إلى الإنتاج والكسب المادى نظرة  
التقدير والاهتمام ، ويؤمنون بأن المادة قد تضى عليهم القوة والجاه والنفوذ فى  
المجتمع الذى يعيشون فى كنفه ، فقد يكشفون عن انعدام روح المغامرة فى مختلف  
مياادين النشاط الاقتصادي . وقد يرجع ذلك إلى أنهم لا يضمنون الحصول على  
ثمار جهودهم وأعمالهم ، إما نتيجة لعجز الدولة عن حماية الملكية . أو عدم الاستقرار

(ب)

السياسي ، أو لقصور معيب في القوانين الموضوعة التي تحكم العلاقة بين أفراد المجتمع

كما قد تنعدم روح المغامرة في ميادين النشاط الاقتصادي ، لو كان النظام الاجتماعي السائد منظوياً على حرمان البعض من فرص الحياة ، نتيجة لتركيز الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع . وليس من شك في أنه لو كانت فرص الحياة متكافئة بين طبقات المجتمع ، لنال الكثيرون قسطاً وافراً من العلم والمعرفة ، وأسهموا بطاقاتهم وإمكانياتهم وعملهم الإيجابي في زيادة الإنتاج القومي ورفاهية المجتمع . إن المصلحة الذاتية تحفز هذه الفئة القليلة الثرية من أفراد المجتمع إلى الاحتفاظ بثروتها وامتيازاتها السياسية والاقتصادية وسيادتها الطبقيّة بكافة الوسائل . ومن ثم فإن قضية التنمية لا تجد حلاً لها ، في أي مجتمع متخلف ، إلا بشورة اجتماعية تزيح من طريقها هذه الفئة الرجعية ، وتهدف إلى توزيع الدخول والثروات توزيعاً أقرب إلى العدالة .

ولإجمال القول أن المجتمع لا يتطور اقتصادياً إلا إذا تمهياً بأسره لمشاكل هذا التطور الكبير ، فشاع العلم وتيسر التعليم على نطاق واسع ، وتقدمت وسائل المعرفة المادية ، وأقبل الأفراد عامة على الإنتاج المادي ، وشاعت في نفوسهم روح المغامرة في مختلف ميادين النشاط الاقتصادي ، وتكافأت أمامهم فرص الحياة بشورة تقضي على الظلم الاجتماعي وتعمل على إقامة العدالة الحققة في توزيع الدخول والثروات . فإذا قامت إلى جانب ذلك زعامة رشيدة في المجتمع المتخلف ، وتجاوبت مع رغبة أفرادها في تحقيق التطور الاقتصادي الكبير ، فلن تصبح بعد ذلك المشاكل العمالية التي تنشأ في طيات عملية البناء من المشاكل العسيرة ، مادام أفراد المجتمع على استعداد لبذل كل التضحيات في سبيل تحقيق هذه الغاية .

وإذا كان علم الاقتصاد السياسي قد نشأ منذ أكثر من قرنين من الزمان ، فقد جاءت نشأته من خلال معالجة قضية التنمية وعلى أيدي بعض الكتاب الاقتصاديين

الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم «التجارين» . إذ خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، كانت تسود في دول غرب أوروبا بيئة فكرية معينة ، عندما خرجت الدول الحديثة إلى حيز الوجود على أساس قومي ، تحت سلطة الملكيات المطلقة ودون تصفية كاملة للإقطاع . وكان الحكام الذين تربعوا على عروش هذه الدول تواقين إلى بناء صرحها السياسي والاقتصادي على أسس قوية الدعائم ، كما كانت زيادة الثروة مظهرا من مظاهر القوة والسيادة القومية . لقد كان هذا عصر التجارين ، ذلك أن الانجرار في السلع بين الدول كان السيل الوحيد إلى زيادة الثروة في شكل معادن نفيسة من الذهب والفضة . ولهذا كان بعض كتاب المدرسة التجارية يعالجون قضية تطوير الاقتصاد القومي ، تحت تأثير الرأسمالية التجارية التي كانت سائدة آنذاك ، فقد قرروا أن ثروة الأمة ، شأنها شأن ثروة الفرد ، لا يمكن زيادتها إلا بزيادة ما تملكه من المعادن النفيسة . غير أن وليام بيتي خرج على فكر المدرسة التجارية ، عندما أبرز الحقيقة المنطوية على أن المعادن النفيسة ليست لها الأهمية في حد ذاتها ، وإنما هي من قبيل «التراكم» الضروري لتطوير الاقتصاد القومي . وعلى ذلك فأى نظام يعوق سير هذا التراكم ، لا بد من القضاء عليه . وتبعاً لهذا المنطق وجد بعض الكتاب الاقتصاديين أساساً للنشأة بالقضاء على الإقطاع ، لأن طبقة الإقطاعيين يبددون التراكم القومي بإنفاقهم البذخي .

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية التي تزعمها آدم سميث ، وكان من روادها الأوائل دافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس وجون استيوارت ميل . وعندما نشر آدم سميث كتابه الشهير : « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » ، وضع تماماً أنه أضفى على فكرة الحرية الاقتصادية أهمية بالغة ، إذ نادى بأن النظام الاقتصادي ، في مجموعه سوف يدبر شئونه بنفسه ، بلا حاجة إلى التدخل من جانب الدولة ، كما لو كانت هناك « يد سحرية » تسيره دائماً في يسر ودقة وانتظام .



وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الثورة الفكرية ، التي أتى بها آدم سميث ، أن أصبح التدخل الحكومى أمراً لا ضرورة له فى سبيل تطوير الاقتصاد القومى ؛ لا بل قد يكون هذا التدخل عائقاً لهذا التطوير . غير أن سميث قدم فى كتابه بعض عناصر التنمية ، إذ كان ينادى بالقضاء على الإقطاع ، وهو ما نعتبر عنه بالتغيرات الهيكلية ، وبالدعوة إلى الادخار والقضاء على الإسراف وهو ما نعتبر عنه بسياسة التراكم ، وبتقسيم العمل وهو ما نعتبر عنه بالتقدم التكنولوجى ، وبالحرية الاقتصادية التى تفسح المجال أمام المنظمين لتطوير الاقتصاد القومى دون فرض أية قيود عليهم من جانب الدولة .

ثم جاءت الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وما أن بزغ نجم القرن التاسع عشر حتى كانت الصناعة الآلية الحديثة قد انتشرت ، وتم نصفية الإقطاع ، وانتصرت الطبقة الرأسمالية ، وساد النظام الرأسمالى فى المجتمع الأوروبى . وكانت فلسفة هذا النظام تقوم على الفردية و النفعية ، بمعنى أن كل فرد أقدر الناس على معرفة مصلحته الذاتية ، وأن سعيه لتحقيق مصلحته الذاتية يؤدى تلقائياً إلى تحقيق مصلحة الجماعة ، أى أن هناك توافقاً وانسجاماً طبيعياً ، بين المصالح الذاتية للأفراد ومصلحة الجماعة . وهنا تصبح مصلحة الجماعة محصلة للمصالح الذاتية للأفراد .

وإذا طبقنا هذا المنطق الذى تستند إليه الرأسمالية الغربية ، فى بناء نظامها الاقتصادى على قضية التنمية ، لا يمكن القول بأن كل منظم يسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح ، وفى سعيه لتحقيق هذا الهدف ، يعتمد دائماً إلى التوسع فى المنشأة التى يشرف عليها ، فإذا ما نجح فى ممارسة نشاطه هذا ، أغرى غيره من المنظمين على ممارسة نفس النشاط . وهنا يتكاثر عدد المنظمين فى هذا النشاط . وينتهى المطاف باستنفاد إمكانيات تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى ، عندما يتلاشى ربح المنظمين الحديين الذين يكونون فى مؤخرة من

يدخلون ميدان الإنتاج . ومن ثم يتطلع المنظمون إلى ولوج فروع أخرى من النشاط الاقتصادي . وتكرر المحاولة ، وعلى هذا النهج تتحقق تنمية جميع فروع الإنتاج القوي ، ويتم استغلال كافة الموارد المتاحة في المجتمع ، سواء كانت موارد مادية أو معنوية ( بشرية ) . وفي الوقت ذاته تسود المنافسة الكاملة بين المنتجين ، مما يدفعهم جميعا إلى السعى المتواصل لتحسين الأساليب الفنية في الإنتاج ، وخفض تكاليف الإنتاج كوسيلة لزيادة الأرباح المحققة . وهكذا يصبح التقدم التكنولوجي السمة المميزة للنظام ، ومن ثم تستمر الزيادة في الإنتاج وتقل تكلفته ، مما يفضي في النهاية إلى أن يحصل المجتمع على زيادة مطردة في كميات السلع الاستهلاكية بأثمان تتدرج في الانخفاض وتميل دائما إلى أن تتساوى مع نفقة الإنتاج ( في غيبة العناصر الاحتكارية ) فيؤدي هذا بدوره إلى الارتفاع المطرد في المستوى المعيشي للمواطنين . وعلى ذلك فقد كانت التنمية تتم تلقائيا بجهود المنظمين ، ودون تدخل الدولة .

ولقد كان المؤلف الذي أصدره بعد ذلك جون استيوارت ميل في مبادئ الاقتصاد السياسي ، عام ١٨٤٨ آخر المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع المتراعى الأطراف بالدراسة الشاملة . ولم يحدث بعد جون استيوارت ميل أن حاول الاقتصاديون التعرض لقضية التنمية بالبحث والدراسة الجدية ، بل قصرُوا جهودهم على دراسة اقتصاديات السوق من وجهة النظر التحليلية . ومن ثم فقد نشأت أجيال عديدة من طلبة علم الاقتصاد ممن توفروا على دراسة هذا العلم ، في هذا الحيز الضيق التقليدي ، في المائة السنة الأخيرة . وقد نعزو عزوف الاقتصاديين المحدثين عن دراسة أسباب التقدم الاقتصادي إلى أنهم كانوا يرهبون الزج بأنفسهم في مثل هذا الخضم الواسع من الدراسة ، ووضع في مؤلف واحد ، لا بل أن البعض منهم تفادى معالجة بعض نواحي هذه الدراسة كلية ، على اعتبار أنها دراسة تعلق عن مستواهم وقدرتهم الفكرية .

وهكذا اختفت قضية التنمية ، كدراسة « ماكرو اقتصادية » ذات طابع « ديناميكي » من الأدب الاقتصادي الحديث ، ونعني بذلك دراسة الظواهر الإجمالية للاقتصاد القومي على مدار الوقت . آية ذلك أنه لما انتهى عصر المدرسة الكلاسيكية ، وحلت محلها المدرسة الكلاسيكية الحديثة أو المدرسة الحديثة ، كانت الأبحاث الاقتصادية تدور حول سلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع ، سواء كانت وحدات إنتاجية أو استهلاكية . وبعبارة أخرى فقد كانت النظريات الاقتصادية تدور حول سلوك الفرد كمتج يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح الكلية ، وسلوكه كستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته المتعددة . وكان يربط بين هذه النظريات « الميكرو اقتصادية » مبدأ الحد الأقصى في الربح أو الإشباع ، وسيادة المنافسة الكاملة فيما بين المنتجين وفيما بين المستهلكين ، وحرية تنقل عناصر الإنتاج فيما بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي . وأخيراً بدأت فكرة « التوازن الاقتصادي » بمعانيه المختلفة - توازن السوق وتوازن المستهلك وتوازن المنتج - تستقر في صورة جديدة ، أمكن التعبير عنها رياضياً أدق تعبير ، حتى غدت الدراسة الاقتصادية كما لو كانت تطبيقاً عملياً للعلوم الرياضية ، فاحتل الاقتصاد الرياضي مكان الصدارة . غير أن التوازن بهذه المثابة كان « توازناً استاتيكيّاً » ، ومن ثم فإنه كان يتعارض تماماً مع فكرة التطور ، لأنه ينم عن الثبات ، لا الحركة ، مع أن الحركة هي أساس التطور .

ثم جاء الكساد العظيم ( ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ) الذي اتسم بفترة طويلة من الركود الاقتصادي ، تعطل فيها عدد كبير من الأيدي العاملة في كثير من من الدول الصناعية ، فاتخذت هذه البطالة صورة دائمة ، مما دعا الاقتصاديين إلى أن يطلقوا على هذه الظاهرة اسم « الركود المزمن » في المجتمعات الصناعية المتقدمة . وبدأ الكتاب يبحثون فيما أصاب النظام الرأسمالي فشل حركته ، وأدى به إلى ما وصل إليه من علل اقتصادية . كما تساءل الناس عن الأسباب



الحقيقية التي تكمن وراء ظاهرة الركود المزمن في مثل هذه المجتمعات . كذلك فإن شعوب العالم الثالث ، في آسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ، بدأت من جانبها تقسمال عمادعا إلى أن يكون التخلف الاقتصادي - وهو نوع آخر من الركود المزمن - سمة من السمات البارزة في اقتصاديات دول هذا العالم المتخلف .

وفي ثانيا هذا الكساد العظيم ، وكرد فعل للأوضاع الاقتصادية التي سادت في فترة ما بين الحربين ، ظهرت أفكار جون ماينارد كينز ، وذاع الحديث عنها على أنها ثورة كينزية ، ، لأنها تمثل مولد نظرية جديدة في الركود المزمن، تستند إلى فكرة الإفراط في الادخار مع تضائل فرص الاستثمار، ولأنها تسلم بأن الحرية الاقتصادية ، كدعامة للنظام الرأسمالي ، لا تحقق تلقائيا التوظيف الكامل للوارد الإنتاجية في المجتمع، إذ قد يكون وضع التوازن للدخل القومي ( الوضع الذي يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار ) أقل في مستواه من المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل . ولم تنصرف أهمية الفكر الكينزي إلى الجانب النظري وحده ، بل أنها تناولت السياسة الاقتصادية التي ينبغي على الاقتصاد الرأسمالي أن يتبعها لعلاج الكساد المزمن ، وكانت هذه السياسة تقوم كلية على تدخل الدولة في الاقتصاد القومي ، لزيادة الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار .

غير أن النظرية الكينزية، كما يقول الأستاذ سينج، لا تقدم حلا لمشكلة التنمية في بلد متخلف ، لأن أنواع العلاج التي يقدمها كينز للنهوض بالاقتصاد القومي تفترض تحقق درجة مرتفعة من النمو الاقتصادي وتوافر ردود فعل معينة، هي من الخصائص التي ينفرد بها الاقتصاد الرأسمالي المتطور .

ولقد أخذ الأستاذ ألفا هانسن فكرة الإفراط في الادخار من كينز، ثم توسع فيها ، وبنى عليها نظرية جديدة تنطبق إلى حد كبير على المجتمع الأمريكي . وأدى

تحليله النظرى ، فى هذا الصدد ، إلى وضع دعائم أربع لنظريته المعروفة فى الركود المزمع ، أو ما تسمى فى بعض الأحيان بنظرية « النضج الاقتصادى » .

أما الأستاذ جوزيف شومبيتر فقد أنكر فكرة الركود الاقتصادى فى مؤلفه « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » ، شأنه فى ذلك شأن ألفرد مارشال فى مستهل القرن الحالى . ومع ذلك فقد كان شومبيتر يعتقد بأن الرأسمالية — كنظام اقتصادى — لا بد أن تصل إلى نهايتها الحتمية ، حيث أنها ستقوض دعائمها بنفسها ، نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التى كانت غريبة على هذا النظام فى الأزمنة الماضية . وقد أفصح عن ذلك كل من تشمبرلين وجوان روبنسون وسيرانا فى أبحاثهم التى دلت تماما على أن الوضع السائد فى العالم الغربى هو الوضع الاحتكارى ، وإن كانت هناك منافسة فى منافسة احتكارية ، أما المنافسة الكاملة فلا تمت إلى الواقع بصلة .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، وبقيامها تغيرت صورة العالم . لقد بدأت ثورات التحرر الوطنى فى كثير من أرجاء العالم ، وهبت الشعوب ، التى ذاقَت مرارة الاستعمار ودحا طويلا من الزمن ، تدافع عن حقها فى الحياة ، وفى الحرية ، وفى الاستقلال . وهكذا ظهرت دول جديدة حديثة الاستقلال على خريطة العالم ، لم تكن من قبل إلا مستعمرات أو أقاليم تابعة أو تحت الوصاية . وبدأت هذه الدول تناضل من أجل التنمية الاقتصادية ، بعد تحررها السياسى . وبدأ كثير من الدول يسلك طريق الاشتراكية ، ويتخذ من التخطيط أسلوبا علميا للتنمية . بل أن بعض الدول الرأسمالية قد اتخذت أسلوب التخطيط ، كوسيلة لتحول الاقتصاد القومى من ظروف السلم إلى ظروف الحرب ، بل فى ظروف السلم أيضا اتجه بعض الدول الرأسمالية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط كوسيلة للتغلب على الأزمات على هدى تعاليم كينز . وبعبارة أخرى فقد أصبح هناك تخطيط ، فى الإطار الرأسمالى ، يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص فى صور متعددة ، وذلك إلى جانب التخطيط الاشتراكى .



وهكذا وضع الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الذى يمكن أن نرده إلى أثر الكساد العظيم واندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدمار المادى فى دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية، وظهور مؤلفات عديدة فى قضايا التنمية وموضوع التخطيط الاقتصادى، والنجاح الملحوظ الذى حققه التخطيط فى كثير من الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط، وأبرزه فى صورة زيادات كبيرة فى الإنتاج وفى معدلات سريعة للنمو الاقتصادى .

ولقد كان وضع اقتصادنا القومى قبل الثورة وضع أى اقتصاد متخلف، يقوم أساسا على خدمة الاستعمار والإقطاع . وكان الإنتاج الزراعى يكون النسبة الكبرى من الإنتاج القومى، والأرض، الزراعية كانت خاضعة لنظام الإقطاع، وأهل الريف فريسة للفقر والمرض والجهل . أما البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فكانت تسيطر سيطرة كاملة على الاقتصاد القومى، وتتقاسم الأرباح الكبيرة مع ذوى النفوذ من أعوان الاستعمار. وأما مؤسسات التجارة الخارجية والمؤسسات التأمينية فقد كانت فى معظمها مملوكة للأجانب، فضلا عن أن صادرات البلاد ووارداتها كانت وقفا على الدول المسيطرة، ومن ثم فقد كانت تبعية اقتصادنا القومى للخارج تبعية تكاد أن تكون كاملة .

وحتى المنافع الجزئية التى تحققت قبل الثورة، وتمثلت فى الأرصدة الاسترلينية الضخمة التى كان من الممكن استغلالها لإرساء قاعدة قوية ينطلق منها الاقتصاد القومى فى طريق التنمية السريعة، قد ضاعت هباء بالإدارة الفاسدة وسوء الاستغلال والإسراف والبذخ فى فترات الرواج من جانب السلطات الحاكمة وقتذاك .

وكان من الضرورى أن تغير الثورة هذا النظام الاقتصادى من أساسه، قبل أن تبدأ فى عمليات الإنشاء والتعمير، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعى لتحرير الفلاح، وتحطيم الإقطاع السياسى والاقتصادى. كما بدأت مرحلة التحول الاشتراكى

بالتخطيط الجزئى أولا عن طريق إنشاء أجهزة جديدة ، كالمجلس الدائم للتنمية الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، والهيئات الأخرى التى أقامتها الثورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى والخروج بالبلاد من دائرة الركود الذى عانت منه أحقابا طويلة من الزمن .

ثم أجلى المستعمر المحتل ، وتم القضاء على الحزبية وتصفية الإقطاع ، وإقامة جيش وطنى قوى . وهكذا بدأت الأوضاع تستقر ، والوطن يخلص لأهله ، وأصبح من المتيسر الدخول فى برامج شاملة للتنمية والتعبئة القومية للوارد الطبيعية والبشرية . إذ بدأ تنفيذ البرنامج الأول للتصنيع بعد إنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ ، ثم بدأ تنفيذ مشروع السد العالى الذى كان لتمويله آثار سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، من أهمها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس .

وجاء العدوان الثلاثى ليؤجل بدء مرحلة التخطيط الشامل للاقتصاد القومى . ثم أصدرت الدولة ، فى أعقاب العدوان ، قوانين التخصيص ، وأقامت نواة للقطاع العام ، بقيام المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة النصر ومؤسسة مصر . كما استكمل جهاز التخطيط ، الذى كانت قد أقيمت نواته عام ١٩٥٥ ، كل مقوماته بإعادة تنظيمه بصورته الراهنة عام ١٩٥٧ ، وظل يعمل عملا دائبا على استكمال البيانات والإحصاءات والدراسات اللازمة لإعداد الخطة القومية المفصلة ، ليكون على أهبة الاستعداد حين تصدر الدولة إشارة البدء بمرحلة التخطيط الشامل . ووضع الجهاز بالاشتراك مع الوزارات المشروعات المفصلة للتنمية فى مختلف القطاعات .

ولقد كانت إشارة البدء حين تفضل السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، فأصدر أمره فى المؤتمر التعاونى الذى عقد فى جامعة القاهرة فى السابع والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٥٨ بإعداد الخطة القومية الخمسية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وهنا أخذت جميع أجهزة الدولة — بقطاعيها العام والخاص — تتحرك لتكون على أهبة الاستعداد لبدء تنفيذ أول خطة خمسية

رائدة . وبدأ تنفيذ هذه الخطة في أول يوليو من عام ١٩٦٠ . ثم صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وماتلاها من قرارات ، جعلت من القطاع العام أداة فعالة للقيام بالدور القيادي في عملية التنمية ، وضمانا لنجاح الخطة . وهكذا أصبح أسلوبنا الذي تخيرناه من أجل التنمية هو أسلوب التخطيط في الإطار الاشتراكي . وعلى ذلك يمكن القول بأنه منذ عام ١٩٦٠ بدأت الفترة الثانية لمرحلة التحول الاشتراكي

أما الخطوات التي اتبعت في إعداد الخطة فقد بدأت بتشكيل ست لجان رئيسية ، تتبعها أكثر من ستين لجنة فرعية ، باسم اللجان المشتركة للتخطيط ، كانت تجمع أعضاء من موظفي الحكومة ومن رجال الأعمال وذوى الخبرة والاختصاص ، بالإضافة إلى خبراء جهاز التخطيط القومى . وقد ضمت هذه اللجان أكثر من خمسمائة عضو من صفوف المختصين فى الدولة ، واستمرت اجتماعاتها حوالى خمسة أشهر ابتداء من يناير حتى مايو ١٩٥٩ ، قامت فيها بدراسة تفصيلية للمشروعات التى تدخل فى الخطة ، وما يلزمها من استثمارات وعائدها من الإنتاج والدخل والعمالة ، وآثار تنفيذها على مختلف نواحي الاقتصاد القومى .

وعندما استكملت المرحلة الأولى من دراسات تلك اللجان ، عرضت على المجلس الأعلى للتخطيط ، الذى قرر أن الهدف الرئيسى للتنمية هو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات . ثم تولى الوزراء دراسة المشروعات فى القطاعات التى تدخل فى اختصاصهم ، على أن يتقدموا بعد ذلك إلى جهاز التخطيط المركزى ببرامجهم المقترحة للسنوات الخمس ١٩٦٥ / ٦٠ .

وكان جهاز التخطيط قد أعد مختلف الدراسات المتعلقة بوضع إطار الخطة — إجمالاً وتفصيلاً — بمجرد تحديد هدفها الرئيسى . إذ كون الجهاز صورة تاريخية لتطور المجتمع فى الماضى ، وصورة تفصيلية لوضعه الراهن ، واستخلص منهما



الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . كما أتم حصر الإمكانيات القومية ، وما يمكن أن يتاح منها في المستقبل ، فضلا عن قياس قدرة البلاد على استثمار مواردها الطبيعية والبشرية ، ووضع أولويات مشروعات التنمية .

وبدأ الجهاز برسم خطة إجمالية طويلة الاجل ، وفي نطاقها تم وضع خطة أكثر تفصيلا للسنوات الخمس ١٩٦٥/٦٠ ، لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكبر من التفصيل ، ولتعد من هذه الأخيرة ميزانية الدولة عن نفس السنة .

ثم ألفت اللجنة الوزارية للتخطيط ، لتتولى مراجعة مشروع إطار الخطة الذى أعده الجهاز المركزى للتخطيط ، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية ، استنادا إلى البرامج والمقترحات التى تقدمت بها الوزارات ، وتمشيا مع السياسة العامة للدولة .

وهكذا كان تخطيطنا العربى قائما على اشتراك جميع الأجهزة الحكومية والعامة فى إعداد الخطة ، كما كان التعاون وثيقا بين جهاز التخطيط المركزى وبين الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة ، بدافع الرغبة المشتركة فى وضع الخطة القومية على أسس سليمة . وبينما اختصت كل وزارة بالنواحي الفنية والاقتصادية الخاصة بمشروعاتها وبرامجها ، كانت وظيفة جهاز التخطيط التجميع والتحليل التخطيطى والتنسيق بين الخطط القطاعية المختلفة ، بغية إعداد خطة متماسكة ومتناسقة .

ومن ثم فإن الخطة القومية ، بهذه المثابة ، هى تعبير عن الاجراءات التى تتخذها الدولة لتحقيق التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى الإطار الاشتراكى والتعاونى الذى نسجنا خيوطه وحددنا معالمه . وهى تنظيم للجهود القومية ، وتحديد لمعالم الطريق إلى زيادة الثروة والإنتاج . وهى رسم لصورة المستقبل الذى نصبو إليه ، لا بالألفاظ ، وإنما بالمشروعات والأرقام والأهداف المحددة . وهى إذن تمثل أسلوب البناء الداخلى ووسائل تطوير الاقتصاد القومى ، بما يضمن

زيادة الإنتاج، ومضاعفة الدخل، وتوافر السلع والخدمات، ورفع المستوى المعيشي للوطنين . إن الخطة القومية الشاملة إذن يتصل أمرها بكل فرد وبكل قرية وبكل مدينة وبكل محافظة ، وبكل مصنع ، وبكل مشروع ، وبكل صناعة وبكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ولذلك فإن موضوع التنمية والتخطيط لا يهم الاقتصاديين والمخططين وحدهم، بل أنه يهم أولئك الذين يمارسون عملياً مشكلات التنمية والتخطيط ، سواء كانوا من المسؤولين السياسيين أو المسؤولين في القطاع العام أو الخاص ، ويهم كل فرد في مجتمعنا الجديد يتصل ، أو سيتصل ، بعمليات التنمية والتخطيط .

وقد دفعني ذلك إلى أن أضع بين يدي القارئ العربي الكريم كتاب « التخطيط الاقتصادي » كفرع جديد من فروع المعرفة الاقتصادية لم تزر به المكتبة العربية بعد ، ومرة دراسات طويلة مضيئة وتجربة عشتها وتمرست بها ، عند ما كنت مستشاراً فنياً لمكتب وزير التخطيط .

وقد تناولت ، في الجزء الأول من الكتاب ، نظرية التخطيط الاقتصادي ، إذ بدأت بالتخلف الاقتصادي وعناصره الأساسية وبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بعملية التنمية ، ثم تحديات التنمية الاقتصادية ومشكلة تكوين رأس المال والتخلف التكنولوجي ، ثم أساليب التنمية الاقتصادية ، ثم تخطيط التنمية ، من حيث تاريخ التخطيط ومفهوم أسلوب التخطيط وتعريفه ومعنى الخطة الاقتصادية وأساسيات منهاج وضع الخطة ، ثم أنواع التخطيط ، ثم دراسة مقارنة للتخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي ، ثم مستلزمات التنمية والتخطيط ، ثم تقدير أسلوب التخطيط ، ثم مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية ، ثم عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة .

أما الجزء الثاني من الكتاب فقد تناول تجربة التخطيط الاقتصادي العربي ، إذ بدأت هذا الجزء بشرح سمات التخلف الاقتصادي في مصر قبل الثورة ، ثم للملاح الأساسية للفترة الأولى التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ،

١٩٥٢ - ١٩٦٠ ، ثم الفترة الثانية للتحويل ، ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، ثم تطور الاقتصاد القوي في الفترة الأولى للتحويل ، وتطوره في الفترة الثانية للتحويل ، أى في ظل التخطيط الشامل ، وأنهيت هذا الجزء بتقييم الخطة الخمسية الأولى . وقد ضمنت هذا الكتاب أيضا بعض المذكرات الملحقه في نهايته ، عن التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٤ ، وعن التخطيط على ضوء الميثاق ، وعن القرارات الجمهورية المنظمة للتخطيط . . كما أضفت بعد ذلك بعض الملاحق الإحصائية عن تطور الاقتصاد القوي في ظل التخطيط الشامل ، وعن تطوره في سنة ٦٥ / ١٩٦٦ ، وعن بعض الإحصاءات للجمهورية العربية المتحدة بالمقارنة بالدول الأخرى . والمؤلف ، إذ يضع بين أيدي القراء هذا المؤلف الجديد ، يأمل في أن يكون قد وفق إلى إخراجه بالصورة الوافية بالغرض منه ، على أساس الجمع بين نظرية التخطيط بجوانبها المختلفة وبين تطبيقها العملي في الجمهورية العربية المتحدة .

والله أسأل أن يسدد خطانا وهو ولي التوفيق ٩

ح . ع

٥ نوفمبر ١٩٦٧

الجزء الأول

نظريّة

التخطيط الإقتصادي





# الفصل الأول

## التخلف الاقتصادى

أن من السهولة بمكان أن نذكر أن دولة ما متخلفة اقتصاديا ، غير أنه من العسير أن نقيس مدى تخلفها ، أو أن نضع تعريفا إحصائيا دقيقا لما ينطوى عليه معنى التخلف ، وإن جاز لنا أن نحكم على معالم التخلف من الفقر الذى يشيع فى الدولة، وانتشار الأمية، والنقص فى المستوى الصحى ، وفى المرافق العامة، وفى سبل المواصلات ووسائل النقل ، والنقص فى كفاية الاداة الحكومية والخدمات الاجتماعية، وفى ضغط السكان على الموارد المتاحة، وفى البطالة المقنعة ، وفى ضالة أهمية الصناعة ، وفى بدائية التنظيمات الاقتصادية والمالية والأجهزة المصرفية ، وفى تركيز الثروة فى أيدي قلة من المواطنين الذين يسيطرون على نظام الحكم . كما أن من أبرز مظاهر التخلف فى الدول التى تتصف به أن صادراتها تتكون، فى العادة ، من مواد أولية أو خامات معدنية أو زيوت بترولية أو مواد غذائية ، وغالبا ما يكون استغلال هذه المواد أو تصديرها فى أيدي المؤسسات الأجنبية ،

### ١ - العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى

وفى ضوء هذه الملامح البارزة للاقتصاد المتخلف ، يمكن أن نرد هذا التخلف، فى الجانب الاقتصادى ، إلى عناصر ثلاثة رئيسية .

أولها - عدم استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية استغلالا كاملا . ومن أهم مظاهره وجود فائض كبير من السكان الزراعيين يتمثل فى البطالة المقنعة ، وضالة النشاط الصناعى الذى يعجز عن امتصاص هذه البطالة ، والاستغلال الكفء لهذه الثروات الطبيعية ، بسبب ندرة المنظمين، وضالة المدخرات ، وسوء

توجيهها ، وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي ، والتخلف التكنولوجي الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الانتاج .

ثانيها — التخصص في النشاط الزراعي والاستخراجي ، وما يرتبه ذلك من تبعية اقتصادية للدول الصناعية المتقدمة .

ثالثها — الفقر ، وهو انعكاس لـ ضالة متوسط الدخل الحقيقي للفرد الذي يعد أهم المحددات الأساسية لمستواه المعيشي ، باعتباره محصلة عنصرى الدخل القومى والسكان ، وذلك بالمقارنة بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد في الدول المتقدمة اقتصاديا ؛ إذ بينما نجد أن متوسط دخل الفرد في الدول المتخلفة — حسب إحصاءات الأمم المتحدة — يتراوح بين ٦٠ دولاراً و ١٥٠ دولاراً ، فإن هذا المتوسط في الدول المتقدمة يتراوح بين ٥٠٠ دولار ، ١٠٠٠ دولار ، بل أن بعض الدول قد تجاوز هذا المدى بكثير .

ومع أن هذه العناصر الاقتصادية الأساسية للتخلف تقترن ، في أغلب الأحيان ، بعناصر أخرى غير اقتصادية ، كتخلف الوضع السياسى والاجتماعى ، وانخفاض المستوى الصحى والتعليمى ، فإن الاقتصاديين لا زالوا مختلفين حول تعريف ظاهرة التخلف ؛ إذ أن كل فريق منهم يركز الأهمية على بعض المظاهر دون الأخرى . ونحن نستطيع أن نستخلص تعريفاً يتضمن العناصر الاقتصادية للتخلف . غير أنه — قبل أن ندلى بهذا التعريف — يجدر بنا أن نبرز حقيقة هامة ؛ هي أن العنصر الثانى للتخلف ، وهو : التخصص في النشاط الزراعي والاستخراجي ، والعنصر الأول ، وهو : عدم استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية استغلالاً كاملاً ، يفضيان في النهاية إلى ضالة الدخل القومى ، من ثم إلى ضالة متوسط دخل الفرد ، وهو العنصر الثالث من العناصر الاقتصادية للتخلف .

وعلى ذلك يمكن تعريف التخلف الاقتصادى بأنه : « الظاهرة التى تنسم بها

بعض المجتمعات المتخصصة في النشاط الزراعي والاستخراجي ، بما يستتبعه ذلك من تبعية اقتصادية للخارج ، والتي لا تستغل فيها الموارد استغلالاً كاملاً ، بما يفضي إليه من ضالة نسبية في الإنتاج والدخل القومي ، ومن ضالة نسبية في متوسط دخل الفرد (١) .

وإذا اتخذنا المتوسط السنوي لدخل الفرد كمقياس يمكن أن نحكم به على تخلف الدول أو تقدمها اقتصادياً ، فإننا سنجد أن عدداً من الدول الأوروبية والأمريكية قد بلغ درجة عالية من التقدم الاقتصادي ؛ إذ أن متوسط الدخل السنوي للفرد يتراوح بين مائة دولار وألف دولار ، ويزيد عن ذلك في البعض منها (٢) .

وإذا اعتبرنا أن متوسط الدخل السنوي للفرد بمقدار ٣٠٠ دولار هو الحد الفاصل بين الدول المتخلفة والمتقدمة ، وأخذنا في الحسبان تقديرات المكتب الإحصائي للأمم المتحدة عن المتوسط السنوي لدخل الفرد (٣) ، لتوصلنا إلى أن مجموعة العالم المتخلف تضم مائة دولة يبلغ عدد سكانها بليوناً وربع بليون نسمة .

---

(١) وثمة تعريف آخر أورده الأستاذ سيت ، إذ عرف الدول المتخلفة بأنها : « تلك الدول التي تنقسم بوجود قوى عاملة عاطلة أو في حالة عمالة جزئية من ناحية ، وموارد طبيعية غير مستغلة من ناحية أخرى » وذلك بسبب انخفاض معدل تكوين رأس المال » .

See M. L. Seth, "Theory and Practice of Economic Planning" Sched & Co , New Delhi.

(٢) ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة وكندا وسويسرا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وأستراليا والسويد والدنمارك والنرويج وبلجيكا ولكسمبورج وفرنسا وأيسلندا وهولندا وألمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي - راجع التنمية الاقتصادية ، تشارلز ب . ، كندلبرجر ، نيويورك

١٩٥٨ ، ص ٨ .

(٣) عن الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٧ .

## ٢ — توطن التخلف الاقتصادى ودرجاته

وتقدم تقارير الأمم المتحدة تعريفا للدول المتخلفة التى تضم هذا العدد من السكان — أو الدول الأقل تقدما — بأنها : مجموعة الدول والمناطق الكائنة فى أفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا والاقيانوسيا ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا وكندا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا . وقد استبعدت تقارير الأمم المتحدة من هذا التعريف الصين الشعبية، وتعداد سكانها نحو ٦٩٠ مليون نسمة ، وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية وتعداد سكانهما ٣٠٢ مليون نسمة (٤). ومن ثم فإن أكثر من ثلثى سكان العالم يعيشون فى مجتمعات متخلفة فقيرة، وعلى هذا فإن مشكلة التخلف مشكلة عالمية ، تزداد حدتها كلما زاد الضغط السكانى على الموارد .

ويمكن تقسيم هذه المجموعة التى نص عليها التعريف السابق إلى أربعة أقسام : القسم الأول ويضم الدول التى يقل فيها متوسط الدخل السنوى للفرد عن ١٠٠ دولار ، وتمثل ٧٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان الذين يبلغ عددهم حوالى ٨٥٠ مليون نسمة (٥). أما القسم الثانى فيضم الدول التى يزيد فيها متوسط الدخل السنوى للفرد على ١٠٠ دولار ولكنه يقل عن ٢٠٠ دولار ، ويبلغ عدد سكان هذا القسم حوالى ٢٣٠ مليون نسمة (٦). وأما القسم الثالث فيشتمل على ٩٥ مليون

---

(٤) راجع مذكرة وزارة التخطيط، اعداد الاستاذ سيد أحمد البواب خير التخطيط،

فبراير ١٩٦٧ ، الواردة بالجدول الملحق بآخر الكتاب .

(٥) ويضم أفغانستان ، بورما ، بوليفيا ، أثيوبيا ، هايتى ، فيتنام ، الهند ، أندونيسيا ، كوريا ، باكستان ، تايلاند ، الصين ( تايوان ) — المصدر : المكتب الإحصائى للأمم المتحدة ١٩٥٧ — والأرقام تعبر عن المتوسطات السنوية للدخل فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ .

(٦) ويضم : إيران ، البرازيل ، سيلان ، دومينيكا ، اكوادور ، سالفادور ، غانا ،

جواتيمالا ، هوندوراس ، نيكارجوا ، بارجواى ، بيرو ، الفلبين .



نسمة ، ويتراوح متوسط دخلهم السنوى من ٢٠٠ إلى ٢٩٩ دولارا (٧) . وأما القسم الرابع فيضم دولا يبلغ متوسط الدخل السنوى فيها ٣٠٠ دولار أو ما يزيد على ذلك ، وهى أقل تخلفا بكثير من الدول الأخرى ، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٧٥ مليون نسمة (٨) .

ومن ثم، فالمشكلة تدور حول زيادة متوسط الدخل السنوى، لإمكان انتقال أية دولة ، فى هذه المجموعة ، من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم الاقتصادى . غير أنه إذا أرادت الدول المتخلفة أن ترفع مستوى متوسط الدخل السنوى للفرد فيها ، فلا بد من التنمية الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف؛ لأن التنمية تتضمن القيام ببرامج وأعمال ومشروعات تستهدف الزيادة فى الدخل القومى عن طريق تنمية الإنتاج القومى . بيد أن الزيادة فى الإنتاج تتطلب زيادة الاستثمارات العينية، أى الطاقات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية ، وهذه الزيادة فى الاستثمار الرأسمالى تحتاج ، بدورها ، إلى تمويل عن طريق المدخرات، وهى لا تعدو أن تكون الأموال التى يستقطعها الأفراد من دخولهم ، ولا يوجهونها للإنفاق على الاستهلاك . وكلما كانت دخول الأفراد كبيرة ، زاد حجم المدخرات منها ، وكلما زاد حجم المدخرات ، زاد بالتالى ما يمكن للاقتصاد القومى أن يوجهه للاستثمار .

ومن المشاهد فى المجتمعات المتقدمة أن عمليات الادخار والاستثمار - وإن كانت بالغة التعقيد - قد تصل إلى نسبة كبيرة من الدخل تتراوح من ١٠٪ إلى ٢٠٪ ، بينما نجد أن القدرة الادخارية فى الدول المتخلفة لا تتجاوز ٥٪ من الدخل القومى . ولذلك فمن العسير أن تجد هذه الدول من مدخراتها القومية ما يكفى احتياجات الاستثمار الرأسمالى، ولا غرو، فحيث يعيش الناس فى هذه الدول عيشة الكفاف، فإنهم لا يجدون إلا النزر اليسير مما يفيض عن استهلاكهم لتوجيهه الادخار والاستثمار،

---

(٧) ويضم . كولومبيا ، كوستاريكا ، مالايو ، المكسيك ، بنما .

(٨) ويضم : شيلي ، الأرجنتين ، كوبا ، أورجواى ، فنزويلا .

أو تكوين رأس المال . وتزداد الأحوال سوءاً ، كلما زاد عدد السكان ، وانخفض متوسط الدخل السنوي للفرد ، وضعفت القدرة الادخارية .

ولهذه الأسباب ، إذا أرادت الدول المتخلفة أن تحقق النمو الاقتصادي فيها ، وتسهم في الاستثمار الرأسمالي ، فلن تجد مفراً من الحصول على مزيد من المدخرات ومن المعرفة الفنية من الدول الأخرى . وعندئذ يتاح لهذه الدول أن تستخدم هذه المدخرات المقترضة في عمليات الاستثمار ، وتبدأ دخولها القومية في الزيادة المطردة ، فيمكنها أن تدخر من دخولها المتزايدة ، وأن توجه هذه المدخرات للتوسع الاقتصادي . تلك هي الطريقة التقليدية التي يمكن ، بموجبها ، لاقتصاد أية دولة أن ينمو ويزدهر ، ويدخل في مصاف الاقتصاديات المتقدمة التي يتزايد فيها الإنتاج والدخل باطراد ، كما يتزايد فيها الادخار والاستثمار . وفي غضون عشر سنوات (من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٠) زادت الدخول القومية لمجموعة الدول المتخلفة ، حتى أنها بلغت في مجملها ، قرب نهاية الخمسينيات ، نحو ١٢٠ بليون دولار ، أو حوالي ١٠٠ دولار للفرد في المتوسط ، وإن كان هذا المتوسط في بعض دول هذه المجموعة أعلى بكثير من هذا المتوسط العام ، وفي بعضها الآخر كان المتوسط أقل بكثير منه (١) .

غير أن هذه الزيادة كانت عديمة الأثر تقريباً في رفع مستوى المعيشة ، لأن سكان العالم المتخلف قد تزايدوا ، خلال الخمسينيات ، بمعدل سنوي بلغ في المتوسط حوالي ٢٪ ، وكانت الزيادة في الدخول القومية ترجع ، بعض الشيء ، إلى الزيادة في تدفق الاستثمار الرأسمالي والمعونة الفنية من الدول المصنعة . ومع ذلك .

---

(١) في الهند والباكستان مثلاً كان متوسط دخل الفرد في العام يتراوح من ٦٠ إلى

فلن تعنى هذه الزيادة شيئا يذكر، فالمعدل المتوسط للزيادة بالنسبة للفرد لم يزد على ١٪ في العام ، بمعنى أن الزيادة لم تتجاوز دولارا واحدا للفرد، في المتوسط ، في العام الواحد، أو عشرة دولارات خلال عشرة أعوام، في مجموعة الدول المتخلفة . هذه الدولارات العشرة لا يمكن أن تحقق ارتفاعا ملحوظا في المستويات المعيشية لسكان العالم المتخلف ، ولا يمكن أن تقدم المدخرات التي يتطلبها الاستثمار الرأسمالى المنشود في هذا الجزء من العالم. وتبدو ضالة هذه الزيادة ، في متوسط دخل الفرد ، اذا عقدنا المقارنة بينه وبين متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول المتقدمة؛ إذ يبلغ هذا المتوسط — حسب إحصاءات الأمم المتحدة — ما يزيد على ١٢٥٠ دولارا . وإذا قارنا بين الرقمين ، فالتا نخرج بالحقيقة الدالة على أن مستوى المعيشة في مجموعة هذه الدول أكبر بكثير من عشرة أمثال مستوى المعيشة في مجموعة الدول المتخلفة . أما ما حققه الفرد في المتوسط من زيادة، في داخل مجموعة الدول المتقدمة ، فقد بلغ ٢٠٠ دولار في الفترة ما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٧ . والآن، قد نساءل عن الأسباب التي دعت إلى وجود هذه الهوة السحيقة بين هاتين المجموعتين من الدول: مجموعة متخلفة زادت متوسط دخل الفرد فيها عشرة دولارات، فقط، في مدى عشرة أعوام، ومجموعة متقدمة زادت متوسط دخل الفرد فيها بنحو مائتي دولار في سبعة أعوام . ويمكن أن نرجع ذلك إلى ثلاث حقائق ... الحقيقة الأولى أن السكان يتزايدون في الدول المتخلفة بمعدل أكبر بكثير من معدل تزايدهم في الدول المتقدمة. والحقيقة الثانية أن الطاقة الادخارية للدول المتقدمة ذات الدخول المرتفعة أكبر بكثير من الطاقة الادخارية للدول المتخلفة ، مما يجعل مستويات الاستثمار في الأولى أعلى بكثير منها في الثانية . أما الحقيقة الثالثة فهي أن الخبرة والمعرفة الفنية تتراكان في الدولة التي تسرع الخطى في تطورها الاقتصادية ، مما يكون له أثره المباشر على مستوى الإنتاج والدخل ، بينما نجد أن التقدم التكنولوجى يسير بخطى بطيئة في المجتمعات المتخلفة .



### ٣- التفسير التاريخي لأوضاع التغلف

ولقد تركز النمو الاقتصادي في الدول المتاخمة لشمال الاطلنطى ، إذ أن هذه الدول ، اصطفت بلون معين من الثقافة المشتركة ، هى ثقافة أوروبا الغربية التى تشجع على الاهتمام بكل تقدم مادي . أما في خارج هذه المنطقة فقد كانت الفلسفات والعقائد القديمة تتعارض مع فكرة المكسب المادي ، كما كانت الطبقات الحاكمة ذات مصلحة حيوية في بقاء الأوضاع القائمة على ما هى عليه ، خشية من أن التغير في وسائل الإنتاج المادي قد يهدد مراكزها الاقتصادية والاجتماعية . ومن وجهة نظر التنمية ، يمكن تقسيم دول العالم خارج منطقة شمال الاطلنطى إلى مجموعتين رئيسيتين :

#### ( ١ ) الدول التابعة

كانت التنمية الاقتصادية في الدول التابعة محصورة في أضيق نطاق ، بحيث تستخدم مصالح المستعمر ، على أساس أن الدول التابعة تكون مصدراً أساسياً للمادة الخام ، وسوقاً كبيرة للمنتجات الصناعية التى تصدرها إليها الدول المتبوعة . وبعبارة أخرى فقد كانت التنمية في الدول التابعة تنمية زراعية تستخدم أغراض التقدم الاقتصادي في دول أوروبا الغربية . ولقد وضح هذا التكامل الاقتصادي في تاريخ الاستعمار الأوروبي في كل من أفريقية وآسيا وأمريكا الشمالية .

وهذا لا يعنى أن رموس الأموال الأجنبية كانت تتجه برمتها لدعم الإنتاج الزراعى والتوسع فيه في الدول التابعة ؛ إذ أن جزءاً من هذه الأموال كان يستثمر في بعض الأنشطة الأخرى التى تستخدم المصالح الأجنبية ، كتجهيز المواد الأولية ، وإقامة الأجهزة المصرفية ، وأجهزة التجارة الخارجية ، لتسهيل وتمويل



عمليات الاستيراد والتصدير ، فضلا عن الاستثمار في بعض المرافق العامة .  
أما الصناعة في الاقتصاد التابع فهي تتركز في صورة قطاع غير منظم صغير ،  
مكون من بعض الصناعات الاستهلاكية وصناعات تجهيز المواد الأولية ، جنبا  
إلى جنب مع بعض الصناعات الحرفية التي تستخدم الوسائل البدائية في الإنتاج  
الصناعي .

ومن ثم ، فإن التبعية السياسية ترتب تبعية اقتصادية ذات مظهرين : تبعية  
نقدية وتبعية تجارية ؛ إذ نجد ، عادة ، أن الجهاز المصرفي يشمل في فروع عديدة  
للبنوك الأجنبية في الخارج ، وتختص ، عادة ، بعمليات تمويل التجارة الخارجية ،  
أي تمويل عمليات تصدير المواد الأولية وعمليات استيراد المنتجات الصناعية .  
وكثيراً ما تستخدم هذه الأجهزة المصرفية الأجنبية كأداة للضغط الأجنبي ،  
وتهريب الأموال إلى الخارج ، وحرمان البلاد من أرباح الخدمات المصرفية  
وخدمات التجارة الخارجية ، لأن هذه الأرباح تصدر إلى الخارج ، مع أنها  
مصدر رئيسي من مصادر تمويل التنمية . أما التبعية التجارية فتشمل ، هي الأخرى ،  
في أن العناصر الأجنبية تسيطر كذلك على أجهزة التجارة الخارجية .

وهذا الاحتكار الأجنبي لعمليات الاستيراد والتصدير تتجم عنه نتائج خطيرة ،  
منها حرمان الدولة التابعة من الأرباح والفوائد الناتجة عن هذه العمليات ، ومن  
اكتساب المواطنين للخبرات العملية في ميدان التجارة الخارجية ، فضلا عن التأثير  
السيء الذي تحدثه العناصر الأجنبية على أنماط الاستهلاك والعادات الادخارية ،  
إذ أن هذه العناصر تشجع على الإسراف في الاستهلاك الكمال على حساب النقص  
في الادخار ، مع أن الادخار مصدر رئيسي من مصادر التمويل الداخلي لمشروعات  
التنمية .

## ( ب ) دول العالم الأخرى

وهنا نجد أن المناطق التي استقر فيها الأوروبيون بأعداد كبيرة قد حققت التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة، وأصبحت — بفضل هؤلاء الأوروبيين — مناطق صناعية جديدة ، وقد حدث هذا في أمريكا الشمالية وفي استراليا وفي زيلنده الجديدة .

أما في المناطق التي ساد فيها العنصر الوطني فقد كانت الاستجابة للتقدم الاقتصادي ضعيفة، إذ كانت تعوزها الثقافة التي تشجع التقدم المادي ، والعناصر القيادية الرائدة من أفراد الطبقة الوسطى التي تسودها روح المغامرة في ميادين النشاط الاقتصادي ، لتقضى على الأفكار والعقائد القديمة، وتدفع عجلة التنمية، وتبنى مجتمع الرفاهية .

### ٤ — نظرة جديدة الى مشكلة التخلف والفر

أما في الوقت الراهن فقد تحررت كثير من الدول التابعة ، ونالت استقلالها السياسي ، كما أن المناطق التي كانت الاستجابة للتقدم المادي فيها ضعيفة بدأت تمر بمرحلة ثورية جديدة تتطلع فيها إلى النمو الاقتصادي السريع ، على أن يتحقق ذلك في أقصر فترة ممكنة . بل لقد غدت الآن مشكلة التنمية في هذه الدول والمناطق مسألة سياسية على جانب كبير من الأهمية ، فالدول التي تحررت من نير الاستعمار، والدول التي في طريق التحرر ، والدول التي لم تستعمر من قبل ولكنها متخلفة اقتصاديا ، تسعى جاهدة في البحث عن أسباب النمو الاقتصادي ووضع برامج معينة للتوسع الصناعي ، لأنها ترغب في رفع مستوى معيشة المواطنين لحسب، بل لأنها ترغب أيضاً في الارتفاع بمركزها الدولي إلى مصاف الدول المتقدمة .

وها نحن نجد أن روسيا السوفيتية التي كانت، إلى عهد قريب، دولة زراعية خاملة تحت حكم قياصرة الروس قد كرس كل إمكانياتها، بعد ثورتها الكبرى، إلى النهوض

بإقتصادها القومى ووضع برامج للتوسع الإقتصادى على أوسع نطاق ممكن وبأفدح التضحيات، حتى غدت، اليوم، من أكبر القوى الإقتصادية والعسكرية فى العالم . ولكن دول العالم الغربى المتقدمة صناعياً لم تقدر هذه الرغبة القوية من جانب الدول المتخلفة ، بل تحاول منع تطورها الإقتصادى ، أو على الأقل إبطاء هذا التطور ، بل ذهب البعض فى نقد موقف الدول المتقدمة إلى القول بأنها وإن كانت تقوم حالياً بتقديم المعونات الإقتصادية إلى الدول المتخلفة ، إلا أن مثل هذه المعونات لا تعدو أن تكون « رشوة » للشعوب الفقيرة كي تمتنع عن دخول مجال النمو الإقتصادى السريع .

وهنا قد يثور تساؤل هام ؛ هل من صالح الدول الصناعية المتقدمة أن تبقى الدول المتخلفة بعيدة عن حركة التصنيع حتى لا تنافسها هذه فى أسواق العالم ؟ وهل هذه المنافسة الاحتمالية هى سر كراهية الدول الأولى — الظاهرة أو المستترة — لمحاولات النمو الإقتصادى السريع فى الثانية ؟ .

يخيل للبعض أن من البدهى أن تعتمد الدول الصناعية المتقدمة إلى إعاقة تقدم الدول النامية فى طريق التصنيع . غير أن التاريخ الإقتصادى للعالم الغربى يكشف بوضوح عن أنه كلمات تزايدت حركة التصنيع ، توسعت التجارة الدولية .

إن التجارة بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية محدودة القدر ، إذا قورنت بالتجارة فيما بين الدول الصناعية . بل لا نعدو الحقيقة إذا ذكرنا أن إحصاءات التجارة الدولية تفصح ، بجلال ، عن أن تجارة الولايات المتحدة أكبر ما تكون مع الدول التى يفترض أنها منافسة لها إلى حد كبير ، كدول أوروبا الغربية . ولا عجب فى ذلك ، لأن تقدم حركة التصنيع بين دول العالم يفضى ، بالضرورة ، إلى زيادة التخصص و التقسيم الدولى للعمل ، وهو المبدأ الذى تقوم عليه التجارة الدولية أساساً . ومن ثم ، فالمصلحة الذاتية

للدول الصناعية المتقدمة تقضى بضرورة تطور اقتصاديات الدول المتخلفة بمعدلات سريعة . ولكن قبل أن يتحقق ذلك ، فلا بد من قدر كاف من الاستثمار في هذه الدول . وهذا الاستثمار لا يقاس بقدر معين من العملات الأجنبية ، فالدول المتخلفة لا تحتاج إلى هذه العملات في حد ذاتها ، وإنما تحتاج إلى قوة شرائية تستطيع بها أن تستورد السلع والمعدات الرأسمالية والخدمات والمعونة الفنية اللازمة لنموها الاقتصادي .

ولقد دعت هذه العوامل إلى إبراز فكرة جديدة للعيان ، وهي أن الدول الصناعية المتقدمة لابد من أن تسهم ، من جانبها ، في تقدم العالم المتخلف ، لا بدافع الشفقة ، وإنما بدافع المصلحة الذاتية ... إن هذه النظرة الجديدة إلى مشكلة التخلف والفقر في العالم قد أفادت كثيراً ؛ فإن السنوات الخمسينية قد شاهدت مولد كثير من المنظمات المالية الدولية ، في داخل إطار هيئة الأمم المتحدة ، هدفها تقديم العون المالي والفني للدول المتخلفة ، بل إن الدول الصناعية المتقدمة لا تسهم في تقدم العالم المتخلف عن طريق هذه المنظمات المالية الدولية لحسب ، بل أصبحت ، أيضاً ، تقدم المعونة المباشرة إلى حكومات الدول المتخلفة لتمويل برامج التنمية فيها .

ولقد تأكد هذا الاتجاه في مؤتمر التسمية والتجارة الدولية الذي نظمته الأمم المتحدة في جنيف ، في الفترة من مارس إلى يونيو ١٩٦٤ ، والذي ضم إلى عضويته ١٢٠ دولة من الدول المتقدمة والنامية ، عندما أصدر توصية من أهم توصياته مؤداها أن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية تحتم ضرورة توسع المجموعة الأولى من الدول في تقديم معوناتها الاقتصادية والفنية إلى الدول النامية ، بغية القضاء على تخلفها المزم ، والارتفاع بالمستويات المعيشية فيها ، وذلك بأن تقدم المجموعة الأولى من الدول معونات اقتصادية وفنية ، بما يعادل ١ ٪ من دخلها القومي ، إلى المجموعة الثانية من الدول .



وعلى الرغم من أن الوضع الراهن لمشكلة التخلف الاقتصادى يجنح بالكثيرين للنظر إلى مستقبل العالم المتخلف نظرة أقرب ما تكون إلى التشاؤم ، إلا أن الحقيقة الثابتة هى أن مهمة القضاء على التخلف أضخم من أن تتولاها حكومات الدول المتخلفة وحدها ، ولا مناص من أن تتضافر المنظمات المالية الدولية ، مع كل من حكومات الدول المتقدمة وحكومات الدول المتخلفة ، على القيام بهذه المهمة الجسيمة . ولا بد من أن تضاعف المنظمات المالية من نشاطها الاستثمارى ، وبخاصة أنهم تستطع ، حتى الآن ، رفع المستويات المعيشية لسكان العالم المتخلف بدرجة محسوسة ، وإن كانت قد ساعدت على الأقل فى الحيلولة دون هبوط كبير فى هذه المستويات . ولا بد من أن تضاعف الدول المتخلفة من جهودها فى سبيل تكوين رأس المال من مدخراتها القومية ، ولا بد كذلك من أن تضاعف الدول المتقدمة من معونتها المالية والفنية إلى الدول المتخلفة ، بدافع المصلحة الاقتصادية الذاتية ، ما دام تقدم الاقتصاد العالمى ، فى مجموعه ، لا يتحقق إلا بنمو اقتصاديات ذلك الجزء المتخلف من العالم .

#### ٥ - النظرية الغربية للتنمية الاقتصادية

وإذا كانت الدول المتخلفة ترغب حقا فى الإسراع بخطى التنمية ، فما النموذج الذى ينبغى عليها أن تحتذيه فى عملية النمو؟... وهنا يجب أن تؤكد حقيقة هامة ، وهى أنه ينبغى ألا تتخذ الدول المتخلفة من النموذج الغربى قدوة لها فى عملية نموها فى المستقبل . ويذكر سيمون كوزنقس ، الاقتصادى الأمريكى ، فى هذا الصدد ، أن الوضع الاقتصادى للدول الصناعية المتقدمة حاليا فى مرحلة ما قبل التصنيع يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع الاقتصادى والتراث التاريخى للدول المتخلفة



اليوم (١٠) . ومن ثم، فليس من الحكمة أن تأخذ الجوانب السكانية أو الاقتصادية من السجلات السابقة للدول المتقدمة ونطبقها على المعدلات الحالية والمتوقعة في الدول المتخلفة . وبعبارة أخرى فمن الخطأ أن تأخذ الدول المتخلفة اليوم تلك التجربة التي مرت بها الدول الرأسمالية الغربية، في تاريخها الماضي، كمثل تسترشد به في تجربتها الحالية في مجال التنمية .

وفضلاً عن ذلك فإن النظرية الغربية للتنمية الاقتصادية تهتم، أساساً، بالقضاء على الاختلالات والاضطرابات التي قد تطرأ على المجتمع الاقتصادي، وذلك بدلاً من العمل على تحقيق نمو اقتصادي دائم، إذ كانت هناك نزعة في الدول المتقدمة - كما يقرر الأستاذ نيركس - إلى أخذ مسألة التنمية الاقتصادية كقضية مسلم بها أو كشيء من الممكن أن يحدث من تلقاء نفسه، ولهذا ركزت هذه الدول على الاختلالات قصيرة المدى في المجال الاقتصادي، (١١).

ومع ذلك فلا يعتبر الاهتمام الذي أبداه الكتاب الاقتصاديون بموضوع النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة تطوراً مفاجئاً؛ لأن الموضوع استأثر، في الماضي، باهتمامات الكثيرين من رواد الفكر الاقتصادي، وكان النمو الاقتصادي هو الموضوع الرئيسي في مؤلفاتهم. إذ يرى الكتاب التقليديون أن تكوين رأس المال هو جوهر مشكلة النمو، وإن كانوا متشائمين بالنسبة إلى إمكانيات التكوين المستمر لرأس المال والارتفاع المطرد في معدلات الدخل الفردي، وذلك بسبب تأثير قانون تناقص الغلة ونظرية مالتس في السكان . أما كارل ماركس فكان يعتقد أن

---

(١٠) « التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية » رئاسة الجمهورية، مكتب الرئيس

للأبحاث الاقتصادية، يوليو ١٩٦٤، ص ٦ .

(١١) نفس المرجع، ص ٧ .

عملية التطور، في ظل النظام الرأسمالي، لا بد من أن تنفض إلى الازمات الدورية العنيفة، والصراع الطبقي، وقيام جيش كبير من العمال المتعطلين، ولهذا كان يرى أن القضاء على النظام الرأسمالي ذاته شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. وأما الكتاب التقليديون المحدثون، كإرشال ويمجو وغيرهم، فقد كانوا جميعاً متفائلين إزاء إمكانيات التقدم الاقتصادي المستمر. ثم جاء جوزيف. شومبيتر ليرد عملية النمو الاقتصادي، في المجتمع الغربي، إلى القدرة الابتكارية والعمليات التجديدية التي تتم على أيدي المنظمين. ومع أنه كان ينكر فكرة الركود الاقتصادي التي جاء بها جون ماينارد كينز، وطورها ألفا هانسن، فإنه كان يعتقد أيضاً أن الرأسمالية، كنظام اقتصادي، لا بد من أن تصل إلى نهايتها الحتمية، حيث أنها ستقوض دعائمها بنفسها، نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التي كانت غريبة على هذا النظام في الأزمنة الماضية. ومع ذلك فإنه يؤكد أن أي نظام آخر سيكون، في نظره، أسوأ من النظام الرأسمالي، وأنه من الأفضل للمجتمع أن يحاول معالجة مساوي الرأسمالية بدلاً من القضاء عليها. وأخيراً جاء الاستاذ كولين كلارك ليستخدم البيانات الإحصائية في التعرف على اتجاهات النمو في الدول المتقدمة، كمعدلات الادخار، ومناقد الاستثمار، وآثار مضاعف الاستثمار على الدخل القومي في المدى الطويل، وتطور الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وعلى ذلك تعد أبحاث كولين كلارك بمثابة دراسة واقعية إحصائية لاتجاهات النمو (١٢).

وإذا كنا نجد أن النظرية الغربية للتنمية الاقتصادية لا تلائم الأوضاع الراهنة في الدول المتخلفة، فلا مناص من التقصي عن نظرية خاصة للنمو تتوافق مع ظروف هذه الدول، على أن يكون هدف هذه النظرية هو الكشف عن

---

(١٢) راجع بالتفصيل للدوافع، «الدخل والتنمية الاقتصادية»، نوفمبر ١٩٥٦،

الوسائل التي يمكن ، بموجبها ، الإسراع بخطى التنمية ، وإحداث التغيرات الحاسمة في الاقتصاد القوي تحقيقاً للنمو الاقتصادي في أقصر وقت ممكن .

وفي هذا الصدد فقد بذلت بعض المحاولات على أيدي الكثيرين من الكتاب المحدثين . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي قام بها سبنجر بفرض تجميع كل العوامل التي تحدد اتجاهات النمو الاقتصادي في المجتمعات المختلفة ومداه ، وانتهت بأن وضع قائمة تضم تسع عشرة عاملاً محدداً للتنمية . أما روستو فإنه يرى أن النمو الاقتصادي يتحدد، أساساً بعاملين، هما حصول الجمع بين رأس المال والقوى العاملة ، وأن هذين العاملين، في تضافهما ، يكشفان عن ستة ميول وهي: الميل إلى تطوير العلوم الانسانية ، والميل إلى تطبيق العلم للأغراض الاقتصادية ، والميل إلى الابتكار الفني ، والميل إلى تحقيق تقدم مادي ، والميل إلى الاستهلاك ، والميل إلى إنجاب الأطفال . ويرى البعض أنه على الرغم من أن روستو قد بذل ، في هذا الشأن ، محاولة طيبة إلا أنها لم تحظ بكل أسباب النمو الاقتصادي ، فلم تهتم اهتماماً كافياً بالعوامل غير الاقتصادية للنمو . وقد تكون العوامل غير الاقتصادية أكثر أهمية من العوامل الاقتصادية البحتة ، مما يؤكد صعوبة وضع نظرية شاملة للنمو الاقتصادي لاناخذ في اعتبارها العوامل الاقتصادية وحدها، بل تركز، كذلك، على العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية، والمسائل التي تعتبر من مجالات علم النفس والاجتماع (١٢) . ومع أنه يجب الانتقل من أهمية الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من جانب اقتصاديي التنمية في صدد إبراز كثير من جوانب التنمية الاقتصادية ، إلا أنها لم تصل بعد إلى وضع نظرية موحدة وشاملة للنمو، وذلك لما تقسم به عملية التنمية من تعقيدات بالغة وعلاقات كثيرة متشابكة بين العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية . وعلى ذلك فإننا



منقصر ، في الفصل التالي ، على البحث في بعض العناصر الهامة للتنمية التي تساعد على دفع عجلة النمو في الاقتصاديات المتخلفة ، وذلك بافتراض حقيقة هامة ، لا يرقى إليها الشك ، وهي أن الطريق الوحيد للنضال ضد التخلف والفقر هو التنمية الاقتصادية .

#### ٦ - تعريف التنمية الاقتصادية وبعض مفاهيمها الأساسية

غير أنه ، قبل أن تناقش هذه العناصر ، ينبغي ، أولاً ، أن نحدد مفهوم التنمية الاقتصادية . وقد يكون من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية ، ومع ذلك فلم يحاول خبراء الأمم المتحدة تعريف التنمية أو النمو الاقتصادي بعبارات واضحة محددة (١٤) . ويبدو أنهم يعتقدون أن إصطلاح «النمو الاقتصادي» قد أصبح مفهوماً لدى الجميع إلى الحد الذي لا يحتاج معه إلى إيراد تعريف دقيق له .

إن مناقشة طبيعة عملية التنمية ، على أنها تنمية الإنتاج القومي وتنمية الدخل القومي ، تسوقنا إلى إلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلة الاقتصادية كما تثار دائماً في المجتمعات الانسانية منذ القدم . إن هذه المشكلة تتلخص في أن أي مجتمع إقتصادي يستهدف بالضرورة ، إشباع الرغبات الإنسانية المتعددة — سواء ما كان منها متكرراً أو متجدداً — إلا أنه لا يمكن أن يتم إشباع هذه الرغبات إلا باستهلاك واستعمال مختلف السلع والخدمات ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا سبق هذا الاستهلاك لإنتاج السلع والخدمات ، والإنتاج — بدوره — لا يتيسر إلا بوجود وسائل معينة للإشباع ، أو ما يسميها الاقتصاديون «بموارد المجتمع» .

---

(١٤) وفي ذلك يقول نيركس : « إن التنمية الاقتصادية ترتبط ، إلى حد كبير ، بالقدرات الإنسانية والاتجاهات الاجتماعية والظروف السياسية والعواض التاريخية » . أما الأستاذ دافيد رابت ، الاقتصادي الأمريكي ، فيذكر في هذا الصدد : « إن العوامل الرئيسية المؤدية إلى النمو الاقتصادي هي غير اقتصادية وغير مادية الطابع . إن الروح نفسها هي التي تقيم الجسد » : انظر المرجع الأسبق ، ص ٩٠٨ .

هذه العلاقة الثلاثية بين الموارد والسلع والخدمات والرغبات الانسانية، قامت — وستظل قائمة — في كل المجتمعات . وهي ترتبط بحقيقة بالغة الاهمية ، فحواها : أن موارد أى مجتمع اقتصادى إنما توجد فيه بكميات محدودة ، بمعنى أنها نادرة ندرة نسبية ، أى بالنسبة للطلب عليها . وبما أن هذه الموارد نادرة ، فإن السلع والخدمات التى يتم إنتاجها باستخدام هذه الموارد لابد أن تكون هى الأخرى نادرة ندرة نسبية . ولهذا يقال : إن الندرة طابع الحياة الاقتصادية ، ولولا هذه الندرة ، لما ثارت وتعمدت المشكلة الاقتصادية .

كما أن هذه العلاقة الثلاثية تكشف ، من ناحية أخرى ، عن أن الدراسة الاقتصادية تتناول تفسير أربع ظواهر اقتصادية : إذ لو أخذنا فى الاعتبار ما أبرزه الكتاب التقليديون فى أدبهم الاقتصادى ، من أن الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى هو الاستهلاك ، وأنه لابد أن تسبق ذلك مرحلة إنتاج السلع والخدمات الموجهة لإشباع أغراض الاستهلاك ، ولا بد من توزيع قيمة الناتج القومى على الأفراد الذين يسهمون فى عمليات الإنتاج ، وأنه لابد من تداول السلع فى الأسواق لتنتقل من أيدي المنتجين والبائعين إلى أيدي المشترين والمستهلكين ، فإن ثمة ظواهر أربع لا مناص من أن تتضمنها النظرية الاقتصادية وهى : الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك .

وتوحى هذه اللمحة السريعة لمجالات الدراسة الاقتصادية بأن هناك مراحل ثلاثا للدخل القومى :

مرحلة إنتاج الناتج .

مرحلة توزيع الدخل من قيمة الناتج .

مرحلة إنفاق الدخل على مكونات الناتج .

#### ( ١ ) مفهوم الانتاج السكائى

ولو ألقينا على المجتمع الاقتصادى نظرة شاملة ، فمن الممكن أن ننظر إليه على أنه مكون من قطاعات مختلفة ، كل قطاع منها يركز على ممارسة نوع رئيسى من



أنواع النشاط الاقتصادي ، كما أن كل قطاع ، بدوره يمكن أن يقسم إلى مجموعة من الأنشطة تمثل فروعاً مختلفة لهذا القطاع ، وكل نشاط بدوره مقسم إلى مجموعة من الوحدات الإنتاجية . وعلى ذلك فإن المجتمع الاقتصادي ، في التحليل النهائي ، مقسم إلى عدد كبير من هذه الوحدات الإنتاجية ، كل وحدة منها تمارس نشاطها في إنتاج سلعة أو خدمة معينة .

ولو ركزنا التحليل على سلوك أية وحدة من هذه الوحدات الإنتاجية العديدة ، لوجدنا أن هذه الوحدة تنتج كمية معينة من سلعة أو خدمة ما ، خلال فترة زمنية معينة ، هي ، عادة ، فترة العام ومن ثم يمكن تقدير قيمة الإنتاج في الوحدة خلال هذه الفترة . ولو طبقنا هذا التحليل على جميع الوحدات الإنتاجية الأخرى ، وجمعنا قيم جميع المنتجات التي تم إنتاجها في داخل هذه الوحدات ، خلال فترة معينة هي فترة العام عادة ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه المنتجات سلعاً بسيطة أو منتجات نهائية ، لتوصلنا إلى قيمة الإنتاج الكلى .

#### (ب) مفهوم الدخل القومي

كما أن هذه الوحدة الإنتاجية تستخدم الخدمات المشتقة من عناصر الإنتاج ( الأرض أو الموارد — العمل — رأس المال — التنظيم ) في سبيل إنتاج ناتج معين أو خدمة معينة ، ثم تقوم بتوزيع قيمة هذا الناتج على الأفراد المنتجين فيها ، الذين يقدمون الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر الإنتاج التي يملكونها ، ويحصلون ، لذلك ، على عوائد أو دخول في مقابل تقديم هذه الخدمات ، ثم ينفقون هذه العوائد أو الدخول على ناتج هذه الوحدة ومنتجات الوحدات الإنتاجية الأخرى .

إن الربح هو العائد أو الدخل الذي يؤول إلى من يملكون عنصر الأرض ( الموارد الطبيعية ) في نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة من هذا العنصر . أما الاجور فهي عائد أو دخل العمال في نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة

من عنصر العمل . وأما العوائد فهي العائد أو الدخل الذي يؤول إلى أصحاب رؤوس الأموال في نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة من عنصر رأس المال . وأخيراً فإن الأرباح هي العائد أو الدخل الذي يؤول إلى المنظمين في نظير تقديمهم للخدمة الإنتاجية المشتقة من عنصر التنظيم (١٥) .

ومن الواضح أن الربح أو الأجر أو الفائدة أو الربح هو عائد أو دخل ، وأن إطلاق تسميات مختلفة على هذه الأنواع الأربعة من العوائد أو الدخول يوحى بالتمييز بين المصادر الأربعة للدخول ، أي الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر أو أدوات الإنتاج الأربع . وإذا جمعنا الربح والأجور والعوائد والأرباح التي تولدت أثناء القيام بعمليات الإنتاج داخل الوحدة الإنتاجية التي نحن بصددنا ، لتوصلنا إلى مجموع دخول كافة الأفراد المنتجين داخل هذه الوحدة . فإذا طبقنا هذا التحليل على جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع ، بمعنى أن نجمع كل الربح والأجور والعوائد والأرباح التي تولدت في أثناء قيام هذه الوحدات جميعها بالعمليات الإنتاجية المختلفة ، لتوصلنا ، بذلك ، إلى مجموع العوائد أو الدخول النقدية التي تحصل عليها الفئات الأربع من المنتجين في المجتمع ( ملاك الأرض والعمال والرأسماليين والمنظمين ) خلال فترة العام ، في نظير تقديمها للخدمات الإنتاجية المشتقة مما يملكونه من عناصر الإنتاج . ومن الواضح أن هذه العوائد أو الدخول النقدية هي ، في الوقت نفسه ، تكاليف تتحملها المنشآت أو الوحدات الإنتاجية المختلفة ، في سبيل إنتاج مختلف السلع والخدمات . وبمجموع العوائد أو الدخول النقدية المتولدة في جميع الوحدات خلال العام هو ما نطلق عليه اسم «الدخل القومي» .

---

(١٥) المنظم هو الشخص الذي يتحمل عبء المخاطرة بأموال المشروع ، سواء أكانت هذه الأموال ملكاً له أم مقترضة من الغير . وهو يؤدي هذه الوظيفة الاقتصادية لأن ثمة فاصلاً زمنياً بين البدء في الإنتاج وبين تسويق المنتجات ، بمعنى أن الإنتاج يسبق الطلب ، وأن فترة الإنتاج طالت أم قصرت - ترتب تحقيق الطلب في المستقبل . وبما أن المستقبل مجهول ، فإن عدم التيقن من المستقبل يرتب ضرورة تحمل عبء المخاطرة .

### (ج) قيمة الإنتاج الكلى وقيمة الناتج القومى

ذكرنا أن قيمة الإنتاج الكلى هى مجموع قيم جميع المنتجات التى تقوم جميع الوحدات الإنتاجية بإنتاجها خلال فترة العام ، بما فى ذلك السلع الوسيطة والمنتجات النهائية ( السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية أو صافى الاستثمار ) .

ولهذا يفرق الاقتصاديون بين قيمة الإنتاج الكلى وقيمة الناتج القومى ؛ إذ أن قيمة الناتج القومى تتكون من قيم المنتجات النهائية فقط ، على حين أن قيمة الإنتاج الكلى تتكون من قيم السلع الوسيطة وقيم المنتجات النهائية معا .

ومن ثم فلا بد من استبعاد قيم السلع الوسيطة من قيمة الإنتاج الكلى للوصول إلى قيمة الناتج القومى ، تفاديا لتكرار احتساب السلع ؛ إذ من الخطأ ، مثلا ، أن تحسب قيمة الخبز ( منتج نهائى ) وتحسب فى الوقت نفسه قيمة الدقيق ( سلعة وسيطة ) الذى صنع منه الخبز ، وتحسب أيضاً ، فى نفس الوقت ، قيمة القمح ( سلعة وسيطة ) الذى صنع منه الدقيق . إذ أننا لو لم نستبعد قيم السلع الوسيطة فإننا ، بذلك ، نحسب قيمة القمح ثلاث مرات فى تقدير قيمة الناتج القومى .

ويؤدى بنا ذلك ، إذن ، إلى ضرورة التركيز على القيمة المضافة ( الدخل المتولد ) عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية المتعاقبة لصنع المنتج النهائى . وهذا يقتضى ، بالضرورة ، احتساب تكاليف أو دخول عوامل الإنتاج ( أى القيمة المضافة ) عند كل مرحلة ، كما يتضح من المثال التالى فى صناعة الخبز :

قيمة القمح =	عوائد ( دخول ) أو تكاليف عوامل الإنتاج التى أسهمت فى إنتاج القمح ( ٤٠ وحدة نقود ) .
قيمة الدقيق =	قيمة القمح + عوائد ( دخول ) أو تكاليف عوامل الإنتاج التى أسهمت فى إنتاج الدقيق ( ٢٠ وحدة نقود ) .
قيمة الخبز =	قيمة الدقيق + عوائد ( دخول ) أو تكاليف عوامل الإنتاج التى أسهمت فى إنتاج الخبز ( ١٠ وحدات نقود ) .

---

قيمة السلع الوسيطة +	قيمة الخبز =	قيمة السلع الوسيطة +	القيمة المضافة ( الدخل )
( ١٠٠ وحدة )	( ٧٠ وحدة )	( ١٠٠ وحدة )	( ٧٠ وحدة )

---



وتتضح من المثال السابق حقيقتان بالغتا الأهمية : الحقيقة الأولى أن قيمة الإنتاج الكلى فى صناعة الخبز تزيد على قيمة المنتج النهائى ، وهو الخبز ، بما يعادل قيمة السلع الوسيطة ( مستلزمات الإنتاج ) وهى القمح والدقيق . أما الحقيقة الثانية فمن أن قيمة المنتج النهائى ( الخبز ) تعادل مجموع القيم المضافة فى المراحل الإنتاجية الثلاث التى تؤدى بنا من سلة وسيطة ( القمح ) إلى سلة وسيطة أخرى ( الدقيق ) إلى المنتج النهائى ( الخبز ) فى المرحلة الإنتاجية الأخيرة ، أو بعبارة أخرى فإن قيمة المنتج النهائى فى هذه الصناعة تعادل قيمة الدخل المتولد فى مراحلها الإنتاجية الثلاث ( ٤٠ وحدة نقود فى المرحلة الأولى بالمزارع + ٢٠ وحدة نقود فى المرحلة الثانية بالمطاحن + ١٠ وحدات نقود فى المرحلة الثالثة بالمخابز ) .

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، فلا يكفى هنا أن نستبعد السلع الوسيطة ، وأن نركز على المنتجات النهائية ( السلع الاستهلاكية والخدمات ) ، التى انتجت خلال الفترة موضع البحث ، بل يجب أيضا استبعاد « مقابل إستهلاك الأصول الرأسمالية » ، أى المعدات الرأسمالية والأصول الثابتة التى استهلكت خلال الفترة فى سبيل إنتاج المنتجات النهائية . ولذلك فإننا نبدأ برقم محمل الاستثمار ( القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة ) ، ونستبعد منه « مقابل إستهلاك الأصول الرأسمالية » خلال هذه الفترة ، لنصل إلى رقم صافى الاستثمار .

ومن ثم ، فلو استبعدنا قيم السلع الوسيطة من قيمة الإنتاج الكلى ، واستبعدنا ، كذلك ، مقابل إستهلاك الأصول الرأسمالية القديمة ، لتوصلنا إلى قيمة صافى الناتج القومى بعناصره الثلاثة : السلع الاستهلاكية النهائية ، والخدمات المنتجة ، وصافى الاستثمار .

#### ( د ) تعادل صافى الناتج القومى مع الدخل القومى فى القيمة

رأينا من ثانيا التحليل السابق أن الوحدات الإنتاجية المختلفة تقوم بإنتاج

الناتج القومى بعناصره الثلاثة : السلع الاستهلاكية، والخدمات، وصافى الاستثمار.  
ويمكن التعبير عن هذه النظرة إلى الدخل ، فى مرحلة الإنتاج ، بالمعادلة الآتية :  
صافى الناتج القومى = السلع الاستهلاكية + الخدمات + صافى الاستثمار (١٦)

كما رأينا أن قيمة هذا الناتج توزع جميعها على الفئات الأربع من المنتجين الذين يسهمون بتقديم الخدمات الإنتاجية المشتقة من عناصر الإنتاج التى يملكونها ، فى العمليات الإنتاجية المختلفة ، داخل الوحدات الإنتاجية العديدة فى المجتمع ، بمعنى أن قيمة هذا الناتج القومى توزع عليهم فى صورة ربح وأجور وفوائد وأرباح .

ويمكن التعبير عن هذه النظرة إلى الدخل ، فى مرحلة التوزيع ، بالمعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} \text{صافى الناتج القومى} &= \text{الربح} + \text{الأجور} + \text{الفوائد} + \text{الأرباح} \\ &= \text{مجموع دخول الأفراد} \\ &= \text{الدخل القومى} \dots\dots\dots (١) \end{aligned}$$

غير أن ممة نظرة أخرى إلى الدخل من ناحية إنفاق هذا الدخل القومى ثانية على الناتج القومى بمكوناته الثلاثة المعروفة . ولو تساءلنا عن السلوك الانفاقى للأفراد ، فإن الإجابة تنطوى على أن هؤلاء ينفقون جزءاً من دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات ، وما يتبقى بعد ذلك فإنه يمثل الفائض بعد الاستهلاك أو ما يسمى « بالادخار » . لذلك فإن الادخار ، فى حقيقة الأمر ، هو امتناع عن الاستهلاك ، ولكنه ، مع ذلك نوع من الإنفاق ، مادام أن الادخار

---

(١٦) « صافى الاستثمار » هو القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التى يتم إنتاجها خلال الفترة ( عادة فترة العام ) مخصوصاً منها مقابل استهلاك الأصول الرأسمالية القديمة ، أى الأصول التى استهلكت خلال الفترة فى سبيل إنتاج المنتجات النهائية .



يعقبه الاستثمار ، بمعنى أن الجزء المدخر من الدخل ( الجزء غير المنفق على الاستهلاك ) يوجه للإنفاق على شراء المعدات والأصول الرأسمالية المختلفة . ولو افترضنا أن جميع المدخرات التي تتجمع في المجتمع إنما تعبأ للإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة ( أى بافتراض انعدام ظاهرة الاكتناز ) ، فإننا نخلص إلى النتائج التالية :

أولاً — أن الدخل القومى، فى مجموعه، سيتمكن من شراء الناتج القومى فى مجموعه .

ثانياً — أن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك سيشتري ذلك الجزء من الناتج القومى المكون من السلع الاستهلاكية والخدمات .

ثالثاً — وأن الجزء المتبقى من الدخل الموجه للادخار سيشتري الجزء المتبقى من الناتج القومى المكون من صافى الاستثمار .

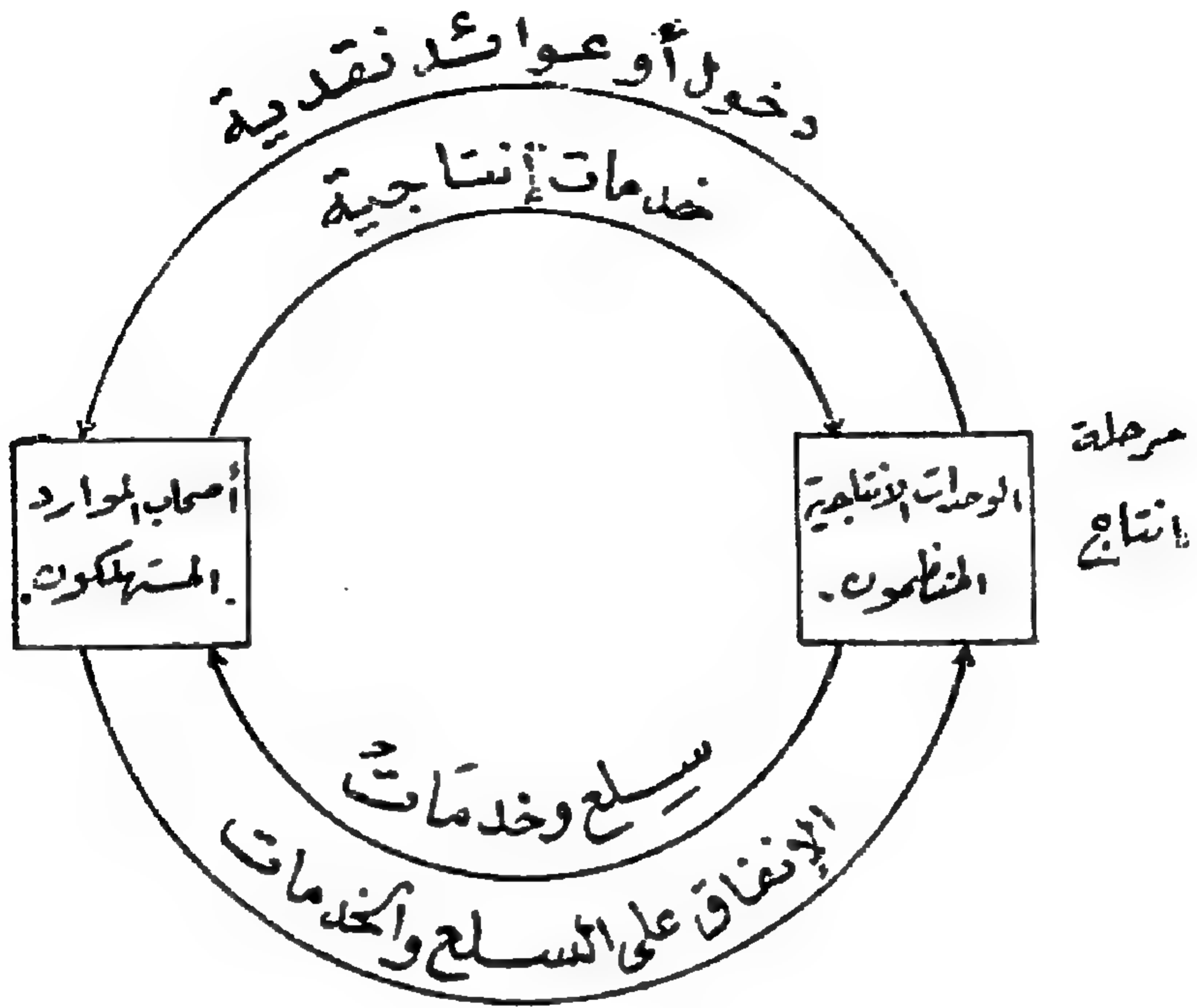
وهنا أيضاً يتأكد التعادل بين قيمة صافى الناتج القومى وبين الدخل القومى . ويمكن التعبير عن النتائج السابقة بالمعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} \text{الدخل القومى} &= \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \\ &= \text{الاستهلاك} + \text{صافى الاستثمار} \\ &= \text{صافى الناتج القومى} \dots \dots (٢) \end{aligned}$$

#### ( هـ ) دورة الدخل القومى ( عجلة الثروة )

ويسوقنا هذا التحليل إلى التعرف على السير الديناميكي للاقتصاد القومى ، فى مجموعه ؛ إذ أننا نخلص منه إلى أن الدخل يمر بمراحل ثلاث متعاقبة ، وهى مرحلة الإنتاج ، ومرحلة التوزيع ، ومرحلة الإنفاق ، بمعنى أن الدخل القومى يستمد قيمته من قيمة الناتج القومى . كما أن هذا الدخل القومى ينفق ثانية على شراء الناتج القومى بمكوناته الثلاثة : السلع الاستهلاكية ، والخدمات ، وصافى الاستثمار . وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالى .

## مرحلة توزيع



## مرحلة إنفاق

ولإيضاح فكرة دورة الدخل القوي كما يدل عليها، بيانياً، الشكل السابق، يمكن أن ننظر إلى أفراد المجتمع الذين يشاركون في عملياته الإنتاجية على أنهم ينتمون إلى فئتين متميزتين : فئة أصحاب الموارد الإنتاجية وفئة المنظمين ؛ إذ أن أصحاب الموارد من ملاك الأرض وأصحاب رؤوس الأموال والعمال يبيعون خدمات مواردهم إلى المنظمين في مقابل عوائد نقدية في صورة ربح وفائدة وأجور، ثم ينفقون هذه الدخول النقدية ثانية، بوصفهم مستهلكين، على شراء منتجات المنظمين . فإذا افترضنا أن كل منشأة تمارس نشاطها في كل مراحل إنتاج السلعة ، أي من مرحلة استخراج موادها الأولية إلى مرحلة توزيعها على المستهلكين ، وتغاضينا ، كذلك، عن نشاط الدولة الاقتصادي ، فإننا نصبح إزاء نوعين من الأسواق : أسواق السلع الاستهلاكية وأسواق الخدمات الإنتاجية .

وفي النوع الأول من الأسواق يبيع المنظمون السلع والخدمات إلى المستهلكين في مقابل النقود، أما في النوع الثاني من الأسواق فإن المنظمين يشترون خدمات الموارد الإنتاجية — أي خدمات الأرض ورأس المال والعمل — بالنقود التي يحصلون عليها من بيع السلع للمستهلكين؛ إذ أن هؤلاء المنظمين في حاجة إلى مثل هذه الخدمات في إنتاج مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات.

وإذا كانت عمليات إنتاج هذه السلع وبيعها تترى بلا انقطاع، فمن الواضح أن المنظم لابد أن يتعامل في كلا النوعين من الأسواق في آن واحد وبصفة دائمة، كبائع للسلع في النوع الأول، ومشتري لخدمات الموارد في النوع الثاني من الأسواق.

وإذا افترضنا أن بيع خدمات الموارد الإنتاجية إلى المنظمين هو المصدر الوحيد لدخول أصحاب هذه الموارد في أي نظام اقتصادي ( باستبعاد الهدايا والمنح ) فمن الواضح أيضا أن أصحاب الموارد هم المستهلكون بعينهم؛ إذ أنهم يحصلون على دخولهم في صورة عوائد نقدية من المنظمين في مقابل تقديم خدمات مواردهم إليهم، ثم ينفقون هذه الموارد ثانية، بوصفهم مستهلكين، على منتجات هؤلاء المنظمين. ومن ثم، فهناك دورة كاملة للدخل؛ إذ أنه ينساب من المستهلكين إلى المنظمين في أسواق السلع الاستهلاكية، ثم ينساب من المنظمين إلى المستهلكين ثانية، بوصفهم أصحاب الموارد، في أسواق الخدمات الإنتاجية، وتتكرر هذه الدورة إلى ما لا نهاية، مما يؤدي إلى التعبير عنها بالشكل المعروف في الأدب الاقتصادي « بعجلة الثروة ».

أما إذا كان الاقتصاد ناميا، بمعنى أن رأسماله العيني، من آلات ومعدات إنتاجية مختلفة، يتزايد باطراد، فلا مناص من إجراء التعديلات في « عجلة الثروة »، بما يتمشى مع هذا النمو الاقتصادي؛ إذ يتكون إنفاق المستهلكين، في حالة النمو، من تكاليف المعيشة ( الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ) زائداً المدخرات

أى ذلك الجزء من دخول المستهلكين الذى لا ينفقونه على أغراض الاستهلاك .  
وهنا توضع هذه المدخرات تحت تصرف المنظمين مباشرة أو ، و بطريق غير مباشر ،  
فيقومون باستثمارها فى البحوث العلمية والفنية واستكشاف الموارد الجديدة وإنتاج  
المعدات الرأسمالية الجديدة . أما عوائد هذه الاستثمارات ، فإنها تكون مصدراً لدخل  
المدخرين فى صورة فوائد وأرباح نظير استخدام مدخراتهم . وهنا نجد أن « عجلة  
الثروة » تزايدت فى حجمها فترة بعد أخرى فى الاقتصاد النامى . ومع ذلك فإن  
التيارات الأربعة للدخل فى « عجلة الثروة » تكون دائماً متساوية ، وهى :

١ - قيمة الخدمات الإنتاجية ، أى النفقات التى تتحملها المنشآت نظير  
الحصول على خدمات الموارد .

٢ - قيمة الدخل القومى ، أى مجموع دخول أر عوائد أصحاب الموارد  
الإنتاجية .

٣ - قيمة الناتج القومى ، أى قيمة الناتج الكلى من سلع وخدمات فى  
فترة زمنية معينة .

٤ - قيمة الإنفاق الكلى ، أى قيمة ما ينفق على السلع والخدمات فى فترة  
زمنية معينة .

ولنضرب مثلاً عددياً على دورة الدخل أو « عجلة الثروة » فى الاقتصاد النامى . لنفرض  
أن المجتمع ، الذى نحن بصدده قد أنتج ناتجاً قومياً تبلغ قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه ،  
ويتكون من سلع استهلاكية وخدمات تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه ، و سلع  
استثمارية ( صافى استثمار ) تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه . ولنفرض ، أيضاً ، أن  
هذا المجتمع فى صورته التوازنية ، من ناحية إنفاق أفراد له الدخل المتولد من قيمة  
هذا الناتج على مكوناته الثلاثة و بمعنى أن هؤلاء الأفراد يوجهون ٧٠٠ مليون  
جنيه للإنفاق على الاستهلاك و ٣٠٠ مليون جنيه للادخار . ومن ثم ، فإن الجزء  
المخصص من الدخل للإنفاق على الاستهلاك سيشتري الجزء من الناتج القومى المكون



من السلع الاستهلاكية والخدمات ، وأن الجزء المخصص من الدخل للادخار سيشتري الجزء المتبقى من الناتج المكون من صافي الاستثمار ، كما يتضح من المعادلتين الآتيتين :

$$\text{الناتج القومي} = \text{سلع استهلاكية وخدمات} + \text{صافي استثمار ( ١ )}$$

$$( ١٠٠٠ \text{ مليون جنيه} ) \quad ( ٧٠٠ \text{ مليون جنيه} ) \quad ( ٣٠٠ \text{ مليون جنيه} )$$

$$\text{الدخل القومي} = \text{استهلاك} + \text{ادخار ( ٢ )}$$

$$( ١٠٠٠ \text{ مليون جنيه} ) \quad ( ٧٠٠ \text{ مليون جنيه} ) \quad ( ٣٠٠ \text{ مليون جنيه} )$$

ولهذا يقال إن الادخار يتعادل مع الاستثمار ، إذا بلغ المجتمع الاقتصادي وضعه التوازني .

#### ( و ) مفهوم مستوى المعيشة

أدركنا ، بماسبق ، أن التنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الإنتاج الكلي بمعدلات سريعة ، وأن هذه الزيادة ، بدورها ، تؤدي إلى زيادة الدخل القومي — باعتبار أن الدخل جزء من قيمة الإنتاج الكلي — بمعدلات سريعة . كما أدركنا أن النمو الاقتصادي ينعكس في صورة الإنتاج والدخل ، بالمفاهيم التي وضعناها لكل من هذين المتغيرين الاقتصاديين ، وأن اشتراط تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ضرورة حتمية للارتفاع بالمستويات المعيشية للواطنين في البلاد المتخلفة . وبقى أن نناقش ، الآن ، فكرة مستوى المعيشة ، مادام أن ارتفاع المستوى المعيشي في المجتمع المتخلف هو الهدف النهائي للتنمية .

إن فكرة مستوى المعيشة لأي فرد ترتبط بحجم السلع والخدمات التي يستعملها أو يستهلكها هذا الفرد ، ومن ثم فإن الارتفاع في مستواه المعيشي رهن بزيادة ما يستعمله أو يستهلكه من سلع وخدمات . وهذا لا يتحقق إلا بزيادة ما في حوزته من قوة شرائية حقيقية تتمثل في زيادة حقيقية في دخله . ولهذا فإن متوسط الدخل السنوي للفرد ، في أي مجتمع اقتصادي ، هو الذي



يحدد مستوى المعيشة في المتوسط . غير أن هذا المتوسط هو محصلة عنصرى الدخل القومى وعدد السكان ، أى أنه لى يمكن زيادة هذا المتوسط ، فلا بد من زيادة الدخل القومى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى السكان . وإذا كان الوضع الراهن ينم على أن معظم الدول النامية تكتظ بالسكان ، فإن هذه الصورة الاستاتيكية للمشكلة التى تكشف عن الضغط السكانى على الموارد القليلة المتاحة تقترن ، عادة ، بصورة ديناميكية (١٧) لنفس المشكلة تتمثل فى تزايد السكان على مدار الوقت بمعدلات سريعة .

فإذا كان السكان ، فى معظم المجتمعات النامية ، يتزايدون بمعدلات سريعة ، وكان المتوسط السنوى لدخل الفرد هو النسبة بين الدخل القومى وبين عدد السكان ، وكان هذا المتوسط هو المحدد الأساسى لمستوى المعيشة ، فلا مناص من أن يتزايد الدخل القومى بمعدلات أسرع بكثير من معدلات الزيادة فى السكان ، إذا كان مستوى المعيشة أن يرتفع فى هذه المجتمعات .

ولعل هذه التحليل يفسر الحكمة من وراء المبدأ الذى سرنا على هداه فى تحقيق أهداف التنمية فى مجتمعنا الثورى الجديد ، وهو ضرورة مضاعفة الدخل فى عشر سنوات على الأقل ؛ إذ أن زيادة السكان بالمعدل الحالى للنمو خلال عشر سنوات ، أى بما يقرب من نحو ٢٧ ٪ ، تفوقها كثيراً زيادة الدخل القومى بنحو ١٠٠ ٪ خلال السنوات العشر .

أما لو استهدفنا تحقيق مضاعفة الدخل فى عشرين سنة ، بدلا من عشر سنوات ، فإن معدل زيادة الدخل يكاد يقترب من معدل زيادة السكان خلال السنوات العشرين ، مما لا يؤدي إلى الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين إلا بدرجة طفيفة لا تكاد تذكر .

---

(١٢) الصورة الاستاتيكية لأية مشكلة اقتصادية هى تلك التى تنم على وضع اقتصادى معين فى لحظة معينة من الوقت . أما الصورة الديناميكية للمشكلة فهى تلك التى تأخذ عنصر الزمن فى الاعتبار ، حيث يرتبط الماضى بالحاضر ، كما يرتبط الحاضر بالمستقبل .

## الفصل الثاني

### تحديات التنمية الاقتصادية

أشرنا في الفصل السابق ، إلى أنه إذا أرادت الدول المتخلفة أن ترفع مستوى متوسط الدخل السنوي للفرد فيها ، فلا بد من التنمية الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف ؛ لأن التنمية تتضمن القيام ببرامج وأعمال ومشروعات تستهدف الزيادة في الدخل القومي عن طريق تنمية الإنتاج القومي ، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد . ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف الكبير يواجه كثيراً من التحديات التي ينبغي على الدولة المتخلفة أن تتصدى لها .

#### ١ - بعض عوائق التنمية

يمثل العامل الديموجرافي أحد العوائق الأساسية التي تقف في طريق النمو الاقتصادي للدول المتخلفة ؛ إذ أن نمو السكان بمعدلات سريعة متزايدة ، في معظم هذه الدول ، يلغى أثر الزيادة في الإنتاج والدخل ، فلا يجنى هؤلاء السكان ثمار الجهود المبذولة في مجال النمو الاقتصادي . ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل بمعدلات كبيرة تفوق ، كثيراً ، معدل الزيادة في السكان ؛ إذ أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أى تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للجماهير . وفي هذا الصدد يطالعنا الأستاذ « سنجر » ، بعبارة المأثورة : « إن على الدولة الآخذة في النمو أن تسرع في خطاها لكي تستطيع أن تبقى في نفس المكان الذي تقف فيه ، » ( ٨ ) أما الأستاذ كنجزلى ديفيز ( ١٩ ) فإنه يعزو هذا

---

(18) For detailed study see H. W. Singer, The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries, American Economic Review, Papers & Proceedings, May, 1950.

(١٩) كنجزلى ديفيز ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا ، بحث بعنوان « الانفجار السكاني في العالم » ، القى في المؤتمر الدولي للتنمية الصناعية ، سان فرانسيسكو ، ١٩٥٨

المعدل السريع لنمو السكان في الدول المتخلفة إلى اختلال التوازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، ومرد هذا الاختلال إلى أن حكومات هذه الدول تفرض رقابة من جانب واحد ، بمعنى أنها تفرض رقابة على الوفيات عن طريق انتشار الخدمات الطبية والارتفاع المطرد في مستواها دون فرض الرقابة على المواليد . ومن هنا أصبح من الضروري ، لتصحيح هذا الاختلال ، فرض الرقابة على المواليد ، جنباً إلى جنب ، مع فرض الرقابة على الوفيات وهذا يقتضى ، بطبيعة الحال ، إيقاف التزايد السريع في عدد السكان عن طريق تنظيم الأسرة بالوسائل الطبية الفعالة التي يجب أن تكون في متناول جميع المواطنين .

كما أنه مما يؤخر عملية النمو الاقتصادي ما ترسّف فيه الدول المتخلفة من أغلال المعتقدات البالية والتقاليد الاجتماعية والنظم التي تحول دون تحقيق أى تقدم مادي . إن نظام الأسرة المتفرعة ، مثلاً ، وهو الذي يقوم على إعالة رب الأسرة لأعداد كبيرة من الأقارب والأصهار ، لا بد أن يقتل الإحساس بروح المبادرة ويشجع على العزوف عن ممارسة العمل والتحقيق من شأنه (٢٠) . كما أن تقديس الماشية في الهند ، وتحريم الانتفاع بها كجزء من الثروة القومية ، أو صعوبة التنقل في السلم الاجتماعي ، أو وجود بعض التقاليد الاجتماعية أو الاتجاهات الثقافية للجماهير ، كموقف الجماهير إزاء تحديد النسل أو موقفها إزاء المرأة العاملة ، هي جميعها من العوامل التي تعوق عملية التنمية .

يضاف إلى ذلك أن سلوك الطبقة الحاكمة في المجتمع المتخلف قد يقف حجر عثرة في سبيل التقدم . ونعني بها الأقلية التي تملك جل الثروة القومية ، من أرض ورأسمال ، والتي تتمتع بالحق المطلق في إدارة دفة الحكم ... هذه الطبقة الحاكمة لا بد أن تتعارض مصالحها مع أية تغييرات في علاقات الإنتاج وأساليبه الفنية ،



إذا كانت هذه التغيرات تتضمن ابتكارات جديدة تقضى على ثروة أفرادها لتخلق ثروات جديدة لأفراد الطبقة المحكومة. إن النهضة الصناعية التي سادت أوروبا ، في أواخر العصور الوسطى ، جنباً إلى جنب مع توسع نطاق التجارة ونمو المدن ، ما كانت لتتحقق لو نجحت مقاومة السادة من الإقطاعيين؛ إذ لم يكن من الميسور إقامة صرح الاقتصاد الرأسمالى الصناعى دون اجتذاب عنصر العمل من الإقطاعيين ، فكان أمراً طبيعياً أن يقاوم سادة الإقطاع في العصور الوسطى هذا التغير الذى هدد مراكزهم الاقتصادية (٢١). وإذا كان الإقطاع الأوروبى قد تداعى رغم هذه المقاومة ، لأنه لا يتفق ومقتضيات النمو الاقتصادى ، فلا بد من أن يقضى على الإقطاع ، بصورته الراهنة المعروفة في المجتمعات المتخلفة ، بأن يقضى على الطبقات الحاكمة المستبدة التى تبذل كل جهد للإبقاء على الأوضاع كما هى عليه ، وتقف حائلاً دون تحقيق أى تغير اقتصادى واجتماعى يطيح بهم وينهى حكمهم الاستغلالى. ولن يتأتى ذلك إلا بقيام طبقة حاكمة جديدة مستنيرة تمثل « الأقلية الخلاقة » ، التى تساعد بعض الهزات الاجتماعية على تقويض دعائم البنيان القديم وإقامة المجتمع الجديد (٢٢) .

بيد أن التقدم الاقتصادى لا يعنى زيادة في الإنتاج القومى لحسب ، بل يعنى ، كذلك ، تحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل . ويجمع كثير من الكتاب على أن عدالة التوزيع ، أو ما يعبر عنه ، في بعض الأحيان ، بالمساواة الاقتصادية ، شرط أساسى من الشروط الواجب توافرها في المجتمعات النامية ؛ لأسباب ثلاثة : السبب الأول هو أن المساواة الاقتصادية شرط ضرورى لإثارة الحماسة بين الجماهير ؛ لأنه إذا كانت ممار التسمية تتركز ، في معظمها ، في أيدي قلة من أفراد

ibid., p.16.

(٢١)

For detailed study see Veblen T., "The Theory of The Leisure Class".

(٢٢)



المجتمع ، فلن تؤمن الجماهير بجدوى التقدم إذا كانت لا تنعكس آثاره عليهم في صورة ارتفاع ملحوظ في مستوياتهم المعيشية ، أما إذا وجدت أنها تحصل على نصيب عادل من كل زيادة محققة في الإنتاج والدخل ، فإن ذلك من أقوى الحوافز إلى العمل الجدى المثمر من جانب المواطنين كافة . وهنا لا يصبح عنصر العمل مجرد مصدر للدخل ، بما فيه من إزعاج ومشقة وأعباء ثقيلة ، بل يعتبر أسلوبا في الحياة يحوطة سياج من التبجيل والترحيب . السبب الثانى أن وجود فوارق صارخة في التوزيع يعوق ، بلا ريب ، تكوين رأس المال ، مع أنه عامل أساسى في تحقيق النمو الاقتصادى السريع :

لقد خرج علينا دوزنبرى ، الاقتصادى الأمريكى ، بنظرية جديدة في « أثر التقليد » ، مؤداهما أن وجود تباين كبير في توزيع الدخل يفضى ، بالضرورة ، إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك ، أى نقص الميل إلى الادخار ، من جانب أصحاب الدخول المنخفضة ، بتقليد النمط الاستهلاكى لأصحاب الدخول المرتفعة . وهذه النظرية تضع تأكيداً على الحقيقة النظرية على أن دوال الاستهلاك الفردية متشابهة وليست مستقلة عن بعضها البعض . إنها متشابهة ، بآدى مذى بدء ، عن طريق الرغبة في المحاكاة الاجتماعية ، أى عن طريق ما أسماه ثورستين قبلن « الاستهلاك المظهرى » ، وهنا يكون الغرض من اقتناء مختلف طيبات الحياة هو تأكيد المراكز الاجتماعية في أعين الناس ، بمعنى أن التفاخر في الاستهلاك ، أو الظهور بمظهر الترف ورغد العيش — وليس التمتع الشخصى — هو الدافع إلى الرغبة الملحة في كثير من السلع الكمالية والترفيهية . وتشيع ظاهرة التفاخر في الاستهلاك هذه ، بوجه خاص ، بين أولئك الأفراد الذين يرتفعون من طبقة دنيا إلى طبقة عليا في المجتمع .. حيث يتطلعون إلى الثروة على أنها مظهر بارز لمركزهم الاجتماعى . وقد تكون لهذه الظاهرة أهميتها في العلاقات الاجتماعية ، وربما يمكن استخدامها ، إلى حد ما ، في تفسير العادات الاستهلاكية والادخارية التى تسود في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا .

ومع ذلك فثمة طريقة أخرى تفسر تشابك العلاقات الاستهلاكية الفردية ، وهي التي أطلق عليها دوزنبرى اسم « أثر التقليد » ، كما قدمنا ، ومفاد هذه الطريقة أنه عندما يصبح الناس ، في مجتمع ما ، على صلة بالسلع الأفضل ، أو النماذج الأفضل للاستهلاك ، وبالأشياء الجديدة ، أو الطرق الجديدة في سد الاحتياجات القديمة ، فإنهم يكونون عرضة ، بعد وهلة وجيزة ، لأن يستشعروا شيئاً من الضيق والسخط . إن معرفتهم تتسع ، وخيالهم يستثار ، ورغباتهم الجديدة تعتمل في النفس ، وميلهم إلى الاستهلاك يتزايد (٢٣) . ومن الواضح أنه وإن كان دوزنبرى يشير في تحليله إلى الأوضاع السائدة في الدول المتقدمة ، إلا أن نظريته تنطبق ، كذلك ، على الدول المتخلفة ، قياساً على ذلك ، مادام أصحاب الدخول الكبيرة في هذه الدول — وهم ذوو القدرة الادخارية — يحاولون تقليد نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة ، ويسرفون في الاستهلاك الكمال . ومن هنا يتضامل حجم المدخرات ، ويخبو تكوين رأس المال ، فيشكل ذلك أحد العوائق الأساسية للتنمية . ولعل من الجدير بالذكر هنا أن روسيا السوفيتية واليابان قد تمسكتا من التغلب على « أثر التقليد » الذي أشار إليه دوزنبرى ، خلال المراحل الأولى من تنميهما الاقتصادية ، باحتياج سياسة تقوم على العزلة الاقتصادية عن الدول المتقدمة (٢٤) .

---

(23) James S. Duesenberry, "Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour." (Cambridge Mass, 1949).

(٢٤) وتجمل الإشارة ، هنا ، إلى أن راجنار نوركسيه ، الاقتصادي الأمريكي ، ومؤلف كتاب « مشكلات تكوين رأس المال في الدول المتخلفة اقتصادياً » يعد هذا الإجراء الانعزالي نوعاً من الانهزامية . أما الأستاذ باور فيرى أن الاتصال بالدول المتقدمة يحفز إلى التنمية الاقتصادية في الدول الأقل تقدماً ، وذلك من طريق تشجيع الإنتاج للسوق ، واقتراح الحاجات الجديدة والسلع الجديدة والطرق المتطورة في الإنتاج بصفة عامة .

## ٢ — مشكلة تكوين رأس المال

ويسوقنا تحليل دوزنبرى إلى الإشارة إلى « تكوين رأس المال » باعتباره العامل الرئيس المحدد للنمو الاقتصادى . ولا نغنى به مجرد القدرة على الادخار فحسب ، بل نغنى به ، كذلك ، تحقيق الاستثمار . ونحن نجد فى الاقتصاد المتخلف أن كلا من عنصرى تكوين رأس المال — وهما الادخار من جانب عرض رأس المال ، والاستثمار من جانب الطلب على رأس المال — يشوبه الضعف والقصور . إذ فى جانب عرض رأس المال فإن تدبير المدخرات أمر عسير فى الاقتصاد المتخلف ، نظراً لضعف الدخل القومى ، وبالتالى ضآلة القدرة الادخارية ، ولأن الميل للاستهلاك ، فى وضع التخلف ، يرتفع إلى حد بعيد . ومن ثم ، فإن الميل للادخار يكون آية فى الانخفاض تبعاً لذلك . وعلى ذلك فلا يمكن للاقتصاد المتخلف أن يتخلص من برائى التخلف والفقر ، ما لم يحصل على قدر أكبر من المدخرات لأغراض الاستثمار . أما فى جانب الطلب على رأس المال ، فإن الاستثمارات قاصرة عن تحقيق النمو بالمعدلات السريعة ، نظراً لصغر حجم السوق ، بسبب ضعف القوة الشرائية من ناحية ، وانعدام عنصر التنظيم الحقيقى فى الدول المتخلفة من ناحية أخرى ؛ إذ يفضل المظمون القيام بضروب النشاط التجارى أو الائتمانى الذى يقوم على المضاربة بدلاً من إقامة المشروعات ذات الطابع الاستثمارى طويل المدى ، الذى يدفع عجلة التصنيع وينهض بالعملية الإنتاجية بأسرها .

ونخلص من هذا إلى أنه لا بد من أن تقع على عاتق الدولة مهمة تعبئة المدخرات المحلية وتعاضدها بشئى الوسائل ، الاختيارية والإلزامية ، ثم توجيه هذه المدخرات لوجوه الاستثمار النافعة بما يخدم أغراض التنمية ، بمعنى أنه ينبغى أن تضع الدولة برنامجاً مرسوماً للاستثمار يتم تنفيذه على مراحل ، على الرغم من انخفاض معدل الادخار فى الاقتصاد المتخلف . وهنا يكون التركيز ، فى المرحلة الأولى ، على الزراعة ، وعلى الصناعات الأساسية ، كالقوى المحركة والنقل وغيرهما



من المرافق العامة ، وهي التي يطلق عليها بعض الاقتصاديين اسم « البنيان السفلى » للمجتمع ، ليكون الدعامة القوية التي يرسى عليها المجتمع صرح التصنيع في المرحلة التالية . وفي هذه المرحلة يكون التركيز على الصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة ، عندما تتوافر لها إمكانيات النجاح فنياً واقتصادياً . وأما في المرحلة الثالثة فيكون التركيز على الصناعات الثقيلة عندما تتوافر الخبرات الفنية اللازمة لدعمها ، مع التوسع في صناعات السلع الاستهلاكية . والجدير بالذكر هنا أن المجتمعات المتخلفة ، التي تنعدم فيها عدالة توزيع الثروات والدخول — إذ تتركز في أيدي قلة من الأفراد ، هم أصحاب الدخول العليا — هي بعينها المجتمعات التي تستثمر فيها ثروة هؤلاء في وجوه غير منتجة ، كسراء الأرض والمقارن والحلى والمجوهرات . وهنا يتعين على الدولة اتخاذ تدابير حاسمة لأخذ هذه الثروة غير المنتجة من أيدي هؤلاء واستخدامها في تكوين رأس المال .

أما من ناحية تعبئة المدخرات وتعاضدها فإن مهمة الدولة تتمثل في الحصول على قدر أكبر من الدخل المحلي ، في صورة مدخرات اختيارية أو إجبارية ، لأغراض الاستثمار . وهنا يعتقد خبراء الأمم المتحدة أن معدل الادخار الفعلي في الدول المتخلفة لا يتجاوز ٥٪ من الدخل القومي كما قدمنا ، على حين أن معدل ١٥٪ أو أكثر ، من الدخل القومي ، هو المعدل المطلوب لمجرد الإبقاء على الفجوة القائمة حالياً ، بين المستويات المعيشية للدول الشرقية والغربية . . . أما لجنة التخطيط الهندية فتري أنه ، في الدول المتخلفة ذات المستوى المعيشي المنخفض والسكان المتزايدين بمعدلات سريعة ، لا يمكن تحقيق معدل من النمو يساير الاحتياجات المطلوبة إلا إذا بلغ معدل تكوين رأس المال ما لا يقل عن ٢٠٪ من الدخل القومي ، (٢٥) .

---

(٢٥) أنظر « التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، رئاسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للابحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ١٢ .



ولما كانت القدرة الادخارية في الدول المتخلفة ضعيفة — نظراً لضآلة الدخل القومى — والميل إلى الادخار منخفضاً ، فليس من الممكن توفير مبالغ كافية من المدخرات الاختيارية . ولهذا يصبح من الضروري أن تلجأ هذه الدول إلى جزء من الدخل العليا في صورة ادخار إجبارى عن طريق الضرائب ، أى برفع معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب هذه الدخل . ومن الواضح أن هذا الفائض المدخر إجبارياً يوقف موجة الاستهلاك المظهرى الذى لا يدعم عملية التنمية فى شيء ، فضلاً عن أنه ينهك ميزان المدفوعات ؛ لأن كثيراً من السلع الترفية التى يطلبها أصحاب الدخل العليا سلع تستورد ، فى غالبيتها ، من الخارج .

ومن الملاحظ أن فائض الدخل فى الميزانية العامة للدولة قد بدأ يلقي اهتماماً خاصاً كمصدر رئيسى من مصادر تكوين رأس المال فى المجتمعات المتخلفة . ومؤدى ذلك أن الميزانية العامة تقسم إلى قسمين متميزين : ميزانية عادية ، وميزانية رأسمالية . ومن هنا فإن العجز فى ميزانية رأس المال يغطى بالفائض المحقق فى الميزانية العادية ، أى ميزانية الدخل . فضلاً عن ذلك ينبغى إعادة استثمار أرباح المشروعات العامة والناجمة عن الاستثمار الحكومى . ومن المحقق أنه كلما طردت الزيادة فى الدخل القومى ، إبان المراحل المتتالية لعمليات التنمية ، زادت القدرة الادخارية ، وزاد ، بالتالى ، مقدار المدخرات المحلية التى يمكن توجيهها لضروب الاستثمار المختلفة ، وزادت ، تبعاً لذلك ، سرعة معدل التنمية . وفى الوضع الأمثل ، كما يقول نيركسى ، فإن الزيادة فى الدخل تذهب برمتها إلى الادخار .

أما التمويل عن طريق إحداث عجز فى الميزانية العامة للدولة ، وتغطية هذا العجز بإصدار السندات الحكومية ، فهو مصدر آخر من مصادر تكوين رأس المال فى الاقتصاد المتخلف ، وإن كان الالتجاء إليه يعنى نبذ الأفكار الكلاسيكية التى تنادى بالتوازن السنوى للميزانية العامة ، والأخذ بالمبدأ المنطوى على أن

يكون الإنفاق الحكومي كافياً لخلق الطلب الذي يؤدي إلى إنماء الاقتصاد القومي إلى أقصى حد، وتوظيف موارد المجتمع توظيفاً كاملاً . ومع ذلك ينبغي ألا تلجأ الدول المتخلفة إلى اتخاذ هذه الخطوة إلا بعد تعبئة إجمالي طاقة الفائض لأغراض الاستثمار ، وألا تستحدث عجز الميزانية إلا في حدود ، خشية من أن الزيادة المطردة في حجم الدين العام — كنتيجة مترتبة على القروض المتتالية التي تعقدتها الدولة سداداً للعجز — قد تفضي إلى التضخم . وفضلاً عن ذلك فلا بد أن يقتصر استخدام طريقة التمويل بالعجز ، في أغراض الاستثمار الإنتاجي ذي العائد السريع ، والذي يمكن لإنتاجه الزائد أن يستوعب القوة الشرائية الزائدة المتدفقة إلى الأسواق .

وقد لا تكفي المدخرات الاختيارية ، بشقي صورها ، والادخار الإجباري ، عن طريق الضرائب ، وفائض الدخل في الميزانية العامة ، والتمويل بالعجز ، لسد احتياجات التنمية في الاقتصاد المتخلف . وفي مثل هذه الظروف لا مفر من الحصول على رأس المال الأجنبي لأغراض الاستثمار ؛ وهو يتخذ صورتين : الاستثمار المباشر والقروض . وإذا يؤدي رأس المال الأجنبي المباشر إلى اختلال حتمي في عملية التنمية الاقتصادية الموجهة ، يرى فريق من الاقتصاديين ، ومنهم جاكوب فاينر ، أنه من الأفضل للدول الفقيرة أن تقترض من الحكومات بدلاً من الاقتراض من الأفراد الأجانب أو من المؤسسات المالية الأجنبية في المجال الخاص في صورة استثمار مباشر . كما أنه من الأفضل لها أن تقترض من المنظمات الدولية بدلاً من الاقتراض من الحكومات مباشرة ، خشية من أن تقترن القروض الحكومية بشروط سياسية أو عسكرية .

بيد أن البعض يرى أنه ما دام من المتعذر زيادة المدخرات المحلية الاختيارية في الدول المتخلفة ، وما دام النقص الإجباري في مستوى الاستهلاك ، عن طريق فرض الضرائب واستخلاص الحصيلة المتزايدة في صورة ادخار إجباري ، يرتطم

ببعض الصعوبات العملية ، فضلا عن أنه ليس من السهل أن ينال قبولا وتأيدا من جانب الأفراد الذين قد يتمسكون بالمحافظة على مستويات معيشتهم ، ومادام عقد القروض — وطنية كانت أو أجنبية — ذا آثار سيئة على الاقتصاد القومي ، فلامناص من اتباع طريق التضخم النقدي لتمويل المشروعات الإنتاجية. ونعني بالتضخم هنا زيادة النقود والائتمان دون أن تصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاج . ومثل هذه الحالة ، الناشئة عن زيادة النقود والائتمان ، قد توهم بأن مستوى المعيشة يطرده في الارتفاع بسبب الزيادة المطردة في الدخول النقدية . غير أنه ، قبل أن تفتن الجماهير إلى أن الأسعار ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخول ، يكون قد تم تكوين رأس المال الجديد في المشروعات الإنتاجية .

وقد لا يتأتى تقدم اقتصادي عاجل ، مالم يصاحبه بعض التضخم الطفيف . ولكن من الواضح أن الدول المتخلفة تفقد كثيرا ، لو أنها اتبعت طريق التضخم؛ إذ أن التضخم يقلب أرباحية مختلف أنواع المشروعات رأسا على عقب ، فيقبل الناس على اكتناز الذهب والعملات الأجنبية ، كما يؤدي إلى إحجام الاستثمارات الأجنبية عن التدفق إلى داخل هذه الدول ، فضلا عن أنه لا يشجع ذوي الدخول المتوسطة والصغيرة على الادخار ، عندما تنخفض القيمة الحقيقية لهذه الدخول النقدية ، وذلك تبعاً لارتفاع المستوى العام للأسعار ، أي انخفاض القوة الشرائية للنقود . غير أنه يلاحظ أن خلق النقود الجديدة لا يؤدي إلى التضخم إلا إذا كانت موظفة في تشغيل الأيدي العاملة لإنتاج المعدات الرأسمالية . أما لو كانت النقود الجديدة موظفة لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية ، فلتنشأ هذه الصعوبة ؛ ذلك أن كل زيادة في كمية النقود والائتمان ستقابلها زيادة مناظرة في إنتاج هذا النوع من السلع . ومع ذلك فإن العقبة في توظيف الفائض من الأيدي العاملة في الدول



المتخلفة، وهو المعروف بإسم « البطالة المقنعة » (٢٦) ، هي ، عادة ، النقص في المعدات الرأسمالية ، ولن يتسنى توظيف هذا الفائض — حتى في إنتاج السلع الاستهلاكية — ما لم يتم تمويل إنتاج السلع الرأسمالية، أولاً، بطريقة أو بأخرى (٢٧). وإذن فهناك سييلان لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي لمجموعة الدول المتخلفة ؛ أحدهما يحقق التنمية دون بذل الكثير من التضحيات الإنسانية ، وينطوي على ادخار قومي اختياري ، بالإضافة إلى القروض الأجنبية. وهذا ما سلكه كثير من الدول الصناعية المتقدمة ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة

---

(٢٦) ويمثل الفائض من الأيدي العاملة الزراعية الذي يتعطل بصورة مستترة ، والذي لو سحب من ميدان الزراعة ، لما تأثر الإنتاج الزراعي . وتنشأ هذه البطالة المقنعة بسبب النقص في الموارد اللازمة لتوظيف جميع أفراد الأسرة الريفية في المجتمعات المتخلفة توظيفاً كاملاً على مدار السنة . ويتمثل علاج هذه البطالة في زيادة رقعة الأرض الزراعية ( تنمية زراعية ) أو خلق صناعات جديدة ( تنمية صناعية ) تستوعب هذا الفائض . ولهذا فإن التنمية الاقتصادية هي العلاج الحاسم لمشكلة البطالة في صورتها المقنعة في الريف المتخلف .

(٢٧) وهناك مصدر آخر من مصادر الادخار يمثل في « البطالة المقنعة » ، إذ يرى نيركسي أن ثمة نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ ٪ من السكان في الدول المتخلفة في حالة بطالة مقنعة في مجال الزراعة ، ويمكن تعبئة هؤلاء للعمل في المشروعات الرأسمالية، كالرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والمباني والتشييدات . ولن ينقص ذلك من الإنتاج الزراعي . ومن ثم يصبح هؤلاء مصدراً لتكوين رأس المال وتجميعه . غير أنه يشترط لتحقيق هذه « الامكانيات الادخارية المقنعة » Concealed Saving Potential ، على حد تعبير نيركسي ، ألا يزيد الاستهلاك الغذائي للعمال الجدد في فترة التعبئة ، ولا يسمح للفلاحين المتبقين في الريف بزيادة استهلاكهم . ولقد أدركت الصين الشعبية أهمية هذا العامل ، وكانت الفكرة الرئيسية وراء النهضة الزراعية والصناعية بها تنطوي على التعبئة المباشرة للقوى العاملة ، سواء العاطلة أو جزئية العمالة . وذلك لأغراض الاستثمار ، دون السماح بأية زيادة في الاستهلاك .



الأمريكية . وثانيهما يحقق التنمية بالادخار القومى الإجبارى ، دون الالتجاء إلى المعونة الأجنبية ، وهذا ما سلكته روسيا السوفيتية فى تحقيق نهضتها الصناعية . وهنا قد نتساءل : أى السيلين ينبغى أن تسلك الدول المتخلفة فى تمويل التنمية ؟ إذا أرادت هذه الدول أن تتطور ، اقتصاديا ، دون بذل تضحيات جسيمة تتمثل فى هبوط المستوى المعيشى للمواطنين بدرجة كبيرة ، فلا مناص من أن تعتمد على القروض من الدول المتقدمة ، فضلا عن اعتمادها على مواردها الخاصة فى تكوين رأس المال ، سواء عن طريق المدخرات المحلية الاختيارية أو القروض العامة ، مع الزيادة فى حصيللة الصادرات ؛ لتستطيع أن ترد قيمة قروضها الأجنبية ، وأن تحصل على المزيد من السلع الرأسمالية المستوردة اللازمة لنموها الصناعى .

ومن ثم ، فإن مشكلة التخلف مشكلة وثيقة الصلة بالتجارة الدولية ؛ فالدول المتقدمة ترسل سلعها الرأسمالية — من آلات ومعدات وخبرات فنية — إلى الدول المتخلفة . وهذه ، بدورها ، تباع للدول المتقدمة موادها الخام فى مبدأ الأمر ، ثم سلعها المصنوعة بعد ذلك . يضاف إلى ذلك أنه إذا كان معدل التبادل الدولى فى صالح الدول المتخلفة ، فإنه يعتبر ، هو الآخر ، بمثابة مصدر آخر لتكوين رأس المال ، حيث توضع تحت تصرفها ، فى مقابل نفس الكمية من الصادرات ، كمية أكبر من العملات الأجنبية التى يمكن تخصيصها لتمويل مشروعات التنمية . ومع ذلك فإن هذا يعتبر عاملا لاسيطرة للدول المتخلفة عليه ، ولن يتحقق ما لم يكن ثمة تعاون وثيق بينها وبين الدول المتقدمة .

### ٣ — التخلف التكنولوجى

ومن الحقائق الثابتة أن التقدم التكنولوجى ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية ، بيد أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا فى الدول المتخلفة ، وأن الهوة قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة لما

حققت من تقدم علمى كبير ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وهذا التقدم الفنى الكبير قد أدى إلى زيادة الإنتاجية فى دول أوروبا وأمريكا .

وقد نقسأل: هل انتقلت الخبرة الفنية من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة؟ إن هذه الخبرة الفنية ، فى الواقع ، لم تفس إلا قطاعات قليلة معينة فى الدول المتخلفة، بمعنى أن ميادين الإنتاج الرئيسية فى تلك الدول لم تتأثر بالمستوى المرتفع للخبرة الفنية .

وإذا سار التقدم الفنى سيرا بطيئا فى الدول المتخلفة ، وتضاعفت سرعة التقدم الفنى فى الدول المتقدمة ، فإن الهوة ستستمر فى الاتساع ، ولذلك يتعين على الدول المتخلفة أن تبذل جهودا صادقة للارتفاع بمستواها الفنى فى ميادين الإنتاج . ومن حسن الطالع أن هناك ذخيرة كبيرة فى الدول المتقدمة وضعت ، من قبل ، موضع التجربة والاختبار ، ويمكن تحويلها ، بسهولة ، بما يتلاءم مع الظروف المحلية للدول المتخلفة، وهذا يفتح مجالا للإفادة من الخبرة والتجارب، فى مجال المعرفة الفنية ، خلال أحقاب طويلة من الزمن .

وفى رأى الخبراء أنه من الممكن زيادة الإنتاجية فى الزراعة بإدخال التحسينات الفنية البسيطة ، قليلة الكلفة ، كاستخدام المخصبات ، والمواد المبيدة الآفات الزراعية ، واختيار أنسب البذور وأنسب السلالات وأنسب الدورات الزراعية وأنسب التكوين المحصولى . كما يرى الخبراء أن مثل هذه التحسينات الفنية فى أساليب الإنتاج الزراعى تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة تقرب من ٥٠ ٪ فى مدى عشر سنوات .

غير أن استيعاب الأساليب الفنية الجديدة فى الدول المتخلفة عملية شاقة كبيرة الكلفة ، وتعترضها صعوبات عديدة؛ فالصعوبة الأولى ، هى : عدم وجود الأداة الإدارية الصالحة فى الأجهزة الحكومية المختصة بشئون الزراعة؛ إذ ينبغى

أن تكون هذه الاداة من الكفاية بحيث تؤدي الخدمات الزراعية التي يلزم نقلها للزارعين وتعريفهم بها .

أما الصعوبة الثانية ، فهي : عدم تمتع المزارعين بمستوى مناسب من الثقافة العامة والتعليم الاولى ؛ إذ لا يمكن أن يتفهم المزارعون الاساليب الحديثة في الإنتاج الزراعى ، إذا لم يعرفوا الحقائق الاولى عن بيئتهم الزراعية . ومن ثم ، فالتقص في الاداة التعليمية عقبة تحول دون التقدم الفنى في ميدان الزراعة . ومن هنا تتضح أهمية إنشاء المعاهد التعليمية التي تناسب البيئة الزراعية في الدول المتخلفة .

وأما الصعوبة الثالثة ، فهي : عدم ملائمة الإطار الاجتماعى لاستيعاب الاساليب الفنية الجديدة ؛ إذ لا يمكن أن يتحقق التقدم الاقتصادى ، ما لم يكن الإطار الاجتماعى والتنظيم الاقتصادى حافزين على النشاط والعمل والابتكار . فالمستأجر الزراعى ، مثلاً ، لا يهتم كثيراً بإدخال التحسينات الفنية الجديدة في الأرض الزراعية ، ما لم يضمن له الإطار القانونى الاستقرار فى الأرض ، ويحميه من تعسف المالك .

يضاف إلى ما تقدم أن ندرة رأس المال تعتبر عقبة كأداء فى سبيل استيعاب الوسائل الفنية الحديثة ؛ إذ أن إدخال التحسينات الفنية يتطلب استخدام السلع الرأسمالية . غير أن فقر المنتجين فى الدول المتخلفة يحول دون شرائهم لهذه السلع ، مادامت نفقاتها أكبر من أن تتحملها القوة الشرائية للمنتجين الزراعيين أو الصناعيين . وفوق هذا كله فإنه ، قبل إدخال أى تحسين فنى وجنى ثماره فى الميادين الرئيسية للإنتاج ، لابد من استثمار رؤوس الاموال على نطاق واسع فى الصناعات الأساسية ، كالقوة الكهربائية ، ووسائل الرى والصرف ، وتمهيد الطرق ، ودعم وسائل النقل ، ومد شبكة المواصلات .

ومن هنا ، فإن رأس المال وفن الإنتاج موردان وثيقا الارتباط في أية عملية إنتاجية . واستخدام أحدهما يتضمن استخدام الآخر . كما أن التقدم الفني يتضمن — كما أوضحنا — استثمار رأس المال في خلق الأداة الإدارية الصالحة لنقل الوسائل الجديدة إلى المنتجين ، وتعريفهم بها ، واستثمار رأس المال في تدريب الناس وتبصيرهم بالوسائل الإنتاجية الجديدة ، والاستثمار في السلع الرأسمالية المتضمنة للتحسينات الفنية ، والاستثمار في الصناعات الأساسية .

يبد أنه حتى لو ذلت كل هذه الصعوبات ، فلا تزال هناك بعض المشكلات الخاصة بالتقدم الفني في الدول المختلفة ؛ إذ من الضروري ملاءمة الوسائل الفنية الجديدة — المنقولة من البلاد المتقدمة — لاحتياجات البلاد المتخلفة، قبل أن تصبح مناسبة لها ومهياة لاستخدامها . وهذا يعني ضرورة إجراء التجارب لاكتشاف أنسب الخصائص الملائمة للبيئة المحلية ، وأنسب الدورات والسلالات والتكوين المحصولي ، وضرورة تكييف العمليات الصناعية والمعدات الإنتاجية بما يتفق مع الظروف المحلية .

إن التكنولوجيا الغربية تهدف ، في الجوهر، إلى الوفرة في الأيدي العاملة لتدريتها النسبية في الدول الغربية . أما الهدف الاقتصادي من التكنولوجيا في الدول الآخذة في النمو، فهو الوفرة في رأس المال، لتدريته النسبية. ومن ثم ، فلا بد من إنفاق أموال طائلة على البحث العلمي في الدول النامية، وإن جاز إجراء البحوث العلمية والفنية في معاهد البحوث في الدول المتقدمة، إلا أنه لا غنى عن وجود هذه المعاهد في الدول النامية نفسها .

ومن جهة أخرى ، فإن الدول النامية تحتاج إلى استخدام كثير من الخبراء الفنيين ، في المراحل الأولى للتنمية . غير أن المشكلة تتمثل في الندرة العامة لهؤلاء الخبراء . وتحاول الأمم المتحدة (٢٨) حل المشكلة عن طريق إسداء المعونة الفنية

---

(٢٨) البرنامج الموسع للمعونة الفنية التابع للأمم المتحدة ، والصندوق الخاص للمعونة

الفنية التابع للأمم المتحدة .



بالقدر المستطاع لديها ؛ بإيفاد الخبراء الفنيين في مختلف المجالات إلى الدول النامية ، وتقديم المنح للوطنين في هذه الدول لاكتساب الخبرة الفنية في الخارج . غير أنه من أولى واجبات الدول النامية أن تتوسع في إنشاء المعاهد الفنية بها ؛ إذ لا يستمر التقدم الاقتصادي ، إذا كان يعتمد ، دائما ، على الخبرة الفنية المستوردة من الخارج .

ويجدر التنويه هنا إلى أنه لا يمكن الوصول إلى الجماهير لتعريفهم بالوسائل الفنية الجديدة على أوسع نطاق ، لو اعتمدت الدولة النامية على الرجال ذوى الثقافات الجامعية دون سواهم ؛ إذ ينبغي أن يكون هناك ، أيضا ، عدد كبير من ذوى الثقافات الفنية المتوسطة ، ممن لم يمضوا في التدريب الفنى إلا عاما أو عامين ، ليشغلوا في الميادين التى تحتاج ، عادة ، إلى تدريب أربعة أو ستة أعوام فى البلاد المتقدمة . ومن الثابت أن ندرة أفراد الفئة الوسطى من الفنيين تمثل اختناقة كبرى فى كثير من الصناعات الناشئة فى البلاد النامية ، ولن يحقق البلد المتخلف أى تقدم اقتصادى ، لو اضطر إلى الاستعانة بالمستويات التعليمية العالية فى إعداد الفنيين من أبنائه أسوة بالدول المتقدمة ، ذلك أن التوسع فى التعليم الفنى والمهنى ، وخلق جيل من الصناع المهرة والفنيين من ذوى الثقافات المتوسطة ، ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

وأخيرا ، فهناك جانب آخر من جوانب الخبرة الفنية لم نتناوله بعد ... ذلك أن الطرق الفنية الجديدة تتضمن ، فى الواقع ، أمرين : الأول ، هو : التحسينات فى فن الإنتاج ، وقد عرضنا لها فى المبحث السابق . أما الثانى ، فهو التحسينات فى فن التنظيم ؛ إذ أن توافر الكفاية التنظيمية والقدرات الإدارية يؤدىان إلى الحصول على نفس الناتج بنفس الكمية من المعدات الرأسمالية ، وبنفس الطريقة الفنية فى الإنتاج ، وإنما بعدد أقل من العمال . غير أن الكفايات التنظيمية والقدرات الإدارية لا تتوافر ، عادة ، بالقدر الكافى فى المجتمعات المتخلفة .

نوعية هذه الكفايات — بالإضافة إلى ندرة رأس المال — تضاعف من حدة المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات في القضاء على تخلفها الاقتصادي .

ومن ثم ، فإن المشكلة ليست ، فقط ، مشكلة خلق الأداة الإدارية الصالحة في الأجهزة الحكومية ، أو توافر الخبراء الفنيين في مختلف التخصصات ، أو الأفراد الفنيين والعاملين من ذوي الثقافات المتوسطة والمدرّبين تدريباً فنياً ومنهياً يسد احتياجات التنمية . إنما هي ، أيضاً ، مشكلة خلق طبقة من مديري الأعمال ورجال الإدارة العليا على أعلى قدر ممكن من القدرة والكفاية .

إن خلق هؤلاء القادة الإداريين ، بوصفهم الدعامة البشرية التي تستند إليها عملية التنمية في تحقيق أهدافها ، مهمة ليست بالهينة ؛ إذ لا بد من تدريب هؤلاء في معاهد التدريب الإداري المتخصصة ، فضلاً عن تدريبهم في محيط العمل نفسه . وهنا تتعدد الأمور ؛ حيث تحول الامتيازات الخاصة ، في بعض الأحيان ، دون تحقيق أي تقدم في فن الإدارة والتنظيم أو زيادة عدد القادة الإداريين . إذ في بعض الدول المتخلفة ، حيث يكون النشاط الاقتصادي في أيدي طبقة معينة بالذات ، تصبح الوظائف الإدارية القيادية وفقاً على أفراد هذه الطبقة . وكذلك الحال إذا كان النشاط الاقتصادي ، في معظمه ، وفقاً على العناصر الأجنبية في الدولة المتخلفة . فمن المألوف ، عندئذ ، أن يمتنع على المواطنين تقلد المراكز القيادية في السلم الإداري . ولهذا لجأت بعض حكومات الدول النامية إلى إصدار التشريعات التي ترغم المنشآت الأجنبية فيها على توظيف نسبة معينة من المواطنين ، وتدريبهم في محيط العمل نفسه . ومثل هذه التشريعات تفسح لهم المجال لتقلد الوظائف الإدارية واكتساب الخبرة والمران في العمل الإداري .

وأخيراً ، فقد لجأت بعض الدول إلى إيفاد مبعوثيها إلى الخارج ، لاكتساب المهارات الإدارية والكفاية التنظيمية في المؤسسات الأجنبية هناك . وقد اتجه هذا السبيل بعض الدول التي أصبحت ، الآن ، في مصاف الدول الصناعية المتقدمة ، كألمانيا واليابان ، عندما كانت كل منهما تجتاز المراحل الأولى لتنمية اقتصادها القومي .

غير أن اكتساب المعرفة بالوسائل الفنية الحديثة ، في إدارة المشروعات وتنظيمها ، يحول دونه بعض الصعوبات في الآونة الحاضرة . إذ أن المؤسسات الأجنبية ، في الخارج ، لا تيسر لأبناء الدول النامية مجالات العمل الإداري ؛ إما بدافع التمييز العنصري ، وإما بدافع المحافظة على أسرار العمليات الصناعية .  
والخلاصة : أن التدريب الإداري هو أحد متطلبات التنمية الاقتصادية ؛ ففي كثير من الصناعات ، وفي كثير من الدول ، يزيد الإنتاج القومي زيادة محسوسة بنفس المعدات الإنتاجية ، وذات القدر من الأيدي العاملة ، لو تيسر العدد الكافي من الكفايات الإدارية والتنظيمية .

وإذا كنا قد أشرنا إلى بعض عوائق التنمية ، سواء كانت ديموغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو تمويلية أو فنية ، فإننا لا بد أن نخلص من كل ذلك إلى حقيقة هامة ، هي أن دور الحكومة في المجتمع المتخلف دور بالغ الأهمية؛ لأنه لا يمكن لغير الحكومة ، وحدها ، أن تواجه كل هذه التحديات من أجل التنمية كأسلوب للنضال ضد التخلف والفقر . ولهذا يحق القول أن قيام حكومة رشيدة قوية واعية وقادرة . يعتبر الشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية الموجهة في الاقتصاد المتخلف . وهنا يكمن التحدي الكبير الذي تواجهه المجتمعات المتخلفة ، حيث لا توجد القيادة الرشيدة أو أداة الحكم السليمة أو الموظفون المدربون الكفاة في أجهزة الإدارة الحكومية ، وحيث يتعاغل الفساد في التنظيم السياسي والكيان الاقتصادي .

## الفصل الثالث

### أساليب التنمية الاقتصادية

لو أن الدولة النامية قد استوفت كل متطلبات التنمية، وذلت كل الصعوبات، وتغلبت على كل المشكلات التي تواجهها في سبيل ذلك، والتي أشرنا إليها في الفصل السابق، لبقى هناك تساؤل هام لا بد من أن يثور في هذا الصدد، وهو: كيف يمكن للتنمية الاقتصادية أن تتحقق؟ أو بعبارة أخرى: أي نظام اقتصادي تختاره الدولة المتخلفة لتحقيق عملية التنمية؟ وأي أسلوب في التنمية يتوافق مع النظام الاقتصادي المختار.

#### ١ - الأسلوب التلقائي في التنمية في ظل الرأسمالية الغربية

الواقع أن النمو السريع الذي حدث، أثناء تطور الرأسمالية الغربية، قد تحقق، مباشرة، بجهود المنظمين ورجال الأعمال؛ وهم الذين كانوا، في سعيهم للحصول على أقصى الأرباح، يحاولون، دائماً، اتباع أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج، مما أدى إلى التطور الصناعي الكبير؛ وهذا هو ما يعبر عنه بالأسلوب التلقائي في التنمية.

إن نظرية شومبيتر، في هذا الصدد، تنسب دوراً رئيسياً للنظم المبتكر، أو بالأحرى لسلوك عدد كبير من المنظمين الذين يتمتعون بموهبة الابتكار، ويستخدمون الاختراعات الحديثة في إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الصناعية. وحتى لو كان الابتكار الجديد قد نشأ، أصلاً، في صناعة واحدة، فإن الآثار الاحتمالية لهذا الاستثمار الأولى تنعكس في شكل «موجة» استثمار جديد لرأس المال في عدد من الصناعات. وكما يقول «شومبيتر»، فإن ما يترتب على هذه



الموجات من الاستثمار ، في كل مرة ، هو زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية .  
وهذه الزيادة تعمل ، بصفة مستمرة ، على اتساع وفتح مجرى تيار الدخل الحقيقي  
مع ما يصحب هذه الموجات ، في مبدأ الأمر ، من بطالة واضطراب في الهيكل  
الاقتصادي (٢٩) .

ويجمل بنا أن تنوء ، هنا ، إلى أن المقصود ، أساساً ، من هذه النظرية ،  
هو أنها تنطبق على نمو المجتمعات الرأسمالية في البلاد الغربية . وعلى ذلك فليس  
من الضروري أن تنطبق هذه النظرية ، وبمثل الطريقة ، على أشكال أخرى من  
المجتمعات ، قد يتحتم عليها أن تحقق النمو الاقتصادي بأساليب أخرى .

## ٢ - تلقائية التنمية عديدة الجدوى في المجتمعات المتخلفة

وليس من شك أن التقدم الاقتصادي في المجتمعات المتخلفة يتوقف ، إلى حد  
كبير ، على الدور الذي تلعبه الحكومات في فرض التنظيمات الإدارية والقانونية  
الملائمة لهذا التقدم ، سواء في مجال القطاع العام أو القطاع الخاص من الاقتصاد  
القومي . وقد يلعب القطاع العام دوراً بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي ، وقد  
تكون أهميته ثانوية ، إلا أننا نود ، هنا ، أن نقيم الدليل - أولاً - على أن  
التدخل الحكومي ، في علاج مشكلة التخلف الاقتصادي ، أمر لا مندوحة عنه ،  
إذا أريد للدولة المتخلفة أن تحرز أي تقدم اقتصادي ، وأن الدور الذي تلعبه  
الحكومة - سواء في القطاع العام أو في محيط القطاع الخاص - دور كبير الأهمية .  
لقد رأينا أن النمو الاقتصادي المتوازن قد يتحقق ، فعلاً وتلقائياً ، عن  
طريق جهود المنظمين المبكرين في مجال النشاط الخاص في الرأسماليات الغربية ،  
وهم أولئك الذين أشار إليهم الأستاذ شومبيتر ، في نظريته عن التقدم الاقتصادي ،  
فوصفهم بأنهم يشيرون موجات متعاقبة من الاستثمار في صناعات متعددة وفي

(29) See Joseph A. Schumpeter, "The Theory of Economic Development".

وقت واحد . غير أن فكرة النمو المتوازن قد تتحقق ، أيضاً ، عن طريق التدخل الحكومى ، والمفاضلة بين هاتين السياستين - أى التدخل الحكومى أو النشاط الخاص - مسألة أثارت ولا تزال تثير ، كثيراً من الجدل ، ومع ذلك فالهدف واحد وهو النمو الاقتصادى السريع ، سواء أتبعنا الوسيلة الأولى أو الثانية ، وبعبارة أخرى فهذه المفاضلة لا تمس سوى الناحية الإدارية لطبيعة حل مشكلات التنمية . أما جوهر الحل فهو النمو الاقتصادى ، ولكن الوسيلة إلى تحقيقه لا يمكن أن تتقرر إلا إذا أخذنا فى الاعتبار الصفات الإنسانية والقوى الدافعة نحو التقدم فى أى مجتمع معين .

لقد كانت الطبقة المتوسطة فى مجتمعات أوروبا الغربية مصدراً رئيسياً لهذه الصفات العالية التى تتمثل فى روح الابتكار والمغامرة والميل إلى ولوج ميادين الأعمال المختلفة . وكان التقدم الصناعى فى هذه المجتمعات الأوروبية متوقفاً على نشاط هذه الطبقة المتوسطة . ومن ثم ، كان الأسلوب المتبع فى التنمية هو الأسلوب التلقائى . ولكن إذا لم توجد الطبقة المتوسطة فى مجتمع ما ، أو بعبارة أخرى ، إذا انعدم التوازن الاجتماعى بين الطبقات ، بحيث تختفى الطبقة المتوسطة أو تكاد ، فلا شك أن هذا المجتمع ستعوزه الصفات الإنسانية المنطوية على روح المغامرة والتنظيم والابتكار فى ميادين الأعمال ، ما دامت الطبقة المتوسطة هى المصدر الرئيسى لهذه الصفات . وفى مثل هذا المجتمع لا بد من أن تضطلع الحكومة بمهمة تنمية الاقتصاد القومى ، أو أن تسهم فيه - على الأقل - بأدنى نصيب . ويعتقد كثير من الخبراء ، فى هذا الصدد ، أن المجتمعات المتخلفة تتميز بانعدام التوازن الاجتماعى بين الطبقات ، وبأن الأهمية النسبية للطبقة المتوسطة فيها تكاد أن تكون معدومة .

ولما كان من الجائز وجود درجات مختلفة للنشاط الخاص والعام ، فإن المجموعات المفضلة من هذه الدرجات تعكس قيم ومعتقدات المجتمع . ولا يعنينا الآن تفسير تفضيل المجتمع لآى من هذه الدرجات المتفاوتة من النشاط الخاص

والعام ، ومدى تأثير هذا التفضيل على الهيكل الاقتصادى للمجتمع ، وإنما الذى يعنينا ، هنا ، تلك الضروريات التنظيمية ، فى المحيط الاقتصادى ، التى تبدو أنها على جانب من الأهمية فى سبيل زيادة معدل التقدم الاقتصادى ، سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص .

### ٣ - دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية

يختلف دور الدولة ، فى مجال التنمية الاقتصادية ، بالنسبة للقطاع العام ، عنه بالنسبة للقطاع الخاص ، ونوضح ذلك فيما يلى :

#### أولاً - القطاع العام

أول ما يطلب من الحكومات هو أن تكون متسمة بالكفاية فى إدارة شئون الحكم ، وقد يكون من العسير تحقيق ذلك فى بعض الدول المتخلفة ، حيث يندر وجود الفنين والإداريين الكفاء ، وحيث تعوزها تقاليد الإدارة الرشيدة . كما ينبغى على الحكومات أن تؤدى وظائفها العامة أداء ملائماً ، وأن تخصص لها نسباً كافية من ميزانياتها ، كأن تتحقق ، مثلاً ، من أن نسبة كافية من الدخل القومى قد خصصت للطرق العامة والمواصلات والتعليم والصحة العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى .

وفضلاً عن أداء الوظائف الحكومية التقليدية ، فهناك عدد كبير من الوظائف التى يجب على الدولة - وحدها - أن تؤديها ؛ إما لأنها ذات أهمية خاصة ، وإما لأن القطاع الخاص لا يؤديها على النحو الأمثل . وهذا المبدأ مطبق فى كل الدول ، غير أنه أوسع نطاقاً فى الدول المتخلفة منه فى الدول المتقدمة اقتصادياً . وتشمل هذه الوظائف : بحوث السوق ، والبحوث الجيولوجية ، والكشف عن منابع الثروات الطبيعية ، والتجارب والخدمات الزراعية ، ودراسة الحكومة لمستقبل الصناعات الجديدة .



وذلك هو الحد الأول الذى يفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص .  
أما الحد الثانى ، فهو : دور الحكومة فى إنشاء وإدارة الصناعات الجديدة  
التي يهملها القطاع الخاص ، إما عن نقص فى المعرفة وإما بسبب الخوف من  
المخاطرة .

أما الحد الثالث ، فيتمثل فى : وظيفة الحكومة فى خلق المؤسسات المالية  
لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيهاً رشيداً . وليس يخاف أن تزويد  
المزارع الصغيرة بالمعدات اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية ، وتزويد المصانع  
الصغيرة بالمعدات اللازمة لزيادة الانتاجية الصناعية ، هو من أهم المشكلات العاجلة ،  
إذ أن المؤسسات المالية تسير على قاعدة إهمال تمويل هذه المشروعات الانتاجية .  
ومن جهة أخرى فإنه يصعب فى البلاد ، قليلة الخبرة فى ميدان الصناعة ، تعبئة  
رأس المال لتمويل الصناعات الجديدة ، دون مساعدة « بنوك التسمية » ، أى  
البنوك الصناعية وبنوك الائتمان الزراعى ، التي تشرف عليها الحكومة وتقوم  
على تمويلها .

والحد الرابع ، يتمثل فى : الوظائف التي يتطلع القطاع الخاص إلى أدائها ،  
ولكن الجمهور يدفع الثمن باهظاً فى هذه الحالة ، وهذه الوظائف تشمل الصناعات  
التي تكون فيها مساوىء المنافسة أهدح من مساوىء الاحتكار ، وعندئذ يكون  
من الأفضل إدارتها على أساس احتكارى ، كبعض أنواع المرافق العامة ، وبعض  
مؤسسات تسويق المنتجات . وقد يبدو فى بعض الأحيان أن العلاج الأمثل  
هو تنظيم الإنتاج ، أو تسويق المنتجات على أساس تعاونى ، وفى أحيان أخرى  
قد يكون العلاج الناجع هو إحاطة الاحتكار الخاص بالرقابة الحكومية . وأخيراً  
فقد تكون هناك بعض الحالات التي يصبح من الأفضل ، كعلاج لها ، أن  
تقوم الحكومة نفسها بإدارة تلك الصناعات .

أما الحد الخامس والآخر الذى يفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فإنه



يتجلى في الوظائف التي يؤديها كل من القطاع العام والخاص بنفس الكفاية ، إذا ما كانت الكفاية تقاس بالنسبة بين الموارد الإنتاجية الداخلة والمنتجات الخارجة من العملية الإنتاجية . وفي بعض الدول فإن هذا الجزء من الاقتصاد القومى يقع في دائرة نشاط القطاع الخاص . ومع ذلك ، فقد يحتفظ به القطاع العام لنفسه ، إما لأسباب متعلقة بالسياسة العامة ، كالصناعات المتصلة بالدفاع القومى ، مثل صناعة الأسلحة وغيرها ، وإما لأنه يخشى — فيما لو عهد بها إلى القطاع الخاص — أن يفضى ذلك إلى تكوين الثروات الخاصة الكبيرة .

ومتى كان الأمر كذلك ، فليس هناك من حل وسط بين التقدم الاقتصادى عن طريق إثراء رجال الأعمال في القطاع الخاص ، وبين الاحتفاظ بالصناعات الجديدة للمؤسسات العامة ، وفي هذه الحالة تكون مهمة المفاضلة ، من جانب الدول المتخلفة ، بين هذين الأسلوبين البديلين في التنمية مهمة شاقة . فلو كان التقدم الاقتصادى مقصورا على المؤسسات العامة ، فإن سرعة هذا التقدم تتحدد بالمعدل الذى يتسنى معه للحكومة أن تعي رأس المال والمعرفة الفنية والتنظيم ، كما أن الكفاية في الإنتاج تتحدد بما تستطيع الحكومة بلوغه في هذه الناحية .

ولسنا هنا في معرض المفاضلة بين هذين الأسلوبين البديلين ، فن أولى مهام كل دولة أن تقرر ، بنفسها ، أين تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

### ثانيا : القطاع الخاص

ومع ذلك ، فلو حدث أن تميزت الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص ، فقد تحتفظ الحكومة ببعض الوظائف الهامة في القطاع الخاص ، وعلى الأخص في قطاع الزراعة . وتتلخص وظائف الحكومة بالنسبة لهذا القطاع فيما يلي :

١ — أن تضمن للزارعين — بالتشريعات المناسبة — استمرار البقاء بالمزارع المستأجرة لمدة كافية ، وأن تضمن لهم ، أيضاً ، نصيباً كافياً من الزيادة في إنتاجية عملهم ، حتى يحفزهم ذلك إلى استثمار كل رأس المال اللازم لتسمية الإنتاج الزراعي ، وأن تحث المزارعين على اتباع أفضل الوسائل الفنية في الإنتاج ، على أن تكون هذه الوسائل ملائمة لظروفهم ، حتى يبذل المزارعون قصارى جهودهم في زيادة الإنتاج .

٢ — أن تمكن المزارعين من البدء في العمليات الزراعية بمعدات رأسمالية كافية ، وأن تزودهم بالتسهيلات الملائمة لاقتراض الأموال اللازمة للزراعة .

٣ — أن تعمل الحكومة على تنظيم الوحدة الإنتاجية الزراعية بحيث تحقق أكبر كفاية في الإنتاج ... إن الوحدة الإنتاجية النموذجية في الزراعة ، في معظم الدول المتخلفة ، هي مزرعة الأسرة ، ويمكن زيادة كفايتها الحالية بتجميع القطع الصغيرة من الأرض التي تملكها الأسرة في قطعة واحدة تحقيقاً لوفور الإنتاج الكبير .

٤ — أن تخلق بعض أنواع من التنظيمات التعاونية لبعض ضروب النشاط الثانوي الضروري التي يمكن القيام بها على أساس اقتصادي ، عن طريق تعاون عدة مزارع للأسر في العمل معاً . ومثال ذلك التمويل والتسويق وبعض العمليات الإنتاجية في مجال الزراعة .

لقد أوضحنا ، إذن ، من ثانياً التحليل السابق ، أن ثمة حقيقتين بالغة الأهمية :

الحقيقة الأولى ، هي : أن التدخل الحكومي ضرورة حتمية لدفع عجلة التنمية ، إن لم يكن لاية مبررات أخرى ، فلأن الطبقة الوسطى في المجتمع المتخلف ، وهي الطبقة التي تتمتع بالصفات الإنسانية والخبرات الفنية والإدارية اللازم توافرها في تحقيق التنمية بصورة تلقائية ، هي طبقة تكاد أن تكون منعدمة .

الحقيقة الثانية ، هي : أن مجالات التدخل الحكومى متعددة ، ونطاق القطاع العام قد يتسع إلى الحد الذى يتسنى معه للحكومة أن تقوم بوظائف جديدة ، إلى جانب وظائفها التقليدية المعروفة ، كأن تقوم بالبحوث التسويقية والجيولوجية ، والبحث عن منابع الثروات الطبيعية ، ودراسة مستقبل الصناعات الجديدة ، أو أن تقوم بإنشاء وإدارة الصناعات الجديدة التى يعزف عنها القطاع الخاص لأسباب عديدة ، أو أن تقوم بخلق المؤسسات المالية الجديدة ، لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها توجيهاً رشيداً ، أو أن تقوم بإدارة الصناعات التى تكون فيها مساوىء المنافسة أهدح من مساوىء الاحتكار ، كبعض أنواع المرافق العامة ، أو أن تقوم بإنشاء وإدارة الصناعات التى يتطلع إليها القطاع الخاص ، لأسباب متعلقة بالسياسة العامة والأمن القومى ، أو لتحيلولة دون تكوين الثروات الخاصة الكبيرة .

غير أنه لا توجد مبادئ عامة أو معايير موضوعية للمفاضلة بين النشاط العام والنشاط الخاص فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وكما أشرنا فمن أولى مهام كل دولة متخلفة أن تقرر بنفسها أين تضع الحدود الفاصلة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، على هدى القيم والمعتقدات السائدة فى كل مجتمع ، بمعنى أنه يتعين عليها أن تختار النظام الاقتصادى الذى يلائمها ، وما يستتبعه ذلك من اتباع أسلوب معين فى التنمية . وعلى ذلك ، فهناك صورتان بديلتان للتدخل الحكومى من أجل التنمية الاقتصادية فى المجتمعات المتخلفة : التدخل المؤقت ، وينم عن أسلوب التوجيه الاقتصادى فى إطار النظام الرأسمالى ، والتدخل الدائم ، وينم عن أسلوب التخطيط الاقتصادى فى إطار النظام الاشتراكى .

### ٣- أسلوب التخطيط الرأسمالي

ويقسم هذا الأسلوب بأن حكومة الدولة المتخلفة تتولى إنشاء وإدارة الصناعات الجديدة ، التي يهملها القطاع الخاص ، إما عن نقص في المعرفة الفنية ، وإما بسبب الخوف من المخاطرة . ومن ثم تخطط الحكومة مناطق جديدة ، وتقيم عليها الصناعات الجديدة ، ثم تديرها لفترة من الوقت ، حتى إذا مارسنا أقدم هذه الصناعات ، وكتب لها النجاح والازدهار ، تباع الحكومة مصانعها إلى المنشآت الخاصة ، أو تؤجرها بشروط هينة ملائمة . ولقد عمد بعض الدول الصناعية الحديثة إلى هذا النوع من التنظيم الصناعي تحت الإشراف الحكومي المباشر ، ومن بينها اليابان .

وهذا الأسلوب يعني أن الحكومة تتولى مهمة الدفعة الأولى إلى التنمية ، وأن القطاع العام الذي يظهر إبان هذه الفترة قطاع مؤقت ، سيتلاشى بعد انقضاء فترة الحضنة الأولى للصناعات الناشئة ، واجتذاب رأس المال الخاص لإحلاله محل رأس المال العام ، مما يعني ، بدوره ، أن القطاع الخاص سيطعب ، في النهاية ، الدور الرئيسي في المضي ، قدما ، بعجلة التنمية بعد هذه الدفعة الأولى ، أو بعبارة أخرى أن الأسلوب التلقائي هو الذي سيسود ، في النهاية ، في ظل النظام الاقتصادي المرسل .

وينبغي الكثيرون على هذا الأسلوب أنه ينتهي بالدولة النامية إلى نظام إقتصادي ، أثبت التطبيق العملي أنه يرتب كل المساويء التي تعاني منها الرأسمالية الغربية ، وهذا مما يدعو ، بالضرورة ، إلى أن نعرض في لمحة خاطفة إلى النظام الرأسمالي الحر من حيث فلسفته ودعائمه وتطوره ومساوئه في التطبيق العملي .

#### ( أ ) فلسفة النظام الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي الحر على فلسفة معينة ، قوامها الحرية والفردية ، ومبدأ



التوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية . أما عن الحرية فهي أن يترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الذاتية ، فتكون لهم حرية التعاقد ، وحرية اختيار العمل ، وحرية التملك ، وحرية الباعث الشخصي ، وحق الفرد في الميراث . ولا يحد من هذه الحرية إلا شرط واحد ، وهو عدم تعارض سلوك أفراد الجماعة مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتية .

أما عن الفردية فإنها تتم عن التركيز على الفرد وتحقيق مصلحته الذاتية ، وإضفاء قدر كبير من الحرية للفرد في سبيل تحقيق هذه المصلحة الذاتية ، إذ أن الفرد أقدر الناس على التعرف عليها ، وبالتالي على تحقيقها ، في ضوء ما يعتدل في نفسه من نزعات طبيعية . ولهذا فإن الفردية تقتن ، دائما ، بالحرية . والإيمان بالفردية لإيمان بضرورة تحقيق أقصى سعادة للفرد ، وإن كان علم الاقتصاد لا يتيح مقياسا موضوعيا للسعادة أو الألم .

وأما عن مبدأ التوافق التلقائي فإنه يفصح عن أن التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام الرأسمالي ، إذ أنه ما دامت الجماعة الإنسانية تتكون من عدد من الأفراد ، فإن مصلحة الجماعة بطبيعتها ، هي محصلة المصالح الذاتية للأفراد ، كما أن القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي إنما تشتق من النظام الطبيعي ، الذي يحيل أنانية الحوافز الإنسانية إلى الخير العام . وبعبارة أخرى فإن سلوك الإنسان تحفز إليه نزعات طبيعية ، كالأثرة وحب النفس ، كما تحفز إليه نزعات طبيعية أخرى كالرغبة في العمل والشعور بالفضيلة والعطف على الغير . وعلى ذلك ، فإن مجموعة هذه النزعات تجعل الفرد يحقق صالح الغير وهو بسبيل تحقيق مصلحته الذاتية . هذا هو النظام الطبيعي الذي يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان . وإذا كان هذا النظام لا ينتج آثاره الطيبة في بعض الأحيان ، فرد ذلك إلى تداخل الأنظمة الوضعية في سيره التلقائي الرتيب . ومن ثم ، فإن النظام الطبيعي ، كما يقرر دعاة المذهب الحر وأنصار المدرسة الكلاسيكية ، يفوق أي نظام آخر

من صنع الإنسان . ولقد عبر آدم سميث عن ذلك بقوله أن الإنسان تحركه يد خفية إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك قائلاً بأن الفرد يحقق مصالح الجماعة بدرجة أكبر - لو أنه توافر على رعاية شئونه الخاصة - بما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة ، أى أنه لا مكان فى أى مجتمع لأدهياء تجارة المصالح العام .

### (ب) دعائم النظام الرأسمالى

وفى ضوء الفلسفة التى يستقى منها النظام الاقتصادى صورته العملية ، يعرف الاقتصاديون النظام الرأسمالى بأنه تنظيم اقتصادى يتميز بالإيمان بالفردية والحرية الاقتصادية ، وبالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، وبالربح كحافز على الإنتاج وهدف للنشاط الاقتصادى ، وبجهاز للأمان يوجه الإنتاج والاستهلاك ويحقق الموازنة بينهما . ومن ثم يقوم النظام الرأسمالى على الدعائم الآتية :

#### ١ - الحرية الاقتصادية

إن الحرية الاقتصادية إنما تعنى أن المظنين وأصحاب رموس الأموال يستطيعون أن يمارسوا نشاطهم الإنتاجى فى حرية كاملة وهم بعيدون عن تدخل الدولة . فهم أحرار فى طرق استثمارهم للأموال ، وفى إنتاجهم للسلع والخدمات ، وفى تحديد الشروط التى يشترطون ، على أساسها ، ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل . كما تعنى الحرية الاقتصادية ، بالنسبة للأفراد ، أنهم أحرار فى التصرف فى دخولهم كما يشاءون ، وفى اختيار نوع السلع الاستهلاكية التى تنفق عليها هذه الدخول . وعلى ذلك ، فإن مبدأ سيادة المستهلك ، فى السوق إنما ينبع من هذه الحقيقة .

وإذا تمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية ، فإنهم يتنافسون فيما بينهم ، سعياً وراء المكسب المادى ، فالمتنافسون يتنافسون فى زيادة الإنتاج وتحسينه والسعى إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج ، وإلى كسب الأسواق وتحقيق أقصى الأرباح . كما

تقوم للمنافسة بين أدوات الإنتاج ، حيث يمكن الاستغناء ببعضها عن البعض الآخر ، فالآلات قد تنافس العمال ، وقد يحدث العكس فينافس العمال الآلات . كذلك ، فإن المستهلكين يتنافسون ، فيما بينهم ، ليفوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها ، وقد يحد من هذا التنافس ، في بعض الأحيان ، جهل المستهلكين بتوافر السلعة أو تكاسلهم عن السعي إليها .

وعلى ذلك ، لا ترى الرأسمالية خيراً في تدخل الدولة في ميادين الأعمال ، فالنظام الطبيعي يحد من تدخلها ، ويقصره على أمور معينة هي الأمن والدفاع وتنظيم العدالة والقيام بالمشروعات العامة وغيرها مما لا يرغب الأفراد في القيام به لعدم توافر حافز الربح . كما أن الرأسمالية لا ترى خيراً في المنافسة المقيدة التي تشوبها المظاهر المختلفة للاحتكار وتنادى بالقضاء عليها ؛ إذا أن المنافسة الحرة هي ، وحدها ، القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية ، وتحقيق هذه المنافسة شرط أساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي .

#### ٢ - الملكية الخاصة

أما الملكية الخاصة فهي ، في الواقع ، صورة من صور الحرية الاقتصادية ؛ فإلى جانب تمتع الأفراد بحريتهم في مجال الإنتاج والاستهلاك ، في ظل النظام الرأسمالي ، فإنهم يتمتعون ، أيضاً ، بحرية تملك أدوات الإنتاج وأدوات الاستهلاك والانتفاع بهذا التملك . بيد أن هذا لا يعني أنه يتمتع على الدولة أو السلطات المحلية تملك وإدارة بعض المشروعات العامة التي تتمثل فيها الاحتكارات الطبيعية ، أو نزع ملكية بعض العقارات لتحقيق منفعة عامة في حدود النظام العام . ولكن قيام نظام الملكية الخاصة ، جنباً إلى جنب ، مع نظام الإرث ، باعتباره أحد التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمعات الرأسمالية ، إنما يؤدي إلى تركيز الثروة القومية في أيدي قلة من أفراد المجتمع ، مما يكشف عن سوء توزيع الثروة الذي يفضي ، بدوره ، إلى سوء توزيع الدخل ، وهنا ينقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقة



بماله تحظى بأكبر نصيب من الدخل ، وطبقة معدمة تنال أدنى نصيب منه .  
وهذا التركيز في الملكية ، أو ما يسميه البعض « التراكم الرأسمالي » ، هو من أهم  
الانتقادات التي وجهت إلى الرأسمالية الغربية .

### ٣ - حافز الربح

أما حافز الربح فقد يعد ، في حقيقة الأمر ، إنعكاساً للفلسفة التي قام عليها  
النظام الرأسمالي ، وهو التركيز على الفرد ، باعتبار أن تحقيق المصالح الذاتية للأفراد  
يؤدي تلقائياً إلى تحقيق مصلحة الجماعة . فكما أن هذا النظام قد أتاح للفرد  
حرية اقتصادية في إنتاج السلع وفي استهلاكها وفي تملكها ، فقد هيأ له ،  
أيضاً ، الدافع القوي إلى قيامه بنشاطه الإنتاجي ، واستمراره في القيام بهذا  
النشاط ، وهو دافع الربح . إذ أن المصلحة الذاتية للنتاج هي الحصول على أكبر  
كسب مادي يتمثل في الربح ، فهو ، في الواقع ، الهدف الذي يتطلع إليه من  
نشاطه الإنتاجي ، ولهذا فلا يعنيه إلا إنتاج السلع التي تحقق له ربحاً وفيراً ،  
بغض النظر عن طبيعة هذه السلع أو طبيعة الرغبات التي تشبعها . بل أن التحليل  
الاقتصادي ، في إطاره التقليدي ، يورد تعريفاً للمنشأة على أساس الهدف من  
نشاطها ؛ إذ يعرفها بأنها « كل وحدة إنتاجية — أو مجموعة من الوحدات  
الإنتاجية — تسعى إلى تحقيق أقصى الربح الكلي » . هذا فضلاً عن أن تحقيق  
أقصى الربح الكلي هو شرط توازن المنشأة ، باعتباره الوضع الأمثل لها الذي  
ينبغي أن تتطلع إليه ، وأن أي وضع آخر هو أسوأ من هذا الوضع .

### ٤ - جهاز الائتمان

وأخيراً فإن النظام الرأسمالي قد أوجد جهازاً للأئتمان يعاونه في أداء وظائفه  
الأساسية ، من حيث تقرير أهداف الإنتاج ، وتخصيص الموارد بين  
الوحدات الإنتاجية ، وتوزيع قيمة الناتج على الأفراد المساهمين في إنتاجه . وبعبارة  
أخرى فإن جهاز الائتمان هو الوجه للفرد كنتاج أو مستهلك .



أما أن جهاز الائتمان موجّه للإنتاج فهو أن المنظم أو المنتج يقبل على إنتاج السلعة التي يتوقع أن تحقق له أكبر ربح ممكن ، ولهذا يتجه إلى إنتاج السلع مرتفعة الثمن وقليلة النفقة نسبياً . أما الرأسمالي فهو يستثمر أمواله في فروع الإنتاج التي تدر عليه أكبر فائدة ، وأما للعامل الاجير فإنه يوجه عمله إلى فرع الإنتاج الذي يعود عليه بأ أكبر أجر ممكن ، أو بعبارة أخرى يوجه عمله إلى ذلك الفرع من الإنتاج الذي يشتري منه خدمة عمله بأعلى ثمن ( أجر ) . وعلى ذلك فهذا النظام يؤدي إلى تخصيص موارد الإنتاج بين فروع النشاط الاقتصادي التي تحقق أكبر العوائد لأصحابها ، وبذلك يؤثر جهاز الائتمان في تحديد أنواع السلع المنتجة وكمياتها ، وفي تنقل موارد الإنتاج بين النشاط الاقتصادية المختلفة .

وأما أن جهاز الائتمان موجه للاستهلاك فلأنه يؤثر ، أيضاً ، على أنواع السلع التي يطلبها المستهلكون وكمياتها ، لأن الأفراد لا يقبلون إلا على استهلاك السلع التي يكون في مقدورهم دفع ثمنها ، بل ويستهلكون من كل سلعة الكمية التي تتناسب مع القدرة على دفع ثمنها والرغبة في استهلاكها . ومن ثم ، فإن ارتفاع ثمن أية سلعة يؤدي إلى أن يحجم عن شرائها بعض الأفراد من تكون لديهم الرغبة في شرائها لو كان الثمن منخفضاً ، وعلى العكس فإن انخفاض ثمن أية سلعة يؤدي إلى أن يقبل على شرائها بعض الأفراد من لم يكن في مقدورهم شرائها ، عندما كان ثمنها مرتفعاً .

ولكن ، فضلاً عن أن جهاز الائتمان موجّه للإنتاج وموجّه للاستهلاك ، فإن له دوراً ثالثاً منطوياً على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، أي بين عرض السلع والطلب عليها . إذا أن حركات الائتمان تمكن المنتج من معرفة حاجة السوق إلى سلعته ، بمعنى أنه إذا ارتفع ثمنها ، فهذا يعني أن الإنتاج أقل من حاجة الاستهلاك ، ولذلك فإنه يفيد من ارتفاع الثمن بزيادة الإنتاج تحقيقاً للزيادة

من الربح ، وبذلك يزيد عرض السلعة ويمكن المعروض منها حاجة السوق .  
والعكس صحيح ، عندما ينخفض ثمن السلعة .

والخلاصة أن الرأسمالية بهذه المثابة ، ترى في جهاز الائتمان القوة الحقيقية  
الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادي بصورة تلقائية ، دون حاجة لتدخل الدولة ،  
والمرأة التي تنقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين ، والأداة التي تحقق التوازن بين  
العرض والطلب . هذه هي الصورة النظرية للنظام الرأسمالي كما نسج خيوطها  
الكتاب الاقتصاديون الأوائل . . . . دعاة المذهب الحر . ومع ذلك يختلف  
البعض مع هؤلاء في تلقائية عمل هذا الجهاز ؛ إذ ينعون عليه أن الواقع العملي  
ينبئ عن وجود عوائق تحول دون تحقيق مثل هذا التوازن الجزئي التلقائي ،  
ومنها ، مثلاً ، عدم مرونة تنقل عوامل الإنتاج كشرط أساسي لتحقيقه .

ومن الواضح أن النظرية التقليدية لا تعدو أن تكون دراسة للتوازن الجزئي  
الذي يتحقق بصورته التلقائية ، عن طريق جهاز الائتمان ، على مستوى كل  
صناعة على حدة ، وقد يكشف هذا التوازن عن إمكان حدوث البطالة في  
صناعة معينة بالذات تبعاً لنقص الطلب على منتجها وتضاؤل حجم الإنتاج فيها ،  
وبما يستتبعه ذلك من نقص الطلب على موارد الإنتاج . غير أن هذه النظرية لا تمتد  
إلى دراسة التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي ، وما إذا كان هذا التوازن  
يكشف عن توظيف كامل للموارد أو تعطل بعضها . والواقع أن الاقتصاد  
النظري ، في إطاره الرأسمالي ، كان يستبعد البطالة العامة ، كما كان يستبعد  
الاحتكار ؛ إذ كان الكتاب الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة ، في المجتمع  
الاقتصادي ، هي حالة التوظيف الكامل للموارد ، وأن أية بطالة تنشأ هي بطالة  
عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بفضل خفض مستوى الأجور . ولهذا ، فقد أهملوا  
معالجة العوامل المحددة لمستوى التوظيف الكامل ، وسأيرهم في ذلك الكتاب  
التقليديون الجدد حتى السنوات الثلاثينية ، عندما بدأت الثورة الكينزية ، واتجهت

بالفكر الاقتصادي إلى أن البطالة قد تكون عامة . زمته ومتأصلة في المجتمع الرأسمالي .

ولعل السبب في تفاؤل الاقتصاديين الكلاسيك هو اعتقادهم بصحة قانون ماسي للأسواق ، فالمنبع الأصلي للطلب هو تدفق تيار الدخل المتولد عن الإنتاج نتيجة لاستخدام الموارد ، بمعنى أن استخدام الموارد غير المستغلة ، يضيف إلى تيار الإنتاج والدخل ، وأن المراحل الجديدة من الإنتاج تولد دخولا جديدة لعوامل الإنتاج التي توظف لتحقيق هذا الإنتاج . وعلى ذلك فإن كل إنتاج جديد يولد طلبا في نفس الوقت الذي يضيف فيه إلى العرض . وهذا يعني أن العرض يخلق الطلب عليه . ومن هنا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة في العرض عن الطلب ، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر ، أي أن كل سلامة تعرض في السوق تخلق الطلب الخاص بها ، وكل طلب يترامى في السوق ينتج العرض اللازم له . وما دام الأمر كذلك ، فلا يمكن أن يحدث إفراط عام في الإنتاج ، أي زيادة عامة في العرض على الطلب ، ولا يمكن أن تحدث ، من ثم ، بطالة عامة .

### ( ج ) تطور النظام الرأسمالي

ويرى بعض الكتاب الاقتصاديين ، ومن بينهم سومبارت ، أن المجتمعات الرأسمالية قد مرت في الواقع ، بمراحل ثلاث : مرحلة الرأسمالية البدائية ، ومرحلة الرأسمالية المزدهرة ، ومرحلة الرأسمالية المتدهورة . وتحدد للرحلة البدائية في أوروبا الفترة التي تبدأ من القرن الخامس عشر وتنتهي بمنتصف القرن الثامن عشر ؛ إذ كانت الرأسماليات الغربية ، آنذاك ، لا تزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة ، حيث كانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة ، والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير . وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفي ، كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي . كما كانت الصناعة المنزلية ،



تلعب دورا هاما، بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية، فيقومون بصنعها في منازلهم. وعلى ذلك، فلم تكن ثمة تجمعات عمالية في داخل المشروع الواحد. أما عن الفن الإنتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية فقد كان بدائيا يعتمد، أساسا، على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة. ومن سمات هذه المرحلة ارتباط العامل ورب العمل بروابط شخصية، كذلك التي كانت سائدة في ظل النظام الحرفي. ومن سماتها، كذلك، أنه لم يكن ثمة وجود البنوك أو أسواق النقود أو أسواق رأس المال بمعناها الحديث. كما كانت الدولة تتدخل كثيرا لتشجيع الصناعات الناشئة، بل وكانت تقيم في بعض الأحيان المشروعات الصناعية وتديرها بنفسها ولحسابها الخاص.

أما مرحلة الرأسمالية المزدهرة فتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر، أي منذ بداية الثورة الصناعية، وتنتهي بالحرب العالمية الأولى، وفي غضون هذه الفترة يصل النظام إلى ذروته من حيث التطور السريع وزيادة القوى الإنتاجية، وتوسع الأسواق، ويتقدم الفن الإنتاجي، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة، وتتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأرباب الأعمال، كما تصبح العلاقات بين المتعاملين في السلع علاقات لاشخصية يحكمها الأساس المادي البحت. كما ينتشر الشكل المساهم للشركات، وتصبح عقود العمل جماعية، ويقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة لا على اتصالات شخصية، وتتداول القيم المنقولة - من أسهم وسندات وأوراق تجارية - في نطاق أسواق منظمة، ويكتمل الجهاز المصرفي، وتخرج البنوك المركزية إلى حيز الوجود، وتظهر المؤسسات المالية والتأمينية لتلعب دورها في سير النظام الرأسمالي إبان تلك الفترة.

وتبدأ مرحلة الرأسمالية المتدهورة من حيث تنتهي مرحلة الرأسمالية المزدهرة،



وتتميز هذه المرحلة بانتشار المشروعات الحكومية وتدخل السلطات العامة لتخفيف حدة الكساد والبطالة والازمات المتكررة . كما تتميز بانتشار ألوان عديدة من التنظيمات الاحتكارية ، وتزايد نفوذ النقابات العمالية ، واستخدام أسلحة الإضراب وغيرها لتحسين أحوال الطبقات العاملة ، فضلاً عن تزايد نفوذ العمال في داخل المشروعات وفي الحياة العامة . وعلى الجملة فإن هذه المرحلة يشوبها القلق الاجتماعى وفقدان النظام الاقتصادى لقوة الدفع الذاتية المميزة للمرحلة السابقة (٣٠)

ولكن النظام الرأسمالى قد حقق إرتفاعاً كبيراً جداً فى الإنتاج الصناعى ، إبان فترة الثورة الصناعية التى حفلت بالكثير من الاكتشافات والاختراعات ، كما حقق قدراً من الرخاء والتقدم الاقتصادى الذى كانت تدعمه مستعمرات الدول الرأسمالية فى ربوع آسيا وأفريقيا والعالم الجديد بمنتجاتها الأولية وبأسواقها المفتوحة لمنتجات الصناعة الغربية ، فقد كان نجاح هذا النظام ولید ظروف تاريخية كانت مواتية له . ورغم هذا النجاح الذى تبلى فى المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية ، ورغم أن الرأسمالية ، كنظام إقتصادى ، كانت أفضل بكثير من النظام الذى سبقه ، وهو النظام الاقطاعى ، فقد انطوى ، فى تطبيقه العملى ، على مساوئ كثيرة تجعله يخفق فى تحقيق مطالب الإنسانية ، إن بقى على الوضع الذى هو عليه الآن .

#### ( ٤ ) مساوئ النظام الرأسمالى

وإذا كان الحكم على أى نظام إقتصادى يستند إلى مدى نجاحه فى التطبيق العملى ، وكان النظام الرأسمالى هو التطبيق العملى للمذهب الحر الذى تقوم فلسفته على الفردية والحرية ، فإن واقع هذا النظام يخلف كثيراً عن الصورة النظرية التى رسمها له الكتاب الاقتصاديون الأوائل . . . إن الاطار النظرى يستبعد

---

(٣٠) راجع بالتفصيل للدكتور زكريا أحمد نصر ، « النظام الاقتصادى : مقدمة لدراسة

الاقتصادى » ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٩ وما بعدها .

( م • - التخطيط الاقتصادى )

الاحتكار لأنه يؤكد المنافسة الحرة كركيزة للنظام ، ويستبعد البطالة العامة وأزمات الإفراط في الإنتاج لأن العرض يخلق الطلب عليه ، ويستبعد تبديد الطاقات الإنتاجية ، لأن جهاز الائتمان ، مع وجود المنافسة الحرة ومرونة تنقل عوامل الإنتاج ، يحقق أفضل توزيع للوارد . كما أن الإطار النظري للنظام لم يفصح — صراحة أو ضمنا — عن أن تقرير حق الملكية الخاصه يرتب ، على المدى الطويل ، سوء توزيع الثروة والدخل بصورة لا تتفق مع العدالة الاجتماعية . وفوق كل ذلك ، فقد كان مبدأ الفردية يقوم على منطق واضح وهو أنه يوجد ، دائما ، توافق وإنسجام تلقائي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة . ومع ذلك فكل المساوىء التي استبعدتها الإطار النظري للنظام قد أوضحت ، تماما ، في التطبيق العملي :

( ١ ) التعارض بين مبدأ الفردية ومصلحة الجماعة .

إن النظام الرأسمالي إنما يخدم مصالح طبقة معينة بالذات هي الطبقة الرأسمالية التي احتكرت أدوات الإنتاج ، وحققت مصالحها الخاصة على حساب مصلحة الجماعة . ومعنى ذلك أن الفردية قد تتحول إلى الانتهازية والاستغلال ، وقد لا يتحقق الصالح العام بطريقة تلقائية ، مادامت هناك سيطرة من جانب الطبقة الرأسمالية على القوى الإنتاجية في المجتمع . إن التدخل الحكومي يصبح ، في مثل هذه الحالة ضرورة لا معدى عنها . إذا أريد التوفيق بين المصالح الخاصة ومصلحة الجماعة ، ويتضمن ذلك أن تتدخل الحكومة في ميدان الإنتاج والتوزيع ، على ألا يصل هذا التدخل إلى حد إلغاء الجهود الفردية الخلاقة .

( ٢ ) التنظيمات الاحتكارية

لم تعد حالة المنافسة الحرة هي الهيكل السائد من هياكل السوق في المجتمعات الرأسمالية ؛ بل هي حالة نادرة جدا قلما تحدث في الحياة العملية ، أما الوضع الغالب فهو أن منشآت الصناعة الرأسمالية تعمل في ظل هياكل سوقية أخرى

كالمنافسة الاحتكارية التي تقوم على أساس كثرة عدد المنتجين ، وتنوع ، المنتج ، واحتكار القلة بأشكاله المختلفة ( التنظيمات البسيطة وتنظيمات الكارتل والزعامة في السعر والتنظيمات الاحتكارية الدائمة كالترست أو الشركة القابضة أو المشروعات المندجة أو الإدارة المتداخلة أو المساهمة المالية المتداخلة ) ويقوم على عدد قليل من المنتجين وتجانس المنتج أو تنوعه ، والاحتكار الثنائي الذي يقوم على احتكار منتجين لصناعة ما ، والاحتكار البحث الذي يقوم على احتكار منتج واحد لصناعة ما . وهكذا نجد أن هيكل السوق يختلف من صناعة إلى أخرى ، فهناك أسواق لمنتجات بعض الصناعات تسود فيها المنافسة إلى حد كبير ، كما أن هناك أسواقا لمنتجات بعض الصناعات التي تشوبها درجة كبيرة من العنصر الاحتكاري .

ويكشف التحليل الاقتصادي لهذه التنظيمات الاحتكارية أن البعض منها يستهدف الحيلولة دون شن حرب الأسعار في ظل المنافسة ، القائلة ، كالتنظيمات البسيطة المؤقتة ، وتنظيمات الزعامة في السعر ، وهنا يؤدي السلوك الجماعي للمشروعات التي تضمها هذه التنظيمات إلى جمود الأسعار ، وتختلف الوسائل التي تتذرع بها هذه المشروعات لتتلافى حرب الأسعار ، باختلاف نوع التنظيمات التي تنضوي تحت لوائها . إذ في نموذج التنظيمات البسيطة المؤقتة فإن المنظمين الذين تضمهم صناعة واحدة يعقدون اتفاقا ضميا أو صريحا على تحديد الأسعار أو توزيع الأسواق فيما بينهم أو تحديد الكميات التي ينتجها كل مشروع ، أو تحديد هامش الربح للصناعة المعنية أو تحديد أجور العمال المشتغلين ، وما إلى ذلك من الاتفاقات التي يقصد من ورائها خلق تنظيم احتكاري لمشروعات الصناعة الواحدة ، يستهدف اتباع سياسة اقتصادية موحدة تخدم المصلحة المشتركة لهذه المشروعات جميعا . أما نموذج الزعامة في السعر ( التنظيمات الاحتكارية غير المنظمة ) فهو ينشأ على أساس زعامة مشروع كبير ( أو قلة من المشروعات الكبرى )



في تحديد السلوك الجماعي لجميع مشروعات الصناعة عند تقرير سياسة الأسعار تنافدياً  
لنشوب حرب الأسعار بينها .

وثمة تنظيمات احتكارية دائمة تستهدف في قيامها سيطرة هيئة أو شركة على  
عدد من الشركات أو المشروعات ، ومثال ذلك الترسر والشركة القابضة . إذ أن  
الترسر في معناه الواسع هو قيام مشروع ضخم يضم عدداً من المشروعات . أما  
في معناه الضيق فهو قيام هيئة من الأمانء بإدارة عدد من الشركات أو المشروعات  
وتنظيم سياستها ، من حيث مستوى الأسعار ، وحجم الإنتاج ، ومقدار الاستثمارات .  
وعندما تنشأ هذه الهيئة ، تدخل من مساهمي الشركات المنضمة إليها أسهمهم في شكل  
وديعة ، ويحصل هؤلاء ، في مقابل ذلك ، على شهادات مثبتة لحقوقهم في  
رأسمال هذه الشركات ، وفي أرباحها المحققة . أما الشركة القابضة فهي تنظيم  
احتكاري ينشأ عن طريق حصوله على نسبة معينة من أسهم عدد معين من الشركات  
الأخرى بغية فرض سيطرته عليها . وقد تكون الشركة القابضة مجرد شركة مالية  
بحتة لا تمارس نشاطاً إنتاجياً معيناً ، وتفرض سيطرتها على الشركات الخاضعة  
لها بامتلاك نسبة معينة من أسهم هذه الشركات ، وهذه الأسهم تمثل أصول هذه  
الشركة القابضة ، وإما أنها تمارس نشاطاً إنتاجياً معيناً - في ميدان الصناعة  
أو التجارة - ولكنها تملك ، في نفس الوقت ، أسهماً في شركات أخرى تمارس  
نفس النشاط أو أنواعاً أخرى من النشاط .

أما التنظيمات الاحتكارية المنظمة فهي تلك التنظيمات التي تقوم على أساس  
فكرة الكارتل والتي تستهدف زيادة الأرباح ، ويمكن تعريف الكارتل بأنه  
« تنظيم يضم مجموعة من المنتجين في داخل صناعة معينة أو صناعات متقاربة ،  
بغرض تحسين ظروف الإنتاج والبيع ، ويهدف إلى نقل بعض الوظائف الإدارية  
والتنظيمية إلى اتحاد مركزي على أساس توقع زيادة الأرباح التي قد يحققها  
هؤلاء المنتجون نتيجة لقيام هذا الاتحاد » . ويتخذ الكارتل صوراً متعددة ،



حسب طبيعة ومدى ما ينتقل إلى الاتحاد من وظائف إدارية وتنظيمية ، فمنها كارتل تحديد الأسعار ، أو كارتل توزيع الأسواق ، أو كارتل تحديد كمية الإنتاج ، أو كارتل تجميع الأرباح بقصد توزيعها بين أعضاء الكارتل بنسب متفق عليها ، أو وكالة البيع . وهذه تتولى بيع جميع منتجات أعضاء الكارتل بقصد ضمان عدم خروج أى عضو من أعضاء الكارتل على شروطه .

وتدل تجارب الرأسماليات الغربية على أن مختلف التنظيمات الاحتكارية التى أشرنا إليها تتخذ من التدابير ما يبقى على أوضاعها الاحتكارية القائمة ، ويحول دون دخول مشروعات منافسة جديدة . ومن ذلك ، مثلاً ، سيطرة المشروع الاحتكارى على أجهزة البيع والتسويق وإقامة محطات الخدمة ، أو سيطرته على الموارد المالية بسيطرته على أجهزة النظام المصرفى التى تقدم هذه الموارد ، وذلك بحبسها عن المشروعات المنافسة الخارجة عن الاحتكار ، أو سيطرته على المواد الأولية اللازمة لإنتاج سلعته بالسيطرة على مصادر هذه المواد . أو قد يعتمد المشروع الاحتكارى لحرب الأسعار ، فيحدد سعر سلعته بأقل من تكاليفها ويتحمل الخسارة ، تبعاً لذلك ، من أجل القضاء على المشروعات المنافسة التى تضطر إلى خفض أسعارها هى الأخرى ، ولكنها قد لا تقوى على الخسارة لفترة طويلة مما يدفعها إلى الخروج من الصناعة . وقد يستخدم المشروع الاحتكارى قوته الاقتصادية ونفوذه المالى للتأثير على أجهزة الحكم فى الدولة ، فتصدر من القوانين ما يحمى الوضع الاحتكارى للمشروع ويبقى عليه ، بالحيلولة دون دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة ، كأن تمنح الدولة للمشروع امتياز استغلال مرفق ، أو احتكار إنتاج ساعة أو خدمة ، أو تحرم الدولة استيراد السلع المنافسة لسلعة المشروع . بل وقد يتبع المشروع الاحتكارى بعض الأساليب العدوانية التى تستخلص من واقع التجربة العملية ، كأن يعتمد المشروع على سرقة أسرار العمليات الإنتاجية للمشروعات المنافسة ، أو رشوة عمالها أو القائمين بتوزيع

منتجاتها أو إغراء كبار رجالها الممتازين ، فنيين أو إداريين ، لترك خدماتها ، أو رفع الدعاوى الكيدية عليها . وقد يصل الأمر ، بهذه النزعات العدوانية ، إلى حد إغراء محترفي الإجرام على القيام بعمليات التخريب (٣١) .

أما عن العلاقة بين الاحتكار والرفاهية الاجتماعية ، فقد أوضح ليرنر أن الاحتكار يؤدي إلى خسارة اجتماعية صافية . وقد بدأ ليرنر تحليله بتعريف الاحتكار بأنه « السلطة المطلقة لشخص ما ، أو منشأة ما أو دولة ما ، في بيع منتج معين » . أما النواحي الاقتصادية لهذه السلطة ، فهي تدور حول معانيها الضمنية بالنسبة للمحتكر - في تمييزها عن سلطة البائع في سوق المنافسة - وهذا المحتكر يقرر ، بطريقة تحكيمية ، ثمن المنتج تاركا للمشتري أن يقرروا ما يبتاعونه عند هذا المستوى من الثمن ، أو يقرر الكمية التي يرغب في بيعها تاركا لتحديد الثمن الذي يحفز المشتري إلى شرائها ، فإذا نحا المحتكر إلى تحديد ثمن المنتج ، فإنه يميل إلى تحديده عند ذلك المستوى الذي يحقق له أقصى الربح ، أو ما يسميه ليرنر « الأيراد الاحتكاري » ، وهذا يمثل ضريبة على المستهلكين ، يستحلها المحتكر لنفسه ، بفضل ما يتمتع به من سلطات احتكارية ، تقيد دخول المنتجين الآخرين (٣٢) .

ويعتقد البعض أن الاحتكار ضرورة من ضرورات التقدم الاقتصادي ، غير أن الأستاذ هنبان ، الاقتصادي السويدي ، يرى أن النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تقطع برأي حاسم في الموضوع ، وكل ما يمكن أن تقدمه فهو التذليل على مختلف الاتجاهات الاحتكارية وأهميتها الاحتمالية في مختلف الأوضاع . ومع ذلك يسلم هنبان بأن الاحتكار قد يقدم ، في بعض الأحيان ، حافزا قويا على

---

(٣١) راجع بالتفصيل للدكتور زكريا أحمد نصر « النظام الاقتصادي : مقدمة لدراسة الاقتصاد السياسي » ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(32) C, F, Abba A. Lerner, Essays in Economic Analysis , pp, 8 - 9 .

الآخذ بالابتكارات الجديدة التي ينطوى عليها كل استثمار جديد ، بما يستتبعه ذلك من قبول ، أو احتمال ، درجة معينة من الاحتكار ، كضرورة ملازمة للتقدم الاقتصادي (٣٣) . أما الأستاذ فريتز ماخلب فيعتقد أنه لا يوجد أى دليل حاسم على أن الاحتكار يشجع على القدرة الابتكارية ، وأنه لا مناص من الاعتماد على الآراء الشخصية في الموضوع ، غير أنه يرى أن هذا الحكم الشخصي لا يدخل في تقديره البحث في آثار قيام نظام احتكار براءات الاختراع على التقدم الفني ؛ إذ يرى أن الادعاء بأن القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقة في نفوس المستثمرين الذين يمولون استخدام وتطوير المعرفة الفنية الجديدة — قريب الشبه ، إلى أبعد الحدود ، بالادعاء بأن هذه القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقة في نفوس المستثمرين الذين يمولون نمو الصناعة . أما رأى ماخلب الشخص فيتلخص في أن السياسة المثلى لاتنطوى على قيام عوائق المنافسة ، بما يتضمنه ذلك من تزايد أرباح الرواد الأول في الابتكار والاستثمار ، بل على السماح لهؤلاء الرواد بالاحتفاظ بأكبر قدر من ثمار هذا الابتكار والاستثمار عن طريق خفض الضرائب على دخل المشروعات الجديدة ، دون الحاجة إلى قيام أى نوع من هذه القيود الاحتكارية . وهذا يعنى أن السياسة الضريبية أفضل ، في رأيه ، من السياسة الاحتكارية في صدد تقوية الحوافز الاستثمارية . (٣٤)

ويعتقد البعض ، أيضا ، أن قيام الاحتكارات يفضى إلى تحقيق وفور حقيقية في الإنتاج ، وهذا دفاع قوى شائع عن الاحتكار في أغلب الأحيان ، وإلى أى

---

(33) C, F, Dr, P, Hennipman, University of Amesterdam, an article entitled, "Monopoly : Impediment or stimulus to Economic Progress" in a book entitled "Monopoly and Competition," Edited by E, H, Chamberlain for the International Economic Association pp, 421 - 456.

(34) Fritz Machlup, "The Problem of Economic Stability, Ibid. pp 385 - 397.



مدى يمكن اعتبار هذا الدفاع سليماً ؟ يجب اريك شنيدر عن هذا التساؤل قائلاً بأن التقدم الفنى قد يجعل من المربح للنشأة ، فى ظروف معينة ، أن تتوسع فى طاقتها الإنتاجية على نحو يتيح لها فرصة تطبيق أنواع احتكارية من السلوك . ومع ذلك فمن الخطأ الادعاء بأن التقدم الفنى لابد أن يتجه ، بالضرورة ، إلى إقامة الوحدات الإنتاجية على أوسع نطاق ، ولا أدل على خطأ هذا الادعاء من توافق قيام المنشآت الصغيرة ، جنباً إلى جنب ، مع المنشآت الكبيرة فى نفس الصناعة . ويؤكد شنيدر أن التطورات الفنية الحديثة تدل على الاتجاه نحو الطاقة الإنتاجية ذات الحجم الصغير ، وأن التقدم الفنى يمكن أن يوثق ثماره فى كلا الاتجاهين . فإذا اتجه هذا التقدم الفنى نحو الطاقة الإنتاجية ذات الحجم الصغير ، فإن المنشآت الجديدة الصغرى تخرج إلى حيز الوجود ، وتتنافس المنشآت القديمة الكبرى وترغمها على تخفيض حجم طاقتها ، وهنا يزيد عدد المنشآت ويتضاءل خطر قيام الأوضاع الاحتكارية . ولن يوجد هذا الخطر إلا إذا ظهر أن التقدم الفنى يجعل الطاقة الإنتاجية الكبرى مربحة ، حيث قد يمكن تحقيق الوفور الحقيقية فى الإنتاج . غير أن المنشآت الكبرى تصبح قادرة على تطبيق أنواع من السلوك الاحتكارى قد تلغى أثر هذه الوفور الحقيقية . ومن ثم ، فلا يمكن النظر إلى الحجم الأمثل للنشأة الكبرى على أنه نتيجة التوسع فى الطاقة تحقيقاً للوفور فى الإنتاج ، بل أنه نتيجة لحسبة اقتصادية تنبئ ، فى الواقع ، على هدف الحصول على الأرباح الاحتكارية أو زيادتها إلى الحد الأقصى . (٣٥)

ورب معترض يقول إن الدولة ، فى المجتمع الرأسمالى ، تستطيع أن تقضى على الاحتكار بالتشريع ، ومع ذلك فقد أوضحت التجربة العملية أن القضاء على الاحتكار عن هذا الطريق تشوبه صعوبات جمة ؛ إذ يتقضى الأمر وجود

---

(35) C, F, Dr, Erich Shneider, " Real Economics Versus Domination,, Ibid, pp., 203-214.



جهاز رقابي وقضائي ضخم ، يفسر القانون ، ويطبق حكم المنطق على كل حالة من حالات الاحتكار ، ويجرى التحقيقات ، ويقوم الدعاوى ، ويجرى المحاكمات التي قد يطول أمدتها . يضاف إلى ذلك ما قد تتلبسه الشركات الاحتكارية من ثغرات في القانون ، أو من تعقيد إجراءات التحقيق والمحاكمة ، أو ابتكار صور جديدة من التنظيمات الاحتكارية . وفوق كل ذلك ، فإذا كان معظم الأسواق في الاقتصاديات الرأسمالية الغربية ، تحت سيطرة التنظيمات الاحتكارية على اختلاف أنواعها ، فإن القضاء عليها ، بمقتضى التشريع ، للتغلب على الميل الرأسمالي نحو الاحتكار — على فرض التغلب على صعوبات تفسير وتطبيق هذا التشريع — إنما يعنى القضاء على عدد كبير من المشروعات ، مع أنها ركيزة الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي . وهذا يعنى ، بدوره ، تقويض دعائمه وإثارة الاضطراب العنيف في أجهزته الإنتاجية .

### ( ٣ ) سوء توزيع الثروة والدخل

إن دخل الفرد قد يكون ثمرة جهده أو ملكيته أو مزيجاً منهما ، ويتفاوت هذا الدخل بين الأفراد وتبعاً لاختلاف الأعمال التي يقومون بها ، ودرجة نفع هذه الأعمال للمجتمع ، وتبعاً لنوع وطبيعة الملكية وما يطرأ على قيمتها من تغير . وهذا التفاوت في الدخل قد تعظم حدته أو تقل تبعاً لنوع النظام الاقتصادي الذي تسير عليه الدولة ، وفي النظام الرأسمالي فإننا نجد أن حدة التفاوت في الدخل تتعظم كثيراً ، وأن التفاوت في ملكية رأس المال ، في ظل هذا النظام ، هو أبرز العوامل التي يتوقف عليها التفاوت في الدخل ، بمعنى أنه لو وزع رأس المال توزيعاً أقرب إلى المساواة ، لزال مشكلة التفاوت في جوهرها .

ومن الواضح أن الحصول على رأس المال يتأتى عن طريقين : إما بالادخار الشخصي أو بالميراث ، إذ أن الفرد الناجح في الحياة العملية يحصل على دخله من عمله ، وقد ينفق جزءاً منه ويدخر الجزء الآخر ، وهذا الجزء المدخر يستطيع أن

أن يستثمره بعائد من الربح . وتظل هذه المدخرات وأرباحها تتراكم حتى تصبح ، في نهاية الأمر ، رأسمال كبير . غير أن تكوين رؤوس الأموال الضخمة ، بهذه الطريقة ، يستغرق وقتاً طويلاً . كما أنه الصعب جداً أن يجمع الفرد ثروة طائلة إذا بدأ من لا شيء ، أما إذا بدأ ، ولو بجزء يسير من الثروة ، فإن الأمر يصبح سهلاً إلى حد ما . ولهذا فإن العامل الرئيسي الذي يلعب دوراً بالغ الأهمية في تفاوت الدخل هو عامل الوراثة ، ولو أن مبررات الحصول على رؤوس الأموال الضخمة عن طريق الوراثة قد أصبحت أضعف من مبررات الحصول عليه عن طريق الادخار الشخصي . ومن ثم فإن الدولة في المجتمع الرأسمالي تنهز ضعف هذه المبررات ، وتشغل كاهل الموارث الضخمة بضرائب التركات .

ويميل بعض الكتاب إلى تحييد فكرة إعادة توزيع الدخل ، لا على أساس مبدأ تساوي المنافع الحدية للدخل ، تحقيقاً لأقصى قدر من الرفاهة العامة (٣٦) ، بل على أساس مبدأ تفاوت الميل الحدي إلى الاستهلاك بين مختلف الطبقات الاجتماعية . ويقرر هؤلاء الكتاب أن البحث في اقتصاديات الأسر ، من الناحية الإحصائية ، يدل على أن الميل الحدي إلى الاستهلاك يكون كبيراً ، نسبياً ، عند المستويات المنخفضة من الدخل ، وصغيراً ، نسبياً ، عند المستويات المرتفعة من الدخل . وبعبارة أخرى كلما زاد دخل الأسرة ، قل الميل الحدي إلى الاستهلاك ، وزاد الميل الحدي إلى الادخار . ولما كانت المجتمعات الاقتصادية المتقدمة تعاني كثيراً ، وفترات طويلة ، من البطالة المزمنة ، كانعكاس ، لنضجها الاقتصادي ، ونتيجة للاعتدال في الاستهلاك والمغالاة في الادخار بالنسبة إلى فرص الاستثمار ، فإن نقل الدخل من طبقة الأغنياء ( وهي الطبقة التي تتميز بانخفاض ميلها الحدي إلى الاستهلاك ) إلى طبقة الفقراء ( وهي الطبقة التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي

---

(36) Far detailed study see A. P. Lerner, "Economics of Control,, Chap, 3 pp., 23-40 .

إلى الاستهلاك ) يحتمل معه أن يؤدي إلى زيادة الميل الحدى إلى الاستهلاك ،  
ونقص الميل الحدى إلى الادخار بالنسبة للمجتمع بأسره . وطبقاً لمبدأ المعجل ، (٣٧) .  
فإن الزيادة فى الإنفاق على الاستهلاك ستؤدى إلى التوسع فى صناعات السلع  
الرأسمالية ، أى إلى زيادة فرص الاستثمار ، وإلى زيادة الإنتاج القومى تبعاً لذلك .  
ومن ثم ، فإن إعادة توزيع الدخل ، بما ينطوى عليه من تحقيق قدر من  
المساواة ، قد يحقق هدفاً اقتصادياً فى مثل هذه المجتمعات الرأسمالية فضلاً عن  
أهدافه الاجتماعية .

وإذ يتمتع على الاقتصاديين ، بوصفهم إقتصاديين ، أن يبدو رأيهم الشخصى  
فى المدى الذى يصل إليه إعادة توزيع الدخل ، فلا تصبح مهمة الاقتصادى ، إزاء  
ذلك ، مناقشة وسائل توزيع الدخل توزيعاً يحقق تعادل المنافع الحدية لدخول  
الأفراد جمعاء ، بل تنحصر مهمته فى مناقشة وسائل توزيع الدخل توزيعاً  
أقرب إلى المساواة . وبعبارة أخرى فليس من شأن الاقتصادى أن يقرر أى توزيع  
للدخل هو ، فى رأيه ، التوزيع الأمثل ، بل من شأنه فقط أن يرشد إلى وسائل  
إعادة التوزيع من الناحية التحليلية . وعلى المجتمع ، وحده ، أن يعبر عن آرائه  
التحكيمية فى هذا الشأن (٣٨) . وعلى ذلك ، فإن الخطوة التالية هى مناقشة الأنواع  
المختلفة من الضرائب التى يمكن ، بموجبها ، إعادة توزيع الدخل ومناقشة الآثار  
الاقتصادية لكل نوع منها . ومن الجلى أن الضرائب الهامة فى المجتمعات الرأسمالية  
تنقسم إلى أنواع ثلاثة : الضرائب المفروضة على السلع ، والضرائب المفروضة  
على الدخل ، والضرائب المفروضة على التركات والنوعان الآخران هما ضرائب  
إعادة التوزيع .

---

(٣٧) أنظر للمؤلف « اقتصاديات الدخل القومى » ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة .

الأولى ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠ - ٥٥ .

(38) C. F. J. E. Meade, "An Introduction to Economic Analysis and Policy", p. 211 .



ومن ثم يمكن للمجتمع الرأسمالى ، عن طريق ضرائب إعادة التوزيع ، الحد من تفاوت الدخل و بعد أداء الضرائب ، ، ولكن للضرائب التصاعدية على الدخل حدود لا يمكن تجاوزها ، وإلا كانت لها آثارها السيئة على الرغبة فى الاستثمار والإقبال على العمل وروح المغامرة والابتكار . وفضلا عن كل ذلك فستبقى مشكلة التوزيع قائمة ، مادام التشريع القائم لا يمس الثروات المتجمعة ، أو يستقطع منها عند وفاة أصحابها ونقل ملكيتها إلى الأجيال القادمة . ونحن نعلم أن الثروات الكبيرة هى العامل الأكبر فى نشأة التفاوت الكبير فى الدخل . ولذلك فلكى يمكن إعادة توزيع الثروة توزيعا أقرب إلى المساواة ، وبالتالى تقليل التفاوت فى الدخل ، قبل أداء الضرائب ، ، فإن الأمر يتطلب فرض ضرائب التركات على أساس تصاعدى واسع المدى ، وهذا ما لا ترتضيه الطبقات الحاكمة فى المجتمعات الرأسمالية ؛ لأن هذه الطبقات هى بعينها الطبقات المالكة للثروات الضخمة (٣٩) .

#### ( ٤ ) تهديد جانب من الطاقة الإنتاجية

ويعتقد بعض النقاد أن المنافسة فى النظام الرأسمالى تحفز المنتجين إلى الارتقاء بأساليب الإنتاج من ناحية ، ولكنها تجعلهم ينفقون بسخاء على ترويج منتجاتهم والدعاية لها ، ولهذا فإن جانبا كبيرا من المصروفات الموجهة للدعاية وترويج السلع والحملات الإعلانية يعد بمثابة ضياع للموارد لا مبرر له (٤٠) . يضاف إلى

---

(٣٩) ويتور هنا تساؤل عن أيهما له الأسبقية فى رفع مستوى المعيشة ومعام الحقيقى : إعادة توزيع الدخل القومى أو زيادة الإنتاج القومى ؟ ... يعلق البعض أهمية بالغة على إعادة توزيع الدخل كوسيلة لرفع مستوى المعيشة ، كما ينادى البعض الآخر بالاعتماد على زيادة الإنتاج القومى ، أولا وقبل كل شيء ، فى رفع هذا المستوى . ولقد أثبت الأستاذ هيكس ، باستخدام البيانات الإحصائية ، أن رفع مستوى المعيشة للطبقات العاملة عن طريق الزيادة فى الإنتاج أكثر احتمالا وفاعلية من رفع هذا المستوى عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى ،

See J.R. Hicks, "The Social Framework, 1st. Edition, pp-189 - 190.

(40) C.F. Bishop, "Economics of Advertising".



ذلك أن المنافسة التي تقوم بين المشروعات ، في ظل النظام الرأسمالي ، كثيراً ما تؤدي إلى القضاء على بعض المشروعات ، ومن ثم فإن هذا يعني بالتبعية القضاء على ثمرة جهود وأموال أنفقت في سبيل إنشائها ، أو بعبارة أخرى تبديد جانب من القوى الإنتاجية في المجتمع .

#### ( ٥ ) الازمات المتكررة

كما يقسم النظام الرأسمالي بتعرضه لازمات دورية ، تتميز بكساد الأموال ونقص الطلب الكلي على السلع ونقص الإنتاج وانتشار البطالة بين العمال وتدهور الأسعار وإفلاس بعض المشروعات . ولقد حدثت ، في الفترة من عام ١٨٢٥ إلى عام ١٩٢٩ ، ثلاث عشرة أزمة اقتصادية ، أي بمعدل أزمة كل ثماني أو عشر سنوات .

وخلاصة ما تقدم أن فشل النظام الرأسمالي ، في تطبيقه العملي ، قد أدى إلى تدخل الدولة . ومن أهم صور هذا التدخل : مراقبة المنافسة ، والقضاء على الاحتكارات المصطنعة ، وفرض رقابة الدولة على الاحتكارات الطبيعية ، وتخفيف قسوة الازمات الاقتصادية بإصدار التشريعات الاجتماعية الكفيلة بالحد من مخاطر البطالة ، ووضع حد لاستغلال أصحاب الأعمال للعمال ، والتخفيف من التفاوت الكبير بين الثروات والدخول بالاعتماد على ضرائب لإعادة التوزيع . وكان من أثر فشل النظام الرأسمالي أن انتشرت المبادئ الاشتراكية باعتبارها أمل الجماهير في تحقيق خير ورفاهة الشعوب . ولا تكاد تخلو دولة اليوم من وجود اتجاهات اشتراكية في نظمها الاقتصادية تنأى بها — بدرجات متفاوتة — عن الصورة الأصلية للنظام الرأسمالي الحر الذي كان معروفاً وسائداً في مجتمعات القرن التاسع عشر .

#### ٤ — أسلوب التخطيط الاشتراكي

لقد كنا تناقش ، حتى الآن ، أسلوباً في التخطيط ، يمكن أن تتبعه المجتمعات

المتخلفة ، من أجل التنمية ، داخل الإطار الرأسمالي ، الذي أتينا على وصفه ، وتفصيل مساوئه بوجه عام . غير أنه يضاف إلى ما تقدم من عيوب يمكن أن تظهر ، بصورة واضحة ، في المجتمعات المتخلفة ، الآخذة في النمو ، كما وضحت ، وستظل واضحة ، في المجتمعات المتقدمة ، أنه يوجد تعارض واضح بين النمو الاقتصادي السريع وبين النظام الرأسمالي بأوضاعه المعروفة ، ولا يمكن ، بأية حال ، الموازنة بينهما . أما تفسير هذا التعارض فهو من شقين :

الشق الأول : أن الدول المتخلفة التي تتطلع إلى تحقيق معدل سريع من النمو الاقتصادي لابد من أن تتخلى عن الترف والكفايات التي تعد عائقا للتنمية كما أوضحنا في الفصل السابق ، وأن تركز على الإنتاج . بيد أن اعتماد هذه الدول على المشروع الخاص في تحقيق هذا الهدف أمر لا تبرره أوضاعها الاقتصادية ، ذلك أن هذا المشروع الخاص لا يجوز التعويل عليه بأية حال ، مادام الإنتاج يقوم ، لا بغرض زيادة الإنتاج بالمعدلات السريعة المطلوبة ، وإنما بغرض زيادة الأرباح . ولهذا فلا يمكن أن يجد له مكانا ملائما في إقتصاد متخلف تمثل فيه الزيادة الكبيرة في الإنتاج والدخل ضرورة حتمية ، ورغبة أساسية ، وأملا عريضا يراود جماهير الشعب . ولا ريب أن الجهاز الإنتاجي ، في الإطار الرأسمالي ، يقسم بالخطأ في مجال العمل ، كما يتجلى فيه لإنعدام التنسيق والتنظيم . هذا فضلا عن لإنعدام المساواة الاقتصادية وقيام ألوان عديدة من الاحتكارات ، وتكرار الازمات الحادة والبطالة واسعة النطاق ، وضروب الاسراف في استخدام الموارد بسبب المنافسة الحادة بين المنتجين ، والقلق الاجتماعي وانعدام الضمان وضخامة التكاليف الاجتماعية . وعلى ذلك ، فإذا رغبت الدول المتخلفة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيها بخطى سريعة ، فلا بد من أن تعتمد ، أساسا ، على قطاعها العام . يؤكد هذه الحقيقة بعض الكتاب الاقتصاديين على ضوء التجربة العملية ؛ إذ يفسرون الاندفاع الصيني في مجال الاستثمار والإنتاج عام

١٩٥٨ على أساس القضاء تدريجيا على العنصر الرأسمالى فى الاقتصاد الصينى ، ويفسرون فشل التجربة الهندية الاولى فى التنمية والتخطيط على أساس أن المشروع الخاص فى الاقتصاد الهندى لم يحقق أيا من الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادى (٤١) . وفوق كل ذلك فإن الدول المتخلفة تفتقر ، فى الجوهر ، إلى المقدرة التنظيمية التى تمثل عاملا رئيسيا فى دفع عجلة النمو الاقتصادى . ولهذا فإن الدولة ، وحدها ، هى التى تستطيع أن تكفل التنظيم اللازم ، وذلك بأن تقوم هى بمهمة التنمية الاقتصادية ، وهذا يعنى ، بوضوح ، أن القطاع العام لابد من أن يلعب دوره القيادى فى النمو الاقتصادى ، على أن قيامه على هذا النهج يضع ، كذلك ، حدا لضروب الاحتكار وألوان الاستغلال ، كما توقف عملية التراكم الرأسمالى ، بالحيلولة دون تدفق الأرباح المتزايدة إلى المنظمين لدى إحلال المشروع العام مكان المشروع الخاص فى العملية الإنمائية .

أما الشق الثانى من التمارض بين النمو الاقتصادى السريع فى الدولة المتخلفة وبين النظام الرأسمالى ، فيتمثل فى جهاز الائتمان . إذ أن هذا الجهاز لم يؤد دوره فى حرية ، وبتلقائية رتيبة فى الآونة الأخيرة ، حتى فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، بسبب التعقيدات الاقتصادية ، والعديد من التنظيمات الدخيلة على النظام والتى لم تكن من سماته فى صورته التقليدية المبتدئة ، التى تصورها ، دائما ، مراجع علم الاقتصاد . فإذا كان جهاز الائتمان يحقق فى توجيه الإنتاج والاستهلاك توجيهها سليما فى الاقتصاديات الغربية ، فمن الحكمة ألا يكون لهذا الجهاز دوره التوجيهى الكبير فى تقرير أهداف الإنتاج أو تخصيص الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى فى الدول المتخلفة التى تحاول ، جاهدة ، أن تحقق معدلات سريعة من النمو الاقتصادى . وبعبارة أخرى لا يستطيع الدولة المتخلفة أن تعهد إلى جهاز

---

(٤١) على حد تعبير الأستاذ مورانجان ، عن « التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، رئاسة الجمهورية ، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية ، يوليو ١٩٦٤ ، ص ١٠



الائمان في تحديد نوع الإنتاج وحجمه ، بعد ما أصبح نظاما خاطئا متقلبا فقد كثيرا من فاعليته ، وأخذت يده السحرية ، تضرب على غير هدى ؛ لأن الاعتماد عليه يؤخر عملية التنمية الاقتصادية . غير أنه قد يكون من الجائز السماح لجهاز السوق أن يعمل عمله في حدود معينة ، وذلك من أجل تمكين الأفراد من شراء السلع الاستهلاكية .

ومع ذلك ، فحتى في مثل هذا المجال المحدود لنظام الائمان ، وفي حالات النقص الكبير في السلع ، قد يقتضى الأمر إستبدال هذا النظام ، بالرقابة على الائمان والبطاقات ، ضمانا للتوزيع العادل للسلع على المستهلكين . ويعتقد بعض الكتاب الغربيين أنه يمكن الجمع بين التخطيط ونظام الائمان كحل وسط يمكن أن تنهجه الدول المتخلفة ، أو ما يسمى بالتخطيط الرأسمالى ، إلا أن فريقا آخر من الكتاب يؤمن بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل وسط ، وأن أى استسلام لمؤثرات السوق سيؤدى بصورة مطردة إلى أن تخف قبضة التخطيط الموجهة ، وبذلك تعود السوق إلى الظهور مرة أخرى ، وما يصحبها من حركات بحمّة وما يفتقد فيها من تنسيق سابق ، (٤٢) .

ومع ضرورة إحلال المشروع العام محل المشروع الخاص ، وإلغاء نظام الائمان في مفهومه الغربى ، تتداعى أهم دعائم النظام الرأسمالى فى المجتمع المتخلف ، ويصبح التخطيط الاشتراكى أمرا محتما فى سبيل الإسراع بخطى التنمية . وقد تكون هناك اختلافات فى رأى حول مدى أفضلية لجوء دولة رائدة إلى نظام التخطيط الاقتصادى ، استنادا إلى الجمل بما يمكن أن يصبح عليه نموذج الاقتصاد فى المستقبل . بيد أن الوضع يختلف ، تماما ، بالنسبة للاقتصاد المتخلف ، الذى لم يفعل أكثر من أنه حذا حذو الرواد . وفى مثل هذه الدول لا يمكن أن يخطئ رجال التخطيط ، لأن أمامهم نماذج من الاقتصاد " - " حية ، فى مقدورهم أن يسيروا سيرها ويحققوا تقدما . والاقتصاد الموجه يتفوق ، دوما ، على الاقتصاد غير الموجه فى



بمجال تحقيق هدف محدد ، ويتمثل في التنمية والتطوير السريع بالنسبة للدول المتخلفة . وتستطيع الدولة أن تضع أهدافا واضحة للاقتصاد القوي والمختلف قطاعاته ، وتتخذ الخطوات لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة . وبدلا من إعداد ميزانية كل عام ، سيكون من الأفضل أن تمتد الخطة الاقتصادية لفترة أطول . ولتكن خمس أو سبع سنوات مثلا . ونعتبر كلتا الفترتين كافية لهذا الغرض . ويمكن زيادة الأهداف بصورة تدريجية بتمام تنفيذ الخطط المتتالية بغرض تحقيق نتائج أكبر وأعظم بمرور الوقت . وجملة القول ، فإن التخطيط يعد أمرا لازما وضروريا للدولة المتخلفة ، على شريطة أن يكون تخطيطا بالمعنى الصحيح ، وليس تخطيطا جزئيا أو واهنا مثل ذلك الذي ينادى به دعاة الرأسمالية ، (٤٣) .

#### ٥ - خصائص الاقتصاد الاشتراكي

ومادام هدف التنمية في الدولة المتخلفة يتطلب تخطيطا اقتصاديا باعتباره أسلوبا اشتراكيا ينبغي انتهاجه لتحقيق عملية التنمية ، فإن هذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، تحول الاقتصاد الرأسمالي المتخلف إلى اقتصاد اشتراكي متطور ، مما يحدو بنا إلى أن نتعرف على الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي .

##### ( ١ ) تحقيق الإنتاج وفقا لخطة مرسومة

تملك الدولة ، في النظام الاشتراكي ، جميع أدوات الإنتاج في الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، أو معظم هذه الأدوات ، وذلك عن طريق التأميم ، أي بنقل ملكية المشروعات الخاصة من الأفراد إلى الدولة بتعويض أو بغير تعويض . وهنا تختفي المشروعات الخاصة ، وتحل محلها المشروعات العامة ، التي تتولى القيام بعملية الإنتاج تحت إشراف وتوجيه السلطات المركزية في الدولة .

كما يتم الإنتاج طبقا لخطة عامة ، دورية ، توضع لفترة زمنية معينة ، كسنة

---

(٤٣) أنظر م . ل . سيث ، « التخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق » ، نيودلهي ،  
عن المرجع السابق ، ص ١١ .

أو بضع سنين ، وتستهدف الخطة الملائمة بين الإنتاج ، كما ونوعا ، وبين حاجات الأفراد ، وتوزيع عناصر الإنتاج بما يتماشى مع حاجات الإنتاج ، إذ تقوم الدولة بتحديد أنواع السلع والخدمات التي يحتاج إليها الأفراد خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة ، والكمية اللازمة من كل نوع منها ، ثم تنظم عملية الإنتاج بما يسد هذه الاحتياجات في حدود الموارد المتاحة للدولة . أما إذا فاقت حاجات الأفراد هذه الحدود ، فإن الدولة تحدد أكثر الحاجات إلحاحاً في المجتمع ، وتركز على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع هذه الحاجات . وفضلا عن ذلك فإذا تبين للدولة في ضوء دراسة حاجات الأفراد ، ضرورة الإقلال من إنتاج سلعة أو خدمة معينة ، فلا يجوز أن تعطل عناصر الإنتاج المستغلة فيها ، بل ينبغي تحويل هذه العناصر الزائدة إلى فروع الإنتاج الأخرى التي يدعو الأمر فيها إلى زيادة الكميات المنتجة .

وعلى ذلك فلن نحدث الأزمات الاقتصادية في المجتمع المخطط ، نتيجة الإفراط في الإنتاج أو النقص في الاستهلاك ؛ ذلك لأن الإنتاج لا يتم عشوائيا بل طبقا لخطة عامة مرسومة على أساس حاجات الأفراد ، بمعنى أن الخطط الموضوعة للإنتاج ، في ظل النظام الاشتراكي ، هي التي تقوم بمهمة الموازنة التي يقوم بها جهاز الائتمان بالأسواق في النظام الرأسمالي . ومن ثم ، فهذه الخطط كفيلة بتجنب الأزمات الاقتصادية التي عرقتها وذاقت مرارتها الرأسماليات الغربية (١٤) . كما أن خطط الإنتاج الموضوعة على أساس الاستفادة من القوى العاملة الموجودة في الدولة تكفل إيجاد عمل لكل مواطن . ومن ثم ، فلا تشور في المجتمع الاشتراكي مشكلة البطالة على النحو المألوف في الدول الرأسمالية .

---

(١٤) ومن الحقائق التاريخية المعروفة أن روسيا السوفيتية هي الدولة الوحيدة التي نجت من هوى «الكساد العظيم» الذي استشرى في أرجاء العالم في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ، بفضل نظامها الاقتصادي المخطط .

ولا يعنى قيام الخطط الموضوعة للإنتاج بمهمة الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك . أنه لا توجد ثمة أثمان فى المجتمع الاشتراكى ، إذ ما دامت النقود موجودة فعلا فى مثل هذا المجتمع ، ومعترفا بها فيه ، ويتم توزيع قيمة الناتج القومى فى صورة عوائد أو دخول نقدية ( ربع أو أجور أو فوائد أو أرباح ) ، فلا بد من وجود نظام الأثمان باعتباره أداة التحاسب أى النسبة التى تتم على مقتضاها مبادلة السلع بالنقود أو النقود بالسلع فى الأسواق . ومن ثم ، فإن نظام الأثمان فى المجتمع الاشتراكى يختلف عنه فى المجتمع الرأسمالى من ناحيتين : من حيث تكوين الأثمان ، ومن حيث دور الأثمان . إذ بالنسبة للناحية الأولى فإن الأثمان فى النظام الرأسمالى تتكون تبعا لتفاعل قوى العرض وقوى الطلب فى السوق . أما فى النظام الاشتراكى فإن الدولة تقوم ، بنفسها ، بتحديد الأثمان . وقد ترفع الدولة أثمان بعض السلع أو تخفضها لاعتبارات اجتماعية أو صحية ، ولكنها لا تستطيع أن تهمل الاعتبارات الاقتصادية كلية ، فإذا كان إنتاج سلعة معينة يحتاج إلى نفقة كبيرة ، فإن الدولة تعتمد إلى أن تباع هذه السلع بثمن مرتفع ، لأنه ليس فى وسعها ، إن هى خفضت الثمن ، أن تنتج من هذه السلع كمية وفيرة تسد حاجة الطلب . أما بالنسبة للناحية الثانية ، فإن الأثمان ، فى النظام الرأسمالى ، توجه الإنتاج وتوجه الاستهلاك ، كما تقوم بدور الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك . أما فى النظام الاشتراكى ، فإن الدولة هى التى تقوم بهذا الدور عن طريق الخطط الموضوعة .

## ( ٢ ) توزيع قيمة الناتج طبقا لقرارات السلطة العامة .

ولذا نجد فى النظام الرأسمالى أن توزيع قيمة الناتج القومى يتم فى صورة عوائد أو دخول نقدية لأصحاب الموارد الإنتاجية طبقا لحركات الأثمان فى السوق ( ونعنى بذلك أثمان الخدمات الإنتاجية المشتقة من الموارد ، كمثل خدمة الأرض أى الربيع ، وثمن خدمة العمل أى الأجر ، وثمن خدمة رأس المال أى الفائدة



وثن خدمة التنظيم أى الربح ) ، وهذا بما قد يؤدى فى كثير من الأحيان إلى البعد عن عدالة التوزيع مادامت دخول الأفراد تخضع لمصادفات السوق — فإن المجتمع الاشتراكى يحرص على أن يتم توزيع قيمة الناتج القومى بصورة أكثر مسايرة للعدالة الاجتماعية دون المساس بمصلحة الإنتاج. ولهذا يتم التوزيع بمعرفة الدولة، وتقوم السلطة العامة بإصدار القرارات المحددة لقيمة هذه العوائد أو الدخل النقدية . ولا تعنى عدالة التوزيع هنا المساواة التامة بين دخول الأفراد ، فإن هذه الدخول تتفاوت حسب عمل الأفراد وإنتاجيتهم ، وإن كانت درجة التفاوت بين الدخل فى المجتمع الاشتراكى أقل بكثير منها فى المجتمع الرأسمالى .

### ( ٣ ) إشباع الحاجات العامة

وبينما نجد أن هدف النشاط الاقتصادى فى النظام الرأسمالى يتمثل فى تحقيق أقصى الأرباح ، فإن الهدف فى النظام الاشتراكى ينطوى على إشباع حاجات الأفراد، ولا يتم هذا الإشباع ، تبعاً لدرجة اليسار وحسب القدرة الشرائية للأفراد وإنما بحسب ضرورة هذه الحاجات وأهميتها . إذ من الواضح أن المنتجين فى النظام الرأسمالى يوجهون الإنتاج وفق مصالحهم الذاتية ، دون توجيه من السلطة العامة ، وتتمثل هذه المصالح فى حصولهم على أكبر ربح ممكن . ولذلك ، فإنهم يتجهون إلى إنتاج السلع التى يحتاج إليها الأفراد القادرون على دفع الأثمان المرتفعة ، ويعزفون عن إنتاج السلع الأخرى . وبعبارة أخرى فإن حاجات الأفراد ، فى حد ذاتها ، لا تعنيهم مهما كانت ضرورية، وإنما تعنيهم حاجات الأفراد القادرين على الدفع مهما كانت كالية . ولذلك فقد يحدث أن تتوافر السلع الكالية فى المجتمعات الرأسمالية، بينما تندر السلع الأساسية والضرورية . أما فى ظل النظام الاشتراكى فالدولة تقوم بإنتاج السلع مرتبة حسب أولويتها وضرورتها ، وهى تحدد ثمن هذه السلع بحيث يكون فى مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته فى الحدود المعقولة .



غير أن تحديد الدولة لأنواع وكميات السلع المنتجة لا يعنى تقييد حرية الأفراد فى الاستهلاك ، إذ أن كل فرد حر فى أن يتمتع بدخلة النقدي بالصورة التى تلائم ذوقه وميوله ، ويوجه هذا الدخل لشراء ما يرغب شراءه من سلع الاستهلاك والخدمات . وإنما فى حدود مايتاح منها فى الأسواق . وقد تلجأ الدولة إلى اتباع نظام البطاقات بالنسبة للسلع الأساسية والضرورية لتضمن حصول كل فرد على نصيبه منها . أما بالنسبة للكاليات فإن المجتمع الاشتراكي لا يحرم الأفراد من التمتع بها ، وإنما تأتى هذه السلع فى المرتبة الثانية بعد اشباع الحاجات الأساسية لجميع السكان .

أما من حيث الفن الإنتاجي فإنه لا يختلف فى النظام الاشتراكي عنه فى النظام الرأسمالى ، إذ أن النظامين يشتركان فى التقسيم الفنى لعمليات الإنتاج واستخدام الآلات فى السير بهذه العمليات . ومع ذلك ، فهناك اختلاف واضح بين النظامين من ناحية تطوير الفن الإنتاجي والارتقاء به ؛ إذ بينما يتم هذا التطوير فى النظام الرأسمالى تحت تأثير المنافسة والرغبة فى اجتذاب المستهلكين ، فإن الدولة ، إذ تحتكر الإنتاج فى المجتمع الاشتراكي ، تضطلع ، وحدها ، بمهمة الارتقاء بفن الإنتاج.

## الفصل الرابع

### نخطيط التنمية الاقتصادية

قدمنا أن التنمية الاقتصادية هي عمليات يتم بمقتضاها النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ، بغية الارتفاع بمستوى المعيشة . ومن ثم ، فإن التنمية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، عن طريق الزيادة في الإنتاج الكلي ، في المجتمع المتخلف ، الذي يتطلع إلى الأخذ بأسباب النمو السريع .

وقدما ، كذلك ، أن ثمة أسلوبين بديلين لتحقيق التنمية الاقتصادية : الأسلوب التلقائي الرأسمالي وأسلوب التخطيط الاشتراكي . أما الأسلوب التلقائي فهو يتبع في مجتمع الاقتصاد المرسل ، وهو تلقائي ؛ لأن تحقيق التنمية لا يقتضي تدخل الدولة ، بل يتوقف على جهود رجال الأعمال والمنظمين ، في سعيهم للحصول على أقصى الأرباح ، على اعتبار أن حافز الربح هو الدافع القوي على ممارستهم للنشاط الاقتصادي ، وعلى دأبهم على التوسع المطرد لوحداتهم الإنتاجية ، وبالتالي على نمو قاعدة الاقتصاد القومي .

غير أن كثيراً من الدول الآخذة في النمو قد اقتنع بأن أسلوب الاقتصاد المرسل إنما يفضي ، لأمحالة ، إلى سوء استخدام الموارد ، وعدم استغلال الطاقات المعطلة ، وبقاء الاحتكارات وتحكم رأس المال ، مما يفضي ، بدوره ، إلى زيادة التفاوت الكبير بين الثروات والدخول ، فضلاً عن أن هذا الأسلوب لا يجعل استخدام الموارد يتجه نحو إشباع حاجات المواطنين على خير وجه .

لقد كان هذا هو صدى الاتجاه العالمي ، واتجاه الفكر الاقتصادي في كثير

من الدول ؛ إذ لم يعد هناك من يؤيد الاقتصاد الحر ، بشكله الكلاسيكي ، الذى كان يعتمد على جهاز السوق ، وعلى التوازن التلقائى للحياة الاقتصادية ، فمن الثابت أن التوازن الذى يحققه جهاز الاقتصاد المرسل كثيرا ما يحتاج إلى بعض الوقت ، وحتى إذا ما تحقق هذا التوازن ، فإنما يكون ذلك على حساب المصلحة القومية ، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى ترك موارد كثيرة معطلة ، وإلى قيام ألوان عديدة من الاحتكارات .

### ١ - تاريخ التخطيط

كان أول من أبرز فكرة التخطيط الاقتصادى العالم النرويجى كريستيان شونبيرد فى بحث نشره عام ١٩١٠ ، ثم طورت الفكرة من الناحية العملية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، فى ألمانيا ، واتخذتها هذه الدولة وسيلة لإدارة دفعة الحرب . واتبعت الدول المتحاربة نفس الأسلوب التخطيطى فى إدارة دفعة الحرب ، وعلى الأخص بريطانيا ، وذلك لأغراض الموازنة بين الاقتصاد القومى وبين مقتضيات المجهود الحربى . وباتت هذه الحرب عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه فى أوقات السلم . وبعبارة أخرى كان التخطيط الاقتصادى ، فى الدول الرأسمالية ، وسيلة مؤقتة تنظم عملية تحول الاقتصاد القومى من ظروف السلم إلى ظروف الحرب .

أما فى روسيا السوفيتية فقد لجأت إلى أسلوب التخطيط عام ١٩٢٨ ، بعدما أخذت فكرته شكلا جديدا فى الخطة الخمسية الأولى ، التى كان من أهدافها العامة التحويل السريع لروسيا من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة ، والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين . غير أن هذه التجربة الرائدة قوبلت بالنقد والسخرية من جانب الدول الرأسمالية ، رغم أن هذه الدول قد تعرضت ، فى ذات الوقت ، إلى أعنف كساد مرت به ، إلى حد أنه أطلق عليه إسم «الكساد العظيم» . وقد أوضح هذا الكساد ما فى داخل النظام الرأسمالى من متناقضات .

ومن ثم ، بدأت تراود أذهان الكثيرين فكرة التخطيط الاقتصادى كعلاج حاسم لهذه المتناقضات . وقد زاد من التأكيد على هذه الفكرة أن برزت أفكار جون ماينارد كينز ، فى غضون الثلاثينيات ، فيما يتصل بفكرة البطالة المزمنة كنتيجة مترتبة على الإفراط فى الادخار ، وتضاؤل فرص الاستثمار ، بما يستتبعه ذلك من بلوغ الدخل القومى مستويات توازنية ، هى ، فى أغلب الأحيان ، دون مستوى التوظيف الكامل للوارد ، ومن ضرورة تدخل الدولة لتصحيح هذه الأوضاع بالقيام بالمشروعات العامة . وكان لهذا التيار الفكرى الجديد أثره فى انتهاج بعض الدول سبيل التخطيط ، خلال السنوات الثلاثينية ، كألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، وإن كان هدف هذا التخطيط بناء الطاقة الحربية ، بعكس الحال فى الاتحاد السوفيتى الذى كان تخطيطه ، منذ البداية ، يستهدف التركيز على التصنيع ، وبخاصة التصنيع الثقيل ، وارتفاع المستوى المعيشى للمواطنين .

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ، ثانية ، ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السلم للوارد الاقتصادية ، لإمكان تعبئتها ، فى يسر ودقة ، للسير بالمجهود الحربى سيرا حثيثاً . وأخذت الدول المتحاربة ، فعلاً ، رغم اختلاف أيديولوجياتها ، بمنهج التخطيط فى إدارة دفة الحرب . أما فى أعقاب الحرب فقد وضحت أيضاً أهمية التخطيط الاقتصادى ، بالنسبة للدول التى خربتها الحرب فى أوروبا ، كأسلوب يستهدف تعميرها ، من جديد ، وإنعاش اقتصادياتها ، إلى حد أن الولايات المتحدة قد اشترطت ، فى منح معوناتها الاقتصادية ، وفقاً لمشروع الإنعاش الأوروبى ( مشروع مارشال ) ، أن تجرى الدول الأوروبية ، المتلقية لهذه المعونات ، تخطيطاً شاملاً للإنعاش ، يغطى جميع قطاعات اقتصادياتها القومية . كما بدأت بعض الدول ، حديثة الاستقلال ، فى جنوب شرق آسيا ، كالفلين وبورما وأندونيسيا ، فى الأخذ بفكرة التخطيط القومى ، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية بمعدلات سريعة وفى فترات وجيزة ، تغلباً على ماتعائيه من تخلف وفقر وانخفاض المستويات



المعيشية فيها ، وأسوة بما حققته الصين الشعبية من زيادات ضخمة في الإنتاج بعد تطبيقها لفكرة التخطيط كوسيلة للتنمية الاقتصادية (٤٥)

كما ظهر هذا الاتجاه نحو التخطيط في دول أمريكا اللاتينية : إذ وضح فيها ، ميل متزايد ، نحو ربط المشروع الخاص بالتخطيط المركزي بوسائل عديدة ، أى كان منهج التخطيط هناك في الإطار الرأسمالي (٤٦). أما في المملكة المتحدة ، وقد كانت معقل الرأسمالية غير المخططة ، فقد كان ثمة اتجاه محدد نحو التخطيط الاقتصادى المركزى فى عام ١٩٤٥ ، عندما تولى حزب العمال الحكم ، غير أن هذه التجربة لم تدم طويلا ، بعدما تولى حزب المحافظين الحكم فى عام ١٩٥١ ، إذ أن سياسته الاقتصادية تقوم على فكرة الاقتصاد الحر فى ظل الرأسمالية . ومع ذلك فقد أظهرت بعض دول الكومنولث البريطانى — الهند والباكستان وأستراليا وجنوب أفريقيا — تحولا واضحا نحو انتهاج أسلوب التخطيط الذى يجمع بين المشروع العام والمشروع الخاص بصور متعددة . أما كندا فقد سارت ، هى الأخرى ، شوطا محدودا نحو التخطيط المركزى ، الذى اقتصر على المرافق العامة والنقل الجوى وتجارة الجملة والتجزئة . أما دول المعسكر الشرقى كبولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها ، فقد حققت تقدما كبيرا فى مجال التخطيط .

وفى ضوء ما تقدم ، يرد بعض الكتاب هذا الاتجاه المتزايد نحو التخطيط إلى بعض العوامل التى يمكن أن نجعلها فيما يلى :

١ — أثر الكساد العظيم ( ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ) فى زعزعة ثقة الناس فى قدرة الرأسمالية ، بأسلوبها التلقائى ، على تحقيق النمو الاقتصادى المستمر ، والتغلب

---

(٤٥) انظر «التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية» نفس المرجع ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢

(٤٦) نفس المرجع ، ص ٢١٠ و ٢١١ .

على الازمات الحادة المتكررة ، والإفراط في الإنتاج ، والبطالة المزمنة ، التي كانت طابع الحياة الاقتصادية ، آنذاك ، في المجتمعات الغربية ، ذات الاقتصاد الحر .

٢ — اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، بفاصل زمني بينهما لا يزيد عن ربع قرن ، مما كان سبباً مباشراً لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الرأسمالية ، التي طبقت بدرجات متفاوتة لتتمكن من متابعة الحرب .

٣ — الدمار المادي في دول أوروبا من جراء الحرب العالمية الثانية ، وما استتبعه ذلك من تطبيق فكرة التخطيط الاقتصادي كضرورة حتمية اقتضتها الظروف الملحة ؛ لإعادة تعمير ماخربته الحرب ؛ إذ أن التخطيط — على حد تعبير بعض الكتاب الاقتصاديين — يكون ، في أغلب الأحيان ، نتيجة للنكبات . ومن هنا ، فإن التخطيط قد طبق في دول أوروبا باستثناء اليونان .

٤ — وضوح الرؤية فيما يتعلق بأساليب التنمية الاقتصادية في المجتمعات المتخلفة الآخذة بأسباب النمو الاقتصادي السريع ، والإيمان العميق بأن الأسلوب التلقائي ، في التنمية ، الذي سارت عليه دول أوروبا الغربية ، في أعقاب الثورة الصناعية ، التي اتسع نطاقها بعد عام ١٧٦٠ ، كانت تؤيد نجاحه الكبير ظروف تاريخية معينة ليس من المتصور أن تتاح للدول النامية ، وأن التخطيط هو الأسلوب البديل الذي يؤكد نجاح عملية التنمية الاقتصادية السريعة دون الاعتماد على هذه الظروف التاريخية . أما وضوح هذه الرؤية فقد كان مرده ، في الحقيقة ، إلى ظهور بعض المؤلفات في موضوع التخطيط الاقتصادي ، ومن أبرزها مؤلفات أوسكار لانج ، وبول سوزي ، وموريس دوب ، وجوزيف ا. شومبيتر ، وأباليرز .

٥ — الزيادات الكبيرة في الإنتاج في الصين الشعبية باقتصادها المخطط ، فضلاً عن النتائج الباهرة التي حققها التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي ،

وما كشفت عنه خططه الخمسية ، ثم السبعية ، من نجاح كبير في مجال الإنتاج ومعدل التصنيع ، مما كان له أثره العميق في تعميم فكرة التطبيق المطرد للتخطيط من أجل التنمية في دول آسيا وإفريقيا .

## ٢ - مفهوم أسلوب التخطيط

ومن ثم ، فإذا كان للدول المتطلعة إلى النمو أن تواجه موقف التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، بطريقة حاسمة ، فلقد كان الحسم والعلاج السريع يقتضيان عدم ترك الاقتصاد القومي إلى العوامل التلقائية والمصالح الفردية ، تحركه في مجاهل تبعد به عن المصلحة القومية الكبرى ، وتؤخر عملية الإنقاذ ، أولاً ، ثم عملية الانطلاق وتضييق مسافة الخلف بين الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً ثانياً . إن الحسم والعلاج السريع يقتضيان ، إذن ، الأخذ بالأسلوب البديل في تحقيق التنمية ، وهو أسلوب التخطيط ، الذي أخذ به كثير من الدول النامية . وهنا قد نشأ عن المعاني الضمنية لهذا الأسلوب البديل .

### ( ١ ) التخطيط وسيلة لا غاية

التخطيط وسيلة لا غاية ، ويتميز بأنه وسيلة عليية منظمة ومستمرة ، يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة في المجتمع - المادية والبشرية والمالية - وتقدير احتياجات المجتمع ، ثم تحديد طريقة تعبئة واستغلال هذه الموارد ، أو تشغيلها وتوجيهها وتوزيعها ، على النحو الذي يساعد على تحقيق الغايات المرجوة ، في أقصر فترة ممكنة ، وبأقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبأدنى قدر من الضياع .

ولما كان التخطيط يتضمن وضع خطة ذات أهداف مرسومة ، لو تحققت فإنها تشبع احتياجات المجتمع إلى أبعد حد ممكن ، في حدود ما يتاح من موارد فادرة ، فإن الخطة هي ، في واقع الأمر ، الإطار المادي لمجموعة المثل والآمال .

تأثرت تسيطر على أفكار الجماهير ، وتتلور فيها السبل التي يمكن للدولة بها أن تجعل رغباتها ، بالنسبة للمجتمع الجديد ، الذي تصبو إليه ، حقيقة واقعة .

### (ب) التخطيط أسلوب على واشتراكي

إن التخطيط ، إذن ، أسلوب على واشتراكي ، أما أنه د على ، فلأنه يتضمن اتباع القواعد والمبادئ العملية التي يمكن الاهتداء بها في تنظيم عملية التنمية وتوجيهها وجهات معينة بالذات ، لا ارتجال فيها ولا عشوائية ، وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة من قبل ، تضمن بموجبها استخدام الموارد المتاحة أكفاً استخدام ممكن ، وإشباع الحاجات العامة إلى أبعد حد ممكن . وبعبارة أخرى فإن هذا الأسلوب يستهدف حصر الموارد المتاحة واستخدامها بطريقة عليية وعملية ، كما يستهدف تقدير احتياجات المجتمع وكيفية إشباعها بنفس الطريقة .

وأما أن أسلوب التخطيط هو أسلوب د اشتراكي ، ، فلأن التخطيط القومي ، في صورته الشاملة والكاملة ، يتضمن ، بالضرورة ، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة واضحة ، على نطاق واسع . والمجتمع الاشتراكي يؤمن بهذا التدخل ؛ لأنه السبيل إلى تحقيق الأهداف والمبادئ العامة التي يدين بها ، من إشباع الحاجات العامة والتوفيق بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد ، والكفاية في الإنتاج مع العدالة في التوزيع ، بما يضمن ، في النهاية ، الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين ، وتحقيق الرخاء والرفاهية ، وتوطيد دعائم الحريات الأساسية .

وإذا كان الهدف النهائي من العملية الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في المجتمعات الاشتراكية النامية ، التي كانت من قبل مجتمعات رأسمالية متخلفة ، هو القضاء على التخلف والفقر والارتفاع بمستوى المعيشة ، فإن الأخذ بأسلوب التخطيط في التنمية ضرورة حتمية ؛ لأنه الأسلوب الوحيد الذي يضمن تحقيق



التزايد المطرد في الدخل القومي بنسب تفوق نسب تزايد السكان ، حتى يمكن بذلك ، أن نواجه — بهذا الدخل المتزايد — احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان ، ونحقق ، فوق ذلك ، رفعا حقيقياً للمستوى المعيشي للسكان جميعاً .

### ( ح ) التخطيط أسلوب اقتصادى عام

ولابد هنا من التركيز على حقيقة هامة ، وهى أن التخطيط أسلوب اقتصادى عام ، وليس أسلوباً يطبق في البلاد الشيوعية وحدها . ذلك أن الأخذ بهذا الأسلوب لا يستوجب ، بالضرورة ، ملكية الدولة لجميع أدوات الإنتاج . ومع ذلك فلا بد أن تكون للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادى في القطاع ، أو مجموعة القطاعات ، التى تأخذ فيها بأسلوب التخطيط . وتشمل هذه السلطة في قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادى وحجمه في القطاع المخطط . أو مجموعة القطاعات المخططة . ويخلص شارل تيليم ، الاقتصادى الفرنسى ، من ضرورة استيفاء هذا الشرط ، إلى حقيقة هامة ، وهى : أن مدى الأخذ بالتخطيط القومى يختلف باختلاف مدى سلطة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادى . وعلى ذلك يكون منطقياً أن نخلص إلى أن التخطيط القومى لا يمكن أن يكون شاملاً لجميع القطاعات ، وكاملاً بمعنى أن يعم جميع الكميات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج والاستهلاك والادخار ، إلا في النظم التى تقوم على ملكية الدولة لجميع أدوات الإنتاج ؛ ذلك أن التخطيط القومى الكامل يستلزم أن تكون للدولة سلطة كاملة في توجيه النشاط الاقتصادى ، أى أن يكون في قدرتها أن تعامل مدير كل مشروع كما لو كان موظفاً عاماً يتلقى منها الأوامر ، وهو ما يتنافى مع الملكية الخاصة (٤٧) . ومن هنا فإن التخطيط الرأسمالى لا يمكن ، من

---

(٤٧) دكتور رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ، ١٩٦٤ .

الناحية العملية ، أن يكون كاملاً أو شاملاً لكل القطاعات .

### ٣ - تعريف التخطيط

لقد رأينا أن التخطيط وسيلة لا غاية ، وأنه أسلوب على واشتراكى ، وأنه أسلوب اقتصادى عام يمكن أن يطبق فى البلاد الشيوعية وفى غيرها . وعلى ذلك ، فإنه يقصد بالتخطيط القومى تسيير النشاط الاقتصادى للمجتمع وفقاً لخطة ، أو لخطط متتابعة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة معينة من الوقت . ومن هنا ، فإن التخطيط ، كما رأينا ، يتضمن وضع خطة لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، بغية تحقيق أهداف قومية معينة . وعلى هذا فإن التخطيط الاقتصادى يعد ، فى الواقع نوعاً من الحساب الاقتصادى ، على مستوى الاقتصاد القومى ؛ لأنه يفاضل بين الاستخدامات البديلة للوارد ، ويوازن بينها ، ثم يتخير تلك الاستخدامات التى تؤتى أطيب النتائج .

ويسوقنا هذا التحليل لماهية أسلوب التخطيط إلى أن نحاول إيراد تعريف ملائم له . وسنبداً ، أولاً ، ببعض التعاريف التى يمكن أن يوجه إليها بعض النقد ... لقد عرف ليونيل روبنز التخطيط بقوله : « إن التخطيط ، حسب المفهوم الحديث ، ينطوى على الرقابة الحكومية على الإنتاج بصورة أو بأخرى ، . غير أن هذا التعريف لا يؤكد سوى رقابة الحكومة على الإنتاج ، وهى نوع من التخطيط غير المباشر ، أو ما يسمى « بالتخطيط عن طريق تفاعل قوى السوق » .

ويعرف الأستاذ دورين التخطيط بأنه : « وسيلة لإدارة الاقتصاد القومى عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد فى مجال الإنتاج والأسعار ، وتصبح إدارة المشروع مسئولة أمام هذه السلطة بدلاً من أقلية صغيرة من حملة الأسهم » . وهذا التعريف إنما يعنى بقاء المشروع

الخاص ، كما يعنى أن التخطيط غير مباشر ، ولا ينطوى على أى تغيير جذرى فى التركيب الاقتصادى للمجتمع .

وثمة تعريف ثالث تقدمه باربارا واتن للتخطيط على أساس أنه : « الاختيار الواعى ، المقصود من جانب سلطة عامة ، للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية » . ويعنى هذا التعريف أن الدولة تقرر الأمور ذات الأولوية ، إلا أنه لا يوضح الهيئة التى يمكن أن يسند إليها تنفيذ هذه الأمور . ولعل باربارا واتن تتصور إمكان إسناد هذه المهمة إلى المشروع الخاص تحت إشراف الدولة ، وإن لم يرد ذلك ، صراحة ، فى نص التعريف .

أما الأستاذ م . ل . سيث ، الاقتصادى الهندى ، فقد أشار فى مؤلفه عن التخطيط الاقتصادى إلى أن التخطيط السليم لا يعنى تقديراً للأولويات الاقتصادية فحسب ، بل يعنى ، كذلك ، تنفيذها عن طريق أجهزة الدولة ، كما يرمى إلى إحلال المشروع العام محل المشروع الخاص . ومن ثم ، فإن دور الدولة يجب ألا يقتصر على التخطيط ، ولكنه يمتد كذلك ، إلى التنفيذ . وتبعاً لذلك يعرف سيث التخطيط الاقتصادى بأنه : « المبادأة والرقابة وتنظيم النشاط الاقتصادى بمعرفة الدولة ؛ تحقيقاً لهدف محدد فى فترة زمنية محددة » (٤٨) .

ومع ذلك فيمكن أن نضع تعريفاً للتخطيط أكثر دقة ووضوحاً ، ويكشف عن طبيعته وسماته ؛ إذ يمكن القول : إن « التخطيط هو الأسلوب العلمى الذى الذى تتبعه المجتمعات الاشتراكية ، من أجل تنظيم عملية التنمية الاقتصادية ، بغية رفع المستوى المعيشى للمواطنين . وهو يتضمن حصر الموارد البشرية والمادية والمالية واستخدامها أكفاً استخدام ممكن ، بطريقة علمية وعملية وإنسانية ، لسد احتياجات المجتمع . ومن ثم ، يتضمن هذا التخطيط رسم خطة اقتصادية

---

(٤٨) راجع هذه التعاريف الأربعة فى بحث « التخطيط الاقتصادى » ، دراسة نظرية

وتطبيقية » ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

واجتماعية شاملة تصنع أهدافا معينة مرسومة من قبل ، لسد هذه الاحتياجات ، في حدود الموارد المتاحة ، وتحقيق هذه الأهداف في فترة زمنية معينة بوسائل وتنظيمات معينة ، وذلك عن طريق تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة .

ولعلنا نرى في هذا التعريف شمولاً ودقة في إيضاح مفهوم التخطيط ، إذ أنه يكشف عن طبيعته ، ومجال تطبيقه ، والهدف من إتباعه ، ومضمونه ، ووسيلة تحقيق الهدف . أما عن طبيعة التخطيط فهي أنه أسلوب علمي ، وأما عن مجال تطبيق هذا الأسلوب فهو المجتمعات الاشتراكية . وأما عن الهدف من إتباعه فهو تنظيم عملية التنمية من أجل رفع مستوى المعيشة . وأما المضمون فهو وضع خطة شاملة ذات أهداف مرسومة ومحددة من قبل . وأما عن وسيلة تحقيق أهداف الخطة فهي تنفيذ أعمال وبرامج ومشروعات معينة .

وأسلوب التخطيط ، بهذا المعنى ، لم يكن شيئاً غريباً عن فلسفة ثورتنا الوطنية ، بل كان ، في الواقع ، ترجمة صحيحة لهذه الفلسفة في نطاق التنظيم الاقتصادي والاجتماعي . إن فلسفة الثورة ، منذ البداية ، ترمى إلى ضرورة تنظيم العمل الوطني ، في شتى صوره ، حتى نستطيع تحقيق أهدافنا الوطنية في التقدم والحرية . ولا ريب أن تنظيم العمل الوطني في النطاق الاقتصادي يكون بالتخطيط الشامل للحياة الاقتصادية ، بطريقة تحدد أهدافاً وطنية ، وترسم الوسائل للوصول إليها في زمن معلوم محدد ، بحيث يتحقق أكبر إنتاج وأكبر دخل ممكن بأدنى وقت وبأدنى النفقات

#### ٤ - معنى الخطة الاقتصادية

وما دما قد حددنا معنى التخطيط ، فلا بد أن نحدد ، بداهة ، معنى الخطة . إن الخطة الاقتصادية ، في معناها الواسع ، هي مجموعة من القرارات التي تتخذ بغرض تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة . ومع ذلك ، فقد يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من الخطة الاقتصادية ، بهذا المعنى ، وفقاً لحجم الوحدة



الاجتماعية التي تقوم بإعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أى تبعاً للنطاق الذى تتخذ فى حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية موضوع البحث. ومن ثم، يمكن أن نميز أربعة أنواع من الخطة الاقتصادية : الخطة الاقتصادية الفردية ، والخطة الاقتصادية للمشروع ، والخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات ، والخطة القومية الشاملة .

#### ( أ ) الخطة الاقتصادية الفردية

ويقصد بالخطة الاقتصادية الفردية تلك الخطة التى يضعها الفرد ( أو الأسرة ) فى محاولة تنظيم حياته الاقتصادية ، فى حدود الموارد المتاحة لديه . بقصد تحقيق هدف منشود هو تحقيق أكبر إشباع ممكن من استخدام هذه الموارد .

#### ( ب ) الخطة الاقتصادية للمشروع

ويقوم المشروع الفردى ، فى ظل الإنتاج الرأسمالى ، بوضع خطة اقتصادية فى معناها الواسع . ومثل هذا التخطيط لازم وضرورى لبقاء المشروع فى الصناعة ، وتعبير واضح عن تطبيق مبدأ الرشد الاقتصادى : إذ أن المخطط صاحب المشروع يحاول مقدماً ، وفى ظروف السوق وتوقعاته لها ، أن يستخدم الموارد المتاحة لديه على الوجه الذى يحقق له هدفه المنشود ، وهو تحقيق أقصى الربح ، أو أدنى الخسارة توقعاً لربح آجل . وفى محاولته لتحقيق أقصى الربح يقوم بعمليات الإنتاج ، طبقاً لخطة موضوعة مقدماً ومبنية على توقعاته الخاصة بالنسبة لامكانيات التسويق . ويعرف هذا النوع من التخطيط الاقتصادى ، فى معناه الواسع ، باسم « الإدارة العلمية للمشروع » .

وهنا يتميز الوضع بأنه بينما يكون تنظيم الإنتاج ، فى داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع ، تنظيمياً مقدماً ، وفقاً لتخطيط يمتد إلى فترة مستقبلية ، فإن تنظيم عملية الإنتاج يكون تنظيمياً لاحقاً ، بمعنى أن تخصيص الموارد بين الاستعمالات المختلفة يتم بصورة تلقائية ، وفقاً لقوى السوق وجهاز الائتمان . ولا تظهر نتائج هذا

التخصيص ، سواء كانت مواتية أو غير مواتية ، من وجهة النظر الاجتماعية ، إلا في نهاية الفترة الانتاجية ، أى بعدما تكون قد تقرر الأهداف الانتاجية للمجتمع بأسره تبعاً لآلاف القرارات الفردية التى يصدرها المظلمون . ولكن مع تطور هيكل السوق — من المنافسة الكاملة ، فى مرحلة الرأسمالية البدائية ، إلى الألوان المختلفة من منافسة القلة ، أو الاحتكار الثنائى أو الاحتكار البحت — تحاول المشروعات الكبرى أن تسيطر على السوق ، وتخطط للإنتاج فى الصناعة أو مجموعة الصناعات التى تسيطر عليها

( ج ) الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات

أما الخطة الاقتصادية لصناعة ما ، أو مجموعة من الصناعات ، فهى تتضمن إصدار قرارات معينة ، تحدد أهدافاً معينة للصناعة ؛ ومن أمثلة ذلك تثبيت أثمان المنتجات ، أو التخلص من الطاقة الفائضة فى الصناعة ، أو تحقيق وضع تنظيمى معين مثل الترس أو الكارتل أو الشركة القابضة ، أو الأخذ بمبدأ الخطية فى الصناعة . وهذا هو الوضع الذى يطلق عليه الاقتصاديون اسم « ترشيد الصناعة » . وتميل الصناعات ، فى محاولاتها لتحقيق أهداف الترشيده ، إلى التطور نحو الشكل الاحتكارى ، سعياً وراء الإفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، فضلاً عن مزايا السيطرة على السوق . وفى مثل هذا الوضع الاحتكارى يمكن للمشروعات الكبرى فى صناعة ما ، أن تستغل وحدات أخرى قد تكون فى مركز اقتصادى أضعف ، أو أن تستغل جموع المستهلكين إذا كانت تقوم بإنتاج سلع الاستهلاك . ومن هنا ، فإن الاحتكار يقترن ، دائماً ، بشبهة الاستغلال ، ولا يمكن القضاء عليه إلا إذا امتدت الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادية فى معناها الواسع ، بحيث تشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه . وبذلك يفسح المجال لوضع خطة اقتصادية بالمعنى الضيق ، أو ما يسمى بالخطة القومية . ومع ذلك فلا بد من أن نشير إلى أنه ليس كل تدخل من جانب الدولة فى العمل الحر لقوى السوق هو من قبيل

التخطيط الاقتصادى بالمعنى الضيق الذى أصبح مرتبطا بطريقة سير النشاط الاقتصادى فى المجتمعات الاشتراكية . ومن ثم ، فلا بد من أن نستبعد بعض حصور تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عند تحديد مفهوم الخطة الاقتصادية القومية (٤٩) .

#### ( و ) الخطة الاقتصادية القومية

يعرف تدخل الدولة بأنه « كل تدخل من جانب الدولة يتضمن التأثير على العمل الحر لقوى السوق ، بصورة أو بأخرى ، تحقيقا لهدف اقتصادى معين تبتغيه الجماعة » . غير أن هذا التدخل قد يتخذ صورتين ثلاثا : التدخل غير المنتظم ، والتدخل المنتظم ، والتدخل العضوى . ويلاحظ أن الصورة الأخيرة من صور التدخل هى ، وحدها ، التى تتم ، فى الواقع ، عن تخطيط الاقتصاد القومى بالمعنى الضيق المرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

إن « التدخل غير المنتظم » ، مثلا ، ينطوى على حقيقة معينة ، هى أن هذا التدخل يعدل من الشروط التى يعمل فى ظلها نظام السوق فى سبيل تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع بين الاستعمالات المختلفة . ومع ذلك ، فإن النتيجة النهائية لهذا التغير الاقتصادى لا تزال غير محددة ، ولا تزال تتوقف على قرارات المنظمين الأفراد . ويعتبر هذا النوع من التدخل الشكل البدائى لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وهو تدخل قد تكون له صفة التكرار ؛ ولكن ليست له سمة الانتظام . ومن أمثلة ذلك : تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة من منافسة الصناعات المماثلة فى العالم الخارجى عن طريق فرض الرسوم الجمركية الحامية ،

---

(٤٩) راجع بالتفصيل دكتور محمد حامد دويهدار ، محاضرات فى « اقتصاديات التخطيط



أو تدخل الدولة لإقامة وضع احتكاري معين أو دعمه لمصلحة مجموعة معينة من المنتجين على حساب النقص من كفاية الاقتصاد القومى .

أما ، التدخل المنتظم ، فهو الصورة التى تعرف عادة باسم ، التوجيه الاقتصادى ، أى توجيه الدولة للاقتصاد القومى . ويستهدف هذا التدخل المنتظم ، من جانب الدولة ، توجيه المشروعات الخاصة نحو تحقيق أهداف قومية معينة ، دون أن تحدد الدولة الوسائل التى يمكن أن تتذرع بها المشروعات فى سبيل تحقيق هذه الأهداف . وحتى فى الحالات التى تقوم فيها الدولة بتحديد بعض وسائل تحقيق الأهداف ؛ فإن النتيجة النهائية لا تزال تتوقف على العمل الحر لقوى السوق ؛ وهو ما لا يتمشى مع ضرورة التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة باعتباره جوهر التخطيط الاقتصادى . ولهذا فإن هذه الصورة الأخرى ، من صور التدخل ، لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الضيق (٥٠) .

د وأما التدخل العضوى ، للدولة فلا يهدف إلى ضمان سير معين للاقتصاد القومى لحسب ؛ بل إلى تحقيق تغيير تركيبى مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى . ويتم ذلك عن طريق إصدار الدولة لمجموعة من القرارات التى ترمى إلى توزيع الموارد المتاحة فى المجتمع بين الاستعمالات المختلفة على النحو الذى يلقى معه للاقتصاد القومى أن يحقق أهدافا معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التى يمر بها . وعلى ذلك تكون الخطة قومية بالمعنى الضيق ، إذا كانت القرارات الاقتصادية المكونة لها قرارات عامة ، وكانت الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها أهدافا قومية . ومن ثم ، فإن الخطة ، فى معناها القومى ، هى مجموعة من القرارات الواعية الملزمة التى تصدرها السلطات العامة على أساس دراسة شاملة للإمكانات الاقتصادية للمجتمع ولكى تتمكن الدولة من اتخاذ مثل هذه القرارات ، فلا مناص من أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما يتاح للجماعة من موارد وقوى



إنتاجية ؛ إذ لا ريب أن القدرة على التصرف لازمة وضرورية للخطة القومية وهذا ما يستوجب قيام الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، أو على الأقل الأجزاء الهامة منها .

ومن هنا ، فإن الخطة الاقتصادية القومية ، بهذا المعنى الضيق ، ليست «خطة تنبؤ» ، كما هو مفهومها في تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ، ولكنها «خطة ملزمة» ، لجميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص ( في حالة وجوده ) لا تحدد الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومي في مجموعه خلال فترة محددة في المستقبل فحسب ، بل تحدد ، كذلك ، الأعمال الاقتصادية على النحو الذي يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متاسقا .. هذا هو مفهوم الخطة الاقتصادية بالمعنى الذي يمكن معه القول بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ، وأن الإنتاج فيه لا تحكمه قوى السوق ، وبأن الخطة على هذا النحو وسيلة لتحقيق مبدأ الرشد الاقتصادي ، لا على مستوى المشروع ، فقط ، ولا على مستوى الصناعة ، فحسب ، وإنما على مستوى الاقتصاد القومي .

وعلى ذلك فإن جوهر الخطة القومية يتمثل في اعتبارات ثلاثة ؛ الأول : أن الخطة تأخذ في الحسبان الحياة المستقبلية للجماعة ؛ إذ تحدد الجماعة ، عن طريقها ، أهدافا تسعى إلى تحقيقها . الثاني : أن الخطة تتضمن إستخدام موارد الجماعة بكفاً طريقة تمكنها من تحقيق هذه الأهداف . الثالث : أن قدرة الجماعة على التصرف هي من أولى متطلبات الخطة ، الأمر الذي يستوجب سيطرة الجماعة على أدوات الإنتاج ، موضوع الخطة ، وإحلال هذه السيطرة مكان القرارات الفردية الخاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد . ولا يتأتى ذلك إلا بقيام قطاع عام يشغل من الاقتصاد القومي حيزا كبيرا يمكنه من أن يغدو ركيزة عملية الإنتاج الاجتماعي (٥١) .

وفي ضوء ما تقدم، فإن الخطة القومية تعتبر وثيقة لتقدير الإمكانيات والموارد المتاحة والأهداف القومية خلال فترة مستقبلية، بل أنها تعتبر، كذلك، أمراً بالتففيذ؛ إذ أنها، كما رأينا، خطة ملزمة. ومن ثم، فإن الخطة، بهذا المعنى، لا يمكن أن تعتبر بمثابة حساب ختامي؛ إذ أنها لا تتضمن نتائج قد تحققت خلال فترة ماضية، بل تتضمن توقعات لما سيتم تحقيقه خلال فترة مستقبلية. كما أن الخطة ليست مجرد بيان للأهداف القومية، وإنما هي أيضاً بيان للوسائل التي يتقرر استخدامها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

كما أن الخطة تختلف، في مفهومها، عن الميزانية العامة للدولة؛ إذ أن الميزانية هي مجرد تقدير وإجازة؛ لأنها تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة في السنة المالية المستقبلية، ولأنها إجازة للإتفاق في حدود الاعتمادات المقررة، في الباب الأول والباب الثاني والباب الثالث، دون إلزام أجهزة الدولة باستنفاد جميع هذه الاعتمادات. أما الخطة، فهي: تقدير والزام؛ لأنها تقدير لما سيتم تحقيقه في فترة مستقبلية، ولأنها تعني إلزام القائمين على المشروعات، في القطاعين العام والخاص، بتنفيذ الأهداف المقررة في الخطة، مع إتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذ هذه الأهداف. إذ من الواضح أن كل هدف يمكن أن يتحقق بأكثر من وسيلة، وأن الخطة، لذلك، تستوجب اختيار تلك الوسائل التي ينبغي على الجماعة أن تعتمد عليها، دون غيرها من الوسائل، في سبيل تحقيق أهدافها المرسومة (٥٢).

وأخيراً، فإذا كانت الخطة ترمز إلى تحقيق أهداف قومية معينة، فلا بد من أن ينعكس أثرها في تحديد نوع الخطة وفي تحديد نطاقها؛ إذ قد تكون الخطة اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو فنية، تبعاً لما إذا كانت أهدافها اقتصادية أو

اجتماعية أو علمية أو فنية . غير أنه جرت العادة أن ينصرف معنى الخطة الاقتصادية القومية إلى الخطة الشاملة التي تضم كل هذه الأنواع المختلفة من الأهداف ، وإن كان بعض الخطط يطلق عليه تعبير « خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية » كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة .

#### ٥ - أساسيات منهاج وضع الخطة

ويمكن أن نخلص من تحليلنا السابق لمعنى الخطة الاقتصادية القومية إلى أن هناك أساسيات أربع لمنهاج وضع الخطة : تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية ، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف القومية ، وتحديد فترة زمنية معينة لتحقيق تلك الأهداف . وسنناقش كل منها فيما يلي ، بإيجاز :

##### ( أ ) تقدير الإمكانيات القومية

لابد ، لوضع الخطة الاقتصادية ، من تقدير دقيق للإمكانيات القومية ، التي تتمثل في كل ما يتاح من موارد في المجتمع . ويستعان ، في هذا التقدير ، بتكنيك تخطيطي يسمى « بالحسابات القومية » . أما المقصود بالإمكانيات فهو ما يتاح من موارد مادية وبشرية ومالية ، سواء من داخل المجتمع أو من الخارج . ومن ثم ، يدخل في تقدير الإمكانيات القومية كل القوى العاملة ، والأرض ، والمواد الأولية ، والأبنية والتشييدات ، والآلات ، والمعدات ، والمدخرات المحلية بأنواعها المختلفة ، ورءوس الأموال الأجنبية ، سواء كانت في شكل منح أو قروض أو تسهيلات ائتمانية . غير أنه يلاحظ أنه لا يكفي أن نحدد الموجود من هذه الإمكانيات وقت وضع الخطة ، بل ، كذلك ، نحدد ما يمكن أن يتاح منها خلال فترة الخطة .

##### ( ب ) تحديد الأهداف في ضوء الإمكانيات القومية

وعند تحديد الأهداف القومية يقتضى الأمر دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومى ؛ إذ من البديهي أن أهداف الخطة تنم عن وسائل علاج هذه



المشكلات . وعلى ذلك فإن المشكلات التي تثار في أى اقتصاد قومى تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادى ، وطبيعة البنيان الاقتصادى ، وطبيعة التغيرات الاقتصادية ، التي يمر بها المجتمع؛ إذ أن المشكلات التي تثار في الاقتصاد الرأسمالى تختلف عنها في الاقتصاد الاشتراكى . ومشكلات الاقتصاد المتقدم تختلف عنها في الاقتصاد المتخلف . ومشكلات التصخم تختلف ، في طبيعتها ووسائل علاجها ، عن مشكلات الانكماش .

غير أنه ينبغي أن يراعى في تحديد الأهداف التي تسعى الخطة إلى تحقيقها أن تتوافق مع مايتاح من موارد ، أى لابد من أن تكون في حدود الإمكانيات القومية ، فلا يوضع من الأهداف ما يحتاج إلى إمكانيات أكبر من الإمكانيات المتاحة ؛ لأنه لا يمكن ، بداهة ، تحقيق مثل هذه الأهداف . كما أنه من غير المعقول أن يوضع من الأهداف ما يمكن تحقيقه بإمكانيات أقل مما هو متاح فعلا ، وإلا فإن حل المشكلات التي تشكل هذه الأهداف لن يكون إلا حلا جزئيا لها . ومن هنا يقال ، دائما ، إن واقعية الأهداف ضرورة من ضروريات التخطيط السليم . ولا يكفي أن تكون الأهداف واقعية ، بمعنى أنها تكون في حدود الإمكانيات القومية المتاحة ، بل يجب أيضا أن توضع بطريقة واضحة ودقيقة ، وأن تكون قليلة بقدر الإمكان . لقد كان هناك في الدول الغربية ما يعرف «بالتخطيط ذى الهدف الواحد» ؛ إذ كان هدفه ، في الولايات المتحدة ، هو زيادة الدخل القومى ، وفي المملكة المتحدة ، في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، هو تحقيق التوظيف الكامل ، وفي فرنسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا واليونان زيادة إنتاجية العمال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي أمريكا اللاتينية هو التصنيع السريع . غير أنه وإن جاز للتخطيط أن يكون ذا هدف وحيد في الدول الغربية المتقدمة ، فإنه يجب أن يكون متعدد الأهداف ، في الدول المتخلفة ، مع عدم المغالاة في عدد الأهداف ؛ لأن زيادتها قد تؤدي إلى احتمال حدوث تعارض بينها .



وإذا ما حدث التعارض بين الأهداف ، فإنه سيكون من المتعين إتباع نظام الأولوية في الاختيار بين هذه الأهداف ، والتركيز على بعضها دون الأخرى . ولهذا يرى بعض الاقتصاديين أن الخطة السليمة يجب أن تتضمن استراتيجية للتقدم الاقتصادي ، ، والمقصود بها الفصل الدقيق بين الأهداف الاستراتيجية وتمييزها عن الأهداف الأقل أهمية . إذ أننا نجد في الهند ، مثلاً ، أن الزراعة كانت لها الأولوية في الخطة الخمسية الأولى ، أما في الخطة الخمسية الثانية فقد كانت أهدافها هي الزيادة السريعة في الدخل القومي لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ، والتصنيع السريع ، مع التركيز على الصناعات الثقيلة والرئيسية ، وإتاحة فرص واسعة للعمالة ، وتقليل الفوارق بين الثروات والدخول . وأما الخطة الثالثة ، في الهند ، فقد أضافت هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب ، وزيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة إحتياجات الصناعة والصادرات . ومن الواضح أن ثمة ارتباطاً بين الأهداف المتعددة في الخطة الثانية ، بمعنى أنه لا يوجد تعارض بينها ، فالهدف الأول ، وهو زيادة الدخل القومي ، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتصنيع السريع ، كما يقع على كاهل الصناعات الثقيلة دور هام في دفع عجلة التصنيع ، لأنه ركيزته الأساسية . أما الهدف الثالث ، وهو إتاحة فرص واسعة للعمالة ، فلا بد أن يتحقق بتحقيق الهدف الثاني ، لأن حركة التصنيع السريع إنما تعني ضرورة إقامة مشروعات صناعية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة . وفي كلا الحالين يمكن امتصاص أعداد كبيرة متزايدة من العمال المتعطلين جزئياً أو كلياً . وأخيراً ، فإن للهدف الرابع الذي ينطوي على عدالة التوزيع أهميته البالغة ، إذ أن إهماله قد يؤدي إلى فشل التصنيع ، مادام النمو الاقتصادي يتأثر ، إلى حد بعيد ، بالتركيب الاجتماعي للاقتصاد القومي . وبعبارة أخرى فإن حماسة المواطنين في الاضطلاع بعملية التصنيع مستخبو كثيراً . إذا لم يحصلوا على ثمارها بصورة أقرب ما تكون إلى العدالة (٥٢) .

---

(٥٢) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادي ، دراسة نظرية وتطبيقية » ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٩ و ٦٠ .

### ( ج ) تحديد وسائل تحقيق الاهداف

وإذا ما قدر المخططون الإمكانيات القومية خلال فترة الخطة ، وحددوا الاهداف القومية في ضوء هذه الإمكانيات ، فلا بد من أن تأتي بعد ذلك عملية اختيار كيفية استخدام هذه الإمكانيات لتحقيق الاهداف ، أى عملية اختيار المشروعات التى هى ، فى الحقيقة ، وسائل تحقيق الاهداف . إذ أن أى هدف ، كما قدمنا ، يمكن تحقيقه بوسائل متعددة بديلة ، ولا مناص من اختيار أنسب هذه الوسائل وأفضلها من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، وهى ما يطلق عليها عادة باسم « الاختيار الاقتصادى » .

وتتمثل عملية الاختيار الاقتصادى فى مرحلتين متلازمتين : تحديد أنواع السلع التى يجب إنتاجها ، وتحديد الكميات المنتجة منها . وهذا يعنى اختيار أنواع المشروعات وتحديد أحجامها ، ثم تحديد الأسلوب الفنى فى الإنتاج . ومن الواضح أن تحديد أنواع المنتجات وأحجامها لا بد من أن يتوافق مع حاجات الجماعة ، سواء فى مجال الاستهلاك أو الإنتاج . ومن ثم ، فإن عملية الاختيار الاقتصادى تتطلب تحديد حاجات الاستهلاك ، أى كمية السلع اللازمة لإشباع هذه الحاجات ، وتحديد حاجات الإنتاج ، أى كمية الموارد البشرية ( قوة العمل ) والموارد المادية ( المباني والآلات والمعدات والمواد الأولية الخ ) اللازمة لكل من فروع الإنتاج المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك وفروع الإنتاج المخصصة لإنتاج سلع الإنتاج . ومن الواضح ، أيضا ، قوة ارتباط هذين النوعين من الاختيار ؛ إذ أن الحل الذى يقدم لأى منهما يؤثر فى الحل الذى يقدم للآخر . وبعبارة أخرى فإن تحديد حاجات الاستهلاك ينطوى ، ضمنا ، على تحديد بنيان الإنتاج ، كما أن تحديد هذا البنيان يعنى تحديد حاجات الاستهلاك نوعيا وكميا (٥٤) .

---

(٥٤) راجع دكتور رافت المحجوب ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٢ و ٣٨٣ - راجع أيضا شارل بتليم « الاقتصاد السوفيتى » ، ص ١٨٧ .

وتبدأ عملية الاختيار بوضع قائمة بالمشروعات المختلفة التي يقتضى الأمر القيام بها لتحقيق الأهداف القومية ، على أن يراعى في اختيارها وتخصيصها بين المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وبين المشروعات المنتجة للسلع الإنتاجية بعض الاعتبارات ، كتطلبات التنمية ، وحاجة السوق المحلية ، وحاجة الأسواق العالمية ، والقدرة التصديرية على أساس من المنافسة السعرية والمنافسة على نوعية السلع والكفاية التسويقية .

وغنى عن البيان أن مشكلة الاختيار هذه وثيقة الارتباط بجوهر المشكلة الاقتصادية بوجه عام ، وهو مشكلة الندرة . إذ مادامت الحاجات متعددة ، ووسائل إشباع هذه الحاجات نادرة ، فلا بد من تخصيص هذه الوسائل ، أى موارد الإنتاج ، لأكثر الحاجات إلحاحا من وجهة نظر الجماعة ، بمعنى أنه لا بد من إختيار الحاجات التي يتم إشباعها ، ولا بد ، تبعاً لذلك ، من إختيار تلك المشروعات التي تشبع هذه الحاجات بعينها دون غيرها من الحاجات الأقل إلحاحا . وهذا يتضمن ، بداهة ، ضرورة إختيار المشروعات على أساس علمي . ومن هنا يتعين تحديد بعض المعايير العلمية التي تتخذ أساساً لعملية الاختيار ، والتي يطلق عليها في بعض الأحيان اسم « معايير الاستثمار » ، أو « اعتبارات الأولوية » . ومن أهم هذه المعايير ، بالنسبة لكل مشروع ، مدى الزيادة المتوقعة التي يضيفها المشروع إلى الدخل القومي ، ومدى ما يتطلبه المشروع من استثمارات ، ومعدل الربح المتوقع للمشروع كميّار لكفايته الإنتاجية ، ومدى الزيادة المتوقعة التي يحققها المشروع في فرص العمالة ، ومدى ما يستخدمه المشروع من عوامل الإنتاج المحلية ، ومدى ما يحتاج إليه المشروع من تمويل محلي وتمويل خارجي ، ومدى ما يوفره المشروع من نقد أجنبي عن طريق تصدير المنتجات المحلية أو عن طريق الحد من استيراد المنتجات المماثلة من الخارج .

يبد أنه يلاحظ أن تحديد هذه المعايير يتوقف على طبيعة المشكلات التي يتعرض



لها الاقتصاد القومى . ومن ثم فإنها تختلف من اقتصاد قومى إلى آخر تبعاً لاختلاف المشكلات (٥٥) .

إنما يلاحظ أنه إلى جانب المعايير التى توضع لاختيار كل مشروع على حدة، فقد توضع ، كذلك ، بعض المعايير العامة للاستثمار فى المشروعات المختلفة . وتختلف هذه المعايير أيضاً من اقتصاد قومى إلى آخر حسب طبيعة مرحلة النمو موضوع الخطة ، وحسب طبيعة المشكلات التى تصاحب كل مرحلة ، كأن تعطى الدولة الأولوية الأولى للاستثمار فى المشروعات التى بدأ تنفيذها فى خطط سابقة ولم تستكمل بعد ، وأولوية تالية للمشروعات التى يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المماثلة المستوردة من الخارج ، ثم المشروعات التى تزيد من القدرة التصديرية ، لأن الطلب العالمى على منتجاتها متزايد ، ثم المشروعات التى تعطى عائداً سريعاً ، ثم المشروعات التى تعطى عائداً بطيئاً ، ولكنها حيوية بالنسبة لتطوير الاقتصاد القومى (٥٦) ، ثم المشروعات التى تحقق بعض الأهداف الاجتماعية الهامة كمشروعات الخدمات التعليمية أو الخدمات الصحية .

( د ) تحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف القومية ( فترة الخطة )

قدمنا أن الخطة إنما توضع لفترة مستقبلية . ولهذا فلا بد من تحديد هذه الفترة باعتبارها إحدى عناصر الخطة ؛ فقد تكون الخطة عشرية ، أو سبوعية ، أو خمسية ، أو ثلاثية ، حسب الأحوال . وقد تكون الخطة خمسية ثم تنقلب إلى سبوعية ،

---

(٥٥) نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٤ - راجع أيضاً ، مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة ، وزارة الصناعة ، ١٩٥٧ ، ص ٩٩ ، وكذلك خطة التنمية الصناعية وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة ، وزارة الصناعة ، ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٥٦) المقصود هنا بسرعة تحقيق العائد هو أن « فترة تفريغ الاستثمار » تكون قصيرة ، بمعنى أن تكوين الطاقات الإنتاجية ( الاستثمارات ) اللازمة للمشروع لا يحتاج إلا إلى فترة قصيرة قبل البدء بعملية إنتاج السلعة .



كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي بدأ خطة السنوات السبع ( ١٩٦٥ / ٥٩ ) بعد انتهاء الخطة الخمسية السادسة . أو قد تكون الخطة خمسية ثم تنقلب إلى ثلاثية كما هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ، إذ تبدأ خطة الإنجاز الثلاثية ( ١٩٦٨ / ٦٧ إلى ١٩٧٠ / ٦٩ ) بعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٥ / ٦٠ ) . ولا ريب أن اختلاف المدة من خطة إلى أخرى يؤثر في كيفية تحديد أهدافها ، بمعنى أنه كلما كانت فترة الخطة طويلة ، أمكن مواجهة الأهداف البعيدة ، واقتضى الأمر الافتصار على تحديد الأهداف الرئيسية وحدها دون التعمق في تفصيلها أو بيان الوسائل المطلوبة لتنفيذها ( اختيار مشروعات الخطة ) . وعلى العكس ، فكلما قصرت فترة الخطة ، اقتضى الأمر مواجهة الأهداف القريبة وحدها دون الأهداف البعيدة ، وأمكن تفصيل هذه الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها . وهذا يعني ، إذن ، أن طول مدة الخطة يمكننا من « بعد التوقع » ورسم الاطار العام للسياسة الاقتصادية ، في حين أن قصر مدة الخطة يضمن « دقة التنفيذ » ، لأنه يمكن من تفصيل الأهداف وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيقها . ونظرا لأن الجمع بين « بعد التوقع » و « دقة التنفيذ » أمر مرغوب من وجهة نظر التخطيط السليم ، فإن الغالبية العظمى من الدول الآخذة بأسلوب التخطيط تلجأ الى وضع عدة خطط تختلف في مددها ، وان كانت متداخلة في بعضها البعض (٥٧) .

وهناك ، في الواقع ، ثلاثة أنواع من الخطط تبعا لمدتها : الخطة طويلة المدى والخطة متوسطة المدى والخطة السنوية . أما الخطة طويلة المدى فهي توضع ، في العادة ، لمدد تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة ، ويقتصر هذا النوع من الخطط على تحديد الأهداف القومية في إطار إجمالي عام دون التعمق في تفصيلاتها أو تبيان الوسائل اللازمة لتحقيقها ، كأن ينص في اطار الخطة على تحديد

أهداف إجمالية تتمثل في تقدير الزيادة المتوقعة في الإنتاج الكلى ، وفي القيمة المضافة ( الدخل ) ، وفي الاستثمار ، وفي الاستهلاك ، وفي الادخار ، وفي العمالة ، فضلا عن تقدير مدى إسهام كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ، قطاع الصناعة ، قطاع الزراعة ، قطاع النقل والمواصلات ، قطاع الإسكان ، قطاع المرافق ، قطاع المال والتجارة ، قطاعات الخدمات ( في تحقيق هذه الأهداف . ومن الجلى أن تحديد هذه الأهداف البعيدة يرسم الصورة العامة للسياسة الاقتصادية في المستقبل ، ويضمن لها التسلسل السليم دون تخطيط أو ارتجال ، على أن هذه الميزة التى تتوافر للتخطيط طويل المدى تقابلها صعوبة تفصيل الأهداف نظراً لعدم توافر المعلومات الكافية لمثل هذا التفصيل .

وعلى ذلك فإن الخطة طويلة المدى تقسم مدتها إلى مرحلتين أو أكثر ، على أن توضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى ، وهى تتراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات . وفى مثل هذه الحالة ، فإن الخطة متوسطة المدى هى جزء من الخطة طويلة المدى ، وهى تعد النموذج العادى للخطة ، وأكثر أنواع الخطط إنتشاراً . كما أن الخطة متوسطة المدى هى خطة تفصيلية ، بمعنى أنها تشتمل على تقدير للأهداف القومية بصورة تفصيلية ، فضلا عن بيان الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف .

وأخيراً فإن الخطط متوسطة المدى تقسم هى الأخرى إلى مراحل متتابعة . بقدر عدد سنوات الخطة . ولكل مرحلة خطة سنوية خاصة بها . وهذا يعنى ، بطبيعة الحال ، أن كل خطة متوسطة المدى تقسم إلى عدد من الخطط السنوية التفصيلية . وينبغى أن تنوه هنا إلى أن مثل هذا التخطيط السنوى يحقق فائدتين : الأولى أن سنوية الخطة تتوافق مع سنوية الميزانية العامة للدولة . وهذا التوافق الزمنى بين الخطة والميزانية أمر لازم وضرورى لسلامة تنفيذ الأهداف ، بما أن الميزانية هى الترجمة المالية للخطة ، بمعنى أنها تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ

مشروعات الخطة ( فيما يتعلق بمشروعات القطاع العام فقط ) سواء في مرحلة تكوين الاستثمارات أو في مرحلة التشغيل الفعلي لها . أما الفائدة الثانية فهي أن الخطة متوسطة المدى لا تتضمن توزيع المشروعات المقررة فيها على مدار السنوات المكونة لها . وعلى ذلك فإن الخطط السنوية ، باعتبارها خططا أكثر تفصيلا ، من حيث تحديد وسائل تحقيق الأهداف ، تنصرف إلى توزيع هذه المشروعات على سنوات الخطة متوسطة المدى . ولا ريب أن تقسيم الخطة متوسطة المدى إلى خطط سنوية تفصيلية يتيح قدرأ كبيراً من المرونة في التنفيذ ؛ إذ يمكن معه مواجهة التغيرات غير المتوقعة . فإذا حدث تخلف في تنفيذ بعض المشروعات في إحدى سنوات الخطة متوسطة المدى لأسباب غير متوقعة ، يمكن ، بسهولة ، الارتفاع بمعدلات تنفيذها في السنة أو السنوات التالية للخطة تعويضاً لهذا التخلف بعد زوال هذه الأسباب أو القضاء عليها .

ومن ثم ، فإن واقعية الأهداف ، من ناحية ، ومرونة الخطة ، في المعنى المتقدم ، شرطان أساسيان لسلامة تنفيذ أية خطة اقتصادية . كما أن تعدد الخطط ذات المدد المختلفة وتربطها على النحو المتقدم يتيح الجمع بين « بعد التوقيع » و « دقة التنفيذ » وهما شرطان أساسيان لسلامة السياسة الاقتصادية (٥٨) .

---

(٥٨) ومن المتصور ، أيضاً ، على الأقل من الناحية النظرية ، أن تلجأ الدولة إلى وضع خطط لمدد أقل من سنة ، كأن تكون ستة أشهر أو ثلاثة أشهر ، مثلاً ، وذلك في الأحوال التي تتميز بسرعة التغير . أما على مستوى المشروع ، فمن المتصور أن يجرى المشروع نصيبه من الأهداف الإجمالية السنوية إلى أهداف جزئية ، شهرية أو نصف شهرية أو أسبوعية أو يومية ، لتابعة التنفيذ على مدار السنة ، واكتشاف أية مشكلات أو صعوبات في التنفيذ أولاً بأول . وقد شاهد المؤلف في زيارة قريبة إلى يوغوسلافيا أن كثيراً من المشروعات الصناعية يلجأ إلى تجزئة أهدافها في الإنتاج إلى أهداف يومية ، ثم تسجل على لوحة خاصة في واجهة المصنع ما يتم تنفيذه من هذه الأهداف ساعة بعد أخرى خلال اليوم .



## الفصل الخامس

### أنواع التخطيط

أشرنا في الفصل السابق إلى تاريخ التخطيط الذى بدأت أولى محاولاته بالمعنى الشامل فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٨ ، أى بعد قيام الثورة الروسية بأحد عشر عام . وكما قدمنا فقد كان نجاح هذه التجربة رائدة مثار شك من جانب كثير من الاقتصاديين ، لاعتقادهم بصعوبة تقدير الحاجات الجماعية عن طريق أى جهاز مركزى ، وبالتالى استحالة الموازنة الواعية بين خطط الإنتاج المركزية وبين حاجات المجتمع الفعلية ، ولاعتقادهم ، أيضا ، بأن أية خطة مركزية لتنظيم الإنتاج لابد أن تحد من حرية المستهلكين فى الحصول على ما يرغبون الحصول عليه من سلع وخدمات .

كما أشرنا إلى أن انتشار التخطيط كوسيلة من وسائل التنظيم الاجتماعى للنشاط الاقتصادى ، كان مرده إلى عدة عوامل ، منها: نجاح التجربة السوفيتية فى التخطيط ، بعد نجاح الخطط الخمسية المتتالية ، التى قام بها الاتحاد السوفيتى فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، ومنها ، أيضا ، الكساد العظيم الذى انتاب العالم الرأسمالى فى الفترة ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ ، بما تضمنه ذلك من تعطل حوالى ٢٥ مليون عامل فى أنحاء العالم ، وانخفاض الدخل القومى فى كثير من الدول الرأسمالية إبان تلك الفترة بنسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٥٠ ٪ من دخلها قبل بداية الفترة ، ومنها : نشوب الحرب العالمية الثانية ، وضرورة تنظيم عمليات الإنتاج والاستهلاك خلالها عن طريق التخطيط المركزى . هذا ، فضلا عن أن هذه الحرب قد أدت إلى تحطيم القوى الإنتاجية فى عدد من الدول المتحاربة فى أوروبا



بما دعا إلى ضرورة تعبئة الموارد والجهود وتوجيهها إلى التعمير وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي لهذه الدول من جديد ، وذلك عن طريق التخطيط العلمى المنظم باعتباره وسيلة لتحقيق هذا الهدف دون إسراف فى الموارد . غير أن التخطيط لم يعد مجرد وسيلة للمواءمة الواعية بين الإنتاج والاستهلاك فى المجتمع ، أو وسيلة لتعبئة الموارد والجهود البشرية بصورة منظمة فى أوقات الحروب ، أو وسيلة لتنظيم أعمال التعمير وإعادة البناء للقضاء على الآثار التى تخلفها الحروب ، بل أصبح أيضا وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كثير من الدول المتخلفة اقتصاديا ، وحديثة الاستقلال ، بغرض الارتفاع بمستويات المعيشة فيها وتدعيم استقلالها السياسى ، بعدما تكشف لها أنه لا يمكن ، بما لديها من موارد اقتصادية محدودة ، أن تعتمد على التنظيم التلقائى لنشاطها الاقتصادى لتحقيق أهدافها التى تتضمن ضرورة تحقيق التنمية بأقصى المعدلات الممكنة . وفوق كل ذلك فإن عددا من الدول قد انضم إلى المعسكر الاشتراكى ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد سارت هذه الدول ، بطبيعة الحال ، على نهج التخطيط فى تنظيم نشاطها الاقتصادى .

كما أشرنا أيضا ، فى شرح مفهوم أسلوب التخطيط ، إلى أنه وسيلة لا غاية ، وإلى أنه أسلوب علمى واشتراكى ، وإلى أنه أسلوب اقتصادى عام . وأخيرا فقد أوضحنا المعانى المختلفة للخطة الاقتصادية ، سواء كانت خطة فردية أو خطة اقتصادية للشروع ، أو خطة اقتصادية لصناعة ما أو مجموعة من الصناعات ، أو خطة اقتصادية قومية . وفى ضوء ذلك خلصنا إلى أن منهاج وضع الخطة ينطوى على تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية ، وتحديد وسائل تحقيق الأهداف ، وتحديد فترة زمنية معينة لتحقيق الأهداف .

وسنحاول هنا استعراض الأنواع المختلفة للتخطيط على أساس من الثنائية بالنسبة لكل نوعين متقابلين ؛ لنهى تحليلنا هذا للمعانى المتعددة للتخطيط بالتمييز بين التخطيط الرأسمالى والتخطيط الاشتراكى .

وفي مناقشة هذه الأنواع المختلفة من التخطيط ، فإننا سنعرض من إلى كل من :  
التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل ... للتخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي ،  
... التخطيط الموجه والتخطيط الآمر ، ... التخطيط طويل المدى ومتوسط  
المدى وقصير المدى ، . . التخطيط القطاعي والتخطيط العام ... التخطيط الرئيسي  
والتخطيط التكميلي ، .... التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي ... التخطيط  
الإقليمي والتخطيط القومي ، ... التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي .

### ١ - التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل

قد يتخذ التخطيط الاقتصادي شكلين بدليين ، ذلك أن الدولة قد تأخذ  
بأسلوب التخطيط ، في معناه الجزئي ، بمعنى أنها تخطط لبعض القطاعات الهامة من  
الاقتصاد القومي وحدها دون بقية القطاعات . كأن تخطط ، مثلا ، لقطاعي  
الصناعة والزراعة ، أو أنها تضع الخطة الاقتصادية بحيث تكون قاصرة على قطاع  
اقتصادي معين كخطة الصناعة أو خطة الزراعة ، أو أنها تهتم بالتخطيط الفرعي  
داخل القطاعات ، فتضع ، مثلا ، خطة لأحد المحاصيل أو بعضها ، بحيث لا يشمل  
القطاع الزراعي بأسره ، كخطة القطن أو خطة القمح أو خطة الارز أو خطة  
النرة أو خطة الحبوب والفلال . وفي كل هذه الأحوال فإن الخطة تسمى بالخطة  
الجزئية .

ويعرف الأستاذ أرثر لويس التخطيط الجزئي بأنه . . ذلك التخطيط الذي  
يحقق نموا قطاعيا تدعو إليه الحاجة في القطاعات الاقتصادية التي ينشأ بها اختلال  
في قوى العرض والطلب . أما الأستاذ ليونيل روبنز فإنه لا يعتبر التخطيط  
الجزئي تخطيطا بالمعنى الصحيح ، وليست له أدنى فاعلية ، اللهم إلا إذا كان مجرد  
تجربة على نطاق محدود للوصول منها إلى التجربة الكبرى في صورة تخطيط شامل .  
وعلى ذلك ، فإنه يقرر بأنه « حينما يكون التخطيط جزئيا ، يزداد الموقف سوءاً  
هما كان عليه ، لو لم يكن هناك تخطيط على الإطلاق » .

ومن ثم، فليست هناك في التخطيط الجزئي أية محاولة لوضع خطة شاملة. وعلى النقيض من ذلك فإن التخطيط الشامل يتضمن وضع خطة تلمس كل القطاعات الاقتصادية، وتغطي كل جوانب الاقتصاد القومي. والواقع أن التخطيط الجزئي لا يمكن أن يستديم لفترة طويلة، إذ أنه يعني التركيز على قطاع واحد أو بضعة قطاعات ترسم لها خطة جزئية تستهدف نموها بمعدلات قد تفوق، كثيراً، معدل نمو القطاعات الأخرى التي أهملها التخطيط الجزئي. بل قد تتخلف هذه القطاعات في نموها، فيؤدي ذلك إلى تخلف القطاعات التي خططت لها الدولة، بمعنى أن الاقتصاد القومي يفقد صورته التوازنية إبان عملية التسمية المخططة. ولهذا يؤكد المخططون أن التخطيط الشامل، بحكم إنسحابه إلى جميع القطاعات الاقتصادية، أمر ضروري لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي، وهذا يدعو، بدوره، إلى أن تكون مرحلة التخطيط الجزئي مرحلة تجريبية قصيرة الأجل، ممهدة للتخطيط الشامل.

وفضلاً عن ذلك، فإن التخطيط الشامل يسر، كثيراً، للمخططين مهمة اختيار أفضل الاستعمالات البديلة للوارد المتاحة في المجتمع، على العكس من التخطيط الجزئي. ذلك أن شمول الخطة لكل القطاعات الاقتصادية يسمح بمواجهة كل الإمكانيات القومية، وكل الأهداف القومية معاً، على حين أن جزئية الخطة لا تسمح إلا بمواجهه جزء من هذه الإمكانيات وجزء من الأهداف، وقد توجه جزءاً من الإمكانيات إلى استعمال معين قد يفضل كثيراً استعمال آخر في قطاعات أخرى أو فروع من هذه القطاعات التي تخرج عن نطاق الخطة الجزئية (٥٩).

---

(٥٩) راجع في ذلك بالتفصيل، دكتور رفعت المحجوب، «الاقتصاد السياسي»، الجزء الأول ١٩٦٥ ص ٣٧٦ و ٣٧٧ وكذلك «التخطيط الاقتصادي - دراسة نظرية وتطبيقية»، رئاسة الجمهورية، مكتب الرئيس الأبحاث الاقتصادية، يوليو ١٩٦٤، ص ٢٠ و ٢١.



## ٢ - التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي

إن المفاضلة بين التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي لابد ، بالضرورة ، من أن تتضمن المفاضلة بين تحقيق التسمية في الإطار الرأسمالي أو في الإطار الاشتراكي ، إذ أن التخطيط الوظيفي ينطوي ، في الواقع ، على تخطيط الاقتصاد القومي داخل إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد أي الإطار الرأسمالي . والإبقاء على هذا الإطار ، مع الأخذ بأسلوب التخطيط ، إنما يعني ، في حقيقة الأمر ، قيام الدولة بالتخطيط للقطاع الخاص الذي يتولى الدور القيادي في عملية التنمية ، وتشجيع هذا القطاع ، بكل وسائل الترغيب ، على تحقيق أهداف هذا التخطيط . وهنا يؤدي التخطيط وظيفته التوجيهية في دفع الوحدات الاقتصادية التي تعمل في ميدان النشاط الخاص إلى اتباع السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها الدولة ، وتضمنها في الخطة .

أما التخطيط التركيبي فهو يتضمن ، للأخذ به ، إحداث تغييرات عميقة بعيدة المدى في تركيب الاقتصاد القومي ، ووضع نظام اقتصادي جديد يقوم فيه القطاع العام بالدور الأساسي في تحقيق عملية التنمية على هدى الأهداف التي يرنو إليها هذا التخطيط . وقد ثار خلاف شديد ، في الرأي ، بين الاقتصاديين حول مدى التوافق بين التخطيط والرأسمالية ؛ إذ يقول فون ميزس : « إن ثمة تعارضا صريحا بين التخطيط والرأسمالية ، إذ أن التخطيط على النقيض من النشاط الحر والمبادأة الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واقتصاديات السوق ونظام الائتمان . ، أما الأستاذ زويج فهو يؤكد هو الآخر هذا الاتجاه ، إذ يقول : « إن التخطيط الوظيفي قد يؤدي مهمة الإصلاح ، وإنما لا يتولى عملية البناء من جديد ، وفي وسعه أن يحسن من النظام الاقتصادي السائد ، لا أن يحل نظاماً آخر مكانه . ، وأما الأستاذ لاندرو فإنه يختلف ، في الرأي ، مع فون ميزس وزويج ، إذ يعتقد بأنه من الممكن التوفيق بين الرأسمالية والتخطيط .



### ٣ - التخطيط التوجيهى والتخطيط ' لأمر

إن هذا النوع من ثنائية المفاضلة بين التخطيط التوجيهى والتخطيط الأمرى يحمل فى طياته، لا محالة ، ثنائية المفاضلة بين المشروع الخاص والمشروع العام فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ أن التخطيط التوجيهى يستند إلى استمالة المشروع الخاص واقناعه باتتجاه نوع معين من السلوك فى الميدان الاقتصادى يتمشى مع الأهداف التى ترسمها الدولة فى محاولتها تخطيط النشاط الاقتصادى بصورة غير مباشرة . وبعبارة أخرى فإن التخطيط التوجيهى لا ينطوى على إلزام المشروعات الخاصة، فى الاقتصاد القومى ، بتحقيق أهداف معينة ، أى أنها لا تتلقى أوامر صادرة إليها من الدولة بضرورة تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة . والتخطيط ، بهذا المعنى ، هو ، بعينه ، ذلك النوع من التخطيط الذى يمكن أن يأخذ به الاقتصاد الحر فى الإطار الرأسمالى .

أما التخطيط الأمرى فلا يستبقى المشروع الخاص ، ولا يتسنى السير على هديه إلا فى وجود نظام اشتراكى يلعب فيه المشروع العام الدور القيادى الحاسم فى الميدان الاقتصادى ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، حيث تنفذ فيه الخطط عن طريق الأوامر والتوجيهات المباشرة . وهنا ، أيضا ، يحتدم الخلاف بين الكتاب فى ترجيح كفة أى من التخطيطين - التوجيهى والأمر - على الآخر ، إذ يذكر بيكوف ، فى هذا الصدد : « أنه لا يكون ثمة تخطيط بمعناه السلم إلا عندما تنفذ الخطة عن طريق الأوامر المباشرة ، فإذا تحققت الأهداف المرسومة عن طريق تطبيق الخطوات غير المباشرة ، فهذا يعتبر لونا من الرقابة وليس تخطيطاً . » أما ستالين فإنه يسلم بأنه « يوجد شيء شبيه بالخطط فى النظام الرأسمالى ، ولكنها بمثابة تكهنات وتخمينات لا تلزم أحدا . . . والأمر مختلف بالنسبة لنا ( أى للسوفيت ) ، فخططنا ليست تكهنات ولكنها تعليمات ملزمة لكل الإدارات ، . » ويخرج الأستاذ ميد على هذا رأى ، ويعارض التخطيط الأمرى قائلا : « إنه يتنبأ

المرء نوع من الفرع عندما يناقش التخطيط الكمي ، بما ينطوي عليه ذلك من ألوان التهديد للحرية الفردية والأخلاق العامة الناجمة عن البيروقراطية المتضخمة والقصور الشنيع ، . ويرد على ذلك الأستاذ سيث ، الاقتصادي الهندي ، بأن ما يسمى بالتهديدات التي تتعرض لها الحرية الفردية في الاقتصاد الذي يأخذ بالتخطيط الشامل هي تهديدات ظاهرية وليست حقيقية ، لأن التخطيط الكامل يضمن العدالة الاقتصادية لكل فرد ، والعدالة الاقتصادية هي أساس الحرية . وهو ، في ذلك ، يحقق حرية أكبر مما يحققه التخطيط الجزئي أو الحرية الاقتصادية . أما عن أخطار البيروقراطية المتضخمة والقصور الشنيع فإنها خيالية أكثر منها حقيقية : وقد قضت التجربة السوفيتية على كل هذه الأوهام (٦٠) . وعلى أية حال فإنه يبدو أن أغلبية الآراء تميل إلى الأخذ بالتخطيط الأمر المباشر ، لا بالتخطيط التوجيهي غير المباشر ، لأن النوع الأول من التخطيط أكثر دقة وإحكاما وفاعلية . وفي ضوء التحليل السابق للمعاني الثنائية للتخطيط وأنواعه المختلفة ، يمكن القول : أن التخطيط في الاتحاد السوفيتي شامل وتركيبى وآمر . وأما في ألمانيا النازية فقد كان شاملا وتوجيهيا ووظيفيا . وأما التخطيط في المملكة المتحدة ، في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، فقد كان جزئيا ووظيفيا وتوجيهيا . وبينما يتم التخطيط في الصين الشيوعية عن أنه شامل وتركيبى وتوجيهى ، فإن التخطيط في الهند شامل ، إلا أنه يجمع بين التخطيط التوجيهى والامر ، كما أنه ينطوى على شيء من التغير التركيبى تبعا للتوسع المطرد في القطاع العام .

#### ٤ - تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى

ويتضمن التخطيط القومى الشامل ثلاثة أنواع من الخطط : خطة عامة طويلة المدى ، وخطط عامة متوسطة المدى ، وخطط سنوية تفصيلية . وكما قد مناهى الخطط العامة طويلة المدى تواجه الأهداف البعيدة دون التعمق في تفصيلاتها أو تحديد وسائل تحقيقها غير أن

هذه الخطة تنفذ، بعد ذلك ، على مراحل ، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة، وتوضع لكل مرحلة خطة متوسطة المدى تذهب في تقرير أهدافها إلى قدر معين من التفاصيل ، مع تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف ، في صورة برامج ومشروعات يتعين تنفيذها خلال سنوات الخطة . وتقسم الخطة متوسطة المدى ، بدورها ، إلى خطط سنوية ، توضح كل خطة حجم الموارد المتاحة ، والأهداف المقررة في ضوء هذه الموارد والإمكانات وما يتطلبه ذلك من تحديد المشروعات والبرامج اللازمة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المقررة في الزمن المحدد . وكما قدمنا ، أيضاً ، فإن تداخل هذه الأنواع الثلاثة من الخطط ، في بعضها البعض ، يعنى عليها قدراً كبيراً من المرونة اللازمة لمواجهة التغيرات غير المتوقعة ، وسهولة تعديل ما ينبغي تعديله من أهداف تبعاً لذلك . وبعبارة أخرى فإن وضع خطط ثلاث مدد ثلاث مختلفة إنما يعنى ، في الواقع ، الجمع بين طول المدى في توقع الأهداف وقصر المدى في تنفيذ الأهداف ، أى الجمع بين « بعد التوقع » ، وبين « دقة التنفيذ » (٦١) .

ومع ذلك يفرق البعض بين الخطة طويلة المدى وبين خطة المستقبل ؛ إذ تختص الأولى بقطاع واحد معين ، بينما تحاول الثانية أن تغطي كل قطاعات الاقتصاد القومى . فإذا وضع الجهاز المركزى للتخطيط مثلاً برنامجاً لتطوير قطاع الصناعة يمتد إلى عشر سنوات فيمكن أن يسمى خطة طويلة المدى للصناعة . أما الخطة الخاصة بالمستقبل فهي خطة طويلة المدى تغطي جميع قطاعات الاقتصاد القومى ، بما فيها قطاع الصناعة .

كما يؤكد خبراء التخطيط أنه وإن كان التخطيط السنوى يتم داخل إطار الخطة متوسطة المدى — الخطة الخمسية أو السبعية مثلاً — إلا أن الخطة السنوية هي ، في الواقع ، الميزانية الاقتصادية القومية عن عام واحد ، وهي المقابل الاقتصادي

---

(٦١) الاقتصادى السياسى ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .



للإزانية المالية ويمكن ، إذن ، عن طريق التخطيط السنوى ، أن يتأكد جهاز التخطيط المركزى من أن الخطة يتم تنفيذها وفقا لما هو مقرر بها ، وأن يتخذ من الإجراءات ما يصحح أية أخطاء أو انحرافات في تنفيذ الاهداف المرسومة . ولهذا يكفل التخطيط السنوى المرونة اللازمة في تنفيذ الخطة متوسطة المدى ( الخمسية أو السبعية ) . إن فكرة الفترة الزمنية تكمن وراء كل تخطيط ، كما أن الفترة السنوية للتخطيط ، أو ما يسمى بالتخطيط السنوى ، هي السمة البارزة للتخطيط السوفيتى ، حيث تعرف الخطة السنوية باسم « الخطة الجارية » ، أو « الخطة الجارية تنفيذها » ، وهي تشتق من خطة المستقبل .

وأخيرا يقترح الأستاذ ميردال فكرة « التخطيط الديناميكى » ، وتتضمن وضع ثلاث خطط فى كل عام ، أولها خاصة بالعام التالى وتحدد النشاط الاقتصادى أثناء السنة التالية ، وثانيها عن الفترة القصيرة التالية والتي تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعوام ، ويتم تعديلها ومواءمتها سنويا عن طريق ترك السنة التى انتهت وإضافة سنة ثالثة أو خامسة أو سابعة جديدة ، وثالثها خطة للمستقبل عن ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ عاما أو أكثر فى بعض القطاعات .

#### ٥ — تخطيط قطاعى وتخطيط عام

قدمنا أن مهمة التخطيط القومى ، فى معناه الصحيح ، هي تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تحديد الوسائل التى يتعين الأخذ بها لبلوغ تلك الاهداف . وتشمل هذه فى زيادات مستهدفة فى العناصر التى تتكون منها الخطة ، كالإنتاج والدخل والعمالة والاستثمارات الخ . ولذلك فإن التخطيط ، بحكم طبيعته ، هو من إختصاص السلطة العامة ، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات التى يشملها التخطيط .

ومن ثم ، يفرق البعض بين التخطيط العام الذى يتضمن وضع أهداف إجمالية للاقتصاد القومى بكل قطاعاته المختلفة وبين التخطيط القطاعى الذى يتضمن وضع



أهداف فرعية لقطاع معين. وسواء كان التخطيط من القاعدة إلى القمة أو من القمة إلى القاعدة ، فإن الخطة العامة هي ، في الواقع ، مجموعة متناسقة ومتناسكة من الخطط القطاعية ، كما أن الأهداف الإجمالية للخطة العامة على مستوى الاقتصاد القومى هي محصلة الأهداف الفرعية لخطط القطاعات .

ولو تتبعنا مراحل اعداد أية خطة قومية شاملة ، فإننا نجد أنها ، فى العادة ، تبدأ بخطط للقطاعات المختلفة ، يتولى جهاز التخطيط المركزى دراسة كل منها دراسة فنية واقتصادية ، على المستوى القطاعى ، ثم يقوم ، بعد ذلك ، بالتنسيق بينها وإدماجها داخل إطار موحد لخطة عامة شاملة . وإجمال القول إن الخطة العامة ذات الأهداف العامة تتضمن خططا فرعية للقطاعات . وتتضمن خطة كل قطاع أهدافا فرعية خاصة به . فالتخطيط العام الشامل فى الجمهورية العربية المتحدة ، مثلا ، يضع أهدافا إجمالية للإنتاج والدخل والعمالة والاستثمارات وغير ذلك من عناصر الخطة ، على مستوى الاقتصاد القومى ، إلا أن هذه الأهداف الإجمالية تتجزأ ، بدورها ، إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعى ، بحيث يصبح لقطاع الصناعة أو الزراعة أو النقل والمواصلات أو غيرها من القطاعات خطة قائمة بذاتها تتضمن أهدافا للإنتاج والدخل والاستثمارات الخ . يجب تحقيقها بالنسبة لكل قطاع ، وإن كانت خطة كل قطاع تدخل ، بصورة متناسقة ، ضمن إطار الخطة العامة .

#### ٦ - تخطيط أصيل وتخطيط مساعد

وإذا كانت الخطة العامة تضم مجموعة متناسقة متكاملة من الخطط القطاعية ، بمعنى أن لكل قطاع خطة خاصة به ولأنشطته المختلفة داخل إطار الخطة العامة ، فإن هناك نوعا آخر من التخطيط لا يتصل بقطاع معين ، أو بمجموعة معينة من القطاعات ، ومع ذلك فإنه يخدم التخطيط العام ويعاونه فى تحقيق الأهداف القومية .

ولهذا يمكن التمييز بين التخطيط الاصيل، الذي يمتد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة — سواء كانت قطاعات سلعية ، كقطاع الزراعة أو الصناعة أو الكهرباء أو التشييد والبناء ، أو قطاعات خدمات كقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع الاسكان وقطاع المرافق وقطاع المال والتجارة وقطاعات الخدمات الأخرى — وبين « التخطيط المساعد » ، كتخطيط القوى العاملة وتخطيط الأسعار والأجور. وغنى عن البيان أن العلاقة بين التخطيط الاصيل والتخطيط المساعد علاقة وثيقة ، فإذا اهتزت أو وهنت فلا يمكن ضمان سلامة تنفيذ الخطة — وحسبنا أن نذكر أن ضرورة قيام هذه العلاقة تتضح، إذا أدركنا طبيعة النشاط الاقتصادي لكل قطاع داخل الاقتصاد القوي ، إذ أن كل قطاع ينتج سلعة أو خدمة ، وفي سبيل إنتاج هذه السلعة أو تلك الخدمة لابد من الاستعانة بقدر معين من الموارد الإنتاجية ، ومن بينها الموارد البشرية. ومن هنا تتضح أهمية تخطيط القوى العاملة لضمان نجاح الخطة القومية العامة في تحقيق أهدافها ، إذ أن نجاح التنفيذ يتوقف، أساسا ، على توفير الأعداد المطلوبة للخطة من الأفراد الفنيين والعاملين، بحيث لا يوجد عجز في بعض التخصصات وفائض في تخصصات أخرى بما ينطوي عليه ذلك من سوء توزيع الموارد البشرية بين فروع النشاط المختلفة . ولتوفير الأعداد المطلوبة لابد من تقدير إحتياجات الخطة من القوى العاملة، لكي يعتمد على نتائج هذا التقدير في وضع خطة تكوين تخصصات القوى العاملة ، واقتراح السياسة التدريبية التي تكفل تحقيق التوازن بين الطلب على القوى العاملة من مختلف المهن والتخصصات وبين المعروض منها .

وتتضح أهمية النوع الثاني من التخطيط المساعد ، وهو تخطيط الأسعار ، إذا أدركنا أن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في المجتمع إنما ينتج سلعة أو خدمة ما، لبيعها في الأسواق بأسعار محددة. ومن هنا تبدو في جميع الاقتصاديات الزامية المخططة أهمية إلتهاج سياسة سعرية سليمة من جانب الدولة ، ضمانا لنجاح خطة

التنمية وترشيد استخدام الموارد وتوجيهها إلى أفضل استخداماتها الاقتصادية .  
ولابد أن يرمى تخطيط الاسعار إلى توفير الحافز لدى المنتجين إلى التوسع في  
الإنتاج ، والربط بين السياسة السعرية وسياسة عدالة التوزيع ، والربط بين  
السياسة السعرية وسياسة توليد الفائض الاقتصادي في القطاع العام كدعامة  
أساسية لتمويل استثمارات الخطة . كما يرمى تخطيط الاسعار إلى عدم خلق ضغوط  
تضخمية عن طريق إنفراد قطاع معين برفع أسعار سلع تعتبر مستلزمات إنتاج  
لسلع أخرى ، مما قد ينعكس أثره في صورة ارتفاع الاسعار بصفة عامة .

#### ٧ - - التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي

ويرى بعض الكتاب أنه إذا كانت الدولة ذات موارد مالية غير كافية ،  
وكان قطاعها الخاص كبيرا ، فإنها يمكن أن تضع الخطة في جزأين ، أحدهما الجزء  
الرئيسي من الخطة ، والآخر الجزء التكميلي منها . أما الجزء الرئيسي فيجب أن  
تتولى أجهزة الدولة تنفيذه مهما كانت الاحوال ، ويجب ضمان الموارد اللازمة  
لتنفيذه مقدما . وأما الجزء التكميلي فإنه ينفذ إذا كانت الموارد اللازمة له متوافرة ،  
فإذا لم تكن متوافرة فإنه يمكن عدم تنفيذ الجزء التكميلي دون أن يؤثر ذلك ،  
تأثيرا سيئا ، على التركيب الأساسي للجزء الرئيسي .

ويعتقد هذا البعض من الكتاب أن هذا التخطيط ، في صورتيه الرئيسية  
والتكميلية ، أفضل كثيرا من وضع خطة في صورة واحدة ، إذ لو ثبت ، بعد  
البدء في تنفيذها ، أن الموارد المالية غير كافية ، فإن الأمر قد يدعو إلى إعادة  
صياغة وتعديل الخطة بكلمها ، الأمر الذي يعد خطرا على تركيبها ، وما بها من قائمة  
للأولويات .

ومثل هذا النوع من التخطيط لا ضرورة له في بلد كالاتحاد السوفيتي ، لأنه  
لا يوجد هناك قطاع خاص ، كما أنه ليست هناك عقبات في طريق تمويل مشروعات  
الخطة ، في حين أن هذا التخطيط ، ثنائي الصورة ، يلائم ، كثيرا ، الاقتصاديات



المتخلفة التي تتطلع الى النمو الاقتصادي في الإطار الاشتراكي ، وعلى أساس التخطيط الشامل .

#### ٨ - التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي

وقد يكون التخطيط مستهدفا تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة ؛ وتنصرف إلى زيادة الإنتاج السلعي في قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد والبناء ، أو زيادة إنتاج الخدمات وثيقة الصلة بالإنتاج السلعي كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات قطاع المال والتجارة، دون غيرها من الخدمات ذات الصبغة الاجتماعية . وهنا يكون التخطيط اقتصاديا . أما التخطيط الاجتماعي فهو يستهدف تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في زيادات معينة في عناصر الخطة الاجتماعية التي تغطي بعض قطاعات الخدمات التي تكون لها ، في العادة ، الصفة الجماعية في الاستهلاك ، والتي تقدمها الدولة عادة بلا مقابل أو بمقابل رمزي ، كخدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والسياحية والتنظيمية .

إنما يلاحظ أن التخطيط قد يكون اقتصاديا واجتماعيا في وقت واحد، بمعنى أن الخطة القومية الشاملة تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معا ، كما هو الحال في تخطيط الجمهورية العربية المتحدة . وقد لا تدل تسمية الخطة وحدها على طبيعة الأهداف ، إذ قد يطلق على الخطة اسم « خطة التنمية الاقتصادية » ، ومع ذلك فقد تتضمن أهدافا اقتصادية واجتماعية معا .

غير أن بعض الدول الاشتراكية تضع خططا للإنتاج السلعي وحده دون إنتاج الخدمات ، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي ، تفاديا للصعوبات التي يلاقها المخططون في وضع أهداف قطاعات الخدمات ، والرقابة على تنفيذها ، ومتابعة نتائج تنفيذها ، إذ أن ذلك ينطوي على قدر كبير من الاجتهاد والتحكم . ومرد ذلك إلى سببين رئيسيين ، الأول : أن إنتاج الخدمات



غير قابل للقياس الكمي ، بطبيعة الحال ، ولذلك فإن وضع الأهداف الخاصة بقطاعات الخدمات لابد أن يقوم على أساس التقدير القيمي وما يصاحبه من صعوبات إحصائية جمة . فإذا انتقلنا من تقدير قيمة الخدمة ، أو الزيادة في قيمتها كهدف ينبغي تحقيقه ، إلى تقدير نوعية الخدمة ، يصادف المخططون كثيراً من الصعوبات في وضع معايير موضوعية لقياس تطور هذه النوعية . أما السبب الثاني في الاجتهاد والتحكم في التخطيط لقطاعات الخدمات ، فهو : أنه لا يزال القطاع الخاص يلعب دوره الهام في بعض المجتمعات الاشتراكية ، وذلك فيما يتصل بإنتاج الخدمات ، وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية والشخصية . ولهذا فإن البيانات والمعلومات المتاحة عن قطاع الخدمات الخاص قد لا تكون من الشمول والدقة بحيث يمكن أن تكون أساساً للتخطيط أو لمتابعة نتائج التنفيذ على الوجه المنشود .

#### ٩ - التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي

وإذا كان التخطيط على المستوى القومي يعني التأكد من تحقق التوازن بين الكميات الكلية - مثل الإنتاج الكلي من السلع والخدمات ، وما يقابله من تيارات نقدية ومالية ، ومثل توزيع الدخل القومي بين استعمالاته المختلفة بغير ضغوط تضخمية أو انكماشية - فإنه لابد ، لكي يكون التخطيط ناجحاً ، أن تسبقه دراسات جزئية على مستوى المناطق المختلفة ، والأنشطة النوعية المتعددة ، بحيث تدرس كل منطقة المشروعات التي يمكن أن تقوم بها ، والموارد التي يمكن أن تعتمد عليها في تحقيق هذه المشروعات ، وبحيث تدرس كل جهة مشرفة على قطاع من القطاعات إمكانيات النمو في القطاع دراسة مستفيضة .

وعندما تتم هذه الدراسات على المستوى الإقليمي ، وعلى المستوى القطاعي ، تقدم لجهاز التخطيط المركزي لكي يضع خطة شاملة متوازنة على أسس مدروسة صادرة عن المناطق المختلفة والقطاعات المتعددة .

كذلك ، فلكي ينجح التخطيط على المستوى القومي ، بعد وضع الخطة الشاملة ، يجب أن توزع أهداف الخطة توزيعاً جزئياً بين المناطق المختلفة ، بما يضمن الترابط والتكامل في كل منطقة ، ويضمن الترتيب الزمني لتنفيذ المشروعات بحيث يخدم كل مشروع المشروعات المتوقعة عليه والمرتبطة به ، في الوقت الذي يحقق التوازن بين هذه المشروعات جميعاً . إن تحقق كل ذلك لا يتأتى إلا بجهد مستمر في سبيل توسعة دور التخطيط الإقليمي والتخطيط النوعي (٦٢) .

#### ١٠ التخطيط المركزي التخطيط اللامركزي

ويفرق خبراء التخطيط بين التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي على أساس ما تتمتع به السلطة المركزية من سلطات في إعداد الخطة الاقتصادية القومية . غير أن هذه التفرقة بين هذين النوعين من التخطيط تعكس ، في واقع الأمر ، تفرقة أخرى بين نوعين من النظم الاقتصادية ، إذ يسود التخطيط المركزي في المجتمع الاشتراكي بينما يسود التخطيط اللامركزي في المجتمع الرأسمالي .

#### أولاً : التخطيط المركزي في الاطار الاشتراكي

ويقصد بالتخطيط المركزي أن تتولى السلطة المركزية ، عملة في جهاز التخطيط المركزي ، إصدار القرارات الأساسية وحدها . وهذا التعريف ينأى بهذا النوع من التخطيط عن المعنى الذي يلتبس في أذهان الكثيرين من أن المركزية تنطوي على قيام السلطة المركزية بإصدار كل القرارات الخاصة بالخطة دون مشاركة أي من أجهزة التخطيط الأخرى في إصدارها . إنما يلاحظ أن قيام السلطة المركزية باتخاذ القرارات الأساسية لا يعني أنها لا تستطلع رأي الوحدات الإنتاجية المختلفة ،

---

(٦٢) دكتور محمد لبيب تنقيح وزير التخطيط ، خطاب القى في مؤتمر تنمية أسوان الذي نظمه مشروع التخطيط الإقليمي لمحافظة أسوان ، مارس ١٩٦٤ ، ص ٤ و ٥ .

داخل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ، فيما يتعلق بها من هذه القرارات . وهذا في الواقع ، هو المعنى الصحيح لمركزية التخطيط .

وهنا قد يثور تساؤل هام : أى القرارات يعتبر أساسيا وأيها لا يعتبر كذلك؟ الواقع أنه لا توجد هناك حدود فاصلة واضحة بين ما يعتبر في عداد القرارات الأساسية التي تتولى إصدارها السلطة المركزية وبين ما يعتبر في عداد القرارات ذات الصلة الجارية التي تتعلق بمواجهة مشاكل خاصة وتظل خارج السلطة المركزية. إذ من الثابت أن ما يمكن أن يعتبر أساسيا من القرارات الخاصة بالخطة ، يختلف ، من فترة زمنية إلى أخرى ، في البلد الواحدة ، ومن بلد إلى آخر ، في نفس الفترة ، تبعاً لمقتضيات الظروف . بيد أنه من الثابت ، أيضاً ، أن ثمة من القرارات ما يوصف ، بلا ريب ، بالصفة الأساسية ، مثل القرارات الخاصة بتحديد حجم ونوع الإنتاج ، وحجم الاستثمارات العينية ، وحجم الأجور وعوائد الملكية ومستويات الائتمان (٦٢) .

غير أن التخطيط المركزي يتطلب الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، كلها أو معظمها ، كما أنه يعد النوع الملائم من التخطيط للاقتصاديات التي تستند إلى هذه الملكية العامة ؛ إذ أنه ، وحده ، الذي يكفل الموازنة بين الإمكانيات القومية وبين حاجات الجماعة التي لا يمكن إشباعها إلا باستخدام هذه الإمكانيات . وغنى عن البيان إن إشباع حاجات الجماعة هو هدف النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي .

وهنا تجدر التفرقة بين التخطيط المركزي والتسيير الذاتي في الإطار الاشتراكي . إن التخطيط ، كما قدمنا ، هو تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحديد الوسائل التي ينبغي اتباعها لتحقيق تلك الأهداف . ولهذا فإن التخطيط ، بحكم طبيعته ذاتها ، هو ، بالضرورة ، من اختصاص السلطة المركزية في المجتمع الاشتراكي ، لما يقتضيه من تنسيق دقيق بين مختلف القطاعات والأنشطة التي

---

(٦٢) راجع « الاقتصاد السياسي » ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٨٦ إلى ٢٨٧ .



يشملها التخطيط المركزى . أما « التسيير الذاتى » فيتعلق بالتنفيذ الجارى للخطه ، أى بالقرارات اليومية التى لا حصر لها ، والتى يتعين اتخاذها لتحقيق الخطه . وفى المستوى الحالى لنمو قوى الإنتاج ، وخلال فترة طويلة ولا شك ، تتولى هذا التسيير أجهزة لها قدر من الاستقلال ، رغم تبعيتها للدولة . وفى إطار هذا الاستقلال الذاتى ، يتخذ مديرو وحدات الإنتاج على مسئولياتهم القرارات الجارية اللازمة لتحقيق الخطه . وهذا يعنى أن أغلبية هذه القرارات ليست ثمرة أوامر إدارية ، وإنما تصدر عن مبادرات فى المستوى المحلى ترمى لتحقيق الخطه (٦٤) .

والواقع أن الجمع بين التخطيط المركزى وبين التسيير الذاتى ، فى المعنيين المتقدمين ، هو ، فى الواقع ، الجمع بين مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ولقد أخذ الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٨ بمبدأ المركزية فى التخطيط ، غير أن التجربة السوفيتية قد انتهت إلى منح الوحدات الإنتاجية استقلالها الذاتى وشخصيتها المعنوية والقانونية ، تمكينا لروح المبادرة فى ميدان النشاط الاقتصادى من جانب مديرى هذه الوحدات ، واستكمالاً لأحد المقتضيات الجوهرية لنجاح تنفيذ الخطه .

#### ثانياً : التخطيط اللامركزى

نادى بعض الكتاب الاقتصاديين ، ومن بينهم أوسكار لانج و م . تايلور ، بالتخطيط اللامركزى ، وإمكانية تطبيقه فى الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا . ويفترض هذا النوع من التخطيط تغيراً جذرياً فى علاقات الملكية ، بما أنه يتطلب أن يقوم النظام الاقتصادى على أساس ملكية عامة تشمل الجزء

---

(٦٤) راجع بالتفصيل شارل بتليم « التخطيط والنمو السريع » ، باريس ، ١٩٦٤ ،  
ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله بعنوان « التخطيط والتنمية » ، دار المعارف ، القاهرة  
١٩٦٦ ، ص ٢٢٠ .



الأكبر من أدوات الإنتاج ، ولكنه يمكن ، في الوقت نفسه ، من الإبقاء على بعض عناصر الاقتصاد الرأسمالي ، إذ أنه يترك للمشروعات حرية اتخاذ كثير من القرارات الهامة (٦٥) .

وفي صدد التخطيط اللامركزي يقوم الجهاز المركزي للتخطيط باتخاذ بعض القرارات ، تاركا للمشروعات العامة والمشروعات الخاصة اتخاذ البعض الآخر . وقد حدد دعاة هذا النوع من التخطيط تلك القرارات التي تكون من اختصاص جهاز التخطيط المركزي في جوانب ثلاثة : تحديد الحجم الكلي للاستثمار ، وتحديد الأثمان التي تتم على أساسها المعاملات بين المشروعات العامة ، وتحديد سعر الفائدة . هذا على أن يتم تحديد الحجم الكلي للاستثمار على أساس تحقيق العمالة الكاملة ، وأن يتم تحديد سعر الفائدة عند المستوى الذي يضمن للمشروعات الحصول على التمويل اللازم لذلك الحجم الذي تحدد للاستثمار ، وأن يتم تحديد أثمان المنتجات ، من السلع الاستثمارية والمواد الأولية وغيرها من مستلزمات الإنتاج ، عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين عرض كل سلعة وبين الطلب عليها .

وهنا لا يبقى للمشروعات العامة والخاصة إلا أن تتخذ بعض القرارات في جوانب ثلاثة أخرى وهي : تحديد حجم ونوع الإنتاج الجاري ، والقيام بالاستثمارات الجديدة أو بالتوسع في الطاقة الإنتاجية للمنشآت القائمة ، وتحديد أثمان بيع السلع الاستهلاكية للمستهلكين النهائيين . ومما الجلي هنا أن كل مشروع يقوم بتحديد إنتاجه الجاري عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين

---

(٦٥) الآن أنه يجب ألا نخلط بين التخطيط اللامركزي ، في هذا المعنى ، وبين التخطيط الرأسمالي الذي يرمى إلى تحقيق العمالة الكاملة ، وإنما على أساس الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — راجع في ذلك دكتور ريفت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٧ و ٣٨٨ ، راجع أيضا شارل بتلهم ، « الاقتصاد السوفيتي » ، ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ .

ثمن الناتج والنفقة المتغيرة للإنتاج الإضافي ، وأن كل مشروع يمضي قدما في الطلب على الاستثمار ، مادامت الكفاية الحديدية لرأس المال تزيد عن سعر الفائدة ولا يتوقف عن الاستثمار إلا عندما تتعادل الكفاية الحديدية مع سعر الفائدة .

ومن هنا يتضح أن السلطة المركزية لا تؤثر في الإنتاج بصورة مباشرة ، لو اتبع أسلوب التخطيط اللامركزي ، إذ أنها لا تمارس هذا التأثير إلا عن طريق بعض المتغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة والائتمان .

#### ١١ - التخطيط المادي والتخطيط المالي

إن التخطيط المادي يعني التخطيط على أساس الموارد الحقيقية اللازمة لعمليات الإنتاج ، كالموارد والآلات والمعدات والقوى العاملة ، ويتطلب كل مشروع من مشروعات التنمية قدراً معيناً من الموارد الحقيقية . وهذا التخطيط للموارد الحقيقية ينبغي أن يتم على مستوى الاقتصاد القومي ، في مجموعه ، وبالنسبة لكل مشروع على حدة . وهنا ينبغي على جهاز التخطيط المركزي أن يتأكد ، لدى وضع الخطة ، من توافر الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ أهدافها ، ومعنى ذلك أنه إذا لم تكن هناك معرفة سابقة ، لدى جهاز التخطيط ، بالموارد الحقيقية المتاحة للمجتمع ، فإن هذا يفضي ، بالضرورة ، إلى قيام العقبات في سبيل التنفيذ .

أما التخطيط المالي فهو تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد احتياجات التنمية . ولا يختلف موقف المشروع العام عن موقف المشروع الخاص بالنسبة لهذا النوع من التخطيط ، فالموارد المادية المختلفة ، في الاقتصاد الحر القائم على المشروع الخاص ، لا تعتبر حرة ، بل يتعين دفع ثمن لها قبل استخدامها حيث تقع كل أدوات الإنتاج في نطاق الملكية الخاصة للأفراد . وهنا يصبح التخطيط المالي أمراً ضرورياً لإمكان استخدام هذه الأدوات في أغراض

التسمية . أما الاقتصاد الاشتراكي فلا ينطبق عليه هذا الوضع ؛ إذ تملك الدولة أدوات الإنتاج ، ولكن ، لأنه من المتعين في هذا الاقتصاد دفع أجور نقدية للأفراد العاملين ، فإن الأمر يقتضى إعداد خطة مالية . وهنا قد تتساءل : أى النوعين من التخطيط له الأسبقية على الآخر ؟

من الحقائق المسلم بها أن كلا النوعين من التخطيط ، المادى والمالى ، ضرورى للتخطيط السليم ، ولكن الآراء تختلف حول أيهما يسبق الآخر ، إذ يرى فريق من الكتاب أنه لا يمكن للاستثمار أن يمتد إلا إلى الموارد الحقيقية التى لم تنفق ، ومدخرات المجتمع هى المقابل المالى للموارد الحقيقية التى لم تستهلك . ومن ثم ، لا يمكن للاستثمار أن يتعدى المدخرات . وعلى ذلك يجب أن يتقيد الاستثمار الجديد فى أى مجتمع بمدخراته . ولا يمكن أن تخلق النقود الجديدة موارد حقيقية ، ولن تستحث عملية التنمية ولا تنهى إلا بالتضخم (٦٦) .

ومثل هذه النظرية فى التخطيط لابد أن تقيد الإنفاق الاستثمارى ، فى المجتمع النامى ، بحجم ما يتاح فيه من مدخرات . وإذا كنا نعتبر ، حالياً ، أن مدخرات المجتمعات النامية محدودة إلى حد بعيد ، وكان من المحتم أن تتوافق الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية مع المدخرات الراهنة للمجتمع ، فإن التنمية الكاملة لن تتحقق فى مثل هذه المجتمعات النامية قبل انقضاء فترة طويلة من الوقت . ومن ثم فقد وضح ، فى الآونة الأخيرة ، اتجاه متزايد ، بين صفوف الاقتصاديين ، نحو اعتبار المدخرات التى يفترض وجودها سلفاً مجرد خرافة ، فلم يعد أحد يعتقد بأن طاقة الدولة فى الاستثمار تتقيد بأموال الادخار . ويؤيد الأستاذ موريس دوب هذا الاتجاه قائلاً : « إن مشكلة التصنيع ، فى الدول المتخلفة ، ليست مالية أساساً ، وإنما هى مسألة تنظيم اقتصادى ، فالاستثمار فى أية دولة لا يتقيد بالمدخرات ، ولكنه يتقيد بمواردها المادية . وإذا تم توفير



الموارد المادية اللازمة ، فإنه لن تظهر أية مشكلات في صدد التمويل ، فالتمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة ، وليس ثمة ضرر في خلق التمويل ، مادامت الموارد الحقيقية متاحة ، ومن الممكن تعبئتها ، (٦٧) .

وينزع الأستاذ سيث ، الاقتصادي الهندي ، إلى نفس الاتجاه ، ويؤكد أنه من واقع الأحداث التاريخية ؛ إذ يقول : إن هناك في الدول المتخلفة موارد ضخمة من القوى العاملة غير المستغلة ، أو المستغلة استغلالاً ناقصاً ، ويمكن تعبئتها عن طريق « خلق النقود » ، دون أن يؤدي ذلك إلى التضخم . ومن أمثلة ذلك الهند التي نجد فيها أن الموارد المالية محدودة على عكس الموارد المادية التي توجد بوفرة كبيرة . ومن ثم ، إذا تقررت مسألة التنمية الاقتصادية في الهند على الأساس المالي البحت ، فسيكون النمو الاقتصادي آتية في الانخفاض . ويستطرد سيث ، في تأكيده لأهمية الموارد الحقيقية ، قائلاً : إن الاتحاد السوفيتي يقدم نموذجاً للنمو الاقتصادي ينبغي الاقتداء به ، إذ كان دولة تفتقر إلى المدخرات كثيراً كما هو الحال في الهند اليوم . ومع ذلك فلم تشكل الموارد المالية المحدودة عقبة في طريق التطور الاقتصادي الكبير للاتحاد السوفيتي ، حيث كان لديه القدر اللازم من الموارد الحقيقية . وهنا يخلص سيث من هذا الدليل التاريخي إلى « أن المعالجة المادية لمسألة التخطيط هي السر الرئيسي وراء التقدم الرائع الذي حققه الاتحاد السوفيتي في الآونة الأخيرة . وعلى ذلك فإن الأساس المادي للتخطيط أكثر أهمية في الدول المتخلفة » ، (٦٨) .

ورب معترض يقول : إن إضفاء الأسبقية على التخطيط المادي في الدول المتخلفة قد يكون مدعاة لحدوث موجات تضخمية كنتيجة مترتبة على التوسع في خلق النقود . غير أنه يمكن الرد على هذا الاعتراض بأنه مادامت هناك قوى

(٦٧) التخطيط الاقتصادي ، نفس المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٦٨) التخطيط الاقتصادي ، نفس المرجع السابق ، ص ٧٢ .



عاملة معطلة وموارد إنتاجية أخرى معطلة في الاقتصاد القومي ، فلا يحتمل حدوث التضخم ، إذ ستوجه النقود الإضافية إلى تعبئة هذه الموارد . وفلا عن ذلك فطالما أن البندين الرئيسيين في إنفاقات الجماهير على وجوه الاستهلاك في البلاد المتخلفة إنما يتمثلان في الغذاء والكساء . فمن المتيسر تثبيت أسعار السلع التي تدرج ضمن هذين البندين ، عن طريق الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية في الصناعات المنتجة لهذه السلع ، وهنا لو حدث التضخم فإنه لن يصيب الجماهير بالأذى ، وسيتمكن ، في نفس الوقت ، تعبئة الموارد المادية غير المستغلة عن طريق خلق النقود . يضاف إلى ذلك أن نسبة كمية وسائل الدفع إلى الدخل القومي منخفضة بوجه عام في الدول المتخلفة ، وهناك ، إذن ، مجال للتوسع الكبير في إصدار النقود .

والخلاصة أن النموذج السليم للتخطيط لا يلغى التخطيط المالي كلية ، بل يدعه يأتي بصورة تالية للتخطيط المادي ؛ إذ لا يمكن لأي منهما أن يرتب وحده سير الأمور أو يحقق نجاح التخطيط . وعلى ذلك فلا مندوحة من تحقيق توازن سليم بين التخطيط المادي والتخطيط المالي . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخطوة الأولى في الهند قامت على أساس التخطيط المالي . إذ حددت وجوها معينة من الانفاقات الاستثمارية على مشروعات التنمية ، يتم تمويلها من الموارد المالية المتاحة . وبذلك فرض التمويل نفسه على الخطة ، ووضع حداً أقصى لآلية معداه الاستثمار ، مع إمكان ترك بعض البنود أو تعديلها في حالة عدم كفاية الموارد المالية المتوفرة . أما في الخطوة الثانية فلم يعتبر التمويل عاملاً مقيداً ، إذ وضعت أهداف مادية معينة ، وكان لابد من إيجاد الموارد المالية اللازمة لتنفيذها .

## ١٢ — التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة

وقد يتم التخطيط مبتدئاً من القمة ومنتهاً بالقاعدة ، أو مبتدئاً من القاعدة

ومنتها بالقمة ، وقد يتم على هذين النحويين في وقت واحد . ويرى البعض أن التخطيط من القاعدة أكثر واقعية ، ويتوافق مع الاحتياجات المحلية . غير أنه يتعذر معه وضع الإطار الاقتصادي العام ، في شموله وسعة نطاقه ، موضع الاعتبار . ويرى البعض الآخر أن التخطيط من القمة يقسم بالدقة والإمعان والتنسيق ، وإن كان ينأى عن الدقة في تقدير الاحتياجات المحلية . أما الغالبية العظمى من الكتاب الاقتصاديين فإنهم لا يميلون إلى تفضيل هذا النوع من التخطيط على ذاك ، ولا يعتقدون بأن ثمة تعارضا بين النوعين ، مادام في الإمكان الجمع بينهما ، في نفس الوقت ، لوضع خطة دقيقة واقعية ، وذلك على هدى التجربة السوفيتية التي جمعت بين التخطيط من القمة والتخطيط من القاعدة .

وتفصيل ذلك أن العملية كلها تبدأ من الجوسبلان (٦٩) الذي يضع مشروع الخطة بالتشاور مع الوزارات المختلفة في الاتحاد السوفيتي . وهناك نوعان من التخطيط : تخطيط متوسط المدى يتمثل في خطة اقتصادية للسنوات الخمس التالية ، وتخطيط قصير المدى يتمثل في خطط سنوية تفصيلية . أما فيما يتعلق بالاقسام

---

(٦٩) أنشئ « الجوسبلان » U.S.S.R. Gosplan في ١٩٢١ في الاتحاد السوفيتي ، وهو يمثل لجنة التخطيط القومي ، أي الهيئة التخطيطية الوحيدة التي تضطلع بمسئولية تخطيط التنمية الاقتصادية في الدولة في مجموعها ، أما تنفيذ الخطط الاقتصادية القومية فيضطلع به « المجلس الاقتصادي القومي » في الاتحاد السوفيتي National Economic Council of the U.S.S.R. وكذلك لجنة الانشاءات القومية State Construction Committee ( U.S.S.R. Gosstroï ) . وهذه الأجهزة الثلاثة هي أجهزة على مستوى الاتحاد السوفيتي ، وهذا يعني أن التنظيمات المقابلة لها في الجمهوريات الاتحادية ( أي فروع الجوسبلان بالجمهوريات ، والمجالس الاقتصادية بالجمهوريات أو السوفتار كموزي ، ولجان الانشاءات بالجمهوريات ) مسئولة أمامها . أما أعلى هيئة قومية في البلاد مسئولة عن إدارة وتوجيه الصناعة والانشاءات فهي المجلس الأعلى الاقتصادي U.S.S.R. Supreme Economic Council .  
For detailed study of the Organization of planning in the Soviet Union see United Nations « Basic Principles and Experience of Industrial Development planning in the Soviet Union, New York, 1965, p.12 .

الفرعية للجوسبلان وأقسام التخطيط التابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة فإنها تعمل بصورة مستقلة ، وتضع بعض الأهداف المؤقتة للاقتصاد القومى ، ثم تعرض على الأقسام الوظيفية للجوسبلان ، حيث تجرى عليها الدراسات والبحوث ، وتعرضها الأقسام الوظيفية ، بعد ذلك ، على قسم التنسيق الذى يوائم الأهداف المختلفة فى جميع القطاعات فى شكل خطة واحدة شاملة . وبعد ذلك يتم بحث مشروع الخطة الشاملة على يد الجوسبلان ، ثم يقدمها ، بعد ذلك ، إلى مجلس الوزراء الذى قد يعتمد المقترح المبدئى للخطة أو يعدل فيه . وتوزع الخطة ، بعد ذلك ، بين الوزارات المختلفة ، وتعتبر الوزارات مشروع الخطة بمثابة وثيقة سرية فلا ترسلها إلى الهيئات التابعة .

وإلى جانب هذا التخطيط من القمة ، تبدأ كذلك عملية التخطيط من القاعدة ، إذ يعد كل مصنع وتعد كل مزرعة تابعة للدولة خططها الخاصة بها ، على أساس الإمكانيات الفنية فى المستقبل والتجارب السابقة . وتأتى خطط المشروعات المنفردة إلى المركز عن طريقين : الأول يتمثل فى سلطات التخطيط فى الإقليم أو المنطقة أو الجمهورية التى تقدم الخطط ، بدورها ، إلى الجوسبلان ، والثانى يتمثل فى الجمهوريات التى تقدم الخطط ، بدورها ، إلى الوزارات فى الاتحاد السوفيتى . وبعبارة أخرى فإن كلا من الهيئات الوظيفية للتخطيط والهيئات الجغرافية تستخدم كوسيلة لإرسال الخطط إلى المركز .

وعند الجوسبلان ، إذن ، تلتقى مشروعات الخطط الآتية من القمة ومشروعات الخطط الآتية من القاعدة ، وهنا تأتى مهمته فى الموازنة بين هذه المشروعات وتلك ؛ وقد تجرى بعض التغييرات الضرورية فى هذه المرحلة ، غير أن الجوسبلان يسير على مبدأ التدخل بأدنى قدر ممكن فى الخطط التى تصل من القاعدة . وبعدئذ يعد الجوسبلان الخطة النهائية التى تصبح بعد التصديق عليها من مجلس الوزراء ومجلس السوفيت الأعلى ، الخطة الاقتصادية القومية لسنوات خمس تالية (٧٠) .



## الفصل السادس

### التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي

ذكرنا في الفصل السابق الأنواع المختلفة للتخطيط ، وأوضحنا المعاني الضمنية للشائيات المختلفة للتخطيط الاقتصادي ، إذ أشرنا إلى التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل ، وإلى التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي ، وإلى التخطيط التوجيهي والتخطيط الأمر ، وإلى التخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى ، وإلى التخطيط القطاعي والتخطيط العام ، وإلى التخطيط الأصيل والتخطيط المساعد ، وإلى التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي ، وإلى التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي ، وإلى التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي ، وإلى التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي ، وإلى التخطيط المادي والتخطيط المالي ، وإلى التخطيط من القمة والتخطيط من القاعدة . وبقي الآن أن نفرق ، في شيء من الإفاضة والتفصيل ، بين التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي .

#### ١ - التخطيط الرأسمالي

يختلف معنى التخطيط في النظام الاشتراكي ، فالتخطيط الرأسمالي يبقى على كل السمات الأساسية للرأسمالية ، كالملكية الخاصة والمشروع الخاص ، ويتم من خلال جهاز الائتمان . وكما يقرر الأستاذ أرثر لويس ، وهو من دعاة التخطيط في الاقتصاد الرأسمالي ، فإن الدولة تستطيع أن تخطط كيفما تشاء ، بيد أنه ينبغي عليها أن تخطط عن طريق السوق ، لا عن طريق التوجيه المركزي بعيدا عن جهاز الثمن . والتخطيط الرأسمالي يستهدف أمرين ، الأول : ويعني محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات التي تسيء إلى سير الاقتصاد القومي على الوجه المرغوب ، مثلما



تفعله الرأسماليات الغربية ، من أجل تصحيح الاختلال الناشئ عن الموجات الانكماشية أو التضخمية . ويطلق البعض على هذا النوع من التخطيط الرأسمالي اسم : التخطيط التصحيحي أو التقويمي الذي تستهدف الحكومة من وراء الأخذ به المحافظة على طريق وسط بين الكساد والتضخم . فإذا لاحت في الأفق بوادر الكساد ، تتدخل الدولة ، فورا ، ببرنامج ضخم للمشروعات العامة ، واتباع سياسة النقد الرخيص ، . أما إذا مال الموقف نحو التضخم فإن الدولة تتخذ من التدابير الوقائية ما يحمد من خطر هذا التضخم . وإن كانت الدولة لا تخشى من الرخاء قدر ما تخشى من الكساد . وقد كان للثورة الكينزية في الفكر الاقتصادي الحديث أثر واضح في اتباع مثل هذه السياسة التقويمية (٧١) .

#### أولا : التخطيط التقويمي

وإذا كان الاقتصاد الرأسمالي يعاني من الكساد ، فإن الدولة تأخذ بأسلوب التخطيط التقويمي للتغلب على الكساد ، وذلك ، باتباع طرق ثلاث : زيادة الاستهلاك النهائي أي استهلاك الأفراد والاستهلاك الجماعي ، وزيادة الاستثمار الخاص ، والتوسع في الاستثمار العام .

ويمكن العمل على زيادة الاستهلاك بزيادة الميل إلى الاستهلاك عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل الدنيا ، إذ أن ميل هؤلاء إلى الاستهلاك أكبر من ميل أصحاب الدخل العليا . ومن الممكن إعادة توزيع الدخل القومي على مثل هذا النهج بتحويل القوة الشرائية من أصحاب الدخل العليا إلى أصحاب الدخل الدنيا بفرض الضرائب التصاعدية على الدخل ، وتوجيه حصيلة هذه الضرائب لصالح الطبقات محدودة الدخل في شكل إعانات ، أو تخفيض

---

(٧١) وضع هذا التمام في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تصحح الحكومة الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد القومي طبقا لقانون العمل الصادر في عام ١٩٤٦ ، وذلك بالاحتفاظ بجهاز مضاد للكساد يراقب ، بدقة ، الموقف الاقتصادي ، وعلى أهبة الاستعداد للعمل على الفور .

تكاليف المعيشة بخفض الأسعار ، أو في شكل إنفاق على الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من انفاقات الرفاهة الاجتماعية . ومن الممكن ، أيضاً ، إعادة توزيع الدخل باتباع سياسة من شأنها أن يزيد نصيب الأجور في الدخل القومي ، أى تحويل الدخل من المجموعات التي تعتمد على عوائد الملكية إلى المجموعات العاملة التي تعتمد على الأجر . هذا ، ويمكن ، أيضاً ، دعم الطلب الاستهلاكي عن طريق تشجيع منح التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة ، وتطوير وسائل الإعلان عن السلع ، ورفع المستوى الحضارى للقرى ، إذ أن ميل الحضريين للاستهلاك أكبر من ميل القرويين .

هذا بالنسبة لدعم الاستهلاك النهائي ووسائله وفقاً لأسلوب التخطيط التقويمي ، إن سمي هذا الأسلوب تخطيطاً . أما بالنسبة لزيادة الاستثمار الخاص في أوقات الكساد ، فيمكن للدولة أن تعتمد إلى تخفيض الضرائب بتشجيع استثمارات رؤوس الأموال الخاصة ، وتخفيض سعر الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثمارات ، وفقاً للنظرية الكينزية التي تبرز أثر تغيرات سعر الفائدة على السلوك الاستثماري لرجال الأعمال مع أخذ الكفاية الحدية لرأس المال في الاعتبار ، فضلاً عن تخفيض معدلات الأجور ، بغية تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار . ومع ذلك فقد دلت البحوث الميدانية في الولايات المتحدة على ضعف حساسية رجال الأعمال لانخفاض سعر الفائدة ، لأن عنصر المخاطرة ، في كثير من المشروعات ، هو من الضخامة بحيث لا يعوضه انخفاض سعر الفائدة (٧٢) . وقد أعرب كينز نفسه في كتابه ( النظرية العامة ) عن الشكوك التي تخامر في صدد تأثير سعر الفائدة على حجم الاستثمار . وأما بالنسبة لتخفيض معدل الأجور في أوقات الكساد فقد عارضه كينز على أساس أن هذا التخفيض يفضي إلى النقص في حجم الطلب الفعال ، وهذا يفضي ، بدوره ، إلى النقص في حجم الإنتاج

---

(72) For detailed study see L. Klein, «Keynesian Revolution».

ومستوى التوظيف ولهذا فقد بات من الضروري اتباع سياسة دعم الاسعار والتوسع فيها بحيث تشمل عددا كبيرا من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، بما يؤدي إلى تأمين احتمالات المستقبل بالنسبة للمستثمرين .

ومع ذلك فقد لا يستجيب الاستثمار الخاص لكل هذه التدابير التي تتخذها الدولة من أجل الارتفاع بمستواه ، لأنه يقسم بالتقلب والتردد إلى حد كبير . ولهذا يصبح التوسع في الاستثمار العام بمثابة تغيير معوض ، لامندوحة عنه لتصحيح الاختلال الناشئ عن الكساد . ولا نغنى بذلك إحلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص ، وإنما نغنى به تعويض الاستثمار العام للنقص في الاستثمار الخاص .

هذه هي التدابير التي يتطلب التخطيط التقويمي اتخاذها من أجل القضاء على الكساد والبطالة . أما في حالة التضخم فيتطلب هذا التخطيط من الحكومة ، في المجتمع الرأسمالي ، أن تتخذ خطوات معينة لكبح جماح القوى المؤدية إلى التضخم ، والالتجاء إلى الحلول التي قدمها الفكر الكينزي لمقاومة التضخم . وهي ، بطبيعة الحال ، حلول مضادة للانكماش والبطالة . وتتلخص في تخفيض الميل إلى الاستهلاك ، وتخفيض الميل إلى الاستثمار ، وتخفيض الانفاق الحكومي إلى الحد الأدنى .

ويمكن تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك وزيادة المدخرات المجلية. بيد أن الضرائب المرتفعة على الانفاق الاستهلاكي ، وإن كانت وسيلة فعالة للنقص في الاستهلاك ، إلا أنها لا تلقى تأييداً كبيراً ، ولا تلجأ إليها الحكومات إلا في أحوال الضرورة القصوى . وأما زيادة الادخار بصورة اختيارية فقد لا تكفي لإنقاص الاستهلاك إلى الحد المطلوب . وهنا قد تلجأ الحكومة ، كما يقرر كينز ، إلى الادخار الاجباري لمكافحة التضخم .

وأما بالنسبة لتخفيض الميل إلى الاستثمار الخاص فهو إجراء ضروري ،



لأنه في حالة ما إذا كانت الموارد الإنتاجية في المجتمع موظفة جميعها توظفا كاملا، فإن أية استثمارات إضافية من شأنها أن تزيد من ندرة الموارد، فيدفع ذلك إلى زيادة ارتفاع الأسعار وتفاقم مشكلة التضخم. وهنا يتعين على الدولة أن تفرض رقابتها المحكمة على الاستثمار، بحيث لا يجوز إقامة أى استثمار جديد في القطاع الخاص إلا بترخيص من الدولة.

ومادام السبب الرئيسى في التضخم هو زيادة الحجم الكلى للإنفاق عن المتاح من السلع، فإن العلاج الوحيد هو الحد من هذا الإنفاق الزائد عن الحد. وهنا تتضح أهمية تخفيض الإنفاق الحكومى، بالحد من المصروفات غير الضرورية، وإن كان هذا لا يعنى تحقيق فائض في الميزانية في جميع الأحوال؛ فقد ينطوى تخفيض الإنفاق الحكومى على تضيق نطاق العجز في الميزانية إلى أبعد الحدود.

#### ثانيا : التخطيط الإنمائى

وقد لا يكون التخطيط في المجتمع الرأسمالى مستهدفا تصحيح اختلالات في الاقتصاد القومى، كما أوضحنا فيما سبق، بل يستهدف النهوض ببعض الصناعات الكبرى، أو بعض القطاعات الاقتصادية الهامة، كالزراعة أو التجارة الخارجية أو النقل والمواصلات. وهذا التخطيط الإنمائى الجزئى لا يعتبر أسلوبا له فاعليته في تطوير الاقتصاد القومى، لأنه يركز على قطاعات هامة قليلة، ويترك القطاعات الأخرى دون تخطيط، مع أن الاقتصاد القومى، في أى مجتمع، يقوم، في الواقع، على قدر كبير من الترابط والتشابك بين مختلف القطاعات (٧٣).

أما التخطيط الإنمائى الشامل فإنه يمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية،

---

(٧٢) ومن أمثلة هذا التخطيط الإنمائى الجزئى، فى الإطار الرأسمالى، تخطيط الصناعة الفرنسية فى الحرب العالمية الثانية ( خطة مونييه ). وكان يستهدف، أساسا، استخدام المعدات الحديثة فى المجال الصناعى، أو ما يسمى عادة « بالترشيد الصناعى ».



ويضمن قدرا كبيرا من التماسك والتناسق في إعداد الخطة وتنفيذ أهدافها .  
ولكن إذا كان التخطيط الرأسمالي ، كما قدمنا ، لا يتضمن أى تغيير جذرى فى  
التركيب الاقتصادى للمجتمع ، بمعنى أنه لا يتطلب قيام قطاع عام كبير يقود  
عملية التنمية ، بإحلال المشروع العام محل المشروع الخاص ، فما طبيعة هذا  
الأسلوب الشامل فى التخطيط الرأسمالي ؟

إن هذا التخطيط يتم داخل الإطار الرأسمالي ، إذ تضع الحكومة خطة  
للاقتصاد القومى فى مجموعه ، ثم تقدم هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة لتنفيذها ،  
كل قطاع فيما يخصه ، غير أنها لا تلزم القطاعات بهذا التنفيذ ، ولا تستخدم لضمانه  
وسائل قهرية . ومع ذلك فقد تستخدم بعض الوسائل المباشرة ، كمنح المساعدات  
المالية ، وتقديم التسهيلات المختلفة فى مجال الصناعات التى توليها أهمية خاصة ،  
وقد تلجأ إلى اتخاذ بعض الإجراءات الرادعة إذا تكشف لها بعض الانحرافات  
عن الخطة . وعلى أية حال فإن الحكومة لا تلجأ إلى إصدار توجيهات مباشرة  
إلى المنتجين إلا فى أحوال الضرورة القصوى . وهنا يبدو أن التخطيط الرأسمالي  
لا يبدو أن يكون تخطيطا غير مباشر ، ضعيف الفاعلية ، لا إلزام فيه ولا قهر ،  
ويتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه الأمر .

ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من التخطيط الرأسمالي ما اتبعته الهند فى  
تخطيطها الشامل ، إذ تم تنفيذ الخطة الأولى من خلال جهاز الأسعار . أما  
الخطتان الثانية والثالثة فقد نفذتا ، أيضا ، داخل الإطار الرأسمالي ، على الرغم  
من أن الهدف كان خلق نموذج اشتراكى للمجتمع . لقد اقتصر دور الحكومة  
على وضع خطة القطاع العام وتنفيذها . أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد وضعت  
لجنة التخطيط الأهداف الخاصة به ، وتركت تنفيذها للمشروعات الخاصة .  
والجدير بالذكر هنا أنه فى الإطار الرأسمالي تطبق ثلاث سياسات رئيسية فى  
مجال التخطيط : السياسة الاستثمارية ، والسياسة الضريبية ، وسياسة تحقيق

المرونة في الجهاز الإنتاجي . إذا ما دام الهدف الرئيسى للتخطيط الرأسمالى هو تحقيق معدل من الاستثمار أعلى بكثير من معدله فى الاقتصاد الرأسمالى غير المخطط ، أى بمعدل يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ من الدخل القومى ، فإن الأمر يتطلب اتباع بعض الوسائل غير المباشرة لتقييد الاستهلاك لزيادة حجم الادخار ، بل قد يكون فى وسع الدولة أن تحقق قدراً من الادخار الراهن بأن يكون هناك فائض فى الميزانية العامة . ومع ذلك فقد لا تكفى المدخرات المحلية، سواء كانت مدخرات القطاع العائلى أو مدخرات قطاع الأعمال الخاص أو المدخرات الحكومية ، وسواء كانت تتخذ صورتها الاختيارية أو الإجبارية، لسد احتياجات الطلب الاستثمارى ، وهنا قد تدعو الحاجة إلى سد النقص فى المدخرات المحلية بالحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الخارج . بيد أن الأستاذ آرثر لويس يضع مبادئ ثلاثة لتخطيط الاستثمار فى الاقتصاد الرأسمالى . وهى أنه يجب تمويل الاستثمار بقدر الإمكان من الادخار وإلا نشأ التضخم ، وألا يتجاوز الاستثمار الموارد المادية المتاحة ، وألا تبعد الأموال المحدودة المتاحة للاستثمار فى إنتاج السلع الكالية . ولحد من الاستثمارات الموجهة للإنتاج الكالى يمكن للدولة أن تتبع وسيلتين بديلتين : إما عدم الترخيص بإقامة مشروعات استثمارية جديدة لأغراض الإنتاج الكالى ، وإما أن ترفع تكاليف الاستثمار الجديدة منها بحيث لا يتاح التنفيذ إلا للمشروعات الضرورية فقط . وارتفاع التكاليف قد يتأتى ، بدوره ، عن طريق زيادة سعر الفائدة أو فرض الضريبة على الاستثمارات الجديدة بمعدلات مرتفعة .

هذا عن تخطيط الاستثمار . أما عن التخطيط الضريبي فإن الأمر يدعو إلى وضع سياسة للضرائب الجمركية من شأنها أن تستبعد المنافسة الأجنبية ، أى فرض الحماية للصناعات المحلية عن طريق المعدلات المرتفعة للضرائب على الواردات واتباع نظام حصص الاستيراد ونظام التراخيص وما إلى ذلك . وفضلاً عن

ذلك فلا بد من منع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية اللازمة للنهوض بالصناعة المحلية . ومع ذلك فإن الدول النامية ذات الاقتصاد المخطط تواجه ضغطا كبيرا على ميزان مدفوعاتها بسبب زيادة استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأغراض التنمية . ولهذا فإن وضع القيود الضريبية والكمية على الواردات له حدوده . ورغم وضع هذه القيود فلا بد من الزيادة الكبيرة في الواردات ، وعلى الأخص في أولى مراحل التنمية . ولهذا يقتضى الأمر اتخاذ كل التدابير والوسائل التى من شأنها أن تتحقق زيادة مناظرة فى الصادرات ، تقوم على أساس رفع الكفاية الإنتاجية من ناحية ورفع الكفاية التسويقية من ناحية أخرى ، بما يفضى ، فى النهاية ، إلى خفض تكاليف إنتاج المنتجات المصدرة إلى الخارج ، وبالتالي خفض أسعارها مع الارتفاع بمستوى جودتها . وهذه الزيادة فى حصيلة الصادرات يمكن ، بدورها ، أن توفر العملات الأجنبية اللازمة لسداد الديون والالتزامات الخارجية الناشئة عن التوسع فى الاستيراد .

وأما سياسة توفير المرونة فى الجهاز الإنتاجى فتركز عليها بعض الاقتصاديين ، وفى مقدمتهم أرثر لويس ، كثيرا من الأهمية فى نجاح أسلوب التخطيط فى الاقتصاد الرأسمالى ، حيث يؤكد لويس أن مشكلة المرونة لا وجود لها فى الاقتصاد الاشتراكى الذى يقوم على التخطيط المركزى الأمر ، إذ فى وسع الدولة أن تستخدم جهازها الإنتاجى الذى يأتى بأمرها فى إحداث المرونة فى تنقل الموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى . أما فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط فإن إحداث هذه المرونة هو من الصعوبة بمكان . ولو أمكن تحقيق هذه المرونة بالقدر الكافى ، لما دعت الحاجة إلى اتباع نظام التراخيص أو نظام البطاقات ، ولما كان ثمة عجز فى بعض المواد أو السلع أو فائض فى البعض الآخر . ويقترح لويس لتحقيق المرونة فى تنقل الموارد الإنتاجية ، أى مرونة الجهاز الإنتاجى ،



تخطيط توطن الصناعة وتخطيط الأجور وتخطيط وتدريب القوى العاملة للحصول على القدر المطلوب من المهارات المختلفة (٧٤)

## ٢ - التخطيط الاشتراكي

إن ثمة نوعين من التنظيمات في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط الاشتراكي، وهما التنظيم المركزي والتنظيم اللامركزي لعملية اتخاذ القرارات التي تتضمنها الخطة القومية. فالتنظيم المركزي ينطوي على تركيز سلطة اتخاذ القرارات في جهاز واحد يفوضه المجتمع في اتخاذ تلك القرارات التي يتطلبها توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة. أما التنظيم اللامركزي فهو ينطوي على تشتيت سلطة اتخاذ القرارات. وقد لا يكفل، بوصفه هذا، الاستخدام الأمثل للموارد إلا في ظروف خاصة. وبين هذين التنظيمين المتطرفين توجد تنظيمات متعددة لعملية اتخاذ القرارات. وكل منها يجمع بين قرارات تخضع للتنظيم المركزي وقرارات تخضع للتنظيم اللامركزي. وإذا كان التخطيط القوي أحد هذه التنظيمات، فإن هذا لا يعني، بأية حال، أن الخطة القومية تتضمن جميع القرارات التي تنظم استخدام الموارد التي توجد تحت تصرف الوحدات الإنتاجية، سواء كانت هذه الوحدات داخل القطاع العام أو داخل القطاع الخاص، بما أن التخطيط الاشتراكي يسمح بخضوع بعض القرارات للتنظيم اللامركزي بحيث تتضمن الخطة القومية القرارات

---

(٧٤) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادي » ، نفس المصدر السابق ، ٣٤ إلى ٤٠ - وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين « التوجيه » وبين « التخطيط » . إذ في الاقتصاد المخطط يكون هناك توجيه شامل وتخطيط شامل في الوقت نفسه ، أما في الاقتصاد الرأسمالي غير المخطط تخطيطا شاملا فقد تكون هناك أنواع من التوجيه ، ولكنه لا يرتبط بتخطيط مسبق للبرامج والمشروعات وبتخصيص مسبق للموارد . ومن ثم ، فإن الاقتصاد الرأسمالي قد يكون اقتصاداً موجهاً فحسب ، ولكن الاقتصاد الاشتراكي يكون موجهاً ومخططاً في نفس الوقت .



التي يجب إخضاعها للتنظيم المركزي مع ضمان نظام للإدارة الاقتصادية يحرك الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات الإنتاجية في الاتجاهات التي تعددها القرارات التي تتضمنها الخطة القومية .

#### ( ١ ) التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى فى المجتمع الاشتراكى

والمشكلة الأساسية التي تواجه عملية التخطيط القومى هي اختيار المزيج الأمثل ، من القرارات التي تخضع للتنظيم المركزي والقرارات التي تخضع للتنظيم اللامركزي . هذا إذا اعتبرنا أن التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى هو ذلك التنظيم الذي يحقق الشروط التي تكفل للمجتمع أقصى قدر من الرفاهة الاقتصادية بما يتاح له من موارد مادية ومعنوية ومالية .

ويعترف خبراء التخطيط أنه لم يكشف بعد ذلك التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى . وقد قامت دول مختلفة بمحاولات لتصميم تنظيمات مختلفة لعملية التخطيط القومى ، تحقق بعض شروط الرفاهية ، إلا أنها لم تحقق بعض الشروط الأخرى .. كما أن بعض هذه التنظيمات يغالى فى تركيز القرارات بحيث تتداخل عمالة التخطيط القومى فى عملية الإدارة الاقتصادية ، وبعضها الآخر يغالى فى تشتيت القرارات ، بحيث تفقد عملية التخطيط فاعليتها المنشودة . ونخلص من ذلك إلى أن هذه التنظيمات كلها ، كما يقرر أحد الخبراء (٧٥) ، تعطى حلولاً جزئية لمشكلة التنظيم الأمثل .

#### (ب) أنواع القرارات المتضمنة فى الخطة

ومع أن التعرف على التنظيم الأمثل لعملية التخطيط القومى لم يتحقق بعد ، فإن النظرية الاقتصادية تقدم بعض القواعد العامة التي يمكن على هديها الوصول إلى هذا التنظيم . وتميز هذه القواعد بين القرارات غير المحايدة والقرارات المحايدة ،

---

(٧٥) دكتور أحمد حسنى ، « نماذج التخطيط اقتصادى ( تحديد القرارات التي تتضمنها الخطة القومية ) » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٢٩ ، أبريل ١٩٦٤ ، ص ١ و ٢ .  
( م ١٠ - التخطيط الاقتصادي )

كما تميز بين مجموعات أربع من القرارات ، تبعا للنشاط الذى تتحكم فيه ، وهى :  
القرارات المالية ، والقرارات الاستثمارية ، والقرارات الانتاجية ، والقرارات  
الاستهلاكية . فالقرارات المالية تشمل مجموعة القرارات التى تنظم التدفقات  
النقدية التى تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات التحويلية وتداول الأصول  
المالية . وهى القرارات التى تتضمنها السياسة المالية ، والسياسة النقدية ، وسياسة  
النقد الأجنبى ، وسياسة الأجور ، وسياسة الاسعار . أما القرارات الاستثمارية  
فتشمل مجموعة القرارات التى توزع الموارد المتاحة للاستثمار بين القطاعات  
الاقتصادية المختلفة التى تمارس النشاط الاقتصادى ، وتوزع الموارد التى تخصص  
لكل قطاع بين المشروعات المختلفة داخل القطاع . وأما القرارات الإنتاجية فإنها  
تشمل مجموعة القرارات التى تنظم العمليات الإنتاجية التى تقوم بها الوحدات التى  
تمارس النشاط الإنتاجى . وبعض هذه القرارات الانتاجية يخضع لقانون  
تزايد الغلة ويحقق وفور الإنتاج الكبير كالصناعات الثقيلة والنقل وإنتاج الطاقة  
الكهربية ، وبعضها يخضع لقانون تناقص الغلة كما هو الحال فى الزراعة والصناعة  
الخفيفة ( المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة ) وتجارة التجزئة ، نظرا لصغر  
حجم الوحدات الانتاجية فى هذه الأنشطة . وأخيرا فإن القرارات الاستهلاكية  
تشمل مجموعة القرارات التى تحدد كميات وأنواع السلع والخدمات التى يستهلكها  
الأفراد . وهى لا تقتصر على القرارات الاستهلاكية الشخصية ، التى تتخذها  
الوحدات الاستهلاكية المنتمية إلى القطاع العائلى ، وإنما تشمل ، أيضا ، القرارات  
الاستهلاكية الجماعية ، التى تتخذها الدولة لتوفير السلع والخدمات العامة لأفراد  
المجتمع دون مقابل أو بمقابل رمزى .

وعلى ذلك يرى خبراء التخطيط أن التنظيم الأمثل لعملية اتخاذ القرارات التى  
تنظيم استخدام الموارد ينبغى أن يخضع القرارات المدسائدة والقرارات المتعارضة  
والقرارات المختلطة للتنظيم المركزى ، باعتبارها قرارات غير محايدة . والنتيجة التى

تخلص إليها من تطبيق هذه القاعدة هي أن القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الانتاجية التي تخضع لقانون تزايد الغلة والقرارات الاستهلاكية الجماعية هي تلك القرارات غير المحايدة التي يجب أن تخضع للتنظيم المركزي . أما القرارات الإنتاجية التي تخضع لقانون تناقص الغلة أو ثبات الغلة ، والقرارات الاستهلاكية الشخصية التي تنتمي إلى مجموعة القرارات المحايدة ، فلا يدعو الأمر إلى إخضاعها للتنظيم المركزي ، بل من الأفضل أن تترك للتنظيم اللامركزي (٧٦) .

( ح ) مستوى شمول الخطة القومية

ويلاحظ أن التباعد بين الوضع الاقتصادي المستهدف والوضع الاقتصادي الذي يتجه إليه الاقتصاد القومي ، تلقائياً ، في حالة التخلف ، إنما يرجع إلى قصور القرارات الاستثمارية عن تحقيق النمو التلقائي . ولهذا فإن القرارات المالية وحدها لا تكفي لإحداث عملية التنمية ، وإنما يجب أن تتضمن الخطة القومية التي تستهدف التنمية القرارات الاستثمارية التي تحدد الحجم الأمثل للاستثمار والاتجاهات الاستثمارية المثلى . ومع ذلك فإن تماسك الخطة يتطلب إدماج القرارات الاستثمارية مع القرارات المالية ( وعلى وجه الخصوص القرارات الادخارية وقرارات النقد الأجنبي ) . وغنى عن البيان أن قيام القطاع العام بمسئولية تنفيذ القرارات الاستثمارية التي تتضمنها خطة التنمية لا يستدعي ، بالضرورة ، إحداث تغيير في نظام الملكية ، بما أن هذا التغيير يتوقف على موقف المجتمع من القواعد التي يستند إليها النظام الاقتصادي . ونجد ، في الواقع ، أن عددا من الدول الآخذة في النمو يختار القرارات الاستثمارية التي يقوم القطاع العام بتنفيذها ، وفي اختياره لها إنما يستهدف دعم القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص ، بمعنى أن القرارات الاستثمارية للقطاع العام تتركز في القرارات التي تحقق وفورا خارجية تشير حوافز القطاع الخاص للتوسع التلقائي (٧٧) .

(٧٦) نفس المرجع السابق ، ص ٥ إلى ٧ .

(٧٧) نفس المرجع السابق ، ص ١١ .



ومن ثم ، فعندما يقوم المجتمع على حماية الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج ، فإن المشروعات الخاصة تحتفظ بسلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية التي تنظم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع ، وفي هذه الحالة لا تتضمن الخطة القومية القرارات الإنتاجية التي تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة . ومع ذلك فإن الاتجاه السائد هو أن وضع التخلف ، يبرز القيم الاجتماعية هنا عنيقا ، ويحدث تغييراً جذرياً في تقدير المجتمع للقواعد التي يستند إليها النظام الاقتصادي . وهنا تقترن عملية التنمية بالتحول من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي حيث تنتقل ملكية أدوات الإنتاج إلى القطاع العام .

وعلى ذلك فإننا نجد في المجتمع الاشتراكي أن القرارات التي تتخذها الدولة متعددة واسعة المجال ، تشمل على القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الإنتاجية ، ومع هذا التعدد فلا بد لضمان إختبار التماسك بين القرارات أن تتضمن الخطة القومية كل هذه المجموعات الثلاث من القرارات . وهنا لا يتغير مستوى شمول الخطة بارتفاع مستوى التقدم الاقتصادي ، بما أن شمول الخطة للقرارات الإنتاجية ضرورة يقتضيها تماسك القرارات التي تصدر عن السلطات المركزية .

وتأسيساً على ذلك يعتقد الخبراء أن طبيعة القرارات التي تتضمنها الخطة القومية تتوقف على عاملين : طبيعة المشكلة التي يواجهها الاقتصاد القومي ، والتنظيم الاقتصادي العام . وبناء على هذا التحليل ، يمكن التمييز بين حالات ثلاث متفاوتة في مستوى شمول الخطة (٧٨) .

( ١ ) « تخطيط تثبيت النشاط الاقتصادي ، وهو يقتصر على إعداد القرارات المالية التي تتحكم في التدفقات النقدية .



( ٢ ) « تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، ويتضمن إعداد القرارات المالية فضلا عن إعداد القرارات الاستشارية التي تتحكم في الحجم الكلى للموارد المتاحة للاستثمار ، وتوزيع هذه الموارد بين الاتجاهات الاستثمارية المختلفة .

( ٣ ) « التخطيط الاشتراكي » ، ويتضمن إعداد القرارات المالية والقرارات الاستثمارية فضلا عن إلى إعداد القرارات الإنتاجية التي تنظم توزيع الموارد المتاحة بين الوحدات الإنتاجية .

( د ) النموذج السيادي والنموذج التنافسي في التخطيط القومى  
ولما كانت كفاية نظام التخطيط القومى تتوقف على إحكام ضبط النشاط الاقتصادى - لتحريكه نحو الوضع الاقتصادى المستهدف ، ودقة الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة - فإن التنظيم الأمثل لعملية اتخاذ القرارات ، فى ظل التخطيط الشامل ، لا بد من أن يوفر لجهاز التخطيط كل البيانات والمعلومات التى تسمح بإجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة ، دون أن تفقد السلطة المركزية قدرتها على ضبط النشاط الاقتصادى .

وفى البحوث الأكاديمية عن التخطيط برز نموذجان للتخطيط القومى الشامل ، أحدهما ، هو النموذج السيادى ، الذى نادى به مورييس دوب وبول سويزى .  
وثانيهما هو النموذج التنافسى ، الذى دافع عنه أوسكار لانج . أما السمة البارزة للنموذج السيادى فهى أن الدولة تعتمد على سلطتها السيادية فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع الاقتصادى المستهدف . ومثل هذه السمة تتطلب ، بالضرورة ، مركزية القرارات التى تنظم الموارد بين الاستخدامات المختلفة ، على النحو الذى يجعل الخطة القومية شاملة للقرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الإنتاجية التى تلازم الوحدات الإنتاجية بوضعها موضع التنفيذ . ومع ذلك فإن دعاءة هذا النموذج لا ينادون بالمركزية الكاملة للقرارات الاقتصادية ، وإنما

يكتفون بمركزية القرارات الرئيسية ، وإن لم يقدموا ، من جانبهم ، المعايير التي تحدد مثل هذه القرارات وتمييزها عن القرارات التي تستبعد من الخطة .

ويقسم النموذج السيادي للتخطيط بأنه « تخطيط كمي » ، أي أن القرارات الانتاجية تنصرف إلى تحديد مقادير الموارد التي ينتجها ويستخدمها كل نشاط إنتاجي ، أما اختبار صلاحية القرارات الانتاجية فإنه يتم عن طريق استخدام « الموازن السلعية » التي تحدد موارد واستخدامات السلع الرئيسية التي تخضع استخداماتها للقرارات المركزية . بيد أن التركيز على التخطيط المادي ( السلعي ) لا يعني إغفال التخطيط المالي ، بما أن الخطة القومية تدمج الخطة المالية في الخطة السلعية . وهنا تصبح في يد الدولة أدوات للتحكم في توزيع الموارد السلعية وأدوات أخرى للتحكم في توزيع الموارد المالية . أما الأسعار التي يستنبطها جهاز التخطيط المركزي في ضوء ما يتوافر لديه من بيانات فهي « أسعار محاسبية » تستخدم ، بمعرفته ، في إجراء الحساب الاقتصادي لاختبار صلاحية القرارات ، وهي أسعار لا تتحدد بقوى السوق ولا تقيس إلا التكلفة الاجتماعية ، وهذا على خلاف « الأسعار السوقية » التي تقيس التكلفة الشخصية التي تتحملها الوحدات الانتاجية . غير أن تقدير « الأسعار المحاسبية » يتطلب وقوف جهاز التخطيط على جميع البيانات التي تتوافر لجهاز الثمن التلقائي - وهو أمر يتعذر تحقيقه عمليا - ولهذا فقد تنازل دعاة النموذج السيادي عن اختبار صلاحية القرارات الاستثمارية الإنتاجية ، اكتفاء بادماج هذه القرارات في الموازن السلعية للتوفيق بين الموارد والاستخدامات ، قبل البدء في عمليات الانتاج ، وتحديد الأسعار بما يحقق التوازن بين موارد السلع ( عرض السلع ) واستخداماتها ( أنواع الطلب على السلع ) . أما النموذج التنافسي فهو ، في الأساس ، إدارة النظام الاقتصادي طبقا لخطة قومية ، مع الاحتفاظ للوحدات الانتاجية المنتجة ، إلى القطاع العام ، بسلطة اتخاذ القرارات الانتاجية والقرارات الاستثمارية ، على أن تقوم كل وحدة من جانبها

بإجراء الحساب الاقتصادي لاختبار صلاحية قراراتها ، بالاستعانة بمجموعة من الأسعار يحددها جهاز التخطيط المركزي . وعلى ذلك تقتصر وظيفة هذا الجهاز ، وفقاً للنموذج التنافسي ، على تحديد الأسعار . وهي أسعار محاسبية تقدر باستخدام « أسلوب التقريب المتتابع » ؛ إذ يبدأ الجهاز بمجموعة من الأسعار تحدها السوق ، تلقائياً ، ثم يجرى عليها تصحيحات متتابعة حتى يصل إلى مجموعة الأسعار التوازنية ، ولا تتغير هذه الأسعار إلا إذا تحقق أحد أمرين : تغير تفضيلات المستهلكين ، أو تغير الظروف الفنية للإنتاج .

ومنطق هذا النموذج التنافسي هو أن النظام الاشتراكي لا يمنع إجراء الحساب الاقتصادي ، ولا يمنع التحديد المركزي للأسعار . كما أن مركزية القرارات ليست الأسلوب الوحيد لإدارة النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي ، حيث يمكن للسلطة المركزية أن تدير هذا النشاط عن طريق خلق أوضاع مماثلة لأوضاع المنافسة الكاملة ، بحيث تعطى للوحدات الانتاجية البيانات التي تستند إليها في إجراء الحساب الاقتصادي ، وتلتزم هذه الوحدات بإجراء اختبارات الصلاحية الاقتصادية لقراراتها وفقاً لتوجيهات محددة تتضمن شروط الكفاية في نظام المنافسة الكاملة . أما معيار الكفاية الاقتصادية للمشروع فهو الربح ، وعلى ذلك فإن النموذج التنافسي ينقل وظيفة تحديد الأسعار من جهاز الثمن إلى جهاز التخطيط المركزي ، مع الاحتفاظ بالربح كمقياس للكفاية الاقتصادية للمشروعات المنتمية للقطاع العام (٧٩) .

غير أنه يلاحظ أن جهاز التخطيط المركزي لا تقتصر مهمته على تحديد أسعار

---

(٧٩) راجع بالتفصيل « نماذج التخطيط الاقتصادي » للدكتور أحمد حسنى ، نفس المرجع



السلع والخدمات التي تتم عن مخرجات الجهاز الإنتاجي ، بل تمتد إلى تحديد أسعار الخدمات الإنتاجية ( الخدمات المشتقة من عناصر الإنتاج ) كتحديد معدلات الأجور وتحديد سعر الفائدة . ومن ثم فإن القرارات التي تترك للوحدات الإنتاجية سلطة اتخاذها - وفقا للنموذج التنافسي - هي تحديد حجم الإنتاج الذي يفي باحتياجات المجتمع عند السعر الذي يقرره جهاز التخطيط المركزي، وتحديد المعاملات الفنية للإنتاج . وهنا تلزم الوحدات الإنتاجية بتحديد تلك المعاملات الفنية التي تصل بالنفقة المتوسطة للإنتاج إلى أدنى حد ممكن .

والخلاصة ، أن الأداة التي يستخدمها جهاز التخطيط المركزي للتحكم في القرارات الاستثمارية ، طبقا للنموذج التنافسي ، هي سعر الفائدة . أما القاعدة التي يستند إليها الجهاز في تحديد سعر الفائدة فهي تعادل الاستثمار والادخار . وهي نفس القاعدة التي تضمنتها النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة . أما التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للاستثمار فهو ذلك التوزيع الذي يحقق تساوي الإنتاجية الحدية لرأس المال في استخداماته المختلفة .

وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نتعرف على جوهر الاختلاف بين النموذجين المقارنين ، إذ أن النموذج السيادي يستند إلى سلطة الدولة في تحريك الاقتصاد القومي نحو الوضع الاقتصادي المستهدف ، بما يستتبعه ذلك من مركزية القرارات الرئيسية التي تتضمنها الخطة القومية والتزام الوحدات الإنتاجية بتنفيذها - سواء كانت قرارات مالية أو استثمارية أو إنتاجية - واستخدام جهاز التخطيط المركزي ، للأسعار المحاسبية ، في إجراء الحساب الاقتصادي لاختبار صلاحية القرارات . أما النموذج التنافسي فإنه يسمح للمشروعات الإنتاجية نفسها بإجراء الحساب الاقتصادي ، ويفترض أن التنافس بين هذه المشروعات سيدفعها إلى اتخاذ القرارات الصحيحة ، في ضوء الأسعار التي يحددها ويستخدمها جهاز التخطيط في



ضبط النشاط الاقتصادى . (٨٠)

( هـ ) نموذج التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى

يعتبر الاتحاد السوفيتى الدولة الرائدة فى مجال التخطيط الاقتصادى . ولذلك تمثل التجربة السوفيتية نمط التخطيط فى الإطار الاشتراكى ، ونموذجا فريدا فى تحويل دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية كبرى على أعلى مستوى من الفن الإنتاجى . ويعتقد فريق من الكتاب أن التخطيط السوفيتى هو النوع التقليدى الذى يجدر بالدول المتخلفة ، حديثة الاستقلال ، أن تنهج على منواله .

**أولا : نشأة التخطيط السوفيتى**

بدأت أول خطوة فى سبيل التخطيط الاقتصادى عام ١٩١٧ ، عندما أنشأت الحكومة المجلس الاقتصادى الأعلى للقيام بمهمة التخطيط وتنظيم النشاط الاقتصادى فى الدولة . غير أن المجلس فشل فى أداء مهمته هذه ، نظرا لحالة الفوضى والاضطراب التى كان يمر بها الاتحاد السوفيتى آنذاك

ثم أنشئت ، فى عام ١٩٢٠ ، لجنة حكومية للكهرباء بقصد التوسع فى إنتاج وإستخدام الكهرباء ، وكقاعدة تستند إليها عملية التصنيع فى البلاد . ثم تحولت هذه اللجنة ، فى عام ١٩٢١ ، إلى لجنة حكومية للتخطيط . غير أن هذه اللجنة لم تمنح أية سلطات تنفيذية ؛ ولكنها كانت بمثابة هيئة استشارية ، ألحقت بمجلس العمل والدفاع ، الذى كان يعتبر الهيئة العليا فى الشؤون الاقتصادية . وكانت مهمة هذه اللجنة - وهى التى أطلق عليها اسم « الجوسبلان » ، أى

---

(٨٠) ويلاحظ أنه قد وجه إلى هذا النموذج التنافس انتقاداته الأولى : أنه لا يتفادى الضياع الاقتصادى ، إذ أن التوفيق بين الموارد والاستخدامات يتم بعد إتمام العمليات الإنتاجية . والثانى : هو أن الأسعار المحددة مركزيا هى أسعار تحكمية لانتمثل النفقة الاجتماعية . وعلى ذلك فإن الحساب الاقتصادى الذى تجريه الوحدات الإنتاجية - اعتمادا على هذه الأسعار التحكمية - لا يحقق الكفاية الاقتصادية - راجع نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

لجنة الدولة للتخطيط - وضع خطة موحدة للاقتصاد القومى والاشراف على تنفيذها. غير أن الجوسبلان تخلى عن فكرة الخطة الموحدة بسبب كثير من صعوبات التخطيط التى اعترضت سبيله وقتذاك، وركزت جهوده على وضع خطط جزئية لبعض القطاعات التى تدهورت كثيرا بسبب ظروف الحرب الاهلية ، كقطاعات الزراعة والتجارة والتعدين والنقل والمواصلات .

أما أول محاولة للخطة الموحدة فقد بدأت عام ١٩٢٥ ، إذ أعد الجوسبلان قوائم للإنتاج فى كل القطاعات لسنة مقبلة ، وسميت هذه « بالارقام » الموجهة . وتمخضت هذه المحاولة عن أول خطة اقتصادية سوفيتية تنسحب إلى سنة واحدة هى سنة ١٩٢٦/٢٥ . ولكن الحكومة السوفيتية رفضت هذه الخطة ، ووصفتها بأنها صورة من الماضى امتدت إلى المستقبل ، إذ لم تكن لدى المخططين نية إحداث تغييرات جذرية فى البنيان الاقتصادى للدولة . ومع ذلك أصبحت الأرقام الموجهة التى وضعها الجوسبلان بمثابة الأساس الفعلى لخطة العمل فيما بعد ، وأصبحت تغطى مجالات من الاقتصاد القومى أوسع من تلك التى بدأت بها عام ١٩٢٥ . كما اتضح ، فيما بعد ، أن فترة العام أقصر من أن تؤدى إلى أحداث تغييرات جوهرية فى الهيكل الاقتصادى للدولة . ومن ثم ، بدأ العمل التخطيطى يأخذ بفكرة السنوات الخمس ، وأعدت ، فعلا ، أول خطة خمسية أولى للاتحاد السوفيتى .

### ثانيا : أجهزة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى

ولكى نتعرف على أجهزة التخطيط المختلفة فى الاتحاد السوفيتى ، لابد من أن نعرف ، أولا ، طبيعة تنظيمه السياسى والادارى ... إن الاتحاد السوفيتى دولة فيدرالية . وهناك ١٦ جمهورية يضمها هذا الاتحاد. وكل جمهورية تنقسم إلى عدد من المناطق . وكل منطقة تنقسم ، بدورها ، إلى عدد من الأقاليم . وكل إقليم يضم عددا من المدن والقرى .

ومن ثم ، فإن الجوسبلان يرتبط بحكومة الاتحاد في المركز ، ولكل جمهورية من الجمهوريات الست عشرة لجنة للتخطيط خاصة بها ، وتعد فرعا من فروع الجوسبلان . وفضلا عن ذلك ففي كل منطقة توجد لجنة تخطيط خاصة بها . كما تلاحق بمجلس السوفيت في المدينة أو القرية ( الوحدة الادارية الدنيا ) هيئة للتخطيط . غير أن الوحدة التخطيطية الدنيا في الاتحاد السوفيتي تتمثل في المصنع أو المزرعة الجماعية أو مزرعة الدولة . وعلى ذلك يقوم التخطيط الاقتصادي الروس على أساسين ، أحدهما جغرافي ، والآخر وظيفي . غير أنه ، إلى جانب هذه الأجهزة التخطيطية القائمة على أساس جغرافي ، فإنه توجد بكل وزارة وحدة للتخطيط تقوم ، بدورها ، بالإشراف على أقسام التخطيط المتصلة بالمشروعات المتعددة التي تدخل في اختصاصها . ومع أن ثمة مجموعتين من الأجهزة التخطيطية ، سواء على الأساس الجغرافي أو الوظيفي ، فإنه لا توجد هناك خطتان للتخطيط ، وإنما توجد مجموعتان من الأجهزة تمثلان وجهين متميزين لمعالجة مشكلة واحدة في مجال التخطيط .

أما الجوسبلان فهو يتكون من عشرين عضوا ، ورئيس هذه الهيئة عضو في مجلس الوزراء . وينقسم الجوسبلان إلى نوعين من المجموعات : مجموعات موضوعية أو فرعية ، ومجموعات وظيفية فالنوع الأول من مجموعات الجوسبلان يعالج موضوعات مختلفة في مجال التخطيط القطاعي كالزراعة والصناعة والنقل والصحة ، أما النوع الثاني فإنه يضطلع بمهمة التنسيق بين مقترحات المجموعات الفرعية المتعددة . وفضلا عن ذلك فإن هناك مجلدا دائما للخبراء الاقتصاديين والفنيين يوثق الصلة بين الجوسبلان وبين العلماء المتخصصين .

وتقدم هيئة الإحصاء المركزية كل البيانات الإحصائية ، على أساس من الشمول والدقة ، لمعاونة الجوسبلان في إعداد الخطة الاقتصادية . ويتم التخطيط ، كما قدمنا ، من القاعدة إلى القمة ، ومن القمة إلى القاعدة في نفس الوقت . وتبدأ



العملية كلها من الجوسبلان الذى يضع مشروع الخطة بالتشاور مع الوزارات المختلفة فى الاتحاد . وهناك نوعان من التخطيط السوفيتى ، تخطيط طويل المدى ، وتخطيط سنوى . غير أن أجهزة التخطيط تركز ، بصورة أكبر ، على التخطيط من القاعدة إلى القمة ، لدى إعداد الخطة السنوية . وعندما تتم موافقة الحكومة على المقترح المبدئى للخطة تصبح لها قوة الإلزام بالنسبة لجميع الوزارات .

وعلى ذلك فإن التخطيط السوفيتى تخطيط تركيبى شامل أمر ، على عكس التخطيط الرأسمالى ، فهو لا يقر حرية جهاز السوق ، ولا يعنى بالتخطيط الاقتصادى فقط ، بل وبالتخطيط الاجتماعى أيضا ، إذ أن الخطط السوفيتية تضع أهدافا اقتصادية وأهدافا اجتماعية ينطوى تحقيقها على تنفيذ برامج خاصة فى مجال التربية والثقافة والصحة العامة .

### ثالثا : خطة الإنتاج

وتعد خطة الإنتاج دعامة التخطيط السوفيتى . وتوضع على أساس عينية ، بمعنى أن الخطة ، كما يقول الأستاذ موريس دوب ، تمثل مجموعة برامج الإنتاج للسلع الرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وتتضمن الإنفاق الحقيقى والإنتاج الفعلى والمدخلات والمخرجات فى كل حالة . وبعبارة أخرى فإن الخطة تنظم أهداف الإنتاج من السلع والخدمات المختلفة فى إفاضة وتفصيل كبير ، وعلى الأخص فى الخطة السنوية ، وذلك على ضوء الموارد المادية المتوافرة دون ممة إشارة إلى الموارد المالية .

بيد أن وضع أهداف عينية ( كمية ) لإنتاج مختلف السلع والخدمات لا بد من أن يحكمه نوع من التناسق والتكامل . ولذلك استخدم المخططون السوفيت ، فى مبدأ الأمر ، وسائل معينة لضمان هذا التناسق ، ومنها : المعاملات المتحركة والساكنة ، وتقديرات الخبراء ، والدراسة المقارنة لبيانات ما قبل الحرب . غير أن الجوسبلان تخلى عن كل هذه الوسائل ، وأقر نظام الموازن كأساس لخطة الإنتاج ، ويعتبره



الخبراء أفضل وسيلة لإقرار التناسق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وتنقسم هذه الموازين ، في التخطيط السوفيتي ، إلى ثلاثة أنواع : موازين خاصة بالمواد ، تتعلق بالترابط بين مواردها واستخداماتها ، أى بين ما يقدر أن يتاح منها وبين الطلب الكلى عليها أثناء فترة الخطة ، وموازن القوى العاملة ، وتعلق بمدى وفرة وتوزيع واستخدام الفئات المختلفة من العمال المهرة وغير المهرة والفنيين والإخصائيين ، والموازن المالية وتعلق بتوزيع الدخل القومى بين البنود المختلفة للاستهلاك وبين بنود التكوين الرأسمالى المخصص للاستثمار ، وتوزيعه بين أمورال الأجور وبين بنود التكاليف الإنتاجية الأخرى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى . هذا فضلا عن حجم الموارد النقدية التى تصدرها الدولة وكيفية توزيع هذه الموارد . وغنى عن البيان أن وضع هذه الموازين مهمة بالغة التعقيد ، يتولاها قسم التنسيق وبالجوسبلان ، ودقة وضع هذه الموازين أمر ضرورى لحسن سير تنفيذ الخطة .

وقد تغيرت طريقة وضع الخطة ... فبعد أن كان إطار خطة الإنتاج يوضع أولا ، ثم تطبق موازين المواد بعد ذلك لتنسيق المهام المرسومة للإنتاج ، أصبحت الخطوة الأولى فى وضع إطار الخطة ، منذ عام ١٩٤٠ ، تتمثل فى تقدير المواد المتاحة والموارد المالية والقوى العاملة ، وتسمى هذه التقديرات «الموازن الأولية» ، وتعتبر هذه الموازين الأساس لوضع الهيكل العام لخطة الإنتاج . ولذلك لا تمثل خطة الإنتاج ، فى التخطيط السوفيتي ، تجميعا أفقيا لقوائم الإنتاج ، بل تمثل نظاما متكاملًا متناسقا لإنتاج السلع والخدمات المختلفة عن طريق نظام موازنات المواد (٨١) .

---

(٨١) « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٢ وما بعدها .

### رابعاً : الخطة المالية

وقد يتبادر إلى الذهن أنه لا ضرورة لوضع خطة مالية للاقتصاد الاشتراكي، حيث تمتلك الدولة أدوات الإنتاج، إلا أن الفكر الاشتراكي، عامة، يؤكد، كما قدمنا، أهمية وضع خطة مالية، وإن كانت أهميتها ثانوية. إذ أنه حتى مع قيام الملكية العامة لأدوات الإنتاج، فإن الدولة تلتزم بدفع أجور العاملين في صورة نقدية، مادام دفع الأجور عينا في صورة سلع استهلاكية يفقد هؤلاء عنصر المبادرة ويضعف الحافز المادي الذي يتمثل في التفاوت في مستويات الأجور، فضلا عن أن الصورة العينية للأجور لا تعالج مشكلة اختلافات الأذواق والميول والأنماط الاستهلاكية، وتقضي على حرية المستهلكين في اختيار أوجه الانفاق الاستهلاكي.

والخطة المالية هي، في الواقع، من شقين في التخطيط السوفيتي : الخطة النقدية والخطة الائتمانية. وتنطوي الخطة النقدية على تنظيم كمية العملة التي يخول لبنك الدولة إصدارها، ويتم جميع المعاملات بين المشروعات التابعة للدولة عن طريق دفاتر تقيدها الحسابات الدائنة والمدينة، وتحفظ في بنك الدولة. ولكل مشروع حسابه الخاص في بنك الدولة. ومن ثم، فلا حاجة إلى النقود إلا لدفع الأجور والمرتبات، أو للمعاملات بين الأفراد، أو لدفع أثمان المشتريات من مخازن الدولة، أو لدفع الضرائب للدولة. وعلى ذلك، فبالنسبة للصناعة فإن أساس الخطة النقدية هي قائمة الأجور والمرتبات عن فترة معينة. أما بالنسبة للزراعة فإن أساس الخطة هي قائمة الأجور التي تدفع لموظفي الدولة في المزارع وكمية النقود التي يتعين على الدولة أن تدفعها في نظير مشترياتها من الحبوب من المزارع الجماعية.

أما بالنسبة للخطة الائتمانية فعندما يتم وضع خطة الإنتاج، وتوزيع أهداف الإنتاج على المشروعات والمزارع الجماعية، فإن كل مشروع أو مزرعة يلجأ - للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ أهدافه - إلى مصدرين؛ أحدهما داخلي، والآخر

خارجى . فبالنسبة للمصدر الداخلى يقدر لكل مشروع أن يسهم بقدر من أمواله التى يكون قد تم تركيبها فى صدد تنفيذ الخطط السابقة من أجل تمويل عمليات التوسع فى المستقبل . وهذا هو ما يطلق عليه اسم « التمويل الذاتى » ، للتوسعات الاستثمارية داخل المشروع . وينطبق نفس الوضع بالنسبة للزرعة الجماعية التى يقدر لها ، هى الأخرى ، أن تمويل عمليات التوسع فى إنتاجها من مواردها الخاصة .

أما بالنسبة للمصدر الخارجى للخطة الائتمانية ، فإن بنك الدولة يقوم بتقدير الأموال المطلوبة للاستثمار الرأسمالى فى المشروعات بغرض التنمية ، وبتقدير الأموال الخاصة برأس المال العامل ، أو بعبارة أخرى الأموال اللازمة لرأس المال الثابت ولرأس المال المتداول فى المشروعات فى الفترة المستقبلية التى تغطيها الخطة الائتمانية . ويسمى المخططون السوفيت هذا الجزء من الخطة الائتمانية الذى يقدره بنك الدولة « بالائتمان المخطط » . غير أنه يلاحظ أنه ، وإن كان بنك الدولة يقدر حجم الائتمان المخطط بنوعيه ، أى الائتمان طويل المدى الموجه لتمويل الاستثمار الرأسمالى ، والائتمان قصير المدى . الموجه لتمويل رأس المال المتداول ، فإن بنك الدولة لا يقدم للمشروعات سوى الائتمان قصير المدى . أما الائتمان طويل المدى فتقدمه البنوك المتخصصة الأخرى داخل النظام المصرفى ، كالبنك الصناعى ، وبنك التعاونيات الزراعية ، والبنك المركزى للإسكان . إذ أن البنك الصناعى يقدم للمشروعات الصناعية الائتمان طويل المدى لأغراض التوسع الصناعى ، أما بنك التعاونيات الزراعية فيقدم الائتمان طويل المدى لسد احتياجات الجمعيات التعاونية تحقيقا لأغراض التوسع الزراعى ، وأما البنك المركزى للإسكان فإنه يقدم الائتمان طويل المدى لأعمال التشييد والبناء فى الأقاليم .

والجدير بالذكر أن هذه الائتمانات المخططة لا تخصص إلا لتحقيق أهداف



معينة بالذات ، بمعنى أنه يتعين على الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات أن تستخدم الائتمانات الممنوحة لها ، خارجيا ، في هذه الأغراض فقط . وضمائنا لتنفيذ هذا المبدأ التخصصى للائتمان المخطط ترسل البنوك المتخصصة مندوبيها إلى مراكز الوحدات الإنتاجية لمراقبة استخدام الأموال الائتمانية . وفضلا عن ذلك فإنه حالما تنتهى فترة تنفيذ الخطة ، وتظهر نتائج تنفيذ المشروعات لأهدافها الإنتاجية ، وتسلم السلع المنتجة إلى مخازن التوزيع ، فإن جانبا من مديونية هذه المشروعات يلغى بالقيود الدفترية لدى البنوك المانحة للائتمان . ومن ثم ، تصبح لدى هذه البنوك صورة واضحة عن مدى تنفيذ خطة الإنتاج عن طريق مراقبة المعدلات التى تتم على مقتضاها عمليات تصفية المديونية . ومن سلطات أجهزة القطاع المصرفى أن تبلغ الجوسبلان عن أية انحرافات عن الخطة المرسومة للإنتاج أو أية معوقات تحول دون سلامة التنفيذ ، وبذلك يمارس الجهاز المصرفى رقابته المالية على تنفيذ الخطة . (٨٢)

#### خامسا : تخطيط التكاليف والأسعار والتجارة الداخلية .

وفضلا عما يقوم به الجوسبلان ، باعتباره الهيئة العليا للتخطيط فى الاتحاد السوفيتى ، من إعداد إطار خطة الإنتاج وإطار الخطة المالية ، فإنه يحدد تكاليف وأسعار السلع المختلفة وكيفية توزيعها .

---

(٨٢) ولقد جرت العادة ألا يسمح النظام المصرفى ، فى الاتحاد السوفيتى ، للمؤسسات العامة بتجاوز الائتمانات المخصصة لها فى الخطة الائتمانية . ومع ذلك يجوز لنظام المصرف أن يقدم لهذه المؤسسات أموالا من الائتمانات غير المخططة فى أحوال الطوارئ أو فى بعض الظروف الخاصة الملحة . كذلك فمن سلطة النظام المصرفى أن يقدم ائتمانات مساعدة فى حالة ما إذا أقدم مشروع ما على تطوير خطة الإنتاج فيه ، واقتضى ذلك زيادة نصيبه من الائتمان المصرفى - راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٤٨



ويبدأ هذا التخطيط من القاعدة وينتهي في القمة ، إذ يقدر كل مشروع مدخلات الموارد المختلفة ( العمل ، والمواد الخام ، والطاقة والوقود ، ومقابل استهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة الخ ) ، ثم تحول هذه التكاليف الحقيقية إلى قيم نقدية ، وتسمى هذه التكاليف بالتكاليف النقدية المخططة ، وهنا يقرر الجوسبلان التكاليف المخططة لحوالي ٢٠ بندا من بنود السلع الانتاجية والاستهلاكية ( الفحم والكهرباء والخشب والمطاط والسكر الخ ) ، ويترك للوزارات المختصة تقدير التكاليف المخططة لباقي بنود السلع .

ثم يضاف إلى التكاليف المخططة ربح يتراوح معدله بين ٣ ٪ و ٥ ٪ من هذه التكاليف ، وإن كان يصل في بعض الصناعات إلى حوالي ٨ ٪ . وهنا تمثل جملة التكاليف المخططة والأرباح المخططة أسعار الجملة للواد وال السلع المختلفة ، أى الأسعار التى تباع بها المشروعات منتجاتها إلى مخازن التوزيع . إنما يلاحظ أنه عندما يسلم المشروع سلته إلى مخزن ( أو مخازن ) التوزيع ، فإن قيمة الإنتاج المسلم إلى المخزن من هذه السلعة يقيد فى الجانب الدائن من حساب المشروع فى البنك المختص ، بينما تقيد قيمة هذا الإنتاج نفسه فى الجانب المدين من حساب مخزن التوزيع فى هذا البنك . وبهذا تلغى مديونية المشروع ، كلها أو بعضها ، للبنك .

وقد يحدث أن يختلف الربح الفعلى للمشروع عن الربح المخطط له بمعرفة الجوسبلان ، كأن يرتفع المشروع بكفايته الإنتاجية ويقلل من استخدام المواد الخام أو يقلل من العادم أو يرفع من كفاية العاملين وإنتاجيتهم ، فتقل تكاليف الإنتاج تبعا لذلك . وهنا يحصل المشروع على الفرق بين الربح الفعلى والمخطط ، ويعتبر هذا الربح حافزا ماديا قويا للعاملين فيه ، إذ يصبح من نصيبهم عند توزيع الربح . أما عن كيفية توزيع الربح المحقق فى المشروع ، فإن جزءا منه يذهب إلى الميزانية فى صورة ضرائب ، ويودع جزء منه فى البنك الصناعى كاحتياطي للمشروع ( م ١١ - التخطيط الاقتصادى )

لأغراض النمو والتوسع في المستقبل، ويودع ما يتبقى بعد ذلك في صندوق خاص بالمشروع يستخدم في تقديم الخدمات الاجتماعية العاملين .

ولدى الانتقال من مهمة تسعير السلع على مستوى تجارة الجملة إلى مستوى تجارة التجزئة ، فإن مخازن التوزيع تحدد أسعار التجزئة للمستهلكين بأخذ أسعار الجملة للسلع كأساس للتقدير . ثم تضيف إليها تكاليف التوزيع بالتجزئة ، وكذلك ضريبة رقم الأعمال التي تمثل المصدر الأساسي لدخل الدولة ( ويقرب من ٧٠ ٪ من دخلها ) .

غير أن ما تقدم من تخطيط للتكاليف والأسعار ينسحب ، فقط ، إلى السلع الصناعية . أما بالنسبة للسلع الزراعية فإن الوضع يختلف ؛ إذ يتولى الجوسبلان تحديد أسعار بعض منتجات المزارع الجماعية بصورة الزامية . ويتم تحديد هذه الأسعار عند مستوى أقل من تكاليف الإنتاج ، نظرا لأن الدولة أتاحت للجماعات التعاونية استغلال هذه الأرض دون أن تدفع عنها أى ريع . وأما عن توزيع السلع الزراعية بين المستهلكين فتتولى وزارة التجارة . فإذا كان البيع بالتجزئة عن طريق قطاع الدولة أو قطاع التعاونيات . فإن أسعار السلع الزراعية تخضع لتخطيط الدولة عن طريق وزارة التجارة . أما إذا كان البيع بالتجزئة عن طريق أسواق المزارع ، فإن السوق تصبح حرة ، ولا تخضع لتخطيط الأسعار ، وإن كانت تتأثر بالأسعار المخططة في قطاع الدولة وقطاع التعاونيات . وأما تخطيط التجارة الداخلية فيقوم على أساس تحقيق الموازنة بين حجم الطلب الكلى على السلع ، ممثلا في القوة الشرائية المقدرة تدفقها إلى الأسواق ، وبين المتاح من السلع الاستهلاكية ؛ وفقا للمعادلة الآتية :

الدخول الشخصية الاجمالية — الاستقطاعات المختلفة قبل الانفاق

( ١ - إلى ذلك المدخرات )

= قيمة المتاح من السلع الاستهلاكية والخدمات

وهذا في الواقع أحد الموازين التركيبية المتقابلة التي لا بد أن تتحقق في الاقتصاد الاشتراكي ، إذ أنها لو لم تتحقق ، فلا بد أن ينشأ اختلال تركيبي يتمثل في حدوث عجز في المتاح في الأسواق من بعض السلع . وهو ما حدث ، فعلا ، في الاتحاد السوفيتي ، أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ولذلك يهتم الجوسبلان بتفادي هذا الاختلال ، وذلك بالعمل على تحقيق الموازنة المنشودة بين جانبي معادلة تخطيط التجارة الداخلية .

أما أسلوب العمل في تحقيق هذه الموازنة فيتلخص في أن الجوسبلان يقوم بتقدير الدخل القومي عن فترة الخطة موضع الإعداد ، ثم يقدر ، بعد ذلك ، ما يستخلص من هذا الدخل في صورة مدخرات الأفراد ، وضرائب ، ومبالغ مخصصة للضمان الجماعي . ثم يخلص من ذلك إلى تقدير للقوة الشرائية المتاحة للإنفاق الاستهلاكي ، وهي لا تعدو أن تكون الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال فترة الخطة . وهذا الإنفاق الاستهلاكي يقسم ، بدوره ، إلى بندين رئيسيين : إنفاق على الخدمات المختلفة ، كالخدمات الثقافية أو الترويحية أو خدمات النقل ، وإنفاق على السلع الاستهلاكية . ولهذا أهميته البالغة في تخطيط التجارة الداخلية .

غير أنه لا يكفي مجرد تقدير حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية خلال فترة الخطة ، بل يجب ، أيضا ، تقدير توزيع هذا الجزء من الإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة . ويتطلب ذلك إجراء دراسات وبحوث تفصيلية لتقديرات الاستهلاك بالنسبة لكل سلعة ، على هدى الاستهلاك الفعلي وما يقدر له من زيادة نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد السكان من جانب ، ولأثر المرونة الداخلية للطلب على السلع ( زيادة الطلب على السلع نتيجة للزيادة المتوقعة في دخول المستهلكين ) من جانب آخر . ومن إجراء بحوث الاستهلاك على النحو المتقدم ، والوصول إلى تقديرات سليمة لحجم الإنفاق المتوقع على كل سلعة ، خلال فترة الخطة ، يحاول الجوسبلان ، بعد ذلك ، تزويد



السوق بذلك القدر من كل سلعة بحيث يتوافق مع حجم الانفاق المقدر عليها .  
فإذا لم يتحقق ذلك ، فعلا ، فإنه يعنى وجود ما يسمى « بالعجز السلعي » ، الذى  
يمكن إرجاعه إلى أحد أمرين : إما عدم سلامة تقدير الإنفاق الاستهلاكى على السلع  
فى فترة الخطة ، وإما إخفاق المشروعات أو المزارع فى تحقيق أهداف الإنتاج  
السلعي ، وتزويد الأسواق بالكميات المقدرة لمواجهة هذا الإنفاق الاستهلاكى .  
وإذا حدث ، فعلا ، أى اختلال بين المتوفر من السلع الاستهلاكية وبين  
القوة الشرائية المتدفقة إلى الأسواق للإنفاق على هذه السلع ، فإن الجوسبلان  
يبدل جهدا كبيرا لتصحيح هذا الاختلال . وإذا استدام دون تصحيح ، فيمكن  
اتخاذ بعض الإجراءات التقويمية ، كرفع أسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية بغرض  
تخفيض الاستهلاك ، أو استئصال جزء من القوة الشرائية المتدفقة عن طريق  
الضرائب ، أو بيع السندات الحكومية ، أو تشجيع مدخرات الأفراد .

#### سادسا : تنفيذ الخطة وصعوبات التنفيذ

ويعد تنفيذ الخطة جزءاً هاماً من التخطيط السوفيتى . وتلتزم كل وحدة  
إنتاجية بتنفيذ ما رسمته لها الخطة من أهداف مقررة (٨٢) . وهنا يدعو الأمر  
إلى أن يراجع الجوسبلان — عن طريق إداراته وأقسامه — تنفيذ الخطط الفرعية  
فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى . ويتعين على كل مؤسسة عامة أن تبعث  
بتقارير متابعة لرئاستها ، على فترات دورية ، يوضح فيها مدى تقدم الوحدات  
التابعة لها فى تنفيذ الخطة . إنما يلاحظ هنا أن سلطة الجوسبلان ، فى التخطيط

---

(٨٢) وفى ذلك يقول ستالين : « أن البيروقراطيين ، وحدهم ، هم الذين يمتدنون بأن عمل  
الخطة ينتهى بإعدادها ، والإعداد ، فى حد ذاته ، ما هو إلا البداية » . أما مولوتوف فقد  
ذكر فى تعليقه عن الخطة الخمسية الثالثة أنه : « لا يمكن اعتبار الخطة سلبية » ، ما لم تأخذ فى  
الاعتبار إمكانية التنفيذ ، وإذا لم ترتبط الخطة بإمكانية التنفيذ ، فلا تعدو أن تكون  
مجرد قصاصة من الورق » — راجع « التخطيط الاقتصادى » ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٥٠ .



السوفيتي ، لا تنسحب ، فقط ، إلى وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذها ، وإنما تنسحب ، كذلك ، إلى الاشراف والرقابة على سير التنفيذ ، إذ يخولها أن ترسل مندوبيها إلى مواقع الوحدات الانتاجية للإشراف على الكيفية التي يتم بها تنفيذ الخطة أفقيا ورأسيا ، أى على مستوى القطاعات الاقتصادية ، وعلى مستوى المناطق المحلية المختلفة . وهذه هي الرقابة النوعية على تنفيذ الاهداف ، وهي تدعم الرقابة المالية على التنفيذ من جانب الجهاز المصرفي .

وتستخدم الجوسبلان « المؤشرات الكلية » للكشف عن أى اختلال يحدث في الموازين السلمية ، فإذا ثبت لها هذا الاختلال ، بادرت إلى إدخال التعديلات الملائمة في الخطط السنوية التفصيلية . وفي حالة ما إذا كان المتاح من الموارد لا يتناسب مع الاستخدامات المقررة لها ، فإن الجوسبلان تعمل على تحقيق أحد أمرين : إما زيادة المتاح من الموارد ، وإما إنقاص حجم الطلب على الموارد ( الاستخدامات ) سواء كان طلبا إستهلاكيا أو وسيطا أو استثماريا أو طلبا خارجيا ( صادرات ) . وعلى ذلك فإن مهمة الجوسبلان ، في الاشراف على سير تنفيذ الخطة ، هي اكتشاف الاختلالات ، أولا بأول ، وتصحيحها فور حدوثها ، سواء كان ذلك يرجع إلى التخلف في التنفيذ ، أو تجاوز المحقق لما هو مستهدف تنفيذه . وبهذه المثابة يتسم التخطيط السوفيتي بقدر من المرونة .

ولم يخل جانب التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي من أخطاء في وضع الاهداف أو صعوبات في تنفيذها . ومرد ذلك إلى بعض الاسباب التي نجملها في افتقار المخططين إلى المهارة في وضع الخطط على أساس سليم من الدقة في تقدير الاهداف في ضوء الامكانيات القومية المتاحة ، وإلى نشوب الكوارث الطبيعية كالجفاف أو الفيضان بما يستتبعه ذلك من تعديل خطة القطاع أو القطاعات التي منيت بهذه الكوارث ، وإلى ظهور المخترعات العلمية والابتكارات الجديدة التي لم تؤخذ في الاعتبار لدى وضع إطار الخطة ، وإلى نشوب الحرب وما يقتضيه ذلك

من تعديل جوهرى فى التخطيط القومى وتحوله من خدمة أغراض السلم إلى إنتاج سلع الحرب ومعداته . ولكل هذه الأسباب يمكن القول ان التخطيط السوفيتى ، رغم كونه النموذج الرائد فى تخطيط الاقتصاد الاشتراكى ، لا يزال بعيدا كل البعد عن الكمال ، ولا تزال تبذل المحاولات من أجل تحسينه على مر الوقت رغم انقضاء زهاء الأربعين عاما على بدء أول تجربة سوفيتية رائدة فى التخطيط الشامل . هذا فضلا عن أن المشكلة الأساسية فى هذا التخطيط السوفيتى لا تزال منطوية على كيفية ضمان الارتفاع بكل ما يتحقق من تقدم تكنولوجى فى مختلف المجالات . وقد حاول الاتحاد السوفيتى التغلب على هذه المشكلة بإنشاء هيئة لتخطيط البحث العلمى ، فى عام ١٩٤٦ . وكان الهدف من وراء انشائها هو جعل العلم فى خدمة المجتمع ، وذلك عن طريق الربط الوثيق بين التقدم العلمى وبين التخطيط الاقتصادى . وتسوقنا هذه النتيجة العملية للتخطيط السوفيتى ، وما يصاحبه من أخطاء وصعوبات ، إلى التساءل عما إذا كان أسلوب التخطيط الاشتراكى هو ، حقا ، الأسلوب الأمثل الذى يجدر بالاقتصاديات المتخلفة أن تتبعه لإبان مرحلة انتقالها من أوضاع التخلف إلى ذروة التقدم ، ومن الزراعة التقليدية إلى الصناعة المتطورة . والإجابة عن هذا التساؤل تنطوى ، ضمنا ، على الإجابة عن تساؤل آخر فيما يتصل بنوع النظام الاقتصادى الذى تأخذ به المجتمعات المتخلفة لإبان هذه المرحلة الانتقالية . وهذا هو ما سنتناوله فى الفصل القادم .

## الفصل السابع

### مستلزمات التنمية والتخطيط

قبل أن تناقش تقدير أسلوب التخطيط ، من حيث مبررات الاخذ به أو عدم الاخذ به ، يبدو من الاوفق أن تكون نقطة البدء ، في هذه الناحية من الدراسة ، هي تصور قيام وضع من أوضاع التخلف في بلد ما ، وصورة المرحلة الانتقالية التي يمر بها هذا البلد في نضاله الجاد ضد التخلف . ويقتضينا ذلك أن تناقش أهداف النضال ، ثم وسائل تحقيق هذه الأهداف في صورة مقتضيات أساسية للتنمية . ولما كانت مقتضيات التنمية تختلف بمقتضيات التخطيط الاشتراكي ، فسنناقش ، بعد ذلك . المقتضيات الأساسية للتخطيط . وتسوقنا هذه المناقشة إلى ضرورة التعرف على السمات الأساسية لأسلوب التخطيط . فإذا أصبح لدينا وضوح فكري عن طبيعة هذا الأسلوب والإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ينبغي أن يمارس في داخله ، يمكننا أن نعرض ، بعد ذلك ، إلى الآراء المؤيدة لهذا الأسلوب ، لنخلص من ذلك ، إلى نتائج حاسمة حول تقدير أسلوب التخطيط . وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل والفصل التالي .

#### ١ - أهداف النضال

يقسم بتليم أهداف النضال ضد التخلف إلى نوعين من الأهداف : أهداف نهائية ، وأهداف وسيطة . أما عن الأهداف النهائية ، فهي تتضمن « التحسين الجوهري في مستوى معيشة السكان جميعا ، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن ، وإقامة هيكل إقتصادي يوفر لكل مواطن

ازدهار شخصيته وتفتح قدراته . وهذا مالا يمكن بلوغه الا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك الى حد معقول ، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم ، والقضاء النهائي على الأمراض المتوطنة ، (٨٤).

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف النهائية للنضال ضد التخلف لابد من تحقيق أهداف وسيطة ، لأنها في الحقيقة شرط تحقيق الاهداف النهائية . وأول هذه الاهداف الوسيطة هو التصنيع؛ إذ يتعدى إحداث تجديد شامل جذرى فى تكتيك الإنتاج ، إذا كان الشطر الأكبر من أدوات الإنتاج يستورد من الخارج . ومن ثم فإن التصنيع سيظل ، دائما ، شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية . وسبق ، دائما ، أول الاهداف الوسيطة ، على أن يقترن تحقيقه بتطوير الزراعة ، وتنويع الإنتاج ، والتجديد فى أساليب الإنتاج وإحلالها محل أساليب الإنتاج البدائية التى لا إنتاج غيرها للماملين فى البلد المتخلف. هذا فضلا عن الارتفاع بمستوى إنتاجية العمل فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى. بيد أن تحقيق هذه الاهداف النهائية ، وما يلحق بها من وسائل تتمثل فى أهداف وسيطة ، لا ييسر ، فى الواقع ، إلا باستيفاء بعض المقتضيات الأساسية للتنمية .

## ٢ - المقتضيات الأساسية للتنمية

إن أول شرط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الاستقلال السياسى للبلد المتخلف ، وهو ما يعنى إنهاء الوضع الاستعمارى الذى يكون مفروضا من قبل وإقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار والمتعاونة معه .

وإلى جانب الاستقلال السياسى لابد أن يتحقق شرط الاستقلال الاقتصادى الذى يضع حدا لحالة التبعية الاقتصادية التى تنقسم بها ، حاليا ، المجتمعات المتخلفة . ولإنهاء حالة التبعية لابد أن تتولى الدولة الدور الرئيسى فى توجيه الاقتصاد القومى ،

---

(٨٤) شارل بتليم «التخطيط والنمو السريع» ، باريس ، ١٩٦٤ ، ترجمة الدكتور إسمايل

صبرى عبد الله بعنوان «التخطيط والتنمية» ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥ .



لأن الدولة هي ، وحدها ، التي تستطيع وضع حد للتعبئة الاقتصادية ، وتعبئة قوى الإنتاج ، لتحقيق التنمية السريعة. ولقد وضح ، في ضوء تجربة البلاد المتخلفة ، أن رأس المال الأجنبي يستأثره بالقوم المسيطرة ، في الاقتصاد القومي ، ويلعب الدور الرئيسي في التجارة أو البنوك أو المزارع أو الصناعات الاستخراجية أو التحويلية ، حسب ظروف كل بلد متخلف ، ولكنه يعمل ، في جميع الأحوال ، على إبقاء البلد المتخلف في حالة التخلف والتبعية .

وإذا كانت سياسة الحرية الاقتصادية سراباً خادعاً لا يمكن أن يصفى حالة التخلف ، اعتماداً على الدور الأساسي الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة ، وكانت سياسة تدخل الدولة أمراً حيوياً لإنهاء حالة التخلف هذه ، فإن دور الدولة لا يمكن أن يكون إيجابياً حاسماً ، إلا إذا صفت مواقع السيطرة التي يحتلها رأس المال الأجنبي . ولا تعني هذه التصفية إلا تأمين البنوك والمزارع والمناجم والشركات الصناعية وشركات المرافق العامة ، وغيرها من المشروعات المملوكة لرأس المال الأجنبي . غير أن هذا الاستقلال الاقتصادي لا يدعم بتأمين المصالح الاقتصادية الأجنبية وحدها ، بل بإحداث تعديل جوهري عميق في العلاقات الاقتصادية التي تربط البلد المتخلف التابع بدولة أو مجموعة من الدول المتخلفة . وكما يذكر بتلهم فإن « الاستقلال الاقتصادي لا يتنافى ، بطبيعة الحال ، مع إقامة علاقات تجارية مع مختلف البلاد الأمبريالية ، ولا حتى مع قبول قروض منها ، ولكنه يقتضي أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة . وهذا لا يتيسر لبلد ضعيف اقتصادياً ، إلا إذا بدأ بطرد الأمبريالية من المواقع التي تحتلها في اقتصاده ، ثم أخذ ينمي علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الأجنبية ، ولا سيما مع البلاد الاشتراكية حتى لا يعود خاضعاً للضغوط التي تسمح بها التجارة مع بلد واحد » (٨٥) .

أما الشرط الثالث للتنمية فهو التحول الاجتماعي الذي يؤدي إلى قيام طبقة

حاكمة جديدة مستتيرة واختفاء الطبقات الرجعية والاستغلالية أو المرتبطة بالاستعمار ، وهذا الشرط ، كما يقرر بتلهم ، يعنى نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية التى بدونها لا يمكن الوصول بالنضال ، من أجل الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى ، إلى غايته ، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية . كذلك فإن الوصول بالثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها يعنى ، بالضرورة ، تحولها إلى ثورة اشتراكية ، وهذه الثورة الاشتراكية هى ، وحدها ، القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس من التكنيك الحديث والتعاون الدولى ، وبخاصة أن معظم البلاد المتخلفة يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى إنتاجية كبيرة لم تستخدم بعد من أجل تحقيق التنمية . وغنى عن البيان أن الطبقة الحاكمة الجديدة التى تقود الثورة الاشتراكية ، والتى ترعى المصلحة القومية وتقدمها على المصلحة الشخصية ، هى ، وحدها ، التى تستطيع أن تم ، بنجاح ، أصعب وأعقد مهمة تتولاها ، وهى مهمة النضال ضد التخلف . ويؤكد بتلهم أهمية استيفاء هذا الشرط بقوله أن « الركود الاقتصادى الذى يعانيه عدد كبير من بلاد أمريكا اللاتينية الغنية بالموارد الطبيعية يبين إلى أى حد يحول وجود جهاز سياسى لا يرمى مصلحة التنمية القومية — لأنه أداة بيد المصالح الخاصة الأجنبية أو القومية المرتبطة بالأجانب — دون النمو الاقتصادى السريع ، على الرغم من تحقيق الاستقلال السياسى » (٨٦) .

ويأتى ، بعد ذلك ، الشرط الرابع وهو تحرر التجارة الخارجية ، ونعنى بذلك خضوعها للحاجات القومية للبلد المتخلف بدلا من خضوعها للمصالح الأجنبية . ويمكننا أن ندرك مدى أهمية هذا الشرط الرابع ، لو علمنا أن التجارة الخارجية ، فى عدد كبير من البلاد المتخلفة ، لاتزال تحت سيطرة الرأسماليين الأجانب ، وحتى لو انتقلت إلى الرأسماليين الوطنيين ، فإن هذا لا يضمن تطورها وفقا للاحتياجات

القومية ؛ إذ أن أرباح هؤلاء تتحقق ، جزئيا ، من حالة التبعية التي تقسم بها البلاد المتخلفة . فالتبعية هي التي تجعل من الضروري استيراد كميات كبيرة من المنتجات المصنوعة ، ويحقق المستوردون من التجار أرباحا وفيرة من وراء هذا الاستيراد . ومن ثم ، تتمثل مصالحهم الذاتية في التماهى في زيادة حجم الواردات ، لا في تخفيضه ، وهم بسلوكهم هذا يقاومون خلق الأوضاع الاقتصادية التي تغنى تدريجا عن الواردات ، وسد احتياجات البلاد من منتجات الصناعة المحلية . فضلا عن ذلك فإن الأرباح التجارية الطائلة ، التي يحققها التجار من الاستيراد ، لا تسهم في الاستثمارات اللازمة للتنمية . ومن ثم ، فلو آلت هذه الأرباح إلى الدولة بدلا من الأفراد ، لغدت مصدراً هاما من مصادر تمويل التنمية . ولهذا يعتقد بتلهم أنه من الضروري ، منذ بداية عملية التنمية ، أن يمتد الدور الاقتصادي للدولة إلى التجارة الخارجية (٨٧) .

أما الشرط الخامس وهو أسبقية التركيم القومى ، فهو لا يقل عن الشروط السابقة في الأهمية لبلوغ الأهداف النهائية للتنمية ؛ إذ لا ريب أن بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من المتعذر تنفيذ سياسة التنمية . ومن بين تلك الهياكل توجد علاقات الإنتاج القديمة ، وعلاقات الملكية ، والعلاقات البشرية القديمة التي تحط من قدر العاملين وإنتاجيتهم ، مع أنهم ، على حد تعبير بتلهم ، « أكثر العناصر ديناميكية ، بين السكان . لقد بقيت تلك الهياكل القديمة بفضل مساندة النفوذ الأجنبي ، لأنها بذاتها عقيات على الطريق إلى النمو الاقتصادي . وللقضاء عليها لا بد من اتخاذ تدابير إيجابية فعالة لدعم الاقتصاد القومى ، قوامها القضاء على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، وذلك عن طريق « تنمية قوى الإنتاج وتقديم إنتاجية العمل واستخدام كل إمكانيات التكنيك الحديث . » وهنا تتضح الأهمية البالغة لما تقتضيه العملية الكبرى للتنمية من استثمارات



واسعة ، سواء ما كان منها ماديا ، أى فى الآلات والمعدات والمباني والتجهيزات الخ ، أو ما كان منها بشريا ، يتمثل فى التعليم والمعرفة والبحث العلمى ، إذ عن طريق هذين النوعين من الاستثمار ترتفع أقدار العاملين ، وتزداد إنتاجيتهم وفاعليتهم فى دفع عجلة التنمية ، كما يمكن استخدام وسائل إنتاج حديثة وأكثر إنتاجية من قوى الإنتاج القديمة .

ولكن ما السياسة التى تنتهجها البلد المتخلف فى تمويل الاستثمارات اللازمة لأغراض التنمية ؟ . . . . . يجب بتلهم عن هذا التساؤل بضرورة الربط بين سياسة الاستثمار والتركيم القومى ، على أساس أن السياسة التى تستهدف تحقيق المزيد من الاستقلال الوطنى لابد أن تركز ، أساسا ، على التركيم القومى ، لا على المساعدات المالية الخارجية التى يمكن أن تؤدى إلى الإبقاء على حالة التبعية الاقتصادية ، ولو كانت فى صورة مقنعة . ومن ثم ، يخلص بتلهم إلى أن النمو السريع للتركيم القومى هو الشرط الأساسى للتنمية الاقتصادية القادرة على الاعتماد على نفسها بصورة متزايدة . وفى هذا الصدد يبرز بتلهم حقيقة أخرى ، وهى أنه « مهما يكن حجم المساعدات الخارجية التى يتلقاها البلد المتخلف ، فإن هذه المساعدات لا تعفى من التركيم القومى ، بل على العكس فكلما زاد حجم المساعدات الخارجية ، تعين زيادة حجم التركيم القومى ، حتى تظل تلك المساعدات ثانوية بالنسبة له . فالتركيم القومى هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية » .

ويستطرد بتلهم ، فى تأكيدِهِ على التركيم القومى ، قائلا : « إن التنمية الاقتصادية الراهنة التى تعتمد أساسا على المساعدات الخارجية هى بناء يقام على الرمال ، وما تولده من نشاط اقتصادى يمكن أن يتوقف ، إذا توقفت المساعدات . ومثل تلك التنمية الراهنة لا يمكن أن تخفى حقيقتها ، ألا وهى أنها تبعية اقتصادية فى شكل آخر . ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن عدداً من الاقتصاديين يؤكد



أن البلاد المتخلفة غير قادرة على أن تؤمن تسميتها بالاعتماد على التركيم القومى، وأنها، بالتالى، محكوم عليها بالالتجاء، خلال فترة طويلة بعض الشيء، إلى المعونة الخارجية ورموس الأموال الأجنبية، وهذا ما يجعلها تقبل التبعية الاقتصادية، كما لو كانت قدراً محتوماً، (٨٨).

وقد أثبت بتليم، فى ضوء البحوث الميدانية التى أجراها فى عدد من البلاد المتخلفة، أن تلك اللعنة، التى يقال أنها معلقة على هذه البلاد، ليست إلا وهماً يرتكز إما على التشاؤم الذى ينقصه السند العلمى، وإما على الرغبة فى الإبقاء على علاقات التبعية القديمة فى شكل جديد، إذ كشفت هذه البحوث أن ثمة قوى منتجة هامة غير مستخدمة فى كثير من البلاد المتخلفة، وأنه يمكن استخدامها على أسس سليمة تحقق زيادة كبيرة مطردة فى الدخل القومى وفى التركيم القومى.

أما الشرط السادس من الشروط الأساسية للتنمية فهو المشاركة الإيجابية، من جانب جماهير الشعب، فى عملية التنمية، لأن نجاح سياسة التنمية يتوقف على حماسة الجماهير لتحقيق التقدم المادى. وفى صدد المقتضيات البشرية للتنمية يذكر بتليم أيضاً أن التجربة قد أثبتت أن أى جهاز بيروقراطى، حتى ولو كان مزوداً بمفاهيم تكنولوجية سليمة عن مقتضيات التنمية، لا يمكن أن ينجح فى تحقيق تنمية سريعة... إن البيروقراطية لا يمكن أن تحصل من الجماهير على أقصى جهدها، والبشر فى البلاد ذات النمو الاقتصادى البسيط أهم قوى الإنتاج، كما يقرر أنه ليس أخطر، فى هذا المجال، بالنسبة لآى بلد متخلف، من أن يتصور زعماء أنه يكفى أن يلجأوا إلى مجموعة من الفنيين تعد لهم خطة التنمية، ثم يتوجهوا إلى بعض الدول الأجنبية بطلب تمويل تنفيذها، إذ أن الاكتفاء بذلك يمكن أن يحقق فى بعض القطاعات نتائج محدودة، ولكنه لن يقدم شيئاً فى ميدان النضال الحقيقى ضد التخلف، لأن هذا النضال يقتضى مجهوداً ضخماً لزيادة التركيم القومى يفترض.

تحقيقه المشاركة الحماسية من جانب الجماهير (٨٩) .

وما دامت المشاركة الحماسية للجماهير ضرورة من ضروريات التنمية ، فلا بد من الارتفاع بمستوى وعي الجماهير إلى أبعد الحدود الممكنة . ومن ثم ، فلا بد من توجيه العناية الخاصة بالكفاح ضد الأمية ، والنضال من أجل التعليم الأساسي ، فمن الخطوة الشروع في البناء الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد متخلف ، دون الشروع ، في الوقت نفسه ، في العمل على تصفية الأمية والجهل . وفي هذا الصدد تبرز الأهمية الخاصة للمستويات الدنيا من التعليم ، لأن التركيز على المستويات العليا من التعليم يؤدي إلى تكوين فئة بيروقراطية معزولة عن الجماهير ، غريبة عن مصالحها وأفكارها ، وهو ما يتنافى مع مقتضيات النضال من أجل التنمية الحقيقية السريعة .

غير أنه من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن مقتضيات النضال ضد التخلف تتواءم مع مقتضيات المزيد من العدالة الاجتماعية والتطلع نحو المساواة الاقتصادية . وكذلك الحال بالنسبة للأولوية التي ينبغي أن تعطى لإشباع الحاجات الجماعية ، وعلى الأخص في مجال التعليم والصحة ، على إشباع الحاجات الفردية ، وإن اقتضى ذلك تأجيل إشباع البعض من الحاجات الفردية التي تعتبر ثانوية في المرحلة الحالية من نمو قوى الإنتاج في كثير من البلاد المتخلفة . وهذا يقتضي ، بدوره ، إعداد ترتيب معين لأولويات التنمية والالتزام بهذا الترتيب ، مادام تحديد هذه الأولويات والتمسك بها أمراً ضرورياً بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التي تندر فيها الموارد . ويستحيل مع هذه الندرة القيام بعمل كل شيء في وقت واحد ضد

---

(٨٩) ويضرب بتلخيص مثالا على ذلك بالهند ، إذ أن بها بورجوازية وطنية نامية وقوية ، ولها إمكانيات التركيب ، وهي ، وحدها ، التي يمكن أن تقطع شوطا في طريق التنمية دون مشاركة الجماهير . ومع ذلك فإن التقدم المحقق ، في مثل هذه الحالة ، سيظل محدودا وبطيئا ، ويبقى على عناصر قوية من التبعية الاقتصادية ، كما يبقى على يؤنس الغالبية العظمى من السكان - نفس المرجع السابق ، ص ٥٢ و ٥٣ .

« شبح التخلف » . وهذا يعنى ، بعبارة أخرى ، ضرورة إعداد وتنفيذ خطة اقتصادية ذات طابع إلزامى . وفى الإطار الاشتراكى . ويسوقنا ذلك ، إذن ، الى مناقشة مستلزمات التخطيط الاشتراكى التى يجب أن تسير ، جنباً إلى جنب ، مع المقتضيات الأساسية للتنمية .

### ٣ - مستلزمات التخطيط الاشتراكى

إذا توافرت المقتضيات الأساسية للتنمية لابد أن تتوافر إلى جانبها مستلزمات التخطيط الاشتراكى الفعال ، وتتلخص هذه فى توافر البيانات الإحصائية ، والتنظيم الاقتصادى الذى يستجيب لاحتياجات التخطيط ، والتنظيم السياسى الملائم ، وتغلغل الوعى التخطيطى بين أفراد الشعب (٩٠) .

#### ( ١ ) البيانات الإحصائية

ويتطلب التخطيط السليم التعرف على الأوضاع الاقتصادية القائمة بصورة تنسم بالشمول والدقة ، بمعنى أنه لابد من توافر كل البيانات الإحصائية التى تصور الوضع الراهن ، كما يجب أن تكون هذه البيانات دقيقة إلى أبعد الحدود . وأهمية ذلك واضحة تماماً إذا أدركنا أن التخطيط للمستقبل ، وأنه لا يبدأ من فراغ ، وإنما يبدأ من الحاضر ليمتد إلى المستقبل القريب والبعيد . ومن ثم ، تعتبر البيانات الإحصائية الدقيقة عن الوضع الراهن أحد المستلزمات الرئيسية للتخطيط الناجح ونقطة البدء فيه ، ولهذا فإن أى خطأ يسير فيما يتاح لدى أجهزة التخطيط ، من بيانات أو إحصائيات ، قد يرتب نتائج خطيرة بعيدة الأثر فى الاقتصاد المخطط . ومن الملاحظ ، بوجه عام ، أن البلاد المتخلفة التى تأخذ بالأسلوب الاشتراكى فى التنمية تواجه عقبة كثودا فى تخطيط اقتصادها القومى ، وتمثل فى ضعف الأجهزة الإحصائية ، ولهذا فإن أول خطوة ينبغى على أية دولة متخلفة ، فى مثل هذا الوضع ، أن تتخذها ، هى دعم الأجهزة الإحصائية والارتفاع بمستوى كفايتها إلى الحد الذى يتلاءم مع مقتضيات التخطيط السليم .

(٩٠) راجع بالتفصيل . « التخطيط الاقتصادى » ، ص ٥٥ وما بعدها .



ولا يمكن لأية دولة متخلفة أن تأخذ بأسلوب التخطيط ، ما لم تستند ، أولاً ، وقبل كل شيء ، إلى قدرة الأجهزة الإحصائية بها في إمدادها بكل البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد خطط المستقبل . كما أننا نلاحظ أن الاقتصاديات الاشتراكية الضالعة في التخطيط تعتمد ، بدرجة كبيرة ، على كفاية وقدرة أجهزتها الإحصائية المركزية .

### ( ب ) التنظيم الاقتصادى

إن وجود قطاع خاص كبير فى أى تنظيم اقتصادى لا يتماشى مع متطلبات التخطيط الفعال . وقد أكد هذا المعنى الأستاذ بتليم بقوله : « إن الاشتراكية فى أدوات الإنتاج ضرورية للتخطيط السليم » (٩١) . وقد عدد بتليم الأسباب التى يستحيل معها الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل الفعال مع وجود قطاع خاص كبير ؛ إذ يذكر أن وجود القطاع الخاص الكبير يجعل من المتعذر على السلطات العامة أن تقوم بتعبئة الموارد القومية واستخدامها على الوجه الأمثل الذى يحقق التسمية الحقيقية السريعة ، أو أن تقوم بتخصيص الاستثمارات ، واختيار النظم التى تتوافق مع احتياجات النمو الاقتصادى الموجه . هذا فضلاً عن أن وجود القطاع الخاص الكبير يودى إلى قصور البيانات الإحصائية وقلتها ، أو على الأقل عدم توافر عنصر الدقة والشمول فيها ، مع ما لها من أهمية بالغة فى إعداد الخطط الاقتصادية . يضاف إلى ذلك أن التخطيط الاقتصادى السليم يقتضى من الدولة أن تفرض سيطرتها الكاملة على تحديد أسعار السلع الرئيسية الهامة ، وعلى تحديد مستوى الدخل وكيفية توزيعه . وهنا فإن وجود قطاع خاص كبير فى التنظيم الاقتصادى — بما فيه من جهاز للأسعار لا يختلف فى شيء عن طبيعة جهاز الأسعار فى الاقتصاد الرأسمالى — قد يودى إلى سوء تخصيص الموارد



المستثمرة وسوء توزيع الدخل على النحو الذى يفضى ، فى النهاية ، إلى فشل  
الخطة القومية .

ويؤكد بتلخيص أن تجربة التخطيط فى الدول الرأسمالية قد أثبتت أن المشروع  
الخاص لا يقبل التخطيط عن طيب خاطر ، بل يبنى القضاء عليه . ولهذا ينصح  
بأنه قد لا يكون من المناسب القضاء على المشروع الخاص فوراً ، بل يسمح له  
بالبقاء فى المرحلة الأولى من التخطيط ، كتنظيم انتقالى ، إلى أن يحتل القطاع العام  
مكان الصدارة فى الاقتصاد القومى

وعلى ذلك فمن المتعين على الاقتصاديات المتخلفة التى تعقد العزم على تحقيق  
النمو الاقتصادى السريع أن تأخذ بأسباب التنظيم الرشيد للاقتصاد القومى ،  
والذى يتمثل فى ظهور قطاع عام كبير بصورة تدريجية كأداة طيعة للتخطيط  
الاقتصادى السليم . وفى مجال التطبيق العملى لمثل هذا التنظيم الرشيد للاقتصاد  
القومى ، فقد يكون من الأوفق — للقضاء على جمود الزراعة وتخلفها التكنولوجى  
فى الاقتصاد المتخلف — أن يعاد توزيع الأراضى على المزارعين المعدمين لإثارة  
حماسة الجماهير لتغيير وجه الاقتصاد الزراعى ، على أن يصحب ذلك وضع نظام  
تعاونى تقدمى للزراعة ، ييسر إدخال الأساليب الحديثة فى الإنتاج ، ويسهل  
مهمة التخطيط الزراعى فى الوقت ذاته ؛ لأنه من الأيسر تعامل أجهزة التخطيط  
مع بضعة آلاف من الجمعيات التعاونية عن أن تتعامل مع ملايين المزارعين .

أما فى مجال الصناعة فلا بد أن يستأثر القطاع العام بالجزء الأكبر من  
المنشط التى تعمل فى هذا الميدان ، وبخاصة أن القدرة التنظيمية آية فى الندرة ،  
وأن إدارة المنشآت الصناعية لابد أن تعتمد ، أساساً ، على الكفايات والقدرات  
الفذة المتوافرة فى الإدارات الحكومية . ولهذا يجب أن يضم القطاع العام كل  
الصناعات الهامة ، وعلى الأخص المرافق العامة والصناعات الثقيلة والمتوسطة ،

فضلا عن الصناعات الخفيفة الهامة . كما يجب تأمين قطاع المال ، بما يضمنه من بنوك وشركات تأمين ، لتيسير تعبئة الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية . أما قطاع النقل فيجب تأمينه هو الآخر باعتباره الشريان الحيوى الذى يمد الاقتصاد القومى بخدمات النقل البرى والجوى والمائى والنقل بالسكك الحديدية . وهى ، بطبيعة الحال ، خدمات أساسية لمواجهة احتياجات التنمية . وأما عن التنظيم التجارى فينبغى تأمين التجارة الخارجية ، كلها أو معظمها ، لمصلحة التنمية المخططة . وحتى فى مجال التجارة الداخلية فهناك مجال واسع لمشاركة الدولة فى تجارة الجملة والتجزئة بالنسبة للعديد من السلع الضرورية والاساسية . هذا هو فى الواقع التنظيم الاقتصادى الذى يمكن أن يستجيب ، فى يسر وملاءمة ، لمطالبات التخطيط الفعال الذى يدفع عجلة التنمية قدما ، إلى الامام ، وبسرعة فائقة .

### ( ح ) التنظيم السياسى

ولمى جانب التنظيم الاقتصادى الملائم لاحتياجات التخطيط الفعال ، فلا بد أن يكون التنظيم السياسى هو الآخر بالصورة التى تكفل نجاح التخطيط . وهذا يعنى ، أنه يقع على عاتق الدولة المتخلفة التى يوجد بها نظام برلمانى عبء اقناع جميع الاحزاب السياسية بضرورة وجدوى التخطيط الاقتصادى كوسيلة لتحقيق النمو . ولن يكتب للتخطيط النجاح ، ما لم توافق جميع الاحزاب ، تماما ، على مبدأ التخطيط . وفى حالة عدم اتفاق الاحزاب السياسية حول مسألة التخطيط ، فإنه من الافضل عدم اللجوء إليه والاكتفاء بالنمو العفوى البطيء . فالتخطيط عملية مستمرة لها بداية وليست لها نهاية ، ولا يمكن تركها لتقلبات النتائج الانتخابية . ففي الهند ، مثلا ، على الرغم من أن جميع الاحزاب قد وافقت على مبدأ الاخذ بالتخطيط ، قد يشك المرء فى إخلاص نوايا بعضهم فى ذلك ، وإذا سنحت الفرصة لهؤلاء ، فسوف يلغون بالتخطيط بعيدا ، ويقضون

على ما حققه من نجاح . وأوضح مثل على ذلك هو بريطانيا ، فقد بذل حزب العمال بعض الجهود في اتجاه التخطيط ، عندما كان في مركز الحكم ، في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ ، وعندما جاء حزب المحافظين عام ١٩٥١ ، غير كل ما تم تحقيقه في ظل النظام السابق . ومن هنا يمكن ضعف الحكومة البرلمانية التي تقوم على تعدد الأحزاب كأداة للتنمية المخططة ، (٩٢) .

وأخيراً فإن من مستلزمات التخطيط الاشتراكي الفعال ضرورة تغلغل الوعي التخطيطي إلى كل المستويات ، ليس فقط على مستوى الوحدات الإنتاجية ، ولكن ، كذلك ، على مستوى الأفراد أنفسهم ، سواء في نشاطهم الإنتاجي أو الاستهلاكي . وهذه حقيقة لا يرقى إليها الشك ؛ إذ يعتبر التعاون بين أفراد الشعب جميعاً السند الأساسي للتخطيط . وقد وصف آرثر لويس مدى أهمية ذلك بقوله : « إن حماسة الشعب هي في نفس الوقت زيت التشحيم للتخطيط ووقود التنمية الاقتصادية ، فهي قوة ديناميكية تجعل كل الأمور ممكنة التنفيذ » .

وقد عدد جهازنا المركزي للتخطيط أساليب الارتفاع بالوعي التخطيطي ، وتغلغه إلى كل المستويات ، فيما يلي :

أولاً : اهتمام جميع جهات التنفيذ بالبيانات التي تصور النشاط الذي تقوم به ، على أن تنقسم هذه البيانات بالشمول والدقة ووصولها في الأوقات التي تمكن من الاستفادة منها ، إذ أن أهمية البيانات الصحيحة ترجع إلى أنها هي الأساس الذي يبنى عليه التخطيط السليم . ولذلك فإنه يتعين على جميع الجهات المنفذة للخطة أن تقوم بعملية جرد كامل لبياناتها لاستكمالها والوصول بها إلى أعلى مستويات الدقة الممكنة ... إن جهاز التخطيط يبنى تقديراته عن الأهداف العامة للخطة على دراسة البيانات المتوفرة لديه ، غير أن أجهزة التنفيذ لابد أن تقوم ، من جانبها ، بدراسة لبياناتها ، حتى تخرج من هذه الدراسة بتصحيح لما يكون



التخطيط قد وقع فيه من خطأ ، أو لما قد يكون متاحا من البيانات غير الدقيقة التي بنى عليها التخطيط دراسته .

ثانيا : ضرورة انسياب البيانات بين المستويات المختلفة ، بحيث يبدأ جميع البيانات من أقل المستويات القائمة بالنشاط الاقتصادي ( سواء كانت وحدة إنتاجية في المصنع أو وحدة خدمات ) وبحيث تناسب للمستويات الأعلى منها في الرقابة والإشراف ( مستوى الشركة ثم المؤسسة ثم الوزارة ) ، ثم تجمع مركزيا في كل وزارة وتدرس لكي تعطى صورة شاملة للقطاع ، وبحيث تناسب بعد ذلك إلى جهاز التخطيط المركزي . إذ أن اتباع هذه الطريقة في انسياب البيانات يضمن دقة التقديرات ؛ لأنه كلما نبع البيان ، على درجة كبيرة من التفصيل ، في أصغر الوحدات القائمة بالتنفيذ ، كان ذلك ضمانا لدقته .

ثالثا : ضرورة استكمال مكاتب التخطيط والمتابعة على كافة المستويات ، أى على مستوى الوزارة والمؤسسة والشركة ، وقيام كل مكتب على كل مستوى في المستقبل ، ليس ، فقط ، باقتراح الخطة للوحدة الإنتاجية التي يعمل بها فيها ، ولكن ، كذلك ، باقتراح إمكانيات التطوير في كافة النواحي في نطاق هذه الوحدة . وهذا يحتاج إلى دفعة قوية تضمن استكمال هذه المكاتب . يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بإنشاء مكاتب للتخطيط على المستوى الإقليمي في المحافظات ، تكون مهمتها دراسة موارد المحافظة واقتراح المشروعات التي يمكن أن تستغل بها هذه الموارد أحسن استغلال ممكن ، على أن تدرس جهات التنفيذ في الوزارات ، وغيرها من الجهات ، مدى إمكانية تطبيق هذه المقترحات .

رابعا : ضرورة الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ في معنييهما الصحيحين ، إذ لا يعني هذا المبدأ أن يفرد جهاز التخطيط المركزي بوضع الخطة بكافة تفصيلاتها الشاملة لنشاط كل وحدة إنتاجية ؛ لأن مثل



هذا الوضع لا يمكن تحقيقه عملاً ، وحتى لو كان من المتصور تحقيقه ، فسيجعل الخطة بعيدة عن الواقع .

إن الاقتصاد القومى يقسم إلى قطاعات ، وكل قطاع ، بدوره ، مقسم إلى مناشط مختلفة ، وتشرف على كل نشاط مؤسسة نوعية ( وذلك فيما يتعلق بقطاع الأعمال ) ويندرج تحت المؤسسة عدد من الشركات المختلفة . وتبعاً لهذا التسلسل فإنه بالنسبة لكل مستوى يعتبر المستوى الأعلى منه مستوى مركزياً بالنسبة له ، فالمؤسسة فى وضع مركزى بالنسبة لشركاتها ، والوزارة فى وضع مركزى بالنسبة لمؤسساتها ، وجهاز التخطيط المركزى فى وضع مركزى بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه .

ومن ثم ، يقتضى تطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وفقاً لهذا التسلسل ، أن يقوم كل مستوى مركزى باقتراح الخطة للأجهزة التى يعمل بها ، ثم يرفع ، بدوره ، مشروع الخطة الشاملة للسلطات الأعلى لإقرارها أو تعديلها ، فمركزية التخطيط ، إذن ، لا تستبعد صدور مقترحات الخطة من المستويات المركزية المتدرجة . أو بعبارة أخرى لا تستبعد أن يكون التخطيط من القاعدة إلى القمة .

وعندما يتم إقرار الخطة وتوضع موضع التنفيذ ، فإنها تتضمن أهدافاً للقطاعات والمناشط على المستوى القومى كله . ثم عند تنفيذها يتعين على الوزارات ، ثم المؤسسات ، ثم الشركات ، أن تقسم كل منها أهداف القطاع والنشاط بين الوحدات الإنتاجية المتعددة التى تدخل فى نطاق كل قطاع أو نشاط .

وعلى هذا النحو يتحقق نوع من المشاركة الإيجابية الفعالة بين جهاز التخطيط المركزى وبين أجهزة التخطيط فى الوزارات والمستويات التالية لها

في مرحلتى إعداد الخطة وتنفيذها . وهذا ، وحده ، كما يؤكد جهازنا المركزى للتخطيط ، هو السبيل لأن يكون التخطيط علمياً ، وأن تصل الخطة إلى جميع المستويات (١٢) .

---

(١٢) راجع بالتفصيل « مقترح بالانجازات العامة للخطة الثانية » ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٤ ، ص ٦٠ إلى ٦٣ .

## الفصل الثامن

### تقدير أسلوب التخطيط

لقد ناقشنا ، في الفصل السابق ، الأهداف النهائية والوسيلة للنضال ضد التخلف ، والمقتضيات الأساسية للتنمية في أى مجتمع متخلف. وأتبعنا ذلك بمناقشة مستلزمات التخطيط الفعال . وبقي الآن أن نقاش النقد الموجه لأسلوب التخطيط وتقدير هذا الأسلوب في ضوء هذا النقد . غير أنه يجدر بنا ، أولاً ، أن نبحث في ماهية هذا الأسلوب وسماته العامة التي تميزه عن أى أسلوب آخر في التنمية .

#### ١ - ماهية أسلوب التخطيط

إذا أردنا أن ندرك كنه هذا الأسلوب ، ونتمعق في هذا الإدراك ، فإننا سنخلص ، في النهاية ، إلى أن التخطيط ضرورة إنسانية، وعملية مستمرة ، ونظرة إلى المستقبل ، وأسلوب المشاركة الجماعية ، وأداة للوازنة الاقتصادية .

#### ( ١ ) التخطيط ضرورة إنسانية

وإذا كانت المقتضيات الأساسية لعمليات التنمية تتمثل في تدبير رموس الأموال والخبرات الفنية والأيدى العاملة والأسواق القادرة على استيعاب منتجات التنمية وكل ما يدفع عجلة التطور الاقتصادى إلى الأمام، فليس من شك أن الإنسان هو الذى يتحمل هذا العبء ، الإنتاجى ، وهو الذى يحرك عمليات التنمية، ويبدل الجهود في تنفيذ المشروعات التي تلقى بين يديه ليحيلها إلى واقع ملموس ، ويرجمها إلى مزارع ومصانع ووحدات إنتاجية متعددة . فلا غرو أن قرر خبراء التخطيط أن نجاح أية خطة للتنمية تتوقف ، في المحل الأول ، على مدى استجابة أفراد

المجتمع لها ، وإيمانهم بما يحققونه من تقدم مادي ، واستعدادهم للاحتمال والتضحية في سبيل تحقيق أهداف الخطة .

ولهذا فإن التخطيط ، أولا وقبل كل شيء ، عملية إنسانية لأنه أسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل ، وهو في الوقت نفسه أسلوب في التفكير والتدبير والتوقيت السليم ، لأن الفرد يحتاج إليه في تنظيم تصرفاته ، والتوفيق بين أهدافه وموارده ، ولأن الجماعة الإنسانية تحتاج إليه ، هي الأخرى ، لأنه وسيلة طيبة للهوامة بين أهداف الجماعة وبين ما يتاح لها من موارد نادرة . . . . فالتخطيط ، إذن ، عملية إنسانية ترتبط بأهداف الجماعة ومطالبها ، وترتبط ، كذلك ، بإمكانات الجماعة ورغبات أفرادها في التقدم ، واستعدادهم للعمل المنتج ، وقدرتهم على القيام بالمهام التي يفرضها النضال في سبيل التنمية .

#### ( ب ) التخطيط نظرة إلى المستقبل

كما يؤكد الخبراء أن التخطيط نظرة من الماضي والحاضر لرسم صورة المستقبل ، على أساس ما يمكن إحداثه من التطوير في البنيان الاقتصادي للمجتمع وفي حجم الموارد ووسائل تعبئتها واستخدامها .

وبعبارة أخرى فإن التخطيط لا يمثل إتجاها « استاتيكيًا » يرتضى الأوضاع الراهنة ، ويحاول إصلاحها ، بل هو إتجاه « ديناميكي » يهدف إلى تغيير الصورة التي يقسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه . فإذا كان التخطيط يعالج مجتمعا زراعيا متخلفا في اقتصاده القائم على بدائية الفن الإنتاجي ، وفي مستواه الثقافي والصحي ، وفي قيمه الاجتماعية وأساليبه في الحياة ، وفي استكانته وخضوعه للطبيعة بدلا من تسخيرها لمنافعه ، فإن التخطيط ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف الراهن إلى طريق التصنيع ، ويتجه به إلى التقدم التكنولوجي وارتفاع المستوى الحضاري وتطوير معتقداته وقيمه الاجتماعية . وهكذا يتم التخطيط عن النظرة الثورية للأمور ، فهو حينما يحاول التغيير ، فإنه ينفذ إلى الأعماق ، ويغير وجه المجتمع تغييرا



بنيانيا ، يقتلع جذور الماضى ورواسبه ويبنى المستقبل بأماله الواسعة .

( ج ) التخطيط عملية مستمرة

وكما أن التخطيط ضرورة إنسانية ، ونظرة ديناميكية إلى المستقبل ، فهو عملية مستمرة ، إذ أنه ، فى الأساس ، عملية تمتد آفاقها إلى المدى الطويل ، فيرسم التخطيط اتجاهات العمل لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعى لسنوات طويلة ، ويرسم السياسة بعيدة المدى التى يمكن أن تحقق هذا التطوير البنيانى ، ثم يجرى تفصيلات اتجاهات العمل وبواجهه ووسائل تحقيق الاهداف المرسومة فى الخطة ، فى صورة مشروعات وأعمال وتنظيمات وقرارات تنفيذية على فترات أقصر ، ثم توضع مراحل التنفيذ السنوية لهذا التخطيط على مستوى النشاط ومستوى القطاع ومستوى الاقتصاد القومى .

وهكذا فإن تداخل الخطط فى بعضها البعض يعنى أن الخطط متوسطة المدى تشتق من الخطط طويلة المدى ، كما أن الخطط السنوية التفصيلية تشتق من الخطط متوسطة الأجل . وتبعاً لهذا التخطيط فلا بد من الإعداد لخطة خمسية مقبلة قبل انتهاء الخطة الخمسية الحالية ، ولا بد من إعداد إطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الاهداف المرسومة فى خطة السنة الأولى . ولهذا يقال ، دائماً ، إن التخطيط عملية مستمرة ، لها بداية ، وليست لها نهاية .

( د ) التخطيط عملية توازنية

وبما أن التخطيط ينطوى على تقرير مجموعة من الاهداف يتعين على الاقتصاد المخطط أن يبلغها فى فترة سنوية أو ثلاثية أو خمسية أو عشرية ، وتخصيص الموارد المتاحة ، وإستخدامها للوصول إلى ذلك فى تلك الفترة الزمنية — فلا بد أن تؤخذ عناصر التوازن فى الاعتبار . . . لابد ، مثلاً ، أن يتوازن الإنتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق أهداف الاستهلاك المحلى ، وأهداف التصدير ، وأهداف الاستعاضة بالإنتاج عن الواردات ، وأهداف الاستثمار . ولابد أن يتوازن

الدخل المتولد من مصادره المختلفة مع طرق التصرف في هذا الدخل وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار. ولا بد أن تتوازن فرص العمالة الموجودة فعلا ، وما يضاف إليها ، مع عدد الأفراد الفنين والعاملين الذين يحتاج إليهم الأمر لسد احتياجات الخطة من مختلف التخصصات .

ولا بد أن تتوازن الموارد من الإنتاج المحلي ، مضافا إليه الواردات ، مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد ، بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) وبين الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي ، وبين التصدير ، وبين ما يحتجز منها للاستثمار . ولا بد أن يكون هناك توازن بين الإنتاج من السلع والإنتاج من الخدمات ، بما أن الإنتاج من الخدمات ومتطلباته ( عمالة ومستلزمات إنتاج وإستثمار ) لابد له من توافر إنتاج سلعى مقابل جزء من أجور العمال ، ومن إنتاج سلعى لمستلزمات إنتاج الخدمات ، وإنتاج سلعى لتشييد المدارس والمستشفيات والمرافق البلدية وتجهيزها لأداء تلك الخدمات .

#### ( هـ ) التخطيط عملية مشاركة إيجابية

وفي ظل التخطيط الشامل تتقرر الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وترجم الأهداف والسياسات إلى برامج عمل تنفيذية في صورة خطة عامة لتخصيص الموارد العينية واستخداماتها ، وما يقابل ذلك من خطة مالية وتمويلية بجوانبها النقدية والائتمانية .

وفي التخطيط العلمى الكفء لا يمكن إغفال الأهمية الكبرى لزيادة الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية ، باعتبارهما المصدر الرئيسى لزيادة الدخل القومى ، وتحسين مستوى دخول الأفراد واطراد النمو الاقتصادى ، والتحسين الاجتماعى . وهنا لا ينفرد جهاز التخطيط المركزى بعملية إعداد الخطة القومية ، بل تشارك ، في إعدادها ، مختلف المستويات المركزية المتدرجة ( الوحدة الإنتاجية ، النشاط ،

القطاع ، الاقتصاد القومي ) . وقبل تنفيذ الخطة لابد أن تعتمد من المجالس الشعبية والتنظيمات السياسية العليا والهيئة التشريعية . وهكذا فإن جموع الشعب تشارك في إعداد الخطة وفي تنفيذها .

أما سلطة اتخاذ القرارات بشأن الاهداف ، وبشأن تخصيص الموارد ، وبشأن أسعار الموارد المستخدمة في الإنتاج ، ورفع الكفاية الإنتاجية لتعظيم الإنتاج والدخل منها ، فلا بد أن تكون سلطة مركزية . كما أن قرارات التوزيع وعدالته وكفايته وإجراءاته من مسئوليات السلطة المركزية أيضا . أما قرارات برامج العمل التفصيلي فتكون من مسئوليات الجهات التنفيذية على مستوياتها في حدود السياسة العامة والتوجيهات والاتجاهات العامة المرسومة مسبقا ، أي يكون التخطيط مركزيا بينما يكون التنفيذ لامركزيا ، تحقيقا للرونة وحسن الادارة وتوفير القدرة على مواجهة الظروف المحلية في الوحدات الإنتاجية في سبيل تحقيق الاهداف المرسومة (٩٤) .

### ٢ - السمات العامة لاسلوب التخطيط الاشتراكي

وفي مناقشة السمات العامة لاسلوب التخطيط الاشتراكي ، يبدأ شارل بتليم تحليله لهذه السمات بفكرة رئيسية ، وهي أن التخطيط ليس مجرد فن ، وإنما هو أسلوب سير نوع معين من المجتمعات ، وأنه لا يمكن أن يوجد تخطيط إلا في مجتمع تحققت فيه شروط الاشتراكية ، أو هي بسبيلها الى التحقيق .  
ويقدم بتليم تعريفا للتخطيط الاشتراكي يمكن أن يلقي الضوء على شروط تحققه وطبيعة أسلوبه ، وهو أنه « نشاط اجتماعي يحدد بواسطته العاملون في بلد اشتراكي ، من ناحية ، الاهداف التي يتطلعون اليها في مجالي الإنتاج والاستهلاك ،

---

(٩٤) راجع بالتفصيل « أسس ومبادئ التخطيط القومي » ، دكتور محمود أحمد الشافعي ، معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٤٣٩ - راجع أيضا « فلسفة التخطيط » لسيد أمين شلبي ، كتب قومية ، العدد رقم ١٠٤ .



بطريقة منسقة ، مع عمل حساب القوانين الاقتصادية الموضوعية وكذلك خواص التنمية الاجتماعية ، ويؤمنون ، من ناحية أخرى ، بتحقيق تلك الأهداف فيما يرون أنه أفضل الظروف ، (٩٥)

وتبعاً لهذا التعريف يقتضى التخطيط الاشتراكي ، إذن ، أن تتركز القرارات الأساسية ، في النهاية ، على العاملين أنفسهم . ولهذا الاقتضاء ثلاث دلالات .  
الدلالة الأولى أن التخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا في بيان اجتماعي لا يضم غير العاملين ، ويستبعد كل المستغلين والطفيليين الذين لا يهتمون بمراكز السيطرة في المجتمع إلا بما تضيفه عليهم النقود من قوة . أما الدلالة الثانية فهي أن التخطيط الاشتراكي غير ممكن إلا حين تصبح أدوات الإنتاج الرئيسية مملوكة للدولة ، وهذا يستتبع تأميم أدوات الإنتاج فيما يسمى « بالقمم المسيطرة » في الاقتصاد القومي ، كالصناعات الهامة والمناجم ووسائل النقل والتجارة الخارجية والبنوك وشركات التأمين كما قدمنا . وأما الدلالة الثالثة ، فهي وجود هيكل تنظيمي يسمح للعاملين بالمشاركة الايجابية في إعداد الخطط الاقتصادية وتنفيذها . والمقصود هنا هو إقامة ديمقراطية حقيقية ، وحرية تبادل الأفكار والمقترحات والانتقادات البناءة ، إذ لو لم يتوافر هذا الشرط ، فلا يمكن أن يكون التخطيط عملاً جماعياً ، ولا يمكن أن يتوافر له التأييد الفعال من قبل العاملين ، ويصبح ، بذلك ، عاجزاً عن أن يفيد من كل طاقات الاقتصاد القومي (٩٦) .

---

(٩٥) « التخطيط والتنمية » ، نفس المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٩٦) ويشير بتلخيص في معرض مناقشة الدلالة الثانية من دلالات التخطيط الاشتراكي إلى ما قامت به كوبا من اجراءات في عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ لبدء في التخطيط الاشتراكي ، إذ أصدرت قانون الإصلاح الزراعي في مايو ١٩٥٩ ، وحدد القانون حداً أقصى للملكية الزراعية ، كما ألغى الإيجار بالمزارعة ، وأعطى الأرض للمستأجرين ، في حدود مساحة معينة . ونظم القانون ، كذلك ، التوزيع المجاني لبعض الأراضي ، ونظم ، من ناحية أخرى ، قطاعاً =



بيد أنه وإن كان التعريف السابق الذى أتى به بتلخيص يفصح عن بعض الشروط الأساسية للتخطيط الاقتصادى ، إلا أنه يشير ، فى نفس الوقت ، إلى بعض الأفكار الجوهرية التى تبرز السمات العامة لهذا التخطيط الاشتراكى ، وهى تتضمن :  
الأهداف والأولويات ، والتنسيق بين الأهداف .

### ( ١ ) الأهداف والأولويات

إن كل تخطيط يحدد أهدافا عامة للنشاط الاقتصادى ، وهذه الأهداف تتفاوت من حيث الأهمية ، بمعنى أن لبعضها أولوية على البعض الآخر . ومع ذلك فإن هذه الأولويات ليست ثابتة ، بل إنها تتغير بتغير الظروف التاريخية والأوضاع الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد الاشتراكى المخطط .

---

== زراعيا مؤمما يسيطر على الجزء الأكبر من الأراضى المزروعة . كما صدر ، بعد ذلك ، قانون عام ١٩٦٠ الذى قضى بتأميم الممتلكات الأمريكية . وفى أكتوبر ، من نفس العام ، أتمت كل المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة ، كما أتمت البنوك ، وألغيت ملكية العقارات المبنية المدة للتأجير فى المدن ، بحيث أصبحت المساكن ملكا لسكانها . وقبل أكتوبر ١٩٦٠ كان قد تم الحد من السلطات الاقتصادية للرأسماليين الكوبيين والأجانب عن طريق إجراءات الاستيلاء والحراسة التى فرضت على كل المشروعات التى رفضت الخضوع لتوجيهات الحكومة . وفى فبراير ١٩٦١ أنشئت الأجهزة المسكفة بإدارة القطاع المؤمم ، وتم دعم الجهاز المركزى للتخطيط الذى كان يتبع ، مباشرة ، رئيس الوزراء .

وأخيرا تم إعلان الصفة الاشتراكية للثورة الكوبية فى أبريل ١٩٦٠ ، ثم بدأت عملية إدماج التنظيمات الثورية لتشكيل الحزب الموحد للثورة الكوبية ، وأصبح ، بذلك ، عام ١٩٦٢ العام الأول للتخطيط الاشتراكى فى كوبا . لقد كان معدل التحول الاشتراكى فى كوبا سريعا بشكل غير عادى اقتضته الظروف المحيطة بها . ومع ذلك يقرر بتلخيص أن هذه السرعة فى التحول ليست تعبيرا عن ضرورة عامة ، إذ مرت عشر سنوات على الاتحاد السوفيتى بين انتصار الثورة وبين بدء الحطة الخمسية الأولى . وفى تلك الفترة كان هناك مجال واسع لاقتصاد السوق ، وهذه هى « فترة النيب » ( السياسة الاقتصادية الجديدة ) ، لأن الظروف التنظيمية لم تمكن من النضج بحيث تسمح بتطوير تخطيط يشمل الاقتصاد القومى كله - « التخطيط والتنمية » .  
نفس المرجع ، ص ١٢٥١١ .

أما الهدف ذو الأولوية الأولى للتخطيط الاشتراكي فهو الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين والإشباع المتزايد للحاجات الجماعية . وهذا ، بعينه ، الهدف النهائي للتنمية كما قدمنا . ولا غرابة في ذلك ، فإن التخطيط وسيلة للتنمية . غير أن هذا الهدف لا يمكن بلوغه إلا من خلال تحقيق أهداف وسيطة . بل قد يكون لبعض الأهداف الوسيطة — خلال فترات معينة — أولوية على غيرها ، إذ قد يكون دعم الاستقلال الاقتصادي ، مثلا ، هدفا ذا أولوية لفترة من الوقت ، يدفع تحسين المستوى المعيشي إلى المرتبة الثانية من الأهمية . كما أن الأهداف الوسيطة قد تلعب دورا رئيسيا في مرحلة معينة ، وتجعل من المحتم تحقيق أهداف وسيطة أخرى كالتصنيع وتطوير الزراعة وتوزيع الإنتاج الزراعي وتعديل هيكل التجارة الخارجية وتغير الظروف التكنيكية للإنتاج .

وعلى ذلك ، فإن كل خطة اقتصادية لا بد أن يتم إعدادها على ضوء الإمكانيات القومية والحاجات الجماعية والأولويات الموضوعية للأهداف العامة ، النهائية والوسيطة ، والخاصة بكل مرحلة من مراحل التنمية . وإذا وضعت كل هذه العناصر جميعا موضع الاعتبار ، يمكن وضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تحدد أهدافا معينة لكل من مستويات الإنتاج والاستثمار والدخل والاستهلاك والادخار والتجارة الخارجية ، على مستوى الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة ، سواء كانت قطاعات سلعية أو قطاعات خدمات .

### ( ب ) التنسيق بين الأهداف

وفي صدد إعداد الخطة ، فمن المهام التخطيطية الأساسية ضرورة التنسيق بين أهدافها ، إذ بدون هذا التنسيق ، كما يؤكد بتليم ، لن تكون ثمة خطة ، بل مجرد تجميع لبرامج جزئية لا يوجد بينها ترابط أو انساق ، ولا يمكن تحقيقها في وقت واحد تبعا لذلك .

وثمة أدوات تخطيطية يمكن الاعتماد عليها في التنسيق بين الأهداف والبحث

عن اتساق الخطة ، وتجميعها فكرة الموازين ، التقديرية . وبعض هذه الموازين يعد على أساس تقديرات عينية ( كمية ) كميزان القوى العاملة وميزان الطاقة وموازين المواد الأولية الأساسية والموازين السلعية التي تشمل السلع الاستهلاكية الأساسية. أما البعض الآخر فهو موازين تعد على أساس تقديرات نقدية كجداول المحاسبة القومية التقديرية التي تحدد الإمكانيات القومية، وكجداول المدخلات والمخرجات التي تحدد العلاقات المتشابكة بين القطاعات والمناشط الاقتصادية المختلفة. وفضلا عن هذه الموازين والجداول فهناك بعض المعاملات الفنية ، كعامل رأس المال إلى الناتج، وهو يربط العلاقة بين الزيادة في حجم الدخل وبين الزيادة في حجم الاستثمار في الخطة . وفضلا عن ذلك فإن السعى وراء التنسيق بين الأهداف ، عند إعداد الخطة، يفترض مراعاة القوانين الاقتصادية الموضوعية، وعلى الأخص النسب الاقتصادية السليمة، وبعض هذه النسب ذو طبيعة ملزمة ، على حين أن البعض الآخر يخضع لمقتضيات التنمية في فترة معينة ، فتوقف ، مثلا ، نسبة الدخل القومي المخصص للاستثمار على معدل النمو المنشود للدخل القومي ، ويتوقف هذا المعدل، بدوره، على طبيعة النشاط الاقتصادية التي يجب تميمتها وعلى معدلات نموها .

وهكذا نجد أن كل هذه الأدوات التخطيطية هي أدوات طبيعة في يد المخططين ينفذون بها إلى أحكام التنسيق بين الأهداف المرسومة في الخطة ، فجداول المحاسبة القومية تحدد الإمكانيات القومية المتاحة في المجتمع التي على ضوءها يمكن وضع الأهداف . وجداول المدخلات والمخرجات تكشف عن العلاقات المتشابكة المتصلة بين القطاعات والمناشط الاقتصادية المختلفة ، بحيث أن نمو أى قطاع أو نشاط بمعدل معين لابد أن تحكمه معدلات النمو في القطاعات الأخرى . وبعبارة أخرى فإن وضع أهداف أى قطاع معين يرتبط بوضع أهداف مناظرة للقطاعات الأخرى . وأما الموازين المتقابلة الأخرى ، كموازين القوى العاملة والطاقة والمواد والسلع الاستهلاكية ، فهي تكشف عن موارد واستخدامات كل بند من بنود



هذه المجموعات الأربع . أو بعبارة أخرى فإن هذه الموازين المتقابلة تكشف عن التنسيق بين العرض المقدر لكل بند وبين الطلب المقدر عليه ومن هنا ، يمكن وضع أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير ، على مستوى كل مادة أولية أو سلعة أو مصدر من مصادر الطاقة ، على أسس سليمة ، كما يمكن تقدير المتاح من القوى العاملة في مختلف التخصصات لمواجهة احتياجات خطة التنمية (٩٧) .

غير أنه لما كان التخطيط يقتضى ، فى الواقع ، عملاً تكتيكياً دقيقاً معقداً ، كان من المتعين إنشاء هيئات التخطيط مزودة بالخبرات التخطيطية على أعلى مستوى ، وبالإمكانات ، وبأ كبر قدر من البيانات والمعلومات الدقيقة . غير أن العمل التخطيطى الذى يجب أن يجرى داخل أجهزة التخطيط ، لافى أى مكان آخر ، هو جزء من عمل التخطيط الاجتماعى الذى ينبغى أن يشارك فيه كل العاملين .

### ٣ - نقد أسلوب التخطيط الاشتراكى

وما دنا قد أدركنا طبيعة أسلوب التخطيط الاشتراكى ، وما يتضمنه من وضع أهداف وأولويات معينة ، والتنسيق بين هذه الأهداف لدى إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فينبغى علينا الآن أن نستعرض الحجج المعارضة والمؤيدة لهذا الأسلوب ، ثم نعقب على ذلك بتقدير نهائى له .

#### ( ١ ) غيبة الجهاز التلقائى للأسعار

يثار اعتراض أساسى ، فى وجه التخطيط الاشتراكى ، وهو أنه يتعذر قيام نشاط اقتصادى فى غيبة جهاز للأسعار تتوافر فيه الحرية والتنافس . أو بعبارة أخرى فإنه يصعب الحكم على ما إذا كان النشاط الاقتصادى رشيداً أو غير رشيد ، فى مجتمع اشتراكى مخطط ، لافتقاره إلى الحسابات الاقتصادية . هذا فضلاً عن أن النشاط الإنتاجى لا يوجه على ضوء الاعتبارات الاقتصادية .

---

(٩٧) « التخطيط والتنمية » نفس المرجع السابق ، ص ١٤ الى ١٦ .



ولا يعني ذلك أنه لا يوجد جهاز أسعار في الاقتصاد المخطط ، ولكنه نظام لا يتمتع بالحرية ولا يتوافر فيه عنصر المنافسة ، بل يقوم على التعسف . وهنا لا تتحدد الأسعار عن طريق حرية التقاء العرض والطلب في السوق ، إذ لا توجد سوق حرة في الاقتصاد المخطط . وإنما تتحدد الأسعار بمعرفة سلطة تخطيط مركزية ، سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار عوامل إنتاج ، إذ أن الدولة — وهي المحتكر الوحيد — تملك وتوجه كل أدوات الإنتاج . ومن الطبيعي أنه ، في ظل التخطيط ، لا يعتبر ترشيد النشاط الاقتصادي أمرا سهلا (٩٨) .

كما أبرزت أوجه النقد الموجه إلى الاقتصاد المخطط أنه قد يترتب على الأسعار التي تحددها سلطات التخطيط المركزية ، بصورة مصطنعة ، إسراف في تخصيص الموارد الإنتاجية ، إذ سيصبح من المتعذر التوصل بالحساب إلى العوائد المثلى . . . ويرد بعض الاشتراكيين على هذا النقد بأنه حتى لو سلمنا بوجود هذا الإسراف في الاقتصاد المخطط ، فالإسراف في الرأسمالية قد يكون على نطاق أوسع . ومهما يكن من أمر فإن جهاز الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي كثيرا ما ينهار في الأوقات غير العادية ، إذ لا يصلح في أحوال الطوارئ والتعبئة العامة تأهباً للحرب ، أو أثناء قيام الحرب . وهنا تستبدل أسعار السوق بالأسعار الجبرية وبالتوزيع بالبطاقات . وفضلا عن ذلك فإن ترك جهاز الأسعار التلقائي يعمل عمله ، في حرية ، في تحديد عوائد عوامل الإنتاج ، إنما يفضي ، لا محالة ، إلى توزيع للدخل لا يتسم بأي قدر من العدالة الاجتماعية . بل إنه لا يمكن الاعتماد على جهاز السوق في حل مشكلة البطالة المقنعة أو في تحقيق نمو اقتصادي سريع في الدول المتخلفة . بل حتى

---

(٩٨) « التخطيط الاقتصادي » ، نفس المرجع السابق ، ص ٣٢ — ويلاحظ في هذا الصدد أن الماركسية لم تحاول أن تجد حلا لهذه المشكلة ، لأن ماركس لم يحاول أن يضع نظرية لما سيكون عليه المجتمع الاشتراكي في المستقبل — كما أقر بعض الكتاب الاشتراكيين بعدم إمكانية قيام نشاط اقتصادي رشيد في غيبة الأسعار ، واعتبروه ثمنا معقولا للاشتراكية . ( م ١٣ — التخطيط الاقتصادي )

في الدول المتقدمة لا يمكن الاعتماد عليه في حل البطالة الدورية ، إذ لو كان حلها ميسورا عن طريق جهاز السوق وحده ، ما انبرى جون ماينارد كينز مناديا بضرورة تدخل الدولة بالمشروعات العامة وبغيرها من وسائل إعادة توزيع الدخل للقضاء على هذه البطالة. وعلى أية حال فإن جهاز السوق الذي كان يتصوره الكتاب الرأسماليون التقليديون ، على أنه يقوم على الحرية والتنافس ، وبالتالي يمكن أن يحقق الموازنة المنشودة بين عرض وطلب المنتجات أو الخدمات الإنتاجية ، ليس هو الجهاز الذي يعمل ، الآن، في ظل الأشكال المختلفة للتنظيمات الاحتكارية . ولهذا فلم يعد يصلح في مجتمعات يكون فيها الاحتكار الهيكل الشائع من هياكل السوق (١٩) .

وعلى أية حال فإذا انتقلنا من جهاز الأسعار التلقائي في الاقتصاد غير المخطط إلى نظام الأسعار المخططة في الاقتصاد الاشتراكي ، فتد نسقشف من طبيعة هذا النظام الأخير بعض المزايا ، اذ لا تخضع الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي إلى التقلبات العنيفة التي يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي ، كما أن هذه الأسعار تقسم بقدر من المرونة يسمح بتغييرها وتعديلها وفقا للاحتياجات، بل ويمكن تصريف أية سلع متراكمة عن طريق خفض الأسعار. هذا فضلا عن أن النظام الاشتراكي للأسعار يشجع على استخدام الأساليب الجديدة في الإنتاج، وذلك بخفض أسعار السلع التي تتضمنها هذه الأساليب الجديدة.

وخلاصة ما تقدم أن عدم وجود جهاز للأثمان ، في ظل الحرية والتنافس ، لا يقف عائقا دون تقدم وازدهار الاقتصاد الاشتراكي ، بل قد يكون النشاط الاقتصادي ، في ظل التخطيط ، أكثر حكمة وترشيدا منه في ظل الاقتصاد الحر .

( ب ) البيروقراطية والتعقيدات المكتبية

يؤدي الاقتصاد المخطط إلى البيروقراطية والتعقيدات المكتبية التي تضيق

جزءاً كبيراً من كفاية الإدارة ، ذلك أن الأنظمة الروتينية متأصلة في الأجهزة الحكومية ، وإذا تحولت المنشآت الخاصة إلى مشروعات عامة ، فكثيراً ما تدار وفقاً لهذه الأنظمة الروتينية التي تقف حجر عثرة في سبيل الارتفاع بكفاية هذه المشروعات . ومع ذلك فإن السماح باللامركزية في التنفيذ - وبقدر كبير من حرية التصرف في تسيير الوحدات الإنتاجية ، بعيداً عن قيود اللوائح والأنظمة الروتينية ، ومحاربة البيروقراطية - قد يرفع من كفاية المشروعات العامة ، ويخلصها من القيود التي تعوق سير نشاطها وفقاً للأساليب التجارية . ويؤكد البعض هذه الحقيقة ، إذ يذكر أن أحداً لا ينكر ، الآن ، أن الإدارة السوفيتية ، في مجال الصناعة ، لا تقل ، في كفايتها ، عنها في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة (١٠٠).

#### ( ح ) ضعف الحوافز

كما يؤدي الاقتصاد المخطط إلى ضعف الحوافز لدى العاملين ، بعد ما يتحولون إلى موظفين في الدولة ، يتقاضون أجورهم بصورة ثابتة منتظمة . ولقد ظهرت هذه المشكلة ، أول ما ظهرت ، في الاتحاد السوفيتي . غير أنه تم القضاء عليها باستخدام الحوافز المادية والمعنوية والسلبية بغرض زيادة كفاية العمال . وجدير بالذكر فكرة الحوافز هو الربط بين إنتاجية العامل وبين دخله ، بمعنى أنه لا يزيد دخله إلا بزيادة الإنتاجية ، وإذا نقصت إنتاجية العامل عن الإنتاجية المتوسطة يتعرض للحوافز السلبية التي تتمثل في الحرمان من جزء من الدخل أو من الخدمات العينية .

#### ( و ) ضخامة أعداد القوى العاملة في أجهزة التخطيط

وثمة نقد آخر يوجه إلى أسلوب التخطيط الاشتراكي . ويتلخص في أن الاقتصاد المخطط يتطلب عدداً ضخماً من الخبراء والأفراد الفنيين والعاملين ، في

---

(١٠٠) راجع بالتفصيل « التخطيط الاقتصادي » ، الصفحات ٧٠ و ٧١ وما بعدها ،



أجهزة التخطيط بالدولة ، لوضع الخطة ومتابعة تنفيذها . وفي هذا المقام يذكر الأستاذ آرثر لويس : « يجب أن تكون لدينا إحصائيات دقيقة وعدد كبير من المنظمات ، بالإضافة إلى عدد كبير من الموظفين ، وأتأنا لا نستطيع أن نصدر آلاف من التصريحات دون وجود آلاف من الكتبة ، وكلما تطورت وسائلنا في التخطيط ، احتجنا إلى المزيد من الموظفين ، وقد يعنى لويس بقوله هذا أن الاقتصاد غير المخطط ، الذى يعمل بحرية من خلال جهاز الائتمان ، لا يتطلب موظفين إضافيين بهذا القدر . والرد على ذلك هو أن الاقتصاد غير المخطط يتطلب عددا كبيرا من الوسطاء وشركات الإعلان والموزعين والبائعين الذين يعرفون عملية تكوين الثروة .

#### ( هـ ) قيام الأسواق السوداء وخيانة الأمانة

يذكر الأستاذ ميد : « أن نظام الرقابة الكمية المباشرة يخلق الفساد والاستغلال ، فهو يخلق الأسواق السوداء ، ويحمل معها تهديدا خطيرا للاخلاق العامة ، . والرد على ذلك أنه حتى لو سلمنا بأن الاقتصاد المخطط يولد الخيانة والرشوة بين موظفي الحكومة ، فإن الدافع الرئيسى للخيانة وانعدام الأمانة والاستغلال من جانب موظفي الحكومة سيختفى ، عندما تخضع الملكية الخاصة وحقوق الارث لرقابة الدولة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الواقع العملى يشهد بأن الاستغلال والفساد في المشروعات الخاصة قد ذهب إلى ما هو أبعد بكثير مما هو عليه بين موظفي الحكومة .

#### ( و ) انعدام سيادة المستهلك النهائي

ويشور نقد آخر يوجه للاقتصاد المخطط ، مفاده أن المستهلك يفقد سيادته التى كان يتمتع بها في الاقتصاد الحر ، فلا هو يملئ رغباته على المنتجين ، ولا هو يستهلك ما تهفو إليه نفسه من السلع ، بل يستهلك ما تشاء الدولة أن توفره له في الأسواق . والرد على هذا النقد يتلخص في أن المستهلك ، في الاقتصاد الرأسمالى ،



قد يكون أكثر حرية في اختيار السلع ، ولكنه إذا كان متعطلا خالي الوفاض ، وكثيرا ما يتعطل ، فما قيمة حرية الاختيار لديه ، إذا لم تكن لديه القدرة على شراء أى شيء ؟ كما أن تقييد حرية المستهلك في الاقتصاد المخطط أمر ينطوى على شيء من المبالغة ، إذ كما أوضحنا آنفا فإن من سمات أسلوب التخطيط أن توضع أهداف الخطة وفقا للإمكانيات وحاجات المستهلكين والأولويات المقررة للأهداف العامة ، نهائية كانت أو وسيطة . وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد المخطط يضع مسألة إختلاف أذواق وميول المستهلكين في الاعتبار عند وضع قوائم الإنتاج . وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يعزف عن إتاحة بعض السلع الكمالية أو الترفية في الأسواق ، وبخاصة في أولى مراحل التنمية ، فلأن موارد المجتمع هي من الندرة بحيث لا يمكن أن تشبع كل حاجات الجماعة ، ولأن هناك حاجات أكثر أهمية من حاجات الاستهلاك الكمال أو الترفي .

### ( ز ) إنعدام حرية العمل

ويعترض البعض على الاقتصاد المخطط أنه لا يتيح للعاملين حرية إختيار المهن والأعمال وفقا لميولهم ورغباتهم ، بمعنى أنهم قد يمارسون مهنا مغايرة لتلك التي يرغبون فيها أو يميلون إليها ، وما ذلك إلا لأن الدولة، في المجتمع الاشتراكي، لا يعينها تشغيل العاملين وفقا لرغباتهم بقدر ما يعينها سد احتياجات الخطة إلى القوى العاملة في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات . والرد على ذلك أن القيود التي يضعها المجتمع الرأسمالي في وجه العاملين ، ونعني بها اعتبارات الثروة والوضع الاجتماعي والجنس والطائفة والأسرة والدين واللون ، تحدد من حرية إختيار الأفراد للمهن والأعمال إلى حد بعيد . وهذا وضع لا وجود له في الاقتصاد الاشتراكي ، حيث تتحدد الأعمال حسب القدرات والميول والكفايات على أساس من تكافؤ الفرصة ، دون أى اعتبار آخر . وفي ذلك تقول

بربارا واتن : د إن حق الاختيار الفعال للعمل هو الحرية الوحيدة الرئيسية التي لم يتمتع بها قط أى رجل انجليزى أو أمريكى أو أوروبى خارج روسيا قبل الحرب ، وهذا ما يكفله له التخطيط .

### ( ح ) احتمال قيام الدكتاتورية

وينطوى التخطيط المركزى على احتمال تطوره إلى دكتاتورية ، شديدة الوطأة ، تشكل تهديدا خطيرا للحقوق الديمقراطية ، تكون الحرية هى أولى ضحاياها ، إذ يصبح كل المواطنين عمالا ، ولا يترك ثمة مجال للحافز الفردى والمبادرة . يؤكد ذلك ما يردده الأستاذ هايك من أن د التخطيط هو الطريق إلى العبودية ، وما يذكره الأستاذ كيرن كروس من أن د السلطة العامة التى تدفع الأجر العام قد تصبح مستبدة على أوسع نطاق . ولا نجد ردا أبلغ من رد هارولد لاسكى عندما قال : إنه د ليس هناك من علاج لعلنا سوى الإنتاج المخطط للوارد الاقتصادية فى المجتمع ، مهما كان له من تعقيدات . وأن مجتمعنا عاجز عن كفالة الأمان الذى يعتبر الشرط الأساسى للحرية . أما بربارا واتن فقد علقت على هذا النقد قائلة : د إنه من الممكن تنظيم الترابط الوثيق بين الحرية والتخطيط ، فالتخطيط يكفل العدالة الاجتماعية ، والعدالة هى أصل الحرية .

### ( ط ) الفوضى والارتباك فى الفترة الانتقالية

كما يقال ، أيضا ، فى نقد أسلوب التخطيط ، إنه كثيرا ما يحدث قدرا كبيرا من الفوضى والارتباك فى فترة الانتقال من الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد المخطط ، وهذا من شأنه أن يودى إلى اضطرابات اقتصادية وانخفاض فى المستوى المعيشى لجمهير الشعب . والرد على هذا النقد هو أن الانتقال من نظام إلى نظام سيؤدى ، بلارىب ، إلى إثارة بعض الفوضى والارتباك . وهذا أمر طبعى لافكاك منه ، وبخاصة إذا حدث التغيير الجذرى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة سريعة . ومع التسليم بذلك يؤكد الاقتصاديون الاشتراكيون أن مثل هذا الارتباك أمر يمكن تجنبه ، نظرا لما سيتهى إليه الحال من رخاء وازدهار فى المستقبل ، فمن الحسافة وببعد النظر ألا نهتم بالأوضاع الراهنة قدر اهتمامنا بالأوضاع المستقبلية .

( ي ) عدم ملائمة بعض الاوضاع السياسية لمقتضيات التخطيط الفعال وقد تكون للعوامل السياسية أثرها في عدم استقرار الاقتصاد المخطط ، إذا كان نظام الحكم برلمانياً متعدد الأحزاب ؛ إذ قد تناصر حكومة ما سياسة التخطيط وتسير دفة الاقتصاد القومى على نهجها ، فإذا ما ولت هذه الحكومة وأعقبها حكومة أخرى ذات سياسة معارضة للتخطيط ، فإن هذا سيؤدى إلى إجراء تغييرات مضادة كما قدمنا . ومع التسليم بهذه الاوضاع ، فإن إجماع الأحزاب السياسية جميعها على التخطيط هو شرط أساسى لنجاح أسلوب التخطيط ، بل أن هذا الإجماع لابد أن يسبق أية محاولة للإقدام على اتباع هذا الأسلوب . وحسبنا أن نذكر ، فى معرض الحديث عن هذا الإجماع وأهميته البالغة ، أن التخطيط لا يمكن أن يكتب له النجاح فى بلد كالمملكة المتحدة ؛ لأنه بينما ينال التخطيط تأييداً من جانب حزب العمال ، فإن حزب المحافظين يعارضه صراحة .

( ك ) سرية التخطيط وضعف التعاون الاجتماعى

ويقال ، أيضاً ، إن الاقتصاد المخطط يعمل فى جو من السرية لا تؤدى إلى ضمان التخطيط الاجتماعى الذى يشارك فيه كل العاملين فى الدولة . وقد يصح ذلك لو أن أسلوب العمل فى وضع الخطة يتم من القمة إلى القاعدة ، لكن لو أن التخطيط يتم ، مع ذلك ، من القاعدة إلى القمة ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فى الوقت الراهن ، وفى الهند أيضاً ، فلن يكون ثمة مجال للسرية . إذ يشارك العاملون فى المصانع والمزارع والوحدات الإنتاجية فى مناقشة الخطة ومراجعتها وتعديلها إذا لزم الأمر . أما بالنسبة لنتائج متابعة التنفيذ فقد كان الاتجاه فى مبدأ الأمر — وعندما كانت تجارب التخطيط رائدة ونتائجه غير متيقنة أى لا يزال أسلوباً موضع الاختبار العملى — نحو المحافظة على سرية تقارير المتابعة ، والاكتفاء بإعلان النتائج المجردة دون الخوض فى تفاصيل أخرى قد تفصح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بصعوبات أو أخطاء



التنفيذ . والحكمة من وراء هذه السرية واضحة ، وهي أن العناصر المعارضة للتخطيط والتغير الاشتراكي في الداخل ، والعناصر الخارجية الأجنبية التي تنتمي لنظم اقتصادية مغايرة ، وتقف بالمرصاد لتصيد كل خطأ أو هنة أو صعوبة من صعوبات التنفيذ ، قد تذهز الفرصة وتستغل المعلومات والبيانات السرية المتعلقة بمشاكل التخطيط أو التنفيذ لبليلة الأفكار والتشكيك في جدوى التخطيط وفاعليته في تحقيق مجتمع الرفاهية . وعلى أية حال فإن الاتجاه الآن ، في كثير من المجتمعات الاشتراكية ، هو نحو إعلان هذه المعلومات والبيانات بعد انقضاء فترة من الوقت على نهاية تنفيذ الخطة ، لتكون بمثابة حقائق تاريخية يستقي منها المخططون دروساً وعبراً ، لها نفعها في تجارب التخطيط التالية .

#### ( ل ) بعد التوقع وتغير الظروف

كما يعتبر التخطيط طويل المدى الذي يمتد لسنوات عديدة تخطيطاً له خطورته ، إذ كيف يمكن التخطيط للمستقبل مع أن هذا المستقبل غير متيقن ، لا تحكمه إرادة المخططين ، وإنما تحكمه الظروف المتغيرة للمجتمع الديناميكي الذي يدأب على الحركة والتبدل ؟ وهل من الحكمة ، بعد ذلك ، أن يمتد بنا بعد التوقع إلى خمس أو سبع سنوات قادمة ؟ وهل يتمشى بعد التوقع هذا مع الدقة في التخطيط والتنفيذ ؟ ويمكن الرد على هذا النقد بأنه من الميسور تلافى أى تغير في الظروف لم يتوقعه المخططون عند إعداد الخطة ولم يأخذوه في اعتبارهم ، بإضفاء قدر من المرونة على الخطة ، بحيث يمكن جعلها خاضعة للمراجعة والتعديل عند حدوث أى تغير في الظروف .

#### ( م ) ضعف التعاون الدولي من جانب الاقتصاديات المخططة

وأخيراً يذكر الأستاذ روبنز في معرض الحديث عن أثر التخطيط القومى على الاقتصاد الدولى : « أن الأثر العاجل على الاقتصاد الدولى ، من جراء التخطيط القومى ، سيكون شيراً للقلق إلى حد ينذر بالخطر ؛ إذ من شأن هذا التخطيط



القوى الذى تأخذ به دول عديدة أنه ينتقص من حجم التجارة الدولية ، ويقيد حرية العمال فى التنقل ، ويحد من حرية انتقال رموس الاموال فيما بين مختلف الدول ، فضلا عن أنه يؤدى إلى إدخال الاعتبارات السياسية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإيجاد نوع من الصراع الدولى المكشوف ، . غير أن مخاوف الأستاذ روبنز قد بددها الواقع العملى والمشاهدات الفعلية ؛ إذ أن الاقتصاديات المخططة قد حققت تعاونا اقتصاديا دوليا ، لا فيما بينها ، بل ، أيضا ، فيما بينها وبين الاقتصاديات غير المخططة .

#### ٤ - تقدير أسلوب التخطيط الاشتراكى

أما وقد استعرضنا ، فى إيجاز ، الانتقادات الموجهة لأسلوب التخطيط الاشتراكى ، والردود على هذه الانتقادات ، فقد نخلص من ذلك إلى تقدير نهائى لهذا الأسلوب ، يفضى بنا إلى نتيجة هامة ، وهى أن أسلوب التخطيط ، فى الاقتصاد الاشتراكى ، يفضل كثيراً أسلوب السوق فى الاقتصاد الرأسمالى ، وذلك لاعتبارات كثيرة نجملها فيما يلى :

##### ( ١ ) التخطيط أسلوب علمى فى التنمية

ليس من شك أن التخطيط أسلوب علمى ، لأسباب عديدة تتلخص فيما يلى :

١ - أن التخطيط عملية خلق منظم يجيب على التحديات التى تواجه مجتمعنا ، وأن هذه التحديات تتطلب إيجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة يستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكرياً وربطها بعملية الإنتاج .

٢ - وأن التخطيط العلمى ، لذلك ، يتطلب أن يضع جهاز التخطيط المركزى ، مركزيا ، الاهداف الإجمالية للاقتصاد القومى فى مجموعه ، ولكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى على حدة ، سواء من ناحية الإنتاج أو الدخل أو الاستثمار أو التعامل الخارجى أو العمالة ، تاركا لجهات التنفيذ المختلفة ، فى داخل كل قطاع ، أى تتولى تنفيذ هذه الاهداف لامركزيا .

٣ - وأن التخطيط العلمى يتطلب ، مع ذلك ، أن مسئولية وضع الخطة العامة والخطط التفصيلية لا بد أن تكون مسئولية مشتركة بين جهاز التخطيط المركزى ، والأجهزة المشرفة على القطاعات والمناشط والمشروعات ، والأجهزة المشرفة على التطور فى المحافظات ، بحيث تسهم فيها هذه الأجهزة ، بما تقدمه من بيانات ومقترحات ، وبحيث يسهم جهاز التخطيط المركزى فيها بتطبيق المبادئ التخطيطية العلمية على هذه البيانات والمقترحات ، معدلاً لها فى كثير من الأحيان ، لكى يولد من كل ذلك خطة متكاملة متوازنة ، تطور المجتمع فى ظل المبادئ الأساسية التى ارتضاها الشعب .

٤ - وأن التخطيط العلمى يقتضى أن يكون العمل الوطنى على أساس الخطة محدداً أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل إن مسئولية كل فرد ، فى هذا العمل ، يجب أن تكون واضحة أمامه ، مما يقتضى ، بالضرورة ، أن تتحول الخطة الشاملة إلى برامج تفصيلية فى متناول يد أجهزة الإنتاج ، وبما يقتضى ، أيضاً ، أن تربط عملية الإنتاج ، كما ونوعاً ، بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة .

٥ - وأن التخطيط العلمى يقتضى ، من جهاز التنفيذ ، لا مجرد تولى عمليات تنفيذ الأهداف المرسومة فى الخطة ، بل ومتابعة نتائج تنفيذ الأهداف أيضاً ، حتى إذا ما تكشف أى قصور ، فى أية ناحية من نواحي التنفيذ ، تبادر جهات التنفيذ إلى دراسة الأسباب المؤدية إلى هذا القصور وتلافيها . ولهذا فإن المتابعة هى مراجعة دورية لما تم تنفيذه من أهداف ومعالجة أى قصور أو تخلف فى تحقيقها .

وعلى ذلك فإن التخطيط العلمى السليم يتطلب فى الحقيقة ثلاث مراحل متعاقبة : وضع الخطة على أساس من المسئولية المشتركة بين جهاز التخطيط المركزى وبين جهات التنفيذ ، من وزارات ومؤسسات وهيئات ، ثم تنفيذ

الاهداف المرسومة في الخطة الموضوعية ، عن طريق مختلف جهات التنفيذ ، كل جهة فيما يخصها من نشاط معين أو مجموعة من النشاطات ، ثم متابعة تنفيذ الاهداف المرسومة في الخطة للتغلب على الصعوبات التي تعترض سير التنفيذ .

### ( ب ) التخطيط طريق التقدم

التخطيط ، في الاقتصاد الاشتراكي ، وبالاسلوب العلمى الذى أشرنا إليه ، هو طريقنا الوحيد للتقدم فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى للاعتبارات التالية :

( ١ ) أن التنمية المخططة ضرورية للدفاع نحو زيادة الإنتاج بأقصى سرعة وكفاية ، وزيادة الدخل القومى بمعدلات سريعة متزايدة ، حتى يمكن التغلب على أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى إنطلاقه الثورى ، وهى مشكلة تزايد السكان ، إذ أن مضاعفة الدخل كل عشر سنوات على الأقل تسمح بنسبة نمو إقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

( ٢ ) وأن التنمية غير المخططة لا تقوم على دراسات إقتصادية وفنية سليمة ، فهى ، بطبيعتها ، عشوائية إلى حد كبير ، وهى ، بطبيعتها ، لا تستهدف إلا الربح دون نظر إلى المصلحة القومية . واذ نسلم ، أيضا ، بأن الصناعات تختلف اختلافا بينا فيما تستلزمه من قوى محركة ومهارة ورأسمال ومواد خام وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج ، فإن كل دولة تتطلع إلى النمو ، تجد لزاما عليها أن تختار — بكل حذر وعناية — من بين مختلف الصناعات ، تلك التى ترى أنها تحقق فيها نجاحا موفقا ، وتكون لها فيها ميزة نسبية فى إنتاجها . فلا غرو إذا كان التخطيط يعتبر اجراء وقائيا يضمن حسن اختيار النموذج الصحيح للتنمية ، وذلك بتقرير أولويات المشروعات التى تتضمنها الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة ، على ضوء



الدراسات الفنية والاقتصادية للشروعات ، مع أخذ الموارد والإمكانات والاحتياجات القومية والمحلية في الاعتبار (١٠١). وتبدو أهمية تقرير الأولويات ، إذا أدركنا أن الندرة هي جوهر المشكلة الاقتصادية ، وأن ندرة الموارد المتاحة هي طابع الحياة الاقتصادية في أى مجتمع . ولهذا فإذا تم تخصيص بعض هذه الموارد محدودة القدر لبعض مشروعات التنمية ، فلا بد أن يكون ذلك على حساب التخلي عن مشروعات أخرى . فلو وجهنا بعض الموارد للزيادة في الاستثمار المادى ، فقد يكون ذلك مدعاة للانتقاص من الاستثمار « الإنسانى » ، ولو وجهنا بعض الموارد للزيادة في الاستثمار الصناعى ، فقد يكون ذلك مفضيا الى الانتقاص من الاستثمار الزراعى وهلم جرا .

---

(١٠١) ويسترشد المخططون ، في تقرير الأولويات ، بعامل الطلب والنفقة ، إذ أن هناك مجموعة كبيرة من الصناعات التى ينطبق عليها عامل الطلب كدليل مؤقت ، كتمديد الطرق والبناء وتوليد الكهرباء وصناعات التصدير . غير أن عامل الطلب لا يكفى وحده للأخذ به ، كدليل حاسم ، في توجيه التنمية . ولهذا يأخذ المخططون في اعتبارهم ، أيضا ، عامل النفقة . وقد تكون نظرتهم إلى النفقة نظرة طويلة المدى ، بمعنى أن يكون وضع الخطة ، لاعلى هدى النفقات الفعلية في الوقت الحاضر ، وإنما على هدى النفقات المتوقعة في المستقبل ، إذ أنه كلما طرد نمو الصناعة على مدار الزمن ، تحسنت جودة المنتجات الصناعية ، وتناقصت نفقات الإنتاج بفضل تحسين أساليب الفن الإنتاجى وارتفاع مستوى إنتاجية الأيدى العاملة بالتدريب الفنى والمهنى . وهذا هو المنطق الذى استند إليه كتاب القرن التاسع عشر لفرض الحماية « للصناعات الناشئة » .

وعلى أية حال فإن المخططين يسترشدون ببعض المبادئ العامة التى تحكم الاتجاهات الاحتمالية للتنمية في الدول النامية المسكنة بالسكان ، لأن الوفرة النسبية للأيدى العاملة غير الماهرة تجعلها أرخص عوامل الإنتاج نسبيا ، ومن ثم ، فإن التنمية لابد أن تبدأ بالصناعات الخفيفة التى تمتص جزءا كبيرا من الأيدى العاملة . كما تبدأ أيضا بالصناعات التى قد يستعاض فيها بالآلات عن مقتنيات الماهرة في عمليات الصنع . أما صناعات السلع الرأسمالية وبعض صناعات السلع الاستهلاكية التى تدخل ضمن الصناعات الثقيلة ، فإنها تتوسع ، عادة ، في الخطط التالية للتنمية . هذا باستثناء بعض الصناعات الثقيلة التى قد تبدأ بها خطة التنمية لاعتبارات شتى .



ومن الحقائق المشاهدة أيضا أن هناك من المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية ما تمتد فترة إنشائه إلى سنوات طويلة قبل أن يوثق بمماره ويفيد منه المجتمع ، وقد يقترن طول فترة الإنشاء أو التنفيذ بحاجة مثل هذه المشروعات إلى رؤوس أموال ضخمة قد يعجز المنظمون عن تدبيرها ، أفرادا أو جماعات . ولو ترك أمر هذه المشروعات للمنظمين الأفراد ، لما أقدموا عليها ، إذ كيف نتصور أن يقدم هؤلاء على تنفيذ مشروع ، كالسد العالي، يتطلب مئات الملايين من الجنيهات، أو على تنفيذ مشروعات استصلاح مساحات واسعة من الأرض يستغرق تنفيذها أعواما طويلة ، قبل أن تجتاز الأرض مرحلة الاستصلاح والاستزراع إلى مرحلة الزراعة الحديثة وما فوق الحديثة ؟ بل أن هناك من المشروعات ما لا يقدم عليه المنظمون الأفراد ، لأن عنصر المخاطرة فيه جسيم ، أو لأنه لا يدر عائدا سريعا ، أو لأن العائد غير مجز لهم ، مع ما لهذه المشروعات من أهمية بالغة للاقتصاد القومى . إن صناعة ثقيلة ، كصناعة الحديد والصلب ، قد لا يقدم عليها المنظمون الأفراد لمثل هذه الاعتبارات ، مع أنها دعامة كثير من الصناعات الأخرى .

إن التخطيط ، إذن ، هو الأسلوب الوحيد الذى يضمن الأنماط الصحيحة للنمو الاقتصادى ، وهو الذى يصنع وينفذ السياسة الاقتصادية طويلة المدى ، وهى السياسة التى تقرن بين سد الاحتياجات الحاضرة وبين أطراد النمو فى المستقبل ( ح ) التخطيط هو السبيل الوحيد إلى الانطلاق الاقتصادى بلا احتكار أو استغلال

ولم يكن من الممكن ترك عملية النمو الاقتصادى للجهود التلقائية والعفوية لرأس المال الخاص ؛ إذ أن التطور التلقائى يرتبط عادة بالتنظيمات الاحتكارية . وهذا ما أشار إليه ميثاقنا الوطنى عندما قرر: « أن رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على

استغلال موارد الثروة في المستعمرات ، إن نمو الاحتكارات العالمية لم يترك  
إلا سيلاين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة إلى التقدم .

أولهما : أنها لم تعد تقدر على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية  
العالية التي تدفعها الجماهير .

وثانيهما : أن الأمل الوحيد لها في النمو هو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات  
العالمية وتقتني أثرها ، وتتحول إلى ذيل لها ، وتجر أوطانها وراءها إلى هذه  
الهاوية الخطيرة . .

ومن ناحية أخرى فإن اتساع مسافة الخلف في العالم بين السابقين وبين الذين  
يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية التي  
لا يحركها غير دافع الربح الأناني . إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على  
التحدى ، وأن مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بشروط ثلاثة : تجميع المدخرات  
الوطنية ، ووضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ،  
وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

( ، ) التخطيط خير ضمان لأفضل النتائج

لو نظرنا إلى الاقتصاديات غير المخططة بوجه عام ، لوجدنا أنه لا تتوافر  
لديها الأجهزة الحساسة التي يمكن أن تكفل تلقائية زيادة الإنتاج ورفع معدلات  
الاستثمار إلى المستويات التي تحقق الهدف الرئيسي من التنمية ، وهو رفع المستوى  
المعيشي للمواطنين . ولهذا كان من الضروري وجود جهاز تخطيطي يكفل حصر  
الإمكانات والموارد ، والتعرف على الاحتياجات القومية والمحلية ، والتنسيق  
والتوفيق بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية ، ودفع عجلة التنمية نحو  
أهدافها المنشودة بأفضل الشروط للوصول إلى أفضل النتائج .

ومن الحقائق المسلم بها أن التخطيط لاغنى عنه ، حتى في الاقتصاديات الحرة ،  
إذ قد تجر في أذيالها ترجيح كفة المصالح الخاصة على المصلحة العامة ، إذا

ما تدفقت رؤوس الأموال إلى المشروعات المستهدفة للإنتاج الكمال الموجه لاشباع رغبات فئة قليلة من ذوى الثراء في المجتمع — لأن هامش ربحه كبير — وذلك على حساب انتاج السلع الضرورية أو الأساسية ، أو اذا أفضت المنافسة الحرة الى ضياع رؤوس الأموال في المشروعات الفاشلة التي لاتصمد لقوى المنافسة في السوق .

أن الدروس المستفادة من تجارب الرأسمالية الغربية تكشف عن مثل هذا الضياع . وحتى لو فرضنا أن جهاز الثمن سيعمل عمله — في ظل المنافسة — دون أن تنقلب هذه إلى احتكار أو استغلال ، ودون ضياع للوارد ، ودون تغليب الإنتاج الكمال على الإنتاج الضروري ، فإن التسمية التلقائية على أيدي المنظمين الأفراد — حتى لو تحققت بالمعدلات المطلوبة — تؤدي ، في أغلب الأحيان ، إلى استمرار تضخم أرباح هؤلاء المنظمين ، وهذا مما يعمل دائماً على زيادة سوء توزيع الدخل القومي وسيطرة رأس المال على الحكم ، وهو مالا يتفق مع المبادئ والقيم الاشتراكية .

( هـ ) التخطيط ضرورة لأنه مطالب بالإجابة عن جميع التحديات وإذا كان الأسلوب الاشتراكي الذي يقدم على التخطيط الشامل للاقتصاد القومي ، باعتباره الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المتاحة — المادية والطبيعية والبشرية — استخداماً أمثل يحقق الخير لمجموع الشعب ويوفر لهم حياة الرفاهية ، فالتخطيط من ناحية أخرى ضرورة ، لأنه مطالب بالإجابة عن جميع التحديات التي تواجه مجتمعتنا ، وهو مطالب بأن يجد حلاً للمعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية التي يمكن في حلها نجاح العمل الوطني ، مادياً وإنسانياً . فقد كان شعبنا شعباً متخلفاً طال حرمانه ، ولا ينبغي أن نغفل مطالبه الاستهلاكية بما يتنافى مع حقه الثابت في تعريض حرمانه الطويل ، أو نضحى بالأجيال الحاضرة في سبيل الأجيال المستقبلية . لا بد ، إذن ، من زيادة



في الاستهلاك ، وإمكان تحقيق هذه الزيادة ، لا بد ، أيضاً ، من زيادة الإنتاج في الوقت نفسه ، وإمكان تحقيق هذه الزيادة في الإنتاج ، لا بد ، أيضاً ، وفي الوقت نفسه ، من زيادة المدخرات ، هذه هي المعادلة الصعبة التي يشير اليها ميثاقنا الوطني ، والتي يمكن حلها في زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الاستهلاك ، وتوجيه فائض الإنتاج على الاستهلاك الى الادخار والاستثمار ، أى تكوين رأس المال الذي تتطلبه عمليات التنمية . . . هذه المعادلة الصعبة تتطلب ، لا محالة ، إيجاد جهاز تخطيطي كفى ، يستطيع تعبئة الموارد واستخدامها على الوجه الذي يحقق هذه الاهداف ، كما أن هذا الجهاز لا بد أن يعتمد على مركزية في التخطيط ولا مركزية في التنفيذ ، بحيث يكفل وضع برامج الخطة في يد كل جموع الشعب .

#### ( و ) التخطيط ضمان لتحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي

وكما يضمن التخطيط أفضل النتائج باعتباره الأسلوب الاشتراكي الكفء الذي يضمن حسن استغلال جميع الموارد الوطنية ، ويضمن حسن اختيار مشروعات التنمية باعتباره عملية خلق على منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه المجتمع ويكفل الأنماط الصحيحة للنمو ، فإن التخطيط ، كذلك ، يضمن تحقيق التنمية بصورة متوازنة من جانب ؛ وبالمعدلات المطلوبة لرفع مستوى المعيشة من جانب آخر .

ولا يضاح أهمية أسلوب التخطيط من هاتين الناحيتين . ينبغي ، أولاً ، أن ننظر الى الاقتصاد القومي ، كما ينظر إليه المخططون ، فيقسمونه الى مجموعتين رئيسيتين من القطاعات : قطاعات سلعية تنتج سلعاً مادية ، وتضم قطاعات الزراعة والصناعة والرى والصرف والسد العالي والتشييد والبناء والكهرباء ، وقطاعات خدمات تنتج سلعاً لا مادية ، أى خدمات ، وتضم قطاعات النقل والمواصلات والتخزين والإسكان والمرافق والمال والتجارة والخدمات الأخرى .



وهذه القطاعات الأخرى تضم قطاعات الخدمات التعليمية والصحية والدينية والاجتماعية والتنظيمية والثقافية والترفيهية والسياحية وقطاع الأمن ( الداخلي والخارجي ) والعدالة . وفي ضوء هذا التحليل فإن التنمية المتوازنة تحمل معنيين متلازمين .

المعنى الأول : هو أن القطاعات السلعية ، في مجموعها ، لا بد أن تنمو نموا متوازنا متسقا مع نمو قطاعات الخدمات في مجموعها ، بمعنى أننا لا نسرف في إنتاج الخدمات على حساب الإنتاج السلعي ، كما لا نسرف في الإنتاج السلعي على حساب إنتاج الخدمات .

أما المعنى الثاني للتنمية المتوازنة فهو التوافق بين معدلات النمو في جميع القطاعات ، بحيث لا يتخلف قطاع عن الآخر ، فيعوق هذا التخلف نمو القطاعات الأخرى .

كيف يمكن ، مثلا ، أن نحقق التنمية في قطاع الزراعة ، وندخل إليه آخر مستحدثات العلم في الفن الإنتاجي الآلي ، مالم نتخلص ، أولا ، من الفائض الزراعي الذي يمثل البطالة المقنعة ، عن طريق التوسع المطرد في التصنيع ؟ وكيف يمكن أن نحقق التنمية في قطاع الصناعة ، مالم نضمن تزايد الإنتاج الزراعي ، بما يكفل إعالة الأعداد المتزايدة من القوى العاملة في هذا القطاع ؟ وكيف يمكن أن نتقدم على جبهة عريضة في عملية التنمية الزراعية والصناعية ، مالم تتوافر خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات وغيرها من الصناعات الأساسية ؟ . لا بد ، إذن ، من التنمية المتوازنة ، لأن قطاعات الاقتصاد القومي ومناشطه على اختلافها ، مترابطة متكاملة ، يشد بعضها أزر بعض .

ولا سبيل إلى ضمان هذا التوافق المنشود بين معدلات نمو القطاعات المختلفة إلا باتباع أسلوب التخطيط ، إذ تتضمن الخطة أهدافا مرسومة لنمو القطاعات ، لو أنها تحققت فإنها تفضي إلى تحقيق التوافق المرغوب في معدلات النمو .

ويتطرق بنا الحديث عن المعنى الأول للتسمية المتوازنة إلى إبراز حقيقة هامة وهي أن هناك حلقات متتابعة من الإنتاج ، اللامادى ، ، أو إنتاج الخدمات ، تلازم وتكمل الإنتاج المادى لسلعة ما ، إذ لا يكتفى أن يتم إنتاج السلع فى الوحدات الإنتاجية المختلفة ، داخل مختلف القطاعات السلعية . بل أن هذا الإنتاج لابد أن يصاحبه إنتاج خدمات نقل السلع مكانيا ، وهى الخدمات التى ينتجها قطاع النقل ، كما يصاحبه ، فى كثير من الأحيان ، إنتاج خدمات نقل السلع زمنيا ، وهى الخدمات التى ينتجها قطاع التخزين ، فضلا عن إنتاج خدمات توزيع السلع لإيصالها إلى المستهلكين النهائيين ( خدمات الوسطاء التجاريين فى قطاع التجارة ) وإنتاج الخدمات المصرفية داخل الجهاز المصرفى لتمويل مختلف العمليات التجارية وغيرها ، وإنتاج الخدمات التأمينية التى تستهدف التأمين على السلع ضد الأخطار القابلة للتأمين ( قطاع المال ) .

بل أن الإنتاج اللامادى الذى يتمثل فى الخدمات المباشرة ، والذى لا يدخل ضمن الحلقات المتتابعة التى تلى إنتاجا سلعيا معينا ، يحتاج ، هو الآخر ، إلى استخدام سلع عديدة .. ولنضرب مثلا بالخدمات الصحية ، فهذه الخدمات المباشرة لا يمكن أن تتحقق إلا باستخدام سلع رأسمالية معينة كأبنية المستشفيات وآلات الجراحة والأدوات الطبية الأخرى وغيرها من مستلزمات إنتاج هذه الخدمة .

ويسوقنا ذلك إلى إيضاح العلاقة بين الإنتاج والمنفعة ، إذ يمكن تعريف الإنتاج بأنه « خلق المنفعة فى شكل سلعة إقتصادية أو زيادة هذه المنفعة » . ويوحى هذا التعريف بأن الإنسان لا يخلق المادة من العدم ، ولا يمكن له إنتاج السلع من لا شئ ، وإنما كل ما يستطيع أن يفعله هو أن يتناول الموارد الطبيعية بالتحوير والتعديل لجعلها أكثر صلاحية لاشباع الرغبات الإنسانية . ومن هنا يتضح أن الإنتاج يؤدى إلى خلق أو زيادة خمسة أنواع من المنافع :

( ١ ) المنفعة الشكلية ، وهى المنفعة المستمدة من تحوير المواد الأولية ، أى

إدماجها مع بعضها البعض لتتشكل من هذا الاندماج سلعة معينة في صورة ملائمة لأغراض الاستهلاك النهائي .

( ٢ ) المنفعة المكانية ، وهي التي تخلقها الصناعات المختصة بنقل السلع من مكان إنتاجها إلى مكان تسويقها أو إلى مكان آخر .

( ٣ ) المنفعة الزمنية ، وهي المنفعة المستمدة من وجود السلعة في الوقت الذي يرغب فيه المشترون أو المستهلكون في الحصول عليها .

( ٤ ) منفعة الامتلاك ، وهي المنفعة المستمدة من خدمات الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين في صدد توزيع السلع ، أى الخدمات التي تساعد على نقل ملكية السلع إلى المستهلكين النهائيين بحسن عرض السلع بالشكل الملائم أو في المكان أو الوقت الملائم .

( • ) منفعة الخدمات المباشرة ، وهي المنفعة المستمدة من الإنتاج اللامادى الذى يشبع حاجات الإنسان عن طريق الخدمات المباشرة ، كخدمات أصحاب المهن الحرة ، والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات الأمن والدفاع، والخدمات الاجتماعية والترويحية والتنظيمية وغيرها من الخدمات .

وهذا الايضاح الارتباطى بين الإنتاج والمنفعة يبرز حقيقتين بالغتي الأهمية . الحقيقة الأولى : هى أنه لاخلاف — من وجهة نظر التحليل الاقتصادى — بين الإنتاج السلمى وإنتاج الخدمات ، لأن السلع ، مادية كانت أو لامادية ، هى سلع اقتصادية ، إذا توافر لها شرطان . الشرط الأول ، هو أنها ذات منفعة أى أن لها القدرة على إشباع الحاجات الانسانية المتعددة . والشرط الثانى ، هو أنها نادرة ندرة نسبية ، لأن الموارد المستخدمة فى إنتاجها هى الأخرى نادرة ندرة نسبية .

الحقيقة الثانية : أنه لاخلاف بين السلع والخدمات من حيث طبيعة عمليات إنتاجها ، اذ لا بد لإنتاج أية سلعة أو خدمة من تكوين رأسمالى معين ، أى طاقات



إنتاجية معينة ( استثمارات ) في مرحلة انشاء المشروع ، ومن مستلزمات إنتاج معينة وأيد عاملة في تخصصات معينة في مرحلة تشغيل المشروع . . . إن إنتاج خدمة التعليم ، مثلا ، يحتاج الى أرض ومبان ( مدارس أو معاهد أو كليات ) ومعدات وتجهيزات ووسائل نقل ألخ في مرحلة الإنشاء، ثم الى بعض مستلزمات الإنتاج ، كالكتب والأوراق والأقلام والأحبار ، وإلى أيد عاملة من نظار ومدرسين وفنيين بالمعامل وإداريين وكتبة ألخ .

### ( ز ) التخطيط ضمان لتحقيق العدالة الاجتماعية

ولا ريب أنه لو ترك أمر التنمية الاقتصادية دون تخطيط ، فلا مناص من أن تحصل قلة من الأفراد على معظم الدخول ، وتحظى بمعظم الثروة القومية على حساب الكثرة ، ويتزايد التفاوت في الدخول والثروات على مر الزمن ، لأن التنمية دون تخطيط لابد أن تفضي إلى تراكم الثروات الكبيرة الخاصة . هذا هو الحادث في الاقتصاديات المتطورة تلقائيا . أما في الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط الشامل فإن مفهوم العدالة الاجتماعية أوسع بكثير من مجرد الوقوف عند حد تضيق الفوارق بين الدخول والثروات ، بل إن هذا المفهوم ينصرف ، أيضا ، إلى توفير العمل المثمر لكل مواطن . وهذا يتطلب توفير إمكانيات التوظيف للكثرة المتزايدة من الأيدي العاملة، سواء بالمضى في التصنيع أو بتوسيع رقعة الأرض الزراعية بالاستصلاح ووسائل الري والصرف .

أما مشروعات التوسع الصناعي فإنها ترمي إلى زيادة الإنتاج باستغلال الطاقات المعطلة وخلق الطاقات الجديدة في مختلف القطاعات والمناشط . وأما مشروعات استصلاح الأراضي داخل الوادي وخارجه فهي تهدف ، فضلا عن زيادة الإنتاج الزراعي ، إلى تشغيل أعداد متزايدة من الأيدي العاملة في الأراضي المستصلحة القابلة للاستزراع ، وإلى حسن توزيع الملكية الزراعية بزيادة عدد ملاك الأرض عند تملك الأراضي المستصلحة إلى المتفعين لاستزراعها وجني



تتمراتها . ولا بد أن تتضمن هذه المشروعات جميعها في خطة اقتصادية واجتماعية شاملة .

وعلى ذلك فإذا كان الهدف الأساسي من تطورنا الاقتصادي هو الكفاية ، بزيادة قاعدة الثروة الوطنية ، والعدل بحسن توزيع هذه الثروة ، فلا يمكن أن يترك أمر تحقيق هذا الهدف إلى عفوية رأس المال الخاص ونزعاته ، بل لابد من سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة مرسومة . هذا في الحقيقة هو أسلوبنا الاشتراكي في التنمية . وهو ، في الوقت نفسه ، طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . غير أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج تستلزم خلق قطاع عام ، قادر على قيادة التقدم في جميع المجالات وتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية ، ووجود قطاع خاص يشارك في عملية التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

## الفصل التاسع

### مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية

لقد أوضحنا ، من قبل ، أن ثمة أسلوبين بديلين للتنمية : أسلوب التنمية التلقائية في مجتمعات الاقتصاد المرسل ، وأسلوب التنمية المخططة في المجتمعات الاشتراكية ، ومن ثم ، نجد في مثل هذه المجتمعات أن هناك علاقة أكيدة وثيقة بين التنمية وبين التخطيط ، على اعتبار أن التنمية غاية والتخطيط وسيلة عليا لعملية إنسانية لتحقيق هذه الغاية .

ثم ألقنا ، بعد ذلك ، إلى أن الأسلوب التلقائي الذي يعتمد على عفوية رأس المال الخاص ، وعلى جهود المنظمين ورجال الأعمال في دأبهم على تحقيق أقصى الأرباح ، لا يمكن أن يتبع في كثير من المجتمعات المتخلفة من الناحية العملية ، نظرا للندرة الكبيرة في الكفايات التنظيمية . يضاف إلى ذلك أن أسلوب التخطيط يفضل الأسلوب التلقائي في التنمية ، لاعتبارات شتى ، منها : أن التخطيط يضمن أفضل النتائج من وراء استخدام الموارد ، كما يكفل حسن اختيار مشروعات التنمية ، ويحقق التنمية المتوازنة للاقتصاد القومي بالمعدلات المطلوبة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين . وأخيرا فإن التخطيط يضمن العدالة الاجتماعية باعتبارها هدفا من الأهداف والقيم الأساسية للمجتمع الاشتراكي .

وبما أن أسلوب التخطيط يتضمن وضع خطة محكمة منسقة ومرسومة ، من قبل ، ذات أهداف معينة ينبغي تحقيقها خلال مدة زمنية معينة ، في حدود ما يتاح من موارد ، وفي حدود قدرة أجهزة التنفيذ على تنفيذ أهداف الخطة ،

فلا مناص من أن تناقش الآن العناصر التي تتكون منها الخطة ، والاهداف المرتبطة بهذه العناصر . ولنبدأ أولاً بعناصر الخطة .

وتتكون الخطة ، أساساً ، من العناصر الآتية : قيمة الإنتاج الكلى ومستلزمات الإنتاج ، والقيمة المضافة ( الدخل ) ، والأجور ، وعوائد حقوق الملكية ، والعمالة ، والاستثمارات ، والمدخرات ، والاستهلاك القومى ، والتجارة الخارجية . وسنناقش كل عنصر على حدة ، لتعرف على مفهومه التخطيطى الصحيح . وقبل أن نمضى فى هذه المناقشة لابد أن نبرز حقيقة هامة ، وهى أن ثمة علاقة قوية بين العناصر المختلفة ، بمعنى أن بعضها مشتق من الآخر ، أى أن بعضها وثيق الارتباط ببعض الآخر ، كما سيتضح من ثانياً التحليل التالى .

### ١ - قيمة الإنتاج

يمكن النظر إلى الإنتاج فى أحد معنيين : الإنتاج كعملية اقتصادية ، والإنتاج كتدفق اقتصادى . فالإنتاج كعملية اقتصادية هو ذلك الجانب من النشاط الاقتصادى الذى يمارسه المجتمع لإعداد الموارد لتكون صالحة لإشباع حاجات الجماعة . أما الإنتاج كتدفق اقتصادى فهو مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محدودة .

#### ( ١ ) الإنتاج كعملية اقتصادية

ويتمثل النشاط الإنتاجى ، كأحد جوانب النشاط الاقتصادى ، فى تدفق خدمات العمل ورأس المال من أصحاب العناصر إلى الوحدات الإنتاجية ، حيث تتضافر هذه العناصر فى إجراء مجموعة من العمليات لتحويل الموارد من حالة غير صالحة لإشباع حاجات الجماعة إلى حالة صالحة لإشباع هذه الحاجات :

وتكتسب الموارد قدرتها على إشباع حاجات المجتمع بأحد الطرق التالية :

١ - استخراج الموارد من خصوبة التربة كالمنتجات الزراعية ، أو فصل

الموارد عن قشرة الأرض كما هو الحال بالنسبة للمعادن والأحجار .

٢ — تغيير الخصائص العادية للوارد وتحويل مادتها من شكل إلى آخر ، كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الصناعة التحويلية .

٣ — نقل الموارد من مكان الإنتاج إلى مكان الاستخدام ، وهذا النشاط يكسب الموارد منفعة تختلف عن المنفعة التي تكتسبها عن طريق استخلاصها من الطبيعة أو تغيير خصائصها المادية .

٤ — تخزين الموارد نتيجة لوجود فاصل زمني بين الإنتاج والاستخدام . وهذا التخزين يعد هو الآخر ، نشاطا إنتاجيا ، بما أنه بمثابة إعداد الموارد السلعية للاستخدام .

٥ — توزيع الموارد باعتبارها عملية نقل ملكية الموارد من المنتج إلى المستخدم : وهذه العملية تكسب الموارد صلاحية مختلفة تماما عن الصلاحية التي تكتسبها الموارد من أى نشاط آخر . وعلى ذلك فكل إسهام في إعداد الموارد للاستخدام يخلق إضافة جديدة إلى قيمة الموارد .

٦ — الخدمات الاستهلاكية المباشرة وهي التي تشمل في الطاقات الذهنية والبدنية التي يبذلها فريق من أفراد المجتمع لأداء خدمات ترتبط ارتباطا مباشرا بأعداد الموارد السلعية للاستخدام . وإنما تؤدي مباشرة إلى المستهلكين . ويتمثل هذا النشاط في خدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترويحية والشخصية .

٧ — الخدمات التنظيمية ، وتشمل في الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية المختلفة ، الفنية والإدارية والكتابية ، بهدف تنظيم النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وتشمل خدمات رئاسة الجمهورية وخدمات الأمن والدفاع والعدالة ؛ وخدمات تحصيل الإيرادات العامة وخدمات الإشراف على تنفيذ القوانين وخدمات الرقابة على الأجهزة الحكومية .

ويلاحظ أن الإنتاج لا يخلق موارد جديدة كإقدامنا ، وإنما يخلق منافع لها يجعلها



صالحة لإشباع الحاجات ، أى أن الإنتاج يخلق إضافة إلى قيمة الموارد وتمثل هذه الإضافة فى الفرق بين قيمة الموارد قبل أن تجرى عليها العملية الإنتاجية وقيمتها بعد أن يتم إعدادها للاستخدام . ومن ثم يمكن تعريف الإنتاج بأنه « الإضافة إلى قيم الموارد لتزيد من منفعتها للاستعمال » (١٠٢) .

### ( ب ) الإنتاج كتدفق اقتصادى

قدما أن الإنتاج ، باعتباره تدفقاً اقتصادياً ، يمكن أن يعرف بأنه « مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة ، على أساس أن العملية الإنتاجية هى عملية إضافة إلى قيمة الموارد » .

ونستخلص من هذا التعريف حقيقتين : الحقيقة الأولى : أنه يجب أن تستبعد من قيمة الإنتاج جميع الموارد التى تضعها الطبيعة تحت تصرف المجتمع ، لأن المجتمع لم يقم بإحداث أى إضافة إلى قيم هذه الموارد . أما الحقيقة الثانية فهى أنه مادام الإنتاج منطقياً على الإضافة إلى قيم الموارد ، فإن هذا الإنتاج قابل للقياس الكمى . وقد تكون وحدة القياس وحدة عينية ، إلا أن أنسب وحدة للقياس هى الوحدة النقدية ، نظراً لعدم تجانس المنتجات وصعوبة مقارنتها على أساس عيني ، ولأن المقياس النقدى هو مقياس عام للقيم النسبية للسلع والخدمات .

وإذا أخذنا بالمقياس النقدى لتقدير قيمة الإنتاج ، فهل يمكن اختيار الثمن الذى تباع به المنتجات كأساس للتقدير ؟ وبعبارة أخرى هل يقتصر مفهوم الإنتاج على مجموعة السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق المبادلة فى الأسواق ؟ لو أننا أخذنا بهذا الاتجاه فلا بد من استبعاد بنود كثيرة من بنود الإنتاج : الخدمات الشخصية التى تؤدى فى نطاق الأسرة ، والإنتاج الزراعى الذى يستخدم

---

(١٠٢) راجع بالتفصيل دكتور أحمد حسنى ، « المفاهيم الأساسية فى التخطيط » ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٤٢ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٣ إلى ٦ .

مباشرة للاستهلاك الشخصى للزارعين والماشية ، والخدمات الحكومية العديدة التى ليست موضع المبادلة فى الاسواق . وتصحيحاً لمفهوم الإنتاج فلا بد أن يشمل جميع السلع والخدمات التى تتحدد لها أسعار فى السوق ، سواء أكانت موضع المبادلة فعلاً أو أنها تستخدم مباشرة للاستهلاك الشخصى (١٠٣).

ويوجد مقياسان للتقييم النقدي للإنتاج : القيمة السوقية للوارد ، وتكلفة ما ينفق لتوفير الموارد .

#### ( أ ) القيمة السوقية للوارد

قيمة الإنتاج الكلى أو ما يسمى فى بعض الأحيان ، إجمالى قيمة الإنتاج ، هو قيمة ما تنتجه المنشآت أو الوحدات الإنتاجية من السلع والخدمات مقومة بالسعر الذى تباع به هذه المنشآت ، ويعبر عن هذا السعر « بسعر السوق » فى أول مراحله ، إذا كان الإنتاج يمر بمراحل تسويقية متعددة . وقد يكون سعر السوق هذا هو السعر الذى يشتري به المستهلك النهاى السلعة أو الخدمة ، إذا كانت تنتقل مباشرة من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الاستهلاك النهاى . مثال ذلك استهلاك الخدمات ، فالثمن الذى تباع به وسائل النقل خدماتها للجمهور ، وهو سعر الإنتاج ، هو السعر النهاى الذى يدفعه المستهلك النهاى لهذه الخدمة .

#### ( ب ) تكلفة ما ينفق لتوفير الموارد

ويمكن تقييم الإنتاج بسعر التكلفة ، وذلك بخضم مقدار الضرائب السالمة المفروضة على السلع والخدمات وإضافة قيمة الإعانات الحكومية ( لتثبيت أسعار السلع ) إلى قيمة الإنتاج ( مقوماً بسعر السوق ) . وفى هذه الحالة يعبر عنه بقيمة الإنتاج مقوماً بالعائد على عوامل الإنتاج أو بسعر تكلفة هذه العوامل .

هذا ، وتقدر قيمة الإنتاج فى المشروعات الصناعية بقيمة ما تنتجه هذه

المشروعات بسعر السوق ، كما تكشف عنها ميزانياتها العمومية وبالمعنى المحاسبي المعروف ، أى الإيرادات الذاتية التى تعد تقديراً للبيعات ، مخصوماً منها التغير فى المخزون بالنقص ، أو مضافاً إليها التغير فى المخزون بالزيادة .

أما قيمة الإنتاج فى المشروعات التجارية ( المشروعات التى تشتري سلماً بقصد بيعها ) فهى قيمة المبيعات بسعر السوق مطروحاً منها قيمة المشتريات ( بقصد البيع ) المقابلة لهذه المبيعات .

وأما قيمة الإنتاج بالنسبة للخدمات الحكومية فإنها تحتسب على أساس ما تتكلفه الحكومة فعلاً فى سبيل إنتاج هذه الخدمات ، بمعنى أنها تؤخذ على أنها مجموعة الاعتمادات المنفقة فعلاً من البابين الأول والثانى فى ميزانية الخدمات ( الباب الأول وهو يضم الاعتمادات المدرجة للرتبات والأجور والباب الثانى وهو يضم الاعتمادات المدرجة للصروفات العامة ) ، وأما بالنسبة للخدمات الأخرى فتعتبر قيمة إنتاجها مساوية للتحصل من ثمن بيع الخدمة للجمهور (١٠٤) .

وتقدير إجمالى قيمة الإنتاج على هذا النحو ينطوى ، بطبيعة الحال ، على التكرار فى حساب هذه القيمة ، ويتضح ذلك فى حالة إنتاج مادة أولية كالقمح ، تستخدم فى إنتاج الدقيق ، ثم يستخدم الدقيق فى إنتاج الخبز . فلو جمعنا قيمة القمح وقيمة الدقيق الذى استخدم القمح فى إنتاجه ، وقيمة الخبز الذى استخدم الدقيق فى إنتاجه ، لكان معنى ذلك أننا كررنا حساب قيمة القمح

---

(١٠٤) يلاحظ هنا أن الفرق بين تقييم السلع على أساس ما يحدده السوق للموارد التى ينتجها قطاع الأعمال ، بناء على تفاعل قوى العرض والطلب ، وبين تقييم الخدمات الحكومية على أساس إجمالى التكلفة أى مجموع ما ينفق لتوفير هذه الخدمات ، هو أن حصيلة بيع الموارد التى ينتجها قطاع الأعمال تتضمن الأرباح التى يحصل عليها هذا القطاع ، على حين أن إجمالى تكلفة الخدمات الحكومية لا تتضمن عنصر الربح ، حيث تقوم الإدارة الحكومية بتقديم خدماتها إلى المجتمع دون مقابل .

ثلاث مرات في المراحل الثلاث لعملية إنتاج الخبز من القمح . ولذلك يتعين استبعاد قيمة القمح وقيمة الدقيق من قيمة الخبز كمنتج نهائى تفادياً لتكرار الحساب . ولو استبعدنا هذه السلع الوسيطة ( مستلزمات الإنتاج ) ، لتوصلنا إلى القيمة المضافة .

ومن هنا ندرك تماماً أن قيمة الإنتاج الكلى هي القاعدة الرئيسية للاقتصاد القوى ، وأن أية زيادة في قيمة الإنتاج لابد أن ترتب زيادة مناظرة في القيمة المضافة ( الدخل ) ، باعتبار أن الدخل جزء من قيمة الإنتاج ، وأن الدخل لا يتولد إلا أثناء القيام بعمليات الإنتاج .

#### ٢ - مستلزمات الإنتاج

يتعين لإنتاج سلعة ، أو خدمة ما ، استخدام سلعة أو سلع وسيطة أخرى ، فضلاً عن استخدام الآلات والمباني والمعدات الثابتة والطاقة المحركة والأيدي العاملة . ويعبر اصطلاح « مستلزمات الإنتاج » ، في المعنى التخطيطى ، عن جميع السلع الوسيطة التي تستخدم في إنتاج أى منتج نهائى ( سلعة أو خدمة ) في أى فرع من فروع النشاط الاقتصادى ، بالإضافة إلى الطاقة والوقود المستخدم في العملية الإنتاجية .

غير أنه لا تدخل في مفهوم مستلزمات الإنتاج المعدات الرأسمالية أو التشييدات ، بما أن هذه الأصول الرأسمالية لا تستخدم في عملية إنتاجية واحدة ، وإنما تستخدم في عدد من العمليات الإنتاجية ، وفي كل عملية تعطى هذه الأصول الرأسمالية « خدمة » معينة ، ولا تحسب قيمة هذه الخدمة في تقدير قيمة مستلزمات الإنتاج ، وإنما تحسب في تقدير عوائد عوامل الإنتاج .

وعلى ذلك تتكون مستلزمات الإنتاج في الصناعة من البنود الآتية :  
الخامات والمواد الأولية ، والمواد نصف المصنوعة ، والطاقة ، والوقود ، ومصاريف الصيانة ، والإصلاح ، ومصاريف التخزين ، والتأمين على



أصول المنشأة ، ومصاريف الدعاية ، ومصاريف الف والحزم ، ومصاريف  
النور والمياه ، . الخ .

أما في الزراعة فتكون مستلزمات الإنتاج من البنود الآتية : البذور والتقوى  
والأسمدة . وأما في الخدمات الحكومية فتقدر المستلزمات بقيمة الباب الثاني  
من ميزانية الخدمات ، وهي عبارة عن المصروفات العامة أو مصروفات التشغيل  
اللازمة لإنتاج الخدمة الحكومية .

ومن الواضح أن متابعة قيمة هذا العنصر ، من سنة تخطيطية إلى أخرى ،  
تكشف عن أحد معايير الكفاية الإنتاجية ، لأن مستوى هذه الكفاية يرتفع ،  
إذا كان كل جنيه في قيمة الإنتاج يتضمن قدرا متناقصا من قيمة مستلزمات  
الإنتاج ، بمعنى أنه لو كان كل جنيه من قيمة الإنتاج في صناعة ما يتضمن ما قيمته  
٦٠ قرشا من مستلزمات الإنتاج في سنة تخطيطية معينة ، ثم انخفضت هذه القيمة  
الآخيرة إلى ٥٠ قرشا ، لنهض ذلك دليلا على ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية  
بالتقليل من استهلاك السلع الوسيطة ، أو التقليل من الفاقد أو العادم ، في صدد  
إنتاج حجم معين من منتج هذه الصناعة .

### ٣ — القيمة المضافة (الدخل)

وعلى ضوء التحليل المتقدم ، فيمكن أن نخلص إلى حقيقة هامة ، هي أنه  
لا يمكن للمجتمع أن يمضي في عمليات الإنتاج المختلفة — سواء كان الإنتاج  
سلعيا أو إنتاج خدمات — إلا باستخدام سلع وسيطة تدخل عليها بعض  
التعديلات والتغييرات التي تجعلها في النهاية صالحة لإشباع احتياجات الاستهلاك  
النهائي ، وعندها يطلق عليها اسم « المنتجات النهائية » .

ولإجراء هذه التعديلات على السلع الوسيطة التي تتحول ، في النهاية ، إلى  
منتجات نهائية ، لابد من استخدام الآلية في عمليات الصنع ، والطاقت البشرية  
ذات المهارات الفنية ، والقدرات الإدارية في شتى التخصصات . وعلى مختلف

المستويات ، بحيث ينتج — من تفاعل هذه القوى الآلية والبشرية — إنتاج جديد تزيد قيمته عن قيمة السلع الوسيطة ( مستلزمات الإنتاج ) التي ضحى بها المجتمع في سبيل إنتاج هذا الناتج الجديد .

وعلى ذلك فإن الفرق بين قيمة المورد بعد أن تجرى عليه العملية الإنتاجية ( قيمة الإنتاج ) وقيمة الموارد التي تستخدم في إنتاج هذا المورد ( مستلزمات الإنتاج ) هي الإضافة إلى قيمة المورد التي تنتج عن توظيف عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية . ومن هنا يتضح أن قيمة الإنتاج الكلى توزع إلى قيمتين : قيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة ، كما يتضح من المعادلة التالية :

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج — قيمة مستلزمات الإنتاج .

وتعبر القيمة المضافة هنا ، في هذه المعادلة ، عن القيمة المضافة الإجمالية ، لأنها تشمل ، أيضا ، على قيمة اهتلاك الأصول الثابتة . فإذا استبعدنا قيمة اهتلاك الأصول من القيمة المضافة الإجمالية ، ، لتوصلنا إلى القيمة المضافة الصافية .

ويقصد بهتلاك الأصول ، قيمة ما استهلك من أصول ثابتة أو رأسمال ثابت ( آلات ومعدات ورأسمالية ومبان ) في سبيل الحصول على الإنتاج . وتعبر القيمة المضافة إجمالا عن الدخل القومي أو الناتج القومي . وعلى ذلك فإن القيمة المضافة تشمل .

( أ ) الأجور ( عائد العمل أو سعر العمل ) .

( ب ) الفوائد ( عائد رأس المال ) .

( ج ) الربح أو الأرباح ( عائد الأرض : ريع الأرض أو أجر السكن ) .

( د ) الأرباح ( عائد منظم المشروع ) .

ومن ثم فإن القيمة المضافة تمثل عوائد عناصر الإنتاج في مجموع التكاليف

التي تترتب على توظيف عناصر الإنتاج في نظير إسهامها في العملية الإنتاجية .  
ومن هم ، فإن مجموع عوائد عناصر الإنتاج — أى الأجور وعوائد حقوق الملكية وتشمل الأرباح والإيجارات والفوائد — يمثل عنصرا من عناصر التكاليف ، ويطلق عليها اسم « تكاليف عناصر الإنتاج » .  
إنما يلاحظ أنه بالنسبة للوارد التي ينتجها قطاع الأعمال فإن تكلفة عناصر الإنتاج تتضمن الأرباح ، باعتبارها العائد الذي يستحق لأصحاب الأعمال مقابل ممارستهم سلطة اتخاذ القرارات المنظمة للإنتاج . وهذا المفهوم الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي للربح ، إذ من الناحية المحاسبية ، لا تدخل الأرباح ضمن تكاليف الإنتاج ، وإنما تعتبر بمثابة فائض قيمة الإنتاج على التكاليف النقدية للإنتاج . أما من الناحية الاقتصادية فإن الربح يدخل ضمن تكاليف الإنتاج ، باعتبار أنه عائد إحدى خدمات عناصر الإنتاج . أما بالنسبة للخدمات التي ينتجها قطاع الخدمات الحكومية فإن عوائد عناصر الإنتاج لا تتضمن عوائد حقوق الملكية ، وتقتصر فقط على الأجور (١٠٠) .

ويلاحظ ، أيضا ، أنه إذا كانت عوائد عناصر الإنتاج تمثل القيمة المضافة ، أى القيمة التي تضاف نتيجة للعملية الإنتاجية ، فلماذا يقتضى الأمر تحليل مكونات قيمة الإنتاج إلى « مستلزمات إنتاج » وإلى « قيمة مضافة » كما قدمنا ؟ وتتطوى الإجابة عن هذا التساؤل على أن القيمة المضافة ، فى أية عملية إنتاجية ، هى « الناتج » الذى يتولد عن نشاط عناصر الإنتاج التى توظف لإجراء هذه العملية . وعلى ذلك فإن تقدير هذا الناتج يقتضى استبعاد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج ، أما الحكمة من ذلك فهى أن الموارد السلعية التى يستخدمها أى نشاط معين لا تتولد عن هذا النشاط بالذات ، وإنما تتولد عن نشاط آخرى .

---

(١٠٠) راجع « المفاهيم الأساسية للتخطيط » ، نفس المرجع السابق ، ص ١٢ —

ويلاحظ هنا أن الربح يحسب ضمن قيمة عوائد عناصر الإنتاج ، سواء تم التصرف فى المنتجات عن طريق البيع أو لم يتم التصرف .



د إن طبيعة النشاط الإنتاجي ، إذن، تقتضي مرور الموارد بعدد من المراحل الإنتاجية المتتالية حتى تصل إلى الحالة التي تكون فيها صالحة للاستخدام النهائي . وفي كل مرحلة من هذه المراحل تكتسب الموارد إضافة إلى قيمتها كنتيجة للنشاط الذي يجري في هذه المرحلة، ثم ينتقل إلى المرحلة التالية حيث يستخدم في عملية إنتاجية جديدة . وهذا يعني ، في الواقع ، أن مستلزمات الإنتاج ، في أية مرحلة إنتاجية ، تمثل الناتج الذي يتولد في مجموع المراحل الإنتاجية السابقة . فإذا احتسب ناتج أي نشاط إنتاجي بالقيمة الإجمالية للإنتاج الذي يخرج هذا النشاط، فإن هذا التقدير ينطوي على ازدواج في تقدير الناتج ، حيث يحتسب الناتج مرة في النشاط الذي يخرج الموارد، ومرة أخرى في النشاط الذي يستخدم الموارد. وهذا الازدواج له أثر تراكمي ؛ إذ يتكرر احتساب الناتج عددا من المرات يعادل عدد العمليات التي تمر بها الموارد حتى تصبح صالحة للاستخدام النهائي ، (١٠٦) . وهذا هو السبب الذي من أجله لا بد أن تستبعد قيمة مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنياج في كل مرحلة إنتاجية للوصول إلى القيمة المضافة التي تولدت باستخدام عناصر الإنتاج ، تفاديا لهذا الازدواج . ولو جمعت القيم المضافة المتولدة في كل مرحلة من المراحل الإنتاجية في نشاط إنتاجي معين، لتعادل مجموع هذه القيم مع قيمة المنتج النهائي لهذا النشاط . ولو جمعنا قيم المنتجات النهائية جميعا على مستوى الاقتصاد القومي ، خلال فترة زمنية معينة ، لخلصنا إلى قيمة الناتج القومي . وعلى ذلك ، فإن المقياس الصحيح لقيمة الناتج القومي هو مجموع القيم المضافة المتولدة من مجموع النشاط الإنتاجية التي تتم داخل حدود الدولة . وهذا المقياس يخلو، بطبيعة الحال ، من الازدواج الذي يعيب قيمة الإنتاج الكلي .

ويدل هذا التحليل على اختلاف واضح في مفهوم كل من قيمة الإنتاج الكلي وقيمة الناتج القومي ؛ إذا أن قيمة الإنتاج الكلي تنطوي على ازدواج يتمثل في



مستلزمات الانتاج المتكررة في مختلف المراحل الإنتاجية للنشاط المعين ، أما قيمة الناتج القومي — وهي مجموع القيم المضافة المتولدة من جميع النشاط الاقتصادي بالدولة — فإنها تستبعد مستلزمات الانتاج ، وتستبعد ، بالتالي ، الازدواج العالق بقيمة الإنتاج الكلى .

وتختلف قيمة الناتج القومي باختلاف المقيار الذى يستخدم لتقييمه . وهناك ، فى الواقع ، مقياسان لهذا التقييم : إما على أساس سعر السوق ، أى السعر الذى يدفعه المستخدم ( المستهلك ) النهائى ، وإما على أساس سعر التكلفة ، أى تكلفة عناصر الإنتاج ، وهي مجموع عوائد عناصر الإنتاج . بيد أن الناتج القومي ، مقوماً بسعر السوق ، يزيد عن الناتج القومي بسعر التكلفة بمقدار صافى الضرائب غير المباشرة ( صافى الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة — الإعانات التى تقدمها الحكومة لقطاع الأعمال ) .

#### ٤ - عائد العمل ( الأجور )

قد منا أن القيمة المضافة فى أية عملية إنتاجية تمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج التى توظف فى هذه العملية . ومن البدهى أن كل عائد يدفع لأحد عناصر الإنتاج يمثل تكلفة تتحملها المنشأة التى تقوم باستخدام هذا العنصر ، ويمثل فى نفس الوقت دخلاً يودى إلى صاحب العنصر فى مقابل مساهمته فى العملية الإنتاجية . ومن ثم تتكون القيمة المضافة من عنصرين رئيسيين : عائد العمل أى الأجور وعوائد الملكية أى الأرباح والفوائد والأرباح .

ويعمد المخططون إلى أخذ بند الأجور ، وهو عائد العمل ، كعنصر مستقل عن العناصر الأخرى المكونة للدخل القومي ( أى الفوائد والريع والأرباح ) ، والحكمة فى ذلك واضحة ، وهى أن الأجور ، أو ما فى حكمها ، هى عائد العمل ، سواء كان ذهنياً أو يدوياً ، وأن الطبقات العاملة تمثل الغالبية العظمى من الأفراد فى المجتمع الاشتراكي . ومن ثم ، فإن متابعة تطور قيمة هذا العنصر — بمعزل

عن الدخول الأخرى — تدل على مدى تطور الأهمية النسبية للأجور ( نسبة الأجور إلى الدخل ) ، وكلما زادت الأهمية النسبية للأجور ، كان ذلك دليلاً قوياً على سير المجتمع في الاتجاهات الاشتراكية السليمة .

والأجور والمرتبات — في مفهوم التخطيط — هي مجموع ما يستحق للمشتغلين في العملية الإنتاجية من الموظفين والعمال نظير عملهم، خلال السنة، سواء كان المشتغل يتقاضى أجراً فعلياً ، نقدياً أو عينيّاً ، أو كان صاحب عمل يحتسب لنفسه أجراً أو يحتسب له أجر المثل ضمناً . والأجور والمرتبات لا تشمل ما يدفع نقداً أو عيناً منها فحسب ، بل تشمل ، أيضاً ، ما يحتجز من الامتيازات عن العمل لاستخدامها في أغراض التأمينات الاجتماعية والادخار ، وما يتقاضاه المشتغلون من بدلات أو مكافآت أو أجور إضافية الخ .

ويمثل عائد العمل التعويض الذي يستحق للأفراد العاملين ، فعلاً ، في مقابل ما يبذلونه من نشاط ذهني وبدني في العمليات الإنتاجية المختلفة خلال فترة زمنية معينة . ووفقاً لهذا المفهوم فإن عائد العمل يشتمل على المكونات الآتية :

- ( ١ ) الأجور النقدية ، التي تدفع للعاملين نقداً .
- ( ٢ ) الأجور التكميلية ، التي تدفع للعاملين نقداً ، وتشمل إعانات غلاء المعيشة ، والمكافآت التشجيعية ، ومكافآت الأبحاث ، وعلاوة الإنتاج ، ومكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات ، وبدل التخصص ، والبدلات الأخرى .
- ( ٣ ) الأجور العينية وتشتمل في السلع والخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية للعاملين فيها ، كملابس السعاة والخدمات الاجتماعية والطبية .
- ( ٤ ) أقساط التأمينات الاجتماعية التي تدفعها الأجهزة الحكومية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصناديق التأمين والمعاشات ( ١٠٧ ) .

---

( ١٠٧ ) ولا يشمل هذا العنصر الحصة التي يدفعها العاملون كأقساط معاشات أو تأمينات اجتماعية ، إذ أنها تدخل ضمن الأجور النقدية — أما حصة العمال في الأرباح فقد اختلف بشأنها الخبراء ، فالبعض يرى أنها يجب أن تكون جزءاً منها للأجور . والبعض الآخر يرى أن حصول العمال على هذه الحصة لا يفقدها صفتها كجزء من الأرباح . وهذا هو الرأي الذي أخذ به في تقدير الأجور — نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

وقد أورد الخبراء ثلاثة معان مختلفة لعائد العمل ، يتضمن كل معنى منها تعريفا معينا للأجور يضاف عليه طبيعة متميزة .

### المعنى الأول : تعريف الأجور على أساس الاستحقاق للمشتغلين

وتعرف الأجور ( وما في حكمها ) في المعنى الأول ، بأنها العوائد التي تستحق للعاملين المشتغلين ، ، وتختلف هذه العوائد ، المستحقة ، عن العوائد ، المدفوعة ، فعلا . أما الفرق بينهما فيتمثل في المبالغ التي تستقطع من الأجور ، قبل دفعها إلى العاملين ، كضريبة كسب العمل وضريبة الدمغة وحصة العاملين في أقساط المعاشات والتأمينات الاجتماعية . ويؤيد بعض الخبراء هذا التعريف استنادا إلى أن الضرائب المباشرة على الأجور هي التزام قانوني من المفترض أن يدفعه العاملون من دخولهم ، وتحصيل هذه الضرائب المباشرة ، عند المنبع ، ، أي قبل إقتضاء الأجور ، هو إجراء تنظمي لتسهيل عملية الجباية .

### المعنى الثاني : تعريف الأجور على أساس الاستحقاق للمشتغلين في نفس فترة العمل

أما في المعنى الثاني فإن الأجور تعرف بأنها ، العوائد التي يحصل عليها المشتغلون ، فعلا ، مقابل النشاط الإنتاجي الذي يبذلونه في نفس الفترة التي يستحقون عنها هذه الأجور ، . ووفقا لهذا التعريف فإن الأجور لا تتضمن المدفوعات التي يحصل عليها الأفراد الذين لا يمارسون نشاطا إنتاجيا بعد تركهم الخدمة ، أو التي يحصل عليها أفراد القوة العاملة غير المشتغلين . وهذه المدفوعات هي بطبيعتها ، تحويلية ، وتشمل : المعاشات ومكافآت ترك الخدمة ، والتعويضات الاجتماعية وإعانات البطالة . أما السبب في استبعاد هذه المدفوعات من عائد العمل فهو أنها مدفوعات تحويلية يحصل عليها بعض الأفراد دون أن يبذلوا ، في فترة الحصول عليها ، أي جهد ذهني أو بدني في النشاط الإنتاجي .



**المعنى الثالث :** تعريف الاجور على اساس الاستحقاق للمشتغلين فعلا  
وأما فى المعنى الثالث فإن الاجور تعرف بأنها « العوائد التى تستحق للمشتغلين  
فعلا ، من أفراد القوة العاملة » . وطبقا لهذا المفهوم يتكون المشتغلون من  
فئات أربع :

- ( أ ) المشتغلون لحساب الغير لقاء الأجر .
  - ( ب ) أصحاب الأعمال الذين يديرون أعمالهم بأنفسهم بالاستعانة بالغير أو  
بدون الاستعانة بالغير ( المزارع الذى يزرع الأرض التى يملكها ) .
  - ( ج ) المشتغلون لحساب الأسرة ( زوجة المزارع )
  - ( د ) المشتغلون بدون أجر ( المتطوعون )
- ولا يثور أى خلاف بالنسبة للعائد الذى تحصل عليه الفئة الأولى ، إذ أنه  
يدخل ، بطبيعة الحال ، ضمن الاجور ( النقدية أو العينية ) . أما الخلاف فإنه  
يثار بالنسبة لعائد الفئة الثانية . إذ يرى فريق من خبراء التخطيط ضرورة فصل  
عائد العمل الذى يحصل عليه ( أو يفترض أن يحصل عليه ) أصحاب الأعمال ،  
فى مقابل ما يبذلونه من جهد ذهنى وبدنى فى إدارة أعمالهم ، عن عائد ملكية  
المنشآت التى يعملون فيها ويديرونها فى الوقت ذاته ، على أن يحتسب لهم أجر  
يعادل « أجر المثل » ، يضاف إلى الاجور باعتباره عائد العمل . أما باقى الدخل  
فيضاف إلى الأرباح باعتباره عائد الملكية ( ١٠٨ ) .

#### • — عوائد الملكية

يمكن أن تعرف عوائد الملكية « بأنها العوائد التى تستحق لأصحاب الأصول  
الرأسمالية مقابل مساهمة خدمات هذه الأصول فى العمليات الإنتاجية » .  
وكما هو الحال بالنسبة لعائد العمل ، فهناك معان مختلفة لعوائد الملكية ، فى  
ضوء هذا المفهوم ، يمكن أن نجعلها فيما يلى :

---

( ١٠٨ ) راجع بالتفصيل نفس المرجع السابق ، ص ٢٣ وما بعدها .



### المعنى الاول : تعريف العوائد على اساس استخدام حقوق التملك

وفي المعنى الاول تعرف عوائد الملكية « بأنها جميع الدخول التي تتولد عن استخدام حقوق التملك » . وتشتمل هذه الدخول على مايلي :

( ا ) الفوائد التي يحصل عليها الدائنون مقابل تنازلهم للدينين عن حق التصرف في الارصدة النقدية التي يملكونها لاجل محدود .

( ب ) الایجارات التي يحصل عليها أصحاب العقارات ( بما فيها الاراضى ) مقابل ممارستهم لحق استغلال العقارات التي يملكونها عن طريق تأجيرها الغير أو استغلالها بمعرفتهم .

( ح ) الأرباح التي تؤول إلى أصحاب المشروعات الإنتاجية في مقابل ممارستهم عبء المخاطرة بالاموال المستثمرة في هذه المشروعات ، وممارسة سلطة اتخاذ القرارات التي تنظم شئون الإنتاج ( ١٠٩ ) .

### المعنى الثانى : تعريف العوائد على اساس « الاستحقاق »

وفي هذا المعنى تعرف عوائد الملكية « بأنها العوائد التي « تستحق » لأصحاب حقوق التملك » ، ومن الطبعی أن هذه العوائد تختلف عن تلك التي « تدفع » ، فعلا لأصحاب حقوق التملك . أما العوائد المستحقة لأصحاب هذه الحقوق فإنها تشمل مايلي :

( ا ) الأرباح الموزعة ، وتشمل الأرباح الموزعة على المساهمين في قطاع الاعمال المنظم ( الكوبونات المدفوعة إلى المساهمين في الشركات المساهمة ) ، والأرباح المرحلة من قطاع الاعمال الحكومى إلى قطاع الادارة الحكومية باعتبارها مالكة ، والأرباح المرحلة من قطاع الاعمال غير المنظم ( شركات الأشخاص والمنشآت الفردية ) إلى القطاع العائلى ، باعتباره مالكا .

---

( ١٠٩ ) ويميل بعض الخبراء إلى جمع هذه البنود الثلاثة فى بند واحد بعنوان « الأرباح وما فى حكمها » للدلالة على العوائد التي تتولد عن استخدام حقوق الملكية ، وذلك على غرار « الأجور وما فى حكمها » للدلالة على الأنواع المختلفة لعائد العمل .

( ب ) الأرباح المحتجزة في قطاع الأعمال لتكوين الاحتياطيات في الشركات من أجل دعم مركزها المالي أو لأغراض التوسع الاستثماري . وهذه الأرباح المحتجزة هي عوائد مستحقة لأصحاب حقوق التملك في هذا القطاع ، وإن كانت لا توزع عليهم ولا تدخل بالتالي ، ضمن العوائد المدفوعة .

( ح ) الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع الأعمال ( ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة مثلا ) ، باعتبارها التزاما ماليا تقتضيه الخزانة مباشرة من المشروعات قبل توزيع الأرباح على أصحاب حقوق التملك .

( د ) صافي المدفوعات التحويلية التي يدفعها قطاع الأعمال إلى القطاعات الأخرى ، كالتبرعات والتعويضات ، باعتبارها ، في الأصل ، جزءا من العوائد المستحقة لأصحاب حقوق التملك ، وإن كانوا يتنازلون عنها إلى القطاعات الأخرى .

**المعنى الثالث : تعريف العوائد على أساس المساهمة المباشرة لحقوق الملكية**

وفي المعنى الثالث تعرف عوائد الملكية بأنها الناتج المتولد عن المساهمة المباشرة لحقوق الملكية في العمليات الإنتاجية التي تجرى خلال الفترة التي تستحق عنها هذه العوائد ، . وتبعاً لهذا المعنى فإنه تستبعد من عوائد الملكية :

( أ ) فوائد السندات الحكومية ، لأن ملكية السندات الحكومية لا يقابلها ناتج مباشر ، إذ أن استخدام الحكومة لحصيلة السندات في تمويل عجز الميزانية العادية يعتبر استخداماً استهلاكياً ، والفوائد التي تدفعها الحكومة لا تمثل عائداً متولداً من نشاط إنتاجي ، وإنما هي في عداد المدفوعات التحويلية .

( ب ) الأرباح والفوائد الناشئة عن ملكية الأوراق المالية : إذ أن هذه العوائد التي تحصل عليها المنشآت المالكة للأوراق لا تتولد عن نشاط إنتاجي تقوم به هذه المنشآت ، وإنما تتولد عن نشاط إنتاجي لمنشآت أخرى ، ومادامت تحسب ضمن الدخل المتولد في هذه المنشآت ، فإنها لا بد أن تستبعد من أرباح المنشآت المالكة للأوراق المالية .

( ح ) الأرباح الناشئة عن بيع الأصول الرأسمالية ؛ إذ أنها ، في حقيقتها ،  
« مكاسب رأسمالية » ليست ناشئة عن نشاط إنتاجي تقوم به المنشأة البائعة  
للأصول ، وإنما عن ظروف اقتصادية قائمة وقت البيع .

( د ) الأرباح الناشئة عن إعادة تقييم المخزون السلعي ؛ إذ أنها ، هي  
الأخرى ، بمثابة « مكاسب رأسمالية » لا تدخل في تقدير الأرباح التي تتولد  
عن النشاط الإنتاجي للمنشآت التي تجري إعادة التقييم ، ولا تحتسب ضمن الدخل  
القومي المتولد خلال الفترة موضع البحث ؛ لأنها ناشئة عن التغير في الظروف  
الاقتصادية ( تقلبات الأسعار ) . هذا فضلاً عن أن جزءاً من المخزون السلعي  
يتمثل في « بضاعة أول المدة » ، وهذا الجزء ليس وليد النشاط الإنتاجي  
الجاري للمنشأة ، وإنما هو وليد النشاط الإنتاجي الذي تم في فترات  
سابقة .

**المعنى الرابع : تعريف العوائد على أساس ممارسة حقوق التملك بمختلف صورها**  
أما في المعنى الرابع فتعرف عوائد الملكية « بأنها تلك العوائد التي تستحق  
لأصحاب حقوق التملك مقابل ممارستهم هذه الحقوق ، عن طريق استغلال الأصول  
الرأسمالية التي يملكونها ، سواء قاموا بأنفسهم باستغلال هذه الأصول أو تنازلوا  
عن حق استعمالها للغير » .

وتتضح أهمية هذا التعريف في حالة ملكية العقارات ، إذ أن عدداً كبيراً  
من أصحاب المباني السكنية يقوم باستغلال المساكن التي يملكونها بأنفسهم ،  
ولا يدفعون عنها إيجاراً . ولكن على الرغم من أن خدمة السكن التي تقدمها هذه  
المساكن لا تدخل في نطاق المبادلة في السوق ، فإن إيجارات هذه المساكن  
تحتسب ضمن عوائد حقوق التملك ، ومن ثم تدخل ضمن تقديرات الدخل القومي .  
وخلاصة ما تقدم أن الدخل القومي يتكون من مجموع العوائد التي يحصل  
عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، في نظير الخدمات التي تؤديها هذه العناصر في  
العمليات الإنتاجية . ويحصل أصحاب عنصر العمل على عائد العمل في شكل



« أجور وما في حكمها » ، كما يحصل أصحاب العناصر الأخرى ( الأصول الرأسمالية المختلفة ) على عوائد الملكية في شكل إيجارات وفوائد وأرباح أو ما يطلق عليها ، في بعض الأحيان ، « الأرباح وما في حكمها » . ومن ثم فإن كل إيراد يحصل عليه أى مشغل أو أية منشأة دون مقابل مباشر في إنتاج الفترة موضع البحث ، لا يدخل ضمن تقديرات الدخل القومى . وليس من المحتم أن يكون العائد نقداً أو أن يكون تعاقدياً . فقد يكون العائد عيناً ، كما قد يكون ضمناً يستحق لأصحاب عناصر الإنتاج الذين يديرون أعمالهم أو يستغلون أملاكهم بأنفسهم . أما الناتج القومى فهو مجموع قيم المنتجات النهائية التى تم إنتاجها ، داخل حدود الدولة ، خلال الفترة موضع البحث ، سواء كانت سلعاً استهلاكية نهائية ، أو سلعاً استثمارية تامة الصنع ، أو خدمات منتجة وموجهة لأغراض الاستهلاك النهائى .

وأما عوائد الملكية فهى تمثل مجموع الفائض من القيمة المضافة بعد استبعاد الأجور والمرتببات منها ، وتشمل ما يعود لأصحاب الأموال من فوائد ، وما يعود لأصحاب العقارات ( أصحاب الأرض والمباني ) من إيجارات ، وما يترتب على نشاط أصحاب الأعمال والوحدات الإنتاجية من أرباح إجمالية ، سواء منها ما يوزع أو يحتجز لمختلف الأغراض .

## ٦ - الإنفاق القومى

يمكن أن يعرف الإنفاق القومى بأنه « قيمة الطلب الكلى النهائى على الناتج القومى ، عن طريق إنفاق الوحدات الاقتصادية ( الوحدات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية ) على المنتجات النهائية ، خلال فترة زمنية معينة » .

ونخلص من هذا التعريف إلى أن كل عملية إنفاق تترتب عليها عملية استخدام للوارد المتاحة ، كما يترتب عليها أيضاً توليد الدخل التى تستحق للعناصر التى تسهم في إنتاج هذه الموارد . ومن ثم ، فإن الإنفاق القومى يتعادل ، في قيمته ،



مع قيمة الناتج القومي ( أى مجموع قيم المنتجات النهائية ) من جانب ومع الدخل القومي أو القيمة المضافة ( مجموع دخول أو تكاليف عناصر الإنتاج أو مجموع القيم التى تضاف إلى قيم المواد فى مختلف المراحل الإنتاجية لكل النشاط الاقتصادية ) .

وفى ضوء تحديد هذا المفهوم للإنفاق القومى يبرز الخبراء أربع حقائق هامة فيما يتصل بهذا العنصر (١١٠) . الحقيقة الأولى : أن الإنفاق القومى يقتصر على الطلب النهائى فقط ، ومن ثم لا يدخل فى تقديره إنفاق قطاع الأعمال على شراء مستلزمات الإنتاج . أما الحقيقة الثانية فهى أن الإنفاق القومى لا يقتصر على السلع والخدمات التى تدخل فى نطاق عمليات المبادلة فى الأسواق ، وإنما يشمل السلع والخدمات التى تستخدم استخداماً مباشراً ، كما يشمل ، أيضاً ، الخدمات التى يؤديها قطاع الخدمات الحكومية ( قطاع الإدارة الحكومية فى معناه التقليدى ) بلا مقابل أو بمقابل رمزى . وأما الحقيقة الثالثة فهى أن الإنفاق القومى يمثل الاستخدام النهائى للسلع التى يتم إنتاجها داخل حدود الدولة ، ولكن ليس من الضرورى أن يتم هذا الاستخدام داخل حدود الدولة . وتبعاً لذلك فإن الإنفاق القومى يشمل إنفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجة محلياً ( الصادرات ) ، ولكنه لا يشمل الإنفاق المحلى على الموارد التى تنتج فى العالم الخارجى ( الواردات ) . وأما الحقيقة الرابعة فتتطوى على أن معادلة الإنفاق القومى بالناتج القومى تعنى ، فى الواقع ، أن الإنفاق القومى ، مقوماً بسعر السوق ، يعادل الناتج القومى مقوماً بسعر السوق ، كما أن الإنفاق القومى ، بتكلفة عناصر الإنتاج ( سعر السوق ناقصاً الضرائب غير المباشرة ) ، يعادل الناتج القومى بتكلفة عناصر الإنتاج . وفصلاً عن ذلك فإن هذا التعادل بين الإنفاق القومى

---

(١١٠) نفس المرجع السابق ، ص ٣٦ إلى ٣٨ - ويلاحظ أن هذا المرجع لم يشر فى صفحة ٣٨ إلى فائض الصادرات على أنه المجموعة الثالثة المكونة للإنفاق القومى .

والناتج القومي في القيمة يعني ، في الحقيقة ، التعادل بين الموارد النهائية المتاحة عن طريق النشاط الإنتاجي ( المتضمنة في الناتج القومي ) وبين استخدامات هذه الموارد ( ويمثلها الإنفاق القومي على الناتج القومي لاستخدامه في اتجاهات معينة ) .

ويسوقنا هذا التحليل ، إذن ، إلى التعرف على استخدامات الناتج القومي ، إذا ما نظرنا إلى الجانب النقدي ، أي إذا نظرنا إلى الإنفاق القومي على أنه إنفاق على الناتج القومي النهائي في اتجاهات معينة تعبر عن استخداماته المختلفة . وثمة مجموعات ثلاث رئيسية تنم عن استخدامات الموارد المتضمنة في الناتج القومي ، وهذه المجموعات هي العناصر التي يتكون منها الإنفاق القومي :

( أ ) الاستهلاك النهائي بشقيه ( الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي ) .

( ب ) الاستثمار بشقيه ( تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى

المخزون السلمي ) .

( ح ) فائض الصادرات .

ولما كنا سنناقش عنصرى الاستثمار والاستهلاك النهائي في الفصل التالى ، فإننا نكتفى هنا بمناقشة مجموعة فائض الصادرات . . . لقد أشرنا إلى أن الإنفاق القومي يمثل الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة ، سواء كان استخدامها في داخل حدود الدولة أو في خارجها . وبعبارة أخرى فإن الإنفاق القومي يتضمن أيضاً إنفاق العالم الخارجى على السلع والخدمات المنتجة محلياً ، وهو ما يعبر عنه بقيمة الصادرات من السلع والخدمات . ولكن الإنفاق القومي لا يشمل الإنفاق على الموارد التي يتم إنتاجها في العالم الخارجى وهو ما يعبر عنه بالواردات . فإذا ما جمعنا بين هذين النوعين من الإنفاق ( إنفاق العالم الخارجى على الصادرات والإنفاق المحلى على الواردات ) ، فخلصنا إلى أن جزءاً من إنفاق العالم الخارجى تستخدمه الدولة ، بدورها ، في الإنفاق على الواردات ،

وإذا استبعدنا هذا الجزء من جملة إنفاق العالم الخارجى ، لتوصلنا إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم « فائض الصادرات » أى صافى إنفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجة محلياً بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات .

وعلى ذلك فلو أخذنا بهذا التحليل للموارد المنتجة محلياً والمتضمنة فى الناتج القومى النهائى وأضفنا إليها الواردات ، لخلصنا إلى رقم يمثل جملة الموارد المتاحة للمجتمع سواء من الداخل أو من العالم الخارجى . وإذا حللنا استخدامات هذه الموارد المتاحة بنوعيتها ( موارد منتجة وواردات من العالم الخارجى ) ، لوجدنا أنها تتمثل فى الاستهلاك والاستثمار ( بما فى ذلك الاضافة إلى المخزون السلمى ) والصادرات طبقاً للمعادلة الآتية :

$$\begin{aligned} \text{الناتج المحلى} + \text{الواردات} &= \text{الاستهلاك النهائى} + \text{الاستثمار} + \text{الصادرات} \\ \therefore \text{الناتج المحلى} &= \text{الاستهلاك النهائى} + \text{الاستثمار} + \text{الصادرات} \\ &\quad - \text{الواردات} \end{aligned}$$

$$\text{الاستهلاك النهائى} + \text{الاستثمار} + \text{فائض الصادرات} =$$

وتجدر الإشارة إلى أن « فائض الصادرات » هذا يعبر فى الواقع على الرصيد الدائن للدولة فى ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى ، وهو يمثل ، كما قدمنا ، صافى إنفاق العالم الخارجى بعد استبعاد الإنفاق المحلى على الواردات . وإذا نظرنا هذه النظرة إلى هذا الفائض ، فإننا نخلص إلى أن الدولة التى تحقق هذا الفائض إنما تصدر موارد سلمية إلى الخارج هى بمثابة استثمار محقق فى العالم الخارجى . وفى التحليل النهائى فإننا نجد أن مثل هذا النوع من الاستثمار ، الذى ينشأ بقيام العلاقات الاقتصادية بين الدولة المعنية والعالم الخارجى ، له أثره المضاعف على الدخل ، شأنه شأن الاستثمار فى معناه العادى والمحقق فى داخل الدولة . ولهذا تشير اقتصاديات الدخل القومى إلى ما يطلق عليه اسم « مضاعف

التجارة الخارجية ، أى النسبة بين الزيادة فى الدخل المترتبة على زيادة أولية فى فائض الصادرات وبين هذه الزيادة فى فائض الصادرات . ولو رمزنا :

بالرمز  $L$  إلى الدخل وبالرمز  $\Delta L$  إلى الزيادة فى الدخل  
وبالرمز  $V$  إلى فائض الصادرات وبالرمز  $\Delta V$  إلى الزيادة فى فائض  
الصادرات

$$\frac{\Delta L}{\Delta V} = \text{فإن مضاعف التجارة الخارجية}$$

وأن الزيادة فى الدخل تساوى الزيادة فى فائض الصادرات مضروبا  
فى المضاعف .



## الفصل العاشر

### مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية

( تابع )

يمكن أن نلقى أضواء التحليل على عنصر آخر من أهم عناصر الخطة الاقتصادية، لو أننا تصورنا أن ثمة مشروعا جديداً من مشروعات الخطة، وأن جهة التنفيذ المعنية قد بدأت تضع هذا المشروع موضع التنفيذ العملي . ولا ريب أن تنفيذ هذا المشروع يتطلب اجتيازه لمرحلتين متعاقبتين ، الأولى تمهد ، بالضرورة ، للثانية . . . . إن المرحلة الأولى قد نطلق عليها اسم « فترة الإنشاء » ، أما المرحلة الثانية فقد نسميها « فترة التشغيل » . فما المقصود بكل فترة منها ؟

#### ٧ - الاستثمار

أن فترة الإنشاء هي الفترة التي يتم فيها التكوين الرأسمالي المطلوب لتشغيل الوحدة الإنتاجية الجديدة ، أو التي ينبغي أن يتم فيها تكوين الطاقات الإنتاجية المختلفة ( أو الاستثمارات ) اللازمة لعملية إنتاج السلعة ( أو الخدمة ) في مرحلة التشغيل . هذه الطاقات الإنتاجية ، أو « الاستثمارات » ، كما يسميها المخططون ، إن هي إلا « سلع إنتاجية » ، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك ، بل إنها تسهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات . وتسمى هذه السلع ، أيضاً ، « السلع الرأسمالية » ، أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني الثابت ، أو رأس المال الحقيقي الذي لا غنى عنه في الواقع لآلية عملية إنتاجية .

ولاشك أن تكوين الاستثمارات الجديدة عامل مهم في تحديد معدل التقدم

الإقتصادى ، إذ أن كل زيادة فى الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة يمكن استخدامها فى تشغيل المصانع والوحدات الإنتاجية الأخرى فى مختلف فروع النشاط الإقتصادى .

هذا عن الاستثمار الذى يتضمن تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة بفرص زيادة حجم طاقتها الإنتاجية . أما عن المشروعات القائمة من قبل فإن تكوين الاستثمار فيها ينسحب إلى معنى المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة فى هذه المشروعات أو تجديد هذه الطاقات . إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية لها عمر إنتاجى معين ، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية — على مدار عمرها الإنتاجى — يحتاج إلى ما يسميه الفنيون « العمرة الكبيرة » ، وهى لاتعدو أن تكون عمليات صيانة كبرى وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة (١١١) .

ومن ثم ، يمكن تعريف الاستثمار بأنه « استخدام المدخرات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها » .

#### ( ١ ) المعانى المختلفة للاستثمار

وهذا التعريف الذى أوردناه للاستثمار يحمل أربعة معان معينة للاستثمار لابد من العرف عليها ، تأكيداً لمفهوم الاستثمار فى معناه الإقتصادى الصحيح .

#### ( ١ ) الاستثمار كإضافة إلى الموارد السلعية

ويتضمن هذا المعنى أن الاستثمار هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيقى ، أى أنه إضافة إلى الأصول السلعية . وهذا هو المفهوم الإقتصادى للاستثمار . أما المفهوم الدارج للاستثمار فإنه يضم بالإضافة إلى الأصول المالية الإيرادية ( كالأسهم والسندات ) فى حين أن المفهوم الإقتصادى يستبعد الإضافة

---

(١١١) أما المعرفات العادية للإصلاح والعبارة فهى تدخل ضمن مستلزمات الإنتاج

إلى هذه الأصول ، لأنها لا تمثل سوى مجرد حقوق على الأصول السلعية . أما عمليات شراء الأصول المالية فلا تعدو أن تكون عملية نقل حقوق التصرف في الموارد السلعية من الطرف البائع إلى الطرف المشتري . وعلى ذلك فإن هذه العمليات لا تمثل إستخداما للموارد التي تخرجها العمليات الإنتاجية ، مع أن مفهوم الاستثمار ، في المعنى الاقتصادي ، يقتصر على استخدام الموارد التي تتولد عن النشاط الإنتاجي لتكوين رأس المال الثابت .

### ( ٢ ) الاستثمار كإضافة إلى رأسمال المجتمع

وإذا أخذنا مفهوم الاستثمار على أنه إضافة إلى الموارد السلعية ، فضلا عن أنه إضافة إلى رأسمال المجتمع ، فإنه لا بد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل ، لأن عمليات التداول هذه لا ترتب أية إضافة إلى رأسمال المجتمع ، وإنما هي بمثابة نقل ملكية الأصول الرأسمالية الحقيقية من الطرف البائع إلى الطرف المشتري . فإذا قام أحد الأفراد بتهيئة مبنى سكنياً جديداً ، فإن هذا يعتبر استثماراً من وجهة نظر هذا الفرد واستثماراً جديداً في الوقت نفسه من وجهة نظر المجتمع ، لأن الموارد السلعية التي يملكها المجتمع تزيد بقيمة هذا المبنى السكني الجديد ، كما أن تهيئته هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأسمال صاحب المبنى دون أن يؤدي إلى تخفيض في رأسمال أي فرد آخر . أما لو قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكني قائم فعلاً ، فإن هذا التصرف يعتبر استثماراً من وجهة نظر الطرف المشتري فقط ، ولكنه لا يعد استثماراً من وجهة نظر المجتمع ، إذ أن انتقال ملكية هذا المبنى يضيف قيمة هذا المبنى إلى رأسمال الطرف المشتري ويخضع قيمته من رأسمال الطرف البائع ، ومن ثم فلا يترتب على هذا التصرف أي تغير في رأسمال المجتمع .

### ( ٣ ) الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت

وإذا أخذنا الاستثمار على أنه بمثابة تكوين رأس المال الثابت ، فضلاً عن أنه إضافة إلى الموارد السلعية وإضافة إلى رأسمال المجتمع ، فإننا نقصد بهذا المعنى

الثالث كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها . أما السمة التي تميز هذه الطاقات الإنتاجية فهي أنها أصول « معمرة » بمعنى أنها دائمة الاستعمال ، فلا تنفنى باستخدامها في عملية إنتاجية واحدة أو بضعة عمليات . وإنما تبقى فترة من الزمن تحددها الاعتبارات الفنية . وتكون خلال هذه الفترة صالحة للاستعمال ، بصفة متكررة ، في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع والخدمات . أما في نهاية هذه الفترة فإن هذه الأصول « تهلك » بمعنى أنها تفقد صلاحيتها للاستخدام . وتجرى المنشآت على استقطاع جزء من الأرباح الإجمالية ليوضع في احتياطي خاص لمقابلة « اهتلاك الأصول » حتى إذا ما انتهت الفترة المقررة لاستخدامها ، أي إذا انتهى « عمرها الإنتاجي » ، يكون قد تكون من الأصول السائلة ما يمكن المنشأة من شراء أصول جديدة تحل مكان الأصول القديمة الهالكة .

ويتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من عناصر ثلاثة :

( أ ) تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة في الطاقة الإنتاجية ، كإنشاء المباني السكنية ، أو المصانع ، أو استصلاح الأراضي .

( ب ) تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية ، بمعنى أن تكوين هذا النوع من رأس المال يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية في النشاط الاقتصادي المختلفة التي تفيد من إنشاء هذه الأصول ، كالطرق والسدود والخزانات .

( ح ) تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية ، كالتأمين والمتاحف . ويلاحظ أن هذا النوع الأخير من رأس المال الثابت يمثل طاقة غير قابلة للقياس الكمي . وهذه الطاقة في عداد الاستثمارات غير المنتجة ومع ذلك فإن عدم قابلية هذه الطاقة للقياس الكمي وعدم إسهامها في زيادة الطاقة الإنتاجية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لا يحول دون اعتبارها أحد عناصر الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت .



#### ( ٤ ) الاستثمار في تكوين رأس المال السلعي

فإذا أخذنا الاستثمار في معنى تكوين رأس المال السلعي ، فإن هذا المعنى أوسع نطاقاً من المعنى السابق . لأنه يضم الإضافة إلى المخزون السلعي ، إلى جانب تكوين رأس المال الثابت . والواقع أن الإضافة إلى المخزون السلعي ، كأحد بنود الاستثمار ، ينفرد بوضع خاص ، إذ لا يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة . وإنما الغرض الرئيسى منه هو تكوين مخزون سلعي في المنشآت الصناعية يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل ، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظاراً لورودها ، أو تكوين مخزون سلعي في المنشآت التجارية لتسهيل عمليات المتاجرة بحيث يتيسر للوسطاء التجاريين ، على مستوى تجارة الجملة أو نصف الجملة أو التجزئة ، تسليم السلع إلى العملاء وقت تلقي طلباتهم دون انتظار لورودها من المستوى الأعلى في نشاط قطاع التجارة ، أو من المنشآت الصناعية المنتجة للسلع .

ويفرق خبراء التخطيط بين نوعين من المخزون ، مخزون اختياري ، وإضافة إجبارية إلى المخزون . فالمخزون الاختياري هو ذلك المخزون السلعي الذي تحتفظ به المنشآت الصناعية أو المنشآت التجارية لأغراض التشغيل الصناعي أو التجاري على أن تقوم المنشآت بإضافة إليه أو السحب منه حسب الأحوال . أما الإضافة الإجبارية إلى المخزون فهي ذلك التغير في المخزون الذي تكره عليه المنشآت الصناعية أو التجارية ، إما لخطأ في تحديد حجم الإنتاج أو خطأ في تقدير حجم الطلب على المنتجات ، وتجدد نفسها لإزائه عاجزة عن تصريف ما تنتجه من سلع ، وتضطر ، تبعاً لذلك ، إلى إيداع الفائض في المخازن ، وهذه الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعي تعتبر استثماراً ( ١١٢ ) .

---

( ١١٢ ) قارن هذا التحليل للمعاني المختلفة للاستثمار بما تضمنته المذكرة رقم ٤٤٣ ، معهد التخطيط القومي ، بعنوان « المفاهيم الأساسية للتخطيط » ، لـ دكتور أحمد حسني ، مايو ١٩٦٤ ، ص ٣٨ إلى ٤٣ .

وهنا يثور تساؤل هام : لماذا تعتبر هذه الإضافة الإجبارية إلى المخزون السلعي بمثابة استثمار ؟ وما طبيعة هذا الاستثمار ؟ . . . إن هذا المخزون الإضافي الإجباري يتكون ، في الحقيقة ، من السلع تامة الصنع ، والسلع نصف المصنوعة والمواد الأولية التي يتضح ، في لحظة معينة من الوقت ، أنها تمثل رصيدا سلعيا لدى مختلف قطاعات الاقتصاد القومي . ولما كانت كل إضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون السلعي لا تعدو أن تكون إنتاجا لم ينزل بعد إلى السوق ، وأن هذه الإضافات لا تقتصر على السلع الاستهلاكية وحدها ، بل تشمل ، أيضا ، المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية ، فإن التغير في المخزون السلعي ( الإضافة إلى الرصيد الكمي المخزون ) يعتبر جزءا من الاستثمار .

وهنا تبرز حقيقة هامة ، وهي أن التغير في هذا الرصيد السلعي من المخزون لا يمثل ، في الحقيقة ، استثمارا في معناه العادي المألوف إلا بقدر ما يحتويه هذا التغير في الرصيد من سلع استثمارية لم تنزل بعد إلى السوق . ومن ثم فإن فريقا من الاقتصاديين ينظر إلى هذا الجزء من الاستثمار في رأس المال السلعي على أنه « استثمار غير مقصود » في السلع ، على اختلاف أنواعها ، استهلاكية كانت أو وسيطة أو استثمارية . ولهذا ينزع المخططون ، في وضع إطار الخطة الاقتصادية ، إلى التمييز بين رقم الاستثمارات العينية ، بما فيها التغير في المخزون ، وبين رقم الاستثمارات العينية بدون التغير في المخزون . هذا على اعتبار أن التغير في المخزون السلعي يحمل معنى خاصا للاستثمار يختلف ، في الأساس ، عن معناه العادي (١١٣) . وبما أن الإضافة إلى المخزون السلعي تعتبر استثمارا ، فلا مناص من تعديل تعريف الاستثمار بحيث يشمل هذا البند الاستثماري . إذ يعرف الاستثمار بأنه « استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات

---

(١١٣) راجع في ذلك ، بالتفصيل ، الدكتور أحمد حافظ الجموين ، « تقييم التغير في المخزون

السلعي لأغراض الحسابات القومية » ، الأهرام الاقتصادية ، العدد رقم ٢٧٥ ، فبراير ١٩٦٧ .

الانتاجية القائمة وتجديدها ، مع أخذ الاضافة إلى المخزون السلعي في الاعتبار ، .

### ( ب ) مكونات الاستثمار

قدمنا أن ثمة معاني مختلفة للاستثمار . وأن أحدها هو الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت . وهنا قد نقسام عن العناصر المختلفة التي يتكون منها رأس المال الثابت ، أو ما يسميها المخططون ، بمكونات الاستثمار ، . وللإجابة عن هذا التساؤل ، لابد من التفرقة بين الاستثمار على مستوى المشروع الفردي وبين الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي .

#### ( ١ ) مكونات الاستثمار في المشروع الفردي

فمن وجهة نظر المشروع الفردي يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال من الأرض والمباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل (١١٤) . ويلاحظ أن الأرض تختلف عن المكونات الأخرى للاستثمار في أنها هبة الطبيعة ، بمعنى أنها ليست من صنع الإنسان ، ولا يستطيع أن يزيد أو ينقص المساحة الكلية منها ، وكل ما في وسعه أن يحدثه من أثر في هذا البند من بنود الاستثمار هو أن يزيد أو ينقص مساحة الأرض المخصصة لاستخدام معين . فإذا استصلاح بعض الأراضي ، فإن هذا لا يعنى زيادة المساحة الكلية للأرض ، بل زيادة الأرض الزراعية ، ويقابل هذه الزيادة النقص في الأرض البور .

أما الأصول الثابتة الأخرى ، وهي المباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل ، فمن الممكن للإنسان أن يتحكم في الكميات المتوافرة منها في المجتمع ، لأن هذه الأصول لا تتوافر إلا عن طريق الإنتاج ، فأية زيادة في إنتاج هذه الأصول الرأسمالية الثابتة تؤدي إلى زيادة الكمية المتاحة منها ، والعكس صحيح .

---

(١١٤) يدخل ، أيضا ، في مكونات هذا الاستثمار : الحيوان ، والدراسات ، والبحوث الفنية المتعلقة بمكونات الاستثمار : وهنا ما يتبعه التخطيط العربي — راجع إطار الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ .



## ( ٢ ) مكونات الاستثمار القومى

ولما كانت الأرض ، كأصل رأسمالى ثابت ، محدودة المساحة . وليست من صنع الإنسان ، فإن هذه الخاصية لها أهميتها فى تحديد مكونات الاستثمار القومى ، إذ أن قيام أى مشروع بشراء قطعة من الأرض لبناء مصنع يعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع فحسب ، ولكنه ليس كذلك من وجهة نظر المجتمع ، لأن قطعة الأرض هذه تمثل إضافة إلى الأصول الثابتة للمشروع ، أما بالنسبة للمجتمع فى مجموعه فلا يعتبر إنفاق المشروع على شراء الأرض أحد مكونات الاستثمار القومى ، وإنما عملية انتقال ملكية الأرض من طرف بائع إلى المشروع كطرف مشتر . ولهذا يميز المخططون بين رقم الاستثمارات العينية ، شاملة ثمن الأرض ، وبين رقم الاستثمارات العينية بدون ثمن الأرض .

إنما يلاحظ أن استبعاد الأرض من مكونات الاستثمار القومى لا يعنى استبعاد العمليات التى تجرى على الأرض لجعلها صالحة للاستعمال ، فمثلا : إذا أخذنا عمليات استصلاح الأراضى ، أو ردم البرك والمستنقعات ، أو حفر الترع ، أو حفر الآبار ، أو مد الطرق ، فإننا نجد أنها جميعا عمليات إنتاجية يترتب عليها إضافة إلى رأسمال المجتمع وعلى ذلك فإنها تدخل ضمن الاستثمار القومى على أنها تشييدات ، . وتبعاً لذلك فإن الاستثمار القومى يتكون من المباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل .

ويلاحظ ، أيضا ، فى هذا الصدد ، أن مجموع اتفاق المشروعات على هذه العناصر لا يعادل ، بالضرورة ، مجموع الاستثمار القومى ، إذ أن بعض المشروعات قد يلجأ إلى زيادة رأسمالها الثابت عن طريق شراء أصول مستعملة . وهذا لا يخرج عمليات شراء الأصول المستعملة عن انتقال ملكيتها من الطرف البائع لها إلى الطرف المشتري ، وهى وإن كانت استثمارا من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء فإنها ، فى الوقت ذاته ، تصفية لجزء من استثمارات المشروع القائم بالبيع وعلى



ذلك فإن شراء هذه الأصول المستعملة لا يرتب إضافة إلى رأس المال القومى من وجهة نظر المجتمع .

### ( ح ) الاستثمار العينى والاتفاق الاستثمارى

ويجدر بنا هنا أن نميز أيضا بين الاستثمار العينى وبين الاتفاق الاستثمارى .  
إن الاستثمار العينى هو « عملية إستخدام السلع والخدمات فى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أصلا فى المجتمع » .  
كما يعتبر استئارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى ، وهو ما يعبر عنه « بالتغير فى المخزون » . على ذلك فإن الاستثمار العينى — وفقا لهذا التعريف — مكون من المباني والتشييدات والتجهيزات والآلات ووسائل النقل والحيوان . كما يشمل قيمة الأرض على مستوى القطاع أو على مستوى المشروع فقط . أما « الاستثمار النقدى » فهو يمثل المقابل النقدى للاستثمار العينى ، أى لكل من الأصول الثابتة والتغير فى المخزون ، معبرا عنه بالعملة المحلية والعملة الأجنبية .  
أما « الاتفاق الاستثمارى » أو « المصروفات الاستثمارية » ، فهى عبارة عما ينفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة ، ولكنه لا يمثل ما يحقق فعلا من الاستثمار العينى . فلو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية ، فى نظير الحصول على أصل رأسمالى أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة ، فإن هذه الدفعة المقدمة تعتبر إنفاقا استثماريا ، وعند ما ترد الأصول الرأسمالية الثابتة ، بعد ذلك ، فإنها تمثل الاستثمار العينى الذى وجه إليه هذا الإنفاق ، والذى يصبح له مقابل نقدى ( استثمار نقدى ) بالعملة المحلية والعملة الأجنبية .

هذا عن المرحلة الأولى التى أطلق عليها اسم « فترة الإنشاء » ، أى الفترة التى يتم فيها التكوين الرأسمالى المستهدف ، بمعنى الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات العينية اللازمة لهذه المرحلة . وعندما يتم تكوين هذه الطاقات ، تمر الوحدة الإنتاجية فى مرحلة التشغيل ، أى مرحلة إنتاج السلعة أو الخدمة ، وفى هذه المرحلة تحتاج

الوحدة الإنتاجية — بالإضافة إلى هذه الطاقات — إلى مستلزمات الإنتاج والأيدى العاملة في مختلف التخصصات ، وعلى مختلف المستويات . ومن ثم يمكن بالطاقات الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج وبالقوى العاملة أن يتم إنتاج السلعة أو الخدمة . وهنا ، في هذه المرحلة ، يتولد الدخل ، القيمة المضافة ، أثناء عملية الإنتاج ، كما أن هذه القيمة المضافة جزء من قيمة الإنتاج .

#### ( د ) العلاقة الثلاثية بين الإنتاج والقيمة المضافة والاستثمارات

وهكذا ، تتكشف علاقة ثلاثية ، آية في الأهمية ، وهى العلاقة بين قيمة الإنتاج وبين القيمة المضافة ( الدخل ) وبين قيمة الاستثمارات العينية ، إذ أن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستهدف ، أساسا ، زيادة الدخل بمعدلات سريعة تفوق معدلات الزيادة في عدد السكان لإمكان رفع المستوى المعيشي للوطنين . غير أن هذا المعدل السريع لزيادة الدخل لا يمكن أن يتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلى بمعدلات سريعة مناظرة ، بما أن الدخل أو القيمة المضافة جزء من قيمة الإنتاج . بيد أن قيمة الإنتاج الكلى لا يمكن أن تزيد بمعدلات سريعة مناظرة للمعدلات السريعة المستهدفة لزيادة الدخل ، أو القيمة المضافة ، إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني أو الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع الكبير في كمية الإنتاج وقيمه .

ومن هنا ندرك الأهمية البالغة لرقم الاستثمار العيني باعتباره مفتاح الموقف في تحقيق أى معدل سريع للتقدم الاقتصادى على ضوء العلاقة الثلاثية المتقدمة . بيد أن هذه الصورة المرتقبة للتقدم ، على أساس الزيادة الكبيرة في الاستثمار العيني التى تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلى والقيمة المضافة ، بمعدلات سريعة مناظرة لها ، قد تبدو أكثر فاعلية ، لو اقترنت الزيادة الكبيرة بالاستثمار العيني بالنقص التدريجى في معدل نمو السكان عن طريق التوعية السكانية وتنظيم الأسرة .

( هـ ) مفهوم معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادى .  
ويبين معامل رأس المال / الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه  
من دخل ، أى ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة فى الدخل .  
فإذا كان معامل رأس المال / الدخل يساوى ٣ : ١ فإن هذا يعنى أنه لتوليد دخل  
قدره جنيه واحد لابد من إنفاق ثلاثة جنيهات على الاستثمار لتوليد هذا  
الدخل .

ولما كان معامل رأس المال / الدخل يمثل جزءا من نموذج النمو الاقتصادى  
المعروف بنموذج هارود دومار ، فإن هذا المعامل يعتبر أداة هامة فى يد خبراء  
التخطيط تمكنهم من تحديد معدل النمو الذى يمكن لاقتصاد معين أن يحققه  
بمعدل معين من الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل بافتراض أن الادخار =  
الاستثمار ) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمكنهم من تحديد معدل الاستثمار  
الذى يلزم لتحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى .

أما نموذج هارود دومار فيمكن التعبير عنه بافتراض ما يلى :

إذا كان  $n =$  معدل النمو .

$w =$  الادخار فى فترة الخطّة .

$L =$  الدخل القومى فى فترة الخطّة .

$s =$  معامل رأس المال / الدخل

$$\text{فإن } n = \frac{d}{L} \times \frac{1}{s}$$

ووفقا لهذا النموذج فإن معدل الادخار  $\left(\frac{d}{L}\right)$  ومقلوب معامل رأس

المال / الدخل  $\left(\frac{1}{s}\right)$  هما العاملان اللذان يتحكمان فى تحديد معدل النمو

بافتراض تحديد معدل الاستثمار ( أى معدل الادخار ) ، أو فى تحديد معدل

الاستثمار بافتراض تحديد معدل النمو . فلو افترضنا ، مثلا ، أن رجال التخطيط يرغبون في تحقيق معدل سنوي للنمو يصل إلى ٣٪ ، وكان معامل رأس المال / الدخل محددًا ، بمعرفتهم ، على أساس النسبة ٥ : ١ ، فإن معدل الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل ) ، طبقاً لنموذج هارود دومار ، يتحدد على النحو التالي .

$$\frac{1}{r} \times \frac{d}{J} = n$$

$$\frac{1}{0.1} \times \frac{d}{J} = \frac{3}{100} \therefore$$

$$\text{وبفرض أن } \frac{d}{J} = y$$

$$\frac{y}{0.1} = \frac{3}{100} \therefore$$

$$\frac{10}{100} = y \therefore$$

وهذا يعنى أن  $y$ ، أى  $\frac{d}{J}$ ، أى نسبة الادخار السنوى إلى الدخل ، تساوى ١٠٪ ، ويتضمن ذلك أنه يتعين على الاقتصاد القومى أن يستثمر ١٥٪ من الدخل المحقق ، إذا كان يرغب في تحقيق معدل النمو السنوى المطلوب والبالغ ٣٪ . وعلى سلطات التخطيط أن تكفل استثمار مالا يقل عن ١٥٪ من الدخل القومى . ومن هنا تتضح أهمية نموذج هارود دومار فى أنه يمكن رجال التخطيط من تحديد معدل الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل ) اللازم لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادى ( أى النمو فى الدخل ) ،



ويبين نموذج هارود دومار ، بوضوح ، أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين : إما بتخفيض معامل رأس المال / الدخل ، وإما بزيادة معدل الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل ) ، أما عن العامل الأول فيميل معظم الخبراء إلى أن معامل رأس المال / الدخل مرتفع في البلاد المتخلفة ، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية ، لأسباب متعددة ، منها النقص في الخبرة الفنية ، واستنزاف قدر كبير نسبيا من موارد رأس المال ، نظرا لاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج . ومنها ، أيضا ، قصور « رأس المال الاجتماعي » الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان الخ ، ويتخذ صورة رأس المال الكثيف . ومنها : أن الركود الاقتصادي لا يمكن من استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا . وقد اختلف الخبراء في تقدير معامل رأس المال في الدول المتخلفة ، فخبراء الأمم المتحدة يقدرونه فيما بين ١ : ٢ و ١ : ٥ و كينيث كوريهارا يقدره بنسبة ١ : ٥ و يقدره ٠ . ٥ و سنجر بمعدل يتراوح بين ١ : ٤ في القطاع الزراعي و ١ : ٦ في القطاع غير الزراعي ، أما رونشتين رودان فيقدره بمعدل يتراوح بين ١ : ٣ و ١ : ٤ .

أما عن العامل الثاني فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل في الاقتصاديات المتخلفة إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضآلة القدرة الادخارية فيها ( ١١٥ ) .

( ١١٥ ) يعكس معامل رأس المال / الدخل فكرة المعجل المعروفة في تحليل الدخل القومي ، والتي تنطوي على أن الزيادة الأولية في الدخل تؤدي إلى زيادة مناظرة في الاستثمار ، وهي عكس فكرة مضاعف الاستثمار التي تنطوي على أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل . هذا وقد أخذت لجنة التخطيط الهندية بنموذج هارود دومار في إعداده خططها طويلة الأجل . فمثلا : قررت لجنة التخطيط الهندية أن تحقق معدلا للنمو في الدخل بنسبة ١١ ٪ في الخطة الخمسية الأولى ، وعلى أساس ما تبينته اللجنة من أن معامل رأس المال / الدخل يساوي ٣ : ١ ، فإن معدل الاستثمار ( نسبة الادخار إلى الدخل ) قد تعددت بنسبة ٣٣ ٪ في هذه الخطة . ومن ثم فإن تحقيق زيادة في الدخل بمقدار ١٠ بليون روبية تتطلب استثمارات قدرها ٣٠ بليون روبية ، ومدخرات تستقطع من الدخل المتولد بنفس القيمة - انظر « التخطيط الاقتصادي » ، نفس المرجع السابق ، ص ٦١ إلى ٦٥ .

ويمكن تعديل نموذج هارود دومار ، بحيث يأخذ معدل نمو السكان في الاعتبار ، ويمكن ، بذلك ، استخلاص ما قد نسميه « بالمعدل الصافي للنمو الاقتصادي » . لنفترض نفس الرموز السابقة ، ونضيف إليها الرمز  $s$  لمعدل نمو السكان ، وعلى ذلك يصبح المعدل الصافي للنمو الاقتصادي :

$$n = \left( \frac{1}{r} \times \frac{d}{l} \right) - s$$

$$أو \frac{y}{r} - s$$

وهنا قد يثور تساؤل هام : ما المعدل الأمثل للاستثمار في الاقتصاد المتخلف الذى يدخل طور التخطيط الاقتصادى ؟ لقد كان معدل الاستثمار فى الدول الغربية يتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من الدخل القومى فى بداية مرحلة التصنيع . أما اليابان ، وهى دولة صناعية حديثة ، فإن المعدل كان يتراوح ما بين ١٦ ٪ و ٢٠ ٪ فى فترة ما بين الحربين . وأما الاتحاد السوفيتى فقد احتفظ ، دائما ، بمعدلات استثمارية مرتفعة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ . أما بالنسبة للدول المتخلفة فيعتقد الخبراء أن معدل الاستثمار الذى يحقق نموا اقتصاديا سريعا يجب ألا يقل عن ١٥ ٪ من دخلها القومى ، إن لم يزد عن ذلك .

وأخيراً فإنه على الرغم مما لمفهوم معامل رأس المال / الدخل من أهمية ، فمن المناسب هنا أن نذكر بعض الاعتبارات التى تقلل من أهمية هذا المعامل :

١ - قد يحدث فى الاقتصاد المخطط أن يتحدد نموذج الاستثمار باعتبارات سياسية وإجتماعية معينة ، بغض النظر عن معامل رأس المال / الدخل . مثل ذلك : أنه فى الخطة الخمسية الثانية للهند كانت للصناعات الثقيلة والأساسية أولوية كبيرة ، على الرغم من أن معامل رأس المال / الدخل لا يعطى لهذه الصناعات كل هذه

الاهمية . وهذا مما يوحي بأن هذا المعامل ليس إلا أحد المعايير المحددة لنموذج الاستثمار .

٢ - وحتى بالنسبة لاهمية معامل رأس المال / الدخل في تحديد معدل النمو الاقتصادي ، وفقاً لنموذج هارود دومار ، فإن دوره محدود . إذ أن هذا المعامل لا يفعل شيئاً سوى وضع الأسس العامة للخطة في صورة إجمالية . كما يخفى هذا المعامل حقيقة هامة ، وهي أن معدل النمو لا يتقرر برأس المال فحسب ، بل بعوامل أخرى عديدة كالكفاية الإنتاجية والخبرة الفنية والهيكـل الإداري والتنظيمي .

٣ - فضلاً عن ذلك فإن الحقائق المشاهدة توحي بأن النتائج المحققة فعلاً في مجال الإنتاج ، في فترات تنفيذ بعض الخطط الاقتصادية ، لا تتفق تماماً مع معامل رأس المال / الدخل ، الذي حدده رجال التخطيط ، عند إعداد هذه الخطط ، وذلك بسبب تداخل بعض العناصر غير المتوقعة .

وكل هذه الاعتبارات توحي بأن معامل رأس المال / الدخل ، وإن كانت له أهميته النظرية في تحديد معدل النمو الاقتصادي ، أو معدل الاستثمار ، إلا أن أهميته العملية ، في بعض الأحيان ، تتضاءل كثيراً لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية أو فنية ، أو لظروف غير متوقعة ، ويصبح عندها المعامل مجرد تعبير رقمي عما كان يرجى أو يتوقع حدوثه .

#### ٨ - الاستهلاك

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه « ما يستهلكه المجتمع من دخله ، وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ، ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف » . ومن الواضح أن الاستهلاك هو الصورة المكتملة للإدخار ، ما دام الدخل يوجه للاستهلاك والإدخار .

غير أن « الاستهلاك » يحمل أكثر من معنى ، إذ أنه لما كانت قيمة الإنتاج

الكلى فى المجتمع ، هى قيمة ما ينتجه هذا المجتمع من سلع وخدمات مختلفة ، فى كل فترة زمنية معينة ، فإن هذا الإنتاج يستخدم بإحدى طريقتين هما :

### ( أ ) الاستهلاك الوسيط

والمقصود به أن يستهلك الإنتاج استهلاكاً وسيطاً ، أى أنه يستخدم ، فى شكله الذى أنتج عليه ، فى إنتاج سلعة أخرى . وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه « مستلزمات الإنتاج » أو « السلع الوسيطة » .

### ( ب ) الاستهلاك النهائى

والمقصود بذلك أن يستهلك الإنتاج استهلاكاً نهائياً ، بما ينطوى عليه ذلك من استخدام المنتجات ، من سلع وخدمات ، أو التمتع بها ، لإشباع أغراض الاستهلاك ، وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما . وعلى ذلك يمكن تعريف الاستهلاك النهائى ، فى مفهومه الاقتصادى ، بأنه « استخدام السلع والخدمات فى إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلى » .

ويتكون الاستهلاك النهائى من عنصرين :

( أ ) الاستهلاك الخاص ، وهو استخدام أفراد القطاع العائلى للسلع والخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال . ويطلق عليه فى بعض الأحيان : « استهلاك الأفراد » أو « استهلاك القطاع العائلى » .

( ب ) الاستهلاك العام ، وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التى يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلامقابل أو بمقابل رمزى . ويطلق عليه ، أيضاً ، اسم : « الاستهلاك الجماعى » .

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ، وهى أن استهلاك قطاع الأعمال هو ، دائماً ، استهلاك وسيط . كما أن الاستهلاك الوسيط الحكومى هو ، دائماً ، فى



قطاع الاهمال العام . كما ينبغي ، هنا ، أن نوضح ، تماماً ، المعنى الاقتصادي لكل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام .

أولاً : معنى الاستهلاك الخاص

إن الاستهلاك الخاص إنما يعنى حيازة الافراد للسلع ، واستخدام الخدمات التى ينتجها قطاع الأعمال . وعلى ذلك ، فإن مجرد انتقال السلعة من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلى ، هو عملية استهلاكية ، بغض النظر عما إذا قام أفراد القطاع العائلى بإشباع رغباتهم فى هذه السلعة أو احتفظوا بها لإشباع رغباتهم فى فترة لاحقة . وتطبيقاً لهذا المفهوم ، فإن الإضافة إلى المخزون السلعى لدى المستهلكين يعتبر استهلاكاً خاصاً .

ويرتبط بهذا المعنى المشكلة التى أثارها الاقتصاديون حول طبيعة السلع المعمرة التى يستخدمها المستهلكون ، كالثلاجات والسيارات والأدوات الكهربائية المنزلية . فهل تعتبر هذه السلع سلعاً إنتاجية ، باعتبارها تعطى تدفقاً مستمراً من الخدمات ، شأنها شأن المعدات الرأسمالية ، أو تعتبر سلعاً استهلاكية ما دام الأفراد يستخدمونها بوصفهم مستهلكين لها ؟

والإجابة عن هذا التساؤل ، من الصعوبة بمكان ، إلا إذا أخذنا فى الاعتبار أن الاستهلاك لا يرتبط بطبيعة السلع ذاتها ، وإنما يرتبط بطبيعة القطاع الذى يستخدم هذه السلع . ومن ثم ، فلا بد أن يستبعد مفهوم الاستهلاك وجود مجموعة من السلع يطلق عليها اسم « السلع الاستهلاكية » (١١٦) ، وإنما يسمح بوجود مجموعة من « السلع القابلة للاستهلاك » ، إذ أن كل سلعة — باستثناء المعدات الرأسمالية والخامات — تصلح لأكثر من استخدام . فإذا قام القطاع العائلى باستخدامها فإن هذا يعتبر تصرفاً استهلاكياً . أما إذا استخدمها قطاع

---

(١١٦) المقصود بالسلع الاستهلاكية ، تلك المجموعة من السلع التى لا تصلح إلا لإشباع الرغبات المباشرة .

بالاعمال فإن هذا يعتبر تصرفاً إنتاجياً ، إذا استخدمها في العمليات الإنتاجية .  
وهنا يعتبر هذا الاستخدام استهلاكاً بسيطاً ( مستلزمات إنتاج ) لا استهلاكاً نهائياً .

وتبعاً لهذا المفهوم فإن الاستهلاك الخاص لا يعنى اقتناء السلع في إشباع الاحتياجات المباشرة لأفراد القطاع العائلي ، بما أن « السلع القابلة للاستهلاك » لا تقتصر على السلع غير المعمرة ( السلع التي تفنى باستخدامها مرة واحدة في إشباع الحاجات ) وإنما تشمل ، أيضاً ، السلع الاستهلاكية المعمرة ؛ إذ أن هذه السلع ، وإن كانت تعطى تدفقاً مستمراً من الخدمات ، شأنها شأن المعدات الرأسمالية ، إلا أن استخدام القطاع العائلي لها لا يعتبر استثماراً ، وإنما يعتبر استهلاكاً نهائياً (١١٧) .

#### ثانياً : معنى الاستهلاك العام

قدمنا أن الاستهلاك العام هو استخدام المجتمع للخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي . ووفقاً لهذا المفهوم ، فهناك فارق واضح بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام ، وهو أن القرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية ، ولا يرتبط انتفاع أفراد القطاع العائلي بالخدمات العامة بالمقابل الذي يدفعونه عن كل خدمة ، وإنما يحصل عليها الفرد بصفته مواطناً .

كما أن ثمة اختلافاً بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام فيما يتعلق بكيفية تقييم السلع والخدمات . إذ أن السلع والخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعر السوق ( سعر المستخدم ) ، أى بسعر التكلفة ، أى تكلفة عناصر الإنتاج ( وتشمل الربح ) ، مضافاً إليها صافي الضرائب غير

المباشرة ( الضرائب غير المباشرة ناقصا الإعانات ) مضافاً إليها الهامش التجارى  
( تكاليف النقل والتسويق ) ، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{سعر المستخدم ( سعر السوق )} = \text{سعر المنتج ( سعر التكلفة )} \\ + \text{صافي الضرائب غير المباشرة} \\ + \text{الهامش التجارى}$$

أما بالنسبة للخدمات التى تدخل فى نطاق الاستهلاك العام ، فإنها لا تقوم  
على أساس سعر السوق ، بما أن كل خدمة عامة ليس لها سعر سوقى . ولهذا  
فإن قيمة الخدمة تقدر على أساس تكلفتها على قطاع الخدمات الحكومية . ومن  
ثم ، تشمل قيمة أية خدمة عامة على الأجور والمرتبات التى دفعتها الحكومة  
من اعتمادات الباب الأول من الميزانية العامة للخدمات فى سبيل إنتاج هذه  
الخدمة ، زائداً قيمة السلع المختلفة التى تشتريها الحكومة كمستلزمات إنتاج  
لازمة لأداء الخدمة ، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية :

$$\text{قيمة الخدمة العامة} = \text{قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لإنتاج الخدمة (باب أول)} \\ + \text{قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة ( باب ثان )}$$

وأخيراً فإن الخدمات العامة تضم ثلاث مجموعات من الخدمات :

#### ( ١ ) خدمات تنظيمية

وهى الخدمات التى تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادى  
والاجتماعى والمحافظة على كيان المجتمع ( خدمات رئاسية — خدمات الدفاع  
والامن والعدالة — خدمات الرقابة الحكومية — خدمات تنظيم النشاط  
الصناعى والمالى والتجارى ) .

#### ( ب ) خدمات مباشرة

وهى الخدمات التى يفيد منها أفراد القطاع العائلى مباشرة ( خدمات تعليمية

وصحية وثقافية وترويحية وسياحية واجتماعية ودينية وتمويلية وخدمات المرافق العامة ) .

#### ( ح ) خدمات غير مباشرة

وهي الخدمات التي يفيد منها أفراد القطاع العائلي بطريق غير مباشر ، بمعنى أنه يستفيد بها مباشرة قطاع الأعمال ، ثم يعود أثرها على القطاع العائلي ( الأبحاث العلمية — خدمات الري — الخدمات الزراعية — خدمات الطرق ) (١١٨) .

### ٩ — المدخرات

والمدخرات هي ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق على الاستهلاك . فالادخار ، إذن ، هو امتناع عن الإنفاق على الاستهلاك . وأهمية المدخرات في الخطة تبدو واضحة في أن الاستثمارات التي تقرر في الخطة لا بد لها من تمويل ، وتمويلها يأتي من المدخرات المحلية . فإذا لم تكف هذه لتمويل الاستثمارات ، فإنها تستكمل من المدخرات الخارجية في صورة قروض وتسهيلات ائتمانية .

ويمكن النظر إلى الادخار من زاويتين : شخصية المدخر ، وطبيعة الادخار . فالادخار قد يكون فردياً ، أو ادخار شركات ، أو ادخاراً حكومياً . كما أن الادخار قد يكون اختيارياً أو إجبارياً .

#### ( أ ) أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر

إن الادخار الفردي هو الذي يقوم به الأفراد ، عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك . ويوجه الفائض للادخار بأن يودع في صناديق التوفير ، أو في بوليصة تأمين ، أو في وديعة آجلة بالبنوك ، أو في شراء أوراق مالية ألخ .



أما ادخار الشركات فهو الذى تستقطعه الشركات من أرباحها المحققة لأغراض الاستثمار عندما تسنح فرصه المختلفة . وتسمى هذه الظاهرة ، أيضاً ، إعادة استثمار الأرباح ، . وإذا كانت الشركات وحدات إنتاجية تمارس نشاطها الإنتاجى فى القطاع العام ، فإن ما تحققة من الأرباح هو فائض مخطط .

وأما الادخار الحكومى فهو عبارة عن فائض الدخل الحكومى ( الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم وغيرها ) عن الإنفاق الحكومى على الاستهلاك . وهذا الفائض إما أن يوجه للاستثمار ، أى تكوين رأسمال حقيقى جديد ، وإما أن تودعه الحكومة كاحتياطى لمواجهة ما يطرأ من عجز فى الميزانية العامة للدولة فى السنوات المقبلة .

### ( ب ) أنواع الادخار من حيث طبيعة المدخرات

هذا من ناحية أنواع الادخار من حيث شخصية المدخر . أما من ناحية طبيعة المدخرات فهناك نوعان من الإدخار : الادخار الاختيارى والادخار الإجبارى . أما الادخار الاختيارى ، فهو ذلك النوع من الادخار الذى يقوم به الأفراد فى القطاع العائلى بمحض مشيقتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم ، وذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام فى تكوين هذه المدخرات . أما الادخار الإجبارى فهو يتخذ صورة تدخل الدولة لاستقطاع جزء من دخول الأفراد بطريقة إلزامية بموجب تشريعات أو قرارات صادرة من السلطات العامة .

#### أولاً : المدخرات الاختيارية

وتتكون من مدخرات القطاع العائلى ، ومدخرات قطاع الأعمال الخاص ، والودائع الآجلة بالبنوك .

#### ( ١ ) مدخرات القطاع العائلى

ويعرف هذا النوع من المدخرات الاختيارية بمدخرات الأفراد ، إذ أنه ذلك النوع من الادخار الذى يقدم به الأفراد ، عندما تفيض دخولهم عما ينفقونه

على الاستهلاك . وتقسم مدخرات القطاع العائلي ، في العادة ، إلى أنواع ثلاثة :  
المدخرات المودعة بصناديق توفير البريد ، والمدخرات المودعة بصناديق توفير  
البنوك ، والمدخرات التعاقدية ( بوالص التأمين على الحياة ) التي تعد صورة من  
صور الادخار الاختياري المتميز بالثبات والاستقرار ، لأن المتعاقدين يستمرون ،  
في أغلب الأحيان ، في أداء أقساط التأمين بصورة منتظمة . وهناك المدخرات  
بزيادة الرصيد السائل وذلك عن طريق شراء الأفراد والهيئات للأوراق المالية  
الحكومية كالسندات وشهادات الاستثمار . وتقسم شهادات الاستثمار إلى نوعين :  
شهادات استثمار ذات قيمة متزايدة ، وشهادات استثمار ذات عائد جار .

## ( ٢ ) مدخرات قطاع الأعمال الخاص

وتتمثل هذه المدخرات فيما تحققه منشآت قطاع الأعمال الخاص من مدخرات  
تستقطع من الأرباح المحققة فيها ، وتحتجز بهذه المنشآت في صورة احتياطيّات  
مختلفة ترمى إلى دعم المركز المالي لها ، وتمويل عمليات التوسع في المستقبل تمويلًا  
ذاتيًا . وهنا فإن المذمّعات القائمة بالادخار هي بعينها التي تتولى استخدام هذه  
المدخرات في أغراض الاستثمار .

## ( ٣ ) الودائع الآجلة بالبنوك

وتعتبر الودائع الآجلة نوعًا من أنواع الادخار الاختياري ، سواء قام به  
الأفراد أو الهيئات الخاصة أو شركات القطاع الخاص ، لأن طبيعة هذه الودائع  
طبيعة ادخارية ، لا تسحب من البنوك إلا بإجراءات معينة . وتستحق عنها فائدة  
معينة . وعلى العكس من ذلك الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية التي ليست  
لها ، في الغالب ، هذه الطبيعة الادخارية ، إذ لا يستطيع الجهاز المصرفي أن يوجه  
هذه الودائع إلى وجوه الاستثمار ، لأنها قابلة للسحب فوراً ودون إخطار سابق .  
كما أن المودعين لا ينظرون إليها ، في معظم الأحوال ، على أنها أموال مدخرة ،

بل على أنها أموال سائلة يواجهون بها مطالبهم من آن لآخر (١١٩) .

### ثانيا : المدخرات الاجبارية

وتنقسم المدخرات الإجبارية إلى أنواع أربعة: فائض الميزانية العامة ، وفائض قطاع الأعمال العام ، والتأمينات الاجتماعية والمعاشات ، والتضخم النقدي .

#### ( ١ ) فائض الميزانية العامة

ويستتبع ذلك ، عادة ، زيادة حصيللة الضرائب . وتحقق هذه الزيادة إما برفع معدلات الضرائب الحالية ، وإما بفرض ضرائب جديدة ، وإما باتباع الطريقتين معا . وهذه الحصيللة الإضافية من الضرائب هي في الحقيقة مدخرات إجبارية تعتمد الحكومة إلى جمعها من الأفراد والهيئات بمقتضى التشريع الضريبي ، ثم تعبئها وتوجهها إلى وجوه الاستثمار النافعة ، طبقا للبرنامج الذى ترسمه لتنمية الاقتصاد القومى .

#### ( ٢ ) فائض قطاع الأعمال العام ( الفائض الاقتصادى المخطط )

يختلف مفهوم الأرباح فى المجتمع الرأسمالى عنه فى المجتمع الاشتراكى ، إذ أن الأرباح فى المعنى الرأسمالى لا تعدو أن تكون العائد الذى يفيض بعد تغطية تكاليف

---

(١١٩) ومع ذلك فلا يزال هناك خلاف فى رأى بين الاقتصاديين حول طبيعة الودائع تحت الطلب ، وما إذا كان من الجائز اعتبارها أموالا مدخرة أو أموالا سائلة قابلة للسحب الفورى دون أن تسكون لها الطبيعة الادخارية ، ويؤيد فريق من الاقتصاديين الفكرة القائلة بأن الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية للمودعين هي بمثابة حسابات مدخرة ، لأن الواقع يثبت أنها مدخرة فعلا ، وأنه لا تجرى عليها عمليات السحب لفترات طويلة ، شأنها شأن الودائع الآجلة ، وإن كانت لا تستعق عنها فائدة . أو بعبارة أخرى فإنه أن كانت ، من الناحية النظرية ، أموالا سائلة لانتم عن الادخار الاختيارى ، إلا أنها من الناحية العملية أموال مدخرة . ومع ذلك فقد اتجه التخطيط الاقتصادى العربى إلى اعتبار الودائع الآجلة هي ، وحدها ، التى يمكن النظر إليها على أنها مدخرات اختيارية . ودليل ذلك أن تقرير الخزانة عن الميزانية العامة لسنة المالية ١٩٦٧ / ٦٦ قد نحا إلى هذا الاتجاه .



الإنتاج ( بما في ذلك الأرباح العادية ) . ويؤول إلى المنظمين الأفراد في مقابل أنهم يتحملون عنصر المخاطرة بالأموال المستثمرة في المشروعات التي يديرونها ويشرفون عليها . أما الأرباح التي تحققها المشروعات العامة في قطاع الأعمال العام في المجتمع الاشتراكي فهي تسمى ، تجاوزا ، « بالأرباح » ، لأن مفهومها الصحيح ينسحب إلى أنها فائض إقتصادي مخطط كما قدمنا .

أما أنه فائض فلأنه يمثل ما يفيض من قيمة مبيعات منتج المشروع العام عن تكاليف إنتاج هذا المنتج . وأما أنه إقتصادي فلأنه يوجه لتمويل مشروعات الخطة ، بل أنه يعد من أهم مصادر التمويل الداخلي لاستثمارات الخطة . وأما أنه مخطط فلأن الدولة هي التي تتحكم في حجم هذا الفائض عن طريق تحكمها في تحديد أسعار منتجات القطاع العام ، باعتبار أن الأسعار مخططة مركزيا بالنسبة لمنتجات هذا القطاع . وبعبارة أخرى فلو افترضنا ثبات الكفاية الإنتاجية للمشروعات العامة ، فإن أي خفض في أسعار منتجات هذه المشروعات سيفضي ، بطبيعة الحال ، إلى الانتقاص من حجم الفائض الاقتصادي . وعلى العكس فإن أي ارتفاع في أسعار هذه المنتجات سيترتب عليه زيادة في حجم الفائض . أما إذا مالت تكاليف الإنتاج ، في المشروعات العامة ، إلى الارتفاع ، تبعا لنقص الكفاية الإنتاجية ، ومع بقاء أسعار منتجات هذه المشروعات على حالها دون تغيير ، فإن ذلك يكون مدعاة إلى نقص حجم الفائض الاقتصادي . وعلى العكس إذا ارتفع مستوى الكفاية الإنتاجية فقد يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الفائض الاقتصادي ، رغم ثبات أسعار منتجات المشروعات العامة .

ونخلص من هذا التحليل إلى حقيقة هامة ، وهي أن حجم الفائض الاقتصادي لا يتحدد بمستوى الأسعار فحسب ، بل يتحدد ، كذلك ، بمستوى الكفاية الإنتاجية ، ولهذا فإن هذا العنصر الأخير يمس موضوع التنمية



## الاقتصادية في الصميم (١٢٠) .

(١٢٠) ويقترح بتلخيص بعض المفاهيم الخاصة بالفائض الاقتصادي ، وهي تختلف عن المفهوم الذي أوردناه ، هنا ، إذا أنه يميز بين ثلاثة مفاهيم للفائض الاقتصادي : الفائض الاقتصادي الجارى ، والفائض الاقتصادي الجارى المتاح للتنمية ، والفائض المستخدم للتنمية :

### ( أ ) الفائض الاقتصادي الجارى

ويعرفه بتلخيص « بأنه الزيادة في الناتج الاجتماعى المتاح من مجموع استهلاك المنتجين وأسرهم » . والمقصود هنا بالناتج الاجتماعى المتاح الفرق بين « الناتج الاجتماعى الإجمالى » وبين « التجديدات الضرورية للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج » . أما الناتج الاجتماعى الإجمالى فهو يمثل مجموع ناتج الفروع التى تشتغل بالإنتاج المادى أو تقدم خدمات مرتبطة ، بشكل مباشر ، بالإنتاج مثل النقل والتجارة . وبذلك استبعدت من الناتج الاجتماعى الإجمالى خدمات الجيش والبوليس والقضاء والأجهزة الادارية الحكومية والتعليم وخدمات الصحة . ويلاحظ أن لهذه الخدمات تكلفة ، فى العادة ، ولكن ليس لها ثمن ، لأنها لا تكون محلا للبيع . وتكلفة تلك الخدمات هى ، فى الواقع ، دخول أولئك الذين يقومون بها .

### ( ب ) الفائض الجارى المتاح للتنمية

ويشمل كل ما هو متاح للاستخدام فى التنمية ، وليس كل ما يستخدم ، فعلا ، فى التنمية . ويمكن أن يحسب هذا الفائض المتاح بأن يطرح من الفائض الاقتصادي الجارى ما يسميه بتلخيص « المصاريف العمومية الاجتماعية » ، أى النفقات اللازمة والضرورية لسير المجتمع فى نفس الظروف السابقة وعلى نفس المستوى . وهى تمثل الاستهلاك الضرورى لتكرار الإنتاج ، وهو الذى يشمل « كل أنواع الاستهلاك التى تضمن المحافظة على الوضع الراهن للاقتصاد القومى والمجتمع ، وليس لتحقيق تنمية اقتصادية » .

### ( جـ ) الفائض الاقتصادي المستخدم فى التنمية

ويعرف « بأنه الفائض الذى يخصص لتغطية النفقات التى تؤدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع » . وعندما لا يكون العاملون مسيطرين على أدوات الإنتاج ، فلا بد من التمييز بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، فالتنمية الاجتماعية تعرف بأنها الارتفاع فى مستوى معيشة العاملين ، وهذا الارتفاع لا ينشأ عن كل تنمية اقتصادية أيا كان نوعها . ويمكن أن يدخل فى دائرة الفائض المستخدم للتنمية :

### ( ٣ ) التأمينات الاجتماعية والمعاشات

وعندما تقوم الدولة باستقطاع نسبة معينة من مرتبات وأجور العاملين بالأجهزة الإدارية الحكومية والقطاع العام ، فإن أموال هذه التأمينات تعتبر نوعا آخر من أنواع الادخار الإجبارى ، وفى نفس الوقت تعد مصدرا هاما من مصادر تمويل خطة التنمية . وكلما اتسع نطاق التأمينات ليشمل كل أنواع التأمينات وجميع العاملين ، فى القطاعين العام والخاص ، زاد مقدار ما يتاح من هذا النوع من المدخرات الإجبارية ، فضلا عن أن تعميم نظم التأمينات والمعاشات يكفل الضمان الاجتماعى للعاملين وأسرهم فى المجتمع الاشتراكى . وبعبارة أخرى

---

= ( ا ) الاستثمارات الإنتاجية الجديدة ، وبسمى هذا الجزء من الفائض « بأموال الاستثمارات الإنتاجية الجديدة »

( ب ) الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم التنمية بشكل غير مباشر ، وبسمى الفائض المستخدم فيها « بأموال الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة التى تخدم التنمية . ويدخل فى البند ( ب ) استثمارات المدارس والجامعات والمعامل وبعض استثمارات الإسكان والمستشفيات الخ التى تسهم فى زيادة القدرات المتاحة فى مستوى خدمات التعليم والبحث العلمى والإسكان والصحة العامة الخ فى الحدود التى تؤدي معها تلك الاستثمارات إلى زيادة مستقبلية فى الإنتاج وإلا كانت الاستثمارات غير منتجة ، وفى نفس الوقت غير متصلة بالتنمية . أما الاستثمارات غير الإنتاجية وغير المتصلة بالتنمية ، فهى تلك التى تسهم فى التنمية الاجتماعية ( تحسين مستوى معيشة العاملين ) ، دون أن يترتب على ذلك — ولو بشكل غير مباشر — زيادة مستقبلية فى الإنتاج ، ومثال ذلك الاستثمار فى منشآت ثقافية أو رياضية أو تحسين ظروف الإسكان فى أحوال معينة . وعلى ذلك فالتمييز بين الاستثمارات الإنتاجية وبين الاستثمارات غير الإنتاجية — وفقا لمفاهيم بتليم — يستند إلى أن الأولى تستخدم مباشرة ، فى زيادة الإنتاج أو انتاجية العمل أو خفض تكاليف الإنتاج فى فروع الاقتصاد التى تقوم بالإنتاج المادى . أما الاستثمارات غير الإنتاجية فتشمل كل الاستثمارات الأخرى — راجع ، بالتفصيل ، « التخطيط والتنمية » للأستاذ شارل بتليم ، ترجمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٨ وما بعدها .

فإن قيام هذه النظم وتطويرها يتيح منفذاً جديداً للادخار من أجل أغراض التنمية ، ويؤمن مستقبل العاملين وأسرهم كصورة اشتراكية من صور العدالة الاجتماعية (١٢١) .

#### ( ٤ ) التضخم النقدي

كما يعتبر التضخم النقدي صورة أخرى من صور الادخار الإجباري من أجل تمويل التنمية ، إذ أن الدولة إذا لم تسعفها كل المصادر الأخرى لتمويل فإنها تلجأ إلى زيادة إصدار النقود دون أن تقابلها أية زيادة في إنتاج السلع الاستهلاك. وتخصص هذه الزيادة في الإصدار لتمويل بعض مشروعات التنمية، فتزيد دخول العاملين فيها ، إلا أن زيادة الدخل تكون بمعدل أبطأ بكثير من الارتفاع العام في الأسعار . وهنا فإن بعض أفراد المجتمع ، ممن يتقاضون دخولا ثابتة نسبياً في شكل معاشات أو فوائد عن السندات أو دفعات تأمينية ، لا يحصل على أية زيادة مناظرة لهذه الزيادة في الأسعار ، ولذلك فإنهم يرغبون على انقاص استهلاكهم من السلع والخدمات ، كلما ارتفعت الأسعار .

ويطلق على مثل هذا النقص الجبري في الاستهلاك اسم: الادخار الإجباري . ويمكن التعرف على حكمة هذه التسمية ، من واقع التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم والاستهلاك والادخار ، إذ أن مالا ينفق من الدخل على الاستهلاك يعتبر ادخاراً . فإذا نقص استهلاك بعض أفراد الجماعة ، قسراً عنهم ، بسبب ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات ، مع ثبات دخولهم النقدية المكتسبة ، اعتبر هذا النقص الإلزامي في الاستهلاك بمثابة ادخار إجباري .

---

(١٢١) يلاحظ في هذا الصدد أن إدخار نصف اليوم الذي طبق في الجمهورية العربية المتحدة ، والذي أصبح ادخار ثلاثة ارباع اليوم منذ أول أغسطس ١٩٦٧ ، يعتبر نوعاً من الادخار الإجباري ، ينفرد به تخطيطنا العربي في صدد تمويل عملية التنمية .



والجدير بالذكر أن الخطة المالية المتضمنة في الخطة الاقتصادية العامة تتضمن نوعين من التمويل : التمويل المحلى ، ويشمل المدخرات المحلية بنوعها ، الاختيارية والاجبارية ، والتمويل الخارجى ، ويشمل القسييلات الائتمانية من الخارج أو القروض الدولية ، سواء كانت تأتى من الحكومات مباشرة ، أو من المنظمات المالية الدولية . إنما يلاحظ ، فى هذا المقام ، أن التمويل المحلى هو دعامة تمويل خطة التنمية ، حتى فى أولى مراحل التنمية ، وأن التمويل الخارجى لا يتعدى ثلث التمويل الكلى فى العادة ، وإن كان من المفترض أن نسبة التمويل المحلى إلى التمويل الخارجى تتناقص تدريجياً ، كلما توالى خطط التنمية ، وارتفعت القدرة الادخارية فى المجتمع بارتفاع مستوى الدخل القومى .

#### ١٠ - العمالة

ويمثل رقم العمالة عدد المشتغلين ، أى جميع الافراد المشتغلين بالعمليات الإنتاجية ، خلال فترة زمنية معينة ، سواء كان اشتغالهم بها يتمثل فى تقديم خدمة العمل ، أو خدمة رأس المال ، أو خدمة الارض ، أو خدمة التنظيم . وتبعاً لمفهوم هذا العنصر فى التخطيط ، فإنه ينقسم إلى قسمين رئيسيين : أصحاب أعمال ومستخدمين . أما أصحاب الأعمال فهم أولئك الافراد الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ويؤجرون خدمة الغير لقاء أجر يدفع إليهم . أما المستخدمون فهم الافراد الذين يشتغلون لحساب الغير ، ويقدمون خدمة عملهم للغير لقاء أجر معين .

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الدخول النقدية والعينية التى يتقاضاها جميع المشتغلين ، كمائد عمل أو عوائد ملكية ، وبين الافراد المشتغلين ، بنوعهم ، الذين يضمهم رقم العمالة . وتكشف هذه العلاقة عن أن أصحاب الأعمال يتقاضون دخولهم عادة فى صورة عوائد الملكية . أما المستخدمون فهم يتقاضون دخولهم فى صورة عائد العمل ، أى الاجور وما فى حكمها .



## ١١ - التجارة الخارجية

وتدخل أرقام الصادرات والواردات في الصورة التوازنية للخطه ؛ لأن عملية توزيع الموارد السلعية المتاحة بين أجهزة الإنتاج وأجهزة الاستهلاك وتدفقها بين تلك الأجهزة في المجتمع المحلي ، أو في المجتمعات الخارجية في صورة صادرات ، تدخل الواردات في الصورة بطبيعة الحال ، بما أن حصيلة الصادرات تمول الواردات .

ولذلك تتدفق الموارد المتاحة من الإنتاج المحلي ومن الواردات بين الاستخدامات التالية :

- ١ - الصادرات .
- ٢ - الاستهلاك النهائي ( الخاص والعام ) .
- ٣ - مستلزمات الإنتاج السلعي الذي تدخل فيه السلع في صورة وسيطة .
- ٤ - الاستثمار الذي تستخدم فيه السلع في تكوين طاقات إنتاجية إضافية ، أو تجديد وصيانة طاقات إنتاجية قائمة .
- ٥ - توزيع تلك السلع في مرحلة لاحقة بين الاستخدامات المختلفة ، أى في صورة الزيادة في المخزون .

ومن ثم تعبر المعادلة الآتية عن الموارد واستخداماتها :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الصادرات} + \text{الاستهلاك النهائي} + \text{مستلزمات الإنتاج} + \text{استثمار} + \text{تغير في المخزون}$$

## ١٢ - الكفاية الإنتاجية

الكفاية الإنتاجية تعتبر في بعض الخطط الاقتصادية عنصراً هاماً من عناصر الخطه . ويقصد بالكفاية الإنتاجية الوصول إلى أفضل النتائج في عمليات الإنتاج ، أى الوصول إلى أكبر إنتاج ممكن من سلعة أو خدمة معينة ، بالنسبة للمنشأة أو الصناعة المعنية ، بأقل نفقة من الموارد .

ومن ثم فإن ارتفاع مستوى الكفاية ، في صناعة معينة ، يتضمن أحد أمرين : إما زيادة الإنتاج بنفس الكمية من الموارد ، وإما الوصول إلى نفس الحجم من الإنتاج بكمية أقل من الموارد . أما الآثار المترتبة على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية فهي :

( أ ) زيادة الناتج الكلى للنشأة أو الصناعة المعينة .

( ب ) انخفاض نفقة إنتاج كل وحدة من وحدات الناتج ، وميل سعر الوحدة من الناتج إلى الانخفاض ( أثر مباشر ) .

( ح ) انخفاض نفقة إنتاج الوحدة من منتجات بعض الصناعات الأخرى ، إذا كان المنتج الأول لهذه الصناعات هو المنتج النهائي للصناعات المعينة ( أثر غير مباشر ) .

غير أنه قد يتحقق نفس الحجم من الإنتاج بنفس الكمية من الموارد ، ومع ذلك يرتفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، وينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع في مستوى نوعية السلعة .

ويوضع ، عادة ، نوعان من الأهداف الخاصة بعنصر الكفاية الإنتاجية كأحد عناصر الخطة :

( أ ) أهداف معينة للزيادة في إنتاجية العمل ، وتحسب ، في العادة ، على أساس فردى ، كما هو الحال في التخطيط السوفيتي ، وتغطي العمال اليدويين وغير اليدويين والأفراد الفنيين والمهندسين .

( ب ) أهداف معينة لتناقص نفقات الإنتاج معبراً عنه بالإنتاج لكل وحدة من النقود على الناتج الصناعى للسلعة . ولقد درج التخطيط السوفيتي على أن يدمج في الخطة الاقتصادية السوفيتية قسماً بعنوان : « الإنتاج وتوزيع النفقات » ، ويشمل هدفاً لتناقص نفقات الإنتاج معبراً عنها بالإنتاج الكلى لكل روبل على الناتج الصناعى للسلعة ، وأرقام النفقة تغطي الناتج الكلى

للسلعة . ويوضع الهدف على أساس احتساب الإنفاق المقدّر للإنتاج ، مجزأ على مستوى جمهوريات الاتحاد والوزارات والمصالح المركزية (١٢٢) .

وغنى عن البيان أن تخطيطنا العربى لابد أن يوجه اهتماما كبيرا بتطور عنصر الكفاية على مدار الخطط المتتابعة ؛ لأن الارتفاع بمستوى الإنتاجية ، فى فروع النشاط الاقتصادى ، يودى إلى الانخفاض فى تكاليف الإنتاج ، مما ييسر ، بدوره ، التوسع فى الصادرات طبقا لأهداف الخطة ، وبما يخفف من مشكلة العجز فى ميزان المدفوعات . وفضلا عن ذلك فإن الارتفاع بإنتاجية العمال يفضى إلى توفير فى استخدام السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج كل وحدة من وحدات السلع ، والتحسين فى استخدام الآلات مما يطيل عمرها . وهما عاملان يؤديان ، بدورهما ، أيضا ، إلى تخفيف مشكلة ميزان المدفوعات .

وتحقيقاً للارتفاع بالإنتاجية وتأكيداً لتحقيقها ، يجب أن تستهدف خططنا المقبلة ، إلى جانب الزيادة فى الإنتاج ، كلا من زيادة الإنتاجية بواقع الوحدة من الموارد المستخدمة وزيادة الكفاية بخفض تكاليف الوحدة من الإنتاج ، على أن ينعكس ذلك فى شكل خطة محددة لكل قطاع ، تحدد فيها أهداف الارتفاع بالإنتاجية فى كل نشاط من نشاط هذا القطاع .

---

(122) C. F. Basic Principles and Experience of Industrial Development planning in the Soviet Union, United Nations, New York, 1965, P. 26 .

## الفصل الحادى عشر

### التخطيط والتنفيذ والمتابعة

تم عمليات التخطيط فى مراحل ثلاث متعاقبة : مرحلة إعداد الخطة ، ثم مرحلة تنفيذ أهداف الخطة ، ثم متابعة التنفيذ . وسنتناول ، فيما يلى ، كل مرحلة من هذه المراحل .

#### ١ - إعداد اطار الخطة العامة للدولة

لابد لاية خطة شاملة من إطار فلسفى يترجم مضمونها العام ، ويراعى اتجاهاتها والاسس الفكرية التى يسترشد بها المخططون فى وضع الخطة. مثال ذلك ما أوضحه الميثاق الوطنى من أن الإطار الفلسفى للتخطيط العربى يستوجب أن يكون تخطيطاً اشتراكياً ، بمعنى أن يقوم ، فى أهدافه ، وفيما يقترحه من سياسات وصور للتنظيم ، على تحقيق فلسفة الاشتراكية العربية ، وتحقيق التطور الذى تفرضه هذه الفلسفة .

وفى داخل هذا الإطار الفلسفى يتم إعداد الخطة الشاملة للدولة على مراحل معينة ، كل مرحلة منها تعد خطوة من خطوات الإعداد لها توقيتها الزمنى ، وتمهد للخطوة التالية لها ، وبعدما تتخذ كل هذه الخطوات ، تصل الخطة إلى صورتها النهائية (١٢٢) . ونجمل هذه الخطوات فيما يلى :

#### ( ١ ) اقتراح الأهداف العامة النهائية للخطة

لابد أن تحدد الهيئات الشعبية والسياسية فى الدولة الأهداف الأساسية التى يجب أن يسعى التخطيط لتحقيقها ، ومن أمثلة هذه الأهداف التى يتطلع لتحقيقها كثير من المجتمعات النامية الآخذة بأسلوب التخطيط الشامل : إيجاد

---

(١٢٣) يلاحظ أن ثمة فرقاً واضحاً بين الخطة وإطار الخطة ، إذ أن الخطة هى مجموعة من القرارات التى تنظم استخدامات الموارد ، أما إطار الخطة فهو الذى يقرر النتائج التى تترتب على تنفيذ هذه القرارات .



الحلول الملائمة التي تضمن مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات ، وإيجاد التوازن الملائم بين التوسع في إنتاج السلع والتوسع في إنتاج الخدمات، وتحقيق الاتساع الكبير في الصناعة ، وتوزيع الإنتاج القومي ، وفتح الفرص المتزايدة للعمالة والقضاء على البطالة ، وتوسيع عدالة التوزيع وتعميق إمكانياتها عن طريق زيادة الإنتاج ، والتقريب الحضارى بين المدينة والقرية بحصول الريف على نسبة هامة من مشروعات الخدمات ، وتوزيع قدر كبير من المشروعات الإنتاجية على أقاليم الدولة التي ما زالت مختلفة نسبيا في الحدود التي لا تتنافى مع سلامة التطور الاقتصادى ، وإيجاد الحلول الكفيلة بمواجهة العجز في ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجى لإبان المراحل الأولى من التنمية .

#### (ب) تحديد نموذج التخطيط القومى الشامل

ولابد ، بعدئذ ، من أن تختار الدولة النموذج الاقتصادى للتخطيط القومى الشامل . وقد أسفرت المناقشات العلمية ، فى هذا المجال ، عن إمكان تصميم نموذجين للتخطيط ، هما النموذج السيادةى والنموذج التنافسى كما قدمنا (١٢٤) ، إذ تبعا للنموذج السيادةى تستند الدولة إلى سلطتها السيادية فى تحريك الاقتصاد القومى نحو الوضع المستهدف . ويقتضى ذلك مركزية القرارات التي تنظم توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة ، بحيث تتضمن الخطة القومية الشاملة القرارات المالية والقرارات الاستثمارية والقرارات الاستهلاكية الجماعية والقرارات الإنتاجية التي تلتزم الوحدات الإنتاجية بتنفيذها ، على اعتبار أنها ، بطبيعتها ، قرارات متسائدة أو متعارضة أو مختلطة ، وتشابكها يستوجب إدماجها إدماجا كاملا للحصول على أقصى مساهمة فى تحقيق الأهداف التي ترمى إليها هذه القرارات. أما القرارات الإنتاجية الأخرى والقرارات الاستهلاكية الشخصية التي تنتمى إلى مجموعة القرارات المحايدة ، فلا يدعو الأمر إلى خضوعها للتنظيم المركزى ، بل يمكن أن تترك

اللتظيم اللامركزى . ولا ينادى دعاة هذا النموذج - وفي مقدمتهم موزيس دوب و بول سويرى - بالمركزية الكاملة للقرارات الاقتصادية التى يجب إدماجها فى الخطة ، ولكنهم يكتفون بمركزية القرارات الرئيسية ، وإن كانوا لا يقدمون معايير موضوعية لتحديد القرارات الرئيسية التى تتضمنها الخطة وتميزها عن القرارات التى تستبعد من الخطة .

أما النموذج التنافسى الذى ينادى به أوسكار لانج فهو إدارة النظام الاقتصادى طبقا لخطة قومية شاملة ، مع الاحتفاظ للوحدات الإنتاجية التى تنتمى إلى القطاع العام بسلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية والقرارات الاستثمارية . وهنا تقوم كل وحدة من هذه الوحدات بإجراء الحساب الاقتصادى لاختبار صلاحية قراراتها بالاستعانة بمجموعة من الأسعار يحددها جهاز التخطيط المركزى . إنما يلاحظ أن الأسعار التى يحددها جهاز التخطيط هى أسعار محاسبية ، تقدر باستخدام أسلوب التقريب المتتابع ، ، حيث يبدأ جهاز التخطيط بمجموعة من الأسعار يحددها السوق ، تلقائيا ، ثم يجرى عليها تصحيحات متتابعة حتى يصل إلى مجموعة الأسعار التوازنية ، ولا تتعرض هذه الأسعار ، للتغير إلا إذا تغيرت تفضيلات المستهلكين أو تغيرت الظروف الفنية للإنتاج . أما المنطق الذى يكمن وراء النموذج التنافسى فهو ، كما قدمنا ، أن النظام الاشتراكى لا يمنع إجراء الحساب الاقتصادى ، ولا يمنع التحديد المركزى للأسعار والخطط الذى ينطوى عليه النموذج السيادة هو اقتراض أن إدارة النشاط الاقتصادى فى النظام الاشتراكى تتطلب ، بالضرورة ، مركزية القرارات للمشروعات المنتمية إلى القطاع العام ، مع أن مركزية القرارات ليست الأسلوب الوحيد للإدارة الاقتصادية فى النظام الاقتصادى ، بل أن الأسلوب البديل هو خلق أوضاع مماثلة للمنافسة الكاملة مع الاحتفاظ ، بالربح ، كقياس للكفاية الاقتصادية لمشروعات القطاع العام .

وغنى عن البيان أن مستوى شمول الخطة القومية يتوقف على نوع النموذج الذى تأخذ به الدولة فى المجتمع الاشتراكى ، إذ أن النموذج السىادى للتخطيط أكثر شمولاً للقرارات المنظمة للاقتصاد القومى من النموذج التنافسى .

( ح ) جمع البيانات والمعلومات اللازمة لوضع إطار الخطة

ولا بد أن تتوافر البيانات والمعلومات لدى جهاز التخطيط ، لكي يمكن وضع إطار الخطة ، ويتعلق بعضها بالعلاقة بين عناصر الخطة كالإنتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار والادخار ، ويتعلق بعضها الآخر بالعلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الكهرباء وقطاعات الخدمات . كما أن بعضها يتعلق بالتكوين القائم للنتاج القومى والتوزيع الحالى للدخل وأثر خدمات الاستهلاك الجماعى فى إعادة توزيع الدخل .

والجدير بالذكر أنه ينبغى أن تتوافر مثل هذه البيانات والمعلومات عند بدء عملية التخطيط ، كما يقتضى الأمر توافر معلومات جديدة عند كل مرحلة من مراحل إعداد الخطة ليتسنى ، على أساسها ، اختيار الأهداف التفصيلية التى يمكن أن تحقق الأهداف العامة على وجه صحيح . ومن ثم يمكن النظر إلى هذه الخطوة على أنها إحدى العمليات المستمرة ، ما استمرت عملية التخطيط .

( د ) وضع الإطار العام الذى يشمل أهداف عناصر الخطة على مستوى

الاقتصاد القومى

وفى الوقت الذى يتم فيه جمع البيانات والمعلومات المختلفة ، يقوم جهاز التخطيط بتحديد الأهداف الإجمالية لعناصر الخطة . وهى لا تعدو أن تكون الأهداف الوسيطة ، ، الأكثر تفصيلاً ، التى يمكن أن تحقق الأهداف النهائية العامة . أو بعبارة أخرى فإن المخطط ، فى هذه المرحلة ، يترجم الأهداف العامة إلى أهداف إجمالية لعناصر الخطة دون التعمق إلى المستوى القطاعى ، أى يضع الأهداف



التفصيلية للإنتاج والدخل والاستثمار والعمالة والأجور على مستوى الاقتصاد القومى فحسب .

فإذا فرضنا أن مضاعفة الدخل القومى ، كل عشر سنوات على الأقل ، هى أحد الأهداف العامة للخطة، فإن هذه المرحلة الخاصة بوضع الإطار العام لابد أن تشمل تحديد الوسائل المختلفة التى سيتم عن طريقها تحقيق ذلك . إذ تتحدد ، أولاً ، الزيادة المرغوبة فى الدخل خلال فترة الخطة ، بناء على ما يتاح لجهاز التخطيط المركزى من معلومات عن الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومعدل الزيادة السنوية الفعلية للدخل فى السنوات السابقة على الخطة ، ومعدل الزيادة المحققة فى الدخل فى بعض البلاد الأخرى ، فضلاً عن المعلومات الأخرى عن موارد الثروة القومية والطاقات العاطلة وغيرها من المعلومات .

وإلى هنا فقد انتقلنا من الهدف العام للدخل إلى هدف أكثر تفصيلاً ، يتمثل فى زيادة ، يهدف إلى تحقيقها ، فى الدخل ، خلال فترة الخطة . غير أن هذا الهدف الأكثر تفصيلاً هو نقطة البدء ، مرة أخرى ، فى تحديد الوسائل التى يتحقق ، بموجبها ، هذا الهدف التفصيلي ، وهو الزيادة المعينة فى الدخل . إذ يحدد المخطط الزيادة الضرورية للإنتاج القومى ، التى يجب أن تتحقق لتحقيق هذه الزيادة المعينة فى الدخل . ليس هذا فحسب ، بل يجب أن يحدد وسائل تحقيق هذه الزيادة المستهدفة فى الإنتاج ، وهل هى تتحقق عن طريق إعادة تنظيم الإنتاج باستخدام الطاقات العاطلة ، أو عن طريق رفع الكفاية الإنتاجية للعاملين فى المنشآت المختلفة ، أو عن طريق استثمارات جديدة لزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج ؟ وعلى ذلك فإذا كانت هناك وسائل بديلة لتحقيق هدف تفصيلي معين على النحو الموضح ، فلا بد أن يختار المخطط « الوسيلة المثلى » لتحقيق هذا الهدف . وهذا الاختيار يتوقف على مدى دقة المخطط فى تحديد الوسائل البديلة الممكنة ، ومدى دراسته للآثار المباشرة التى يمكن أن تنجم عن استخدام كل وسيلة منها . ولهذا



فإن التأكد من سلامة إعداد الخطة يتطلب التأكد من صحة الوسائل المختلفة ،  
التي تم اختيارها ، لتحقيق الأهداف التفصيلية لعناصر الخطة . ويقتضى ذلك إعادة  
الدراسة ومحاولة جمع معلومات جديدة عن الآثار التي يمكن أن تترتب على الوسيلة  
المختارة . ومع ذلك فمن الجائز أن يختار المخطط أكثر من وسيلة لتستخدم جميعها  
في تحقيق هدف ما .

وإذا ما تحددت الزيادة الكلية الضرورية للإنتاج ، لا بد أن تتحدد الاستثمارات  
الكلية التي يلزم تنفيذها لتحقيق هذه الزيادة ، كما تتحدد الزيادة الاحتمالية للعمالة  
المرتتبة على تنفيذ الاستثمارات المحددة ، وما يترتب على هذه العمالة الإضافية من  
زيادة في الأجور . وأخيراً فلا بد أن تتحدد ، أيضاً ، الآثار التي يمكن أن ترتبها  
الزيادة في كل من الدخل والعمالة والسكان على الاستهلاك القومي . ويتم في هذه  
المرحلة ، أيضاً ، تقدير الواردات الضرورية لتحقيق أهداف الإنتاج والاستهلاك  
في الخطة . وتحديد وسائل تمويل هذه الواردات ، إما عن طريق الصادرات من  
السلع أو الخدمات المحلية ، وإما عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي . ومع  
ذلك فإن هذه التقديرات جميعها تعتبر تقديرات أولية لا بد من مراجعتها وإعادة  
النظر فيها لدى الانتقال إلى المراحل التالية لإعداد الخطة .

وحتى الآن فإننا قد تحدثنا عن الأهداف الأكثر تفصيلاً على أنها ترجمة  
للأهداف العامة ، وعلى أنها لا تعدو أن تكون أهداف العناصر التي تتكون منها  
الخطة ، كأهداف الإنتاج ، وأهداف الدخل ، وأهداف الاستثمار . فما معنى  
أهداف العناصر ؟

أن الهدف هو كل زيادة مستهدفة في قيمة العنصر خلال فترة زمنية معينة  
هي عادة فترة التخطيط المقبلة . فإذا ضربنا ، مثلاً ، بقيمة الإنتاج الكلي ، باعتباره  
عنصراً من عناصر الخطة ، وكانت قيمة هذا العنصر ، قبل فترة التخطيط ، ٣٠٠٠  
مليون جنيه مثلاً ، فإن الزيادة المستهدفة تحقيقها ، خلال هذه الفترة ، ولتكن ،

مثلا ، ٣٠٠ مليون جنيه ، هي التي يطلق عليها اسم «الهدف» . وتبعاً لذلك تصبح القيمة المستهدفة للعنصر . خلال فترة التخطيط ، ٣٣٠٠ مليون جنيه .

غير أن الهدف لا يتخذ شكل رقم مطلق فحسب — ٣٠٠ مليون جنيه في مثالنا هذا — بل يتخذ ، أيضا ، شكل نسبة مئوية للزيادة في قيمة العنصر عما كانت عليه قبل فترة التخطيط ( ١٠ ٪ في المثال الموضح ) . وهذه النسب المئوية تعتبر ، عادة ، معدلات النمو . وميزة هذه المعدلات هي في أنه يسهل على أساسها مقارنة معدل نمو العنصر على مدار فترات تخطيطية متتالية ، ومقارنة معدل نمو عنصر ما بمعدلات نمو العناصر الأخرى ، ومقارنة معدلات النمو في دولة معينة بمعدلات النمو في دولة أخرى .

غير أن التخطيط الاقتصادي هو ، في الأساس ، تخطيط مادي . أما التخطيط المالي فدورة ثانوى كما أوضحنا من قبل . ولذلك فلكي يمكن وضع الأهداف التفصيلية للخطة ، لا بد من تحديد الأهداف النوعية فيها ( كم طن من الحديد ؟ وكم مترا من الأقمشة القطنية ؟ وكم أردبا من القمح ؟ وكم رأساً من الماشية ؟ وكم سيارة ؟ ) . وبعد أن يتم تحديد هذه الأهداف النوعية في القطاعات السلعية ، يتجه المخطط إلى تحديد الأهداف النوعية في قطاعات الخدمات ( كم مستشفى ؟ وكم سريراً ؟ وكم تلميذاً يتخرج في كل مرحلة من مراحل التعليم العام أو الفني ؟ وكم طالبا يتخرج من الجامعات في كل عام ؟ ) . وهكذا تحدد الخطة عدداً من الأهداف النوعية في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوضع هذه الأهداف على النحو الذي يتسنى معه استخدام كل الطاقات العاطلة ، فضلاً عن استخدام الطاقات الإنتاجية الجديدة في الفترة المستقبلية التي توضع لها الخطة .

ومع ذلك فلكي يمكن تحقيق هذه الأهداف ، لا بد من تعبئة كل الموارد الحقيقية المتاحة في الاقتصاد القومى . وهي على نوعين : موارد مادية كالموارد الطبيعية وأدوات الإنتاج ، وموارد معنوية كقوة العمل . وهذه الموارد تعمل كلها

مما على دفع الاقتصاد القومى لتحقيق أهدافه . وهذا هو ما يعرف فى التخطيط « بتخصيص الموارد الحقيقية » ، وإن كانت عمليات التخصيص هذه تتخذ صورة قيم نقدية حتى يمكن مقارنة بعضها ببعض . بيد أن العمليات الاقتصادية تثير حركة فى الموارد المالية ، إذ أن الإنتاج يولد دخولا نقدية ، فى شكل أجور ومرتببات ، وهذه الدخول تستخدم ، بدورها ، فى شراء السلع الاستهلاكية . وعلى ذلك فهناك فى التخطيط تخصيص حقيقى ( مادى ومعنوى ) ، وتخصيص مالى . وعلى المخطط أن يفسق بينهما بأكبر قدر ممكن من الدقة والإحكام . أما الأموال ، فى تخصيصها لتحقيق أهداف الخطة ، فهى أداة حساب اقتصادية ، فضلا عن أنها أداة تنفيذ تخصيصات حقيقية معينة .

( هـ ) تحديد الاتجاهات العامة للخطة التى تشمل الأهداف القطاعية ومع ذلك فإن المخططين لا يقفون عند حد وضع هدف إجمالى لكل عنصر من عناصر الخطة على مستوى الاقتصاد القومى ، بل إنهم يعيدون توزيع هذا الهدف الإجمالى على المستوى القطاعى ، بحيث يعرف كل قطاع نصيبه من الهدف الإجمالى (١٢٥) . وهذا ينقلنا إلى مرحلة جديدة من مراحل إعداد الخطة ، تتضمن تحديد الأهداف القطاعية لكل من القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويتم هذا التحديد فى ضوء التقديرات السابقة للإطار العام للخطة ، إذ أنه إلى جوار وضع الخطوع العريضة للخطة العامة على مستوى الاقتصاد القومى ، لابد أن تكون هناك خطط أكثر تفصيلا للقطاعات الاقتصادية المختلفة فى ضوء الإطار العام

---

(١٢٥) كما ينبغى ، عند تنفيذ الخطة ، أن يقوم كل قطاع بإعادة توزيع هدفه المنوط به على الأنشطة المختلفة التى يمارسها ، وأن يقوم كل نشاط ، بدوره ، بإعادة توزيع هدفه المنوط به على الوحدات الإنتاجية المختلفة التى تتبعه . وهكذا يتحقق شرط « وضوح الأهداف » على مختلف المستويات المركزية المتدرجة ، وهى : مستوى الوحدة الإنتاجية ، ومستوى النشاط ، ومستوى القطاع ، ومستوى الاقتصاد القومى .



الخططة . وفي ضوء هذه الخطط القطاعية تحدد خطط النشاط المختلفة داخل كل قطاع ، ثم خطة كل مشروع داخل النشاط . غير أنه لا بد من التنسيق بين هذه الخطط القطاعية جميعا ، والتيقن من أن تنفيذها يفضى إلى تنفيذ أهداف الخطة العامة .

ففي وضع خطة قطاع الزراعة ، مثلا ، يمكن التعرف على الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعى ، وما ينتجه القدان ، والمتوسط ، من المحاصيل الزراعية المختلفة ، فضلا عن التعرف على إمكانيات الزيادة فى الإنتاج الزراعى ، فى المستقبل ، على ضوء الزيادة المقدرة فى استهلاك السلع الزراعية أو الزيادة المقدرة فى استخدام بعض هذه السلع كمواد أولية لبعض الصناعات . وفى ضوء تحديد الزيادة المستهدفة فى الإنتاج الزراعى ، يمكن التعرف على الزيادة المتوقعة فى الدخل المتولد فى قطاع الزراعة ، كما يمكن ، أيضا ، تحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة فى الإنتاج ، فضلا عن تحديد الاتجاه العام الذى يمكن أن تتخذه هذه الاستثمارات ، أى ما إذا كانت تتجه لتكوين الطاقات الإنتاجية لمشروعات التوسع الأفقى أو مشروعات التوسع الرأسى .

وفى قطاع الصناعة يمكن ، كذلك ، معرفة الوضع القائم فعلا ، من حيث معرفة الطاقة الإنتاجية فى هذا القطاع وحجم الإنتاج الفعلى وحجم الطاقة العاطلة ، كما يمكن تقدير الطلب المتوقع على المنتجات الصناعية ، وتحديد ما تتطلبه زيادة الإنتاج الصناعى بمعدلات معينة — وفقا للإمكانيات المتاحة وحجم الطلب المتوقع — من استثمارات عينية مختلفة كالمباني والتشييدات والآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل الخ ، وما تتطلبه هذه الزيادة من مواد خام ومستلزمات إنتاج وأيد عاملة ، وما هو متوافر ، فعلا ، من هذه المواد الحقيقية ، وما يجب أن يتوافر منها لسد احتياجات خطة الصناعة من الموارد المادية والمعنوية ، فضلا عن التمويل اللازم — المحلى والخارجى — لتنفيذ مشروعات هذه الخطة .



وهكذا ، بإدماج الخطط القطاعية في الإطار العام للخطة ، مع التنسيق بينها ، تظهر الاتجاهات العامة للخطة في شكل تقديرات رقمية لأهداف الإنتاج والدخل والاستثمارات والعمالة والأجور على مستوى الاقتصاد القومى ، ثم على المستوى القطاعى . وتقع على عاتق جهاز التخطيط المركزى مسئولية التقدم بالمقترحات التى تمثل هذه الاتجاهات . وهذه هى المرحلة التى تبلور نتائجها في صورة مقترح مبدئى للاتجاهات العامة للخطة . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصورة المبدئية للخطة يجب أن تنم عن تطور الاقتصاد القومى تطورا لا يضمن التناسق أو الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فحسب ، بل يضمن ، أيضا التنسيق بين الأبعاد الاقتصادية المختلفة ، من استهلاك واستخدام سلع وسيطة واستثمار وتصدير واستيراد الخ. كذلك فإن هذه الصورة المبدئية للخطة تقتصر على تجميع القطاعات على مستويات كلية دون تفصيل كامل لكل قطاع .

ويتبع التخطيط في تحضير المقترح المبدئى أسلوبا يقوم ، في العادة ، على البدء بافتراض مستويات معينة للطلب النهائى من الاستهلاك والإنفاق الحكومى والتصدير ، على أن يستنتج من هذه المستويات — بطرق الحساب الرياضى وبناء على معاملات فنية معينة — ما يلزم لتحقيق ذلك من استثمارات ، ومن استهلاك وسيط ، وواردات ، وما يترتب على كل ذلك من إنتاج ودخل وعمالة في كل قطاع . وبناء على مستوى الصادرات والواردات يتعين مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجى .

غير أنه في إتباع هذا الأسلوب لا يمكن الوصول إلى حد إعطاء الصورة النهائية التى يجب أن تظهر بها الخطة ، لأن إعطاء الصورة النهائية ينبغى أن يتم على أساس دراسة أولوية المشروعات في كل قطاع ، بحيث يتم اختيار هذه المشروعات على أساس من هذه الأولويات ، حتى يتسنى الحصول ، من مواردنا ، على أكبر إنتاج كلى وأكبر دخل ، في ضوء الأهداف العامة التى يكون المجتمع قد حددها من قبل وارتضاها لنفسه .

( و ) دراسة الوزارات وجهات التنفيذ لإمكانيات تحقيق الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخططة ( اختيار المشروعات كوسائل لتحقيق الأهداف ) .

وعندما تناقش السلطات العليا الاتجاهات العامة للمقترح المبدئي للخططة ، وتحدد ماترى الأخذ به من أهداف ، يقوم بينها التكامل التام ، تتولى الوزارات وجهات التنفيذ ، بعد ذلك ، دراسة إمكانيات تحقق هذه الاتجاهات العامة ، على ضوء ما هو متوافر من إمكانيات بشرية ومادية فعلية ، وعلى ضوء الطاقات الإنتاجية الموجودة لديها ، وعلى ضوء ما يمكن تكوينه من طاقات جديدة ، مع تقدير ما يلزم لتحقيق كل ذلك ، فى المستقبل ، من حيث الاستشارات ، والعمالة بأنواعها ، والتمويل ، وتحديد أرقام الإنتاج والدخل التى ستترتب على كل ذلك ، مسترشدة فى ذلك بالمعاملات الفنية المختلفة التى تستخلصها من دراساتها فى التطور الذى حدث فى السنوات الماضية ، ولما يمكن أن يحدث من تطور فى المستقبل .

ومن الواضح أن كل ذلك لابد أن يترجم فى شكل مشروعات محددة ، يكون كل منها مدروسا دراسة فنية واقتصادية كاملة . وعلى ذلك فإنه يتم ، فى هذه المرحلة ، الاختيار الاقتصادى للمشروعات داخل كل قطاع ، وهذه هى التى تمكن من تحقيق الأهداف المقررة لكل قطاع بأدنى تكلفة . وتشمل هذه المرحلة اختيار المشروعات الجديدة مع تقرير استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها فى خطط سابقة ، وتقدير الاستشارات المطلوبة لها ، والحد الأدنى من الإنتاج الذى لابد أن يتحقق نتيجة لهذه الاستشارات الجديدة ، ومدى استخدام هذا الإنتاج فى سد احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية . كما تشمل هذه المرحلة تقدير ما يتولد عن هذا الإنتاج من دخل ، وتوزيع هذا الدخل بين الأجور وغوائد الملكية ، وما يترتب على تنفيذ المشروعات المقترحة من عمالة بأنواعها المختلفة .

وبطبيعة الحال فإن هذه المرحلة تنقسم ، كذلك ، بأن البيانات أكثر تفصيلا ،

وبأنه من الممكن إعادة النظر فى الاهداف القطاعية التى تقررت ، مبدئيا ، فى المرحلة السابقة . ومن الممكن ، أيضا ، على أساس هذه البيانات المتاحة عن المشروعات وعن الاهداف القطاعية — بعد تعديل ما قد يقتضى الأمر تعديله منها — إعادة النظر فى الاهداف العامة للخطة . وهكذا يتحقق التنسيق بين المستويات المختلفة لعملية التخطيط ( الاهداف العامة ، الاهداف القطاعية دون تفصيل ، الاهداف التفصيلية للقطاعات فى ضوء المشروعات المقترحة ) .

( ز ) دراسة جهاز التخطيط المركزى لمقترحات الوزارات وجهات التنفيذ وترسل مقترحات الوزارات وجهات التنفيذ المختلفة إلى جهاز التخطيط المركزى الذى يكون عليه ، عندئذ ، أن يدرس خطة كل قطاع لتقدير جوانبها الاقتصادية ، حتى لا يتم إقرار مشروع قد لا يكون مقبولا بتطبيق المعايير الاقتصادية السليمة ، ولتحقيق التناسق بين خطط القطاعات المختلفة ، ولتحقيق التناسق والتكامل مع الاتجاهات العامة المتعلقة بالاستهلاك والتصدير والاستيراد والعملالة .

ويكون من المتعين ، فى مرحلة هذه الدراسة ، أن تشكل لجان فنية للقطاعات المختلفة ، على أن يراعى فى تشكيلها تمثيل مختلف الكفاءات والتخصصات فى كل قطاع وفى كل نشاط من أنشطته المختلفة . وتناقش هذه اللجان — بالاشتراك مع ممثلى التخطيط ومع أجهزة القطاعات — مقترحات خطط هذه القطاعات . وليس من شك أن التعدد فى أعضاء هذه اللجان واختلاف اتجاهاتهم ، وتنوع تخصصاتهم ، ومدى جدية المناقشة التى يقومون بها تعد ، جميعها ، من العوامل الرئيسية التى تضمن سلامة وواقعية الخطة .

وعلى سبيل المثال فقد تطلب الأمر — عند إعداد الخطة الخمسية الأولى — استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى . وقد شكلت هذه اللجان من ممثلى الوزارات



والهيئات والمؤسسات العامة والتخطيط ، لتقوم لتقديم جميع البيانات التي تطلبها لجنة التخطيط القومى ، عن الأعمال والمشروعات التى تمت ، والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات القادمة ؟ وكانت هناك ست لجان رئيسية هى : اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى ، واللجنة الرئيسية للزراعة والاصلاح الزراعى ، واللجنة الرئيسية للرى والصرف والمياه الجوفية ، واللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين ، واللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة ، واللجنة الرئيسية للمسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين ، وكانت تتفرع من كل لجنة رئيسية لجان فرعية .

أما الوضع الأمثل لدراسة المشروعات فى اللجان المشتركة ، ووضع الصورة الترابطية لها ، فإنه يتم على أربع مراحل متتالية :

أولا : عرض مقترحات كل وزارة أو كل جهة من جهات التنفيذ على الشعبة المختصة فى جهاز التخطيط المركزى ، لتقوم بدراسة أولية - من الناحيتين الفنية والاقتصادية - على أن يراعى فى تقييم المشروعات الارتباط بين احتياجات القطاعات المختلفة .

ثانيا : تتولى لجنة فنية بجهاز التخطيط المركزى دراسة هذه المشروعات ، فى ضوء ما تسفر عنه تقارير الشعب المختصة من نتائج فى التقارير التى تكون قد أعدتها ، وتضع هذه اللجنة الفنية الصورة الترابطية الأولية لهذه المشروعات ، كما وردت من الوزارات وجهات التنفيذ ، لتبين مدى التماسق والترابط بينها ، مع أخذ إمكانيات الاقتصاد القومى فى الاعتبار .

ثالثا : عرض تقارير الشعب ، مع هذه الصورة الترابطية الأولية ، على اللجان المشتركة ، على أن تكون دراسة هذه اللجان على مستويين :



( ا ) دراسة المشروعات من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

( ب ) دراسة الموارد المحددة وتحديد أولويات هذه المشروعات تبعاً لذلك .

رابعاً : عرض تقارير اللجان المشتركة على اللجنة الفنية بجهاز التخطيط المركزى ، بعد ذلك ، لتضع ، بعد دراسة هذه التقارير ، الصورة الترابطية النهائية .

( ح ) وضع المقترح النهائى للخطة العامة

وعند وضع الصورة الترابطية النهائية ، على ضوء تقارير اللجان المشتركة ، بعد دراسة مشروعات كل قطاع ، وتحديد أولوياتها ، فى ضوء الموارد المتاحة ، يقوم جهاز التخطيط المركزى بوضع مقترح نهائى للخطة الخمسية بسنواتها البيئية ، لى يرسل إلى السلطات العليا لمناقشة ، واقتراح ، ما يمكن أن يدخل عليه من تعديلات .

غير أنه يجب أن تراعى الاعتبارات الآتية فى وضع المقترح النهائى للخطة :  
أولاً : الموازنة بين موارد المجتمع واستخداماته المتوقعة ، للتأكد من تماسك الخطة وترابطها ، ومراعاة تناسب بين أهدافها . . . وهنا يجب التمييز بين جانبين لمشكلة النسب بين الأهداف : الجانب الأول ، هو : وضع نسب تكفل نمو مختلف قطاعات الاقتصاد القومى نموا متوازنا سليما . والثانى ، هو : توافق هذه النسب مع الاتجاهات العامة لأهداف الخطة .

وفى تحليلنا للموارد واستخداماتها فإن الأمر يقتضى وضع موازين لإنتاج واستخدام مختلف السلع الأساسية ومجموعات السلع الأخرى . وهذه الموازين السلعية تحقق أغراض الرقابة على تماسك وتوازن الخطة العامة . غير أن ثمة صعوبات فى إيجاد العلاقات بين فئات السلع . وللتغلب على هذه الصعوبة لابد أن نبدأ بالوضع القائم للعلاقات الحقيقية بين مختلف السلع ، ونرى ما يجب

تغييره منه . أو بعبارة أخرى فلكي نضع خطة السنة التالية ، مثلا ، نعتبر أساسيا ما تحقق من الخطة في هذا العام ، أى أننا نبدأ ، دائما ، بأساس تاريخي للعلاقات القائمة ، ثم نغير ما يتطلبه التغير تبعا للأهداف المقترحة . فالمشكلة ، إذن ، ليست مشكلة إعداد خطة من لا شيء ، بل مشكلة إجراء التغير اللازم وفقا لهذه الأهداف .

ثانيا : دراسة احتياجات الخطة من القوى العاملة ، ومدى توفر التخصصات اللازمة بالقدر والتنوع المطلوب ، وفي الوقت المناسب . ويتفرع من ذلك دراسة القدرة على إعداد التخصصات المطلوبة التي يمكن أن تفي باحتياجات الخطة كاملة .

( ط ) عرض المقترح النهائي للخطة على السلطات العليا ( ١٢٦ )

وعند هذه المرحلة ، يعرض المقترح النهائي للخطة على السلطات العليا ، ثم يعرض ، بعد ذلك ، على المجالس الشعبية ( الاتحاد الاشتراكي ، ثم مجلس الأمة ) لإقراره في شكله النهائي .

( ي ) وضع الميزانية العامة للدولة على أساس أهداف الخطة

وتكون أهداف الخطة ، أساسا ، لإعداد مشروع الميزانية العامة للدولة ؛ إذ تعد هذه على ضوء التقديرات الواردة في مشروع الخطة السنوية . ولا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام للخطة .

ويشير هذا الارتباط الوثيق بين الخطة العامة وبين الميزانية العامة إلى أن الخطة العامة تفصل إلى خطط تفصيلية ، عادة ما تكون سنوية ، وكل خطة

---

( ١٢٦ ) وفي ج . ع . م في الوضع الراهن يعرض المقترح المبدئي على لجنة الخطة ثم

على مجلس الوزراء ثم اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، ثم على مجلس الأمة . وبعد اقراره من المجلس يصدر قرار السيد رئيس الجمهورية بتنفيذ الخطة .

تفصيلية تتضمن بياناً بموارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سيرالنشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الاهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد .  
ويضع جهاز التخطيط المركزى (١٢٧) الخطة السنوية على أساس تقدير ما تم من أهداف فى السنة السابقة ، وما يجب أن يتم من أعمال وأهداف خلال السنة ، حتى يمكن الوصول بالمجتمع إلى ما يراد له من تطور فى نهاية السنة الأخيرة من الخطة ، وعلى أساس ما تقترحه الوزارات والمؤسسات المختلفة وأجهزة الدولة المختلفة من مشروعات وبرامج للتنفيذ خلال السنة ، وعلى أساس تطوير أجهزة التنفيذ ، وتلافى أسباب النقص والقصور والضياع التى لم تعمل تلك الأجهزة على تلافىها فى السنوات السابقة ، وعلى أساس ما قدر أن يتاح من الموارد المالية التى تصورها الميزانية العامة للدولة ومقابلها من الموارد العينية والبشرية ، سواء أكان من المصادر المحلية أم من المصادر الخارجية .

والخلاصة أنه عندما يصدر القرار السياسى بوضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية ، تنفذ على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً — تتراوح عادة ، بين خمس وسبع سنين ، وتتضمن برامج ومشروعات وأعمالاً يتم تنفيذها فى مدة الخطة — تقوم المستويات المركزية المتدرجة بالمشاركة فى وضع الإطار ، إذ تقدم الشركات مقترحاتها عن الخطة المقبلة إلى المؤسسة التى تمثل ، إدارياً ، النشاط الذى يضم هذه الشركات . وتقوم المؤسسة بدراسة المشروعات المقترحة ، فنياً واقتصادياً ، ثم تنسق بينها . وتقدم ، فى النهاية ، إلى الوزير المختص ، المشرف على القطاع ، والذى تدخل المؤسسة فى نطاقه ، مقترحاتها للخطة المقبلة على مستوى النشاط . ثم يقوم الوزراء المختصون بدراسة المشروعات المقترحة

---

( ١٢٧ ) جهاز التخطيط المركزى قد يكون مكتباً أو إدارة أو لجنة أو وزارة .

ولا ينبغي هنا انشكل التنظيمى لجهاز بقدر ما نعيننا وظائفه التخطيطية فى المجتمع الاشتراكى .

الواردة إليهم من المؤسسات الخاضعة لإشرافهم ، والتي تمثل ، إدارياً ، مختلف  
المنشط التي تدخل في قطاع معين أو قطاعات معينة . ثم يتقدم كل وزير إلى  
جهاز التخطيط المركزي بمقترح للخطة على مستوى القطاع الذي يشرف عليه .

ولضمان إحكام التابع الزمني يمكن البدء برسم خطة طويلة الأجل بتقديرات  
إجمالية . وفي نطاق هذا الإطار العريض يتم إعداد خطة أكثر تفصيلاً للسنوات  
الخمس المقبلة . لتعد منها خطة السنة الأولى بدرجة أكبر من التفصيل ، وتعد  
من هذه الأخيرة الميزانية العامة للسنة الأولى (١٢٨) . وهكذا يتحقق التعاون  
الوثيق بين جهاز التخطيط المركزي وبين الوزارات والمؤسسات والشركات

---

(١٢٨) يمكن تقسيم إطار الخطة العامة وإطارات الخطط السنوية بطرق مختلفة ،  
إلا أن جهازنا المركزي للتخطيط قد اتفق نحو تقسيم الإطار إلى عشرة أقسام :

- ١ — الاستشار .
- ٢ — الإنتاج ومستلزماته والقيمة المضافة .
- ٣ — الموازين السلعية .
- ٤ — الصادرات والواردات السلعية .
- ٥ — الاستهلاك النهائي السلمي .
- ٦ — توزيع القيمة المضافة بين الأجور وحقوق الملكية .
- ٧ — العمالة .
- ٨ — الموقف المالي للقطاع الحكومي .
- ٩ — الأعمال الحكومية .
- ١٠ — الدخل القومي واستخداماته والتمويل ومصادره .

ونرى أن بعض أقسام هذا الإطار لا يعبر عن أهداف معينة وإنما عن الفن التكنيكي  
الذي يستخدم في تحديد هذه الأهداف ، كالموازين السلعية ، ولهذا فلا يدعوا الأمر ،  
إطلاقاً ، إلى وضعه ضمن الإطار .



التابعة بفضل الرغبة في إعداد خطة شاملة تحقق أهداف التسمية (١٢٩) .  
كما أنه يلحق بإطار الخطة سجلان : سجل عن مشروعات الخطة موزعة  
توزيعاً جغرافياً ليساعد في تنفيذ الخطة ، وفي الإعداد للخطة المقبلة ، وفي نشر  
الوعي التخطيطي بين المواطنين ، ليتعرفوا على أهمية الخطة ، وسجل آخر عن  
مشروعات كل قطاع على حده ، تمكينا للمواطنين من استيعاب الخطة على  
المستوى القطاعي .

## ٢ - تنفيذ أهداف الخطة

لقد ذكرنا ، آنفاً ، أن وضع إطار الخطة هي عملية مشاركة من أسفل إلى  
أعلى ، إذ أنها تبدأ على مستوى الوحدات الإنتاجية التي تتقدم بمقترحاتها عن  
الخطة إلى المؤسسة التي تتبعها ، ثم على مستوى المؤسسات العامة التي تتقدم ،  
بدورها ، بمقترحاتها إلى الوزارة التي تتبعها ، ثم على مستوى الوزارات التي تجمع  
مقترحات مؤسساتها العامة عن الخطة ، وتقدمها إلى جهاز التخطيط المركزي .  
وعند هذا المستوى توضع الخطة في إطارها النهائي وتبدأ مرحلة التنفيذ .  
وهذه هي ، أيضاً ، عملية مشاركة ، ولكنها في الاتجاه العكسي ، أي من أعلى  
إلى أسفل ؛ إذ تبدأ العملية على مستوى جهاز التخطيط المركزي ، ثم على  
مستوى الوزارات التي تتلقى من جهاز التخطيط المركزي نصيبها من مشروعات  
الخطة ، ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية التي تتلقى من المؤسسة العامة المختصة  
نصيبها من مشروعات الخطة ، التي تلقتها من الوزارة التي تتبعها . وعلى ذلك  
فإن عملية التخطيط السليم تبدأ من القاعدة إلى القمة ، وتنتهي من القمة  
إلى القاعدة .

---

(١٢٩) عادة ما تتوافق السنة التخطيطية التي يسير عليها جهاز التخطيط المركزي  
في وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذها ، مع السنة المالية التي يسير عليها وزارة الخزانة  
في إعداد الميزانية العامة ، وفي ج . ح . م تبدأ السنة بأول يوليو من كل عام وتنتهي  
في آخر يونيو من كل عام .

وجدير بالذكر أن مثل هذه المشاركة الإيجابية — على مختلف المستويات — في إعداد الخطة وتنفيذها أمر ضروري لتضافر جهود العاملين في أجهزة الدولة على المضي بالخطة ، في عزم وتصميم ، نحو أهدافها المرجوة . ذلك أن حق هؤلاء في المشاركة في الإعداد يقابله الالتزام بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات كاملة عن تحقيق الأهداف .

وجدير بالذكر ، أيضا ، أنه من الضروري ، لنجاح أسلوب التخطيط في التنمية الاقتصادية ، أن تتتابع الخطط ، في سلسلة متصلة الحلقات ، حتى يمكن ضمان الاستمرار في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي باطراد ، ودون توقف ، بحيث يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر ، دائما ، من معدل نمو السكان . ولهذا يقال دائما ، إن « التخطيط عملية مستمرة لها بداية ، وليست لها نهاية » . هذا ولا بد أن تؤكد هنا أن جهاز التخطيط المركزي لا علاقة له ، إطلاقا ، بعمليات تنفيذ أهداف الخطة ؛ إذ أنه لا يعدر أن يكون جهاز بحث علمي يشارك في وضع إطار الخطة ، كما يشارك في متابعة تنفيذ أهدافها . أما عمليات التنفيذ فأمرها موكول إلى الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها في القطاع العام ، فضلا عن منشآت القطاع الخاص (١٣٠) .

ولنجاح عمليات تنفيذ أهداف الخطة ، لابد من توافر شروط ثلاثة :

الشرط الأول : أن الأهداف لابد أن تكون واضحة على كل المستويات ،

---

(١٣٠) يتردد كثيراً التساؤل المنطوي على ما إذا كان من حق جهاز التخطيط المركزي أن يفرض رقابته المباشرة المستمرة على تنفيذ الأهداف ، إلا أن الكثير من الخبراء في هذا المجال يفضل قصر وظيفة هذا الجهاز على المشاركة في وضع إطار الخطة ومتابعة تنفيذ أهدافها ، وترك مهمة الرقابة على التنفيذ إلى أجهزة رقابية متخصصة . وفي ج . م . م أصبح من اختصاص الجهاز المركزي للمحاسبات ، في تطويره الأخير ، فرض الرقابة على تنفيذ أهداف الخطة .

بمعنى أن الهدف الإجمالى لكل عنصر لابد أن يتوزع إلى أهداف فرعية على المستوى القطاعى ، وعلى مستوى النشاط ، ثم على مستوى الوحدة الإنتاجية . ومن الجلى أن وضوح الرؤيا أمام الوحدات الإنتاجية أمر ضرورى للحاسبة النهائية على النتائج ووضع معايير الأداء فى ضوء ما تحقق فعلا من الأهداف المرسومة .

الشرط الثانى : هو قدرة أجهزة التنفيذ بالدولة على تنفيذ أهداف الخطة . إذ أن العبرة ليست فيما يتاح للمجتمع من الموارد المختلفة ، مادية أو معنوية ، وإنما العبرة بقدرة الأجهزة الحكومية على استغلال هذه الموارد فى تنفيذ أهداف الخطة عن طريق وضع مشروعات وبرامج وأعمال معينة موضع التنفيذ . فلو قدر ، مثلا ، أن ثمة ضعفاً أو خللاً أو سوء تنظيم لبعض الأجهزة ، فلا بد أن يعوق ذلك عملية التنفيذ (١٣١) . ولو حدث ، مثلا ، أن بعض الأجهزة غير قائمة ، مع ما لها من أهمية بالغة فى تنفيذ أهداف الخطة ، فإن أثر ذلك يتعكس فى قصور الاقتصاد القومى عن تحقيق أهدافه كاملة (١٣٢) .

أما الشرط الثالث : فهو أن تقوم أجهزة التنفيذ ببذل كل الجهود فى سبيل التغلب على ما يعترض سبيل التنفيذ من صعوبات ... إن قيام صعوبات التنفيذ أمر طبيعى فى كل خطة . إنما الأمر غير الطبيعى أن تتوانى أو تتراخى جهات التنفيذ عن محاولة التغلب على هذه الصعوبات . ورب معترض يقول أن هناك من الصعوبات ما يتعذر على جهة التنفيذ أن تتغلب عليها بجهد الفردى ، ولكن

---

(١٣١) لو فرضنا ، مثلا ، أن جهاز المقاولات ، كأحد أجهزة التنفيذ الهامة ، من الضعف بحيث لا يقوى على تحمل ما يوكل إليه من أعمال البناء والتشييد ، فلا مناس من حدوث تخلف ملحوظ فى أهداف الاستثمار تبعاً لذلك .

(١٣٢) لنضرب مثلا بجهاز تخطيط وتدريب القوى العاملة ، إذ أن عدم قيام هذا الجهاز بموق تدفق الأيدي العاملة المدربة « الموارد المعنوية » بالقدر الذى يسد احتياجات الخطة .

ينبغي هنا أن تبلغ هذه الصعوبات إلى المستوى المركزي الأعلى في تقارير المتابعة ، حتى تتاح الفرصة أمام جهاز التخطيط المركزي لدراسة المشكلات التي نشأت عنها هذه الصعوبات ، وإيجاد الحلول الحاسمة لتذليلها .

ويمكننا أن نتصور ، مثلا ، بعض الصعوبات التي تحول دون تنفيذ الخطة على النهج المرسوم . ومن ذلك ، مثلا ، عدم التنسيق الزمني بين جهات التنفيذ التي تشترك في تنفيذ مشروع معين ومشروعاته المكتملة ، أو ارتفاع تكاليف بعض المشروعات عن المقرر لها في الخطة بسبب ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج ، أو عدم توافر النقد الأجنبي اللازم لتنفيذها ، أو تأخر فتح الاعتمادات في الخارج أو نقص الاعتمادات والخصص النقدية المخصصة للتنفيذ عما هو مطلوب فعلا ، أو تأخر اعتمادات الميزانية النقدية ، أو النقص في عدد المهندسين والفنيين والمقاولين ، أو عدم توافر بعض قطاعات الأيدي العاملة أحيانا ، أو تعقد الروتين وطول إجراءات التنفيذ ، أو حظر استيراد بعض المهمات اللازمة ، أو قلة الموجود من بعض المواد ، أو عدم توافر قطع الغيار اللازمة للتشغيل ، أو عدم وفاء بعض الجهات بالتزاماتها للبيئات صاحبة المشروعات ، أو ظهور بعض عوامل جديدة غير متوقعة تعرقل التنفيذ .

### ٣ - متابعة تنفيذ أهداف الخطة

ولا تقتصر مهمة أجهزة التنفيذ على مجرد دراسة المشروعات والبرامج والأعمال توطئة لإعداد مقترحاتها عن إطار الخطة الاقتصادية العامة أو الخطط السنوية التفصيلية في ضوء هذه الدراسة ، وتقديمها إلى جهاز التخطيط المركزي الذي يقوم ، من جانبه ، بتحليل التخطيط لهذه المقترحات ووضع الإطار النهائي للخطة . بل تمتد مهمتها كذلك — بعد التصديق على الإطار النهائي —



إلى تقديم تقارير دورية (١٢٣) ، فى كل فترة زمنية معينة ، إلى جهاز التخطيط المركزى ، متضمنة سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق الأهداف ، بالنسبة إلى مسئولية كل جهاز عن التنفيذ ، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها .

كما تقدم أجهزة التنفيذ بالوزارات والمؤسسات تقارير سنوية تتضمن تقديراً لما يكون قد تم تحقيقه من أهداف خطة السنة المنتهية فى نواحى الإنتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات ومصادر التمويل ، بما فى ذلك التسهيلات الائتمانية المتاحة والمستخدمة .

وفى بعض الدول يتقدم الجهاز المركزى للتخطيط إلى رئيس الدولة ، بعد انتهاء السنة التخطيطية ( المالية ) ، بتقرير أولى عن متابعة التنفيذ للخطة خلال السنة المنقضية ، ومدى النجاح الذى تحقق فى تنفيذها ، ثم يتقدم بتقرير نهائى عن متابعة تنفيذ الخطة خلال بضعة أشهر من انتهاء السنة .

وهكذا تتولى مهمة المتابعة أجهزة التنفيذ بالوزارات — كما قدمنا — بإشراف السادة الوزراء ، كل فى حدود اختصاص وزارته ، وما تشرف عليه من مؤسسات عامة ، وما يقابل نشاطها من أعمال فى القطاع الخاص . ومن الجلى أن أجهزة التنفيذ بالوزارات هى أقدر الأجهزة الحكومية على متابعة التنفيذ ، لأن الوزارات والمؤسسات التابعة لها هى صاحبة المشروعات المتضمنة فى الخطة العامة ، وتحقيق أهداف هذه الخطة يتوقف على نتائج الخطط السنوية المتتابعة .

---

( ١٢٣ ) التقارير الدورية هى ، عادة ، تقارير ربع سنوية ، أى تقارير متابعة تنفيذ أهداف الخطة فى الثلاثة أشهر الأولى ، ثم فى الستة أشهر الأولى ، ثم فى التسعة أشهر الأولى . وهذه التقارير تتابع تطور التنفيذ فى إيجاز . أما التقرير السنوى للمتابعة فهو تقرير تفصيلى متعمق عن السنة ، يستعرض نتائج التنفيذ فى السنة التخطيطية كلها ، ثم يناقش ، فى إفاضة ، المشكلات والصعوبات المختلفة التى تكشف عنها نتائج التنفيذ ، والتى تكون أجهزة التنفيذ قد واجهتها فعلاً ، ولم تستطع التغلب عليها .

وفى ضوء ما تقدم يمكن أن نقين أغراض المتابعة التي قد نجملها فيما يلي :

( ١ ) إن تقارير المتابعة سجل تاريخي لتطور الاقتصاد القومي من فترة إلى أخرى ، إلى أعق التفاصيل وأكثر البيانات دقة وشمولا ، بما لا يمكن أن يتوافر إذا لم تكن هناك مثل هذه التقارير .

( ٢ ) معرفة مدى ما تحققة الدولة فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لما تستهدف الدولة تحقيقه فى الخطة الشاملة لفترة زمنية معينة .

( ٣ ) معرفة العقبات والصعوبات التي حالت دون التنفيذ ، كما كان مستهدفاً فى الخطة الشاملة ، حتى يقضى التغلب عليها ، عند مواجهتها ، أو التنبؤ بها ، مقدماً ، لكي يسير التنفيذ تبعاً لما رسمته الخطة .

وفى ضوء ما تقدم أيضاً يمكن أن تكشف المهام التخطيطية لكل من أجهزة التنفيذ ( الوزارات والمؤسسات والشركات التابعة لها فى القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ) وجهاز التخطيط المركزى .

والخلاصة أن المتابعة المستمرة والتقييم الدورى لنتائج تنفيذ أهداف الخطة ضرورة من ضروريات التخطيط ؛ لأنها تؤدي إلى النهوض بمستوى التنفيذ ، والمقصود هنا بالمتابعة هو متابعة الخطة بمكوناتها من خطط الاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات وتكوين المدخرات وتغيرات الاستهلاك ومستويات الأسعار وغيرها من مكونات الخطة .

ومن ثم ، فعلى المستوى القومى ، لابد من متابعة الخطة القومية ، وعلى المستوى القطاعى ، لابد من متابعة الخطة القطاعية ، وعلى مستوى الوحدات الإنتاجية ، لابد من متابعة خطة الوحدة الإنتاجية ، بل وعلى مستوى الأقاليم المحلية لابد من متابعة خطة الإقليم . فإذا لم تكن ثمة خطة مرسومة واضحة

على المستوى الإقليمي أو على مستوى الوحدات الإنتاجية أو النشاط أو القطاعات ، فسوف يتعذر متابعة الخطة العامة على تلك المستويات .  
أما المثل التقليدي على أهمية المتابعة ، في التخطيط العربي ، فهو أنه لما وضع من متابعة سير التنفيذ ومعدلاته للخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ ، في سنتها الأولى ، بعض القصور في تحقيق الأهداف ، سارعت الدولة إلى إصدار القرارات الاشتراكية في مستهل السنة الثانية من الخطة ١٩٦٢ / ٦١ ، وأمت ، بموجب هذه القرارات ، شركات عديدة في مختلف القطاعات ، كما أمت قطاع المقاولات ، بغرض دعم قدرتها على تنفيذ أهداف الخطة (١٣٤) .

#### ٤ - دور جهاز التخطيط المركزي

وفي ضوء ما تقدم يمكن ، كذلك ، أن نتعرف على المهام التخطيطية لكل من أجهزة التنفيذ ( الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها في القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ) وجهاز التخطيط المركزي . ويتولى هذا الجهاز المهام التالية :

- ١ - إجراء التحليل التخطيطي للشروعات التي تقترح أجهزة التنفيذ أن تتضمنها الخطة الاقتصادية العامة .
- ٢ - وضع الإطار النهائي للخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة على ضوء هذا التحليل .
- ٣ - وضع إطارات الخطط التفصيلية قصيرة الأجل .
- ٤ - تجميع تقارير المتابعة الدورية ، كل فترة زمنية معينة ، من الوزارات والمؤسسات العامة ، ووضع التقارير النهائية الدورية للمتابعة ، للتعرف على سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق الأهداف .

---

(١٣٤) راجع دكتور محمود أحمد الشافعي «أسس ومبادئ التخطيط» ، معهد التخطيط

## ٥ - دور أجهزة التنفيذ في الدولة

أما أجهزة التنفيذ فتتولى المهام التخطيطية الآتية :

- ١ - دراسة المشروعات والبرامج والأعمال دراسة فنية واقتصادية .
  - ٢ - تقديم المقترحات عن المشروعات التي يتضمنها إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية .
  - ٣ - تنفيذ ما يتضمنه إطار الخطة من مشروعات وبرامج وأعمال ، بعد أن يضع جهاز التخطيط المركزي الإطار النهائي للخطة ، ويصدق عليه رئيس الدولة .
  - ٤ - متابعة تنفيذ مشروعات الخطة والتغلب على الصعوبات التي تعترض التنفيذ .
- ومن ثم ، فإن مختلف أجهزة الدولة تشارك في الخطة ، سواء بالنسبة لمرحلة الإعداد أو بالنسبة لمرحلة التنفيذ . أما عن مرحلة الإعداد فهي ، كما قدمنا ، عملية مشاركة من أسفل إلى أعلى ؛ إذ أنها تبدأ على مستوى الوحدات الإنتاجية التي تتقدم بمقترحاتها عن الخطة إلى المؤسسة التي تتبعها ، ثم على مستوى المؤسسات العامة التي تتقدم ، بدورها ، بمقترحاتها إلى الوزارة التي تتبعها ، ثم على مستوى الوزارات التي تجمع مقترحات مؤسساتها العامة عن الخطة ، وتقدمها إلى جهاز التخطيط المركزي . وعند هذا المستوى توضع الخطة في إطارها النهائي ، وتبدأ مرحلة التنفيذ . وهذه هي ، أيضاً ، عملية مشاركة ، ولكنها في الاتجاه العكسي ، أي من أعلى إلى أسفل ، إذ تبدأ العملية على مستوى جهاز التخطيط المركزي ، ثم على مستوى الوزارات التي تتلقى من جهاز التخطيط المركزي نصيحتها من مشروعات الخطة ، ثم على مستوى الوحدات الإنتاجية التي تتلقى من المؤسسة العامة المختصة نصيحتها من مشروعات الخطة ، التي تلقتها من الوزارة التي تتبعها .



## ٦ - مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ

وعلى ضوء ما حققناه من نجاح في عملية التخطيط الشامل ، وعلى ضوء خبرات العمل الوطنى فى الاقتصايات الاشتراكية المخططة ، يمكن أن نخلص إلى بعض المبادئ العامة التى يتوقف عليها نجاح التخطيط إلى حد كبير :

١ - لابد من توافر جهاز إحصائى قوى قادر على خدمة التحليل التخطيطى للشروعات . بغية وضع إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية ، وذلك بتوفير البيانات الإحصائية عن العناصر التى يتكون منها الإطار ، فضلا عن توفير الإحصاءات عن السكان والأرقام القياسية للأسعار وميزانيات الأسر.

٢ - لابد أن يسبق التخطيط عملية التمويل ، بمعنى أن تكون أهداف الخطة أساساً لإعداد مشروع الميزانية العامة والميزانيات الملحقه . وتعد هذه على ضوء التقديرات الواردة فى مشروع الخطة السنوية . كما أنه لا يجوز الارتباط بأية أعمال أو برامج أو مشروعات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الإطار العام للخطة .

٣ - لابد أن يكون التوزيع الجغرافى لمشروعات الخطة توزيعاً عادلاً ، فليس من العدالة ، فى شيء ، أن تتركز المشروعات فى العواصم وحدها ؛ لأن عدالة التوزيع الجغرافى للمشروعات هى ضمان لحسن استغلال الموارد ، وضمان لمد الخدمات الأساسية إلى المناطق التى طالما افترسها الإهمال والعجز ، وطال عليها الحرمان والبؤس .

٤ - لابد أن يجرى تخطيط الطاقات البشرية ، جنباً إلى جنب ، مع تخطيط الطاقات المادية ، حتى لا يكون قصور بعض فئات العاملين والفنيين عن سد احتياجات مشروعات الخطة بمثابة اختناقات تعوق الخطة عن تحقيق أهدافها المرسومة .

٥ - لابد أن يكون إعداد الخطة وتنفيذها على أساس من المشاركة

الإيجابية بين جهاز التخطيط المركزى وبين الأجهزة المختلفة بالدولة على مختلف المستويات ؛ لأن هذه المشاركة ضرورية لتضافر جهود العاملين فى هذه الأجهزة على المضى بالخطـة - فى عزم وتصميم - نحو أهدافها المرجوة ، حيث أن حق هؤلاء فى المشاركة فى إعدادها تقابله مسئوليتهم عن تنفيذها وتحقيق أهدافها كاملة .

٦ - لابد أن يقاس نجاح كل وحدة إنتاجية بمدى تنفيذ نصيبها من الخطـة ، ولابد أن يقترن أى تقصير فى الأداء بالجزاء الرادع عنه ، وتحميل الإدارة العليا فى الوحدة الإنتاجية بمسئولياتها الكاملة عن التنفيذ وعن تحقيق أهداف الخطـة .

٧ - لابد من نشر الوعى التخطيطى بكل وسائل الإعلام ، حتى يعرف كل مواطن أهمية التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ومبرراته ، ويعرف الإطار الفلسفى العام للخطـة الشاملة ، ويعرف أهداف الخطـة واتجاهاتها والمفاهيم الاشتراكية لعناصرها ، وعلى الجملة يعرف حقوقه وواجباته إزاءها كواطن منتج ، أو مواطن مدخر ، أو مواطن ممول .

وبهذا القدر من التحليل نكون قد استكملنا الإطار العام لنظرية التخطيط الاقتصادى ؛ إذ بدأنا بشرح مفهوم أسلوب التخطيط وتعريفه ، ومتطلباته الأساسية ، ومستلزماته وأهدافه الرئيسية فى المجتمعات الاشتراكية . ثم أوضحنا مبررات هذا الأسلوب فى تحقيق عملية التنمية وتنظيمها فى المجتمعات المختلفة ، وتوفرنا ، بعد ذلك ، على دراسة مكونات الخطـة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، أى العناصر المختلفة التى تتضمنها ، والمفهوم التخطيطى لكل عنصر ، والعلاقات القائمة بين العناصر المختلفة . واتبعنا ذلك بدراسة أهداف عناصر الخطـة والأساليب التكنيكية لوضع إطارها العام . وأخيراً ناقشنا عمليات

التخطيط في تسلسلها الزمني ، وهي : وضع إطار الخطة ، وتنفيذ أهدافها ، ونتائج متابعة تنفيذ الأهداف .

وفي ضوء هذا التحليل النظري يمكن أن نعرض لتطور الاقتصاد المصري ، في ظل التخطيط ، بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتحليل نتائج متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ ، وتقييم هذه الخطة باعتبارها تجربة رائدة في مجتمعنا الجديد ، صاحبت مرحلة التحول الاشتراكي .





النطبق العملى  
تجربة التخطيط الإقصادى العربى



## الفصل الثاني عشر

### تخلف الاقتصاد المصرى

قبل أن تقدم على تحليل وتقييم مرحلة التحول الاشتراكي لمجتمعنا الجديد ، فى ظل التخطيط الشامل ، يجدر بنا ، أولا ، أن نساأل عما كان عليه وضع الاقتصاد المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليو. وقبل أن نحاول الإجابة عن هذا التساؤل ، نشير إلى دراستنا النظرية عن العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى بوجه عام ، وهى التى ألمحنا إليها فى مستهل الفصل الأول من هذا البحث . ثم نحاول ، بعد ذلك ، أن نكشف إلى أى مدى كانت هذه العناصر متأصلة فى الاقتصاد المصرى .

لو أننا تتبعنا التطور التاريخى للاقتصاد المصرى حتى عام ١٩٥٢ ، لوجدنا أنه كان يقسم بكل العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادى ، سواء من ناحية الضغط السكانى على الموارد المتاحة وعدم استغلالها استغلالا كاملا فى الزراعة والصناعة وغيرهما من ميادين النشاط الاقتصادى ، أو التخصص فى النشاط الزراعى وما يلحق به من تبعية اقتصادية إلى الخارج بكل مظاهر التبعية النقدية والمصرفية والتجارية ، أو ضآلة الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد ، وما ينبىء عنه من تخلف وفقر وانخفاض فى المستوى المعيشى للبواطنين .

#### ١ - الضغط السكانى على الموارد المتاحة

لقد وضحت مشكلة السكان فى مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين ، إذ ارتفع عدد السكان من نحو عشرة ملايين نسمة فى مستهل هذا القرن الى نحو عشرين مليون نسمة فى منتصفه ، كما يتضح من الجدول التالى :

## جدول رقم ١

عدد السكان في التعدادات المتعاقبة ( ١٨٨٢ — ١٩٦٠ ) (١٣٥)

السنة	عدد السكان ( بالملايين )	الزيادة من تعداد لآخر ( بالملايين )	نسبة الزيادة السنوية %
١٨٨٢	٦ر٨	—	—
١٨٩٧	٩ر٧	٢ر٩	٢ر٩
١٩٠٧	١١ر٢	١ر٦	١ر٦
١٩١٧	١٢ر٨	١ر٥	١ر٣
١٩٢٧	١٤ر٢	١ر٤	١ر٢
١٩٣٧	١٥ر٩	١ر٧	١ر٢
١٩٤٧	١٩ر٠	٣ر١	١ر٩
١٩٦٠	٢٦ر١	٧ر٠	٣ر٤

وتتضح من الجدول السابق حقائق ثلاث :

الحقيقة الأولى : أن عدد السكان قد تضاعف في الفترة من عام ١٨٨٢ إلى حوالي عام ١٩٢٢ ، أي خلال أربعين عاما ، ثم تضاعف ثانية في الفترة من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٦٢ أي خلال أربعين عاما أخرى .

الحقيقة الثانية : هي أن متوسط الزيادة السنوية حتى عام ١٩٠٠ كان يبلغ حوالي ١٥٠٠٠٠ نسمة ، ثم ارتفع هذا المتوسط في الأربعينيات إلى ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، ثم ارتفع ثانية حتى بلغ حوالي ٥٥٠٠٠٠ نسمة قرب نهاية العقد السادس . أما في الوقت الحاضر فقد ارتفع هذا المتوسط السنوي إلى حوالي ٧٥٠٠٠٠ نسمة . وهذا يعني أن الزيادة السنوية ، حاليا ، قد أصبحت تقرب من خمسة أمثال

(١٣٥) جدول رقم ٢ ، الملحق الإحصائي لبحث « السكان والموارد الاقتصادية » ، دكتور علي الجريثلي ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٨ .



ما كانت عليه في مستهل القرن الحالى ، وهى زيادة تنذر بالخطر الداهم .  
أما الحقيقة الثالثة فهى : أن التطور السكانى قد مر بمرحلتين : مرحلة النمو البطيء من مستهل القرن حتى بداية الحرب العالمية الثانية . إذ كانت الزيادة السنوية فى تناقص مستمر ، من ٢ر٩ ٪/ عام ١٨٩٧ إلى ١ر٣ ٪/ عام ١٩٢٧ .  
ومرحلة النمو السريع من بداية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، إذ كانت نسبة الزيادة السنوية فى تزايد مستمر ، من ١ر٣ ٪/ عام ١٩٢٧ إلى ١ر٩ ٪/ عام ١٩٤٧ إلى ٢ر٤ ٪/ عام ١٩٦٠ . وتعد هذه النسبة من أعلى النسب فى العالم ، وبمقتضاها يتضاعف السكان كل ثلاثين عاما . والسبب فى ذلك يرجع إلى التناقص المطرد فى معدل الوفيات ، نتيجة لتزايد الخدمات الطبية مع ثبات معدل المواليد عند مستوى مرتفع (١٣٦) .

ومن الواضح أنه لو كانت الموارد الاقتصادية المتاحة فى توسع مطرد يناظر النمو المطرد فى عدد السكان ، لما كانت هناك مشكلة ، إلا أن الضغط السكانى يبدو ، بجملة ، لوعقدنا المقارنة بين الزيادة المطردة فى عدد السكان وبين الزيادة فى المساحة المزروعة والمساحة المحصولية ، من واقع الجدول التالى :

---

(١٣٦) بيد أن الإحصاءات المتاحة عن نمو السكان فى السنوات الخمس الأخيرة توحى بأن نسبة الزيادة السنوية لسكان قد بلغت نحو ٢ر٨ ٪/ .

## جدول رقم ٢

تطور المساحة المنزرعة والمساحة المحصولية (١٣٧)

ونصيب الفرد في هذه المساحة ( ١٨٩٧ - ١٩٦٠ )

السنة	بملايين الأفدنة		عدد السكان ( بالملايين )	نصيب الفرد بالفدان في المساحة المحصولية
	المساحة المنزرعة	المساحة المحصولية		
١٨٩٧	٥٠١	٦٠٨	٩٠٧	٠.٧٠
١٩٠٧	٥٠٤	٧٠٧	١١٠٣	٠.٦٨
١٩١٧	٥٠٣	٨٠٧	١٢٠٨	٠.٦٨
١٩٢٧	٥٠٥	٨٠٧	١٤٠٢	٠.٦١
١٩٣٧	٥٠٣	٨٠٤	١٥٠٩	٠.٥٢
١٩٤٧	٥٠٨	٩٠٢	١٩٠٠	٠.٤٨
١٩٤٩	٥٠٨	٩٠٣	٢٠٠٠	٠.٤٧
١٩٥٧	٥٠٨	١٠٠٢	٢٤٠٠	٠.٤٢
١٩٦٠	٥٠٨	١٠٠٣	٢٦٠١	٠.٤١

ويمكننا أن نستخلص بعض الحقائق الهامة من الجدول السابق :

أولاً : أن المساحة المنزرعة لم تزد ، منذ مستهل القرن الحالي حتى عام ١٩٦٠ ،  
عن ٧٠٠٠٠٠ فدان ، أي بزيادة قدرها ١٦ ٪ .

ثانياً : أن المساحة المحصولية لم تزد ، خلال نفس الفترة ، عن ٣٠٥ مليون  
فدان ، أي بزيادة قدرها ٥٠ ٪ .

ثالثاً : أنه بينما لم تزد المساحة المنزرعة إلا بنسبة ١٦ ٪ والمساحة المحصولية  
إلا بنسبة ٥٠ ٪ ، فقد زاد عدد السكان ، خلال نفس الفترة ، بنسبة ١٦٠ ٪ ،

وهذه النسبة تعادل عشرة أمثال نسبة الزيادة في المساحة المنزرعة ، وأكثر من ثلاثة أمثال نسبة الزيادة في المساحة المحصولية ، مما يمكن معه القول بأنه لا يوجد ثمة تكافؤ بين حجم السكان والموارد الاقتصادية .

وقد يعترض البعض على ذلك بالقول بأن الضآلة النسبية للزيادة في المساحة المحصولية تعوضها زيادة إنتاجية الأرض ، أو تحول معدل التبادل الدولي لصالح مصر ، أو التنمية الصناعية . غير أن كل الدلائل توحي بأن هذا التعويض لم يتحقق ، إذ أن متوسط غلة الفدان قد هبط في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٥٢ (١٢٨) ، كما أن الاتجاه العالمى كان نحو هبوط أسعار المحاصيل الزراعية بالقياس إلى أسعار المنتجات الصناعية . وفضلا عن ذلك فرغم إنشاء عدد من الصناعات الجديدة ، والتوسع في بعض الصناعات القائمة ، ومن أهمها الصناعة القطنية ، لم يسر التصنيع سيرا حثيثا يكفي استيعاب فائض السكان الزراعيين الذى يمثل البطالة المقنعة في الريف ، فضلا عن جموع المتعطلين بالمدن (١٢٩) .

---

(١٢٨) لقد هبطت غلة الفدان من ٢١ ر٥ إلى ٢٨ ر٤ قنطار من القطن ، ومن ٩ ر٥ إلى ١٥ ر٥ أردب قمح ، ومن ٤٦ ر١٠ إلى ٥٢ ر٨ أردب أذرة ، ومن ٦٠ ر٧ إلى ٨١ ر٦ قنطارا من قصب السكر .

(١٢٩) وتجدر الإشارة إلى أن البطالة المقنعة لا ترتبط بالنظام الأجرى ، وإنما هي مرتبطة بنظام الأسرة في الريف المتخلف ، على اعتبار أن الأسرة الريفية هي وحدة عرض العمل في قطاع الزراعة . ولولا انعدام ارتباط هذه البطالة بالنظام الأجرى ، لما كانت لها صفة التقنع . وعلى ذلك فهذه البطالة إنما تنشأ نتيجة لأن موارد الأسرة أو صاحب الحرفة لا تكفى لتوظيف جميع أفراد الأسرة في النشاط الزراعى أو الحرفى توظفا كاملا على مدار السنة ، ولا توجد فرص كافية لتوظيف جزء من الأيدي العاملة في الأسرة في حرف أو مهنة أخرى . ومن هنا يتضح أن البطالة المقنعة تنشأ ، أساسا ، في ميدان الزراعة بسبب ندرة الأرض المتيسرة لوحدة عرض العمل في المتوسط ، وفي الصناعات الحرفية بسبب النقص في الطلب على منتجات هذه الصناعة بالنسبة لعدد المنتجين . ومن هنا كان علاج البطالة المقنعة يتمثل في التوسع الأفقى في الزراعة ، أو خلق صناعات جديدة خارج ميدان الزراعة . ولذلك فإن النسبة

ولم تستوعب الصناعة حتى عام ١٩٥٢ سوى نسبة طفيفة من الزيادة في السكان، رغم التدابير الحماية التي اتخذتها الحكومة لإبعاد الصناعة المحلية عن جو المنافسة العالمية، ورغم ما قدمته من إعانات لدعمها. ويوحى ذلك بأن الاستثمار الرأسمالي كان قاصراً عن سد احتياجات الاقتصاد القومي، إذ بلغ هذا الاستثمار نحو  $\frac{٨}{١٠}$  من الدخل القومي في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٥٥، منها  $\frac{٣}{١٠}$  للإحلال والإبدال و  $\frac{٥}{١٠}$  للاستثمار الجديد. ولو قدر أن نسبة الاستثمار إلى الدخل هي ١ : ٣ بمعنى أن كل استثمار جديد ينتج دخلاً إضافياً بما يعادل ثلث قيمة هذا الاستثمار، فإن الاستثمار الجديد بمعدل  $\frac{٥}{١٠}$  من الدخل القومي ينتج زيادة في الدخل القومي بنسبة تقرب من  $\frac{١٥}{١٠٠}$ ، وهي تكاد تعادل متوسط نسبة الزيادة السنوية في السكان الذي يبلغ نحو  $\frac{١٥}{١٠٠}$  خلال نفس الفترة. وينطوي ذلك على أن الاستثمار الجديد لم يزد عن الحد الذي يكفل الاحتفاظ بمستوى المعيشة على حاله. ولو ترجعنا ذلك بلغة الأرقام، لوجدنا أن متوسط مجمل الاستثمار، خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥، قد بلغ نحو ١٢٠ مليون جنيه سنوياً، منها ٣٠ مليون جنيه للإحلال والتجديد، و ٩٠ مليون جنيه لصافي الاستثمار. ولو أخذنا بنسبة ١ : ٣ كنسبة للاستثمار إلى الدخل كما قدمنا، فإن صافي الاستثمار بمبلغ ٩٠ مليون جنيه ينتج زيادة في الدخل القومي قدرها ٣٠

---

== الاقتصادية علاج حاسم لمشكلة البطالة المقنعة. ولكن هذا لا يعني أن البطالة المقنعة توجد في كل الدول المتخلفة، إذ أن البعض منها، رغم تخلفه، لا يعاني من الضغط السكاني على الموارد، بل العكس فإنه يعاني من الافتقار إلى السكان، كالسودان والعراق من بين الدول العربية، وبوليفيا وبيرو من بين دول أمريكا اللاتينية — أما في مصر فقد قدر الخبراء، قبل الحرب العالمية الثانية، أنه من الممكن تخفيض عدد المشتغلين بالزراعة في مصر بمقدار ٥٠٪ على الأقل، دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي، ودون أي تغير في التكنولوجيا المطبقة في الزراعة. كما قدر أن عدد المشتغلين بالزراعة في مصر يزيد عن حاجتها بمد الحرب العالمية الثانية بما يقرب من مليوني نسمة.



ميلون جنيه سنوياً في المتوسط ، وإذا نسبنا هذه الزيادة في الدخل إلى متوسط الدخل خلال الفترة ، لكأن النسبة مساوية تماماً لنسبة الزيادة في عدد السكان ، مما يدل على قصور الاستثمار الرأسمالي عن سد احتياجات الاقتصاد المصرى قبل الثورة .

## ٢ - التخصص في النشاط الزراعى

كان الاقتصاد المصرى قبل الثورة لا يختلف عن اقتصاديات البلاد العربية الأخرى في التخصص في إنتاج المواد الأولية ، وكانت مصر تدخل ضمن مجموعة البلاد العربية التى يغلب على اقتصادها الإنتاج الزراعى ، شأنها في ذلك شأن البلاد الأخرى التى تندرج ضمن هذه المجموعة ، كالسودان وسوريا والأردن وتونس والمغرب ، والتى لم يكتشف بها البترول بعد أو التى لا توجد بها احتياطات بترولية تبعد بها عن الطابع الزراعى (١٤٠) .

---

(١٤٠) يلاحظ أنه وإن كانت ثمة بعض وجوه الاختلاف بين اقتصاديات البلاد العربية، إلا أنها تشترك جميعاً في خاصية اقتصادية معينة ، تميزها عن غيرها من الدول ، وهى التخصص في إنتاج المواد الأولية . ومع ذلك فإن البلاد العربية تقسم ، عادة ، من ناحية نوع المواد الأولية ، إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى التى يغلب على اقتصادها طابع الإنتاج الزراعى ، وهى المجموعة التى أشرنا إليها هنا ، وتدخل ضمنها مصر ، والمجموعة الثانية وهى تضم البلاد العربية التى وإن كان النشاط الزراعى يمثل جزءاً هاماً من نشاطها الاقتصادى ، إلا أن صناعة استخراج البترول ، في نفس الوقت ، ذات أهمية بالغة في الاقتصاد القومى ، إلى جانب الزراعة ، وينطبق هذا الوصف على ليبيا والعراق بعد اكتشاف البترول بهما . أما المجموعة الثالثة فتضم البلاد العربية التى تسهم عائدات البترول بنسبة كبيرة جداً من دخلها القومى ، مثل السعودية والبحرين ( وتمثل عائدات البترول أكثر من ٦٠ ٪ من الدخل القومى في كل منهما ) ، والكويت وقطر ( وتمثل العائدات أكثر من ٩٠ ٪ من الدخل القومى في كل منهما ) — راجع العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية لدكتور محمد لبيب شافير ، ١٩٥٨ ، من ص ٦ الى ١٥ .

ويمكن الدلالة على أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد المصرى بتطبيق معيارين ، هما معيار نسبة مايسهم به القطاع من دخل فى تكوين الدخل القومى ، ومعيار نسبة عدد المشتغلين فى القطاع إلى جملة عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى ، من واقع الجدولين التاليين :

جدول رقم ٣

الأهمية النسبية لقطاع الزراعة

فى تكوين الدخل القومى ( ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ) ( ١٤١ )

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	القيمة	الأهمية النسبية
الزراعة	٢٥٢ر٠	٣١ر٣ %
الصناعة والكهرباء	١٢٧ر٠	١٥ر٧
التشييد	٢٥ر٠	٢ر١
النقل والمواصلات	٥٤ر٠	٦ر٧
المباني السكنية والمرافق العامة	٥٩ر٠	٦ر٨
الخدمات	٢٨٩ر٠	٣٦ر٤
الإجمالي	٨٠٦ر٠	١٠٠ر٠

### جدول رقم ٤

توزيع المشتغلين من السكان حسب النشاط الاقتصادى  
فى تعداد السكان لستى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ( بالآلف ) ( ١٤٢ )

النشاط	١٩٣٧	الأهمية النسبية	١٩٤٧	الأهمية النسبية
		%		%
الزراعة	٤٢٨٤ر٣	٥٨ر٠	٤٢١٥ر٠	٥٠ر٧
الصناعات التحويلية	٤٧٥٠ر٧	٦ر٤	٧٠٧ر٣	٨ر٥
البناء والتشييد	١١٧ر٧	١ر٦	١١١ر٦	١ر٣
النقل والمواصلات	١٣٧ر٧	١ر٩	٣٠٠ر٩	٣ر٤
التجارة	٤٥٨ر٤	٦ر٣	٦١٢ر١	٧ر٤
مناجم ومحاجر وأعمال أخرى	١٣٢٩ر٤	١٨ر٠	١٥٦٧ر٥	١٨ر٥
خدمات	٥٧٢ر١	٧ر٩	٨٩٩ر٠	١١ر٣
الجملة	٧٣٧٥ر٣	١٠٠ر٠	٨٤١٨ر٣	١٠٠ر٠

ويدل الجدولان السابقان على مدى أهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد المصرى قبل الثورة ، بالنسبة لباقى القطاعات ، إذ يدل الجدول الأول على أن الزراعة كانت تسهم بنحو ٣١ر٣ ٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٥٣ / ٥٢ ( ١٤٢ ) ، عند

( ١٤٢ ) « مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية » ، اللجنة المركزية للإحصاء ، مايو ١٩٦٢ ، ص ٤٣ و ٤٣ .

( ١٤٣ ) وهذه نسبة كبيرة بلا ريب ، وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن المشتغلين فى الزراعة هم من تزيد سنهم عن ١٢ سنة ، بينما يعمل فى الزراعة فعلا من تقل سنهم عن ذلك ، هذا بالإضافة الى أن كثيرا من المشتغلين بالزراعة يعمل أعدادا كبيرة من غير المشتغلين ، نساء وأطفالا .

بده الثورة ، كما يدل الجدول الثانى على أن عدد المشتغلين بالزراعة يمثل نحو ٥٨٠ ٪ من جملة عدد المشتغلين فى تعداد ١٩٣٧ ونحو ٥٠٧ ٪ من جملة عدد المشتغلين فى تعداد ١٩٤٧ (١٤٤) .

وترجع أهمية الزراعة فى مصر إلى عدة عوامل ، منها : ملائمة الظروف الطبيعية ، واعتياد المصريين على حرفة الزراعة منذ القدم ، وتعلقهم بالأرض . هذا فضلا عن قيام بعض الظروف الخارجية كالاستعمار البريطانى الذى شجع على التوسع فى زراعة القطن لإمداد مصانع لانكاشير باحتياجاتها من هذه المادة الخام . ويمكن أن نجمل أهم خصائص الزراعة المصرية ، فى فترة ما قبل الثورة ، بأنها تعتمد على الرى المنتظم ، ولذلك فإن الناتج الزراعى يقسم بالثبات النسبى ، وبأنها زراعة كثيفة تمتد على رقعة محدودة من الأرض ، وتستخدم فيها الأيدى العاملة غير المتخصصة وقلة قليلة من رؤس الأموال المستثمرة فيها . كما أنها تتم ، عادة ، فى وحدات صغيرة الحجم ، ولذلك كان يقال أن مصر بلد المزرعة الصغيرة وبلد المصنع الصغير .

غير أن من أهم سمات الزراعة المصرية قبل الثورة هو انخفاض مستوى الإنتاجية فيها ، نتيجة للتخلف التكنولوجى ، إذ أن الزراعة كانت تستخدم الأساليب البدائية الموروثة فى الإنتاج الزراعى ، وتعتمد ، أساسا ، على العمل اليدوى ، مع ضيق نطاق استخدام الميكنة الزراعية . كذلك فمن أهم العوامل التى أفضت إلى انخفاض مستوى الإنتاجية فى الزراعة هو تفتت الملكية الزراعية ، إذ كشفت الإحصاءات المتاحة عن أن الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة كانت تمثل فى عام ١٩٤٦ نحو ٣٣ ٪ ، ونحو ٣٥ ٪ فى عام ١٩٥٢ ، من المساحة الكلية ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١٤٤) . ويلاحظ أيضا أن بعض القطاعات الأخرى يمثل جزء كبير من نشاطه فى تسويق المنتجات الزراعية .



### جدول رقم ٥

تطور ملكية الأرض الزراعية في مصر

حسب فئات المساحة ( ١٩٤٦ و ١٩٥٢ ) ( ١٤٥ ) .

( بالآلاف )

١٩٥٢		١٩٤٦		فئات المساحة
عدد الملاك	جملة المساحة	عدد الملاك	جملة المساحة	
٢٠١٨١	٧٧٧ر٩	١٨٧٤ر٧	٧٥٢ر٩	فدان فأقل
٦٢٣ر٧	١٣٤٤ر٠	٥٩٩ر٢	١٢٢٦ر١	أكثر من فدان إلى •
٧٩ر٣	٥٢٥ر٩	٨٣ر٤	٥٦٤ر٤	أكثر من • إلى ١٠
٤٦ر٨	٦٣٧ر٥	٤١ر٥	٥٧١ر١	أكثر من ١٠ إلى ٢٠
٢٢ر٣	٦٥٣ر٩	٢١ر٢	٦٤٨ر١	أكثر من ٢٠ إلى ٥٠
١١ر٧	٣٠٤٣ر١	١٢ر١	٢١٤٠ر٥	أكثر من ٥٠ فدان
٢٨٠١ر٩	٥٩٨٢ر٣	٢٦٣٢ر١	٥٩٠٣ر١	الجملة

ومن الواضح أن وجود الملكيات الزراعية الصغيرة بهذه النسبة الطاغية إنما يعنى ، فى واقع الأمر ، النقص فى وسائل تمويل الاستثمار الزراعى ، وعدم إمكان استخدام الآلات على نطاق واسع .

ونفس الوضع ينطبق على الصناعة خلال الفترة موضوع البحث ، إذ أنها كانت تنقسم ، فى جزء كبير منها ، بالتخلف التكنولوجى . ومرد ذلك ، أساسا ، هو ارتفاع نسبة عدد المشروعات الصغيرة إلى إجمالى عدد المشروعات الصناعية ، إذ كلما تضاعف حجم المشروع الصناعى ، كان أقل قدرة على استخدام الأساليب الفنية المتقدمة فى الإنتاج وتحقيق وفور الإنتاج الكبير .

وتدل البيانات المتاحة عن أحجام المشروعات الصناعية في مصر على أنه في عام ١٩٥٠ بلغت نسبة المشروعات التي يقل عدد المشتغلين فيها عن عشرة عمال نحو ٨٠٪ من المشروعات الصناعية البالغ عددها ٢٠٠٠٠ مشروع . وبلغت نسبة المشروعات التي يقل عدد المشتغلين فيها عن خمسة عمال نحو ٦٠٪ من مجموع المشروعات ، بينما بلغ عدد المشروعات التي يشتغل بها أكثر من مائة عامل نحو ٤٠٠ مشروع . ومن الجلي أن ضآلة حجم هذه المشروعات ، وضآلة الموارد المالية المتاحة لها ، وقلة عدد العاملين بها ، لا تمكنها من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي تعتمد على الآلية في الصناعة . ولهذا فليس من عجب أن كثيرا من المشروعات الصناعية ، في مصر قبل الثورة ، كان يعتمد ، أساسا ، على عنصر العمل في الإنتاج الصناعي . ولا أدل على ذلك من أن ثلث المشروعات الصناعية كان رأس المال المستثمر في كل منها لا يتجاوز ٥٠ جنيها في عام ١٩٥٠ ، وأن ثلاثة أخماس هذه المشروعات لم يكن رأس المال المستثمر في كل منها يتجاوز ٥٠٠ جنيه ، وأن عدد المشروعات التي يزيد رأسمال كل منها عن ١٠٠٠٠ جنيه لم يتعد ١٠٠٠ مشروع (١٤٦).

كما تدل البيانات المتاحة عن بنیان الصناعة المصرية أن ضآلة حجم المشروعات الصناعية ، بما يستتبعه من بدائية الفن الإنتاجي المستخدم ، قد كان له أثره الواضح على انخفاض مستوى إنتاجية العامل الصناعي ، بالمقارنة بإنتاجية العامل الصناعي في الدول المتقدمة ، كما يتضح من الجدول التالي :

---

(١٤٦) « الاشتراكية العربية » ، الدكتور رفعت المحجوب ، الكتاب الرابع ، ص ٢٠ — من سجلات الاقتصاد العالمي بامبورج « الاقتصاد المصري — هيكله وتطوره » ، ترجمة الدكتور زكريا أحمد نصر ، ١٩٥٨ ، ص ٨٩ .

جدول رقم ٦

بيان الصناعة المصرية والقيمة المضافة  
للمشتغل الواحد ، ١٩٥٢ (١٤٧)

الحجم	عدد المشروعات	عدد المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية (بآلاف الجنيهات)	القيمة المضافة للمشتغل الواحد (بالجنيه)
	%	%	%	
١٠ - ٤٩	٢٧٣٤	٥٣٤٣٤	١٢	١٨٠
٥٠ - ٤٩٩	٦٣٣	٩٠٣٣١	٣١	٢٧١
٥٠٠ فأكثر	٧٨	١٢٩٤٩١	٥٧	٣٤٥
المجموع	٣٤٤٥	٢٧٣١٥٦	١٠٠	٢٨٧ر٦

ويتضح من الجدول السابق أن القيمة المضافة للمشتغل الواحد كانت تبلغ نحو ١٨٠ جنيهاً بالنسبة للمشروعات التي يقل عدد المشتغلين فيها عن ٥٠ مشتغلاً، إلا أن هذه القيمة ترتفع إلى ٢٧١ جنيهاً بالنسبة للمشروعات التي يقل عدد المشتغلين فيها عن ٥٠٠ مشتغل، وترتفع إلى ٣٤٥ جنيهاً بالنسبة للمشروعات التي يزيد عدد المشتغلين فيها عن ٥٠٠ مشتغل. أما المتوسط المرجح لما يحققه المشتغل من قيمة مضافة فكان يبلغ نحو ٢٨٧ر٦ جنيهاً.

ويسوقنا التحليل السابق إلى أن نبرز حقيقة هامة، وهي أن تخصص مصر في الإنتاج الزراعي، واعتماد اقتصادها على مادة أولية أساسية هي القطن، قد رتب

آثاراً بعيدة المدى . ومن هذه الآثار أن النشاط الاقتصادي في مصر كان يتوقف على درجة النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة ، بمعنى أنه عندما تنشط الصناعة في هذه الدول إبان فترة الرخاء ، يزيد طلبها على القطن المصري ، فتزيد الصادرات المصرية من القطن ، ويرتفع دخل منتجى ومصدرى هذه المادة الخام ، ويرتفع مستوى الأسعار ، ويشيع الرخاء في مصر تبعاً لذلك . أما عندما يحدث ركود في الصناعة في الدول المتقدمة ، فإن طلبها على المواد الأولية ينخفض ، ومن ثم تنخفض صادرات القطن المصري ، ويقل دخل منتجيه ومصدريه ، وينخفض مستوى الأسعار ، ويشيع الركود الاقتصادي العام . وبعبارة أخرى فإن التقلبات الاقتصادية التي تحدث في الدول الصناعية الغربية ، على مدار الدورات التجارية ، كانت لها انعكاسها على الاقتصاد المصري الذي كان يتعرض لتقلبات اقتصادية مماثلة ، تتمثل في ارتفاع الدخل الزراعى ومستوى الأسعار في فترات الرواج ، والعكس في فترات الكساد .

ويدل الجدول التالى على ما ذكرناه من أن الاقتصاد المصرى يعتبر من اقتصاديات المحصول الواحد - ونعنى بذلك تلك الاقتصاديات التى تعتمد أساساً على محصول واحد فى التصدير ، ولا يقترن ذلك بضرورة اعتمادها أساساً فى الإنتاج على محصول واحد - وأن قيمة صادرات القطن تمثل نسبة كبيرة من إجمالى قيمة الصادرات ، تبلغ فى المتوسط نحو ٧٥ ٪ .



جدول رقم ٧

الاهمية النسبية لقيمة صادرات القطن ومنتجاته

إلى إجمالي قيمة الصادرات المصرية ، ١٩٢٧ - ١٩٦٢ (١٤٨)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
	٪		٪
١٩١٤	٩٣ ر٠	١٩٥٥	٧٩ ر٠
١٩٢٧	٧٥ ر٢	١٩٥٦	٧٦ ر٠
١٩٤٥	٧٠ ر١	١٩٥٧	٧٩ ر٠
١٩٥٠	٨٤ ر٨	١٩٥٨	٧٥ ر٠
١٩٥١	٨٠ ر٨	١٩٥٩	٧٩ ر٠
١٩٥٢	٨٩ ر٠	١٩٦٠	٧٨ ر٠
١٩٥٣	٨٥ ر٠	١٩٦١	٧٤ ر٠
١٩٥٤	٨٤ ر٠	١٩٦٢	٦٥ ر٠

أما الجدول التالي فيدل على مدى ما كانت تتعرض له أسعار القطن المصرى من تقلبات عنيفة ، كنتيجة مترتبة على التغيرات التى كانت تطرأ على اقتصاديات الدول الغربية المستوردة للقطن ، وعلى الأخص الاقتصاد البريطانى ، وتعرضها لفترات من الكساد والرخاء كان لها صفة الدورية والانتظام ، وكانت تمتد آثارها للاقتصاد المصرى :

جدول رقم ٨

تطور أسعار القطن المصرى

( بالريال ) ١٩١٩/١٨ إلى ١٩٣٩/٣٨ (١٤٩)

متوسط سعر القطن	السنة	متوسط سعر القطن	السنة
٢٠ر٣٦	١٩٣٠ / ٢٩	٣٧ر٢٠	١٩١٩ / ١٨
١٢ر٠٤	١٩٣١ / ٣٠	٨٧ر٨١	١٩٢٠ / ١٩
١٠ر٠٨	١٩٣٢ / ٣١	٣٤ر٥٠	١٩٢١ / ٢٠
١٣ر٢٨	١٩٣٣ / ٣٢	٣٤ر٣٩	١٩٢٢ / ٢١
١١ر٢٥	١٩٣٤ / ٣٣	٣٠ر٧١	١٩٢٣ / ٢٢
١٣ر٢٥	١٩٣٥ / ٣٤	٣٩ر٨٠	١٩٢٤ / ٢٣
١٣ر٦٣	١٩٣٦ / ٣٥	٣٩ر٤٩	١٩٢٥ / ٢٤
١٤ر٣٥	١٩٣٧ / ٣٦	٣٠ر٤٦	١٩٢٦ / ٢٥
١٠ر٧٧	١٩٣٨ / ٣٧	٤١ر٥٣	١٩٢٧ / ٢٦
١٠ر٦٨	١٩٣٩ / ٣٨	٢٩ر٦٨	١٩٢٨ / ٢٧
		٢٥ر٨٨	١٩٢٩ / ٢٨

ومن الآثار الأخرى لهذا التخصص الإلتاجى أنه نظراً لأن صادرات مصر تتكون ، أساساً ، من القطن ، فإن معظم تجارتها الخارجية كان يتجه إلى الدول المتقدمة ، لأنها هى الدول الصناعية التى كانت فى حاجة إلى هذه المادة الأولية اللازمة لصناعة المنسوجات . ونظراً لأن علاقات السيطرة التى كانت مصر خاضعة لها نحو بريطانيا ، فإن هذه كانت تركز جزءاً كبيراً من تجارة مصر الخارجية معها ، إذ كانت صادراتها إلى بريطانيا قبيل مستهل القرن الحالى نحو

٦٠. / من القيمة الإجمالية لصادراتها ، بيد أن هذه النسبة قد انخفضت إلى نحو ٤٠. / في أواخر الثلاثينيات . وإجمال القول أن هذا التخصص الإنتاجي ، من جانب مصر ، قد جعل نشاطها الاقتصادي تابعا للنشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة بوجه عام ومندججا فيه ، وتابعا لبريطانيا كدولة مهيمنة بصفة خاصة .

وتدل إحصاءات التجارة الخارجية لمصر ، بالجدول التالي ، على مدى ما كان يتعرض له حجم تجارتها الخارجية من تقلبات عنيفة كانعكاسا لتقلبات التي كانت تتعرض لها الاقتصاديات الغربية المسيطرة على مدار الدورات الاقتصادية . كما تدل على أن التقلبات في أسعار القطن تؤدي إلى تقلبات مناظرة في قيمة الصادرات والواردات . وهذه التقلبات ذات ارتباط وثيق بمستوى الدخل الزراعي وكمية وسائل الدفع والمستوى العام للأسعار . هذا فضلا عن وضوح العلاقة القوية بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، وعلى الأخص في الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٩ (١٠٠) .

### جدول رقم ٩

#### إحصاءات التجارة الخارجية

١٩١٨ — ١٩٣٨

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية	السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة الخارجية
١٩١٨	٤٦٧	٥١٨	٩٨٥	١٩٢٩	٥٣٨	٥٥٣	١٠٩١
١٩١٩	٨٠٢	٤٧٦	١٢٧٨	١٩٣٠	٣٢٩	٤٧٥	٨٠٤
١٩٢٠	٨٨٠	١٠٢٣	١٩٠٣	١٩٣١	٢٨٨	٣١٥	٦٠٣
١٩٢١	٤٢٥	٥٥٧	٩٨٢	١٩٣٢	٢٧٧	٢٧٤	٥٥١
١٩٢٢	٥١٤	٤٣٤	٩٤٨	١٩٣٣	٢٩٥	٢٦٨	٥٦٣
١٩٢٣	٦٠١	٤٧٥	١٠٧٦	١٩٣٤	٣١٦	٢٩٣	٦٠٩
١٩٢٤	٦٧٤	٥٢٢	١١٩٦	١٩٣٥	٣٦٧	٣٢٢	٦٨٩
١٩٢٥	٦٠٦	٥٨٨	١١٩٤	١٩٣٦	٣٣٩	٣١٥	٦٥٤
١٩٢٦	٤٣٣	٥٢٧	٩٦٠	١٩٣٧	٤٠٦	٣٨٥	٧٨٦
١٩٢٧	٤٩٧	٤٩٠	٩٨٧	١٩٣٨	٣٠١	٣٦٩	٦٧٠
١٩٢٨	٥٧٦	٥٢٤	١١٠٠	١٩٣٩	٣٤٨	٣٤١	٦٨٩

### ٣ - التبعية الاقتصادية

وهذا الوضع هو ما يوصف عادة بالتبعية الاقتصادية ، ؛ إذ أن أى اقتصاد قومى يعد اقتصادا تابعا ، إذا كان يدار بقرارات تتخذ فى الخارج عن طريق مراكز أجنبية ، وكانت البلد التى توجد بها هذه المراكز ذات اقتصاد مسيطر على اقتصاد البلد التابع . وبما أن الاقتصاد المسيطر هو الذى يتخذ القرارات التى يدار بها الاقتصاد التابع ، فإن المراكز المسيطرة لابد أن تجعل من هذه القرارات ، دائما ، الأداة التى تحقق مصالح الاقتصاد المسيطر ، بغض النظر عن مصالح الاقتصاد التابع . وهناك ثلاث صور للتبعية الاقتصادية كان ينقسم بها الاقتصاد المصرى



خلال الفترة موضوع البحث ، وهى التبعية النقدية والتبعية المصرفية والتبعية التجارية .

ومن الناحية النظرية فقد تتخذ التبعية النقدية صوراً ثلاثاً :

الاولى : أن يكون التداول النقدي في البلد التابع مكوناً من نقود البلد المسيطر أو من نقود بلد آخر تابع له ، مما يفقد البلد التابع استقلاله النقدي .  
الثانية : أن يكون البلد التابع عضواً في منطقة نقدية أجنبية تسيطر عليها دولة استعمارية كمنطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك ، مما يضع على كاهل البلد التابع التزامات معينة تفقده استقلاله النقدي كذلك .

الثالثة : هى تلك التى يسمح فيها الاقتصاد المسيطر بوجود نقود ورقية وطنية وبنك لإصدار هذه النقود في البلد التابع ، غير أن الإصدار ينظم ، وسياسة هذا البنك تجرى ، بطريقة تجعل نقد هذا البلد تابعاً ، تماماً ، لنقد البلد المسيطر ، وذلك عن طريق جعل عملة البلد المسيطر ، أو بعض الأوراق المسحوبة على هذا البلد ، غطاء لنقد البلد التابع ، مع تقرير حرية التحويل بين عملة البلد المسيطر ونقد البلد التابع .

لقد كان هذا هو الوضع الذى كان قائماً في مصر منذ ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ حتى ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، حينما استعاض عن الذهب بشراء أذون الخزانة البريطانية لتغطية الإصدار المصرى . وعندما انفصل الجنيه المصرى عن الاسترليني ، لجأت بريطانيا إلى تجميد الأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالاتفاق معها . إنما يلاحظ أن هذا الانفصال عام ١٩٤٧ قد كان من الناحية القانونية فحسب ، أما من الناحية الواقعية فقد ظل الجنيه المصرى تابعاً للاسترليني نظراً لأهمية حجم التجارة الخارجية بين مصر وبريطانيا ، حتى أنه عندما لجأت الأخيرة إلى تخفيض القيمة الخارجية للاسترليني عام ١٩٤٩ ، لجأت مصر كذلك إلى تخفيض الجنيه المصرى وبنفس النسبة التى تم بها خفض الاسترليني .

ولم يتحقق الاستقلال الفعلي للجنيه المصرى إلا بعد ما تضائل حجم التجارة الخارجية بين مصر وبريطانيا منذ عام ١٩٥٢ ، كما يتضح من الجدول التالى :

### جدول رقم ١٠

الاهمية النسبية لبريطانيا فى تجارة مصر الخارجية

خلال السنوات ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ (١٥١)

( بآلاف الجنيهات المصرية )

١٩٥١	%	١٩٥٢	%	١٩٥٣	%
٤١٩٢٧	٣٥.٣٩	٢٩٦٤٩	٣٠.٣٢	١٧٣٨٠	١٩.٣٨
٣٩٠١٩	٣٨.٣٨	٦٥٩٧	٩.٥٠	١٤٩٣٥	٢٠.٣٣
٨٠٩٤٦	٣٧.٣٢	٣٦٢٤٦	٢١.٣٦	٣٢٣٠٥	٢٠.٣٠
١١٦٩٧١	١٠٠	٩٨٢٢٥	١٠٠	٨٧٨٤٥	١٠٠
١٠٠٤٠٢	١٠٠	٦٩٤٢٥	١٠٠	٧٣٥٥٠	١٠٠
٢١٧٣٧٢	١٠٠	١٦٧٦٥٠	١٠٠	١٦١٣٩٥	١٠٠

أما التبعية المصرفية فى معنى أن البلد المسيطر ينشئ جهازا مصرفيا لخدمة مصالحه الاقتصادية فى البلد التابع ، إذ تكون مهمة هذا الجهاز موجهة لتقديم التمويل اللازم للإنتاج الزراعى أو الاستخراجى ، وتمويل عمليات تصدير المواد الأولية واستيراد السلع الاستهلاكية المصنوعة فى الدول الصناعية المتقدمة . ولقد كان هذا الوضع قائما بالنسبة لمصر قبل الثورة ؛ إذ لم يوجد بها نظام مصرفى بالمعنى الفنى حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر ، باستثناء بعض البنوك التى أسست لخدمة مصالح الدائنين الأجانب الذين أقرضوا حكومة إسماعيل . ويمكن أن نجمل أهم خصائص النظام المصرفى الذى بدأ يخرج إلى حيز الوجود

(١٥١) الأرقام مستقاة من «مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية» ، اللجنة المركزية للإحصاء ، مايو ١٩٦٢ ، ص ١٥٧ .

منذ نهاية القرن الماضى ، ويتخذ شكله النهائى المتميز قرب منتصف القرن الحالى ، بأن البنوك التى تأسست فى مصر كانت فروعاً للبنوك الأجنبية فى الخارج ، وأن مهمتها الرئيسية كانت تتصرف إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية لمصر ، وتقتصر على عدد قليل من الفروع التى كانت موجودة بالموانئ والمدن الكبرى المرتبطة بالتجارة الخارجية ، وأن البنك الذى أنشئ لإصدار البنكنوت الوطنى ، وهو البنك الأهلى المصرى ، قد تأسس فى عام ١٨٩٨ برءوس أموال إنجليزية ، وكان يخضع فى إدارته والإشراف عليه للجنة بريطانية مقرها لندن ، كانت تسمى « بلجنة لندن » . هكذا كان النظام المصرفى انعكاساً آخر لحالة التبعية التى كانت عليها مصر إبان تلك الفترة ، ووسيلة فعالة من وسائل توثيق الروابط بين الاقتصاد المسيطر والاقتصاد المصرى التابع . كما كان من أهم آثاره عزوف البنوك الأجنبية ، فى مصر ، عن تمويل المشروعات الصناعية والتجارية فى داخل البلاد ، فكان ذلك من العوامل التى دعت إلى استمرار اعتماد مصر على الزراعة واقتصادها القومى على التصدير .

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد بذلت محاولة جديدة لكسر شوكة هذه التبعية المصرفية ؛ إذ كان إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ برأسمال وطنى ، وإدارته إدارة وطنية بحته ، نقطة تحول هامة فى تاريخ النظام المصرفى المصرى ، وبخاصة أن نشاط هذا البنك لم يكن ينصرف إلى تقديم الخدمات المصرفية العادية فحسب ، بل كان يستهدف أيضاً إقامة الصناعات الوطنية . كما تجدر الإشارة إلى أن إدارة البنك الأهلى المصرى كان قد تم تمصيرها فى عام ١٩٥١ (١٥٢) .

---

(١٥٢) وعندما أمت الشركة العالمية لقناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ ، إبان سنوات الثورة ، حاولت البنوك الأجنبية الامتناع عن تمويل محصول القطن لإيقاع نوع من الاضطراب العنيف فى الاقتصاد القومى . وهو الأثر البارز لمساوىء التبعية المصرفية ، وتحكم البنوك الأجنبية فى السياسة الائتمانية لبلاد . وقد كان رد الفعل الطبيعى هو « تمصير » البنوك =

ولم تكن التبعية الاقتصادية لمصر تنعكس في صورة تبعية نقدية وتبعية مصرفية فحسب ، بل كانت تنعكس ، كذلك ، في صورة تبعية تجارية ، بمعنى أنها كانت تتمثل ، هي الأخرى ، في أن العناصر الأجنبية تسيطر على أجهزة التجارة الخارجية . وهذا الاحتكار الأجنبي لعمليات التصدير والاستيراد كان يحرم البلاد من الأرباح التي يحققها الأجانب في قطاع التجارة الخارجية ويصدرونها إلى الخارج ، كما كان يسد عليهم كل المنافذ إلى اكتساب الخبرة العملية في هذا الميدان . هذا فضلا عن التأثير السيء للعناصر الأجنبية المسيطرة على أنماط الاستهلاك والعادات الادخارية ، إذ كانت هذه العناصر تشجع على الإسراف في الاستهلاك على حساب النقص في الادخار .

وكل هذه الأنواع الثلاثة من التبعية الاقتصادية قد جرت في أذيلها نوعا من التبعية من ناحية الاستثمارات ؛ إذ أن الاستثمارات الأجنبية التي كانت ترد إلى مصر لم تكن تتجه إلى وجوه النشاط الاقتصادي التي تدفع عجلة التنمية الصناعية فيها ، وتقضى على عوامل الركود والتخلف ، بل كانت تتجه إلى أنواع معينة من النشاط الاستثماري تستهدف ، أساساً ، خدمة المصالح الاقتصادية للبلد المسيطر . ومن ثم ساهمت هذه الاستثمارات الأجنبية ، هي الأخرى ، في استمرار تخصص مصر في الإنتاج الزراعي ، واستمرار ارتباط الاقتصاد المصري بالاقتصاديات المسيطرة وتبعيته لها .

وإذا كان رأس المال الأجنبي يخضع ، في اختياره للقطاعات التي يتجه إليها

---

== الأجنبية عام ١٩٥٧ ، إذ مصرت البنوك الفرنسية والإنجليزية ، وحددت مهلة خمس سنوات لتصير بقية البنوك الأجنبية . كذلك فقد أمم البنك البلجيكي عام ١٩٦٠ على أثر أحداث الكنفو . ثم أمم بنك مصر والبنك الأهلي في ذات العام . ثم صدرت قرارات يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ بتأميم القطاع المصرفي بأكمله . وبذلك تحرر النظام المصرفي المصري من كل تبعية أجنبية .



في الاقتصاد المتخلف ، إلى مصالح الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لرأس المال ، وتمثل في الإبقاء على تخصص البلد المتخلف في الإنتاج الزراعى أو الاستخراجى ، ودعم هذا التخصص باقتصار رأس المال الأجنبى على إنتاج المواد الأولية وتمويل التجارة الخارجية ، فقد كان هذا هو نفس الوضع القائم في مصر قبل الثورة . ومع ذلك فلم يكن رأس المال الأجنبى يسهم في الإنتاج الزراعى في حد ذاته — على غرار إسهامه في الإنتاج الاستخراجى في بعض الدول العربية الأخرى — بل كان يسهم ، فقط ، في تمويل هذا الإنتاج الزراعى عن طريق البنوك (١٥٢) ، وتمويل عمليات التجارة الخارجية للمحاصيل الزراعية عن طريق إنشاء شركات التأمين وأجهزة التجارة الخارجية . وهذا مما يفسر اتجاه رأس المال الأجنبى في مصر إلى السيطرة على أهم القطاعات الاقتصادية فيها ، وهو قطاع المال الذى يضم شركات التأمين والبنوك التجارية والمتخصصة باعتبارها أجهزة تجميع المدخرات وخلق الائتمان ، وقطاع التجارة الخارجية الذى يضم

---

(١٥٢) راجع بالتفصيل « الاشتراكية العربية » ، الكتاب الرابع ، للدكتور رفعت المحجوب ص ٥٨ — وقد أبرز اختلاف مملك رؤوس الاموال الأجنبية ، في صدد دعم إنتاج المواد الأولية في الاقتصادات الزراعية المتخلفة ، بين الإنتاج الزراعى والإنتاج الاستخراجى ، إذ تتولى رؤوس الأموال الأجنبية عمليات الاستخراج ، وخاصة استخراج البترول ، في حين أنها لا تقوم بإنتاج المحاصيل الزراعية في البلاد الزراعية ، بل تقتصر ، في هذه الناحية من نواحي الاستثمار ، على تمويل هذه المحاصيل بواسطة البنوك ، أو على استصلاح الأرض . ويفسر هذا في مصر أن الأرض كانت ، في معظمها ، مملوكة للمصريين ، وأن الإنتاجية في الزراعة كانت منخفضة بالمقارنة بالإنتاجية في الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادى التى أسهم فيها رأس المال الأجنبى . ويؤيد هذا التفسير أن أراضي الأجانب التى استولى عليها الإصلاح الزراعى ، تطبيقاً لقانون تحريم ملكية الأرض الزراعية للأجانب ، كانت تبلغ نحو ٦١٩١٠ أفدنة من جملة مساحة الأرض الزراعية في سنة ١٩٥٢ وقدرها ٥٩٨٢٣٠٠ فدان أى بنسبة ١٠٣ ٪ — أنظر « التقدم في ظل التخطيط » ، وزارة التخطيط ، ص ١٢ .

شركات التصدير والاستيراد ، فضلا عن اتجاه البعض منه إلى الاستثمار في المرافق العامة واستخراج البترول وعدد محدود من الصناعات وأعمال المقاولات .

ولم تقتصر الآثار الاقتصادية لتبعية مصر ، من ناحية الاستثمارات ، على عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن المساهمة في إقامة الصناعة الوطنية مساهمة فعالة ، بل امتدت هذه الآثار إلى التأثير السيء على ميزان مدفوعات مصر ؛ إذ كان من المتعين تصدير جزء من الناتج المحلي إلى الخارج في مقابل العوائد المستحقة لرؤوس الأموال الأجنبية في صورة أرباح وفوائد ، أو استحقاقات إعادة التأمين في الخارج . وقد كان من الممكن أن تغدو هذه الأرباح والفوائد ، وغيرها من الاستحقاقات ، مصدراً هاماً من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في مصر . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن التبعية الاقتصادية لها ، فوق ذلك ، آثارها الضارة على الاقتصاد التابع ، إذ يكفي أن يحدث أى اضطراب في العلاقات السياسية بين الدولة المسيطرة والدولة التابعة لتقيد الدولة المسيطرة من استيرادها من الدولة التابعة ، فتقل بذلك صادرات هذه الأخيرة ، ويؤدي ذلك ، قطعاً ، إلى حالة من الركود الاقتصادي . لقد كان هذا هو الوضع بالنسبة لمصر في علاقتها مع إنجلترا كدولة مهيمنة ، إذ كانت هذه تعتمد إلى وسائل الضغط الاقتصادي عن طريق هذه التبعية . وقد ثبت هذا بوضوح على أثر حركة المقاومة التي نشبت عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، وعلى أثر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، حيث اتجهت إنجلترا إلى تقييد مشترياتها من القطن ، رغبة منها في الإضرار بالاقتصاد القومي المصري .

والجدير بالذكر أنه حتى قيام الحرب العالمية الأولى ظلت سيطرة رأس المال الأجنبي كاملة على قطاع الأعمال المنظم ، مثلاً في البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات التصدير والاستيراد ، وعدد قليل من الشركات الصناعية ، وشركات

المرافق العامة (١٥٤) ، وتدل البيانات المتاحة عن رأس المال الأجنبي الذى كان يستثمر فى مصر ، فى بداية الحرب العالمية الأولى ، على أنه كان يبلغ نحو ١٨٠ مليون جنيه استرلينى ، أى ما يعادل نحو ١٥ جنيها لكل فرد من السكان . كما بلغ حجم مجتمع الأوربيين المقيمين فى مصر آنئذ نحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ، أى بنسبة تزيد قليلا عن ١ ٪ من عدد السكان فى عام ١٩١٤ (١٥٥) . والجدير بالذكر ، أيضا ، أنه وإن كانت الرأسمالية الوطنية قد بدأت تدخل ميدان الأعمال بالفعل ، مع بداية الثلاثينيات ، فإن أثرها لم يظهر واضحا إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ كانت نسبة إسهام المصريين فى الأوراق المالية المسجلة فى بورصة الأوراق المالية لا تتجاوز فى عام ١٩٣٣ نحو ٩ ٪ ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩ ٪ فى عام ١٩٤٨ . كما زادت نسبة مساهمة المصريين تدريجيا فى الإصدارات الجديدة ، والزيادات فى رؤوس أموال الشركات القائمة ، من ٤٧ ٪ فى الفترة ١٩٣٩/٢٤ إلى ٦٦ ٪ فى الفترة ١٩٤٥/٤٠ ثم إلى ٨٤ ٪ فى الفترة ١٩٤٨/٤٦ (١٥٦) .

ومع ذلك فقد ظلت سيطرة الرأسمالية الأجنبية شبه كاملة فى قطاع المال والتجارة ، فى حين زادت نسبة مساهمة الرأسمالية الوطنية فى مجال الصناعات التحويلية بالتعاون ، فى بعض الأحيان ، مع رأس المال الأجنبي ، الذى وجد من مصلحته أن يتضافر مع رأس المال الوطنى ليبنى ثمار هذه المشاركة وراء

---

(١٥٤) بل إنه يرد فى تقرير كرومر عام ١٩٠٥ أن السيطرة الأجنبية قد امتدت إلى قطاع الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة ، حيث سيطر الأرمن واليونانيون على صناعة الأحذية ، واليهود وبعض الإثوريين على التجارة فى الأقمشة .

(١٥٥) « القيادة الجديدة » لدكتور أحمد فؤاد شريف ، مجموعة بحوث ومؤتمر الإدارة العليا لمناقشة الميثاق الوطنى ، والمنشورة بعنوان « الميثاق من وجهة نظر الإدارة

العليا » ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٢ و ٦٣ .

(١٥٦) نفس المصدر السابق ، ص ٦٣ .

أسوار الحماية الجبركية . أما العناصر القيادية فى الرأسمالية الوطنية فقد خرجت ، أساساً ، من بين صفوف الإقطاعيين الذين احترفوا السياسة وعضوية مجالس إدارات الشركات ، واتجهوا إلى التحالف مع الرأسماليين الأجانب فى مجال الصناعة التحويلية . بيد أن النجاح الذى حققته تلك الطبقة ، فى مجال إدارة المشروعات الصناعية ، لم يكن راجعاً إلى كفايتها التنظيمية والإدارية بقدر ما كان يرجع إلى ظروف الحرب ، وما أتاحت من أرباح قدرية . هذا فضلاً عن أن التغير فى المركز المالى لبنك مصر وشركاته التابعة ، من موقف الأزمة قبل قيام الحرب إلى تراكم الاحتياطيات الكبيرة بعد انتهائها ، قد عزز نجاح الرأسمالية الوطنية فى ميدان الأعمال ، وحقق قدرتها على انتزاع مكان لها فى قطاع الأعمال المنظم . وقد كان لهذا التطور ، إبان الثلاثينيات والأربعينيات ، انعكاسه الواضح فى التطور الذى حدث فى تركيب طبقة الإدارة العليا ممثلة فى أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة . وتدل البيانات الإحصائية المتاحة عن توزيع هؤلاء الأعضاء ، حسب الجنسية ، على أنه من مجموع قدره نحو ١٤٠٠ عضو بلغ عدد الأعضاء المصريين نحو ٤٩٠ عضواً ، بمعنى أن هذا التركيب لطبقة الإدارة العليا لم يكن يتسع ، حتى عام ١٩٥١ ، إلا لحوالى الثلث من أعضاء مجالس الإدارة من المصريين (١٥٧) .

---

(١٥٧) نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ — ويلاحظ أن التوزيع النسبى لـ مختلف الجنسيات قد كان على النحو التالى : مصريون ٣٥ ٪ ، أوريون ٣١ ٪ ، يهود ١٧ ٪ ، يونانيون وأرمن ٩ ٪ ، جنسيات أخرى ٨ ٪ .



## الفصل الثالث عشر

### تخلف الاقتصاد المصري (تابع)

أشرنا ، في الفصل السابق ، إلى أن الاقتصاد المصري ، قبل عام ١٩٥٢ ، كان يتسم ببعض العناصر الأساسية للتخلف الاقتصادي ، إذ كان ثمة ضغط سكاني متزايد على الموارد المتاحة . كما كان متخصصا في النشاط الزراعي ، بما حق معه القول بأنه كان في عداد اقتصاديات المحصول الواحد ، بما يرتبه ذلك من مظاهر التبعية النقدية والمصرفية والتجارية .

#### ١ - الدخل القومي كمقياس للتقدم الاقتصادي

ولنتقل بعد ذلك إلى العنصر الثالث من عناصر التخلف الاقتصادي ، وهو الضالة النسبية للدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، لتجد أن هذا العنصر ، أيضا ، ينطبق على الوضع القائم في مصر خلال الفترة موضوع البحث . يبدو أنه تجدر بنا ، قبل أن نناقش تطور الدخل في مصر ، الإشارة إلى بعض المآخذ التي ينبغي أن توضع في الاعتبار لدى استخدام الدخل كمقياس لمدى تقدم ، أو تخلف ، أي مجتمع اقتصاديا .

إن التحليل « الماكرو اقتصادي » للدخل القومي ينبغي أن يمكن قياس هذا الدخل ، إحصائيا ، بطرق ثلاث : تقدير قيم السلع والخدمات التي تدخل في تكوين الناتج القومي ( طريقة القيمة المضافة ) ، وتقدير مجموع دخول الأفراد التي حصلوا عليها في الفترة موضوع البحث أي مجموع الربح والأجور والفوائد والأرباح ( طريقة الأنصبة الموزعة ) ، وتقدير الإنفاق على الاستهلاك والادخار ( طريقة الإنفاق القومي ) . وهذه الطرق الثلاث لقياس الدخل

القومي تناظر الصور الثلاث للدخل المعبرة عن مراحل الثلاث ، وهي مرحلة الإنتاج ، ومرحلة التوزيع ومرحلة الإنفاق ، وذلك على أساس النظريتين البديلتين إلى الدخل : النظرة الأولى من ناحية كسب الدخل من قيمة الناتج القومي ، والنظرة الثانية من ناحية إنفاق هذا الدخل على مكونات الناتج القومي (١٥٨) .

ويعلق الاقتصاديون أهمية كبرى على قياس الدخل القومي ؛ إذ أنه يعد مقياساً لمدى التقدم الاقتصادي لأي مجتمع ، أو مدى تأخره ، إذا تابعنا تطور هذا الدخل من فترة إلى أخرى . وهنا ينبغي أن نشير إلى تحفظين بالغى الأهمية في هذا الصدد .

الأول : وهو ينطوي على ضرورة الوصول إلى الصورة الحقيقية لتطور الدخل القومي من فترة إلى أخرى . وهذا يتضمن أن الدخل القومي النقدي قد لا تكون له دلالة كبيرة ، إذا كان يعكس زيادة صورية في الدخل ، مردها ، فقط ، إلى ارتفاع مستوى الأسعار . وهنا يتعين ضرورة تحويل الدخل القومي النقدي إلى معناه الحقيقي ، أو بتعبير آخر عزل التغيرات في الأسعار من فترة إلى أخرى .

الثاني : وهو ينطوي على أن الدخل القومي ، في حد ذاته ، لا ينهض دليلاً قوياً على التقدم الاقتصادي ، إذ أن العبرة في تحقيق التقدم ليست بحجم الدخل وحده ، بل بنصيب الفرد من هذا الدخل (١٥٩) . وهنا يثور التساؤل الهام :

---

(١٥٨) راجع بالتفصيل «اقتصاديات الدخل القومي» ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٧

إلى ٦٢ .

(١٥٩) مع البعد بطبيعة الحال عن الخطأ في تقدير متوسط دخل الفرد ، بسبب عدم دقة إحصائيات السكان ، سواء كان ذلك بسبب الإهمال في تسجيل المواليد والوفيات ، أو بسبب عدم دقة التعداد ، كما هو الحادث ، فعلاً ، في كثير من الدول المختلفة التي لا يتوافر فيها الوهم الإحصائي أو لا تتوافر فيها الأجهزة الإحصائية ذات القدرة والكفاية في تجميع وتبويب الإحصائيات العيوية بالدقة المنشودة .

هل يقسم الدخل القومي على عدد السكان العاملين وغير العاملين أو على عدد السكان العاملين فقط (١٦٠). ويجب كندل بزجر عن هذا التساؤل بأنه ، من الناحية الواقعية ، فإن الدخل القومي يقسم على العدد الإجمالي للسكان . أما من الناحية النظرية فإن متوسط دخل الفرد من مجموع السكان هو فكرة تلائم الاستهلاك ، في حين أن متوسط دخل الفرد من مجموع السكان العاملين فكرة تلائم الدخل المنتج .

وفي مناقشة مسائل التنمية لعله من المتعين أن يكون التأكيد أكثر تركيزاً على الإنتاجية منه على مستوى المعيشة ، أو بتعبير آخر على الدخل المنتج ، لا على الدخل المستهلك . ولكن تقديرات القوة العاملة أقل ثيقنا من تقديرات العدد الكلي للسكان ، ولذلك فمن الأسر ، عملياً ، قسمة الدخل القومي على عدد السكان . وما دما نسلم بأن السكان يتزايدون مع كل زيادة في الدخل ، فإنه إذا كان للنمو الاقتصادي أن يتحقق ، في معنى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من مجموع السكان ، فإن هذا يعني أن الدخل الكلي لابد أن يزيد بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان (١٦١) .

وإذا كنا نؤكد هنا على فكرة متوسط الدخل الحقيقي للفرد باعتباره مؤشراً قوياً على مدى ما يحققه المجتمع من تقدم اقتصادي ، فإنه يجب ألا نخفل أن الرفاهية الاقتصادية لهذا المجتمع لا تتوقف على متوسط الدخل الحقيقي

---

(١٦٠) المقصود « بالسكان العاملين » في المعنى الإحصائي هو عدد الأفراد القائمين ، فعلاً ، بالأعمال أو الباحثين عن الأعمال . وهذا يعني ضرورة إدخال الأفراد المتعطلين عن العمل لعدم توافر فرص العمالة ضمن عدد السكان العاملين ، حتى يكون لمتوسط الدخل الحقيقي دلالة حقيقية ، لأن إدماج عدد العمال المتعطلين في عدد السكان العاملين ينم ، في الحقيقة ، عن النقص في الكفاءة الإنتاجية .

(١٦١) « التنمية الاقتصادية » شالزب . كندل برجر ، ماجروهيل ١٩٥٨ ، ص ٩ و ١٠

الفرد لحسب ، بل تتوقف أيضا ، على طريقة توزيع الدخل القومى . ولا حاجة إلى القول إن متوسط الدخل الحقيقى للفرد لا يعبر إلا عن فكرة المتوسط ، كما يدل عليها مفهومها الإحصائى ، بمعنى أن هذا المتوسط لا يكشف ، قط ، عن التوزيع الفعلى للدخل القومى على أفراد المجتمع ، إذ قد يكون توزيع الدخل حسنا أو سيئا أو بالعم السوء ، مع الوصول إلى نفس المتوسط لدخل الفرد الحقيقى (١٦٢)

### ٢ - تطور الدخل القومى

وفى ضوء هذا الإطار التحليلى للدخل ، يمكن أن نعرض تطور الدخل القومى فى مصر ، خلال الفترة موضوع البحث ، مقارنة بتطوره خلال سنوات الثورة .

---

(١٦٢) وفى ذلك يذكر كندل برجر أن بلداً كالكويت تنسم بمتوسط مرتفع جدا لدخل الفرد ، نظرا لما تحصل عليه من عائدات ضخمة للبتروىل ، وبوجود حجم صغير للسكان وعائدات ضخمة جدا من هذا النشاط الاستخراجى ، فإن متوسط دخل الفرد يصل ، فى ارتفاعه الشاهق ، إلى مستوى يعادل ٢٠٠٠ دولار سنويا ، أى ما هو أعلى من مستوى دخل الفرد فى أى بلد من بلاد العالم : ومع ذلك فمثل هذا البلد لا يمكن أن يوصف بأنه بلد متقدم ، إذ أنه يمكن التعبير عن إحدى نواحي التقدم بتوزيع الدخل القومى على مكتسبى الدخل توزيعا أكثر عدالة . وما يتضمنه معنى التقدم حقا هو أن كل الاعضاء العاملين من السكان ، أو الغالبية العظمى منهم ، يشاركون فى المستوى المرتفع للنتاج والدخل - نفس المرجع السابق ، ص ٩ -



## جدول رقم ١١

تطور الدخل القومى فى مصر

١٩٣٩ إلى ١٩٦٠ بالأسعار الجارية (١٦٣)

( القيمة بالمليون الجنيه )

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٣٩	١٦٨ ر٠	١٩٥٠	٧٤٢ ر٠
١٩٤٠	١٩١ ر٠	١٩٥١	٧٩٠ ر٤
١٩٤١	٢٣٣ ر٠	١٩٥٢	٨٠٦ ر٠
١٩٤٢	٣٢٦ ر٠	١٩٥٣	٨٤٧ ر٠
١٩٤٣	٣٩٠ ر٠	١٩٥٤	٩٢ ر٠
١٩٤٤	٤٦٤ ر٠	١٩٥٥	٩٦٥ ر٠
١٩٤٥	٥٠٢ ر٠	١٩٥٦	١٠٦٧ ر٠
١٩٤٦	٥٥٠ ر١	١٩٥٧	١١٢٦ ر٠
١٩٤٧	٥٩٨ ر٢	١٩٥٨	١١٥٧ ر٠
١٩٤٨	٦٤٦ ر٣	١٩٥٩	١٢٨٥ ر٢
١٩٤٩	٦٩٤ ر٩	١٩٦٠	٣٤٠٣ ر٠

وقد يبدو ، لأول وهلة ، أن الاتجاه العام للدخل القومى ، فى صورته النقدية ، فى الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ ، يدل على زيادة مطردة فى الدخل القومى من ١٦٨ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٣٩ إلى ٨٠٦ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٥٢ ، بزيادة قدرها ٦٣٨ مليوناً من الجنيهات ، وبمتوسط سنوى للزيادة فى الدخل القومى يبلغ حوالى ٥٠ مليوناً من الجنيهات. غير أننا إذا أردنا أن نصحح الدخل القومى النقدى للوصول إلى الدخل الحقيقى ، فلا بد أن نعزل التغيرات التى

(١٦٣) « تقدير الدخل القومى والاتفاق العام فى مصر ، ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ » ،  
 للدكتور محمود أمين أنيس ، « وتطور الدخل القومى خلال سنوات الثورة ٦٢ / ١٩٦٤ » ،  
 « المؤشرات الإحصائية لجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٤ » ، الإدارة المركزية للإحصاء ، ص ٢٢ ، والأرقام عن السنوات ٤٦ إلى ٥١ تقديرية .

طرات عليه نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار والأجور ونشوب حالة التضخم  
إبان فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

وقد يكون من الأوفق أن نختار الفترة من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ لقياس تطور  
كل من الدخل النقدي والدخل الحقيقي باعتبارها فترة معبرة عن حالة التضخم  
التي ترتبت على قيام الحرب ، لنصل إلى بعض النتائج الحاسمة ، كما يوضحها  
الجدول التالي:

### جدول رقم ١٢

الاتجاه العام للدخل القومي ومتوسط دخل الفرد النقدي والحقيقي

١٩٣٩ — ١٩٤٥ (١٦٤)

السنة	الدخل القومي النقدي بملايين الجنيهات	الدخل القومي الحقيقي بملايين الجنيهات	عدد السكان	متوسط دخل الفرد النقدي ( بالجنيه )	متوسط دخل الفرد الحقيقي ( بالجنيه )
١٩٣٩	١٦٨	١٦٨٠	١٦٠٦٧١٠٢٩٤	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	١٩١	١٦٨٠٦	١٧٠٠٤٠٠٥٩٤	١١١	٩٠٨
١٩٤١	٢٣٣	١٦٨٠١	١٧٠٤٠٩٠٨٩٤	١٣٣	٩٠٦
١٩٤٢	٣٢٦	١٧٦٠٤	١٧٠٧٩٩٠١٩٤	١٨٣	٩٠٩
١٩٤٣	٣٩٠	١٦٠٠٤	١٨٠١٤٨٠٤٩٤	٢١٤	٨٠٨
١٩٤٤	٤٦٤	١٦٥٠٢	١٨٠٥١٧٠٧٩٤	٢٥٠	٨٠٩
١٩٤٥	٥٠٢	١٧٠٠١	١٨٠٨٨٧٠٠٩٤	٢٦٥	٩٠

وبدل الجدول السابق على أن الدخل القومي الحقيقي قد زاد من ١٦٨٠  
مليوناً من الجنيهات سنة ١٩٣٩ إلى ١٧٠٠١ مليوناً من الجنيهات سنة ١٩٤٥ ،

(١٦٤) الأرقام الواردة في هذا الجدول عن عدد السكان على أساس تعداد السكان  
عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٧ ، مع أخذ الزيادة السنوية في الاعتبار ، وقد قدرت بحوالى  
٣٦٩٠٠٠ نسمة .

زيادة إجمالية في الدخل الحقيقي قدرها ٢٠١ مليون جنيه ، أى بمتوسط سنوى الزيادة ، فى الدخل ، قدره نحو ٢٥٠ ألف جنيه وتبلغ نسبته نحو ٢.٠ ٪ ، بالقياس إلى مستواه عند بداية الفترة . كما يدل الجدول على أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد من السكان قد انخفض من ١٠ جنيهات سنة ١٩٣٩ إلى ٩ جنيهات سنة ١٩٤٥ ، وهذا يعكس ، بوضوح ، مدى التضخم النقدى الذى صاحب هذه الفترة ، كما يعكس حقيقة هامة وهى أن مصر ، قبل الثورة ، لم تحقق تقدماً اقتصادياً يذكر ، ولم يرتفع المستوى المعيشى للمواطنين ، بل على العكس فقد كان يميل إلى الثبات النسبى .

ويؤكد هذه الحقائق أن لجنة التخطيط القومى قد توصلت إلى نفس النتائج ، تقريباً ، بإجراء تقديرات للدخل القومى فى مصر عن الفترة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٥٧ ، مع احتساب الدخل على أساس أسعار سنة ١٩٥٤ . وقد تضمنت النتائج أن الدخل القومى بالأسعار الثابتة ( أسعار سنة الأساس ١٩٥٤ ) قد ارتفع من حوالى ٤٧٥ مليون جنيه سنة ١٩١٣ إلى حوالى ٧٨٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ ، أى بزيادة فى الدخل تبلغ نسبتها نحو ٦٥ ٪ ، وبمتوسط زيادة سنوية فى هذا الدخل تبلغ نسبتها نحو ١.٥ ٪ بالقياس إلى مستواه فى بداية الفترة . وهذا يعنى أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد بأسعار ١٩٥٤ لم يظهر أى اتجاه تصاعدى ، بل كان يقرب من ٢٤ جنيهًا سنويًا عن الفترة كلها ، أى ما يعادل ٨٠ دولارًا سنويًا (١٦٥) .

### ٣ - الصائغة النسبية لمتوسط دخل الفرد

ويمكن أن نتعرف على مدى صائغة متوسط دخل الفرد فى مصر خلال الفترة موضوع البحث ، لو قارنا هذا المتوسط بمتوسط دخل الفرد فى بعض الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١٦٥) على أساس أن سعر صرف الجنيه المصرى يقرب من ٢.٣ دولار .

### جدول رقم ١٣

متوسط نصيب الفرد من الدخل القوي

في بعض الدول المختارة ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٣ (١٦٦)

( بدولارات الولايات المتحدة )

الدولة	السنة		الدولة	السنة	
	١٩٤٩	١٩٥٣		١٩٤٩	١٩٥٣
الولايات المتحدة	١٤٥٣	١٩٠٨	لبنان	١٢٥	٢٦٥
كندا	٨٧٠	١٣١٨	شيلي	١٨٨	٢٥٠
سويسرا	٨٤٩	٩٩٥	البرازيل	١١٢	٢١٥
المملكة المتحدة	٧٧٣	٩٣٠	يوغسلافيا	١٤٦	٢٠٠
السويد	٧٨٠	٩١٠	المكسيك	١٢١	٢٠٠
فرنسا	٤٨٢	٦٠٠	مصر	١٠٠	١١٢
الاتحاد السوفيتي	٣٠٨	٤٤٠	سيلان	٦٧	١٠٨
تشيكوسلوفاكيا	٣٧١	٣٧٠	الهند	٥٧	٦٠
الأرجنتين	٣٤٦	٣٦٦	اليمن	٤٠	٤٠

ويتضح من الجدول السابق أنه لو طبق المعيار الإحصائي لمتوسط دخل الفرد الذي يميز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة اقتصاديا ، فإن مصر ، خلال الفترة

(١٦٦) كندل برجر ، المرجع السابق ، وقد احتسبت التقديرات بدولارات الولايات المتحدة ، وإنما على أساس القوة الشرائية السائدة في كل سنة . والأرقام ، في هذا المرجع ، مأخوذة بالنسبة لعام ١٩٤٩ ، من تقديرات الأمم المتحدة لدخل القوي ومتوسط دخل الفرد في ٧٠ دولة مختارة ، نيويورك ، ١٩٤٩ ، ص ١٤ ، وبالنسبة لعام ١٩٥٣ من بحث الأستاذ م . ل . واتسكنز ، مركز الدراسات الدولية ، معهد التكنولوجيا في ماساشوسيت — كامبردج ماس .



موضوع البحث ، كانت تقع في داخل مجموعة العالم المتخلف ، وإن كانت ، في ذلك الحين ، أقل تخلفاً من الهند والصين وغيرهما من دول هذه المجموعة . أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن المقارنة تكشف عن الفارق الكبير بين مستوى المعيشة فيها ومستواه في مصر، ولنضرب مثلاً بالولايات المتحدة التي بلغ مستوى المعيشة فيها حوالي عشرين مثل مستوى المعيشة في مصر عام ١٩٥٣ (١٦٧) .

ومن الناحية النظرية فإن انخفاض مستوى الدخل القومي في المجتمع المتخلف وهو المترتب على انخفاض مستوى الإنتاجية ، يؤدي إلى ضآلة القوة الشرائية في المجتمع ، وإلى ضآلة القدرة الادخارية في نفس الوقت . وضآلة القوة الشرائية ، في رأى بعض الكتاب الاقتصاديين من أمثال راجنار نوركسيه ، تشكل أحد العوائق الأساسية للتنمية ، أو ما يسمى « بصعوبة السوق » نظراً لعجز السوق المحلي عن استيعاب منتجات أية صناعة رأسمالية ذات كفاية إنتاجية عالية ، تنشأ بمفردها في هذا السوق ، ولا يتجه لشراء منتجات هذه الصناعة إلا جزء يسير من الدخل المتولد فيها . بل لعل صغر حجم السوق المحلي في البلاد المتخلفة كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت رأس المال الأجنبي، خلال القرن التاسع عشر، وإلى

---

(١٦٧) ونضيف في هذا الصدد أن خبراء الأمم المتحدة قد عمدوا إلى تقدير متوسط الدخل السنوي للفرد في مختلف الدول بعملة يثيم استعمالها دولياً ، وذلك لأغراض المقارنات بينها ، فيما يصل بحدى ما تحرز من تقدم اقتصادي ، أو ما تعانيه من تخلف مزمن . . . وهذه العملة هي الدولار الأمريكي . بيد أن هذه الطريقة في عقد المقارنات بين الدول تنطوي، في حقيقة الأمر ، على قدر ملحوظ من التحكم . ومرد هذا التحكم إلى اعتبارين أساسيين : الاعتبار الأول : أن القدر من العملة المحلية — المعادل ، في قيمته ، لقيمة الدولار — قد يشتري من السلع والخدمات في الدول الأقل تقدماً ما يزيد على ما يشتريه الدولار في الولايات المتحدة . ومن هنا فإن الفروق بين الدول الأقل تقدماً والأكثر تقدماً فروق مبالغ فيها نوعاً . الاعتبار الثاني : هو أن كثيراً من الخدمات التي تباع وتشترى في أسواق الدول المتقدمة ، والتي تدخل ، تبعاً لذلك ، ضمن تقديرات الدخل القومي ، تؤديه الأسرة في الدول الأقل تقدماً بلا مقابل نقدي . وهنا نجد أن الفروق بين الدول الأقل تقدماً والدول الأكثر تقدماً فروق مبالغ فيها من هذه الناحية كذلك .

جهد قريب ، إلى التركيز على إنتاج المواد الأولية في هذه البلاد لأغراض التصدير ، بدلا من الاتجاه إلى الإنتاج للسوق المحلي (١٦٨) .

كما يفسر صغر حجم السوق المحلي السبب الذي جعل الاستثمارات الأمريكية في إنتاج السلع المصنوعة تفضل بلاد أوروبا الغربية وكندا بصفة خاصة ، وهي البلاد التي تصنعت إلى حد كبير ، بدلا من أن تتجه إلى البلاد المتخلفة . ولهذا يفصح نوركسيه البلاد المتخلفة بالبدء في موجات من الاستثمار الرأسمالي في عدد كبير من الصناعات في نفس الوقت ، (١٦٩) وإن كانت فكرته هذه عن النمو المتوازن التي ترمى إلى توسيع حجم السوق قد تعرضت لبعض الانتقادات من الكتاب المعاصرين ، تلخص في أن الفكرة تقوم ، أساسا ، على الخوف من نقص الاستهلاك ، وهو لا يشكل مشكلة في البلاد المتخلفة ، بل إن العكس هو الصحيح . فضلا عن أن هذه الفكرة لم تأخذ في الاعتبار إمكان استيعاب الأسواق الخارجية لجزء من الإنتاج ، واحتمال انخفاض أثمان المنتجات بارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية . (١٧٠) بل إن النظرة الواقعية لفكرة النمو المتوازن تدعو إلى اليأس ،

(١٦٨) هذا بالإضافة إلى التوسع في الطلب العالمي على المواد الأولية .

(١٦٩) راجع نوركسيه ، « مشكلات تكوين رأس المال في الدول المتخلفة » ، اكسفورد ، ١٩٥٣ ، ص ١١ إلى ١٧ .

(١٧٠) راجع ، بالتفصيل ، كندل برجر ، نفس المرجع السابق ، الصفحات من ١٥٨ إلى ١٦٧ ، وقد نستخلص من هذا التحليل أن زيادة القوة الشرائية لتوسيع حجم السوق المحلي لا تبدو من الأهمية بمكان بالنسبة لنوعين من السلع هما : السلع التي يتم إنتاجها محليا ، لا للاستهلاك المحلي ، وإنما لتصدير إلى الخارج ، والسلع التي يتم إنتاجها محليا وتعمل محل السلع التي تستوردها الدولة من الخارج . . . إن أسواق المجموعة الأولى من السلع هي أسواق خارجية ، ونحدد القدرة التصديرية للدولة ، في صدد هذه المجموعة ، بحجم الطلب الخارجي على مكوناتها من السلع . أما المجموعة الثانية فإن إنتاجها يتمثل في إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات الأجنبية التي كانت تستورد من الخارج فيما سبق ، والمشكلة هنا ليست مشكلة تسويقية ، لأن الطلب المحلي قائم من قبل على سلع هذه المجموعة . وإنما المشكلة هنا هي مشكلة فنية تتعلق بإمكانات إنتاج السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة بدلا من الاعتماد على الخارج في الحصول عليها .

لأن الموجات الاستثمارية الضخمة التي ينبغي أن تتحقق في وقت واحد تحتاج إلى رؤوس أموال هي من الضخامة بحيث يعجز كثير من الدول المتخلفة عن تدبيرها. وبهذا بدأت فكرة النمو المتوازن تفقد أهميتها لتحل محلها فكرة النمو غير المتوازن في نظرية التنمية (١٧١) .

والاقتصاد المصري ، شأنه شأن أى اقتصاد متخلف ، كان يشكو من ضآلة المدخرات القومية التي ترجع الى ضآلة الدخل القومى من جانب ، وارتفاع الميل للاستهلاك من جانب آخر ، كنتيجة مترتبة على تقليد الأنماط الاستهلاكية المعروفة في المجتمعات الغربية المتقدمة ، وكان « أثر التقليد ، هذا على أوسع نطاق بعد الحرب العالمية الثانية وما فرضته من حرمان أثناء نشوبها ولم يقف الأمر عند حد ضآلة المدخرات ، بل تعداه الى صعوبة تجميعها وسوء استخدامها . . . . أما عن صعوبة تجميع المدخرات فقد كان مردها الى ارتفاع الميل للاكتناز ، وعلى الأخص اكتناز الذهب في صورة حلى ومجوهرات ، وإلى عدم انتشار المؤسسات الادخارية والوعى الادخارى ، وعدم انتشار العادات المصرفية . وأما عن سوء استخدام المدخرات فيمكن التذليل عليه بأن جزءا كبيرا من المدخرات كان يتجه الى شراء الأرض ، وإلى الاستثمار فى المباني ، فضلا عن المبالغة فى الغطاء الذهبى للبندر من البنكنوت ، من ١٨٠٨ مليون جنيه فى سبتمبر ١٩٤٩ الى ٦٠٠٥ مليون جنيه فى نوفمبر ١٩٥١ ، بعد ما كان غطاء الذهب لا يتجاوز ٦٠٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٧ . وبينما زاد الغطاء الذهبى فى عام ١٩٥١ الى نحو عشرة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٤٧ ، فقد زادت قيمة المصدر من البنكنوت من ١٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٤٧ الى نحو ٢٢٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ ، أى بزيادة تقرب

---

(١٧١) راجع البرت ا . ميرشان « استراتيجية التنمية الاقتصادية » ، وعلى الأخص

الفصل الثالث بعنوان « نقد النمو المتوازن » .



من نصف ما كانت عليه قيمة الإصدار في بداية نفس الفترة . وهذه المغالاة في غطاء الإصدار لا تعدو أن تكون تجميداً لجزء من المدخرات القومية في نوع من « تعقيم الذهب » ، وكان الدافع إلى هذا السلوك اعتقاد السلطات الحكومية ، آنذاك ، بأن زيادة غطاء الذهب دعم للثقة في الجنيه المصرى بعد انفصاله عن الاسترلينى (١٧٢) . يضاف إلى ذلك أن المدخرات التى كونتها مصرفى شكل أرصدة استرلينية ، والتى بلغت نحو ٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٤٦ ، كانت بمجدة بحكم الواقع (١٧٣) . ولما تم الاتفاق بين مصر وإنجلترا على الإفراج عنها على دفعات سنوية ، كان لضآلة الدفعات السنوية وضعف الحافز إلى الاستثمار أثرهما فى عدم استطاعة مصر الإفادة من هذه المدخرات ، مع أنها كانت تمثل مصدراً هاماً من مصادر تمويل عملية التنمية .

#### ٤ - سوء توزيع الدخل

ولم تكن ضآلة الدخل القومى ، وبالتالى ضآلة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، هى الطابع المميز للاقتصاد المصرى . بل أن هذا المتوسط على ضآلته لم يكن يفصح عن الصورة السيئة لتوزيع الدخل : إذ أن الغالبية العظمى من السكان العاملين كانت تحصل على دخل يقل كثيراً عن هذا المتوسط ، فى حين أن قلة من الأفراد كان دخلها يزيد كثيراً عنه .

---

(١٧٢) راجع بالتفصيل « الاقتصاد السياسى » للدكتور رفعت المحجوب ، الجزء الثالث ، النقود والبنوك ، ١٩٦٠ .

(١٧٣) تسكونت الأرصدة الاسترلينية من فائض الميزان التجارى لمصر مع إنجلترا وإيداع حصيلة العملات الأجنبية لمصر فى لندن وقيدها لحسابها بالاسترلينى . ولما فرضت إنجلترا رقابتها على الصرف ، أصبحت هذه الأرصدة الاسترلينية غير قابلة للتحويل إلى عملات الدول غير الأعضاء فى منطقة الاسترلينى ، واستحال على مصر الشراء من هذه الدول لعدم قدرة إنجلترا على دفع التزاماتها نهو مصر بالعملات الأجنبية ، كما تعذر على مصر الشراء من إنجلترا لعدم قدرة هذه على تصدير السلع فى ظروف الحرب .



ولما كانت الأرض الزراعية هي المصدر الرئيسى للإنتاج القومى والدخل القومى ؛ فقد كان سوء توزيع الملكية الزراعية سببا رئيسيا فى التفاوت الكبير فى الدخول خلال الفترة موضوع البحث . إذ كانت نسبة الملاك الزراعيين لا تتجاوز ١٣ ٪ من مجموع السكان ، وكان أقل من ٦ ٪ من الملاك يمتلكون حوالى ٦٥ ٪ من الأرض الزراعية ، وأكثر من ٩٤ ٪ من الملاك يمتلكون حوالى ٣٥ ٪ من الأرض الزراعية ، كما يتضح من الجدول التالى :

#### جدول رقم ١٤

توزيع الملكية الزراعية فى مصر  
ومتوسط توزيع الملكية ، ١٩٥٢ (١٧٤)

عدد الملاك	النسبة المئوية من المجموع الكلى	المساحة المملوكة	النسبة المئوية من المجموع الكلى	متوسط الملكية
أقل من ٥ أفدنة	٩٤.٣ ٪	٢٠١٢١٠٦٦٤	٣٥.٥ ٪	٠.٨٠
٥ — ١٠ أفدنة	٢.٨ ٪	٥٢٥٠٩٠٤	٨.٨ ٪	٦.٦٣
١٠ — ٥٠ فدان	٢.٥ ٪	١٠٢٨١٠٤٣٣	٢١.٥ ٪	١٨.٥٤
أكثر من ٥٠ فدان	٠.٤ ٪	٢٠٤٣٣٧٠	٣٤.٢ ٪	١٨٠.٠٥
المجموع	١٠٠.٠ ٪	٥٠٩٧٢٠٢٧١	١٠٠.٠ ٪	٢.١٣

وفى ضوء هذا التحليل لخصائص الاقتصاد المصرى قبل عام ١٩٥٢ ، يمكن أن نخلص إلى أنه كان اقتصادا متخلفا يتسم بالعناصر الثلاثة الرئيسية للتخلف ،

(١٧٤) راجع « التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث » ، لداكتور حنين خلاف ،

١٩٦٢ ، ص ١٠٤ .

وهى العناصر التى أشرنا إليها فى مستهل هذا البحث .. . لقد كان اقتصاداً قوامه الزراعة ، وكانت تبعيته للاقتصاديات المسيطرة تنبئ عن أنه اقتصاد تصدير يعتمد أساساً على محصول نقدي واحد . كما أن الموارد والثروات الطبيعية لم تكن مستغلة استغلالاً كاملاً ، فلم تقم للصناعة قائمة ، ولم يتحقق التوسع الأفقى فى الزراعة بالقدر الذى يقضى على البطالة المقنعة الكامنة فى أعماق الريف المصرى ، أو الذى يمتص الأعداد المتزايدة من السكان التى كانت تتدفق الى سوق العمل بحثاً وراء فرص العمالة . وأخيراً فقد كانت ضالة الدخل القومى ، فضلاً عن سوء توزيعه ، سبباً فى ضالة المدخرات القومية وعقبة على الطريق الى التنمية ، وفى انخفاض مستوى المعيشة . وكان لامناص من تغيير هيكل فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى .

## الفصل الرابع عشر

### الملاح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكي

( الفترة الأولى للتحول ، ٥٢ / ١٩٦٠ )

إن الصورة التي رسمت ، في إيجاز ، للبنيان المتخلف للمجتمع المصري ، قبل عام ١٩٥٢ ، إنما توحى ، في الواقع ، بأن هذا المجتمع كانت تسيطر عليه طبقة حاكمة ، مترفة ، محدودة العدد ، تسيطر على الحياة الاقتصادية وأداة الحكم في البلاد ، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الثروة القومية والدخل القومي . وبينما كانت هذه الطبقة في ذروة السلم الاجتماعي ، كانت الطبقة الكادحة عند القاعدة . وهي طبقة كبيرة العدد ، محدودة الملكية والدخل ، مكونة من صغار الفلاحين والتجار والعمال وأصحاب الحرف ، وتتوسط هاتين الطبقتين طبقة ضئيلة العدد ، هي الطبقة المتوسطة التي لم يكن في وسعها أن تحفظ التوازن الاجتماعي ، وإن كانت تضم الصفوة ، التي كانت لها من الصفات والقيم والأفكار الإصلاحية وقوة الإحساس بالظلم الاجتماعي والاستغلال ما يمكنها من أن تلعب الدور القيادي في الثورة العربية . لقد كان الاستغلال ينعكس في صورة ، لإقطاع زراعي ، قوامه الملكيات الزراعية الكبيرة ، التي كانت تسمح باستغلال كبار الملاك لصغار الفلاحين ، وفي صورة رأسمالية مهيمنة احترفت السياسة ، وأطلقت يدها في استغلال الطبقات العاملة . أما الظلم الاجتماعي فكان الإحساس به نابعا من الصورة القائمة لوضع عنصر العمل إزاء الملكية ؛ فقد كشف البنيان الاجتماعي عن وجود طبقة في قمة السلم الاجتماعي تملك أدوات الإنتاج ، دون أن تعمل ، وتحصل على دخلها الكبير من الملكية ، وطبقة في أسفل السلم الاجتماعي تعمل ،

دون أن تملك أدوات الإنتاج ، وتحصل على دخل ضئيل من العمل (١٧٥) .  
أما النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في مصر ، قبل الثورة ، فقد كان ، في حقيقة الأمر ، مزيجا من عناصر لا تناسق بينها ، يرجع كل عنصر منها إلى مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي للاقتصاد المصري ، مما يحق معه القول بأن هذا النظام الاقتصادي كان خليطا من النظام الإقطاعي ، والنظام الحرفي ، والنظام الرأسمالي . وهذا التكوين المركب للنظام الاقتصادي هو بعينه الذي أوجب ضرورة قيام الثورة ، وضرورة إحداث التغيرات اللازمة للتحويل الاشتراكي ، ووضع التوقيت الزمني لهذه التغيرات ، وفي مقدمتها تصفية الإقطاع ، أولا ، ثم تصفية الرأسمالية (١٧٦) .

#### ١ - الإصلاح الزراعي

ولهذا كان الإصلاح الزراعي أول إجراءات التحول الاشتراكي ، ونقطة الانطلاق للمجتمع الجديد في الفترة الأولى للتحول الاشتراكي التي تمتد من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٠ . إذ حدد قانون الإصلاح الزراعي الأول ، رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ملكية الأرض الزراعية بما تتي فدان ، وقضى بإعادة توزيع الأرض الزائدة عن الحد الأقصى على الفلاحين المعدمين ، ثم صدر بعد ذلك قانون الإصلاح الزراعي الثاني ، رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ ، وهو يقضي بتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية إلى مائة

---

(١٧٥) «التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة» ، الدكتور رفعت المحجوب ، بحث ألقى في الدورة الأولى لاتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، نوفمبر ١٩٦٥ .  
(١٧٦) لقد كان هذان التغيران في فترة التحول من ضمن المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة ، منذ اللحظة الأولى لقيامها ، وتشمل هذه المبادئ فيما يلي : القضاء على الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع ، والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة عدالة اجتماعية ، وإقامة جيش وطني قوي ، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .



فدان (١٧٧) ؛ رغبة في تحويل أكبر عدد ممكن من الاجراء المعدمين إلى ملاك زراعيين . ويوضح الجدول التالى بيان المساحات التى آلت إلى الإصلاح الزراعى تطبيقا لقانونى الإصلاح المشار إليهما ، وقوانين أخرى ، آخرها القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، الخاص بحظر تملك الاجانب للأرض الزراعية وما فى حكمها :

### جدول رقم ١٥

تفصيل المساحات التى آلت إلى الإصلاح الزراعى

طبقا للقوانين المختلفة (١٧٨)

المساحة بالفدان	بيان
٤٥٠٣٠٥	طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
٢١٤١٣٢	طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١
٦٩٣٢٣	أراضى مشتراة من الشركات والحراسة
١١٠٤٥١	أراضى ضمت من وزارة الأوقاف
٣٨٣٣٦	أراضى وقف البر الخاص
٦١٩١٠	أراضى الاجانب
٩٤٤٤٥٧	الجملة

كما يوضح الجدول التالى تطور ملكية الأرض الزراعية ، منذ قيام الثورة ، أى قبل الإصلاح الزراعى الأول عام ١٩٥٢ ، وقبل الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١ ، وما يتوقع أن يصبح عليه الحال بعد توزيع الملكيات الزائدة تطبيقا للإصلاح الزراعى الثانى .

(١٧٧) على أن يكون هذا الحد للأسرة كلها ابتداء من عام ١٩٧٠ ، وذلك تنفيذا

لميثاق العمل الوطنى .

(١٧٨) « التقدم فى ظل التخطيط » ، ص ١٢ .

جدول رقم ١٦

توزيع الملكية الزراعية قبل وبعد الإصلاح الزراعى

١٩٥٢ - ١٩٦٦ (١٧٩)

١٩٦٦ (بالآلاف)		١٩٦١ (بالآلاف)		١٩٥٢ (بالآلاف)		فئات الملكية
عدد الملاك	المساحة المملوكة	عدد الملاك	المساحة المملوكة	عدد الملاك	المساحة المملوكة	
٢٩٢	٣٠٤٠	٢٨٧٠	٢٦٦٠	٢٦٤٢	٢١٢٢	أقل من ٥ أفدنة
٧٩	٥٣٠	٧٩	٥٣٠	٧٩	٥٢٦	٥ - ١٠ أفدنة
٦٩	١٣٠٠	٦٩	١٣٠٠	٦٩	١٢٨١	١٠ - ٥٠ فدان
١١	٦٣٠	١١	٦٣٠	٦	٤٢٩	٥٠ - ١٠٠ فدان
٥	٥٠٠	٣	٤٥٠	٣	٤٣٧	١٠٠ - ٢٠٠ فدان
—	—	٢	٤٣٠	٢	١١٧٧	أكثر من ٢٠ فدان
٣٠٨٤	٦٠٠٠	٣٠٢٤	٦٠٠٠	٢٨٠١	٥٩٧٢	

ويبدل الجدول السابق على أن التغير الجوهري في المساحة المملوكة ينسحب إلى الفئة الأولى ( أقل من ٥ أفدنة ) بعد توزيع الأرض المستولى عليها نتيجة للإصلاح الزراعى الأول والثانى ، وتقدر الزيادة في المساحة بنحو ٩١٨٠٠٠ فداناً . كما ينسحب هذا التغير إلى الفئة الرابعة ( ٥٠ إلى ١٠٠ فدان ) نتيجة للإصلاح الزراعى الأول ، بالتنازل عن ٥٠ فداناً لكل لبن في حدود ١٠٠ فدان لجميع الأبناء ، وتقدر الزيادة في المساحة المملوكة لأفراد هذه الفئة بنحو ٢٠١٠٠٠ فدان . وأخيراً ، فإن هذا التغير ينسحب ، أيضاً ، إلى الفئتين الخامسة

والسادسة اللتين تندرجان في فئة واحدة ( ١٠٠ فدان ) ، وتقل المساحة المملوكة لها من ١٦١٤٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠٠٠٠ فدان ، أى بنقص قدره نحو ١١١٤٠٠٠ فدان . وإذا أضيف هذا النقص إلى الزيادة في المساحة الكلية ، نتيجة للتوسع الأفقي بمقدار ٢٨٠٠٠ فدان ( الزيادة في المساحة الكلية في عام ١٩٦٦ عنها في عام ١٩٥٢ ) ، فتكون جملة المساحة الزائدة عن حق الملكية والمساحة الزائدة نتيجة للتوسع هي ١١٤٢٠٠٠ فدان . وهذه المساحة تكون قد وزعت على فئات الملكية الزراعية على النحو التالي :

٩١٨٠٠٠	فدان للفئة الأولى	( أقل من ٥ أفدنة )
٤٠٠٠	فدان للفئة الثانية	( ٥ — ١٠ أفدنة )
١٩٠٠٠	فدان للفئة الثالثة	( ١٠ — ٥٠ فدانا )
٢٠١٠٠٠	فدان للفئة الرابعة	( ٥٠ — ١٠٠ فدانا )
<hr/>		
١١٤٢٠٠٠	المجموع الكلى للمساحة الموزعة .	

هذا ، وقد أصبحت الجمعيات التعاونية من أهم معالم الإصلاح الزراعى ، فهى بالإضافة إلى توفير السلف الزراعية اللازمة للأعضاء . نقدية وعينية . وتقديم الخدمات التى تشمل الرى والحراث ومقاومة الآفات ، فإنها تعمل على تسويق المحاصيل لحساب أعضائها (١٨٠) . ومن ثم فقد اقترن الإصلاح الزراعى بإعادة

(١٨٠) وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التابعة للإصلاح الزراعى ٢٣١ جمعية فى عام ١٩٦١ ، وتقدر السلف النقدية والعينية التى تقدمها هذه الجمعيات سنويا بنحو ٣٥ مليون جنيه . أما الخدمات فتصل إلى حوالى ٢ مليون جنيه سنويا . هذا وقد ألغيت الفوائد التى يحتمسها بنك التسليف الزراعى والتعاونى على نوصى السلف التى يقدمها للزراعى والجمعيات التعاونية ، وذلك إحتبارا من السنة الزراعية ٦١/٦٢ ، وذلك بموجب القرار الجمهورى رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦١ — أما الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة فتبلغ ٣٧٠٩ جمعيات فى عام ١٩٦١ ، راجع مجموعة البيانات الإحصائية الأساسية ، اللجنة المركزية للإحصاء ،

توزيع ملكية الأرض بما يحقق العدالة الاجتماعية ويوسع من قاعدة الملكية الزراعية ، وبالتعاون الزراعى ، وبتحديد أجر العامل الزراعى ، وبتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر .

هذا عن تصفية الإقطاع ، أما عن الرأسمالية فقد كانت السياسة الاقتصادية تلتهج موقفين متميزين : موقف مهادنة وتشجيع الرأسمالية على الإسهام فى تنمية الإنتاج القومى ، وتخطيط البرامج الجزئية ، وقد وضع ذلك فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ ، ثم موقف التحول إلى الطريق الاشتراكى بتأميم المشروعات الهامة والرئيسية فى الاقتصاد القومى ، وبالعمل الوطنى على أساس التخطيط الشامل ، وقد وضع ذلك فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ .

وفىل أن نناقش الملامح الأساسية لكل من الفترتين ، فترة مهادنة الرأسمالية وفترة التحول الاشتراكى ، يجدر بنا ، أولاً ، أن نفسر الأسباب التى دعت إلى تغيير السياسة الاقتصادية إزاء الرأسمالية . لقد وضع تماماً ، إبان الفترة الأولى ، أن الرأسمالية لم تسهم إسهاماً فعالاً فى تطوير الاقتصاد القومى ، وأن الأسلوب الرأسمالى فى التنمية ، بالصورة التلقائية المعروفة فى المجتمع الغربى ، لا يمكن أن يحقق النمو الاقتصادى بالمعدلات المطلوبة للارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين . كما وضع أن الرأسمالية المصرية الوليدة ، فى ضعفها وتبعيتها للرأسماليات الغربية المتقدمة ، لا يمكن أن تعيش إلا فى ظل الحماية الجمركية التى يتحملها المستهلكون فى النهاية ، ولا يمكن أن تكون لها سياسة مستقلة عن سياسة هذه الرأسماليات الغربية ، ولا يمكن أن تنافسها إلا وراء أسوار الحماية . ومن ثم ، فإن الاستمرار فى السير على الطريق الرأسمالى كان يعنى ، فى الحقيقة ، ثلاثة أمور . الأمر الأول : هو عدم سنوح الفرصة الحقيقية لرفع مستوى المعيشة كهدف نهائى للتنمية . الأمر الثانى : أن ثراء قلة من الرأسماليين على حساب جماهير المستهلكين لا يحقق العدالة الاجتماعية فى أحد معانيها وهو عدالة التوزيع ، وهذا ما يتنافى مع أحد



المبادئ الستة للثورة أما الأمر الثالث فهو : أن الاعتماد في تحقيق التنمية وفقا للأسلوب الرأسمالى ، هو تدعيم لسيطرة الطبقة الواحدة التى كانت تضم رأس المال المستغل إلى جانب الإقطاع ، مما يفضى إلى زيادة حدة الصراع الطبقي وتضاؤل الأمل فى حله سلميا . . . هذه لاعتبارات الاقتصادية والسياسية هى التى أوجبت حتمية التحول من الطريق الرأسمالى إلى الطريق الاشتراكى .

## ٢ - خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع

ولقد كان الاقتصاد القومى ، إبان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠ ، يسير فى ثلاثة اتجاهات متكاملة ، تلائم طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى كانت سائدة وقتذاك . الاتجاه الأول : هو خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع البلاد. وقد اتخذت حكومة الثورة بعض التدابير، وأصدرت من التشريعات ما يستهدف تحقيق ودعم هذا الاتجاه ، إذ تم تطوير المصانع الحربية لتوفير إحتياجات الدفاع والمساعدة فى تدعيم الإنتاج المدنى ، وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ بمنح بعض الإعفاءات الضريبية للشركات الصناعية المشتغلة فى فروع هامة من الاقتصاد القومى، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بخفض النسب المخصصة للأموال المصرية فى رأسمال الشركات إلى ٤٩ ٪ بدلا من ٥٠ ٪ ، والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بمنح ميزات لرأس المال الأجنبى عند استثماره فى مصر ، وإمكان تحويله إلى الخارج بشروط خاصة ، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لتشجيع البحث والتنقيب عن المعادن والبتروول واستغلال المناجم والمحاجر . كما صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له ، فى شأن تنظيم الشركات المساهمة ، وكانت تستهدف لإحكام الرقابة على هذه الشركات ، ومنع سيطرة البعض على مجالس إدارتها ، وضمان وجود الكفايات الممتازة فى عضوية هذه المجالس ، وحماية حقوق صغار المساهمين ، وتشجيع الاستثمار بخفض الحد الأدنى لقيمة السهم فى الشركات المساهمة إلى جنيهن .

## ٢ - دعم الاسلوب التعاوني

أما الاتجاه الثاني فهو دعم الاسلوب التعاوني في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي . وقد وضح ذلك بصورة بارزة في مجالات التعاون الزراعي والتعاون الإنتاجي والتعاون الاستهلاكي ، إذ لم يعد نشاط التعاون الزراعي مقصورا على الائتمان الزراعي التعاوني ، كما كان الحال من قبل ، أي في معنى إمداد الجمعيات التعاونية لأعضائها من الزراع بالسلف والقروض النقدية والعينية التي تتطلبها الإنتاج الزراعي ، النباتي والحيواني ، لحماية المزارعين من المرابين والوسطاء (١٨١) . بل إن هذا النشاط قد بدأ يمتد إلى عملية الإدارة الزراعية ، أي تجميع الاستغلال الزراعي مع تطبيق الميكنة الزراعية ، على أساس من التعاون الإنتاجي كدعامة أساسية لنجاح هذا التنظيم الجديد . وعلى ذلك ، فإن هذا التنظيم يهدف ، في الحقيقة ، إلى إيجاد الترابط بين المنتجين وتنسيق الخدمات المشتركة بينهم ، وتسويق حاصلاتهم بأسعار مجزية ، بمعنى أن هذا التنظيم يجمع الوحدات الإنتاجية الصغيرة في وحدات كبيرة ، ويحدد لها الدورات الزراعية الملائمة ، ثم يمددها بما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج مع استخدام أحدث الأساليب العلمية في الزراعة ، بما يرفع من إنتاجية الأرض ، ويعود بعائد أكبر على المنتجين الزراعيين الذين يضمهم هذا التنظيم التعاوني . فضلا عن ذلك فإن نشاط التعاون

---

(١٨١) نص القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص بالإصلاح الزراعي ، على إنشاء الجمعيات التعاونية في مناطق الإصلاح ، على أن تتسكون الجمعية التعاونية الزراعية من آت اليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ، ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة — ولقد حدث ، فيما بعد ، بعض التطورات الأخرى في صدد التطبيق الاشتراكي لفلسفة التعاونية في مجال الزراعة . إذ فضلا عن إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، فقد انشئت المؤسسة التعاونية الزراعية ، وحول بنك التسليف الزراعي ، الذي كان قد أنشئ في عام ١٩٣١ لإقراض الزراع والجمعيات التعاونية ، إلى بنك تعاوني . كما أنشئت جمعيات الائتمان الزراعي في المراكز ، وبديء بإنشاء بنوك القرى ، وجمعيات تربية الماشية .

الزراعى قد أخذ يمتد إلى عمليات التسويق التعاونى لبعض الحاصلات الزراعية، بما ينطوى عليه ذلك من تمويل المحاصيل قبل حصادها، ثم تهيتها للتسويق، وتوزيع حصيلة مبيعاتها على أعضاء الجمعيات التعاونية، مما يرفع من قيمة العائد الذى يحصل عليه الأعضاء.

ولقد سار التعاون الإنتاجى، جنباً إلى جنب، مع التعاون الزراعى، ونعنى به جميع القوى العاملة فى الصناعات الحرفية واليدوية (١٨٢) فى شكل تعاونى لغرض المساعدة فى عمليات الإنتاج، أى جميع القوة العاملة فى تصنيع المنتجات الزراعية والمواد الأولية التى تدخل فى السلع المصنوعة فى إطار تعاونى.

ويمكننا أن ندرك أهمية التنظيم التعاونى للصناعات الصغيرة، الحرفية واليدوية، إذا أدركنا ما لها من أهمية خاصة فى مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى للبلاد، ففى تمثل قطاعا من قطاعات الإنتاج تبلغ قيمة منتجاته الحالية ما يقرب من ٢٥ مليون جنيه سنوياً، كما يبلغ عدد المشتغلين فيه أكثر من مليون عامل، بعضهم متفرغ للعمل فيه والبعض الآخر يعمل فيه إلى جانب عمله فى الزراعة، كما تقدر مساهمته فى الدخل القومى بحوالى ٥ ملايين جنيه سنوياً. أما رقم الصادرات من منتجات القطاع فيصل إلى أكثر من مليون جنيه سنوياً، ولهذا كان من المتعين ضرورة تعبئة كل الجهود لاستغلال هذا القطاع الإنتاجى، وتنظيم إمكانياته الفنية والبشرية والطبيعية، لتحقيق الأهداف المرجوة منه. ولم يكن ثمة أفضل من التعاون كوسيلة فعالة للنهوض بالصناعات الصغيرة، وخروجها عن جمودها، وتطويرها فنياً، وإبعاد العاملين فيها عن استغلال الممولين والتجار الذين يقومون

---

(١٨٢) المقصود بالصناعات الحرفية واليدوية هى تلك التى تمارس داخل مصانع صغيرة،

يعمل فى كل منها عدد محدود من العمال، وتتميز منتجاتها بالطابع اليدوى أو النصف آلى، ولا تحتاج فى إنتاجها إلا لمعدات بسيطة. وتوصف عادة « بالصناعات الصغيرة »، لأنها تقوم، فى الغالب، على الجهود الفردية.



بتسويق منتجاتها . والتعاون ، إلى جانب وظيفته الاقتصادية ، يمكن أن يقوم ، كذلك ، بخدمة العاملين في الصناعة اجتماعيا . وعن طريقه يمكن تأدية الخدمات الصحية لمؤلاء العاملين ، فضلا عن تأمينهم ضد الحوادث والبطالة والعجز (١٨٣) . كما أن تجميع القوى العاملة ، في إطار التعاون الإنتاجي ، اقتضى إنشاء جمعيات تعاونية إنتاجية . ويتكون رأسمال هذه الجمعيات من أموال العاملين الذين يمارسون العمل فيها ، على أن توزع عليهم الأرباح التي تتحقق بنسبة ما قدمه كل منهم من عمل في الجمعية . أما الهدف من إنشائها فهو تحرير العامل من الاستغلال ، وسيطرة رأس المال ، وزيادة دخله ، ورفعته إلى مصاف أرباب الأعمال . وفي سبيل تنشيط الحركة التعاونية في قطاع الصناعات الصغيرة ، أنشئت مؤسسة عامة للتعاون الإنتاجي ، بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، الغرض منها تكوين الجمعيات التعاونية الصناعية ، بمفردها ، أو بالاشتراك مع مؤسسين آخرين ، وتوفير المعونة الفنية والمالية لهذه الجمعيات ، وإمدادها بالمواد الأولية ، لتيسير تمويلها وتسهيل تسويق منتجاتها ، بما يتفق مع أسس التنظيم الصناعي الحديث ، وذلك كله في داخل الإطار التعاوني .

ولم تقتصر الحركة التعاونية ، خلال الفترة موضوع البحث ، على التعاون الإنتاجي في مجالي الزراعة والصناعة ؛ بل امتدت ، أيضا ، إلى التعاون الاستهلاكي الذي يستهدف التخفيف عن كاهل المستهلكين ، وذلك بالعمل على النهوض بالقطاع الاستهلاكي ونشر خدماته في أنحاء البلاد ، والبيع بالجملة لتجار التجزئة

(١٨٣) لقد نشأت الصناعات الصغيرة والصناعات الثرفية والحرفية من صميم البيئة المصرية القديمة لمقاومة احتياجات المواطنين التي نبتت من طبيعة حياتهم . وقد توارثتها الأجيال المتعاقبة ، ثم تطورت نتيجة لتطور الاحتياجات وتغير الأذواق ووسائل الإنتاج ، حتى أصبحت ، بوضعها الراهن ، الذي يتميز بالتركيز في بعض المناطق ، نتيجة توافر الخامات ، وتوارث الصناعة نفسها ، أو لانتشار نتيجة الهجرة الداخلية وانتقال هذه الصناعات من جهة إلى أخرى .



بالقطاع الخاص للقضاء على جشع تجار الجملة، والبيع بالتجزئة للمستهلكين مباشرة، وتحقيقا لهذه الأهداف أنشئت مؤسسة تعاونية استهلاكية لإعادة تنسيق الهيكل التعاوني في مجال الاستهلاك، عن طريق المساهمة في رهوس أموال الجمعيات التعاونية للمحافظات وإنشاء وامتلاك الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية .

بيد أنه لاستكمال البناء التعاوني في عمومه ، اقتضى الأمر ظهور أنواع جديدة أخرى من الجمعيات التعاونية ، في مجال الإسكان ، واستصلاح الأراضي ، وصيد الأسماك ، وتربية الدواجن . وهكذا ، أصبح التعاون الركيزة الأساسية التي يستند إليها تطوير الريف ، وزيادة الإنتاج ، والتخلص من الوسطاء المستغلين ، سواء كانوا مرايين بالمزارع ، أو منظمين بالمصانع ، أو تجارا محترفين . ولم تعد التنظيمات التعاونية أجهزة مكملة للإقطاع والرأسمالية ، كما كان عليه الحال من قبل ، بل أداة لها فاعليتها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجديد .

#### ٤ - تكوين نواة القطاع العام

أما الاتجاه الثالث فهو تكوين نواة القطاع العام . ولقد وضح هذا الاتجاه في عام ١٩٥٧ بعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس والعدوان الثلاثي الذي أعقب هذا التأميم . إذ شعرت الدولة أنه من الضروري إنشاء مؤسسة عامة لإدارة ما تملكه الدولة في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، ذلك أن قوانين التمهير التي أصدرتها الحكومة بعد العدوان قد أدت إلى تملك الدولة لحصص كبيرة في عدد من البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية . ومع ذلك فقد كانت هذه الأسهم لا تمثل إلا أقلية من النشاط الاقتصادي . ومن ثم فقد أصبح من الضروري تجميع كل هذه الأسهم في مؤسسة واحدة لضمان تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة في هذا المجال ، وتبلور هذا الاتجاه في إنشاء المؤسسة الاقتصادية التي كانت تمثل ، إلى حد ما ، شركة قابضة تمتلك أسهما في مجالات اقتصادية متعددة . وقد أنشئت المؤسسة بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ،

وسرعان ما اتسع نشاطها ، إذ اشترت أسهم كثيرة من الشركات ، كما اشترت حصص الأعداء في بعض الشركات الأخرى ، وأسهمت في إنشاء عدد من المشروعات الإنتاجية ، وبذلك ارتفعت استثماراتها ، في أوجه النشاط المختلفة — من بنوك وشركات تأمين وتأمين وصناعة وتجارة ونقل — من ٤٧٣ مليون جنيه في سنة ١٩٥٧ إلى ٩٤٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٩ (١٨٤) . ومن ثم ، كانت المؤسسة الاقتصادية ، في هذه الفترة ، تعبيراً عن نوع من المشاركة بين القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي .

ولم يقتصر الأمر على قيام المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع العام ، بل إن هذه النواة قد تعاظمت قليلاً بتأمين جزء من القطاع المصرفي ، خلال الفترة موضوع البحث ، مثلاً في البنك الأهلي المصري وبنك مصر . إذ أن البنك الأهلي كان قد استمر ، بعد تحويله إلى بنك مركزي ، مضطرباً بالوظائف التي أسندتها إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، إلى أن صدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، متضمناً الأحكام التفصيلية لوظائف البنك المركزي ، واختصاصاته في الرقابة والإشراف على البنوك ، وتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها ، بما يساعد على دعم الاقتصاد القوي واستقرار النقد المصري ، وإجازة حصول مساهمي البنك على أرباح سنوية لا تتجاوز قيمتها ٢٠ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم . ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ بانتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة ، لما يقتضيه الصالح القومي من ضرورة تأمين هذا البنك .

كما صدر ، بعد ذلك ، قرار رئيس الجمهورية بفصل البنك المركزي عن البنك

---

(١٨٤) نشرة البنك الأهلي ، المجلد ١٤ ، العدد الثاني ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٩ إلى ٢١٠ ،

والعدد الرابع ، ص ٤٠٣ إلى ٤٠٤ .

الاهلى ، وقضى هذا القرار بإنشاء مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى  
« البنك المركزى المصرى » ، تتولى مزاولة العمليات المصرفية الخاصة بالحكومة  
والأشخاص الاعتبارية العامة ، وعمليات الائتمان مع البنوك ، على أن يزاول  
البنك الاهلى المصرى ، دون أية قيود ، جميع العمليات المصرفية العادية بالشروط  
التي تخضع لها البنوك التجارية . كما صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بانتقال  
ملكية بنك مصر إلى الدولة .

## الفصل الخامس عشر

### الملاح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكي

( الفترة الثانية للتحول ، ٦٠ / ١٩٦٥ )

أشرنا في الفصل السابق، إلى أن دراسة ملاح الفترة الأولى للتحول الاشتراكي قد كشفت النقاب عن أن الاقتصاد القومي قد سار ، إبان تلك الفترة ، في اتجاهات متميزة ، بدأت بالإصلاح الزراعي ، و انتهت بخلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع ، ودعم الأسلوب التعاوني ، وتكوين نواة القطاع العام . وسنتابع ، في هذا الفصل ، الاتجاهات التي سار فيها الاقتصاد القومي في الفترة الثانية للتحول الاشتراكي ، ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ .

#### ١ - اطراد نمو القطاع العام

وتكشف هذه الفترة عن أربعة اتجاهات في تطور الاقتصاد القومي خلال الفترة المشار إليها ؛ الاتجاه الأول ، هو اطراد نمو القطاع العام . وقد بدأ ذلك بإنشاء مؤسسة مصر ومؤسسة النصر وغيرهما من المؤسسات العامة ، ثم اتسع نطاق القطاع العام بصدور بعض القرارات الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ ، وازداد اتساعا بصدور قرارات اشتراكية أخرى في أغسطس ١٩٦٣ . إذ صدر في مارس ١٩٦١ القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة قابضة أخرى ، هي مؤسسة مصر ، بوصفها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ، ولها شخصيتها الاعتبارية المستقلة . ويتكون رأسمالها من رأسمال بنك مصر ومن أنصبته في رؤوس أموال الشركات المساهمة . وكانت المؤسسة تهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والمالي والزراعي والصناعي ، كما كانت تتولى الإشراف على



نشاط بنك مصر وغيره من المؤسسات العامة الأخرى ، على أن تؤول الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة إلى الخزانة العامة بعد اقتطاع جزء منها لتكوين الاحتياطيات أو لإنشاء المشروعات الجديدة .

كما صدر في مارس ١٩٦١ القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١ بتأسيس مؤسسة قابضة ثالثة هي مؤسسة النصر . وتهدف ، أيضا ، إلى تنمية الاقتصاد القومى عن طريق الاشتراك فى المشروعات الصناعية . ويتكون رأسمال المؤسسة من رؤوس أموال جميع الشركات التى أسستها الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، وذلك بالإضافة إلى رؤوس أموال الشركات العامة التى يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية .

وفضلا عن إنشاء المؤسسات الثلاث القابضة — المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة مصر ومؤسسة النصر — فقد أنشئ عدد آخر من المؤسسات ، كالمؤسسة العامة التعاونية للإسكان ، والهيئة العامة للبترول ، والمؤسسة العامة للنقل البرى ، والهيئة العامة لتعمير الصحارى . وكان تفضيل إنشاء مؤسسات عامة تضم شركات ذات نشاط متنوع ينبع من الرغبة فى الاحتفاظ بقدر من المنافسة بين الشركات التى تعمل فى نشاط اقتصادى واحد ، وتنتمى إلى مؤسسات عامة مختلفة .

ثم صدرت ، فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ ، ثلاثة قرارات بقوانين ، تناولت بالتأميم كثيرا من قطاعات الاقتصاد القومى : القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ، فضلا عن بعض الشركات والمنشآت الأخرى ، مع احتفاظها بشكلها القانونى ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بمساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت على أن تأخذ شكل شركة مساهمة عربية تسهم فيها إحدى المؤسسات العامة بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال ، والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ الذى يقضى بوضع حد أقصى للملكية الفرد من أسهم بعض الشركات قدره ١٠٠٠٠ جنيه ، على أن يؤول إلى الدولة ما يتجاوز

هذا الحد الأقصى نظير سندات عليها . كما صدر في نفس التاريخ القرار الجمهورى رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ ، ويقضى بأنه لايجوز - إلا بقرار من رئيس الجمهورية - للحكومة والمؤسسات العامة والشركات ، التى تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر ، أن تمهد بأعمال المقاولات والأشغال العامة التى تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠٠ جنيه لغير الشركات التى تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

وقد ترتب على عملية التأمين هذه أن أصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادى يدار بواسطة أجهزة الدولة ، واتسعت رقعة القطاع العام ، فلقد أمت جميع البنوك وشركات التأمين وشركات الملاحة البحرية ، بالإضافة إلى ٥٠ شركة أخرى يشتغل أغلبها بالصناعات الأساسية والثقيلة . كما أمت ٨٣ شركة أخرى تأمينا جزئيا ، بأن ساهمت الحكومة فى ٥٠ ٪ على الأقل من رؤوس أموالها ، وتضم هذه المجموعة شركات تشتغل بالصناعات الخفيفة والمقاولات . كذلك فقد أمت ١٤٥ شركة تأمينا جزئيا ، عندما حصلت الدولة على ما يمتلكه أى فرد فيها من أسهم تزيد قيمتها السوقية على ١٠٠٠٠ جنيه ، وتشتمل هذه المجموعة على شركات الغزل والنسيج وغيرها من شركات الصناعة الخفيفة ، هذا فضلا عن إسقاط التزامات المرافق العامة وتحويلها إلى مؤسسات عامة ( ١٨٥ ) .

---

( ١٨٥ ) إذ صدر فى ٢٠ يوليو القانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، فى شأن إسقاط الالتزام الممنوع لشركة ليون لاستغلال مرفق الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية ، وكذلك الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة لاستغلال مرافق النقل العام بمدينة القاهرة . وقد نص القانون الأول على أن تنشأ مؤسسة عامة تسمى مؤسسة الكهرباء والغاز بمدينة الإسكندرية تكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتؤول إلى المؤسسة الجديدة جميع أصول وخصوم شركة ليون الخاصة بإدارة المرفق السابق . كما نص القانون الثانى ، أيضا على أن تؤول إلى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة جميع منشآت وممتلكات شركة ترام القاهرة .

أما بالنسبة لعمليات تصدير القطن فقد صدرت في شأنها بعض القوانين الاشتراكية في فترات غير متباعدة ، تدرجت بها من التأمين الجزئي إلى التأمين الكامل . إذ كان قد صدر في ٢٢ يونيه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم منشآت تصدير القطن . ويقضى بأنه يتعين على كل منشأة تزاوّل تجارة تصدير القطن أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية لا يقل رأسمالها عن ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وأن تكون إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي مساهمة فيها بحصة لا تقل عن ٣٥ ٪ . وقد منحت منشآت التصدير ، المقيدة باتحاد مصدرى الأقطان ، مهلة قدرها سنة ، لكي توافق أو ضاعها مع أحكام هذا القانون (١٨٦) . وفي ٢٠ يوليو صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ معدلا لنصوص القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ، وبمقتضى هذا التعديل زادت حصة اشتراك القطاع العام في مؤسسات تصدير القطن إلى ٥٠ ٪ مع تقصير المهلة الممنوحة إلى ستة أشهر . وفي ١٢ أبريل ١٩٦٣ صدر قرار جمهورى بتأميم جميع منشآت تصدير القطن ، ونقل ملكيتها للدولة ، واعتبار المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على تلك المنشآت . وكان قد صدر ، أيضا ، في ٥ أبريل ١٩٦٣ قرار جمهورى بتأميم محالج الأقطان في محافظات الجمهورية ، وبذلك أصبحت جميع مراحل إنتاج القطن وحلجه وتصديره تحت إشراف الدولة ، مما يضمن وفاءها بجميع الالتزامات في مواعيدها المقررة ، والقضاء على كل تلاعب بمنتجى القطن وحمايتهم من الاستغلال .

ثم صدرت ، في أغسطس ١٩٦٣ ، مجموعة أخرى من القرارات الاشتراكية التي

---

(١٨٦) كما صدر في ٢٠ يونيه القرار الجمهورى رقم ٩١٢ لسنة ١٩٦١ باعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وملحقة بوزارة الاقتصاد ، على أن تتولى هذه اللجنة تنفيذ سياسة الحكومة في شأن دعم سوق القطن ، والمحافظة على مستوى أسعاره ، والمعاونة على تسريف المحصول في الداخل والخارج .



كان لها أثرها في زيادة اتساع نطاق القطاع العام عما كان عليه الوضع في عام ١٩٦١ ؛ إذ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ الذي يقضى بأن يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو التصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام ، أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام . كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم وعقود استغلال بعض المحاجر الممنوحة للقطاع الخاص ، على أن تؤمم الأصول المستخدمة في الاستغلال وتؤول ملكيتها إلى الدولة . كما صدر القرار الجمهوري رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض شركات القطاع العام التي لم تكن خاضعة لقرارات التأميم وبعض الشركات التي كانت تحت الحراسة ، وبعض الشركات التي كانت مؤمنة تأمينا جزئيا بخضوعها للقانونين رقمي ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ .

## ٢ - قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة

يبد أن هذه الخطوات الواسعة نحو التحول الاشتراكي قد رتبت ضرورة قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة كان لابد من قيامها كنتيجة حتمية لصدور القرارات الجديدة المنظمة للنشاط الاقتصادي . . وهذه التنظيمات هي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ، والشركات التي آلت ملكيتها للدولة واحتفظت بشكل الشركة المساهمة . . لقد احتفظ المشروع للشركات المؤممة بشكلها السابق على التأميم ، تحررا من الاوضاع الحكومية ، الإدارية والمالية ، ثم أنشأ مؤسسات عامة تتولى الإشراف عليها ، ثم أتبع المؤسسات بالوزارات ، وأسند إلى الوزير المختص مسؤولية الرقابة على هذه المؤسسات وتوجيهها ، ثم جعل من المجلس الأعلى للمؤسسات العامة رقيا على كل هذه الأجهزة . وهذا يعني ، بطبيعة الحال ، أن للدولة حق الرقابة على المشروعات المؤممة ، وهي رقابة تقتضيها سياسة الاقتصاد المخطط ، حتى لا تحيد هذه المشروعات عن إطار الخطة العامة ، ولا تظني الرقابة على استقلالها أو إعاقه إدارتها بالأساليب التجارية . كما كان من أمر إدخال



هذه التنظيمات المستحدثة أن أصبح للعمال والموظفين حق المشاركة في أرباح الشركات التي يعملون بها ، وفي عضوية مجالس إدارتها (١٨٧) .

أما الاتجاه الثانى للتطور الذى حدث خلال فترة التحول فهو مسار الاتجاه الأول ، إذ بات من الضرورى إجراء الموازنة بين مزايا الاستمرار فى إنشاء مؤسسات عامة تضم إليها شركات متنوعة على النهج الذى كان سائدا حتى ديسمبر ١٩٦١ وبين إعادة تنظيم القطاع العام فى مؤسسات متخصصة ، كل واحدة منها تتولى الإشراف على قطاع محدد من النشاط الاقتصادى . وكان الرأى هو أن النظام الأول ضرورى للإبقاء على المنافسة ، على حين أن النظام الثانى القائم على التخصص النوعى يحقق مزيدا من الكفاية الإنتاجية وإحكام الرقابة والإشراف على كل قطاع كوحدة واحدة . فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الخطة الشاملة للتنمية . ولما كانت أهداف الخطة قد حددت لكل قطاع على حدة ، فقد تحتم رجحان كفة فكرة إنشاء مؤسسات متخصصة لتحل محل الأنواع القديمة من المؤسسات العامة .

ولهذا صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الذى أنجه بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى إلى التخصص النوعى ؛ إذ نص على إعادة توزيع المؤسسات العامة على النهج الذى يضمن تكتل جهودها وإحكام الرقابة عليها ، وعلى تحديد مجموعة الشركات والمنشآت التى تضمها كل مؤسسة ، على اعتبار أن هذه الشركات والمنشآت هى وسائل تلك المؤسسات فى تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١٨٧) لقد صدر فى ١٩ يوليو القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ، ويقضى بالآ يزيد عدد أعضاء مجالس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، منهم عضوان أحدهما بنوب عن الموظفين والآخر عن العمال ( وقد زيد هذا العدد ، فيما بعد ، إلى أربعة أعضاء ، عضوين عن الموظفين وآخرين عن العمال ) ، ويتم إنتخاب هذين للعضوين بالاقتراع السرى ، وتكون مدة عضويتها سنة تبدأ من أول يوليو .

وعلى ذلك فإن مرحلة التنظيم الاقتصادي التي بدأت بقرارات يوليو ١٩٦١ قد نقلت دور المؤسسات العامة - المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، ومؤسسة النصر - من دور المنظم الذي يؤلف بين القطاعين العام والخاص ، في نوع من المشاركة ، إلى دور الإدارة الاقتصادية ، لحساب القطاع العام ، في إطار من التنظيم الاشتراكي على أربعة مستويات مركزية متدرجة ، وهي : الإدارة المباشرة على مستوى الشركة العامة ، والإدارة غير المباشرة - بطريق الإشراف والتوجيه - على مستوى الصناعة بواسطة المؤسسة النوعية ، والتنسيق على مستوى القطاع بواسطة الوزارة المختصة ، والتنسيق بين القطاعات المختلفة على مستوى المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . وفي داخل إطار هذا التنظيم الاشتراكي ظهرت مؤسسات عامة جديدة ، وفصلت بعض المرافق التي كانت قائمة قبل صدور هذه القوانين ، ومنحت الشخصية الاعتبارية ، كالهيئة العامة للسكك الحديدية ، والهيئة العامة للبريد ، والهيئة العامة للمواصلات السلوكية واللاسلكية . كما أنشئت مؤسسات عامة للإشراف على مرافق اقتصادية كانت تستغلها شركات خاصة بمقتضى عقود التزامها كهيئة قناة السويس (١٨٨) .

### ٣ - العدالة التوزيعية

أما الاتجاه الثالث فهو ، في حقيقة الأمر ، امتداد للاتجاه نحو العدالة التوزيعية في الفترة الأولى للتحويل الاشتراكي ، إذ اتجه مسار هذا التحول نحو تحقيق العدالة في توزيع الثروة العقارية بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي التي قضت باستيلاء الدولة على المساحات الزائدة عن الحد الأقصى لما يجوز للفرد

---

(١٨٨) وقد نصت قرارات التأميم على تعويض حملة أسهم الشركات المؤممة ، وأصحاب رهوس أموال المنشآت المؤممة ، بسندات إسبعية على الدولة لمدة ١٥ سنة وبفائدة ٤ ٪ سنوياً ، كما يجوز استهلاكها جزئياً ، أو كلياً ، بعد مقرر سنوات . ويحدد -مر كل سند بسعر السهم حسب آخر إقبال ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة قبل صدور القانون .

أن يمتلكه من الأرض الزراعية ، وهو مائة فدان ، على أن توزع المساحات الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين ، ويعوض الملاك السابقون على أساس عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأراضي المستولى عليها مضافاً إليها قيمة المنشآت الملحقة بها ، وعلى أن يكون سداد التعويض على شكل سندات على الحكومة بفائدة ٣ ٪ سنوياً وتستهلك على ٣٠ سنة . وفي الفترة الثانية للتحويل الاشتراكي استكملت صورة العدالة التوزيعية بصدر القوانين الاشتراكية التي تستهدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، بتقليل التفاوت بينها .

ولمعد كان سلاح الضريبة من أهم الأسلحة التي تدرعت بها الدولة لتحقيق عدالة توزيع الدخل ؛ إذ صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، الخاص بفرض الضريبة العامة على الإيراد . وبمقتضى هذا التعديل رفعت أسعار الضريبة على الإيراد العام بدرجة أكبر تصاعداً مما كانت عليه قبل التعديل (١٨٩) . وإذا أخذنا في الاعتبار القوانين الاشتراكية الأخرى ، فإنه يتضح بجملة أن رفع سعر الضريبة العامة

---

(١٨٩) كانت هذه الضريبة قد فرضت لأول مرة في «مصر» في عام ١٩٤٩ وقد نص التعديل الذي تضمنه القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ على أن تكون شريحة الدخل لأقل من ١٠٠٠ جنيه معفاة من الضريبة ، ثم تخضع شريحة الدخل من ١٠٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ٨ ٪ وشريحة الدخل من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ٩ ٪ ، وشريحة الدخل من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ١٠ ٪ ، وشريحة الدخل من ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جنيه لسعر ضريبة قدره ١٥ ٪ ، ثم يزداد ١٠ ٪ إضافية من كل ألف جنيه جديدة حتى يصل سعر الضريبة إلى ٢٥ ٪ بالنسبة لشريحة الدخل من ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جنيه سنوياً ، على أن يخضع الدخل الذي يزيد عن حد العشرة الآلاف جنيه لضريبة سعرها ٩٠ ٪ . هذا وقد ألغيت الضريبة الإضافية للدفاع ، وهي والتي كانت مفروضة على الضريبة العامة على الإيراد ، وذلك ابتداء من دخل عام ١٩٦١ ، وبمقتضى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١ .

على الإيراد لم يستهدف زيادة موارد الميزانية ، وإنما يضع حداً للدخول الكبيرة . ويؤكد هذا الاتجاه صدور القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الذي يقضى ألا يتجاوز ما يحصل عليه أى شخص من أية مؤسسة أو هيئة أو شركة أو جمعية ، بوصفه موظفاً أو مستشاراً أو بأية صفة أخرى ، عن ٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، سواء كان ذلك فى شكل راتب أو مكافأة أو بدل حضور أو علاوة أو بأية صورة أخرى . كما صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة ، سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

كذلك فمن أهم التدابير التى اتخذت بهدف إعادة توزيع الدخل هو مشاركة الموظفين والعمال فى أرباح الشركات التى يعملون بها ، وذلك بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ المعدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . إذ قضى هذا القانون بتوزيع الأرباح الصافية المدة للتوزيع بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على الوجه التالى :

٥ . / من الأرباح الصافية تخصص لشراء سندات حكومية .

و ٧٥ . / من المتبقى على المساهمين .

و ٢٥ . / على الموظفين والعمال ، ويتم توزيع هذه النسبة على النحو التالى :

( ١ ) ١٠ . / نقداً عند توزيع الأرباح على المساهمين ، طبقاً لقواعد عامة

يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

( ب ) ٥ . / تخصص للخدمات الاجتماعية والإسكان ، طبقاً لما يقرره مجلس

إدارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

( ج ) ١٠ . / تخصص للخدمات الاجتماعية مركزية للموظفين والعمال ، وتحدد

كيفية التصرف فى هذه المبالغ ، وأداء الخدمات ، والجهة الإدارية التى تتولاها ، بقرار

من رئيس الجمهورية .



ولم تقتصر القرارات الاشتراكية الهادفة إلى تحقيق العدالة التوزيعية على زيادة درجة التصاعد في فرض سعر الضريبة على الإيراد العام ، وعدم تجاوز ما يتقاضاه أى شخص على ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، ومشاركة الموظفين والعمال في أرباح الشركات التى يعملون بها ، فقد صدرت قوانين أخرى ترمى إلى التوسع في تحقيق هذه العدالة التوزيعية ، من ناحية ربيع الأراضى وفوائد الديون وإيجارات المساكن وأجور العاملين . إذ نص قانون الإصلاح الزراعى الثانى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ على أنه اعتبارا من سنة ٦١ / ١٩٦٢ الزراعية لا يجوز لأى شخص وأسرته أن يحوزوا بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى ، ما يزيد على ٥٠ فدانا غير المملوكة لهم . كما صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن تخفيض أقساط الدين وفوائده ، التى لم تودى من ثمن الأرض الموزعة ، أو التى توزع على المتفعين بمقتضى أحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، إلى النصف وفى ٢ نوفمبر ١٩٦١ صدر قانونان بشأن إيجارات المساكن يقضى أولهما رقم ١٦٨ بأن تخفيض بنسبة ٢٠ ٪ الإيجارات الحالية للمساكن التى أنشئت بعد يونية ١٩٥٨ . أما القانون الثانى رقم ١٦٩ فيقضى بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية لصالح المستأجرين ، وذلك عن طريق خصمها من الإيجار . وكان قد صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ فى ٢٥ يوليو بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية ، وبمقتضى هذا القانون تفرض ضريبة تصاعدية على العقارات يقع عبؤها على أصحاب العقارات ، وتدرج من ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة للمساكن التى لا يتجاوز فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة الواحدة ثلاثة جنيهات إلى ٤٠ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية بالنسبة للمساكن التى يزيد فيها متوسط الإيجار الشهرى للحجرة عن عشرة جنيهات .

وفضلا عن ذلك فإنه عندما بدا أن أحد اتجاهات التحول الاشتراكي ينسحب

إلى تحديد ساعات العمل في المؤسسات الصناعية ، فقد اقترن ذلك بسياسات من الضمان القانوني الذي يكفل عدم الانتقاص من أجور العاملين في هذه المؤسسات ، إذ صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية ، ويقضى بأنه لا يجوز أن تزيد ساعات العمل في هذه المؤسسات عن ٤٢ ساعة في الأسبوع باستثناء فترات الراحة ، ولا يجوز للعامل أن يعمل في أكثر من مؤسسة واحدة ، كما لا يجوز للمؤسسات تفرض على عمالها الاشتغال أوقاتاً إضافية ، أو توظف عمالاً يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت ، إلا بإذن من وزير الصناعة الذي له الحق في تحديد عدد العمال الذين قد تلتزم المؤسسات الصناعية بزيادتهم نتيجة لتطبيق أحكام هذا القانون . ثم أعقب ذلك صدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ ، في شأن تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية ، ويقضى هذا التعديل بأن تطبيق القانون رقم ١٣٣ الذي خفض ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة في الأسبوع لن يترتب عليه تخفيض في أجر العمل .

وليس ثمة من البيانات المتاحة ما يمكن معه معرفة إلى أي مدى كان لكل هذه التدابير التي اتسمت بها مرحلة التحول الاشتراكي أثرها في تحسين توزيع الدخل الشخصية على فئات الدخل المختلفة ، باستخدام « منحنيات لورنز » ، قبل وبعد اتخاذ هذه التدابير . غير أنه ليس من شك أنها ، في مجموعها ، ذات أثر فعال في تحقيق العدالة التوزيعية . يضاف إلى ذلك أن اهتمام الدولة بقطاعات الخدمات — ومن أهمها الخدمات التعليمية والصحية — وتوزيعها على نطاق واسع بين المواطنين بلا مقابل أو بمقابل رمزي ، إنما يعنى ، في الحقيقة ، زيادة دخول أصحاب الدخل المحدودة بصورة عينية . ولا مناص من أن يؤخذ هذا التوزيع العيني للدخل في رسم الصورة الصحيحة لتحسين توزيع الدخل الشخصية في مرحلة التحول الاشتراكي .

## ٤ — الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل

أما الاتجاه الرابع فهو الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل من أجل تنمية الاقتصاد القومى، كبديل لأسلوب التنمية التلقائية الذى يتبع فى الاقتصاد الرأسمالى. ولقد كان من الضرورى الأخذ بأسلوب التخطيط لاعتبارات أربعة :

الاعتبار الأول : أن التنمية التلقائية لا يمكن أن تضمن زيادة الإنتاج والدخل القومى بالمعدلات السريعة المتزايدة التى تتقدم بكثير على معدل الزيادة فى عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم خطورة مشكلة السكان وتعقدها فى الجمهورية العربية المتحدة .

الاعتبار الثانى : أن التنمية التلقائية لا يمكن أن تضمن اختيار النموذج الصحيح للتنمية ، على ضوء ما يتاح من موارد وإمكانات ، وما يرغب المجتمع فى إشباعه من احتياجات ، فلا توجه الموارد إلى إشباع حاجات طبقة على حساب الطبقات الأخرى ، ولا يسرف المجتمع فى الاستهلاك على حساب النقص فيما يتاح من مدخرات لازمة للاستثمارات الجديدة ، ولا يتخلف قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى فيعوق هذا التخلف نمو قطاع أو قطاعات أخرى . وعلى ذلك فإن توازن الاقتصاد القومى ، فى كل هذه المعانى ، لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل التخطيط .

الاعتبار الثالث : أنه لا يمكن ، بدون التخطيط ، ضمان تنفيذ المشروعات الهامة للتنمية الاقتصادية التى لا يتحقق الإقبال عليها ، لو ترك أمر التنمية للقوى التلقائية ، إما لجسامة رهوس الأموال المطلوبة لتنفيذ هذه المشروعات ، وإما لضعف الحافز الذى يدفع إلى الإقبال عليها وتحمل مخاطرها فى المدى القصير . رغم أهميتها البالغة لدعم الاقتصاد القومى . ومن ثم ، فإن التخطيط يضمن وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية ، طويلة المدى ، التى تقرر بين سدا لاحتياجات الحاضرة ، واطراد النمو فى المستقبل .



الاعتبار الرابع : أن التخطيط يعد أساسا لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية ، لأنه لا ينظر إلى مصلحة طبقة دون طبقة ، ولا يسمح بالاستغلال والانتهاز ، ولا بالتطبيقات الاحتكارية التي لا يحركها إلا دافع الربح ، فضلا عن أنه يستهدف توفير العمالة لكل قادر على العمل على أساس من تكافؤ الفرصة ، بحيث يمكن استيعاب كل القادرين على العمل خلال عدد من السنين ، وبحيث يقضى نهائيا على كل صور البطالة الظاهرة والمقنعة في البلاد (١٩٠).

والتخطيط ، بهذه المثابة ، هو أسلوب علمي في التنمية ، يستهدف تنظيم الاقتصاد القومي ، وتطوير الحياة الاجتماعية ، بطريقة تكفل حسن استخدام الموارد القومية ، بما يحقق الزيادة في الإنتاج وفي الدخل القومي بالقدر المطلوب ، وبالمعدلات السريعة المتزايدة ، التي يمكن ، بموجبها ، التغلب على مشكلة الزيادة المطردة في السكان ، وبما يكفل حسن توزيع هذا الدخل بين الأفراد . ومن ثم ، فإن التخطيط على النطاق القومي إنما يقصد به وضع خطة ذات أهداف مرسومة ، يسير عليها المجتمع ، خلال فترة زمنية محددة ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا ، فإن التخطيط ينصرف إلى عمليات أربع ... تقدير الإمكانيات القومية ، وتحديد الأهداف القومية في حدود الإمكانيات المتاحة ، أي الموارد الطبيعية والبشرية والمالية ، وتحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف باختيار مشروعات معينة ، وتحديد الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف المرسومة .

وهناك نوعان من التخطيط سار عليهما الاقتصاد القومي في فترتي التحول الاشتراكي : التخطيط الجزئي أي وضع برامج جزئية للتنمية ، تتناول بعض قطاعات الاقتصاد القومي دون القطاعات الأخرى ، والتخطيط الشامل والمقصود

---

( ١٩٠ ) راجع بالتفصيل « التقدم في ظل التخطيط » نفس المرجع السابق ،



به وضع خطة على النطاق القومى ، بمعنى أنها تنسحب إلى جميع قطاعات الاقتصاد القومى ، بما يضمن تحقيق النمو المتوازن لهذه القطاعات . غير أن وضع الخطة هو المرحلة الأولى من مراحل التخطيط ، يشترك فى تحمل مسؤوليته كل من جهاز التخطيط المركزى ومختلف جهات التنفيذ . أما المرحلة الثانية فهى تنفيذ الاهداف المرسومة فى الخطة الموضوعية عن طريق جهات التنفيذ ، وهى الوزارات وشركات القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص ، كل جهة فيما يخصها من نشاط معين ، أو مجموعة معينة من النشاط الاقتصادية . وأما المرحلة الثالثة فهى متابعة تنفيذ هذه الاهداف للتغلب على ما قد يعترض سير التنفيذ من صعوبات .

#### ٥ - المقومات الأساسية لمرحلة التحول

وفى ضوء ما تقدم من اتجاهات اتسم بها الاقتصاد القومى فى مرحلة التحول الاشتراكى ، إبان الفترتين الأولى والثانية ، يمكن أن نخلص إلى التعرف على المقومات الأساسية لهذا التحول فيما يلى :

أولاً - وضع حد أعلى للملكية الزراعية ، وإعادة توزيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين ، بما ينطوى عليه ذلك من تصفية الإقطاع الزراعى وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية .

ثانياً - استكمال البناء التعاونى فى مجال الإنتاج الزراعى ، والصناعات الحرفية والريفية والصناعات الصغيرة ، وفى قطاع التجارة الداخلية . وفى مجال الإسكان واستصلاح الأراضى وصيد الأسماك وتربية الدواجن ، وذلك بهدف زيادة الإنتاج والتخلص من الوسطاء المستغلين والمرايين بالريف ، واستخدام التنظيمات التعاونية المختلفة فى المدن والريف ، كأداة لتطوير الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الجديد .

ثالثاً - سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، وما يستلزمه ذلك من خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم فى جميع المجالات ، وتحمل المسؤولية الرئيسية

في خطة التنمية ، وذلك عن طريق تأميم المشروعات الهامة والاساسية ، وقصر بعض القطاعات على الملكية العامة (١٩١) ، وإنشاء المشروعات العامة الجديدة ، وعن طريق قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة في صورة مؤسسات عامة متخصصة نوعيا في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي ، ومع وجود قطاع خاص يشارك في عملية التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

رابعاً — إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين عنصر العمل وعنصر رأس المال ، بحيث يفسح المجال لقيام العاملين بدورهم الفعال في عملية الإنتاج ، وذلك عن طريق تحديد ساعات العمل ، وتحديد الحد الأدنى للأجور ، وإشراك العاملين في الشركات في مجالس إدارتها وفي الأرباح التي تحققها .

خامساً — تحقيق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات محدودة الدخل وتضييق التفاوت بين الدخل ، وذلك عن طريق فرض حد أقصى لما يجوز لأي شخص أن يحصل عليه من دخل بمقدار ٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، ورفع أسعار الضريبة التصاعدية على الإيراد العام ، وفرض الضرائب التصاعدية على المباني ، وإصدار قوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها ، وعن طريق التوسع في الخدمات العامة المجانية .

#### ٦ - معالم الفكر الاشتراكي العربي

وهنا يمكن أن نستشف بعض معالم الفكر الاشتراكي العربي الذي أوحى باستخدام أدوات التحول الاشتراكي على النحو الذي قدمناه ، وتتلخص فيما يلي:

(١٩١) وقد نص عليها ميثاق العمل الوطني بأنها الهياكل الرئيسية للإنتاج ، وهي السكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات والقوى المحركة والسدود ووسائل النقل بأنواعها الثلاثة: البري والبحري والجوي ، والمرافق العامة ، والصناعات الثقيلة والصناعات المتوسطة ، وعمليات الاستيراد ، والبنوك وشركات التأمين — مشروع الميثاق ، مصلحة الاستعلامات ، ٢١ مايو ١٩٦٢ ، ص ٦٥ و ٦٦ .

أولاً — الإيمان بعدم التوافق التلقائي بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وضرورة التوفيق بينهما مع تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، إذا حدث التعارض بينهما . وتحقيقاً للمصلحة العامة يقام قطاع عام كبير يقود عملية التنمية ، ويمتدع على الملكية الخاصة دخول بعض القطاعات الاقتصادية . أما تحقيق المصلحة الخاصة فيتمثل في الاعتراف بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج في بعض القطاعات على ألا تكون مستغلة ، وفي إقرار مبدأ التفاوت بين الدخول ، سواء كان مصدرها العمل أو الملكية .

ثانياً — الاعتراف بالملكية الخاصة ، غير المستغلة ، إذ أن منطق الفكر الاشتراكي العربي ينظر إلى الملكية الخاصة على أنها قد تكون مستغلة ، كما يمكن أن تكون غير مستغلة . وفي هذه الحالة تعتبر الملكية وظيفة اجتماعية ، بمعنى أنها تخدم أصحابها ، وفي نفس الوقت تخدم المجتمع . غير أن اعتبار الملكية وظيفة اجتماعية يقتضى ضرورة تدخل الدولة لوضع قيود عليها تجعلها بعيدة عن مواطن الاستغلال ، كفرض حد أدنى للأجور ، وتحديد أثمان السلع الأساسية، وتحديد إيجارات الأراضى الزراعية والمباني السكنية .

ثالثاً — اختلاف الحل الاشتراكي من قطاع إلى آخر ، ففي القطاع الزراعي تمثل هذا الحل في الإبقاء على الملكية الخاصة مع وضع حد أقصى لها ، وتوزيع الأرض الزائدة عن هذا الحد على صغار الفلاحين توسيعاً لقاعدة الملكية الزراعية . أما في قطاع الصناعة، وقطاع التجارة والمال، فقد تمثل الحل الاشتراكي في تأميم المشروعات الهامة تأمياً كلياً أو جزئياً . وأما في المباني فقد تمثل في فرض الضرائب التصاعدية وفي تخفيض الإيجارات وتحديداتها .

رابعاً — الاعتراف بالصراع الطبقي وضرورة حله سلبياً، إبقاء على الوحدة الوطنية، بما يتضمنه ذلك من تصفية الامتيازات الطبقيّة التي لا تعنى المساواة التامة

بين الأفراد ، إذ يستمر التفاوت في الثروات والدخول ، وإن كان ذلك في حدود (١٩٢) .

وهنا قد نقسم : أين يلتقي الفكر الاشتراكي العربي مع الفكر الاشتراكي عموما ؟ وأين يفترق عنه ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إن جوهر الفكر الاشتراكي ، عموما ، يستند إلى دعامتين : الدعامة الأولى أن يكون العمل الإنساني هو معيار التقييم الاجتماعي ، فلا ميزة ولا حق لإنسان بغير عمل مادام قادرا عليه ، ومادامت الفرصة متاحة له . أما الدعامة الثانية فهي ترتب على الأولى ، إذ أنه مادام العمل هو معيار التقييم والتوزيع ، فلا بد أن تكون أدوات الإنتاج الأساسية في نطاق الملكية العامة للشعب في مجموعه ، وأن تكون جميع أدوات الإنتاج تحت السيطرة الشعبية ؛ إذ بدون ذلك لا يمكن للعمل أن يصبح معيارا للتوزيع ، بل تكون الملكية هي معياره الأساسي . وهاتان الدعامتان تؤديان إلى نتيجة جوهرية ، وهي عدالة التوزيع ومنع استغلال الإنسان للإنسان ، وهذا في الواقع هو الهدف الأساسي للاشتراكية (١٩٣) . أما النتيجة الثانية فهي أنه مادامت جميع أدوات الإنتاج تحت سيطرة الشعب ، فلا بد أن يوجه الإنتاج القوي لإشباع الحاجات الجماعية للشعب ، لا تبعاً لاعتبارات الربح .

وعلى هذا الجوهر يلتقي الفكر الاشتراكي عموما مع الفكر الاشتراكي العربي ، ومع ذلك فقد نخلص إلى بعض السمات الخاصة التي ينفرد بها الفكر العربي ، والتي نجملها فيما يلي :

---

(١٩٢) راجع بالتفصيل « التجربة الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة » نفس المرجع السابق .

(١٩٣) راجع بالتفصيل « تاريخ الفكر الاشتراكي وموقف الاشتراكية العربية »

لدكتور يحيى الجمل ، ص ٢٧ إلى ٣٩ .



أولاً — الإيمان بالوطن العربي الكبير ، وبأن قضية التخلف فيه مترابطة ، وبأن التقدم الذى يمكن أن يحققه يتعذر أن يقام على أساس التجزئة . وهذا يعنى الإيمان بالأساس القومى الذى تمسكه بعض النظريات الاشتراكية كالماركسية . بل لعل هذا الأساس القومى العربى هو أقوى الأسباب التى دعت إلى تسمية الاشتراكية المطبقة فى الجمهورية العربية المتحدة « بالاشتراكية العربية » .

ثانياً — إحلال تحالف قوى الشعب العاملة جميعاً ( العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ) محل ديكتاتورية الرأسمالية والإقطاع بعد القضاء عليها . وهذا يعنى أن الاشتراكية العربية ترفض ديكتاتورية الطبقة ، أيا كان وضعها الاجتماعى ، ومن ثم فإنها ترفض ديكتاتورية البروليتاريا التى تقول بها النظرية الماركسية .

ثالثاً — اختلاف الموقف من الملكية الخاصة فى الاشتراكية العربية عنه فى الاشتراكيات الأخرى ، إذ أن منطق الاشتراكية الماركسية مثلاً ينطوى على أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج هى ملكية مستغلة أو أداة لاستغلال الإنسان للإنسان ، وتبعاً لهذا المنطق فإن إلغاء هذا الاستغلال يقتضى إلغاء الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج . أما الاشتراكية العربية فإن موقفها بشأن الملكية يضاف إليها سمة خاصة ، إذ أنها وإن كانت ترى أن أدوات الإنتاج الرئيسية ينبغى أن تكون فى نطاق الملكية العامة باعتبارها أساس المجتمع الاشتراكى ، إلا أن هذا لا يعنى إلغاء الملكية الخاصة . ودليل ذلك أن الاشتراكية العربية تؤمن بالملكية الخاصة فى قطاع الزراعة ، بيد أن هذه الملكية الخاصة يجب ألا تكون مستغلة ، وأن تكون تحت سيطرة قوى الشعب العاملة ، ممثلة فى القوافين التى تنظمها وتحدد إطارها وتجعلها ، دائماً ، بعيدة كل البعد عن نزعة الاستغلال .

رابعاً — اختلاف الموقف من المتناقضات الطبقية ، إذ أن الاشتراكية العربية تؤمن بإمكانية الحل السلمى للمتناقضات الطبقية وتذويب الفوارق بين الطبقات ،

وترفض الأسلوب الدموي العنيف لتصفية هذه المتناقضات ، ذلك الأسلوب الذى أخذت به بعض التجارب الاشتراكية المعاصرة . وهذا الحل السلمى يعنى تحطيم الامتيازات الطبقية دون المساس بأفراد الطبقة أنفسهم (١٩٤) .

خامسا — اختلاف طبيعة الاشتراكية العربية عن طبيعة الاشتراكيات الإصلاحية أو اليمينية ، إذ أن الأولى تنطوى على الثورية فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، بينما تتم الثانية عن سياسة التطور التدريجى البطيء على الأساس الاشتراكى . ولانعى « ثورية » الاشتراكية العربية أنها تتبع أساليب العنف ، بل على العكس ، هى تؤمن بالحلول السلمية لمشكلات المجتمع . أما المقصود منها فهو أنها لا تؤمن بأنصاف الحلول أو المهادنة ومحاولات التهذئة ، وإنما تؤمن بالحلول الجذرية الشاملة والمواجهة الصريحة الجريئة للمشكلات . وهذا على عكس الاشتراكيات الإصلاحية التى تنطوى فلسفتها ، أساسا ، على محاولات التوفيق بين المصالح المتضاربة وتأجيل الصدام الذى لا بد أن يتمخض عنه الصراع الطبقي (١٩٥) .

(١٩٤) راجع بالتفصيل « تاريخ الفكر الاشتراكى وموقف الاشتراكية العربية » ، نفس المرجع السابق .

(١٩٥) راجع بالتفصيل « لمحات فى اقتصادنا المعاصر » لدكتور محمد مظلوم حمدى ، ص ١٢٣ وما بعدها — ولو أردنا أن نبعث فى أسباب تعدد النظريات الاشتراكية ، فإننا نستعرض ، أولا ، أهم الأسس التى يقوم عليها الفكر الاشتراكى المعاصر ، وهى أن النشاط الاقتصادى يمثل غرضه فى إشباع الحاجات العامة ، لا فى تحقيق أكبر قدر من الربح ، وأن أدوات الإنتاج تكون تحت السيطرة الشعبية ، وأن الدخل القومى يوزع بطريقة عادلة تستبعد استغلال الإنسان للإنسان . ولسكن مع أن هذه هى المبادئ العامة التى يلتقى عندها الفكر الاشتراكى عموما ، إلا أنه يختلف فيما بينه فى تحديد هذه المبادئ ، وبخاصة بالنسبة لمدى السيطرة الشعبية على أدوات الإنتاج ومدى العدالة الاجتماعية التى يتبناها المجتمع . غير أن تعدد النظريات الاشتراكية لا يرجع إلى اختلاف الفلسفة التى تقوم عليها كل منها فحسب ، بل إن التطبيق العملى للمبادئ العامة لفكر الاشتراكى ، فى مجموعه ، سبب آخر من أسباب الاختلاف فيما بين النماذج المعروفة للاشتراكيات المعاصرة .

والآن وقد وضحت الصورة العامة للأساس الاشتراكي الذي كشفت عنه الملاح الأساسية لمرحلة التحول ، يجدر بنا ، إذن ، أن نتعرف على حقيقة التقدم الاقتصادي الذي حققته الجمهورية العربية ، ومدى هذا التقدم في الفترة الأولى للتحول ، وهي الفترة التي تمتد من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٠ ، والتي كانت عملية التنمية متروكة فيها للقوى التلقائية أساسا ، وإن تخلل ذلك نوع من التخطيط الجزئي من جانب الدولة ، وفي الفترة الثانية للتحول التي اُسمت بتحقيق التنمية على أساس التخطيط الشامل .

## الفصل السادس عشر

### تطور الاقتصاد القومى

فى الفترة الاولى للتحويل ( ١٩٦٠ / ٥٢ )

لقد أشرنا ، فى الفصل السابق ، إلى أن أسلوبنا الاشتراكى يقوم على التخطيط الشامل ، باعتباره عملية تتضمن رسم خطة اقتصادية واجتماعية شاملة تضع أهدافا معينة ، لتحقيق فى فترة زمنية محددة . وأن هذا التخطيط ضرورة لتقدم اقتصادنا القومى ؛ لأنه الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد المتاحة استخداما أمثل ، ومواجهة جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، وإيجاد حل للمعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية التى يمكن فى حلها نجاح العمل الوطنى (١٩٦) . بيد أنه كان من الضرورى ، لنجاح العمل الوطنى على أساس التخطيط الشامل ، أن يتحقق أمران :

الأمر الأول : إيجاد جهاز تخطيطى كفى يستطيع تعبئة الموارد واستخدامها على الوجه الذى يكفل تحقيق التقدم بخطى سريعة ، ويعتمد فى أدائه على مركزية فى التخطيط ولا مركزية فى التنفيذ ، بحيث يكفل وضع برامج الخطة فى يد جموع الشعب .  
الأمر الثانى : أن الجزء الأكبر من خطة التنمية ، تبعاً لذلك ، يجب أن يقع على عاتق القطاع العام الذى تملكه جموع الشعب .

---

(١٩٦) المعادلة الصعبة التى ورد ذكرها فى ميثاق العمل الوطنى تلخص فى ضرورة زيادة الاستهلاك ، وزيادة الإنتاج ، وزيادة المدخرات ، فى نفس الوقت ، من أجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج - وحل المعادلة يتمثل فى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الاستهلاك وتوجيه الفائض إلى الادخار والاستثمار .



## ١ - التخطيط الجزئي للتنمية الاقتصادية

ومن ثم ، فقد كانت هناك مبررات عديدة للبدء في عملية التخطيط على أساس البرامج الجزئية في الفترة الأولى للتحويل الاشتراكي ، إذ لم تكن ثمة أجهزة إحصائية قوية تتوافر لديها البيانات الدقيقة الشاملة التي يمكن في ضوءها رسم الأهداف للمستقبل . هذا فضلا عن أن خبراء التخطيط قد كانوا قلة قليلة وقتذاك ، ولم يكن من المتصور أن يضطلعوا بالمهام الفنية الجسيمة للتخطيط الشامل في أول تجربة رائدة . يضاف إلى هذا كله أن القطاع العام لم يكن من السعة والقوة ، إبان تلك الفترة ، بحيث يتسنى للدولة وضع خطة شاملة يمكن تحقيقها ؛ إذ لم يتناول التأمين حتى عام ١٩٦١ إلا جزءا يسيرا من الاقتصاد القومي على النحو الذي أوضحناه . وعلى ذلك فلم يكن ثمة مناص من بذل محاولات أولية في التخطيط لهذه المرحلة التاريخية من مراحل نمو اقتصادنا القومي .

وقد كانت أول محاولة هي إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ . وقد كان اختصاص المجلس ، بمقتضى هذا المرسوم بقانون ، بمبحث المشروعات التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي ، ووضع برنامج لهذه التنمية تراعى فيه أولوية المشروعات وأهميتها للاقتصاد القومي ، مع الأخذ في الاعتبار بسهولة التنفيذ وقلة التكلفة ووفرة العائد ، على أن يتم تنفيذ المشروعات ، التي يتضمنها البرنامج ، في مدى ثلاث سنوات ، وأن يقوم المجلس بنفسه - أو عن طريق الغير - بتنفيذ ما يرى إمكان تنفيذه من مشروعات ، بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها وتحديد طرق تمويلها . وفي جميع الأحوال يتولى المجلس الإشراف على تنفيذ المشروعات ، وينشر تقريرا مفصلا عما يتم تنفيذه منها . وقد قام المجلس ، فعلا ، بما أسند إليه من أعمال ، وشملت مشروعاته قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات .

ومن بين هذه المشروعات إقامة صناعة الحديد والصلب ، وصناعة الإطارات ، وصناعة الكابلات الكهربائية ، وعربات السكك الحديدية .

كما كانت أول محاولة لتخطيط برامج الخدمات هي إنشاء الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق في ديسمبر ١٩٥٢ ، وقد تفرعت عنها « لجنة السنوات الخمس » في كل وزارة من وزارات الخدمات العامة ، كالصحة والتربية والتعليم والمواصلات ، وتولت كل لجنة دراسة النشاط الخدمي في حدود اختصاصها ، وأعدت المشروعات التي تكشف عنها الدراسة لوضعها موضع التنفيذ . ولكن عمل اللجان قد توقف بإنشاء المجلس الدائم للخدمات بمقتضى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٢ ، على أن يختص ببحث السياسة العامة ، ووضع الخطط الرئيسية للخدمات مع مراعاة التنسيق بينها ، بما يكفل تحقيق النهوض الاجتماعي والارتقاء بمستوى الخدمات العامة في الدولة إلى أقصى حد من الكفاية في الأداء عن طريق التوجيه والإرشاد والإعداد الفني .

ثم أنشئت وزارة الصناعة عام ١٩٥٦ بغرض الإشراف على قطاع الصناعة ، ووضعت برنامجاً للسنوات الخمس الأولى ٥٧ / ١٩٦١ ، ثم قصرت مدة البرنامج إلى ثلاث سنوات . وقد كان البرنامج يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات التحويلية ، والتوسع في صناعات التصدير ، وتشجيع أعمال البحث والتقيب عن المعادن والبتروöl ، وإنشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات المختلفة .

ويمكن أن نستشف مدى التقدم الذي تحقق خلال الفترة موضوع البحث ، لو تتبعنا تطور الدخل القومي ، وقيمة الإنتاج القومي ، وقيمة الاستثمارات المحققة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال هذه الفترة ، ثم أردفنا ذلك بتحليل تطور السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة ، ورتبت نتائج هذا التطور في الدخل والإنتاج والاستثمار ، والظروف التي لا بدت هذه السياسة ، وأثرها في بعض الجوانب الأخرى من التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجديد .

## ٢ — تطور الدخل القومي

ويكشف الجدول التالى عن تطور الدخل القومى بالأسعار الجارية وبالأسعار المثبتة لسنة ١٩٥٤ ، ومعدل النمو فى الدخل خلال الفترة موضوع البحث :

### جدول رقم ١٧

تطور الدخل القومى ومعدل نمو الدخل

بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ، ٥١ / ١٩٥٩ (١٩٧)

( بملايين الجنيهات )

السنة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	معدل النمو
			%
١٩٥١	٧٩٠ ر٤	٨١٧ ر٢	—
١٩٥٢	٨٠٦ ر٠	٨١٣ ر٥	— ٥ ر٥
١٩٥٣	٨٤٧ ر٠	٨١٩ ر٠	+ ٧ ر٠
١٩٥٤	٩٢٠ ر٠	٨٦٩ ر٤	+ ٢ ر٢
١٩٥٥	٩٦٥ ر٠	٩١٨ ر٢	+ ٦ ر٥
١٩٥٦	١٠٦٧ ر٠	٩٤٧ ر٣	+ ٢ ر٢
١٩٥٧	٢١٢٦ ر٠	٩٨٠ ر٧	+ ٥ ر٥
١٩٥٨	١١٥٧ ر٠	١١٠٣ ر٢	+ ٥ ر٢
١٩٥٩	١٢٨٥ ر٢	١٢٠٣ ر٢	+ ٠ ر٠

(١٩٧) المصدر : بالنسبة للأسعار الجارية ، المؤشرات الإحصائية ٥٢ / ١٩٦٤ ،

الإدارة المركزية للإحصاء ، ص ٣٣ ، وبالنسبة للأسعار الثابتة ، البنك الأهلى المصرى ،

«تقييم نمو مصر الاقتصادى أثناء الفترة ٥٢ / ١٩٦٣» ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ،

١٩٦٤ ، ص ٣٤ . ويكشف اختلاف المصدرين عن اختلاف تقدير الدخل عام ١٩٥٤ .

ويوضح الجدول السابق أن الدخل القومي — مقدرا بالأسعار المثبتة لعام ١٩٥٤ — قد زاد بمعدل ٠.٧٪ عام ١٩٥٣ و ٦.٢٪ عام ١٩٥٤ ، غير أن معظم هذه الزيادة قد استنزفتها زيادة السكان بمعدل ٢.٥٪ عام ١٩٥٣ و ٢.٢٪ عام ١٩٥٤ . ثم ارتفع الدخل القومي بنسبة ٥.٦٪ عام ١٩٥٥ و ٣.٢٪ عام ١٩٥٦ و ٣.٥٪ عام ١٩٥٧ ، تقابل ذلك زيادة في السكان بمعدل ٢.٥٪ ٢.٤٪ و ٢.٠٪ على التوالي . أما في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فقد ارتفع الدخل بمعدلات سريعة ، إذ ارتفع بمعدل ١٢.٥٪ في عام ١٩٥٨ ، وبمعدل ١٠٪ في عام ١٩٥٩ . وقد كان هذا الارتفاع في الدخل ، خلال هذين العامين — بمعدل يقرب من ثلاثة أمثال معدل زيادته في العامين السابقين — يعكس في الحقيقة آثار تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأولى للصناعة ، وملاءمة الأحوال الزراعية لتحقيق زيادة كبيرة في القيمة المضافة المتولدة في قطاع الزراعة .

أما تطور الدخل القومي ، موزعا على القطاعات المختلفة ، خلال الفترة موضوع البحث ، فيكشف عنه الجدول التالي :



جدول رقم ١٨

تطور الدخل القومي

١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ بالأسعار الجارية (١٩٨)

( القيمة بالمليون الجنيه )

القطاع	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٥٩
الزراعة	٢٥٢ ر٠	٣١٢ ر٠	٤٠٥ ر٠
الصناعة	١٢٧ ر٠	١٧٠ ر٠	٢٥٦ ر٢
الكهرباء			٩ ر٨
التشييد	٢٥ ر٠	٢٧ ر٠	٤٧ ر١
النقل والمواصلات	٥٤ ر٠	٦٢ ر٠	٩٢ ر٩
قناة السويس			٧٣ ر٠
المباني السكنية	٥٩ ر٠	٦٥ ر٠	٦ ر٤
المرافق العامة			٢٩٤ ر٧
الخدمات	٢٨٩ ر٠	٢٢٩ ر٠	
الإجمالي	٨٠٦ ر٠	٩٦٥ ر٠	١٢٨٥ ر٢

ويوضح الجدول السابق أنه ، وإن كانت الأهمية النسبية للصناعة والكهرباء في المساهمة في الدخل القومي قد ارتفعت من ١٥٨٨ / عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٧ / عام ١٩٥٩ ، نتيجة للبدء في التوسع الصناعي بتنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعة ، إلا أن قطاع الزراعة لم يتخلف في نموه . ودليل ذلك أن الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في المساهمة في الدخل القومي قد ارتفعت من ٣١٢ / عام ١٩٥٢ إلى ٣١٥ / عام ١٩٥٩ ، مما يوحى بأنه كان ممة نوع من التوازن في النمو بين القطاعين ، رغم أن التخطيط الشامل لم يكن هو الأسلوب المتبع في التنمية خلال الفترة .

### ٣ - قيمة الإنتاج القومي

أما قيمة الإنتاج القومي فقد زادت من ١٨٢٤ر٥ مليون جنيه عام ١٩٥١ إلى ٢٥٤٧ر٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ ، بزيادة قدرها ٧٢٣ر٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية ، وتبلغ نسبتها ٣٩ر٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالي :

#### جدول رقم ١٩

#### تطور قيمة الإنتاج

١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ بالأسعار الجارية (١٩٩)

( القيمة بالمليون جنيه )

١٩٥٩	١٩٥٥	١٩٥٢	القطاع
٥٨١ر٦	٤٩٩ر٨	٤٦٨ر٦	الزراعة
١٠٨٦ر٧			الصناعة
١٨ر٤	٧٤١ر٠	٦٩٥ر٨	الكهرباء
١٠٢ر١	٧٥ر٩	٧٠ر٤	التشييد
١٣٥ر٥	١٢٢ر٥	١١٤ر٧	النقل والمواصلات
٧٦ر٠			قناة السويس
١١ر١	٥٠٥ر٧	٤٧٥ر٠	المباني السكنية
٥٣٦ر٥			المرافق العامة
			الخدمات
٢٥٤٧ر٩	١٩٤٤ر٩	١٨٢٤ر٥	الإجمالي

ويوضح الجدول السابق التطور الملحوظ في هيكل الاقتصاد القومى خلال الفترة موضوع البحث ، إذ زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والكهرباء في الإسهام في الإنتاج القومى من ٣٨ر١ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٣ر٣ ٪ عام ١٩٥٩ ، بينما قلت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٢٥ر٧ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٢ر٨ ٪ عام ١٩٥٩ . كما أن مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء في قيمة الإنتاج القومى تبلغ حوالى ضعف مساهمة قطاع الزراعة في هذه القيمة في عام ١٩٥٩ .

#### ٤ - الاستثمارات العينية

ليس من شك أن المواجهة الحاسمة لمشكلة التخلف في مصر عند بدء الثورة كانت تتطلب تحقيق شرطين أساسيين ، وهما تجميع المدخرات الوطنية ووضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات ، إذ أن الاستثمار هو وسيلة كل مجتمع إلى تحقيق نموه الاقتصادى والاجتماعى ، فهو الذى يخلق الطاقات الإنتاجية الجديدة إلى جانب المحافظة على الطاقات القائمة فعلا . بيد أن هذا الاستثمار لا يمكن أن يتحقق إلا بتجنيد جزء من الدخل في صورة مدخرات تستخدم في إقامة المباني ، وإنشاء الطرق ، وشق الترع والمصارف ، واستصلاح الأرض الزراعية ، وإقامة المرافق العامة ، وتجهيز المنشآت بالآلات والمعدات والأدوات اللازمة للإنتاج . وكلما زادت قدرة الدولة على الادخار والاستثمار ، أمكنها التغلب على مشكلة التخلف والإسراع بمجلة التنمية .

ومن أجل هذا كان لا مناص من توفير قدر متزايد من الاستثمارات ، سنة بعد أخرى ، خلال الفترة ، حتى بلغت قيمة الاستثمارات المحققة ١٧١ر٤ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ ، وقد كانت ١٢٤ر٨ مليون جنيه في عام ١٩٥١ بزيادة قدرها ٤٦ر٦ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها ٣٧ر٣ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٢٠

تطور قيمة الاستثمارات المحققة

١٩٥١ — ١٩٥٩ (٢٠٠)

( القيمة بالمليون جنيه )

١٩٥٩	١٩٥٥	١٩٥١	القطاع
١٦٧٧	٨٧٧		الزراعة
٨٧٦	٩٧٣		الرى والصرف
٤٧٢	٠٧٥	٤٨٧٦	السد العالى
٤٩٧٣	٤٩٧٢		الصناعة
٦٧٢	٩٧٥		الكهرباء
	٢٤٧٥	٢٢٧٨	النقل والمواصلات
٣٥٧٨	—	—	قناة السويس
٣١٧١	٥٢٧٠	٤١٧٧	المباني السكنية
٧٧٥	٥٧١	٢٧٦	المرافق العامة
١٢٧٠	١٣٧٢	٩٧١	الخدمات
١٧١٧٤	١٧٢٧٠	١٢٤٧٨	الإجمالى

ويلاحظ أن قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والمباني السكنية قد تركز عليها الاستثمار خلال الفترة ، إذ بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة فيها نحو ١١٦٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩ ، أى بنسبة ٦٧٧٨ ٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات



المنفذة في ذاك العام . كما يلاحظ أن قيمة الاستثمارات المنفذة في عام ١٩٥٩ تكاد تتعادل مع قيمتها في عام ١٩٥٥ ، مما ينبئ بأنه لم تتحقق أية زيادة في مستوى الاستثمار في عام ١٩٥٩ بالمقارنة بعام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى أنه بينما كان الاستثمار العام يتزايد في قيمته المطلقة ، كان الاستثمار الخاص يتناقص في نفس الوقت ، إذ في حين أن الاستثمار العام قد ارتفع من ٧٢ر٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٥ إلى ١٠١ر١ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ ، تناقص الاستثمار الخاص من ٩٩ر٥ مليون جنيه إلى ٧٠ر٣ مليون جنيه على التوالي . ويوضح الجدول التالي تطور الاستثمار العام ، ونسبته إلى الدخل القومي خلال الفترة موضوع البحث :

### جدول رقم ٢١

تطور قيمة الاستثمار العام

ونسبته إلى الدخل القومي ، ١٩٥٢ إلى ١٩٥٩ (٢٠١)

( القيمة بالمليون جنيه )

السنة	الدخل القومي ( بأسعار ١٩٥٤ )	الاستثمار العام	نسبة الاستثمار العام إلى الدخل القومي
			%
١٩٥٢	٨١٣ر٥	٢٩ر٣	٢ر٦
١٩٥٣	٨١٩ر٠	٣٦ر٠	٤ر٤
١٩٥٤	٨٦٩ر٤	٥٢ر٢	٦ر٠
١٩٥٥	٩١٨ر٢	٧٢ر٥	٧ر٩
١٩٥٦	٩٤٧ر٣	٧٦ر٧	٨ر١
١٩٥٧	٩٨٠ر٧	٦٢ر٨	٦ر٤
١٩٥٨	١١٠٣ر٢	٦٨ر٤	٦ر٣
١٩٥٩	١٢٠٣ر٢	١٠١ر١	٨ر٤

(٢٠١) المصدر : البنك الأهلي المصري ، « تقييم نمو مصر الاقتصادي أثناء الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ » ، عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٢٤ — أما أرقام الاستثمار العام فقد قدرت على أساس نسبة الاستثمار العام إلى الدخل في الجدول .

ولعل تناقص الاستثمارات الخاصة ، كما كشفت عنه أرقام الجدولين السابقين ،  
يفصح عن أن المشروع الخاص لم يحقق الفاعلية المطلوبة في دفع عجلة التنمية ،  
وقد كان ذلك حافزا الى أن تتولى الدولة بنفسها مسؤولية خلق وتشجيع  
الاستثمارات الجديدة بالالتجاء إلى مختلف وسائل الحماية والإعانات المالية  
والمساهمة مباشرة في المشروعات الجديدة ، وإن كان جهد الدولة ، خلال الفترة ،  
لم يسفر إلا عن تعويض النقص في الاستثمار الخاص .

ولما كانت البيانات الدقيقة عن قيمة الاستثمارات المنفذة ، في كل سنة من  
سنوات الفترة موضوع البحث ، غير متاحة ، باستثناء ١٩٥٢ و ١٩٥٥ ، فقد  
أجرى تقدير تقريبي لإجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة ، خلال الفترة  
١٩٥٣-١٩٥٩ ، وبلغ نحو ٦٢٧ مليون جنيه ( بدون الاستثمارات في الزراعة  
والإسكان ) ، بمتوسط سنوي قدره ٨٩ر٥ مليون جنيه . فإذا أخذنا في الاعتبار  
أن الدخل القومي ، بالأسعار الثابتة ، قد ارتفع بنحو ٤٠٠ مليون جنيه عن نفس  
الفترة ، فإننا نستخلص من الرقنين أن متوسط معدل رأس المال / الدخل قد بلغ  
نحو ١ر٦ خلال الفترة ، وإن كان تقدير هذا المعدل في أية دولة هو أقرب إلى  
التخمين . وفي الجمهورية العربية ، بالذات ، لا توجد أية بيانات إحصائية متوافرة  
تساعد على الوصول إلى تخمين دقيق لهذا المعدل (٢٠٢) . أما لو اعتبرنا أن تقدير

---

(٢٠٢) نفس المصدر السابق ، ص ٢٦ — وقد أوضح أن إجمالي قيمة الاستثمارات ،  
وقدره نحو ٦٢٧ مليون جنيه ، قد انبنى على أساس النفقات الفعلية العامة على التنمية ، وتبلغ نحو  
٥٠١ مليون جنيه ، وعلى الزيادة في رأس المال المسجل لشركات الصناعة والتجارة ويبلغ نحو  
١٢٦ مليون جنيه . غير أن هذا الرقم لا يشمل الاستثمارات الخاصة في الزراعة والإسكان .  
ولكن إذا ما أخذ في الاعتبار أن هذا الرقم التقريبي بالأسعار الجارية ، وللإستثمار الإجمالي  
لا الصافي ، فإنه يمكن القول إنه لا يختلف كثيرا عن الرقم الحقيقي بالأسعار الثابتة للاستثمار  
الصافي . وحتى لو رفعنا الرقم التقريبي للاستثمارات بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه ( كتقدير  
للاستثمارات الخاصة في الزراعة والإسكان ) ، فإن متوسط معدل رأس المال / الدخل لن يتجاوز  
٢ ، وهو أكثر واقعية من الرقم المقدر في الخطة الخمسية الأولى وهو ٣ . دليل ذلك أن نتائج  
متابعة تنفيذ أهداف الخطة تكشف عن أن معدل رأس المال / الدخل يبلغ نحو ٢ر٤ ، كما  
سيوضح فيما بعد .

إجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة، بنحو ٦٢٧ مليون جنيه، هو تقدير لصافي الاستثمار بالأسعار الثابتة، وأضافنا إليه تقدير قيمة الاستثمارات المنفذة في الزراعة والإسكان بنحو ١٥٠ مليون جنيه، فإن إجمالي قيمة الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد القومي في مجموعه يبلغ نحو ٧٧٧ مليون جنيه، أي بمتوسط سنوي يقرب من ١٠٠ مليون جنيه، وهذا يبلغ متوسط معدل رأس المال / الدخل ٢ .

#### ٥ - السياسة الاقتصادية

ولو استعرضنا السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، خلال الفترة موضوع البحث، لوجدنا أنها كانت تنقسم بطابع التقشف في الفترة من ١٩٥٢ ، إلى ١٩٥٤ ، ثم تحولت إلى سياسة توسعية في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ .

##### ( ١ ) سياسة التقشف

لقد كانت السياسة التقشفية تستهدف، أساسا، الحد من آثار العجز في الميزانية العامة، والعجز في ميزان المدفوعات عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، إذ أعيد التوازن إلى الميزانية العامة، وتحول العجز فيها إلى فائض قدره ٦٠٧ مليون جنيه في عام ٥٣ / ١٩٦٤ . وقد تحقق ذلك عن طريق ضغط النفقات العامة ، إذ انخفضت من ٢٣٢٠٩ مليون جنيه عام ٥١ / ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠٧ مليون جنيه عام ٥٣ / ١٩٥٤ .

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد وضعت قيود مشددة على الاستيراد والتحويلات إلى الخارج . وتحول العجز في الميزان إلى فائض قدره ٣٠٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤ ، على الرغم من انخفاض حصيللة الصادرات . وقد حدث هذا التحول ، غير العادي ، كنتيجة مترتبة على النقص الكبير في قيمة الواردات ، من نحو ٢١٠٠ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٥٠٠٧ مليون جنيه عام ١٩٥٤ . أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فلم يطرأ عليه أي تغير محسوس .

وقد وضع اهتمام الدولة ، خلال هذه الفترة ، بالإصلاح الزراعي ، تحقيقا

للعدالة الإجتماعية ، وتطوير الريف المصرى ، وكذلك بمشروعات التنمية لرفع مستوى معيشة المواطنين . وكما قدمنا فقد فرض قانون الإصلاح الزراعى حداً أقصى للملكية الزراعية ، وتوزيع الاراضى الزائدة عن هذا الحد على الفلاحين المعدمين ، على ألا يزيد نصيب كل منهم عن خمسة أفدنة . كما تقرر تعويض الملاك الذين انتزعت منهم الملكية بسندات طويلة الاجل . وفرض على المستفيعين من القانون تسديد ثمن الارض التى حصلوا عليها بالتقسيط على فترات طويلة ، والانضمام إلى جمعيات تعاونية يتجه نشاطها إلى معاونة الملاك الجدد فى تمويل وتسويق محاصيلهم . والواقع أنه وإن كانت الارقام الرسمية تظهر تحسناً يسيراً فى إنتاجية الفدان فى مناطق الإصلاح الزراعى ، إلا أن هذا لايعنى أن قطاع الزراعة لا يواجه مشكلة بخصوص الحجم المثالى للزرعة ، وإنما يعنى أن مشكلة انتشار الملكيات الصغيرة فى الريف المصرى لم تزد حدة عما كانت عليه قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى . حقيقة أن هذا القانون قد جابه المشكلة بأن منع تقسيم الملكيات الأقل من خمسة أفدنة ، ومع ذلك فإن المشكلة ستظل قائمة نظراً لجمود البيئة الريفية .

أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية فقد انتهجت الدولة أسلوب البرامج الجزئية على النحو الذى قدمناه ، وأنشأت لذلك المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة . أما المجلس الاول فقد صادفه بعض النجاح ، فأعد دراسات لمشروعات محددة نفذت فيما بعد ، وحققت قدراً ملموساً من النجاح ، ومنها مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، وإنشاء مصانع الأسمدة ، وغير ذلك من المشروعات التى أدرجت فى عام ١٩٥٨ ضمن مشروع السنوات الخمس الاولى للصناعة . أما المجلس الثانى فقد حقق نجاحاً ملحوظاً فى ميدان الصحة والتعليم ، إلا أنه لم يكتب له النجاح فى أكثر مشروعاته طموحاً وفورية ، وهو



مشروع الوحدات المجمع (٢٠٣) .

وأخيرا فإن السياسة التمويلية للحكومة في هذه الفترة كانت متحفظة إلى حد بعيد ، بمعنى أنها لم تتبع وسائل التمويل باستحداث العجز ، إذ كان تحديد حجم الإنفاق على مشروعات التنمية يتم بعد حساب دقيق لحجم المدخرات والمتاح من النقد الأجنبي . وقد أعدت أول ميزانية مستقلة للتنمية في مارس ١٩٥٣ ، وتم تمويلها من الإيرادات غير العادية، وقد تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة خلال الفترة ، إذ كانت نسبتها إلى الدخل القومي بالأسعار الثابتة ٣٠٦٪ عام ١٩٥٢ فزادت إلى ٦٠٠٪ عام ١٩٥٤ . أما الاستثمارات الخاصة فلا توجد تقديرات دقيقة عنها ، وإن كانت البيانات الأولية تدل على اتجاهها نحو التناقص كما قدمنا . وأما بالنسبة لرأس المال الأجنبي فقد وجهت الحكومة عنايتها لاجتذابه ، ولكن دون استجابة كبيرة .

#### ( ب ) السياسة التوسعية

أما في الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٩ فقد بدأت الحكومة تتجه إلى السياسة التوسعية ، نظرا لتزايد الرغبة في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية تجابه التزايد السريع في حجم السكان ، ومن ثم فقد اشتد الميل إلى التوسع في الإنفاق على مشروعات التنمية ، وأخذت الحكومة تعتمد على طرق التمويل باستحداث

---

(٢٠٣) هذا المشروع يهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق صغيرة تقوم بخدمة كل منها وحدة مكونة من مدرسة ونادى ومستشفى ومكتبة ، ويحدث ثورة شاملة في الريف ، ويخلق بيئة اجتماعية جديدة تعمل على تطويره . وقد تم إنشاء عدد محدود من هذه الوحدات، إذ تبين أن تكاليف إدارة هذه الوحدات يزيد كثيرا عما كان مقدرا لها - أنظر « تقييم نمو مصر الاقتصادى ، ١٩٥٢ - ١٩٦٣ » ، نفس المرجع السابق ص ١٢ .  
( م ٢٥ - التخطيط الاقتصادى )

العجز (٢٠٤) . وكان من أثر ذلك أن ارتفع الدين العام من ١٩٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٤ إلى ٣١٠.٦ ملايين جنيه في عام ١٩٥٧ . وتمثلت هذه الزيادة في زيادة قروض التنمية بمقدار ٣٥ مليون جنيه ، وسندات الإصلاح الزراعي بمقدار ١٧.٦ مليون جنيه ، وأذون الخزانة بمقدار ٦٢ مليون جنيه . ومن ثم ارتفعت نسبة الدين العام إلى الدخل بالأسعار الجارية من ٢٢.٤ ٪ في عام ١٩٥٤ إلى ٢٨.٦ ٪ في عام ١٩٥٧ . واستمر اتجاه الدين العام نحو الزيادة ، إذ ارتفع إلى ٣٨٠.٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ، وذلك نتيجة لزيادة قروض التنمية بمبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وسندات الإصلاح الزراعي بنحو ٦٦.٢ مليون جنيه ، وأذون الخزانة بنحو ٣٠ مليون جنيه . أما الاستثمارات العامة فقد تزايدت أهميتها النسبية خلال الفترة ، إذ ارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي الحقيقي من ٦.٠ ٪ إلى ٨.٤ ٪ .

وأما النفقات العامة الفعلية ( الجارية والإنتاجية ) فقد ارتفعت من ٢٢٣ مليون جنيه عام ١٩٥٤/٥٣ إلى ٣٥٨.١ مليون جنيه عام ١٩٥٧/٥٦ ، خصص منها ٤٧.٦ مليون جنيه لمشروعات التنمية عام ١٩٥٤/٥٣ ، ثم زاد المنفق على هذه المشروعات إلى ٦٦.٦ مليون جنيه عام ١٩٥٧/٥٦ . غير أن الإنفاق العام قد انخفض ، بعض الشيء ، إلى ٢٣٥.٣ مليون جنيه عام ١٩٥٨/٥٧ ، خص

---

(٢٠٤) كان من المتعذر تقدير العجز السنوي في الميزانية ، نظرا لأن هيكلها قد أصبح معقدا ، بعدما أعدت ميزانية مستقلة للتنمية وعدة ميزانيات ملحقة . وبوجه عام يمكن القول أنه قد أُعيد تبويب الميزانية العادية بحيث استبعد منها كل الإنفاق على مشروعات التنمية ، وفائض هذه الميزانية يخصص للإسهام في ميزانية التنمية ، أو الميزانية الإنتاجية . أما هذا الفائض فإنه كان لا يغطي إلا جزءا يسيرا من نفقات ميزانية التنمية . وأما باقي النفقات فكان يمول عن طريق القروض العامة ( وكانت تسمى القروض الإنتاجية ) وقروض الجهاز المصرفي والقروض الأجنبية .

مشروعات التنمية منها ٥٩ مليون جنيه ، ولكنه ارتفع ، بعد ذلك ، إلى ٤٣٠.٢٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، خص برامج التنمية منها ٧٧.٢٦ مليون جنيه . ومن ثم فقد تزايدت الأهمية النسبية للاستثمارات العامة ، خلال الفترة ، إذ ارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي من ٦.٠٪ إلى ٨.٤٪ .

#### ٦ - تطور ميزان المدفوعات

كما تميزت هذه الفترة بوطأة العبء على ميزان المدفوعات ، إذ تحول الفائض الذي تحقق عام ١٩٥٤ إلى عجز سنوي كبير بلغ حوالي ٢٢ مليون جنيه سنوياً . خلال الأعوام من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ . ويرجع ذلك العجز إلى التزايد المستمر في قيمة الواردات ، إذ ارتفعت من ١٥٠.٧ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ٢١٧.٥ مليون جنيه عام ١٩٥٧ ، يقابل ذلك انخفاض مستوى الصادرات نظراً لتزايد حدة التوتر السياسي وخاصة عام ١٩٥٦ ، إذ بلغت الصادرات ، في ذاك العام ، نحو ١٢٩.٩ مليون جنيه فقط . غير أن العجز في ميزان المدفوعات قد انعكس إلى نحو ٢٠.١ مليون جنيه عام ١٩٥٨ بسبب زيادة الإيرادات الجارية ، غير المنظورة ، وعلى الأخص من رسوم المرور من قناة السويس ، ولكنه عاد إلى الارتفاع ثانية في عام ١٩٥٩ إلى أعلى من مستواه قبل حرب السويس .

ولقد شهدت هذه الفترة تغيراً ملحوظاً في هيكل التجارة الخارجية ، إذ قاطعت بريطانيا والدول الغربية الصادرات المصرية بسبب تدهور العلاقات السياسية ، مما دعا الحكومة إلى فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية مع دول الكتلة الشرقية وغيرها من المناطق . وقد نجمت هذه السياسة في التغلب على المشكلات التي نجمت عن مقاطعة الدول الغربية . ومع ذلك فإن الواردات من الدول الغربية لم تنخفض بنفس النسبة التي تأثرت بها الصادرات ، وقد رتب ذلك مشكلات إضافية ناشئة عن اختلال التوزيع الجغرافي لميزان المدفوعات ، حيث تحقق فائض مع مناطق معينة وعجز مع مناطق

أخرى . وكما أشرنا من قبل فقد رتبت حرب السويس نتيجة أخرى ، وهي قيام الحكومة بتأميم المصالح الفرنسية والبريطانية في مصر ، وعلى الأخص البنوك وشركات التأمين ، فأدى ذلك الى قيام نواة القطاع العام ، وإلى إنشاء المؤسسة الاقتصادية لإدارة مصالح الدولة في قطاع الأعمال (٢٠٥) .

أما الأصول الأجنبية فقد تناقصت أرصدها من ٢١٤ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ١١٠ ر٠ ١١ ملايين جنيه عام ١٩٥٧ ، ثم إلى ٦٨ ر٠ ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ، أو ما يعادل ٢٠ ٪ من مجموع مدفوعات مصر عن واردات ذلك العام . أما كمية النقود المتداولة فقد ارتفعت من ١٦٧ ر٠ ٦ مليون جنيه في عام ١٩٥٤ إلى ٢١٣ ر٠ ١ مليون جنيه عام ١٩٥٧ ، كما زادت الودائع الخاصة تحت الطلب هي الأخرى ، وأفضى ذلك إلى زيادة عرض النقود من ٢٣٤ ر٠ ٨ مليون جنيه إلى ٤١٥ ر٠ ٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة . وكانت هذه الزيادة الملحوظة ترجع إلى التجاء الحكومة إلى الجهاز المصرفي ، حيث ارتفعت مطالبه منها من ٧٠ ر٠ ٥ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ٢٢٦ ر٠ ٤ مليون جنيه عام ١٩٥٧ أي بنسبة ٢٢١ ٪ ، كذلك فقد ارتفعت مطلوبات القطاع المصرفي من القطاع الخاص من ١٦٠ ر٠ ٩ مليون جنيه إلى ٢٢١ ر٠ ٨ مليون جنيه أي بنسبة ٣٧ ر٠ ٨ ٪ . ثم انخفضت بعد ذلك كمية النقود بدرجة طفيفة من ٤١٥ ر٠ ٠ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٤١٣ ر٠ ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٩ . وقد نتج هذا الانخفاض الطفيف عن زيادة الودائع الخاصة تحت الطلب بمقدار ١١ ر٠ ٩ مليون جنيه ، ألغى آثارها انخفاض كمية العملة المتداولة بمقدار ١٣ ر٠ ١ مليون جنيه . أما مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة فقد ارتفعت من ٢٢٦ ر٠ ٤ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٢٤٧ ر٠ ٤ مليون جنيه عام ١٩٥٩ . بيد أن الزيادة في استحقاقات هذا الجهاز من القطاع الخاص كانت أكبر ، إذ زادت من ٢٢١ ر٠ ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٣٠٤ ر٠ ٧ ملايين



جنيه عام ١٩٥٩ . ويوضح الجدول التالي تطور ميزان المدفوعات الجارية ، وصافي الأصول الأجنبية ، ومعدل نمو كل من الدين العام وكية وسائل الدفع ، واستحقاقات الجهاز المصرفي من القطاع الخاص ومن الحكومة :

جدول رقم ٢٢

تطور ميزان المدفوعات الجارية وصافي الأصول الأجنبية  
ومعدل نمو الدين العام وكية وسائل الدفع واستحقاقات الجهاز المصرفي  
١٩٥٢ — ١٩٥٩ (٢٠٦)

السنة	كبة وسائل مطلوبات الجهاز المصرفي	الدين العام	ميزان المدفوعات الجارية	صافي الأصول الأجنبية
	الدفع	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو
	من القطاع الخاص	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو
	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو	معدل النمو
	%	%	%	%
١٩٥٢	١٠١ —	٦٠٦ +	١٦٠ +	٢٣١٨
١٩٥٣	٢٦ —	٢٢٥ —	٢٧١ +	٢٢٩٤
١٩٥٤	٢٤ —	٢١٧ +	٩٦ —	٢١٤٠
١٩٥٥	٢٩ +	٥٨ +	٦٨٥ +	١٧٧٤
١٩٥٦	١٥٤ +	١٤٦ +	٥٨٥ +	١٢٥٤
١٩٥٧	٢٤ +	١٣٧ +	٢٠٠ +	١١٠٦
١٩٥٨	٥٧ —	١١٧ +	١٠ —	٨٩٥
١٩٥٩	٥٧ +	٢٣٠ +	١٠٤ +	٦٨٨

(٢٠٦) « تقييم نمو مصر الاقتصادي أثناء الفترة ١٩٥٢ — ١٩٦٣ » ، لبنك  
الأهلي المصري ، من النشرة الاقتصادية لبنك ، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ١٩٦٤ ،

#### ٧ - الخطة الخمسية للصناعة

وخلال هذه الفترة أعدت وزارة الصناعة خطة صناعية خمسية ، تضمنت هذه مشروعات صناعية سبق أن قام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بدراسة البعض منها ، ومنها مصانع الصلب والاسمدة وعدد كبير من الصناعات الخفيفة . وكان الغرض من هذه الخطة هو تنمية الصناعات الخفيفة التى كانت منتجاتها تستورد من الخارج ، وعقدت الحكومة اتفاقية بشروط ملائمة مع الاتحاد السوفيتى لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المعدات والمصانع منه . ولما أن حقق تنفيذ الخطة الصناعية نجاحا مبدئيا ، عمدت الحكومة إلى خفض مدة التنفيذ من خمس إلى ثلاث سنوات . والواقع أن القدر الذى تم تنفيذه فعلا من هذه الخطة قد خلق قاعدة صناعية يتكون معظمها من الصناعات الخفيفة (٢٠٧) . أما سياسة الدولة تجاه حركة التصنيع عامة فقد كانت تنصرف إلى الإسهام مباشرة ، فى رأسمال الصناعات الجديدة التى كان يعزف عنها القطاع الخاص لضخامة الأموال المستثمرة فيها وجسامة المخاطرة بهذه الأموال . أما إذا قام القطاع الخاص بالاستثمار فى الصناعات الجديدة ، فقد كانت الدولة تمديد المساعدة له فى الحصول على ما يحتاج إليه من قروض من الجهاز المصرفى ، ومنحه تراخيص الاستيراد اللازمة والنقد الأجنبى لاستيراد المعدات والخبرات الفنية ، هذا فضلا عن أن الدولة كانت تفرض قيودا مشددة على استيراد السلع الأجنبية المنافسة للصناعات المحلية الناشئة فور قيامها ، وقد أتاحت هذه الحماية نجاحا مؤكدا لهذه المشروعات . ومن الحقائق المؤكدة أن القدرات التنظيمية كانت آية فى الندرة ، وأنها لم تلعب دورا هاما فى استحداث النشاط الصناعى الجديد .

---

(٢٠٧) أما الجزء الذى لم ينفذ ، بعد ، عند بدء الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ ، ويقدر بحوالى الربع ، فقد أدمج ضمن هذه الخطة باعتبارها خطة شاملة لجميع أوجه النشاط الاقتصادى ، نفس المرجع السابق ، ص ١٧ و ١٨ .

أما بالنسبة لمشكلة تزايد السكان فقد كان الاتجاه السائد آنئذ ينطوى على أن نجاح مشروعات التنمية في قطاعى الصناعة والزراعة كفيل برفع المستويات المعيشية للغالبية العظمى للمواطنين ، وأن البيئة الاجتماعية الجديدة والآثار الثقافية لها سوف تحفز الأفراد إلى تنظيم الأسرة اختياريا دون تدخل الدولة . ولهذا كان من المتعين استحداث التوسع الزراعى ، جنبا إلى جنب ، مع التوسع الصناعى ، ودفع موجات استثمارية واسعة النطاق فى كلا القطاعين . ولقد كان مشروع السد العالى من بين هذه المشروعات الهادفة إلى الارتفاع بمستوى المعيشة ، ولذلك فقد تركز الاهتمام على هذا المشروع ، وعقد اتفاق مع الاتحاد السوفيتى لتمويله والحصول على الخبرات الفنية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

وأما بالنسبة لمستوى الأسعار فقد أظهر الرقم القياسى لأسعار الجملة ( يونية / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ ) زيادة ملحوظة من ٢٤٢ عام ١٩٥٤ إلى ٤١٩ عام ١٩٥٧ ، وتبلغ نسبتها ٢٢٥٪ . إنما يلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة كان مرتبطا بأحداث حرب السويس التى أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات بسرعة ، وانخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الخارج بدرجة كبيرة . يدل على ذلك أن الرقم القياسى لأسعار الجملة قد قفز من ٣٥١ فى آخر عام ١٩٥٥ إلى ٤١٥ فى آخر عام ١٩٥٦ . وقد قامت الدولة ببذل جهود موفقة فى إيقاف موجة ارتفاع مستوى الأسعار ، باتباع سياسات اقتصادية تتراوح بين تقديم الإعانات المباشرة إلى فرض الرقابة على أسعار كثير من السلع التموينية والاستهلاكية وإيجارات المباني (٢٠٨) .

وخلال هذه الفترة اتجهت الدولة نحو التخطيط المركزى الشامل ، باعتباره أفضل أسلوب لدفع عجلة التنمية ، ومهدت لذلك بإنشاء لجنة التخطيط القومى فى مارس ١٩٥٥ ، بمقتضى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ . وقد حدد هذا

القانون اختصاصات اللجنة في تولى إعداد خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تنفذ في أمد محدد ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية ، وذلك في برامج ومشروعات منسقة مدروسة ، على أن يكون تحديد الأهداف والمدة اللازمة لتحقيقها على ضوء ما يتوافر من موارد مادية وبشرية وخبرة فنية . ولما أن وضع أن قيام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، بدراسة وتجميع برامج الإنتاج والخدمات العامة فيه تكرار لما تقوم به الوزارات المختصة ، فقد روى ، فى ديسمبر ١٩٥٦ ، إدماج هذين المجلسين فى لجنة التخطيط القومى ، على أن يقتصر عمل هذه اللجنة على دراسة وإعداد الخطة الشاملة ، ومتابعة تنفيذ الأهداف التى تتضمنها ، بعد إقرارها والبدء فى تنفيذها ، دون الاشتراك فى عملية التنفيذ . وقد أعدت اللجنة الخطة الخمسية الأولى التى بدأ تنفيذها فعلا فى أول يوليو ١٩٦٠ وانتهى فى ٣٠ يونية ١٩٦٥ (٢٠٩) .

وهكذا يمكن أن نجمل تقييم هذه الفترة بأنها اتسمت بطابع التوسع ، إذ تزايد الإنفاق على مشروعات التنمية بدرجة كبيرة ، ولجأت الدولة إلى طرق التمويل باستحداث العجز ، كما استولت على جزء من قطاع الأعمال بعد حرب السويس كنواة للقطاع العام تعاظمت كثيرا فى الفترة التالية . كما أن الدولة وضعت خطة صناعية خمسية فى إطار التخطيط الجزئى ، وفى نفس الوقت أسرعت الخطى نحو التخطيط الشامل . هذا بالإضافة إلى أن حرب السويس قد أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى الخارج . وارتفاع مستوى الأسعار فى الأسواق المحلية ، وحدوث تغيرات جوهرية فى التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية ، كما أنه كان لهذا كله أثره الواضح فى التناقص السريع للأصول الأجنبية ولتواتر العجز فى ميزان المدفوعات .



## الفصل التاسع عشر

### تطور الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل

الفترة الثانية للتحويل ( ٦٠ / ١٩٦٥ )

غير أن التجربة التى مرت بها البلاد ، فى الفترة الأولى للتحويل الاشتراكى ، قد أثبتت أن كلا من مجلس الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة قد أدى دوره على مستوى الجزئيات ، ولكن هذا الوضع لا يكفل وجود التوازن الكامل بين قطاعات الاقتصاد القومى فى مجموعه . ولهذا فقد كان من المتعين سرعة التحويل من تخطيط البرامج الجزئية إلى التخطيط المركزى الشامل ، وقد مهدت الدولة لذلك بإنشاء لجنة التخطيط القومى فى مارس ١٩٥٥ كما قدمنا ، كما أنشأت المجلس الأعلى للتخطيط القومى بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ ( ٢١٠ ) ل يختص بتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطة التنمية فى مراحلها المختلفة . كما صدرت تشريعات التخطيط المتتالية — وآخرها القرار الجمهورى رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ — وهى تنص على واجبات ومسئوليات القطاع العام ، ومن بينها المؤسسات العامة ، فى مجالات وضع خطة التنمية وتنفيذ أهدافها ومتابعة نتائج التنفيذ . كما أنشئت إدارات مركزية للتخطيط والمتابعة ، ألحقت بالوزارات والمؤسسات العامة ، تنفيذاً لما تضمنه القرار الجمهورى المشار إليه .

---

( ٢١٠ ) أصبحت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وفقاً لتنظيم

السياس الجديد ، هى التى تتولى اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

## ١ - التحول من التخطيط الجزئي الى التخطيط الشامل

ولقد ساعد على نجاح التخطيط — عند البدء في تطبيقه في أول يوليو ١٩٦٠ — ما حققه الشعب من سيطرة على بعض القطاعات ذات الأهمية الحيوية ، كقطاع المال والبنوك والأجهزة الرئيسية في قطاع النقل والمواصلات . كما أن القوانين الاشتراكية التي صدرت عام ١٩٦١ ، وما تلاها من تطورات ثورية في نفس الاتجاه ، أدت إلى تقوية إمكانيات التخطيط الشامل وإلى دعم فاعليته في تحقيق الانطلاق الاشتراكي

وإذا كانت الخطة الخمسية الأولى ، باعتبارها تعبيراً عن التخطيط الشامل ، لم تبدأ إلا في سنة ١٩٦٠ ، فإن ذلك كان يرجع إلى عوامل وقوى كان لابد من التغلب عليها ليبدأ منهاجنا في التخطيط الشامل .

كان لابد — قبل وضع الخطة — من حصر إمكانياتنا وطاقاتنا المادية التي يمكن استغلالها ، وحصر طاقاتنا المالية التي يمكن أن تستثمر في استغلال هذه الطاقات ، فضلاً عن حصر طاقاتنا البشرية ومدى قدرتها واحتياجاتها للتدريب والتأهيل . وكان لابد — فوق كل ذلك — من دراسة لمشروعاتنا دراسة فنية واقتصادية مستنيرة ، حتى يمكن أن توضع لها الأولويات الصحيحة لضمان الحصول على أفضل النتائج بأقل التضحيات . هذا بالإضافة إلى توفير الإحصائيات التي لابد منها لوضع خطة تشمل جميع نواحي اقتصادنا القومي .

لقد بدأت لجنة التخطيط القومي في الإعداد للخطة الشاملة بجمع كل البيانات والإحصائيات عن تطور اقتصادنا القومي ، وإعداد الحسابات القومية ، وتقديرات الدخل القومي ، والتنبؤ بالنمو في السكان وقوة العمل ، وبالحصر الشامل لكل إمكانياتنا وطاقاتنا ، ودراسة فنية واقتصادية للمشروعات المقترحة ، هذا فضلاً عن تدريب الإحصائيين في عمليات التخطيط لتكوين المهارات التخطيطية المطلوبة للجهاز .

وإذا كانت ظروف العدوان الثلاثي قد ساهمت ، أيضا ، في تأجيل إصدار الخطة الخمسية الأولى بعض الوقت ، فقد كانت ظروف الوحدة بين مصر وسوريا مدعاة إلى التريث في الاتجاه نحو التخطيط الشامل ، إذ كانت « مصر » قد قطعت شوطا كبيرا في بناء الهيكل الاشتراكي للاقتصاد المخطط ، مع تطبيق الإصلاح الزراعي وتوسيع نطاق القطاع العام ، وتنفيذ خطة صناعية خمسية ، بينما كان الاقتصاد السوري يقوم على المشروع الفردي والنشاط التجاري مع أقل حد ممكن من الرقابة على الصرف ومن تقييد الواردات . ولذلك اتجهت سياسة الدولة إلى الإبطاء من خطوات السير في الاتجاه نحو التخطيط الشامل في الإقليم المصري ، مع الإسراع في تغيير بنیان الاقتصاد السوري لتحويله إلى اقتصاد اشتراكي مخطط ، حتى يمكن التقريب بين اقتصادي الإقليمين . وعلى ذلك فقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد تنفيذ الخطة الخمسية الأولى اعتبارا من يوليو ١٩٦٠ .

## ٢ - أسلوب التخطيط الشامل

ولقد اتخذ أسلوبنا في التخطيط الشامل ناحيتين أساسيتين : التخطيط طويل المدى والتخطيط قصير المدى . أما التخطيط طويل المدى فهو يتطلب وضع أهداف إجمالية تتحقق في فترة طويلة نسبياً ، كأن تكون فترة عشرية مثلا . ولقد كان من أهداف خطتنا العشرية مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، حتى يمكن تحقيق معدل لنمو الدخل يفوق في سرعته معدل نمو السكان الذي يقدر حاليا بنحو ٢٫٩٪ سنويا ، أو بحوالى ٣٣٫٥٪ في كل عشر سنوات .

وفي نطاق هذا الإطار العريض للخطة العشرية وأهدافها الإجمالية ، فقد قسمت الخطة إلى قسمين رئيسيين . وبدىء بقسمها الأول في صورة خطة خمسية أولى ، ثم إعدادها بصورة أكثر تفصيلا . وبعد وضع الخطة الخمسية العامة ، فإنها فصلت إلى خطط سنوية أكثر تفصيلا ، على أن توضع كل خطة سنوية وفقا للأسس الآتية :

١ - تقدير ما مم من أهداف في السنة السابقة، وما يجب أن يتم من أعمال وأهداف خلال السنة ، حتى يمكن الوصول بالمجتمع إلى ما يراد له من تطور في نهاية الخطة الخمسية .

ب - ما قدر أن يتاح من الموارد المالية التي تصورها الميزانية العامة للدولة، وما يقابلها من موارد عينية وبشرية ، سواء أ كان من المصادر المحلية أم من المصادر الأجنبية . وتعتبر الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية للخطة السنوية (٢١١) .

ج - مدى تطوير أجهزة التنفيذ وتلافي أسباب النقص والقصور والضياع الاقتصادي التي لم تعمل تلك الأجهزة على تلافيها في السنوات السابقة .

د - ما تقترحه أجهزة الدولة المختلفة من مشروعات وبرامج للتنفيذ خلال السنة في حدود الإطار العام للخطة السنوية .

ولقد كانت الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة تضطلع بتنفيذ مشروعات التنمية التي يتضمنها الإطار العام للخطة وتحقيق أهدافها المختلفة ، وعلى الأخص تنظيم الصادرات والواردات ، وتوفير السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك والاستثمار ، ومراقبة الأجور والأرباح ، وتقديم العمالة ، وتنفيذ اعتمادات الميزانية العامة للدولة في الأغراض المخصصة لها ، وإصدار القرارات والتنظيمات بغرض تحقيق الأهداف المرسومة في القطاعات الخاصة بالمقابلة لنشاط الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة .

(٢١١) وهذا مما يدل على أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الخطة والميزانية العامة ، إذ أن الميزانية هي الترجمة المالية للأهداف المرسومة في الخطة . ومع ذلك فهناك اعتباران أساسيان يميزان كلاهما عن الأخرى . الاعتبار الأول: أن الميزانية هي تقدير وأحازة للصرف في فترة محددة ، هي سنة مالية معينة بالذات . أما الخطة فهي تقدير وإلزام بأهداف معينة ينبغي أن تحقق بالكامل في هذه الفترة المحددة . أما الاعتبار الثاني فهو أنه بينما تتضمن الخطة أهدافاً للقطاع العام والخاص فإن الميزانية تتضمن الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ أهداف القطاع العام فقط .



كما كان اعتماد الخطة يقترن بقرار متابعة نتائج تنفيذ أهدافها ، وتتولى مهمة المتابعة أجهزة التنفيذ بالدولة ، بإشراف الوزراء ، كل في حدود اختصاص وزارته ، وما تشرف عليه من مؤسسات عامة ، وما يقابل نشاطها من أعمال في القطاع الخاص . والغرض من المتابعة هو معرفة مدى ما تحققه الدولة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لما تستهدف الخطة تحقيقه في كل فترة ( ربع سنوية أو سنوية ) . هذا فضلا عن معرفة العقبات التي حالت دون تنفيذ الأهداف ، ليتمكن التغلب عليها عند مواجهتها أو التنبؤ بها مقدما ، لكي يسير التنفيذ طبقا لما رسمته الخطة . وهناك العديد من الصعوبات التي قد تحول دون تنفيذ أهداف أية خطة على النهج المرسوم ، ومن ذلك مثلا : ارتفاع تكاليف بعض المشروعات عن المقرر لها في الخطة بسبب ارتفاع أسعار بعض مستلزمات الإنتاج ، وعدم توافر القدر الكافي من النقد الاجنبي اللازم لتنفيذ بعض مشروعات الخطة ، وتأخر فتح الاعتمادات في الخارج ، أو نقص الاعتمادات والخصص النقدية المخصصة للتنفيذ عن المطلوب فعلا ، أو تأخر اعتمادات الميزانية النقدية ، أو عدم توافر العدد الكافي من المهندسين والفنيين والمقاولين اللازمين لتنفيذ الاستثمارات المقررة في الخطة ، أو عدم توافر قطع الغيار اللازمة للتشغيل ، أو التعقيدات المكتبية وطول إجراءات التنفيذ ، أو عدم التنسيق بين جهات التنفيذ المختلفة التي تتولى تنفيذ المشروعات المتعددة التي قد يتضمنها أي برنامج إنشائي

ولما كانت أهداف الخطة تحدد على أساس الزيادة المستهدفة في عناصرها المختلفة ، بالنسبة لسنة معينة تتخذ كأساس لتحديد هذه الزيادة ، فقد عمد المخططون ، عند وضع الخطة الخمسية الأولى ، إلى تحديد المفاهيم التخطيطية لهذه العناصر . فالإنتاج هو القاعدة الأساسية التي تستمد منها الخطة عناصر حياتها ، ويتكون هذا العنصر من إجمالي قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال

سنوات الخطة . والقيمة المضافة ( الدخل ) هي ما يفيض للمجتمع من قيمة الإنتاج بعد استئصال مستلزماته التي يستخدمها في سبيل الحصول عليه . أما الاستهلاك فهو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفقه المجتمع في أغراض الاستهلاك ، والادخار هو ذلك الجزء الذي يفيض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ، والاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية التي تستخدم في عمليات الإنتاج . وأما العمالة فهو العنصر الإنساني في أهداف الخطة ، ويتكون من عدد المشتغلين في المجتمع خلال سنوات الخطة ، كما يرتبط به حجم الأجور ومستوى إنتاجية العامل ووسائل رفع كفايته الإنتاجية . وأما عوائد حقوق الملكية فتشمل في الإيجارات والأرباح والفوائد ، وهي تدخل ، أيضا ، ضمن عناصر الخطة .

### ٣ - كيفية تطبيق التخطيط الشامل

#### ( ١ ) من حيث الأجهزة

بعد ما أنشئت أجهزة التخطيط والمتابعة لجمع البيانات والقيام بالدراسات اللازمة لوضع إطار الخطة العامة والخطط السنوية التفصيلية ، ومتابعة تنفيذ أهدافها ، بعد إعدادها وإقرارها ، أصبحت هذه الأجهزة ، في وضعها الحالي ، تضم المؤسسات العامة النوعية ، والوزارات المختصة بالإشراف على هذه المؤسسات ، ووزارة التخطيط .

فالمؤسسات العامة النوعية تعتبر الجهاز التخطيطي للنشاط الذي تشرف عليه كل منها ، وهي تقدم مقترحاتها ، وما تتضمنه من برامج وأعمال ، إلى الوزارة التابعة لها المؤسسة .

أما الوزارات ، فباعتبار كل منها مشرفة على قطاع أو نشاط من قطاعات أو مناشط الاقتصاد القومي ، فإنها تتولى تنسيق مقترحات المؤسسات المختلفة ، ووضعها في خطة متناسقة للقطاع بجميع مناشطه ، ثم رفعها لوزارة التخطيط .

وأما وزارة التخطيط فهي تعتبر جهاز التخطيط المركزي الذي يضع الخطة في شكلها المتوازن للاقتصاد القومي في مجموعه ، والذي يحقق الترابط بين الموارد القومية في مجموعها واستخدامات هذه الموارد ، بغية تحقيق أهدافنا العليا لمجتمعنا الثوري الاشتراكي .

ويرفع مشروع الخطة ، على هذا النحو ، للسلطات العليا لمناقشته ، وإدخال مآثر من تعديلات عليه ، ثم إقراره بعد ذلك ، ووضع موضع التنفيذ .

( ب ) من حيث مبادئ التخطيط الشامل

وأما من حيث المبادئ التي يقوم عليها تخطيطنا الشامل ، فيمكن أن نجعلها فيما يلي :

١ - الخطة طويلة الأجل تهدف ، في عشر سنوات ، إلى مضاعفة الدخل القومي ، وتقسم إلى خطتين خمسينيتين : الخطة الخمسية الأولى تحقق ٤٠ ٪ زيادة في الدخل والخطة الخمسية الثانية تحقق زيادة أخرى في الدخل بنحو ٦٠ ٪ . وتقسم كل من هاتين الخطتين إلى خطط سنوية . ومن مزايا هذه الطريقة أنها تكفل المرونة الكاملة وتسمح بالإفادة من التطورات التي تتكشف خلال كل سنة لتصحيح الاتجاه في السنة اللاحقة .

٢ - الخطة الشاملة تعنى شمولها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وشمولها لجميع موارد الدولة ، مادية وبشرية ومالية ، وشمولها للقطاعات العام والخاص ، وبذلك فهي تغطي جميع جوانب التطور في المجتمع .

٣ - الخطة توضع للإنتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والادخار ، وللتعامل مع العالم الخارجي ، وتقرر ما يلزم لذلك من استثمارات ، فهي ، إذن ، ليست خطة استثمارات وتنفيذ مشروعات فحسب ، بل هي خطة أهداف ، وليست الاستثمارات سوى وسيلة لتحقيق هذه الأهداف .

٤ - الخطة أساس في إعداد مشروع الميزانية ، ولذلك فإنه يوضع مشروع مبدئي للخطة قبل إعداد الميزانية ، ويناقش هذا المشروع بواسطة السلطات العليا والجهات المتخصصة ، ثم توضع الميزانية بعد ذلك على أساسه .

٥ - مبدأ المتابعة (ربيع السنوية أو السنوية) يكشف ، في اتباعها ما يمكن أن



يكون قد حدث من أخطاء أو من قصور في تنفيذ الخطة ، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ذلك . كما أن تقارير المتابعة، ربع السنوية أو السنوية، التي تعدها وزارة التخطيط ، تعتبر من النماذج الفريدة في دراسة تطور الاقتصاد القوي ، وهي لذلك تعد بمثابة خطوة متقدمة بالمقارنة بما عليه الحال في كثير من بلاد العالم المتقدمة .

ومن المسلم به حالياً أن لعملية المتابعة الفضل الأول في عديد من الدول الاشتراكية النامية في اكتشاف مدى النجاح الذي تحققه ، ومدى الفشل الذي نتج من تطبيق السياسات المحددة بالخطة ، سواء في مجال الاقتصاد أو الاجتماع ، وقياس آثار هذه السياسات على كل عوامل الإنتاج . هذا فضلاً عن أنه يمكن، أيضاً ، رسم سياسات جديدة ناجحة على ضوء ما تكشفه المتابعة من آثار ، وذلك لأن الخطة السنوية، في سياستها، ما هي إلا امتداد لسياسات سابقة ، تكملها أو تحيد عنها ، حسب ما يوضحه التطبيق والتنفيذ الفعلي .

#### ٤ - عوامل النجاح في التخطيط الاقتصادي العربي

ولقد بدأنا تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في أول يوليو ١٩٦٠ ، وبدأت بذلك تجربة رائدة جديدة . وكان لابد، لنجاح عملية التخطيط ، أن تتوافر شروط معينة ، يمكن أن نجعلها في خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم وتحمل المسؤولية في خطة التنمية ، وإيجاد هيكل تنظيمي ملائم لوحدات هذا القطاع العام، وإتباع أسلوب على عمل اشتراكي في التخطيط . وقد توافرت كل هذه الشروط اللازمة لنجاح تجربتنا في عملية التخطيط الشامل .

##### ( ١ ) خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم

لقد كانت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، وما تلاها من قوانين وقرارات ، العامل الرئيسي الذي ضم إلى القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ، وبذلك حططنا مراكز الاستغلال الطبقي ، ومكنا القطاع العام من أداء دوره الطليعي في قيادة التقدم ، وأنحنا له الإشراف الكامل على الشركات



والمنشآت في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، بما يؤدي إلى تحقيق مطالب الاقتصاد القومي ، في إطار من المصلحة العامة .

إن وجود القطاع العام القوي في جمهوريتنا قد وسع إمكانيات التخطيط ، وقوى من عوامل النجاح للخطة ، حيث يمكن بواسطة هذا القطاع أن تقوم الدولة ، لمصلحة الشعب كله ، عملية التقدم والنمو ، وبخاصة في المجالات التي لم يكن يقدم عليها القطاع الخاص ، وبمعدلات لا يمكن أن يتاح لرأس المال الخاص تحقيقها .

( ب ) إيجاد هيكل تنظيمي ملائم لوحدات القطاع العام

وكان الشكل التنظيمي لمؤسسات القطاع العام — حتى ديسمبر ١٩٦١ — ينطوي على إشراف كل مؤسسة على شركات تمارس أنواعا مختلفة من النشاط الاقتصادي ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية في سنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسات النوعية . ولا ريب أن هذا التخصص النوعي الذي تضمنه القرار المشار إليه يجعل كل مؤسسة تختص بالإشراف على الشركات التي تزاوِل نشاطا واحدا ، أو عددا من أوجه النشاط التي تنتمي لقطاع اقتصادي واحد . ولهذا فإن التخصص النوعي للمؤسسات له أهميته في نجاح عملية التخطيط ، لأنه يحقق بعض النتائج الكفيلة بإحراز هذا النجاح ، إذ أنه :

أولا : يسهل على المؤسسة العامة النوعية وضع خطة تفصيلية للنشاط الذي تشرف عليه ، وذلك في مراحل سنوية ، وتبعاً لبرامج زمنية محددة للتنفيذ .  
ثانياً : ويسهل عليها أن تحدد لكل وحدة إنتاجية تابعة لها نصيبها في تنفيذ أهداف الخطة ، بما في ذلك النشاط المماثل الذي تمارسه شركات القطاع الخاص ووحداتها الإنتاجية .

ثالثاً : ويسهل عليها أن تفرض رقابتها المحكمة وإشرافها الدقيق على الشركات التابعة لها ، كما يسهل عليها متابعة تنفيذ الخطة ، فيما يخص كل شركة وكل وحدة إنتاجية تابعة لها ، وبذلك يتسنى لها معرفة أسباب النجاح أو القصور في التنفيذ ،

فضلا عن إمكان القيام بالمقارنات بين مستويات الاداء الإدارى والكفاية فى الإنتاج .

رابعا : ويسهل عليها التعرف على مشكلات كل نشاط من الأنشطة التى تشرف عليها، وما يتطلبه حلها من بحوث ودراسات علمية أو تكنولوجية يمكن أن تفيد منها مجموعة الوحدات الإنتاجية التى تمارس نفس النشاط .

### ( ج ) أسلوب التخطيط

ويقوم أسلوبنا فى التخطيط على عدة اعتبارات تجعل منه التخطيط العلمى الذى قرره الميثاق ، وهذه الاعتبارات هى :

( ١ ) تقدير الموارد المتوافرة فى اقتصادنا القومى ، وإجراء الدراسات الدقيقة للبدايل المختلفة لاستخدام هذه الموارد ، واختيار أفضل البدائل التى تحقق أهدافنا فى زيادة الإنتاج والدخل ، على ضوء أولويات محددة تترجم فلسفتنا وقيمنا فى تطوير المجتمع .

( ٢ ) تحقيق التكامل والتوازن بين مشروعات الخطة المختلفة .

( ٣ ) تحقيق التوازن الاقتصادى بين الجوانب المادية والجوانب المالية فى الخطة .

( ٤ ) تحقيق التوازن بين احتياجات الخطة من العناصر البشرية المختلفة ، فى كافة تخصصاتها وتكوينها ، وبين الأعداد التى تتوافر فعلا من هذه العناصر .

من أجل ذلك فإن هذا الأسلوب يدل على أنه أسلوب علمى تطبيقى فى عملية التنمية ، أو كما أورد الميثاق فهو عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ، لكنه عملية تحقيق الأمل ، . ولقد بذلت أجهزة التخطيط كل ما أمكنها من جهد فى الأخذ بعملية تطوير مستمرة فى الأساليب العلمية المطبقة ، لكى تفيد من كل إمكانيات التقدم فى فن التخطيط .

## ٥ - أهداف الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٥ / ٦٠ )

ويمكن أن نجمال الأهداف العامة للخطة الخمسية الأولى فيما يلي :

- ١ - تنمية الدخل القومي بمعدل سنوى يزيد ، فى المتوسط ، على المعدل السنوى لتزايد السكان ، ضمانا لزيادة حجم الرفاهة الاقتصادية للواطنين، نتيجة للارتفاع الملحوظ فى مستوياتهم المعيشية .
- ٢ - تطور هيكل الإنتاج القومى بزيادة أهمية الصناعة ، على إعتبار أنها الركيزة الأساسية لتطوير البلاد ، وتحرير اقتصادنا القومى من التبعية للخارج بتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتنوع منتجاتنا وصادراتنا وتوزيع تجارتنا الخارجية توزيعا جغرافيا سليما ، وأنها المجال العريض للتجديد والابتكار والتقدم العلمى، مما يجعلها تسهم بنصيب كبير فى زيادة الإنتاج . فضلا عن ذلك فإن الصناعة هى المجال الحيوى الأساسى لامتناع الفئات من السكان الزراعيين الذين يمثلون البطالة المقنعة فى الريف . ولهذا فقد كان للصناعة والكهرباء أوفر نصيب من الاستثمارات المقررة فى الخطة الخمسية الأولى ، إذ تقرر لها ما يقرب من ٣٤ ٪ من الاستثمارات الكلية المقررة .
- ٣ - التركيز فى نفس الوقت على التنمية الزراعية، وذلك بالآخذ بأساليب التوسع الرأسى لزيادة الإنتاجية فى الزراعة ، وبالتوسع الأفقى لزيادة مساحة رقعة الأرض المزروعة للتخفيف من الضغط المتزايد للسكان على الأرض . إن الخطة ، إذن ، لم تغفل ضرورة الاهتمام بالزراعة ، لأنها تمتد الصناعة بالمواد الأولية والخامات الأساسية اللازمة لإنتاج كثير من السلع الصناعية الرئيسية، وأنها المصدر الوحيد لإمداد السكان بالمواد الغذائية، فضلا عن أن السلع الزراعية هى مجال كبير لنشاط التجارة الداخلية ، كما أنها تمتد قطاع التجارة الخارجية بكثير من سلع التصدير .

٤ — الاهتمام بزيادة الخدمات التي تبذل للمواطنين ، سواء كانت في صورة خدمات تعليمية أو صحية أو خدمات أخرى ، وذلك تعويضا لهم عن الحرمان الطويل الذي عانوه من قبل ، بحيث لا تصبح الخدمة التعليمية أو الرعاية الصحية ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما تصبح حقا مكفولا لجميع المواطنين غير مشروط بشئ مادي .

٥ — ارساء دعائم مجتمعا الاشتراكي ، من ناحية الزيادة في العمالة ، ومن ناحية الزيادة في أجور العاملين والتنسيق بين مستوياتها ، وتقليل التفاوت بين الثروات والدخول ، وزيادة القدرة الإشباعية لذوى الدخل المحدودة عن طريق توفير الحاجات الضرورية لمحدودى الدخل من المواطنين ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

هذه هي الاهداف العامة للخطة . أما عن الاهداف المرتبطة بالعناصر فقد استهدفت الخطة زيادة قيمة الإنتاج من حوالى ٢٥٢٥ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٦٠١ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٤٢٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :



### جدول رقم ٢٣

مساهمة قطاعات الاقتصاد القوي في الزيادة  
المستهدفة في قيمة الإنتاج في الخطة الخمسية الأولى (٢١٢)

١٩٦٥ / ٦٠

( القيمة بالمليون جنيه )

القطاع	إجمالي قيمة الإنتاج في ١٩٦٠ / ٥٩	إجمالي قيمة الإنتاج في ١٩٦٥ / ٦٤	الزيادة المستهدفة في إجمالي قيمة الإنتاج	نسبة الزيادة %
الزراعة والري والصرف والسد العالي	٥٧٤	٧٣٦	١٦٢	٢٨,٢٢
الصناعة والكهرباء التشييد	١٠٩٤	١٨١٤	٧٢٠	٦٥,٨٨
	١١٥	١٢٢	٧	٦,١
إجمالي القطاعات السلعية	١٧٨٣	٢٦٧٢	٨٨٩	٤٩,٢٩
خدمات النقل والمواصلات	١٣٥	١٦٤	٢٩	٢١,٥٥
خدمات الإسكان	٧٦	٨٨	١٢	١٥,٨٨
خدمات المرافق العامة	١١	١٤	٣	٢٧,٨٨
خدمات المال والتجارة	١٦٣	٢٠٨	٤٥	٢٧,٢٦
خدمات أخرى	٣٥٧	٤٦٥	٩٨	٢٧,٥٥
إجمالي قطاعات الخدمات	٧٤٢	٩٣٩	١٨٧	٢٥,٢٢
إجمالي عام	٢٥٢٥	٣٦٠١	١٠٧٦	٤٢,٢٦

ويلاحظ في الجدول السابق أن مساهمة القطاعات السلعية في الزيادة في قيمة

(٢١٢) المصدر : بيان السيد وزير التخطيط عن الخطة الخمسية ١٩٦٥ / ٦٠ ، المؤتمر

العام للاتحاد القومي ، يوليو ١٩٦٠ ، ص ٣٦ و ٣٧ .

الإنتاج هي بنسبة ٤٩ر٩ ٪ في السنة الخامسة للخطة عنه في سنة الأساس ، وهي تعادل ٨٢ ٪ من مجموع الزيادة في الإنتاج في الخطة كلها ، بينما يقدر أن تسهم قطاعات الخدمات بزيادة في السنة الخامسة تبلغ نسبتها ٢٥ر٢ ٪ عنه في سنة الأساس ، وهذه الزيادة تعادل ١٨ ٪ من مجموع الزيادة في الإنتاج في الخطة كلها ، وهذا يدل على أن الخطة تولى اهتماماً أكبر بالقطاعات السالعية . كما يلاحظ أن الخطة كانت تستهدف مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء بنصيب كبير في زيادة الإنتاج .

كما استهدفت الخطة زيادة القيمة المضافة ( الدخل ) من حوالي ١٢٨٢ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى حوالي ١٧٩٥ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أي بزيادة تبلغ نسبتها حوالي ٤٠ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم ٢٤

مساهمة قطاعات الاقتصاد القومى فى الزيادة المستهدفة  
فى القيمة المضافة ( الدخل ) فى الخطة الخمسية الأولى (٢١٣)  
١٩٦٥ / ٦٠

( القيمة بالمليون جنيه )

القطاع	إجمالى القيمة المضافة فى ١٩٦٠ / ٥٩	إجمالى القيمة المضافة فى ١٩٦٥ / ٦٤	الزيادة المستهدفة فى القيمة المضافة من سنة الأساس	نسبة الزيادة %
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٤٠٠	٥١٢	١١٢	٢٨.٠
الكهرباء والصناعة التشييد	٢٧٣	٥٤٠	٢٦٧	٩٧.٨
	٥٢	٥١	— ١	— ١.٩
إجمالى القطاعات السالعية	٧٢٥	١١٠٣	٣٧٨	٥٢.١
خدمات النقل والمواصلات	٩٧	١١٧	٢٠	٢٠.٦
خدمات الإسكان	٧٣	٨٤	١١	١٥.١
خدمات المرافق العامة	٧	٩	٢	٢٨.٦
خدمات التجارة والمال	١٢٧	١٦٢	٣٥	٢٧.٦
خدمات أخرى	٢٥٣	٣٢٠	٦٧	٢٦.٥
إجمالى قطاعات الخدمات	٥٥٧	٦٩٢	١٣٥	٢٤.٢
إجمالى عام	١٢٨٢	١٧٩٥	٥١٣	٤٠.٠

ويدل الجدول السابق على أن أكثر من نصف الدخل الإضافي المستهدف في الخطة سيتولد من قطاع الصناعة والكهرباء ، على حين أن قطاع الزراعة لم يقدر له أن يسهم بأكثر من ٢٢ ٪ من جملة الزيادة في الدخل فقط ، مع أنه اختص باستثمارات تزيد على ٢٣ ٪ من جملة الاستثمارات . وهذا يرجع إلى أن مشروع السد العالي ومشروع تحويل الحياض لن يظهر أثرهما إلا في الخطة الخمسية الثانية ، كما أن مشروعات استصلاح الأراضي لاتصل إلى كامل إنتاجيتها إلا في المدى الطويل . أما الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الزيادة المستهدفة في الإنتاج ، وبالتالي في القيمة المضافة ، فقد قدرت بنحو ١٥٧٦ر٩ مليون جنيه ، بدون التغير في المخزون السلعي ، أو بحوالي ١٦٩٦ر٩ مليون جنيه ، بما في ذلك التغير في المخزون ، وقدره نحو ١٢٠ مليون جنيه ، كما يتضح من الجدول التالي :

#### جدول رقم ٢٥

توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى

على القطاعات الاقتصادية المختلفة (٢١٤) (بملايين الجنيهات)

نسبة استثمارات القطاع إلى جملة الاستثمارات	ما يخصصه من الاستثمار	القطاع
٪		
٢٣ر١	٣٩٢ر٠	الزراعة والرى والصرف والسد العالي
٢٤ر١	٥٧٨ر٧	الكهرباء والصناعة
١٦ر١	٢٧١ر٨	النقل والمواصلات والتخزين ( بما في ذلك قناة السويس )
١٠ر٣	١٧٤ر٦	الإسكان
٢ر٩	٤٨ر٨	المرافق العامة
٦ر٥	١١١ر٠	الخدمات
٧ر٠	١٢٠ر٠	التغير في المخزون
١٠٠ر٠	١٦٩٦ر٩	إجمالي قيمة الاستثمارات المقررة



ومن هذا البيان يتضح أن قطاع الصناعة والكهرباء قد حصل على استثمارات تزيد عن ثلث إجمالى قيمة استثمارات الخطة ، يليه قطاع الزراعة والرى والصرف والسد العالى وقد حصل على ٢٣٠١ ٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات . كما أن الخطة قدرت لتمويل الاستثمارات المقررة أن تتوافر لها عملة محلية بنحو ٩٣٠.٠٩ مليون جنيه وبنحو ٦٤٦.٠ مليون جنيه عملات أجنبية ، موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالى :

#### جدول رقم ٢٦

توزيع استثمارات الخطة الخمسية الأولى ومصادر تمويلها  
( بملايين الجنيهات ) ١٩٦٥/٦٠

القطاع	عملة أجنبية	عملة محلية	جملة
زراعة ورى وصرف والسد العالى	٧٨٠٩	٣١٣٠١	٣٩٢٠٠
صناعة وكهرباء	٣٧٥٠٠	٢٠٣٠٧	٥٧٨٠٧
قطاعات أخرى	١٩٢٠١	٤١٤٠١	٦٠٦٠٢
إجمالى عام	٦٤٦٠٠	٩٣٠.٠٩	١٥٧٦.٠٩

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع الصناعة والكهرباء لم يستأثر بالنصيب الأكبر من الاستثمارات المقررة فى الخطة فحسب ، بل أنه استأثر بأكبر قسط من العملات الأجنبية ، باعتباره أكثر القطاعات احتياجا إلى هذه العملات ، ليتمكن من استيراد ما يحتاج إليه من معدات ومصانع . ولهذا فقد حصل هذا القطاع على أكثر من نصف العملات الأجنبية المقررة فى استثمارات الخطة . أما قطاع السد العالى فقد بلغت قيمة الاستثمارات المقررة له فى الخطة نحو ١٢٨ مليون جنيه ، وهى تشمل تكاليف إنشاء جسم السد فقط . أما المشروعات

المرتبة عليه فهي موزعة على قطاعات الكهرباء والرى والصرف والزراعة والنقل والمواصلات والإسكان والمرافق والخدمات . ومن المقدر في الخطة أنه سيترتب على تنفيذ المشروع توسع زراعى بنحو مليون فدان جديد ، وتحويل ٧٠٠ ألف فدان من الرى الحوضى إلى الرى المستديم ، وضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزا سنويا . هذا فضلا عن ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المزروعة حاليا والمستجدة ، فى أقل السنين لإيرادا ، وتحسين الصرف فيها ، والحماية من غوائل الفيضانات العالية ، وتحسين الملاحة . كما أن المشروع سيخدم ، من ناحية أخرى ، القطاع الصناعى ، وذلك عن طريق توليد طاقة كهربائية تقدر بنحو ١٠ مليار كيلوات / ساعة سنويا .

وأما فيما يتعلق بالعمالة فقد استهدفت الخطة زيادة عدد المشتغلين من حوالى ٦ ملايين مشتغل إلى حوالى ٧ ملايين مشتغل ، أى بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ١٧٪ . كما استهدفت زيادة فى الأجور والمرتبات من حوالى ٥٥٠ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى حوالى ٧٢٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ٣٢٪ .

كما تستهدف الخطة زيادة الاستهلاك بما لا يجاوز ٢٤٪ ، وزيادة نسبة الادخار المحلى إلى مجموع الدخل القومى من ١١٪ إلى ٢١٪ ، أى على النحو الذى يحقق تمويل البرنامج الاستثمارى بما لا تقل نسبته عن ٦٥٪ من مجموع تكاليف البرنامج . أما عن الصادرات فإن الخطة تستهدف زيادتها بنسبة ٣٥٪ ، غير أن قيمة المصدر من القطن الخام بالنسبة لمجموع السلع المصدرة تهبط من ٦٧٪ إلى ٥٥٪ .

وتقدر الخطة كذلك أن الزراعة ستظل المهنة الرئيسية للسكان ، وإن كانت نسبة المشتغلين فى قطاع الزراعة ستقص من ٥٤٪ إلى ٤٩٪ من مجموع المشتغلين . أما نسبة المشتغلين إلى عدد السكان فإنها ترتفع من ٢٣٪ فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٤٪ فى السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ . كما أنه

من المقدّر أن يرتفع متوسط الدخل السنوي للمشتغل من ٢١٥ جنيهاً في سنة الأساس إلى ٢٥٦ جنيهاً في السنة الخامسة للخطة . أما الزيادة في عدد السكان خلال السنوات العشر ، فتقدر بنحو ٦ ملايين نسمة ، ومن ثم ، فإن الخطة تقدر ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة المكونة من خمسة أفراد بنحو ٦٢ ٪ في نهاية السنوات العشر .

وعلى ذلك فإنه يمكن إجمال إطار الخطة الخمسية الأولى في الجدول التالي :

### جدول رقم ٢٧

#### إطار الخطة الخمسية الأولى (٢١٥)

٦٠ / ١٩٦٥

القطاع	الاستثمار ( بالمليون الجنيه )	الزيادة في قيمة الإنتاج ( بالمليون الجنيه )	الزيادة في الدخل ( بالمليون الجنيه )	الزيادة في العمالة ( بألف شخص )
الزراعة والري والصرف والسد العالي	٢٩٢ر٠	١٦٢	١١٢	٥٨٥
الكهرباء والصناعة والتشييد	٥٧٨ر٧	٧٢٧	٢٦٦	٢٠٤
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٧١ر٨	٢٩	٢٠	٧
الإسكان والمرافق	٢٢٣ر٤	١٥	١٣	٩
الخدمات بأنواعها	١١١ر٠	١٤٣	١٠٢	٢٥١
زيادة في المخزون	١٢٠ر٠	—	—	—
المجموع	١٦٩٦ر٩	١٠٧٦	٥١٣	١٠٢٦

(٢١٥) نفس المرجع ، ص ٥٢ - ويلاحظ أن بند « الخدمات بأنواعها » ، الواردة

أرقامه في هذا الجدول ترد أرقامه تفصيلاً في الجدول التالي .

أما ذلك الجزء من إطار الخطة المتعلق بقطاعات الخدمات فيمكن إجماله  
فيما يلي :

### جدول رقم ٢٨

الاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة

في قطاعات الخدمات

بالخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢١٦)

البيان	ما يخص القطاع من استثمارات (بمليون الجنيه)	الزيادة في قيمة الإنتاج (بمليون الجنيه)	الزيادة في الدخل (بمليون الجنيه)	الزيادة في العمالة (بألف شخص)
خدمات التعليم والبحوث العلمية	٤٨٠٩	١٨	١٥	٤٥
الخدمات الصحية	١٠٠٤	٨	٤	١٣
خدمات الأمن والعدالة	٨٠٥	١٩	١٠	١١
الخدمات الاجتماعية والدينية	٥٠٢	٤	٢	٩
الخدمات الثقافية والترفيهية	٨٠٨	٨	٥	١٢
خدمات تنظيمية حكومية	١٦٠٧	١٧	١٢	٢٢
خدمات شخصية وسياحية	١٠٠٦	٢٤	١٩	٤٢
خدمات المال والتجارة	—	٤٥	٣٥	٩٧
خدمات أخرى	١٠٩	—	—	—
	١١١٠	١٤٣	١٠٢	٢٥١



## ٦ - نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى

لا ريب أن العملية الكبرى للتنمية عن طريق الأخذ بأسلوب التخطيط ، باعتبارها أسلوباً علياً ، قد آتت ثمارها وحقت أهدافها ، في ضوء ما كشفت عنه متابعة تنفيذ أهداف الخطة الخمسية من نتائج في سنواتها الخمس ١٩٦٥/٦٠ ، ونشير هنا إلى أهم هذه النتائج التي حققناها ، في ظل التخطيط الشامل ، خلال هذه الفترة :

### أولاً - قيمة الإنتاج

كانت قيمة الإنتاج حوالى ٢٥٤٨٠ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، زادت إلى ٣٤٧٤٠ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة قدرها ٩٢٦٠ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها ٣٦٤ ٪ ، مع أن المستهدف في الخطة هو زيادة قيمة الإنتاج بنسبة ٤٢٦ ٪ عما كانت عليه في سنة الأساس ، وهى تزيد قليلاً على النسبة المحققة للزيادة في قيمة الإنتاج (٢١٧) .

### ثانياً - القيمة المضافة ( الدخل )

كانت القيمة المضافة حوالى ١٢٨٥٠ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، زادت إلى ١٧٦٢٠ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة قدرها نحو ٤٧٧٠ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها نحو ٢٧١ ٪ ، مع أن المستهدف في الخطة هو زيادة القيمة المضافة بنسبة ٤٠ ٪ عما كانت عليه في سنة الأساس . وهذا يعنى أن نسبة الزيادة المحققة تقل قليلاً عن نسبة الزيادة المستهدفة في القيمة المضافة (٢١٨) .

---

(٢١٧) انظر الملحق رقم ١

(٢١٨) انظر الملحق الإحصائى رقم ٢ .

### ثالثا - الاستثمارات

بلغت جملة الاستثمارات المقررة في الخطة الخمسية الأولى نحو ١٥٧٧٠ مليون جنيه ( بدون التغير في المخزون وقدره ١٢٠ مليون جنيه ) . وقد بلغت جملة ما تم تنفيذه من استثمارات ، في كل من القطاعات السلبية وقطاعات الخدمات ، نحو ١٥١٣٠ مليون جنيه ، حتى نهاية السنة الخامسة للخطة ١٩٦٥ / ٦٤ . وهذا يعني أن التخلف في التنفيذ العيني للاستثمارات المقررة لم يتجاوز ما قيمته ٦٤٠ مليوناً من الجنيهات (٢١٩)

### رابعا - العمالة

بلغ عدد المشتغلين في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ نحو ٦٠٠٦ آلاف مشتغل ، (٢٢٠) ، زاد إلى ٧٣٣٣ ألف مشتغل في السنة الخامسة للخطة ، أي بزيادة تبلغ نحو ١٣٢٧ ألف مشتغل ، وتبلغ نسبتها نحو ٢٢١ / ٪ ، مع أن المستهدف في الخطة هو زيادة العمالة إلى ٧٠١٥ ألف مشتغل ( بعد تعديل المستهدف للعمالة تبعاً لتعديل رقم العمالة في سنة الأساس ) ، أي بزيادة قدرها ١٠٠٩ ألف مشتغل ، وتبلغ نسبتها نحو ١٧ / ٪ . وهذا يعني أن المحقق من العمالة ، حتى نهاية السنة الخامسة للخطة ١٩٦٥ / ٦٤ ، قد تجاوز المستهدف للعمالة في الخطة الخمسية بنحو ٣١٨ ألف مشتغل (٢٢١) .

### خامسا - الأجور

أما عن الأجور فقد كانت تبلغ نحو ٥٥٠ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ثم زادت إلى ٨٧٩ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ١٩٦٥ / ٦٤ ، أي بزيادة قدرها نحو ٣٢٩ مليون جنيه ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩٩ .

(٢١٩) انظر المعلق رقم ٣ .

(٢٢٠) رقم معدل لما ورد في الإطار .

(٢٢١) انظر الملاحق الإحصائي رقم ٤ .

ولما كان من المقرر أن تصل الأجور إلى نحو ٧٥٩٠ مليون جنيه ( بعد تعديل المستهدف للأجور تبعاً لتعديل رقم الأجور في سنة الأساس ) ، فإنه يتضح أن المحقق من الأجور قد تجاوز المستهدف في الخطة الخمسية بنحو ١٢٠٠ مليون جنيه (٢٢٢) .

## الفصل الثامن عشر

### تقييم الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٥ / ٦٠

ذكرنا فيما سبق أن ثمة أهدافاً عامة للخطة تتضمن: الارتفاع بمستوى معيشة المواطنين بارتفاع نصيب الفرد في المتوسط من الدخل القومي الحقيقي، وتطوير هيكل الاقتصاد القومي بزيادة أهمية الصناعة باعتبارها ركيزته الأساسية، والتركيز على التنمية الزراعية بالتوسع الأفقي والرأسي، والتوسع في الخدمات، وعدالة توزيع الدخل، وتحقيق العمالة الكاملة. كما إن ثمة أهدافاً مرتبطة بعناصر الخطة، كأهداف الاستثمار، وأهداف الإنتاج، وأهداف الدخل الخ. . . وسنناقش فيما يلي مدى ما حققته الخطة من أهدافها العامة ومن أهداف عناصرها.

#### ١ - تطور حجم السكان في سنوات الخطة

وقبل أن تناقش الجانب الأول من أهداف الخطة ينبغي، أولاً، أن نعرض لتطور حجم السكان في سنوات الخطة، لتعرف على مدى مطابقة الزيادة الفعلية لعدد السكان للزيادة المتوقعة في الخطة.

لقد توقعت الخطة أن الزيادة في السكان بمعدل لا يتجاوز ٢.٤٪، غير أن الزيادة الفعلية في عدد السكان قد بلغت ٣٨٤١ ألف نسمة، إذ كان عدد السكان في سنة الأساس ١٩٦٠ / ٥٩ نحو ٢٥٦١٥ ألف نسمة، فارتفع إلى ٢٩٤٥٦ ألف نسمة في السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥ / ٦٤، أي بمتوسط سنوي قدره نحو ٧٦٨ ألف نسمة. وهذا يناظر نسبة زيادة قدرها ١٥٪ عن سنة الأساس ١٩٦٠ / ٥٩، ومعدل زيادة سنوية تبلغ نحو ٢.٨٪ في المتوسط، كما يتضح من الجدول التالي :



## جدول رقم ٢٩

### تطور السكان

خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٢٣)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية	المعدل السنوي للنمو	الزيادة في عدد السكان عن سنة الأساس	نسبة الزيادة من سنة الأساس
			·/·		·/·
١٩٦٠ / ٥٩	٢٥٦١٥	—	—	—	—
١٩٦١ / ٦٠	٢٦٣٩٧	٧٨٢	٣ ر٠	٧٨٢	٣ ر٠
١٩٦٢ / ٦١	٢٧١٢٢	٧٢٥	٢ ر٨	١٥٠٧	٥ ر٩
١٩٦٣ / ٦٢	٢٧٨٧٤	٧٥٢	٢ ر٨	٢٢٥٩	٨ ر٨
١٩٦٤ / ٦٣	٢٨٦٥٠	٧٧٦	٢ ر٨	٣٠٣٥	١١ ر٩
١٩٦٥ / ٦٤	٢٩٤٥٦	٨٠٦	٢ ر٩	٣٨٤١	١٥ ر٠

وترجع هذه الزيادة الكبيرة في حجم السكان إلى أن معدلات المواليد كانت تقسم بالثبات النسبي، في حين أن معدلات الوفيات كانت تميل إلى الهبوط، نتيجة للتوسع المطرد في الرعاية الصحية، وانتشار الخدمات الطبية، الوقائية والعلاجية، وجعلها في متناول جميع المواطنين.

## ٢ — ارتفاع المستوى المعيشي

تدل البيانات المتاحة عن متوسط دخل الفرد، ومتوسط دخل الأسرة، على أن هذين المتوسطين قد سجلا ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الخطة، مما يترجم التحسن في المستوى المعيشي، كما يتضح فيما يلي :

(٢٢٣) أرقام الجدول عن عدد السكان مأخوذة — مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة — من « المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٥ »، الجُمَاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والإدارة المركزية للإحصاء، يوليو ١٩٦٦، ص ١١٠ (م ٢٧ — التخطيط الاقتصادي)

### جدول رقم ٣٠

تطور متوسط نصيب الفرد والأسرة من إجمالى الدخل المحلى  
بالأسعار الثابتة خلال سنوات الخطة ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٢٤)

بيان	سنة الأساس ١٩٦٠ / ٥٩	السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥ / ٦٤	نسبة الزيادة عن سنة الأساس
			%
الدخل المحلى ( بالمليون جنيه )	١٢٨٥٠	١٧٦٢٠	٣٧٠١
السكان ( بالمليون نسمة )	٢٥٠٦	٢٩٠٥	١٥٠٠
عدد الأسر ( بالمليون )	٥٠٢	٥٠٨	١٣٠٣
متوسط دخل الفرد ( بالجنيه )	٥٠٠٢	٥٩٠٨	١٩٠١
متوسط دخل الأسرة ( بالجنيه )	٢٥٠٠٤	٣٠٣٠١	٢١٠٠

وهذا يترجم حقيقة ثابتة بالأرقام ، وهى أن الخطة قد نجحت فى تحقيق الهدف الأساسى للتنمية ، أى نمو الاقتصاد القومى نموا يكفل زيادة الدخل المحلى بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى السكان ، مما يعنى أن الزيادة فى الدخل قد واجهت الزيادة الكبيرة فى السكان . ورغم ذلك فإنها تركت فائضا تحقق معه لارتفاع ملحوظ فى المستوى المعيشى للواطنين بحوالى خمس ما كان عليه قبل الخطة ، وإن كان هذا المستوى كان يمكن أن يكون أكثر ارتفاعا ، لو تواضعت معدلات نمو السكان خلال الفترة .

### ٣ - زيادة أهمية الصناعة

لقد كان لتنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة والتوسع فى المشروعات القائمة أثرهما فى تغير هيكل إجمالى الدخل المحلى ، ومن أهم هذه التغيرات التى حدثت ، وتكشفت بوضوح فى السنة الأخيرة للخطة ، زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة فى الإسهام فى إجمالى الدخل المحلى ، فى الوقت الذى تناقصت فيه الأهمية النسبية لقطاع الزراعة ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٣١

تطور الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي

في الإسهام في إجمالي الدخل المحلي في الخطة (١٩٦٥ / ٦٠) (٢٢٥)

القطاع	سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	السنة الأولى ٦١ / ٦٠	السنة الثانية ٦٢ / ٦١	السنة الثالثة ٦٣ / ٦٢	السنة الرابعة ٦٤ / ٦٣	السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤
الزراعة	٣١ر٥	٢٩ر٥	٢٦ر٤	٢٧ر٨	٢٧ر١	٢٧ر١
الصناعة	١٩ر٩	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢١ر٤	٢٢ر١	٢١ر٨
الكهرباء	٠ر٨	٠ر٩	١ر٢	١ر٢	١ر١	١ر٣
التشييد	٣ر٧	٣ر٢	٥ر٢	٥ر٤	٥ر٨	٥ر٢
الإجمالي	٥٥ر٩	٥٤ر٦	٥٤ر٨	٥٥ر٨	٥٦ر١	٥٥ر٤
النقل والمواصلات والتخزين	٧ر٢	٧ر٥	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٦	٩ر٠
المال والتجارة	١٠ر٠	١٠ر٧	١٠ر٧	١٠ر٠	٨ر٩	٨ر٦
المباني السكنية	٥ر٧	٥ر٤	٥ر٤	٥ر٠	٤ر٧	٤ر٦
المرافق العامة	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤
خدمات أخرى	٢٠ر٧	٢١ر٣	٢٠ر٣	٢٠ر٤	٢١ر٢	٢٢ر٠
الإجمالي	٤٤ر١	٤٥ر٤	٤٥ر٢	٤٤ر٢	٤٣ر٩	٤٤ر٦
الإجمالي العام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(٢٢٥) المصدر - المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ،  
الإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٤١ - وقد اعتمد على بيانات الجدول الوارد  
في هذه الصفحة ، من تطور إجمالى الدخل المحلى ، في الوصول إلى النسب المئوية الواردة في  
الجدول السابق .

وتكشف الأرقام عن التغير الملوس في هيكل إجمالى الدخل القومى، إذ انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من ٣١ر٥ ٪ في سنة الأساس إلى ٢٧ر١ ٪ في السنة الخامسة للخطه، في حين أن الأهمية النسبية لقطاع الصناعة قد زادت من ١٩ر٩ ٪ في سنة الأساس إلى ٢١ر٨ ٪ في السنة الخامسة للخطه . ومن ثم ، فهذا التغير قاطع الدلالة في التغير الهيكلى للاقتصاد القومى ، أى من اقتصاد زراعى متخلف إلى اقتصاد يهيمن عليه الطابع الصناعى ، الذى يولد فيه قوة الدفع الذاتى إلى مزيد من النمو في المرحلة القادمة .

والواقع أن تطور قطاع الصناعة قد أدى ، في ظل الخطه ، إلى توسع كبير في الصناعات التى كانت قائمة قبل بدء تنفيذ الخطه ، كصناعة الغزل والنسيج والاسمدة والاسمنت والورق والزجاج والبلاستيك والحديد والسكر والمنتجات للمعدنية وغيرها ، فضلا عن إدخال صناعات جديدة لم تكن قائمة قبل سنوات التحول الاشتراكى ، ومن أهمها صناعة الحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، والصناعات الكيماوية .

ومع ذلك ، فإنه ، رغم زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، فإنها لم تزد على الوجه الذى كانت تستهدفه الخطه ، إذ أن الزيادة المحققة للدخل من قطاع الصناعة لم تتجاوز ٧٨ر٤ ٪ من الزيادة المستهدفة في الخطه . ولو حقق القطاع أهدافه كاملة ، لزادت أهميته النسبية زيادة أكبر بكثير عما تحقق فعلا .

#### ٤ - التركيز على التنمية الزراعية

لم تظهر نتائج التنفيذ أن القاعدة الزراعية قد اتسعت إلى النطاق الذى كان مرسوما في الخطه ، وإن دلت هذه النتائج على أن قيمة الإنتاج الزراعى بالأسعار الثابتة قد زادت بنحو ٩٧ر٥ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطه عما كانت عليه في سنة الأساس ، أى بنسبة زيادة قدرها ١٦ر٨ ٪ ، وأن إجمالى الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة قد زاد بنحو ٧٢ر٠ مليون جنيه عما كان عليه في سنة الأساس ،



أى زيادة تبلغ نسبتها ١٧ر٨ ٪ ، إذ بمقارنة الزيادة المستهدفة في قيمة الإنتاج الزراعى ، وقدرها ١١٨ر٦ مليون جنيه ، بالزيادة المحققة في هذه القيمة ، وقدرها ٩٧ر٥ مليون جنيه ، بالأسعار الثابتة ، فإن نسبة الزيادة المحققة إلى الزيادة المستهدفة في قيمة الإنتاج الزراعى لم تتجاوز ٨٢ر٢ ٪ . كما أنه بمقارنة الزيادة المستهدفة في إجمالى الدخل الزراعى ، وقدرها ٨٦ر٧ مليون جنيه ، بالزيادة المحققة فيه ، وقدرها ٧٢ر٠ مليون جنيه ، بالأسعار الثابتة ، فإن نسبة الزيادة المحققة إلى الزيادة المستهدفة في إجمالى الدخل الزراعى لم تتجاوز ٨٣ر٠ ٪ .

ويمكن أن نفسر هذا الوضع بإيضاح ثلاث حقائق في تطور قطاع الزراعة . الحقيقة الأولى : أن هذا القطاع قد منى بإصابة بالغة في محصول القطن عام ١٩٦١ ، أدت إلى نقص في قيمته بحوالى الثلث . وكانت لهذه الظروف ، غير الطبيعية ، أثرها في تدهور إجمالى الدخل الزراعى فى السنة الثانية للخطة ، كما يتضح فى الجدول التالى :

### جدول رقم ٣٢ تطور إجمالى الدخل الزراعى

خلال سنوات الخطه الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٢٦)

السنة	إجمالى الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة وبالمليون جنيه	نسبة الزيادة على السنة السابقة ( + ، - )
١٩٦٠ / ٥٩	٤٠٥ر٠	٪ —
١٩٦١ / ٦٠	٤٠٢ر٧	- ٠ر٦
١٩٦٢ / ٦١	٣٧٣ر٠	- ٧ر٤
١٩٦٣ / ٦٢	٤٢٦ر٤	+ ١٤ر٣
١٩٦٤ / ٦٣	٤٥٢ر٩	+ ٦ر٢
١٩٦٥ / ٦٤	٤٧٧ر٠	+ ٥ر٣

الحقيقة الثانية: هي أن الزيادة في قيمة الإنتاج الزراعي كانت ترجع، أساساً، إلى التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية القائمة عند بدء تنفيذ الخطة، إذ زادت إنتاجية الفدان من كثير من المحاصيل الزراعية، كالقطن والأرز والذرة والقمح والبصل والخضر والفواكه (٢٢٧). أما مشروعات التوسع الأفقي التي تستهدف استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، فإنه لم يكن لها أثر يذكر في زيادة قيمة الإنتاج الزراعي، إذ بلغت مساحة الأراضي المستصلحة، خلال السنوات الخمس للخطة، نحو ٥٣٦٣٥١ فداناً، تفصيلها كالتالي :

### جدول رقم ٣٣

#### مساحات الأراضي المستصلحة

في سنوات الخطة الخمسية الأولى ٦٠ - ١٩٦٥ (٢٢٨)

السنة	المساحة ( بالفدان )
١٩٦١ / ٦٠	٢٨٢٧٣
١٩٦٢ / ٦١	٨٩٣٣٠
١٩٦٣ / ٦٢	١٢٢٣١٣
١٩٦٤ / ٦٣	١٥٩٤٣٥
١٩٦٥ / ٦٤	١٣٧٠٠٠
المجموع	٥٣٦٣٥١

(٢٢٧) زادت غلة الفدان من القطن الزهر من ٤٧٧ ر.هـ إلى ٦٦ ر.هـ قنطار متري بزيادة نسبتها ١٨٧ ٪، ومن الأرز من ٢٢٣ ر.هـ إلى ٢٣٤ ر.هـ بزيادة نسبتها ٤ ٪، ومن الذرة الشامية من ٧٦ ر.هـ إلى ٨٣٢ ر.هـ بزيادة نسبتها ٤٤٤ ٪، ومن الذرة الرفيعة من ٦٤ ر.هـ إلى ١٠٦٨ ر.هـ بزيادة نسبتها ١٠٨ ٪، ومن القمح من ٦٨ ر.هـ إلى ٧٤١ ر.هـ بزيادة نسبتها ٨٠ ٪، ومن البصل من ١٤٨ إلى ١٧٢ طن بزيادة نسبتها ١٦٢ ٪، ومن الخضر من ٦٩٨ ر.هـ إلى ٧١٦ طن بزيادة نسبتها ٢٦ ٪، ومن الفواكه من ٤٢ ر.هـ إلى ٦٠ طن بزيادة نسبتها ١٩ ٪. — نفس المرجع السابق، ص ٦٢ و٦٣.

(٢٢٨) نفس المرجع السابق، ص ٦٣

ومن الواضح أنه كان ثمة بطء في التنفيذ في السنتين الأولى والثانية من الخطة ، ثم زادت سرعة التنفيذ في السنوات الثلاث الأخيرة من الخطة ، بمضاعفة الجهود في مشروعات الاستصلاح ، حتى أنه أمكن استصلاح ما يزيد عن ٥٣٦ ألف فدان ، مع أن المستهدف في الخطة لا يتجاوز نصف مليون فدان . ومع ذلك فلو انتقلنا من مرحلة الاستصلاح إلى مرحلة الاستزراع ، لوجدنا أنه لم يدخل في الاستزراع من هذه الأراضي المستصلحة سوى ١٤٦٤٠٠ فدان . وإن كان من المتوقع تحقق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الأفقي ، كنتيجة لدخول الأراضي المستصلحة في الخطة الأولى في دور الاستزراع في الخطة الثانية ، واستصلاح أراض جديدة واستزراعها في هذه الخطة ، باعتمادها على مياه السد العالي .

أما الحقيقة الثالثة : فهي أن بعض المشروعات الكبرى للتوسع الزراعي ، كمشروع السد العالي ومشروع التهجير ومشروعات تحويل الري الحوضي إلى ري دائم ، كانت ، مع بداية الخطة ، متخلفة في التنفيذ ، مما استلزم التركيز عليها جميعا ، باعتبارها مشروعات متكاملة . كما أن هذه المشروعات لن تسهم في الإنتاج والدخل إلا بعد انقضاء فترة طويلة من البدء في تنفيذها ، أي أن فترة تفريخ الاستثمار ، بالنسبة لها فترة طويلة المدى . وبعبارة أخرى فإن هذه المشروعات سوف لا تعطى عائدها ، ولا تنتج آثارها كاملة على الإنتاج والدخل الزراعي ، إلا في غضون الخطة الثانية .

#### ٥ - التوسع في الخدمات

وإذا انتقلنا إلى الهدف الرابع ، من الأهداف العامة للخطة ، لوجدنا أنها حققت ، فعلا ، نجاحا ملحوظا في التوسع المستهدف في الخدمات ، تعويضا لما عانته الجماهير من حرمان طويل في الفترة السابقة على التحول الاشتراكي .

لقد كانت قيمة الإنتاج في قطاع الخدمات (٢٢٩) نحو ٣٧١ر٢ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٥٩٠ر٤ مليون جنيه في السنة الخامسة للخطة ، أي بزيادة قدرها نحو ٢١٩ر٢ مليون جنيه عن سنة الأساس ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩ر١ ٪ (٢٣٠) . ويتضمن ذلك أن متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج في قطاع الخدمات قد ارتفع من ١٤ر٥ جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٠ر٠ جنيه في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ .

وقد تكون الصورة أكثر وضوحا ، لو انتقلنا من التنفيذ القيمي إلى التنفيذ العيني في خدمات التعليم والخدمات الصحية ، باعتبارهما من أهم أنواع الخدمات التي تمس حياة الجماهير وقدرتها الإنتاجية ومستوى ثقافتها .

لقد بلغت قيمة الإنتاج المحقق ، في الميدان التعليمي من قطاع الخدمات ، نحو ٦٤ر١ مليون جنيه في سنة الأساس ، ارتفعت إلى ١٥٠ر٦ مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة تبلغ نسبتها ٦٤ر٧ ٪ (٢٣١) . كما نجحت الخطة في تحقيق زيادة ملموسة في عدد المدارس وعدد الفصول في شتى مراحل التعليم ، من التعليم الابتدائي إلى الإعدادي العام إلى الثانوي العام ، كما يتضح من الجدول التالي :

---

(٢٢٩) باستبعاد قطاعات النقل والمواصلات والتخزين ، والتجارة والمال ، والإسكان ، والمرافق العامة .

(٢٣٠) أنظر الملحق الإحصائي رقم ١ .

(٢٣١) « سنوات التحول الاشتراكي » ، نفس المرجع السابق ، ص ٦٥ .



### جدول ٣٤

تطور التنفيذ العيني لخدمات التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العام  
في سنوات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠

فصول				مدارس				بيان
نسبة الزيادة	زيادة السنة الخامسة من سنة الأساس	السنة الخامسة للخطة ٦٥/٦٤	سنة الأساس ٦٠/٥٩	نسبة الزيادة	زيادة السنة الخامسة من سنة الأساس	السنة الخامسة للخطة ٦٥/٦٤	سنة الأساس ٦٠/٥٩	
%				%				تعليم ابتدائي و إعدادي عام و ثانوي عام
٢٧٥٥	١٥٤٨٤	٧١٧٥٠	٥٦٢٦٦	٩٥١	٦٠٧	٧٢٥٩	٦٦٥٢	
٢٩٥٨	٢٧٦٠	٩٦٩٤	٦٩٣٤	٢١٥٥	١٢٨	٧٨٠	٦٤٢	
١١٥٧	٤٢٥	٤٠٥٢	٢٦٢٨	٧٥١	١٤	٢١٠	١٩٦	
٢٥٨	١٨٦٦٩	٨٥٤٩٧	٦٦٨٢٨	١٠٥١	٧٥٩	٨٢٤٩	٧٤٩٠	

ويوضح الجدول السابق حقيقة هامة ، من ناحية التنفيذ العيني ، وهي أن نسبة الزيادة ، في عدد الفصول ، في المراحل الثلاث للتعليم ، خلال سنوات الخطة ، وهي ٢٠٨ ٪ ، تتعادل تماما مع معدل الزيادة السنوية للسكان خلال نفس الفترة . وهذا مما يوحي بأن التوسع في الميدان التعليمي من الخدمات قد استوعب الزيادة المطردة في عدد التلاميذ في كل مرحلة ، تبعا للزيادة المطردة في عدد السكان .

أما عن التعليم الجامعي فقد زاد عدد الطلبة المقيدين من ٨٢٥١٠ طلاب ، في سنة الأساس ، إلى ١١٩٠٤١ طالبا في السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة قدرها ٣٦٥٣١ طالبا . وتبلغ نسبتها ٤٤٣ ٪ . كما زاد عدد الطلبة المستجدين من ١٧٩٥٧ طالبا ، في سنة الأساس ، إلى ٢٥٨٤٧ طالبا في السنة الخامسة ، بزيادة قدرها ٧٨٩٠ طالبا . وتبلغ نسبتها ٤٣٩ ٪ (٢٣٢) .

كما أن قطاع الخدمات التعليمية قد تطور على النحو الذي يساير الاتجاهات العامة لمرحلة التحول الاشتراكي . إذ استحدثت أنواع جديدة من التعليم لمسايرة تطورا للاقتصادى والاجتماعى ، ومنها التعليم الفنى والعنلى بالمعاهد العليا التى تخدم أغراض التنمية ، كمعهد البترول ومعهد القطن ومعهد الالكترونيات . كما أعيد النظر فى توزيع الخدمات التعليمية بين مختلف المحافظات تحقيقا لعدالة التوزيع ، ولإمكان النهوض بالمستوى الثقافى والتعليمى فى المناطق النائية التى عانت كثيرا من الحرمان الطويل فى سنوات ما قبل التحول الاشتراكي . وقد أعدت العدة لاستيعاب جميع الاطفال الذين يبلغون سن الإلزام ، وتوفير مكان لهم فى المرحلة الابتدائية ، على أساس زيادة عدد المقبولين ، عاما بعد عام ، إلى أن تصل نسبة الاستيعاب إلى ١٠٠ ٪ فى آخر الخطة الثانية . وهذا فضلا عن أنه قد وجهت كل العناية إلى التعليم الفنى ، والحد من التعليم النظرى ، بما اقتضى التوسع فى إنشاء المدارس الثانوية الفنية فى عواصم المحافظات ، وإنشاء عدد كبير من المدارس

الإعدادية الفنية لإعداد طبقة من الفنيين ، ذوى التخصصات المختلفة ، فى شتى فروع الصناعة ، ليكونوا قوى بشرية فعالة ، تسد احتياجات الخطة الثانية من الأفراد الفنيين ، وفى ذلك ما يحكم الربط بين الخطة وإحتياجاتها من القوى العاملة المتخصصة ، تفاديا لظهور أية اختناقات ترجع إلى ندرة نوع أو آخر من هذه التخصصات .

واستمراراً لسياسة التوسع فى الخدمات ، فقد تضمنت الخطة الخمسية الأولى استثمارات مقرررة لقطاع الخدمات الصحية تبلغ نحو ١٠ر٤ مليون جنيه لإنشاء وحدات علاجية ومستشفيات ، فضلاً عن إنشاء بعض الوحدات الطبية بالمناطق النائية ، ووحدات نشر الثقافة الصحية والمعاهد المشتغلة بالبحوث الطبية . فلا غرو أن زاد المعدل السنوى للإنفاق على الخدمات الصحية ، من ١ر٣٥ مليون جنيه ، فى الفترة من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩٥٢ ، إلى نحو ١٨ر٧ مليون جنيه فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ ، ثم إلى نحو ٢٨ر٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥ / ٦٤ . وكان لهذه الطفرة الكبيرة فى الإنفاق أثرها فى انخفاض معدل الوفيات من ١٧ر٨ فى الألف عام ١٩٥٢ إلى ١٤ فى الألف عام ١٩٦٥ . ومرد ذلك ، بطبيعة الحال ، إلى انتشار الخدمات الطبية ومقاومة الأوبئة وعلاج الأمراض المتوطنة والتوسع الكبير فى خدمات الطب العلاجى والوقائى وخدمات الصحة المدرسية (٢٣٢) .

ولقد انعكس هذا التوسع الكبير فى نشاط قطاع الخدمات الصحية فى الصورة القيمية والعينية لتنفيذ الاهداف المرسومة لهذا القطاع فى الخطة الخمسية الأولى لقد بلغ الإنتاج المحقق فى سنة الأساس نحو ١٨ر٧ مليون جنيه ، ارتفع الى ٢٨ر٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو

(٢٣٢) المصدر : المؤشرات الإحصائية لجمهورية العربية المتحدة ، الإدارة المركزية

للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ١٩ .

٥٢٤. / عن سنة الأساس . أما عدد الوحدات الطبية فكان يبلغ نحو ٢٣٥٧ وحدة في سنة الأساس ، ارتفع ال ٢٧٣٥ وحدة في السنة الخامسة من الخطة ، زيادة تبلغ نسبتها نحو ٥٨٥. / عن سنة الأساس . وأما عدد الأسرة فقد بلغ نحو ٥٦٦٧٦ سرير في سنة الأساس ، ارتفع إلى ٦١٧٥٥ سرير في السنة الخامسة من الخطة ، أي زيادة تبلغ نسبتها نحو ٩. / عن سنة الأساس (٢٢٤) .

غير أن الصورة الكاملة للتوسع في الخدمات يجب ألا تقتصر على توسعها الأفقي ، بل تمتد أيضاً إلى تعمقها الرأسي ، بمعنى أنه يتعين تقييم هذه الخدمات ، لا على أساس التطور في حجمها فحسب ، بل على أساس نوعيتها أيضاً . غير أنه لا تسعنا المعايير الموضوعية الدقيقة لنوعية هذه الخدمات ، ولذلك فمن المتعذر الحكم على مدى ما تحقق من تطور في هذه الناحية ، وإن كانت الدلائل توحى بأن نوعية الخدمة ، في مجال التعليم والصحة ، لم تحقق تقدماً ملموساً (٢٢٥) .

وإذا انتقلنا إلى الخدمات الأخرى ، كخدمات الإسكان وخدمات النقل والمواصلات ، فإننا نجد توسعاً كبيراً في قيمة الإنتاج المحقق في كل من هذين القطاعين ؛ فبالنسبة لقطاع الإسكان كانت قيمة الإنتاج الفعلي نحو ٧٦٠ مليون جنيه ، في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٨٤٠ مليون جنيه في السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، زيادة تبلغ نسبتها ٨. / أما بالنسبة لقطاع النقل والمواصلات فقد كانت قيمة الإنتاج الفعلي نحو ١٣٥٥ مليون جنيه في سنة

---

(٢٢٤) نفس المرجع السابق ، ص ٦٦ - ويقصد « بالوحدة » الطبية المستشفى أو الوحدة العلاجية أو الصحة القروية أو المجموعة الصحية أو الوحدة الجمعة أو المركز الاجتماعي . أما الخدمات الطبية فهي تقسم ، عادة ، في الخطة ، إلى طب علاجي وطب وقائي وصحة قروية وأمراض متوطنة وخدمات معملية وصحة مدرسية .

(٢٢٥) ومن العوامل المؤثرة على نوعية الخدمة : المستوى العلمي والفني للقائمين بتقديم هذه الخدمة ، وعدد هؤلاء بالنسبة لعدد من يتلقون الخدمة ، ومدى كفاية مستلزمات إنتاج الخدمة ، ومدى الكفاية الإدارية في تنظيم أداء هذه الخطة للمواطنين .



الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٢٠٨٠٦ مليون جنيه في السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة تبلغ نسبتها ٧٣٪ .  
 أما عن التطور الكمي للإنتاج في هذين القطاعين ، فتدل عليه البيانات المتاحة عن معدلات التنفيذ العيني فيهما ؛ ففي قطاع الإسكان زاد عدد الوحدات السكنية المحققة في مجموعة الإسكان الحضري ( المستوى الاقتصادي والمتوسط وفوق المتوسط ) من ١٤١٥٨ وحدة ، في سنة الأساس ، إلى ١٣٨٢١٠ وحدة في السنة الخامسة من الخطة ، كما زاد عدد الوحدات السكنية المحققة في مجموع الإسكان الريفي ( مناطق الريف الحالية ومناطق الإصلاح ) من ١٤٥٠٠ وحدة ، في سنة الأساس ، إلى ٨٣٨٢٣ وحدة في السنة الخامسة من الخطة . وزاد المجموع الكلي ، في الجمهورية ، لعدد الوحدات السكنية المحققة من ٢٨٦٥٨ وحدة ، في سنة الأساس ، إلى ٢٢٢٠٣٣ وحدة في السنة الخامسة من الخطة ، أي أن عدد الوحدات السكنية التي تم تنفيذها في سنوات الخطة يبلغ نحو سبعة أمثال عددها في سنة الأساس .  
 أما في قطاع النقل والمواصلات ، فقد ارتفعت حمولة البضائع بالسكك الحديدية من ٢٢٥٦ مليون طن كم في ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٤٣١ مليون طن كم في ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نسبتها ٥٢٪ ، كما ارتفع عدد الركاب من ٣٦٣٤ مليون راكب كم إلى ٥٧٨٨ مليون راكب كم ، في نفس الفترة ، بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٥٩٪ . كما ارتفعت الحمولة بالنقل النهري في نفس الفترة بنسبة ٦٣٪ ، وفي النقل بالأنابيب بنسبة ٦٩٪ ، وفي النقل الجوي بنسبة ٢٠٠٪ في الحمولة و ٣٢٦٪ في عدد الركاب . أما في قناة السويس فقد كانت نسبة الزيادة في عدد السفن العابرة ، خلال نفس الفترة ، نحو ٣١٪ ، إذ ارتفعت من ١٧٣٠١ ألف سفينة في ٥٩ / ١٩٦٠ إلى نحو ٢٢٨٠٠ ألف سفينة في ٦٤ / ١٩٦٥ كما ارتفعت الحمولة من ١٨٠٣ مليون طن في ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٩٠٩ مليون طن في ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة تبلغ نسبتها نحو ٨٧٪ (٢٢٦) .

## ٦ - عدالة التوزيع

أما عدالة التوزيع ، كهدف من الأهداف العامة للخطة ، فهي تعنى مدى إفادة الطبقات محدودة الدخل من نتائج عملية التنمية . ولذا لا تتوافر لدينا البيانات الدقيقة عن توزيع الدخول الشخصية على فئات الدخل المختلفة ، فلا مناص من استخدام مؤشرين إحصائيين أوليين على مدى ما تحقق ، في ظل الخطة ، من عدالة توزيعية . إن المؤشر الأول ينسحب إلى تطور الأهمية النسبية للأجور في توزيع الدخل القومى . أما المؤشر الثانى فينسحب إلى تطور متوسط أجر المشتغل خلال سنوات الخطة ٦٠ / ١٩٦٥ .

لقد كان إجمالى الدخل المحلى ، فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ ، نحو ١٢٨٥٠٢ مليون جنيه ، والأجور نحو ٥٤٩٠٥ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٢٠٨ ٪ من هذا الدخل . أما عوائد حقوق الملكية ( الأرباح والفوائد والإيجارات ) فقد بلغت نحو ٧٣٥٠٧ مليون جنيه أى بنسبة ٥٧٠٢ ٪ . أما فى السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ فقد بلغ إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية نحو ١٨٨٤٠٠ مليون جنيه ، والأجور نحو ٨٧٨٠٩ مليون جنيه ، أى بنسبة ٤٦٠٧ ٪ من هذا الدخل ، وعوائد حقوق الملكية نحو ١٠٠٥٠١ مليون جنيه ، أى بنسبة ٥٣٠٣ ٪ . وهذا يفصح عن أن الأهمية النسبية للأجور قد زادت من ٤٢٠٨ ٪ إلى ٤٦٠٧ ٪ من إجمالى الدخل فى سنوات الخطة ، فى حين أن الأهمية النسبية لعوائد الملكية قد نقصت من ٥٧٠٢ ٪ إلى ٥٣٠٣ ٪ .

هذا عن المؤشر الأول لعدالة التوزيع . أما عن المؤشر الثانى فقد زادت الأجور من ٥٤٩٠٥ مليون جنيه ، فى سنة الأساس ، إلى ٨٧٨٠٩ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ، بزيادة محققة فى الأجور بمقدار ٣٢٩٠٤ مليون جنيه ، مما كانت عليه فى سنة الأساس . وترجع هذه الزيادة فى الأجور ، بعض الشيء ، إلى زيادة عدد المشتغلين خلال سنوات الخطة ، وتقدر الزيادة فى

الاجور ، نتيجة لزيادة عدد المشتغلين ، بنحو ١٩٦ر٢ مليون جنيه . وإذا صح هذا التقدير ، فإن الزيادة في الاجور نتيجة للتحسن في أجور المشتغلين ، تبلغ نحو ١٣٣ر٢ مليون جنيه ، موزعة كالآتي : ٤ر٨ مليون جنيه تحسن في الاجور نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور الصناعية ، و ٩ر١ مليون جنيه نتيجة زيادة حصة أصحاب الاعمال في أقساط التأمين الاجتماعي ، و ١١٩ر٣ مليون جنيه نتيجة التحسن في متوسطات الاجور (٢٣٧) . وفيما يلي بيان متوسطات الاجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة :

جدول رقم ٣٥

تطور متوسط أجر المشتغل في القطاعات الاقتصادية المختلفة

في الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٣٨)

(بالأسعار الجارية وبالجنيه)

القطاعات	متوسط أجر المشتغل في سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	متوسط أجر المشتغل في السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤	الزيادة في متوسط الأجر في السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				%
الزراعة	٢٠ ر٢	٤٤ ر٣	١٤ ر١	٤٦ ر٧
الصناعة	١٤٧ ر٦	١٨١ ر٣	٣٣ ر٧	٢٢ ر٨
الكهرباء	٢٠١ ر٧	٢٦١ ر١	٥٩ ر١	٢٩ ر٤
التشييد	١٦١ ر٦	١٥٥ ر٦	٦ ر٠ —	٣ ر٧ —
مجموع القطاعات السلعية	٥٤ ر٢	٧٥ ر٦	٢١ ر٤	٢٩ ر٥
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٩ ر٨	٢١٨ ر٦	٣٨ ر٨	٢١ ر٦
المال والتجارة	١١٠ ر٤	١٣٩ ر٤	٢٩ ر٠	٢٦ ر٣
الإسكان	٦٢ ر٥	٨٥ ر٧	٢٣ ر٢	٣٧ ر١
المرافق العامة	٢١٤ ر٣	٢٥٤ ر١	٣٩ ر٨	١٨ ر٦
الخدمات الأخرى	١٦٧ ر١	٢١١ ر٤	٤٤ ر٣	٢٦ ر٥
مجموع قطاعات الخدمات	١٤٩ ر٩	١٨٩ ر٥	٣٩ ر٦	٢٦ ر٤
المجموع السكلى	٨٥ ر٥	١١٣ ر٣	٢٦ ر٨	٣١ ر٣



وبدل الجدول السابق على أن المتوسط العام لأجر المشتغل ، في جميع القطاعات ، قد ارتفع من ٨٥ر٥ جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١١٢ر٢ جنيه في السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أي بزيادة تبلغ نسبتها ٣١ر٣٪ عن سنة الأساس .

ولكي نستكمل صورة العدالة التوزيعية لأبد ، أيضا ، من تقدير قيمة الخدمات المجانية ، التي تقدمها الدولة بالمجان للأفراد ، وتؤدي إلى التحسن في دخولهم ، نتيجة الوفرة الذي يحققونه في الإنفاق على هذه الخدمات . وإذا اقتصرنا على خدمات التعليم والصحة ، فإن الوفرة في دخول الأفراد يصل إلى نحو ٣٠ر٣ مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ (٢٣٩) . ومن ثم فإن التحسن الكلي في توزيع الدخل يصل إلى نحو ١٦٣ر٥ مليون جنيه في نهاية الخطة ، منها نحو ١٣٣ر٢ مليون جنيه ، تمثل التحسن في أجور المشتغلين ، ونحو ٣٠ر٣ مليون جنيه تمثل الوفرة المحقق في دخول الأفراد ، نتيجة مجانية التعليم والتوسع في الخدمات الصحية المجانية .

#### ٧ — تحقيق العمالة الكاملة

تدل نتائج متابعة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى على أن الزيادة في العمالة تقدر بنحو ١٣٢٧ر٤ ألف مشتغل ، إذ زاد عدد المشتغلين من ٦٠٠٦ آلاف مشتغل ، في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٧٣٣٣ر٤ ألف مشتغل في السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ . فإذا أخذنا في الاعتبار أن قوة العمل المدنية كانت تقدر بنحو ٦٧١١ ألف مشتغل في سنة الأساس ، وارتفعت إلى نحو ٧٩١٨ ألف مشتغل

---

(٢٣٩) من هذا المبلغ ٢٢ر٥ مليون جنيه يمثل الوفرة في دخول الأفراد نتيجة مجانية التعليم ، وهو يعادل جملة الرسوم في كل مرحلة من مراحل التعليم في السنة الخامسة للخطة ٦٤ / ١٩٦٥ و ٧ر٨ مليون جنيه يمثل الزيادة في دخول الأفراد نتيجة التوسع في الخدمات الصحية في السنة الخامسة بالمقارنة بسنة الأساس — نفس المرجع السابق ، ص ٧٦ و ٧٧

في السنة الخامسة من الخطة ، فإن هذا يعني أن نسبة التوظيف — أي نسبة العمالة إلى قوة العمل المدنية — قد زادت من نحو ٨٩ر٥ ٪ في سنة الأساس إلى نحو ٩٢ر٦ ٪ في السنة الخامسة من الخطة . وبعبارة أخرى فإن الخطة قد نجحت في زيادة حجم التوظيف بنحو ٣ر٥ ٪ فقط ، ولكنها خلقت نسبة بطالة تقدر بنحو ٧ر٤ ٪ في نهاية الخطة (٢٤٠) .

كما تنطوي هذه النتائج على أنه لم يتيسر لقطاع الزراعة أن يتخلص من فائض العمالة به ، حيث أن المعدل السنوي لنمو قوة العمل المدنية في هذا القطاع ، وبلغ نحو ١ر٩ ٪ ، يقرب من المعدل السنوي لنمو السكان (٢٤١) . ومن المتوقع أن يقضى على هذا الفائض في غضون الخطة الثالثة ، عندما تنتج مشروعات التوسع الأفقي في الزراعة آثارها كاملة ، ويستوعب قطاع الصناعة جزءاً لا يستهان به من هذا الفائض .

يبد أنه وإن كانت الخطة قد نجحت إلى حد ما في تحقيق هدف العمالة الكاملة ، إلا أنها لم تحقق نجاحاً يذكر في الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية للشغلين . دليل ذلك أن نسبة الزيادة في متوسط أجر المشتغل تزيد عن نسبة الزيادة في إنتاجية المشتغل ؛ إذ أنه بينما ارتفع متوسط أجر المشتغل في الاقتصاد القومي بنسبة ٣١ر٣ ٪ في السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ ، كما أوضحنا في الجدول السابق ، فإن إنتاجية المشتغل لم ترتفع ، خلال نفس الفترة ، إلا بنسبة ١٨ر٣ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالي :

---

(٢٤٠) راجع بالتفصيل الملحق الإحصائي رقم ٤ .

(٢٤١) راجع د الإطار المبدئي لتخطيط القوى العاملة في السنوات ٦٥ / ٨٠ ،

مذكرة رقم ٦١٢ ، معهد التخطيط القومي ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ٩ .

### جدول رقم ٣٦

تطور إنتاجية المشتغل (٢٤٢)

في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠

( بالأسعار الجارية وبالجنيه )

القطاعات	سنة الأساس ١٩٦٠ / ٥٩	السنة الخامسة ١٩٦٥ / ٦٤	زيادة الإنتاجية في السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة ٪
الزراعة	١٧٩ ر٢	١٩٦ ر٥	١٧ ر٣	٩ ر٧
الصناعة	١٨٠٥ ر٧	١٩٦٨ ر٠	١٦٢ ر٣	٩ ر٠
الكهرباء	١٥٤٦ ر٣	٢١٧٢ ر٢	٦٢٦ ر٠	٤٠ ر٥
التشييد	٥٥١ ر٩	٥٢٤ ر٩	٢٧ ر٠	٦ ر٩ -
إجمالي القطاعات السلعية	٤٤٢ ر٤	٥٢٠ ر٦	٧٨ ر٢	١٧ ر٧
النقل والمواصلات	٦١٩ ر٩	٨٣٢ ر٩	٢١٣ ر٠	٣٤ ر٤
المال والتجارة	٢٦٠ ر٠	٣١٧ ر٨	٥٧ ر٨	٧٢ ر٢
المباني السكنية	٤٧٥٠ ر٠	٣٩٦١ ر٩	٧٨٨ ر١ -	١٦ ر٦ -
المرافق العامة	٤٤٠ ر٥	٤٨٥ ر١	٤٤ ر٦	١٠ ر١
خدمات أخرى	٢٨٠ ر٢	٣٢٧ ر٩	٤٧ ر٧	١٧ ر٠
إجمالي قطاعات الخدمات	٣٥٠ ر٠	٤١٨ ر٤	٦٨ ر٤	١٩ ر٥
إجمالي عام	٤١٢ ر٢	٤٨٧ ر٦	٧٥ ر٤	١٨ ر٣

(٢٤٢) المقصود بالإنتاجية هنا الإنتاجية المتوسطة للمشتغل ، ولذلك فإنها تقاس

بنسبة قيمة الإنتاج الكلى على عدد المشتغلين . ولذلك فقد كان الاعتماد ، في الوصول إلى

أرقام الإنتاجية ، على أرقام الإنتاج وأرقام المشتغلين في كل قطاع في سنتي المقارنة .

وكان من شأن عجز الزيادة فى إنتاجية المشتغل عن ملاحقة الزيادة فى متوسط أجر المشتغل ، أن نشأت ضغوط تضخمية نتيجة لتزايد الاستهلاك بمعدلات سريعة ونقص المدخرات . وإذا كان التركيز على الارتفاع بمستويات الأجور ، فى الخطة الخمسية الأولى ، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، فلا مناص من التركيز على رفع مستوى الإنتاجية بمعدلات متزايدة فى الخطط التالية ، لئلا يفتقر تحقيق فائض اقتصادى يكفى لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية . وغنى عن البيان أن رفع مستوى الإنتاجية لا يتحقق عن طريق رفع مستوى إنتاجية المشتغل فحسب . بل عن طريق الوفرة فى استخدام السلع الوسيطة اللازمة لعمليات الإنتاج ، وحسن استخدام المعدات الرأسمالية الثابتة ، بما يكفل إطالة فترة تشغيلها فى العمليات الإنتاجية .

ولهذا فمن الضرورى أن تكون الكفاية الإنتاجية عنصراً أساسياً من عناصر الخطة ، وأن يكون لها هدف معين ينبغى أن يحققه الاقتصاد القومى على مستوى القطاع والنشاط والوحدة الإنتاجية ، ويتمثل فى زيادة سنوية فى الإنتاجية . ولكى تتحقق خطة الكفاية الإنتاجية ، لابد من الارتفاع بمستوى الكفايات التنظيمية والإدارية ، وهى العناصر القيادية فى تشغيل الوحدات الإنتاجية بمختلف القطاعات ، وذلك عن طريق تنمية الوعى الإدارى وفرض رقابة فعالة على تنفيذ الخطة ، مع تفتادى تعدد أجهزة الرقابة كيلا يعوق سير التنفيذ . كذلك ينبغى دعم التعليم الفنى ، والتوسع فى التدريب المهنى للعمال ، وإيجاد الترابط الوثيق بين خطة التعليم وبين خطة التنمية ، تفتاديا لئلا يفتقر فى احتياجاتها إلى مختلف التخصصات الفنية والإدارية ، فضلاً عن ربط التزايد فى الأجور بالتزايد فى الإنتاجية . وأخيراً فلا بد من زيادة فاعلية أجهزة البحث العلمى فى المساهمة فى حل المشكلات الفنية التى تعوق الوحدات الإنتاجية بمختلف القطاعات عن تحقيق أهدافها ، ووضع الحلول الكفيلة بالتغلب على هذه



المشكلات ، بما يرفع من مستوى الإنتاجية ، ويحقق التقدم المنشود بخطوات سريعة .

وقد يثور تساؤل هام ، وهو ما إذا كانت التأميمات التي حدثت عامى ١٩٦١ و ١٩٦٣ ، وأنشأت قطاعا عاما قويا يسيطر على كل التجارة الخارجية ونحو ٩٠ ٪ من الصناعة وكل الجهاز المصرفى وشركات التأمين ، وعلى جانب هام من التجارة الداخلية والنقل والبناء ، قد كان لها أثرها فى الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية بخطى متسارعة . وهذا التساؤل يشير المناقشات التي احتدمت طويلا بين الكتاب الاقتصاديين فى المفاضلة بين المشروع الخاص والمشروع العام . وإذا تركنا جانبا اعتبارات العدالة الاجتماعية التي تتضمنها مناقشة هذا الموضوع ، فإننا نرى بعض الكتاب ينصح الدول الآخذة فى النمو بالاعتماد على المشروع الخاص ، على اعتبار أنه أكثر كفاية . وهذه الكفاية ذات شقين ، أحدهما : يتمثل فى قدرة المنظمين على الإدارة اليومية للمشروع . والثانى : يتمثل فى قدرتهم على « ارتياد المجالات الجديدة » .

أما بالنسبة للإدارة اليومية فليس ثمة من أسباب منطقية تبرر فكرة أن المشروع العام يتضمن فى ذاته أسباب عدم الكفاية الإدارية . حقيقة أن المشروع العام ، ذا الطابع الاقتصادى ، أقل تجربة بكثير من المشروع الخاص ، ولكن هذا لا يجوز أن يكون سببا فى الحكم النهائى على كفاءة المشروع العام . يضاف إلى ذلك أن المشروعات الخاصة التي يديرها أفراد محليون فى كثير من الدول المتخلفة ، هى ، فى أغلب الأحيان ، شأنها ، من حيث انخفاض مستوى الكفاية ، شأن المشروعات العامة ، إن لم يكن أسوأ . هذا فضلا عن أن قطاع الأعمال فى معظم هذه الدول يجلب مديره من بين فئات الإدارة العليا بالجهاز الحكومى حيث الموهبة والمقدرة التنظيمية والإدارية أكثر وفرة .

وأما بالنسبة لكفاية المشروع الخاص ، من حيث قدرته على تحمل المخاطرة وارتداد المجالات الجديدة ، فقد أصبح من الثابت أن المنظمين قد فشلوا في دورهم التاريخي في الدول المتخلفة ، وإلا لما كان ثمة تخلف. ولهذا كان من الضروري انتقال عبء التنمية الى الحكومة .وأما عن عنصر المخاطرة ، وهو السبب المنطقي لوجود المشروع الفردي ، فإنه يتلشى بقيام القطاع العام الذي يقوم بدوره القيادي في عملية التنمية ، والإسهام مباشرة في المشروعات الجديدة (٢٤٣) .

---

(٢٤٣) راجع بالتفصيل « تقييم نمو مصر الاقتصادية أثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ » من النشرة الاقتصادية لبنك الاهلي المصري ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول ، ١٩٦٤ ، ص ٢٩ و ٣٠ .

## الفصل التاسع عشر

### تقييم الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠

( أهداف عناصر الخطة )

أشرنا ، في الفصل السابق ، إلى تقييم الخطة الخمسية الأولى ، من حيث مدى تحقيق الأهداف العامة ... ارتفاع المستوى المعيشي ، وزيادة أهمية الصناعة ، والتركيز على التنمية الزراعية ، والتوسع في الخدمات ، وعدالة التوزيع ، وتحقيق العمالة الكاملة .

ولنتقل ، بعد ذلك ، من تقييم الخطة ، من حيث مدى تحقيق أهدافها العامة ، إلى تقييمها من حيث مدى تحقيق أهداف عناصرها ، حتى يمكن التعرف على طبيعة المشكلات التي أفضت إلى بعض القصور في تنفيذ هذه الأهداف . وسنتناول في هذا التحليل ما تحقق من أهداف الاستثمار والإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار والتجارة الخارجية في السنوات الخمس للخطة الأولى .

#### ١ - أهداف الاستثمار

تدل الصورة التراكمية لنتائج متابعة تنفيذ أهداف الاستثمار ، في سنوات الخطة الخمسية الأولى ، على أن ما تم تنفيذه من الاستثمارات ، في جميع القطاعات ، في السنة الأولى للخطة ١٩٦١/٦٠ ، يبلغ نحو ٢٢٥٠٦ مليون جنيه ، وفي السنة الثانية للخطة ١٩٦٢/٦١ نحو ٢٢٥٠١ مليون جنيه ، وفي السنة الثالثة للخطة ١٩٦٣/٦٢ نحو ٢٩٩٠٦ مليون جنيه ، وفي السنة الرابعة للخطة ١٩٦٤/٦٣ نحو ٣٧٢٠٤ مليون جنيه ، وفي السنة الخامسة للخطة نحو ٣٦٤٠٣ مليون جنيه . وبذلك تبلغ جملة المنفذ من الاستثمارات المقررة في السنوات الخمس للخطة نحو

١٥١٣ر٠ مليون جنيه . ولما كانت جملة الاستثمارات المقررة في الخطة نحو ١٥٧٦ر٩ ، شاملة ثمن الأرض وبدون التغير في المخزون ، فقد بلغت نسبة المنفذ إلى المقرر في الخطة من الاستثمارات نحو ٩٥ر٩ ٪ .

وتكشف هذه النتائج عن حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن قدرة أجهزة الإسناد على تنفيذ الاستثمارات قد تزايدت تدريجاً ، وبدرجة ملحوظة ، ابتداء من السنة الثالثة للخطة .

الحقيقة الثانية : أن ثمة نسبة تخلف في تنفيذ الاستثمارات تصل إلى نحو ٤ر١ ٪ .

وهنا ، قد نتساءل عن الأسباب التي أفضت إلى هذا التخلف اليسير . لعل أهم هذه الأسباب هو ضعف الأجهزة التنفيذية التي كانت تتولى عمليات التشييد والبناء ، وهي التي تمثل ما بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات المقررة في الخطة . ومرد هذا الضعف إلى أن جهاز المقاولات ، في القطاع العام ، لم يكن قد استكمل أجهزته وأفراده عند بداية تنفيذ الخطة ، ولم تكن قد خصصت له الاستثمارات التي تكفل اضطلاعه بمسؤولياته الجسيمة في تنفيذ حوالى نصف الاستثمارات المقررة في الخطة لأعمال التشييد والبناء . وقد ترتب على ضعف هذا الجهاز أن أعطى جهاز المقاولات في القطاع الخاص بعض العمليات من الباطن ، فأخذ في رفع أسعار العمليات التي يعهد بها إليه ، عن طريق اتفاق مقاولي القطاع الخاص على حدود دنيا لا ينزلون عنها في أسعار المقاولات . ومن ثم أدى هذا الأسلوب الاستغلالي إلى ارتفاع تكاليف عمليات التشييد والبناء ، وتجلى ذلك ابتداء من السنة الثالثة للخطة ، إذ زادت التكاليف بحوالى ٢٥ ٪ عما كانت عليه في سنة الأساس . وكان لهذا أثره في زيادة أرباح المقاولين وقصور الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة عن تغطية تكاليف جميع



المشروعات المقررة فى الخطة بعد ارتفاع تكاليف أعمال البناء (٢٤٤) .

وثمة سبب آخر للتخلف اليسير فى تنفيذ الاستثمارات ، وهو قيام بعض الصعوبات التنظيمية ، ومنها على سبيل المثال انعدام التنسيق بين جهات التنفيذ وعدم مراعاتها للترتيب الزمنى فى تنفيذ المشروعات المتكاملة ، كتأخر تنفيذ برنامج محطات الصرف العامة اللازمة لمناطق استصلاح الاراضى ، مما أفضى إلى تأخير تنفيذ أعمال الاستصلاح . ومنها ، أيضا ، طول الفترة التى تنقضى فى إتمام الإجراءات الخاصة بإنهاء التعاقدات والمناقصات ، فضلا عن طول إجراءات نزع الملكية وشراء الاراضى ، مما أدى إلى تأخر تنفيذ بعض مشروعات الإدارة المحلية للإنعاش الاقتصادى .

وثمة سبب ثالث للتخلف مرده إلى قيام بعض الصعوبات الفنية ، منها نقص الخبرات والأيدي العاملة الفنية فى بعض القطاعات ، وعلى الأخص قطاعى الصناعة والزراعة ، مع أن العنصر البشرى يمثل الدعامة الأساسية التى يعتمد عليها تنفيذ المشروعات بالكفاية المطلوبة ، وفى الأزمدة المحددة . ومنها عدم توافر العدد الكافى من الشركات المتخصصة فى أعمال الإنشاءات النهرية ، مما دعا إلى بعض التخلف فى تنفيذ أهداف الاستثمارات المقررة للجارى الملاحية .

وفضلا عن هذه الصعوبات التنظيمية والفنية ، فقد واجهت خطة الاستثمار بعض الصعوبات الاقتصادية ، ومنها النقص الملحوظ فى النقد الأجنبى اللازم لاستيراد الآلات والمهمات الاستثمارية التى يتطلبها تنفيذ مشروعات الخطة ، وطول إجراءات الحصول على هذا النقد الأجنبى ، وتعقد تلك الإجراءات ، وعدم كفاية وسائل النقل البرى والمائى فى القيام بعمليات النقل المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات ،

---

(٢٤٤) « سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى » ، السيد

فضلا عن عدم توافر مواد البناء وبعض السلع الوسيطة ، نتيجة للتركيز على بعض المشروعات الرئيسية في الخطة التي كانت مع بدايتها متخلفة في التنفيذ كمشروع السد العالي ومشروع تهجير أهالي النوبة إلى وادي كوم أمبو ومشروعات الري الحوضي وتحويلها إلى ري دائم . وقد أدى هذا التركيز إلى تخصيص كميات ضخمة من مواد البناء ، وكل إمكانيات النقل ، لتعويض التخلف في تنفيذ هذه المشروعات الكبرى ، فأدى هذا ، بدوره ، إلى ندرة مواد البناء ، وخاصة بالنسبة لقطاع الإسكان ، وإلى بعض الاختناقات في النقل ، وارتفاع أجور العاملين في هذه المشروعات وزيادة انفاقهم الاستهلاكي ، دون أن تقابل ذلك زيادة في إنتاج السلع المادية ، فساعد هذا على ارتفاع أسعار مواد البناء وأعمال المقاولات وأجور النقل وأسعار السلع «الاجرية» (٢٤٥) .

## ٢ - أهداف الإنتاج

وتدل نتائج متابعة تنفيذ أهداف الإنتاج على أن الزيادة المحققة في قيمة الإنتاج ، في نهاية الخطة الخمسية ، تبلغ نحو ٨١ر٥ ٪ من الزيادة المستهدفة لقيمة الإنتاج . وهذا يعني أن ثمة بعض القصور في التنفيذ على مستوى الاقتصاد القومي . أما على المستوى القطاعي فإن جميع القطاعات ، باستثناء قطاع النقل والمواصلات ، قد تخلفت في تنفيذ أهدافها الإنتاجية بدرجات متفاوتة تتراوح بين ٩ر٣ ٪ في قطاع الكهرباء إلى ٣٣ ٪ في كل من قطاع التشييد وقطاع التجارة والمال ، كما يتضح تفصيلا في الجدول التالي (٢٤٦) :

---

(٢٤٥) نفس المرجع السابق ، ص ٩٤ و ٩٥ .

(٢٤٦) الأرقام مأخوذة من الملحق الإحصائي رقم ١ .

جدول رقم ٣٧

الزيادة المستهدفة والمحقة في الإنتاج

في الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٥ / ٦٠

( بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه )

القطاع	الإنتاج المحقق في سنة ٦٠/٥٩	الإنتاج المستهدف في سنة ٦٠/٦٤	الإنتاج المحقق في السنة الخامسة ٦٠/٦٤	زيادة المستهدف في السنة الخامسة عن سنة الأساس	زيادة المحقق في السنة الخامسة عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
الزراعة	٥٨١٦٦	٧٠٠٠٢	٦٧٩٠١	١١٨٠٦	٩٧٠٥	٨٢٠٢
الصناعة	١٠٨٦٧٧	١٥٨٠٠٤	١٤٦٩٠٩	٤٩٣٠٧	٣٨٣٠٢	٧٧٠٦
الكهرباء	١٨٠٤	٣٩٠٩	٣٧٠٩	٢١٠٥	١٩٠٥	٩٠٠٧
التشييد	١٠٢٠١	٢٢٠٠٢	١٨١٠٢	١١٨٠١	٧٩٠١	٦٧٠٠
إجمالي القطاعات السلعية	١٧٨٨٠٨	٢٥٤٠٠٧	٢٣٦٨٠١	٧٥١٠٩	٥٧٩٠٣	٧٧٠٠
النقل والمواصلات	١٣٥٠٥	١٩٩٠١	٢٠٨٠٦	٦٣٠٦	٧٣٠١	١١٤٠٩
التجارة والمال	١٦٥٠٣	٢٣١٠٤	٢٠٩٠٦	٦٦٠١	٤٤٠٣	٦٧٠٠
المباني السكنية	٧٦٠	٨٦٠١	٨٤٠٠	١٠٠١	٨٠	٧٩٠٢
المرافق العامة	١١٠١	١٣٠٩	١٣٠٤	٢٠٨	٢٠٣	٨٢٠١
خدمات أخرى	٣٧١٠٢	٦١٣٠٦	٥٩٠٠٤	٢٤٢٠٤	٢١٩٠٢	٩٠٠٤
إجمالي قطاعات الخدمات	٧٥٩٠١	١١٤٤٠١	١١٠٦٠٠	٣٨٥٠٠	٣٤٦٠٩	٩٠٠١
إجمالي عام	٢٥٤٧٠٩	٣٦٨٤٠٨	٣٤٧٤٠١	١١٣٦٠٩	٩٢٦٠٢	٨١٠٥

ويمكن أن نعزو هذا القصور في تنفيذ أهداف الإنتاج إلى عوامل أربعة :  
العامل الأول : هو القصور في تنفيذ أهداف الاستثمار ، إذ أن الاستثمارات  
ماهى إلا الطاقات الإنتاجية التى تستند إليها عمليات الإنتاج والوعاء الأساسى  
للزيادة فى قيمة الإنتاج ، ومن ثم فإن تخلف الاستثمارات بنسبة ٤١ ٪ فى  
تحقيق أهدافها ، كما قدمنا ، قد أدى ، جزئيا ، إلى بعض التخلف فى تحقيق  
أهداف الإنتاج .

أما العامل الثانى فى هذا التخلف : فهو الإصابة البالغة فى محصول القطن فى  
فى موسم ٦١ / ١٩٦٢ ، الأمر الذى أدى إلى تخلف واضح فى قيمة الإنتاج  
الزراعى ، كان له انعكاسه فى تحقيق بعض التخلف فى القطاعات الأخرى ، وعلى  
الأخص قطاع الصناعة . إذ من الحقائق الثابتة أن العلاقات المتشابكة بين قطاعات  
الاقتصاد القومى تفضى إلى تخلف بعض القطاعات كنتيجة مترتبة على تخلف قطاعات  
أخرى . ولولا هذه الظروف ، غير المتوقعة ، التى لا يمكن التحكم فيها ، لارتفعت  
قيمة الإنتاج الكلى إلى أعلى بكثير مما بلغتة فعلا (٢٤٧) .

وأما العامل الثالث : فينطوى على أن بعض المشروعات الكبرى التى تقرر  
تنفيذها فى الخطة الخمسية الأولى ، هى ، بطبيعتها ، لا تحقق عائدا سريعا ،  
بمعنى أنه لا يظهر أثرها فى زيادة الإنتاج رغم تنفيذ الجزء الأكبر من  
استثماراتها (٢٤٨) .

---

(٢٤٧) نفس المرجع السابق ، ص ٨٧ إلى ٩٠ — هذا ولم يقف الأمر عند حد النقص  
فى قيمة الإنتاج الكلى ، بل تعدى ذلك إلى النقص فى صادرات القطن من ١٢١٨ مليون  
جنيه فى السنة الأولى من الخطة ٦٠ / ١٩٦١ إلى ٨٨٨ مليون جنيه فى السنة الثانية  
٦١ / ١٩٦٢ ، وترتب على ذلك هبوط قيمة الصادرات من ١٨٩ مليون جنيه إلى ١٥١  
مليون جنيه .

(٢٤٨) نفس المرجع السابق ، ص ٩٠ .



وأخيراً فإن ثمة عاملاً آخر قد تفاعل مع العوامل السابقة في إحداث القصور الطفيف في تحقيق أهداف الإنتاج ، وهو أن بعض الوحدات الإنتاجية ، في كثير من الصناعات ، كانت تشتغل بأقل من طاقتها الإنتاجية . ولهذا فقد نشأت مشكلة الطاقات العاطلة التي يمكن أن نردها إلى أكثر من سبب ؛ كالنقص في قطع الغيار أو الآلات أو الخامات أو أدوات التعبئة أو السلع الوسيطة ، أو نقص القوة الكهربائية ، أو انقطاع التيار الكهربائي ، أو نقص الفنيين المهرة ، أو صعوبات النقل ، أو تناقص الطلب على السلعة ، أو تكرار تغيب العمال . ولا تتوافر لدينا البيانات الكافية عن حجم هذه الطاقات العاطلة على مستوى قطاع الصناعة أو أنشطته المختلفة ، إلا أن الدلائل توحي بأن الطاقات العاطلة في بعض الوحدات الإنتاجية في داخل كثير من أنشطة هذا القطاع ، تكون نسبة لا يستهان بها من الطاقة الإنتاجية (٢٤٩) .

### ٣ - أهداف الدخل

وبما أن الدخل هو القيمة المضافة إلى مستلزمات الإنتاج للوصول إلى قيمة الإنتاج الكلي ، فإن هذا الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج ، ومن ثم فأى تخلف

(٢٤٩) الطاقة العاطلة = الطاقة الإنتاجية - الإنتاج الفعلي . ولو ضربنا مثلاً بصناعة الفزل ، لوجدنا أنها تضم ١٩ منشأة في القطاع العام وبها ٢٧ وحدة إنتاجية ، ولا تشتغل من بينها إلا وحدتان فقط بكامل الطاقة ، أما الباقي فمنه ١٦ وحدة تمثل الطاقة العاطلة فيها نحو ١٠٪ من الطاقة الإنتاجية ، و ٧ وحدات تمثل الطاقة العاطلة فيها من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من الطاقة الإنتاجية ، ووحدتان تمثل الطاقة العاطلة فيها من ٢٠٪ إلى ٢٦٪ من الطاقة الإنتاجية . ونفس الوضع ينطبق على صناعة نسيج القطن ، إذ من بين ٢٠ وحدة إنتاجية ، في داخل ١٨ منشأة ، لا تشتغل بكامل الطاقة الإنتاجية إلا ٥ وحدات فقط ، ومن الباقي تشتغل ٧ وحدات بطاقة عاطلة تمثل من ٢٠٪ إلى ٧٠٪ من طاقتها الإنتاجية - المصدر : الطاقة الإنتاجية العاطلة بأهم المنشآت الصناعية بالقطاع العام ٦٤ / ١٩٦٥ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ديسمبر ١٩٦٥ ، ص ١٥ إلى ٧٤ .

في تحقيق أهداف الإنتاج لابد ان يؤدي إلى تخلف مناظر في تحقيق أهداف الدخل . وهذا هو عين ما حدث فعلا ، إذ كان التخلف اليسير في تحقيق أهداف الإنتاج في نهاية الخطة بنسبة ١٨٥ ٪ . أثره في تخلف مناظر في تحقيق أهداف الدخل بنسبة ١٤ ٪ . كما أن هذا التخلف كان شائعا في جميع القطاعات ، باستثناء قطاع النقل والمواصلات ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم ٣٨

الزيادة المستهدفة والمحقة في إجمالي الدخل المحلي

في الخطة الخمسية الأولى

( بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه )

القطاع	الدخل الفعلي في سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	الدخل المستهدف في السنة الخامسة ٦٠ / ٦٤	الدخل المحقق في السنة الخامسة ٦٠ / ٦٤	زيادة المستهدف في السنة الخامسة عن سنة الأساس	زيادة المحقق في السنة الخامسة من سنة الأساس	نسبة الزيادة
الزراعة	٤٠٥ ر٠	٤٩١ ر٧	٤٧٧ ر٠	٨٦ ر٧	٧٢ ر٠	٨٣ ر٠
الصناعة	٢٥٦ ر٢	٤٢٠ ر٥	٣٨٥ ر٠	١٦٤ ر٢	١٢٨ ر٧	٧٨ ر٤
الكهرباء	٩ ر٨	٢٦ ر٠	٢٢ ر٤	١٦ ر٢	١٢ ر٦	٧٧ ر٨
التشييد	٤٧ ر١	١٠٢ ر٣	٩٢ ر٦	١٠ ر٢	٤٥ ر٥	٨٢ ر٤
إجمالي القطاعات السلمية	٧١٨ ر٢	١٠٤٠ ر٥	٩٧٧ ر٠	٣٢٢ ر٣	٢٥٨ ر٨	٨٠ ر٢
النقل والمواصلات	٩٢ ر٩	١٥٠ ر٥	١٥٧ ر٦	٥٧ ر٦	٦٤ ر٧	١١٢ ر٣
التجارة والمال	١٢٩ ر٢	١٧٠ ر٠	١٥١ ر٩	٤٠ ر٨	٢٢ ر٧	٥٥ ر٦
المباني السكنية	٧٣ ر٠	٨٢ ر٢	٨٠ ر١	٩ ر٣	٧ ر١	٧٦ ر٣
المرافق العامة	٦ ر٤	٨ ر٠	٧ ر٧	٩ ر٦	١ ر٣	٨١ ر٣
خدمات أخرى	٢٦٥ ر٥	٣٨٨ ر٨	٣٨٧ ر٩	١٢٣ ر٣	١٢٢ ر٤	٩٩ ر٣
إجمالي قطاعات الخدمات	٥٦٧ ر٠	٧٩٩ ر٦	٧٨٥ ر٢	٢٣٢ ر٦	٢١٨ ر٢	٩٣ ر٨
الإجمالي العام	١٢٨٥ ر٢	١٨٤٠ ر١	١٧٦٢ ر٢	٥٥٤ ر٩	٤٧٧ ر٠	٨٦ ر٠

يبد أن هذه الزيادة في إجمالي الدخل المحلي المحقق في السنة الخامسة من الخطة

١٩٦٥/٦٤ ، بمقدار ٤٧٧ ر٠ مليون جنيه، قد أدت إلى زيادة في الدخل بنسبة تبلغ نحو

٢٧٠٪ عما كان عليه في سنة الأساس ، وهذه النسبة تعادل متوسط سنوى للنمو قدره نحو ٦٠٥٪ ، كما يتبين من الجدول التالى :

### جدول رقم ٣٩

معدلات النمو السنوى فى إجمالى الدخل المحلى

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

( نسب مئوية )

القطاع	السنة الأولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥	متوسط معدل النمو السنوى
الزراعة	٠ ر٦ -	٧ ر٤ -	١٤ ر٣	٦ و٢	٥ ر٣	٣ ر٦
الصناعة	١١ ر٤	٨ ر٥	٦ ر٢	١٢ ر٣	٤ ر٢	٨ ر٥
الكهرباء	٢٤ ر٥	٣٣ ر٦	١٢ ر٩	١ ر١	٢٥ ر٤	١٨ ر٥
التشييد	٦ ر٢ -	٦٦ ر٥	١٣ ر٥	١٥ ر٠	٣ ر٥ -	١٧ ر١
إجمالى القطاعات السلعية	٣ ر٧	٣ ر٨	١١ ر٠	٩ ر٣	٤ ر٣	٦ ر٤
النقل والمواصلات	١٠ ر٠	١٤ ر٤	٨ ر٧	١٣ ر٣	٩ ر٤	١١ ر٢
التجارة والمال	١٢ ر٣	٤ ر٥	١ ر٦	٣ ر٧ -	٢ ر٤	٣ ر٤
المباني السكنية	١ ر١	٣ ر٣	١ ر٨	١ ر٤	١ ر٨	١ ر٩
المرافق العامة	٦ ر٣	٢ ر٩	٥ ر٧	٢ ر٧	١ ر٣	٣ ر٨
خدمات	٩ ر٦	١ ر٥ -	٩ ر٢	١٣ ر١	٩ ر٦	٨ ر٠
إجمالى قطاعات الخدمات	٩ ر١	٢ ر٢	٦ ر٤	٧ ر٩	٧ ر٢	٦ ر٨
إجمالى عام	٦ ر١	٣ ر٥	٨ ر٩	٨ ر٧	٥ ر٥	٦ ر٥



ويلاحظ أن معظم الزيادة في إجمالى الدخل المحلى قد تولدت من القطاعات السلعية ، إذ ساهم قطاع الصناعة بزيادة تبلغ نحو ١٢٨٧٧ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٥٠.٢ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل سنوى للنمو يبلغ نحو ٨.٥ ٪ ، وهذا يعد من أعلى معدلات النمو فى الدخل المتولد من قطاعات الصناعة فى دول العالم . أما قطاع الكهرباء فقد أسهم بزيادة تبلغ نحو ١٢٢٦ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها نحو ١٢٨٢٦ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل سنوى للنمو يبلغ نحو ١٨.٥ ٪ . ومرد هذه الزيادة إلى التوسع الكبير فى مشروعات الكهرباء التى تضمنتها الخطة الخمسية الأولى ، ومنها إنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة وإنشاء محطة كهرباء أسيوط والتوسع فى بعض المحطات القائمة قبل الخطة (٢٥٠) . أما قطاع التشييد فقد أضاف زيادة فى إجمالى الدخل المحلى تبلغ نحو ٤٥٥٥ مليون جنيه ، بنسبة زيادة قدرها ٩٦.٩ ٪ عن سنة الأساس ، ومتوسط معدل نمو سنوى قدره نحو ١٧.١ ٪ وذلك نتيجة الاستثمارات الكثيفة المقررة فى الخطة للإنشاءات والمباني . وبينما حقق قطاع الصناعة وقطاع الكهرباء وقطاع التشييد معدلات عالية للنمو فى الدخل ، فإن قطاع الزراعة لم

---

(٢٥٠) محطة جنوب القاهرة ومحطة طلخا ومحطة دمنهور ومحطة السيوف — هذا وقد ارتفعت القدرة المركبة من ٨١٦ ميجاوات فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ١٢٧١ ميجاوات فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ بزيادة نحو ٥٥٥ ميجاوات تبلغ نسبتها نحو ٦٨.٤ ٪ ، كما ارتفعت الطاقة المولدة من ٢٢٤٥ مليون كيلوات ساعة فى سنة الأساس إلى ٥٥٦٠ مليون كيلوات ساعة فى السنة الخامسة بزيادة تبلغ نحو ٣٣١٥ مليون كيلوات ساعة نسبتها نحو ١٤٧.٧ ٪ ، وارتفعت الطاقة المستخدمة من ١٧٦٥ مليون ك. و. س فى سنة الأساس إلى ٥٢٠٠ مليون ك. و. س فى السنة الخامسة بزيادة تبلغ نحو ٣٤٣٥ مليون ك. و. س ونسبتها ١٩٤.٦ ٪ . أما قيمة الإنتاج المحقق فى قطاع الكهرباء فقد زادت من ١٨.٤ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٧.٩ مليون جنيه بالأسعار الثابتة فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها نحو ١٠٦ ٪ عن سنة الأساس .

يسهم مساهمة فعالة فى نمو الدخل ، إذ حقق زيادة قدرها ٧٢ مليون جنيه بنسبة تبلغ نحو ١٧ر٨ ٪ عن سنة الأساس ، وتعادل متوسط سنوى النمو قدره ٣ر٦ ٪ فقط .

وإذا انتقلنا من إسهام القطاعات المختلفة إلى إسهام الاقتصاد القومى فى نمو إجمالى الدخل المحلى ، فإننا نجد أنه رغم تخلف الدخل عن تحقيق أهدافه كاملة ، فقد بلغ متوسط معدل نموه السنوى نحو ٦ر٥ ٪ ، كما يتضح من الجدول السابق . ويعتبر هذا الدخل من أعلى معدلات النمو فى العالم ، إذ يفوق معدل النمو فى كثير من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء ، كما يدل على ذلك البيان التالى (٢٥١) :

#### جدول رقم ٤٠

معدل النمو السنوى للدخل فى بعض الدول المختارة ١٩٥٤ / ١٩٦٢

المعدل السنوى لنمو الدخل	دول نامية	المعدل السنوى لنمو الدخل	دول متقدمة
٪		٪	
٥ر٩	بيرو	٤ر٩	فرنسا
٤ر٩	الفلبين	٤ر٩	ألمانيا الاتحادية
٤ر٢	كولومبيا	٤ر٩	فنلندة
٣ر٨	كبوديا	٤ر٧	سويسرا
٣ر٧	سيلان	٤ر٣	هولندة
٣ر٦	شيلي	٣ر٧	كندا
٣ر٥	الهند	٣ر٧	النرويج
٣ر٢	الأرجنتين	٣ر٠	بلجيكا
٣ر٢	أورجواي	٢ر٩	الولايات المتحدة
٢ر٧	باكستان	٢ر٧	المملكة المتحدة

(٢٥١) أرقام الجدول مستقاة من نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ — وهذه الأرقام مأخوذة من المكتب الإحصائى للأمم المتحدة ، وذلك من الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢ ، باستثناء الهند (١٩٥٣ — ١٩٦٠) ، والباكستان (١٩٥٣ — ١٩٦١) .

وهكذا لو نظرنا إلى ما تحقق من أهداف الاستثمار وأهداف الإنتاج وأهداف الدخل ، لاتضح أن الخطة ، رغم ما ثبت ، في ضوء نتائج المتابعة ، من بعض التخلف في تحقيق أهدافها ، قد وضعت ركيزة صلبة للاقتصاد القومى ، وحقت ما يسميه الاقتصاديون « بالدفعة الكبيرة » ، التى لابد أن تفضى إلى دفعات جديدة للنمو ينعكس أثرها فى الخطة القادمة على نمو الإنتاج والدخل بمعدلات أسرع ، عندما تعطى الأرض المستصلحة إنتاجها كاملا فى الخطة الثانية ، وتشغل المصانع التى أنشئت فى أواخر الخطة الأولى بكامل طاقتها ، وتحقق المشروعات الكبرى عائدها فى سنوات الخطة الثانية ، مثل مشروع السد العالى ومشروعات التعدين والبتروىل ومشروعات تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم . وهناك حقيقة أخرى ينبغى أن نتوء إليها ، وهى أنه قد حدث تغير تكنولوجى ملموس فى عمليات الإنتاج ، إذ أصبح « الاقتصاد الحديث » ، ممثلا فى قطاعات الصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات يطبق التكنولوجيا المتقدمة . أما « الاقتصاد القديم » ، ممثلا فى قطاع الزراعة فقد بدأ يخطو خطواته الأولى نحو تطوير الفن الإنتاجى المطبق فيه بالاعتماد على الأساليب العلمية الحديثة فى الإنتاج الزراعى والتوسع المطرد فى الميسكنة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى ، والنهوض بالثروة الحيوانية والثروة السمكية ، فضلا عن الاعتماد على التنظيمات التعاونية التى تتيح تطبيق هذه الأساليب العلمية .

#### ٤ - أهداف العمالة والأجور

وقد يكون من المتناقضات أنه بينما تركت الخطة بعد تنفيذها نسبة طفيفة من التخلف فى تحقيق أهداف الاستثمار وأهداف الإنتاج وأهداف الدخل ، فإنها كشفت ، فى نفس الوقت ، عن أن ما تحقق من عمالة وأجور قد جاوز المستهدف تحقيقه من كل منهما فى نهاية الخطة .

فبالنسبة للعمالة فقد أشرنا من قبل إلى أن الزيادة المحققة فى عدد المشتغلين ،

خلال سنوات الخطة ، قد بلغت نحو ١٣٢٧٤ ألف مشغل ، بمتوسط سنوى للزيادة يبلغ نحو ٢٦٥٥ ألف مشغل . ولما كانت الزيادة المستهدفة فى الخطة للعمالة تبلغ نحو مليون مشغل ، فإن الزيادة المحققة فى الخطة تزيد عن الزيادة المستهدفة بنحو ٣٠٠ ألف مشغل . وهذا يعنى أن نسبة الزيادة المحققة فى العمالة تبلغ نحو ٢٢٠١ ٪ ، بينما كانت نسبة الزيادة المستهدفة نحو ١٧ ٪ من سنة الأساس .

أما بالنسبة للأجور فقد حققت زيادة قدرها ٣٢٩٤ مليون جنيه فى السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤ عن سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ ، وتبلغ نسبتها نحو ٥٩٩ ٪ ، مع أن الزيادة المستهدفة للأجور تبلغ نحو ٣٤ ٪ عن سنة الأساس . وهذا يعنى أن القيمة المحققة للأجور قد تجاوزت ، بكثير ، القيمة المستهدفة لها فى نهاية الخطة ، وأن هذا التطور فى الأجور ينم عن طفرة كبيرة تدعو إلى التساؤل . ودليل ذلك أنه لو احتسبنا إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية ، فإنه يرتفع من ١٢٨٥٠٢ مليون جنيه فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ إلى نحو ١٨٨٤٠ مليون جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ ، بزيادة تبلغ نحو ٥٩٨٠٨ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها ٤٦٦ ٪ عن سنة الأساس (٢٥٢) . فإذا عقدنا المقارنة بين هذا المعدل لزيادة إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية بمعدل زيادة الأجور بالأسعار الجارية ، لوجدنا أن المعدل الأول ( ٤٦٦ ٪ ) أقل بكثير من المعدل الثانى ( ٥٩٩ ٪ ) .

غير أن هذا التساؤل سرعان ما تتكشف الإجابة عنه ، لو أخذنا فى الاعتبار النتائج المترتبة على تطبيق القوانين الاشتراكية التى أدت إلى الزيادة فى العمالة تبعاً لانقاص عدد ساعات العمل الأسبوعى ، وإلى زيادة متوسطات



الاجور التي أفضت إلى الزيادة في حجم الاجور بمقدار ١١٩ر٣ مليون جنيه  
كما قدمنا (٢٥٣) .

#### • — أهداف الاستهلاك

لقد كشفت نتائج المتابعة عن ظاهرة لها خطورتها على الاقتصاد القومى ،  
يمكن أن نسميها « الإفراط في الاستهلاك » ، على نقيض ظاهرة « الإفراط في  
الادخار » ، التي كانت محور التحليل الكينزى للركود المزمع في المجتمعات  
الصناعية المتقدمة . إذ ارتفع الاستهلاك النهائى بسعر السوق الجارى  
من ١١٩٩٧ر٧ مليون جنيه فى سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٧٦٢ر٢ مليون  
جنيه فى السنة الخامسة من الخطة ١٩٦٥/٦٤ ، بزيادة قدرها ٥٦٢ر٥ مليون  
جنيه ، وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٤٦٩ ٪ عن سنة الأساس ، مع أن الزيادة  
المستهدفة فى الخطة للاستهلاك النهائى لا تتجاوز ٢٤ ٪ عن سنة الأساس .  
وهذا يعنى أن المعدل السنوى للزيادة المحققة فى الاستهلاك النهائى يبلغ نحو ٨ ٪  
فى المتوسط (٢٥٤) . وفى نفس الفترة زاد إجمالى الناتج المحلى من ١٢٧٥ر٦  
مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٢٠٥٠ر٦ مليون جنيه فى السنة الخامسة من  
الخطة ، بزيادة قدرها ٦٧٥ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها ٤٩١ ٪ عن  
سنة الأساس ، ومعدل سنوى للزيادة قدره ٨ر٤ ٪ ، كما يتضح من الجدول  
التالى (٢٥٥) :

---

(٢٥٣) راجع صفحة ٤٣١ من هذا البحث .

(٢٥٤) نفس المرجع السابق ص ٨١ .

(٢٥٥) إجمالى الدخل المحلى بالأسعار الجارية يعادل إجمالى الناتج المحلى ناقصا صافى

الضرائب غير المباشرة ، أى الضرائب غير المباشرة ، مطروحا منها الإمكانات .

**جدول رقم ٤١**  
**تطور الاستهلاك النهائي مقارنا بإجمالي الناتج المحلي**  
**في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠**  
**( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )**

السنة	إجمالي الناتج المحلي	الاستهلاك النهائي	الزيادة السنوية في الاستهلاك النهائي	معدل الزيادة السنوية	الزيادة في الاستهلاك النهائي عن سنة الأساس	نسبة الزيادة
				%		%
١٩٦٠ / ٥٩	١٣٧٥٠٢٦	١١٩٩٩٧	—	—	—	—
١٩٦١ / ٦٠	١٤٥٩٢٣	١٢٤٩٢٢	٤٩٢٥	٤١	٤٩٢٥	٤١
١٩٦٢ / ٦١	١٥١٣٢٣	١٣٤٨٢٦	٩٩٢٥	٨٠	١٤٨٢٩	١٢٢٤
١٩٦٣ / ٦٢	١٦٨٤٢٦	١٤٨٩٢٠	١٤٠٢٤	١٠٢٤	٢٨٩٢٣	٢٤٢١
١٩٦٤ / ٦٣	١٨٨٧٢٩	١٦٥١٢١	١٦٢٢١	١٠٢٩	٤٥١٢٤	٢٧٢٦
١٩٦٥ / ٦٤	٢٠٥٠٢٦	١٧٦٢٢٢	١١١٢١	٦٢٧	٥٦٢٢٥	٤٦٢٩

وقد يقبدر إلى الالذهن أن هذه الزيادة المفرطة في الاستهلاك تعزى إلى الزيادة المطردة الكبيرة في عدد السكان ، غير أن المعدل السنوى للزيادة في السكان، خلال سنوات الخطة ، قد بلغ نحو ٢٠٨ ٪ ، في حين أن المعدل السنوى للزيادة في الاستهلاك النهائي قد ارتفع إلى نحو ٨٠ ٪ ، أى ما يقل قليلا عن ثلاثة أمثال المعدل السنوى للزيادة في السكان . ومن ثم فإذا كان تزايد الاستهلاك السنوى بهذا المعدل المرتفع قد ألتهم الجانب الأكبر من إجمالى الناتج المحلي كما قدمنا ، فلا بد أن نبحث عن أسباب أخرى لهذه الظاهرة الخطيرة .

وقد تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في أن زيادة حجم العمالة عما كان مستهدفاً في الخطة بأكثر من ٣٠٠ ألف مشغل ، وزيادة الأجور بمعدلات كبيرة تفوق كثيراً ما كان مستهدفاً لها في الخطة وبمعدل سنوى للزيادة قدره ٩ر٩٪ ودون تحقيق زيادة مناظرة في الإنتاجية ، والتسهيلات البيعية في مجال السلع الاستهلاكية المعمرة وفقاً لنظام البيع التأجيري ، قد يكون لها أثرها المشترك في الزيادة المفرطة في الاستهلاك النهائى . ومع ذلك فحتى هذه الأسباب مجتمعة لم تنتج الأثر النهائى للزيادة في الاستهلاك النهائى بمعدل سنوى قدره ٨ر٠٪ فى المتوسط ، ذلك أن تطور استهلاك الأفراد فى الخطة الخمسية الأولى ينم عن زيادة فى استهلاك الأفراد بمقدار ٣٥٩ر٣ مليون جنيه عن سنة الأساس ، ونسبة زيادة قدرها ٣٧ر٠٪ عن سنة الأساس ، أى بمعدل سنوى للزيادة قدره ٦ر٥٪ فى المتوسط .

ويسوقنا هذا التحليل إلى التعرف على أحد الأسباب القوية الدافعة إلى زيادة الاستهلاك النهائى بمعدلاته المرتفعة ، لو أننا تابعنا تطور الاستهلاك الجماعى خلال سنوات الخطة ؛ إذ أن هذا الاستهلاك الجماعى قد زاد بمقدار ٢٠٣ر٢ مليون جنيه عن سنة الأساس ونسبة زيادة قدرها ٨٩ر١٪ وبمعدل سنوى للزيادة قدره ١٤ر٢٪ فى المتوسط ، كما يتضح من البيان التالى :

جدول رقم ٤٢

تطور استهلاك الأفراد والاستهلاك الجماعي

في الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

السنة	استهلاك الأفراد (١)	الاستهلاك الجماعي (٢)	الاستهلاك النهائي (١ + ٢)	معدل الزيادة السنوى فى استهلاك الأفراد	معدل الزيادة السنوى فى الاستهلاك الجماعي
				%	%
١٩٦٠ / ٥٩	٩٧١٣٦	٢٢٨٨١	١١٩٩٣٧	-	-
١٩٦١ / ٦٠	٩٩٣٣٣	٢٥٥٣٩	١٢٤٩٣٢	٢٣٢	١٢٣٢
١٩٦٢ / ٦١	١١٠١٣٥	٢٤٧٣١	١٣٤٨٦٦	١٠٣٩	٣٣٤ -
١٩٦٣ / ٦٢	١١٧٠٣٨	٢١٨٣٢	١٤٨٨٧٠	٦٣٣	٢٨٣٨
١٩٦٤ / ٦٣	١٢٤٩٣٣	٤٠١٣٨	١٦٥١٣١	٦٣٧	٢٦٣٣
١٩٦٥ / ٦٤	١٣٣٠٣٩	٤٣١٣٣	١٧٦٢٣٢	٦٣٥	٧٣٣

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التوسع الكبير في الاستهلاك الجماعي هو ، في الحقيقة ، انعكاس للتوسع الكبير في الإنفاق على الخدمات الحكومية بجميع أنواعها . كما تجدر الإشارة ، أيضا ، إلى أن من طبيعة الاستهلاك الجماعي أنه في النهاية يولد طلبا جديدا على الاستهلاك السلمى في الوقت الذى لا يكون قد أسهم إسهاما مباشرا في إنتاج السلع اللازمة لإشباعه ، ومن ثم فإنه يصبح أحد العوامل الفعالة في إثارة الموجات التضخمية (٢٥٦) .

(٢٥٦) من أهم السلع التى تزايد الاستهلاك منها بمعدلات مرتفعة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى : السلع الغذائية والوقود والأقمشة والمنسوجات على اختلاف أنواعها والمصنوعات الجلدية والسلع الكيماوية والدوائية والسلع الاستهلاكية المصنوعة كالثلاجات الكهربائية ومواقف البوتاجاز والمخفانات وأجهزة الترانزستور والتليفزيون .



ولذلك أصبح من الضروري أن يكون معدل تزايد إجمالي الناتج المحلي ، في سنوات الخطة القادمة ، أكبر بكثير من معدل تزايد الاستهلاك النهائي ، ليتسنى توافر المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المقررة في هذه الخطة . وللتحكم في معدلات تزايد الاستهلاك النهائي لا مناص من ضغط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات للحد من تزايد الاستهلاك الجماعي ، ولا مناص من التحكم في الطلب على السلع التي تتجه إليها الدخول الموزعة على المشتغلين، وذلك باتباع السياسات السعرية الملائمة .

#### ٦ - أهداف الادخار

وإذا كانت الخطة قد كشفت ، في ثنايا نتائج متابعة تنفيذها ، عن إفراط في الاستهلاك النهائي المحقق ، فمن المنطقي أن نتوقع أن هذا يؤدي لا محالة إلى النقص في الادخار المحقق عن الادخار المستهدف في الخطة ، سواء من ناحية الحجم أو من ناحية نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي ، كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم ٤٣

إجمالي الادخار المحلي مقارنا بإجمالي الناتج المحلي

في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ (٢٥٧)

( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الادخار المحلي	نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي
			%
١٩٦٠ / ٥٩	١٣٧٥٠٦	١٧٥٠٩	١٢ر٨
١٩٦١ / ٦٠	١٤٥٩٣	٢١٠٠١	١٤ر٤
١٩٦٢ / ٦١	١٥١٣٣	١٦٤٣٧	١٠ر٩
١٩٦٣ / ٦٢	١٦٨٤٦	١٩٥٠٦	١١ر٦
١٩٦٤ / ٦٣	١٨٨٧٩	٢٣٦٣٧	١٢ر٥
١٩٦٥ / ٦٤	٢٠٥٠٠	٢٨٨٠٤	١٤ر١

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول أن المتوسط السنوي لإجمالي الادخار المحلي ، في سنوات الخطة ، يبلغ نحو ٢١٩٠١ مليون جنيه ، وأن المتوسط السنوي لنسبة إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي يبلغ نحو ١٣ر٢ ٪ ، في حين أن الخطة كانت تستهدف أن تصل الزيادة في إجمالي الادخار المحلي إلى ٢١ ٪ (٢٥٨) .

(٢٥٧) نفس المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢٥٨) ولقد بلغت معدلات الادخار ، حسب إحصاءات الأمم المتحدة ، نحو ٣٠ ٪ أو ما يزيد من ذلك في كثير من الدول الاشتراكية ، وفي بعض الدول الصناعية المتقدمة ، كالمانيا الغربية واليابان ، خلال السنوات الخمسية .

ولقد ترتب على نقص إجمالى الادخار المحلى عن إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة فى الخطة الخمسية الأولى أن ظهر بعض العجز فى تمويل هذه الاستثمارات، مما دعا إلى الاعتماد على العالم الخارجى فى تغطية هذا العجز الذى بلغ نحو ٤١٧ر٤ مليون جنيه ، وذلك عن طريق الحصول على بعض القروض والتسهيلات الائتمانية . وقد بلغت نسبة هذا العجز إلى إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة نحو ٢٧ر٦ ٪ ، كما يتضح من الجدول التالى :

#### جدول رقم ٤٤

التمويل الخارجى للاستثمارات المنفذة

فى الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٠٩)

( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

السنة	إجمالى قيمة الاستثمارات المنفذة (١)	إجمالى الادخار المحلى (٢)	التمويل الخارجى (١ - ٢)	نسبة التمويل الخارجى إلى إجمالى قيمة الاستثمارات
				٪
١٩٦٠ / ٥٩	١٧١ر٤	١٧٥ر٩	٤ر٥ +	٢ر٦
١٩٦١ / ٦٠	٢٢٥ر٦	٢١٠ر١	١٥ر٥	٦ر٩
١٩٦٢ / ٦١	٢٥١ر١	١٦٤ر٧	٨٦ر٤	٣٤ر٤
١٩٦٣ / ٦٢	٢٩٩ر٦	١٩٥ر٦	١٠٤ر٠	٣٤ر٧
١٩٦٤ / ٦٣	٣٧٣ر٤	٢٤٦ر٨	١٢٥ر٦	٣٦ر٤
١٩٦٥ / ٦٤	٣٦٤ر٣	٢٨٨ر٤	٧٥ر٩	٢٠ر٨
المجموع	١٥١٣ر٠	١٠٩٥ر٦	٤١٧ر٤	٢٧ر٦

وفي ضوء ما تقدم ، فإذا كان من المحتم الارتفاع بمعدل الادخار إلى ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من الدخل في الخطوة الثانية ، فلا مناص من بذل كل الجهود للحد من الزيادة المفرطة في الاستهلاك ، ورفع إستراتيجية المشتغل ، واتخاذ السياسات الادخارية التي تستهدف تحقيق المعدلات المرتفعة للادخار . وليس من شك أن أى قصور في تحقيق أهداف الادخار في الخطوة إنما يتضمن أحد أمرين : إما النقص في الاستثمار ، وإما الحفاظ على مستوى الاستثمار كما هو مرسوم في الخطوة ، مع زيادة الاعتماد على العالم الخارجى ، وبالتالي زيادة التزاماتنا إزاءه .

#### ٧ - أهداف التجارة الخارجية

ولقد كان من شأن الزيادة المفرطة في الاستهلاك النهائى ، وقصور إجمالى الادخار المحلى ، فضلا عن جمود الصادرات ، أن تولد عجز كبير في العمليات التجارية لميزان المدفوعات ، كما يتضح من الجدول التالى :



جدول رقم ٤٥

ميزان المدفوعات ( العمليات الجارية )

فى النحلة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥ (٢٦٠)

( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

بيان	سنة الائتماس ١٩٦٠/٥٩	السنة الأولى ١٩٦١/٦٠	السنة الثانية ١٩٦٢/٦١	السنة الثالثة ١٩٦٣/٦٢	السنة الرابعة ١٩٦٤/٦٣	السنة الخامسة ١٩٦٥/٦٤
(١) الميزان التجارى						
الصادرات السلمية ( جمارك )	١٨٩ ر٩	١٨٩ ر٠	١٥١ ر٠	١٩٧ ر٨	٢٣٨ ر٢	٢٦٥ ر٢
الواردات السلمية ( جمارك )	٢٢٥ ر٩	٢٢٤ ر٧	٢٧١ ر٣	٢٥٢ ر١	٤١٨ ر٧	٤٠٠ ر٨
عجز الميزان التجارى	- ٦ ر٠	- ٢٥ ر٧	- ١٢٠ ر٢	- ١٥٤ ر٣	- ١٨٠ ر٥	- ١٣٥ ر٦
(ب) ميزان العمليات غير المنظورة						
مجموع المتحصلات	١٠١ ر٢	١٠١ ر١	٩٧ ر٧	١٢٤ ر٠	١٣٨ ر٦	١٥٦ ر٦
مجموع المدفوعات	٦٠ ر٧	٨٠ ر٩	٦٣ ر٨	٨٢ ر٩	٩٢ ر٧	٩٦ ر٩
فائض ميزان العمليات غير المنظورة	+ ٤٠ ر٥	+ ٢٠ ر٢	+ ٣٣ ر٩	+ ٤٠ ر١	+ ٤٤ ر٩	+ ٥٩ ر٧
رصيد العمليات الجارية	+ ٤ ر٥	- ١٥ ر٥	- ٨٦ ر٤	- ١٠٤ ر٢	- ١٣٥ ر٦	- ٧٥ ر٩

(٢٦٠) أرقام الصادرات والواردات فى هذا الجدول طبقا لإحصاءات الجمارك التى تتضمن

قيد قيمة البضائع المصدرة أو المستوردة دون نظر لوقت الدفع أو التحصيل ، وهذه الأرقام

إذن تختلف عن قيمة المتحصلات عن الصادرات والمدفوعات عن الواردات فى إحصاءات البنك

المركزى والرقابة على النقد التى تتعلق بما يدفع أو بما يحصل وقت الدفع أو التحصيل ، بغض

النظر عن تصدير البضائع أو ورودها .

ويبدل الجدول السابق على أن العجز في ميزان العمليات الجارية قد تزايد تدريجاً من ١٥٠٠ مليون جنيه في السنة الأولى من الخطة ٦٠ / ١٩٦١ إلى أن بلغ نحو ١٣٥٠٠ مليون جنيه في السنة الرابعة ٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم هبط إلى ٧٥٠٠ مليون جنيه في السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ (٢٦١) .

كما يبدل هذا الجدول على أن العجز المتزايد في ميزان العمليات الجارية يرجع إلى العجز المستمر والمتزايد في الميزان التجاري. أما العجز الأخير فيرجع بدوره إلى أن الواردات السلعية كانت تزيد بمعدلات سريعة ، في الوقت الذي لم تزد فيه الصادرات إلا قليلاً ، إذ ، بغض النظر عن ارتفاع أسعار بعض الصادرات ، وتغير سعر الصرف على أثر فرض العلاوة الموحدة بواقع ٢٤٠٨٥ ٪ اعتباراً من أول مايو ١٩٦٢ ، قد زادت الصادرات من ١٨٩٠٩ مليون جنيه في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٦٥٠٢ مليون جنيه في السنة الخامسة من الخطة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ٧٥٠٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣٩٠٦ ٪ في السنة الخامسة عن سنة الأساس. وهذا يعني أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات يبلغ نحو ٢٠٨٠٢ مليون جنيه ، وأن متوسط المعدل السنوي للزيادة في قيمة الصادرات يبلغ نحو ٧٠٩ ٪ . أما إذا استبعدنا أثر العاملين المشار إليهما ، فإن متوسط المعدل السنوي للزيادة في قيمة الصادرات يصبح نحو ٢٠٠ ٪ ، وهو أدنى بكثير من المعدل السنوي للزيادة في إجمالي الدخل المحلي وقدره ٦٠٥ ٪ ، محسوباً بالأسعار الثابتة . ومن ثم فإن الصادرات قد اتصفت بالجود النسبي خلال الخطة .

---

(٢٦١) يلاحظ أن مجموع العجز في رصيد العمليات الجارية في السنوات الخمس الخطة مجتمعة يصل إلى ٤١٧٠٦ مليون جنيه ، وهو يعادل حجم التمويل الخارجي في الجدول السابق رقم ٤٤ ، وإن كان هناك فرق بين الرقمين بقدر نحو ٢٠٠ مليون جنيه ، ويمثل الفرق التقريب .

كذلك ، فبعض النظر عن ارتفاع أسعار بعض الواردات ، وتغير سعر الصرف على أثر فرض العلاوة الموحدة ، فإن الواردات قد ارتفعت من ٢٢٥ر٩ مليون جنيه ، في سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٤٠٠ر٨ مليون جنيه في السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة قدرها ١٧٤ر٩ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة ٧٧ر٤ ٪ في السنة الخامسة عن سنة الأساس . وهذا يعنى أن المتوسط السنوى لقيمة الواردات يبلغ نحو ٣٣٣ر٥ مليون جنيه ، وأن متوسط المعدل السنوى للزيادة في قيمة الواردات يبلغ نحو ١٥ر٥ ٪ . أما إذا استبعدنا أثر هذين العاملين فإن معدل الزيادة السنوى يصل إلى ٧ر٥ ٪ وهو معدل كبير ، وأعلى من معدل الزيادة السنوى في إجمالى الدخل المحلى وقدره ٦ر٥ ٪ محسوبا بالأسعار الثابتة . ولا تزال الزراعة تسهم بأكبر نصيب فى الصادرات ، إذ أن القطن والسلع الزراعية والأرز تسهم بنحو ٧٠ر٦ ٪ من إجمالى قيمة الصادرات المصرية . أما صادرات السلع الصناعية فلم يكن لها دور هام فى تنمية هذه الصادرات ، بالرغم من تخصيص قدر لا يستهان به من الاستثمارات المقررة فى الخطة لقطاع الصناعة ، وبالرغم من مساعدة السلع الصناعية بإعانات التصدير .

ويرجع جمود الصادرات إلى بعض العوامل التى تعوق جهود التصدير ، ومنها زيادة الاستهلاك النهائى فى كثير من السلع القابلة للتصدير ، وعدم ترك فائض كاف منها للتصدير ، وارتفاع أسعار كثير من السلع الصناعية المصدرة للخارج عن مشكلاتها فى الأسواق الخارجية ، بسبب عدم ارتفاع الكفاية الإنتاجية إلى مستواها فى الدول المنافسة ، فضلا عن نقص الكفاية التسويقية بالنسبة لصادراتنا فى الأسواق الخارجية .

أما الزيادة فى الواردات فترجع ، أساسا ، إلى الواردات من السلع الوسيطة ، إذ ارتفعت قيمة واردات هذه المجموعة من ١٣٩ر١ مليون جنيه فى سنة الأساس ٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٢٥٦ر٥ مليون جنيه فى السنة الخامسة ٦٤ / ١٩٦٥ ، بزيادة

قدرها ١١٧٤ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة ٨٤ر٤ ٪ عن سنة الأساس . كما ارتفعت الأهمية النسبية لهذه المجموعة من ٦١ر١ ٪ في سنة الأساس إلى ٦٤ر٠ ٪ في السنة الخامسة من الخطة .

ولعل السياسة المثلى للاستيراد في الخطة الثانية هي التركيز على إعطاء أولويات مرتفعة للشروعات التي تستهدف إنتاج السلع الوسيطة المحلية لتحل محل السلع الوسيطة المستوردة . أما عن سياسة التصدير فلا بد أن تقوم على الاستفادة الكاملة من المزايا التي تجعلنا في وضع متميز على الدول الأخرى بالنسبة لبعض السلع ؛ إذ أن ثمة إمكانيات واسعة لتصدير الفول المصري ، والمنسوجات القطنية ، والسماد الذي يتزايد عليه الطلب العالمي ، ومنتجات بعض الصناعات الأخرى كالبتروك والاسمنت والسكر والملابس والمصنوعات الجلدية . كما أن ثمة مجالات فسيحة لزيادة الصادرات من بعض السلع الزراعية ، بالإضافة إلى السلع التقليدية ، مثل الأرز والخضروات والفواكه والزهور والبصل والثوم . ولقد اتخذت بعض الخطوات في هذه الناحية ، ومن المأمول أن نخطو خطوات أوسع كثيرا في سنوات الخطة الثانية (٢٦٢) .

وهكذا فقد قطعنا شوطا بعيدا في تجربتنا الرائدة في التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحققنا فيما انقضى من سنوات الخطة الخمسية الأولى درجة مرضية من النجاح في بلوغ ما تقرر لها من أهداف .

والواقع أن التخطيط ليس مجرد تنبؤ بالمستقبل ، وإنما هو عزم وتصميم على تحقيق الآمال العريضة للجماهير في مستقبل زاهر ، يقتضى تعبئة كل الجهود وتنظيمها والاقدام على إحداث أية تغيرات في الأساليب القائمة ، وتخطي العقبات والمشكلات ، في سبيل تحقيق تلك الآمال والأهداف .



## مذكرة رقم ١

التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكي في

الجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٢ - ١٩٦٤



## مراحل التخطيط في الجمهورية العربية المتحدة

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان واضحاً - منذ اليوم الأول لقيامها - أنها تطبق فكراً تخطيطياً في مواجهتها للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي عانى منها الشعب في ظل العهود السابقة ، وذلك بالرغم من عدم ظهور لفظ التخطيط في بياناتها الأولى . ولقد ظهر ذلك واضحاً في المبادئ الستة التي أعلنتها الثورة وقت قيامها ، إذ أن مجرد وضع هذه المبادئ وإيجاد ترتيب منطقي وتاريخي بينها ، وحشد طاقة العمل الوطني لتحقيقها ، يعتبر أسلوباً تخطيطياً في معالجة المشكلات وحلها .

وقد مرت عملية التخطيط بمرحلتين :

### أولاً : مرحلة التخطيط الجزئي

لقد اقتضت الظروف التي صاحبت السنوات الأولى للثورة ، أن تطبق سياسة التخطيط الجزئي ، وقد وضعت وقتذاك في سياسة مجلس الإنتاج القومي ، ومجلس الخدمات العامة ، والبرنامج الأول للتصنيع ، فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، على أن يختص بما يلي :

١ - بحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي ، في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية ، ووضع برنامج في خلال عام واحد من تاريخ إنشائه لتنمية الإنتاج القومي ، يتوخى فيه تقديم المشروعات الأكبر إنتاجاً والأيسر تنفيذاً والأقل تكلفة ، مع مراعاة أهميتها للاقتصاد القومي ، بحيث يتم تنفيذه في ثلاث سنوات ، وكذلك إعداد برامج أخرى تالية لتنفيذها في مدد معينة .

٢ - القيام ، على وجه الاستعجال ، بدراسة موضوع توفير القمح والبتروول والسكر والمنتجات الحيوانية والأسمدة .

٣ - القيام بتنفيذ ما يرى إمكان تنفيذه من المشروعات بنفسه أو بالواسطة التي يختارها .

وقد قام المجلس بما أوكل إليه من أعمال ، وشملت مشروعات القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، وقطاع النقل والمواصلات .  
وفى نفس الوقت الذى أنشئ فيه المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، صدر قرار مجلس الوزراء ( فى ديسمبر ١٩٥٢ ) بإنشاء الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق ، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وينوب عنه وزير المالية ، وتتفرع من تلك الهيئة لجان ، سميت كل منها لجنة مشروع السنوات الخمس ، برئاسة الوزير ، وعضوية عشرة من الأعضاء ، يتم اختيارهم من بين كبار موظفى الوزارات وغيرهم من المختصين .

ولم يستمر عمل الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق طويلا ، إذ سرعان ما اتجه التفكير إلى تشكيل المجلس الدائم للخدمات العامة ، عندما وضح أن الغاية النهائية من زيادة الثروة المادية ، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، هى الاستفادة من هذه الامكانيات كوسيلة لتحقيق الرفاهية للمواطنين ، ورفع مستوى المعيشة لهم ، وتوفير الأمن والطمأنينة فى الداخل والخارج ، وإقامة العدل بين الناس ، وتوسيع قاعدة خدمات التعليم والصحة والثقافة . لذلك صدر القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ ، بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ، على أن يختص بما يلى :

- ١ - بحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعية ، مع مراعاة التنسيق بينها ، وربطها معا بما يحقق النهوض الاجتماعى .
- ٢ - تقييم الخدمات العامة فى الدولة ، والمعاونة على الوصول بها إلى الحد الأعلى من الكفاية والنجاح ، عن طريق مستوى الإعداد الفنى ، والتنظيم والتوجيه والارشاد ، وضمان تجاوب الشعب ومشاركته فى النشاط الاجتماعى .



٣ - بحث نشاط الهيئات الأهلية المستقلة في المسائل المتصلة بعمل المجلس ،  
بقصد تنسيق جهودها وإتمام الافادة منها .

٤ - متابعة تنفيذ المشروعات المقترحة في هذه الميادين ، على أن يرفع المجلس  
مقترحاته إلى مجلس الوزراء لتنفيذها ، كما يعد تقريراً سنوياً عن نشاطه ، وهما  
تم من مشروعات في ميادين الخدمات المختلفة .

ثم أنشئت وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ بغرض الإشراف على قطاع الصناعة ،  
وقد وضعت برنامجاً للسنوات الخمس الأولى ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، ثم قصرت مدة  
البرنامج إلى ثلاث سنوات ، وكان يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات  
التحويلية ، والتوسع في صناعات التصدير ، وتشجيع أعمال البحث والتقيب عن  
المعادن والبتروول ، وإنشاء عدد من مراكز التدريب على الصناعات المختلفة .

#### ثانياً : مرحلة التخطيط الشامل

أثبتت التجربة أن كلا من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ، والمجلس الدائم  
للخدمات ، قد أدى دوره كاملاً في تنمية الاقتصاد القومي على مستوى الجزئيات  
ولكن هذا الوضع لا يؤكد وجود التوازن الكامل بين قطاعات الاقتصاد  
القومي بمجموعه ، مما دعا إلى صدور القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة  
التخطيط القومي ، ويرأسها رئيس مجلس الوزراء ، لتتولى وضع خطة قومية  
شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، تنفذ في أمد محدود ، على أن  
تتضمن الخطة أهدافاً رئيسية ، تتضمن جميع الجهود القومية ، من حكومية وغير  
حكومية ، للوصول إليها ، وذلك في برامج ومشروعات منسقة ومدروسة .

ويبدأ الإعداد للخطة العامة ، بتحديد الأهداف الرئيسية والتعرف على الإطار  
العام للخطة ، ثم بحث المشروعات المقترحة في مختلف القطاعات تفصيلاً ، ثم تجميع  
النتائج لاختبار مدى تماسك الخطة وإنطباقها على الإطار العام المحدد ، ثم بحث  
هذه المشروعات للتأكد من أن تنفيذها في حدود الطاقة المالية للدولة ، سوف

يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة . ويتقضى ذلك تقدير الطاقة المالية للدولة ، ورسم سياسة استخدام الأموال العامة والخاصة في المشروعات والاتجاهات المطلوبة . وتقوم اللجنة ، بجانب دراسه الطاقة المالية ، بدراسه احتياجات الخطة من الأيدي العاملة في مختلف مستويات التدريب ، ومدى توافر الخبرة الفنية ، وتنظيم تعبئة القوى الفكرية في الدولة ، والخبرة العلمية ، والمواهب الابتكارية والتنظيمية . مع تشجيع البحوث والدراسات العلمية .

كما تقوم اللجنة بالدراسة التفصيلية للمشروعات المقترحة والتنسيق بينها ، بما يكفل رفع مستوى الأفراد ماديا ومعنويا ، وتعد التشريعات والقرارات واللوائح المالية والإدارية التي تؤدي إلى توجيه الجهد الفردي إلى تنفيذ الخطة ، والوصول إلى الأهداف في الوقت المحدد .

كما تقوم اللجنة بتحديد السياسات النقدية التي تكفل صالح المستثمر والمستهلك معا ، ورسم السياسة الشاملة للنمو الزراعي والصناعي ، وتحسين طرق النقل والمواصلات ، ومشروعات الأشغال والمرافق العامة ، بالقدر الذي يضمن تقوية الكيان الاقتصادي .

وبعد استكمال اعداد الخطة ، واعتمادها ، تفصل الخطة إلى مراحل سنوية ، وتدرس كل مرحلة سنوية على حدة ، وخاصة نواحي التمويل والاحتياجات المطلوبة لها ، مع التنسيق بين هذه المراحل وبين الميزانية العادية للدولة .

وقد تطلب الأمر تنظيم اللجنة ، فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومي ، ونص على أن « تتولى رسم سياسة التخطيط القومي للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان :

( ١ ) مجلس أعلى للتخطيط القومي

برئاسة رئيس الجمهورية ، ويتكون من عدد من الأعضاء يسمون بقرار منه ،

ويختص بتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وقرار خطط التنمية في مراحلها المختلفة .

#### (ب) لجنة للتخطيط القومى

تؤلف من عدد من الاعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا لها ، وتختص بإعداد الخطة العامة ، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية ، وجميع مايتصل بذلك من تشريعات وتوصيات واقتراحات ، فى ضوء ما تقوم به اللجنة من دراسات وما تقدمه الوزارات من مشروعات ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالموارد المالية والمادية والبشرية ، وأوجه استخدامهما ، ونظام التمويل ، ووسائل توفير العملات الأجنبية ، وبرامج ومشروعات التنمية ، وبرامج التدريب الفنى والمهنى ، ونظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة ، كما تقوم بمتابعة سير العمل فى الخطة ، ومراجعتها وتقييمها دوريا ، والاشراف الفنى على تنظيم وتنسيق جميع الاحصاءات ونشرها ، وتقديم تقارير إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

كما نص القرار على أن للجنة حق الحصول على كافة البيانات من مصادرها المختلفة ، وأن تكون جميع البيانات سرية ، ولا يجوز اطلاق أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القرار .

وقد نصت المادة ١١ من هذا القرار على إلغاء القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ السابق ذكره فى مرحلة التخطيط الشامل .

وترتيا على هذا القرار صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجنة التخطيط القومى من أعضاء متفرغين وأعضاء غير متفرغين . وتمكينها للجنة من مباشرة أعمالها ، وتحقيقا لمسؤولياتها فى وضع خطة قومية شاملة ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بدمج كل من المجلس الدائم لتنمية

الإنتاج القومى ، والمجلس الدائم للخدمات العامة ، فى لجنة التخطيط القومى ،  
وقد نصت المادة ٢ من هذا القرار على إلغاء القانونين ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩٣  
لسنة ١٩٥٣ السابق ذكرهما فى مرحلة التخطيط الجزئى .

#### اللجان التخطيطية ( قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ )

ولما كانت المادة التاسعة من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط  
القومى تنص على أن يكون للجنة التخطيط القومى ، الحق فى الحصول على كافة  
البيانات من مصادرها المختلفة . . . ، ونظرا لأن عددا كبيرا من المشروعات  
يجرى تنفيذه فى القطاعين الأهلى والحكومى ، فى مختلف نواحي الاستثمار الصناعى  
والزراعى والمالى وغيره ، فقد كان من الضرورى حصر البيانات الصحيحة عن  
تلك المشروعات ، وتجميع تقديرات تكاليفها ، وما تحتاج إليه من خبرة ومال  
أجنبى ، وما ينتظران تدره من إيراد ودخل ، ومراحل تنفيذها ومواعيد الانتهاء  
منها . وقد سبق أن أعلن الكثير من هذه البيانات ، بصورة أو أخرى ، إلا أن  
الاحتياجات التخطيطية تستدعى الحصول على تفاصيل أوفى ، مع مراعاة الواقع ،  
وأن التقديرات — بحكم الضرورة — ستكون تقريبية وعرضة للتغير ، وفقا  
للظروف والأحوال الاقتصادية وغيرها . لذلك تطلب الأمر استصدار قرار  
رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة  
التخطيط القومى ، من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، تقوم  
بتقديم جميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات  
التي تمت ، والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة فى السنوات  
القادمة .

وفى ما يلى بيان لجان التخطيط المشتركة ، الرئيسية والفرعية ، والمشكلة بقرار  
من السيد نائب رئيس الجمهورية ، وزير التخطيط القومى .



اللجنة الأولى : اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة استخراج البترول
- ٢ — لجنة منتجات البترول
- ٣ — لجنة الصناعات الكيماوية
- ٤ — لجنة الادوية والمستحضرات الكيماوية
- ٥ — لجنة الثروة المعدنية
- ٦ — لجنة التدريب
- ٧ — لجنة الصناعات الغذائية
- ٨ — لجنة الصناعات المعدنية الأساسية
- ٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج
- ١٠ — لجنة الجلود
- ١١ — لجنة الصناعات الهندسية
- ١٢ — لجنة الصناعات الصغيرة
- ١٣ — لجنة صناعة مواد البناء
- ١٤ — لجنة الكهرباء

اللجنة الثانية : اللجنة الرئيسية للزراعة والاصلاح الزراعى  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة تحسين الاراضى
- ٢ — لجنة آلية الزراعة
- ٣ — لجنة تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعى
- ٤ — لجنة تحسين وتنويع المحاصيل الزراعية
- ٥ — لجنة تحسين وتنويع المحاصيل البستانية

- ٦ — لجنة مقاومة الآفات الزراعية
- ٧ — لجنة الثروة الحيوانية
- ٨ — لجنة النهوض بالثروة المائية
- ٩ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية
- ١٠ — لجنة المنظمات الزراعية
- ١١ — لجنة التمويل الزراعي
- ١٢ — لجنة التسويق الزراعي
- ١٣ — لجنة استصلاح واستزراع الاراضي
- ١٤ — لجنة الاصلاح الزراعي
- ١٥ — لجنة الري والصرف الزراعي

اللجنة الثالثة : اللجنة الرئيسية للري والصرف والمياه الجوفية.  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة ضبط النيل
- ٢ — لجنة السد العالي
- ٣ — لجنة الري والصرف
- ٤ — لجنة المياه الجوفية
- ٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية
- ٦ — لجنة مشروعات ري الصحارى

اللجنة الرابعة : اللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة السكك الحديدية
- ٢ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع والنقل البرى للركاب والبضائع
- ٣ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة

- ٤ — لجنة البريد
  - ٥ — لجنة الملاحة الداخلية
  - ٦ — لجنة النقل البحري
  - ٧ — لجنة قناة السويس
  - ٨ — لجنة النقل البري
  - ٩ — لجنة النقل بالأنابيب والتخزين
- اللجنة الخامسة : اللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة
- وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة العمالة
- ٢ — لجنة الخدمات الصحية
- ٣ — لجنة المعدات واللوازم الثقافية
- ٤ — لجنة البحث العلمي
- ٥ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان
- ٦ — لجنة المرافق العامة
- ٧ — لجنة المقاولات الهندسية

اللجنة السادسة : لجنة المسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة المدخرات
- ٢ — لجنة الميزانية وحسابات الخزائنة
- ٣ — لجنة التجارة الخارجية والتقد الأجني
- ٤ — لجنة الأرباح غير الموزعة
- ٥ — لجنة التجارة الداخلية والتموين
- ٦ — لجنة التأمين والادغار والمعاشات

**تكوين الجهاز الفني للتخطيط ( القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ )**

ولكي يتسنى للجنة التخطيط القوي النهوض بالاعباء والمهام التي نظمتها القرارات الجمهورية الخاصة بإنشائها ، كان لابد من تكوين جهاز للجنة التخطيط وتحديد مسؤولياته والواجبات الملقاة عليه ، ولذلك صدر القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تكوين جهاز لجنة التخطيط .

ويتكون هذا الجهاز من شعب فنية ووحدات ومجموعات دراسة وأبحاث .

**١ - الشعب الفنية**

أ - شعبة الوثائق والتدريب والحساب

ب - شعبة البرامج والمشروعات والمتابعة

ج - شعبة الدخل والحسابات القومية

د - شعبة التركيب الاقتصادي العام

**٢ - الوحدات الفنية**

أ - وحدة الزراعة والرعي والصرف

ب - وحدة المناجم والمحاجر والوقود والصناعات الكيماوية

ج - وحدة الصناعات الكهربائية والتحويلية والميكانيكية

د - وحدة التجارة الداخلية

هـ - وحدة التجارة الخارجية

و - وحدة التشييد والإسكان

ز - وحدة النقل والمواصلات

ح - وحدة البنوك والتأمين والخزانة

ط - وحدة ميزانية الدولة

ي - وحدة السكان والقوى العاملة

ك - وحدة الشركات ومؤسسات الأعمال



ل — وحدة الخدمات والاحصاءات الاجتماعية

م — وحدة تنظيم الإدارة الحكومية

ن — وحدة موازين السلع والخدمات

ص — وحدة موازين الدخل والتحويلات

ع — وحدة المدخلات والمخرجات

ف — وحدة المعونة الخارجية

### مجموعات الدراسات

ولملى جانب الشعب والوحدات الفنية ، أصبحت باللجنة مجموعتان ، مهمتهما الرئيسية القيام بالبحوث الرياضية وبحوث العمليات ، وبحوث التنبؤ الاقتصادى التى يحتاج إليها جهاز التخطيط فى أعماله ، وهاتان المجموعتان هما :

#### أولا : مجموعة بحوث العمليات

وتختص بدراسة مشاكل العمليات التى تواجه الجهاز عند إعداد خطة التنمية القومية ، أو مشاكل العمليات التى تواجهه عند إعداد سياسات الإنتاج أو التنظيم فى أى قطاع .

ويتركز أسلوب البحث لهذه المشكلات فى :

( ١ ) جمع المعلومات أو البيانات التى تتصل بمشاكل العمليات ، وتستخدم فى ذلك الآلات الحاسبة ، لإمكان إعداد مختلف الجداول الرئيسية للبيانات المطلوبة لعمليات التخطيط .

( ٢ ) تصوير مشاكل العمليات ، وتحديد النقاط التى يتركز عليها موضوع التحليل ، بحيث تسمح بتطبيق الأساليب العلمية لبحوث العمليات .

( ٣ ) دراسة وإعداد النماذج وغيرها التى تطابق طبيعة المشكلة موضوع البحث .

( ٤ ) استنباط الطرق التى تتبع لإيجاد حلول للنماذج الرياضية ، وإيجاد

الحلول العددية لها .

( ٥ ) دراسة التحسينات التي يمكن إدخالها عند إعداد المعلومات والبيانات الأولية .

### ثانيا : مجموعة البحوث الاقتصادية :

وتختص بدراسة وتحليل بعض المشاكل الاقتصادية التي تتصل بالتخطيط ، وتقييم وتحليل الصور الاحصائية للاقتصاد القومي الممثلة في حسابات الدخل والإنتاج والإنفاق ، وفي جداول التدفقات المالية وغيرها .

### ثالثا : أعمال متابعة التنفيذ

ويشمل الجهاز الفني للتخطيط ، إلى جانب ذلك ، أعمال متابعة التنفيذ ، وتقوم بها وحدة أنشئت في أوائل سنة ١٩٥٩ لتكون نواة لجهاز متابعة تنفيذ الخطة العامة ، والذي سيبدأ عمله حينما تتم الموافقة على مشروع الخطة ، ويعلن البدء بتنفيذها .

### مكاتب التخطيط ( قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ )

ومعاونة لجهاز التخطيط في الحصول على البيانات التي يتطلبها الأسلوب التخطيطي ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة .

وينص القرار على أن ينشأ في كل وزارة ، بالجمهورية العربية المتحدة ، مكتب للتخطيط ، يتبع الوزير مباشرة ، برئاسة أحد وكلاء الوزارة ، وعضوية عدد من الأعضاء المتفرغين وغير المتفرغين من بين موظفي الوزارة أو من غيرهم . ويصدر قرار وزاري بتشكيل المكتب ، ويبلغ هذا القرار ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القومي .

وتقوم هذه المكاتب بموافاة جهاز التخطيط القومي بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة ، والبيانات التي ستدرس لوضع الخطة الشاملة ، ودراسة وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال ، وإعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ ،

كما تنشأ في الهيئات والمؤسسات العامة — بناء على طلب وزير التخطيط القومى — مكاتب للتخطيط تتبع مدير الهيئة أو المؤسسة ، وبرئاسة أحد كبار الموظفين ، ويبلغ قرار التشكيل ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى وزير التخطيط القومى ، وتقوم هذه المكاتب بتأدية الأعمال المشار إليها سابقا .

### **تنظيم الاقتصاد القومى فى ظل التخطيط الشامل ( قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ )**

وتنظما لعملية التخطيط ، وما يتبعها من عملية متابعة تحقيق أهداف الخطة العامة سنويا ، وعلى مستوى الجزئيات ، فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط والمتابعة ، حيث أورد أن الاقتصاد القومى ينظم وفقا لخطة مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ، ورفع مستوى المعيشة ، وعلى أن توضع خطة عامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى بالجمهورية ، تتضمن أهدافا رئيسية تعبا لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل ، مدة كل منها خمس سنوات .

وتعتبر الخطة أساسا للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، ويدعى المواطنون — أفرادا وهيئات — إلى المشاركة بالرأى فى إعدادها ، وتحديد أهدافها ، وتقسم خطة السنوات الخمس إلى خطط سنوية وتفصيلية ، يبين فيها موارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ، ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد لها .

#### **أولا : كيفية إعداد الخطة**

ويراعى عند إعداد الخطة العامة للسنوات الخمس ، وكذلك الخطط السنوية التفصيلية تقدير ما يلى :

١ — الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة ومستلزماته ، وأنواع السلع والخدمات المنتجة ، وتكاليف الإنتاج ، واستخدامه فى الداخل والخارج ، وأهداف الخطة فى هذه النواحي .

— الأجور والأرباح المحققة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج ، والمدخرات التى تنشأ من الدخول فى القطاعات المختلفة ، ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ، ومصادر التمويل والاستثمار الأخرى ، والأهداف العامة للدخار والاستثمار والدخل .

— العمالة فى المجتمع ، وتهيئة فرص العمل والتدريب للمواطنين ، وإنتاجية العامل ورأس المال ، ووسائل رفعهما تحقيقاً للتنمية .

— مستوى الاستهلاك الفردى للمواطنين ، وتوافر السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب ، وخاصة الطبقات محدودة الدخل .

— مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ، ونفقاتها ، والعائد المنتظر منها ، وإجراءات تنفيذها وتشغيلها .

— دور القطاع العام ممثلاً فى الإدارة الحكومية ، وقطاع الأعمال الحكومى ، واستثمارات القطاع العام ، والسياسة المالية والاقتصادية ، والميزانية العامة للدولة .

ب — ارتباط الميزانية العامة للدولة بتحقيق أهداف الخطة

كما نص على أن تكون أهداف الخطة ، للسنوات الخمس والخطط السنوية ، أساساً فى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة ، وكذلك عند إعداد مشروعات القوانين والقرارات التى تصدرها السلطات العامة فى الدولة .

ج — عدم جواز ارتباط جهات التنفيذ بمشروعات خارج إطار الخطة

ونظراً لأن الخطة العامة خطة شاملة لجميع الموارد القومية ، ومحددة للأهداف فى جميع القطاعات ، فإنه لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال



خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو تمويلها ، أو تنفيذها ، بما يخالف الإطار العام للخطة .

د — التزام جهات التنفيذ بتقديم البيانات اللازمة لإعداد الخطة .

أولم القرار الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة في الوقت المحدد لها ، وأوضح أن لوزير التخطيط أن يطلب من الهيئات والمؤسسات الخاصة تقديم البيانات اللازمة لإعداد الخطة العامة والخطط السنوية ، وإذا كانت البيانات ذات صفة خاصة ، يخشى عند إفشائها الإضرار بمصلحة مقديها ، فتعتبر بيانات سرية ، ولا تستخدم إلا في الغرض الذي طلبت من أجله ، وبواسطة الجهاز الفني للتخطيط القومى .

وبناء على قرار السيد رئيس الجمهورية ، قامت وزارة التخطيط القومى بإعداد مشروع مبدئى لإطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ) ، وذلك على أساس البيانات التى تقدمت بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، واستنادا إلى الدراسات التى أجريت بشأن تركيب الاقتصاد القومى وتطوره ، والاتجاهات العامة فى مختلف النواحي ، وتنفيذاً للأهداف القومية بالعمل على مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والسعى الجاد لتحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين .

ويلاحظ أن مشروع إطار الخطة يعنى فقط بتوضيح الأرقام والبيانات التى تصور تطور التنمية خلال السنوات الخمس القادمة ، وهى خاصة بالإنتاج ومستلزماته والاستثمار ، والأجور والعمالة والادخار والاستهلاك ، وبيانات الميزانية الحكومية ، وبيانات التبادل مع العالم الخارجى ، وهو لهذا لا يشتمل على المقترحات الخاصة بالتنفيذ ، كما هو الحال فى الخطة ، حيث أنه يحدد المعالم الكبرى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى تحديداً ورقياً متوازناً .

فإذا ما تم إقرار هذا المشروع ، أصبحت الأهداف الكلية والنوعية الواردة

الإطار ، أهدافا واجبة التحقيق ، وأصبح على الأجهزة التنفيذية العمل على تحقيق هذه الأهداف في الوقت المحدد ، وكذلك العمل على مراجعة مشروع الإطار وإبداء الرأى بشأنه ، حتى تتحمل مسئولياتها كاملة في تنفيذه فيما بعد ، وفقا لقانون إصدار الخطة .

**ثانيا : مراجعة مشروع إطار الخطة العامة ( قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ )**

اقترح في المذكرة المرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية ، بشأن تنظيم مراجعة مشروع إطار الخطة العامة بواسطة الهيئات التنفيذية ، أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط - ( المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ ، والمعاد تشكيلها بالقرار الجمهورى رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩ ) - مراجعة مشروع الإطار العام للخطة ، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك فى ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات .

ولذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ ، فى شأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة ( ١٩٦٠ / ١٩٦٥ ) ونص على أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع إطار الخطة العامة ، وتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات وذلك على ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات .

وكذلك تصدر اللجنة القرارات والقواعد اللازمة لتكليف الوزارات والمؤسسات العامة بمراجعة بيانات الإطار فيما يخصها من نواحى الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والعمالة والاستيراد والتصدير والرقابة والتنظيم ، وتقديم مقترحاتها فى هذا الشأن فى المواعيد التى تحددها اللجنة .

كما تعد اللجنة - فى موعد لا يتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ - تقريراً نهائياً

بشأن إطار الخطة العامة ، كذلك مشروع البرنامج التفصيلي للسنة الأولى من سنوات الخطة التي تبدأ في أول يولية ١٩٦٠ وتنتهى في ٣٠ يونية ١٩٦١ ، على أن يشمل مشروعات الاستثمار والتنمية في القطاعين العام والخاص ، وتقديرات الإنتاج والاستهلاك والعمالة ووسائل التمويل والتنفيذ والمتابعة .

**ثالثا : تحديد اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ( قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ )**

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ محدد اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط على الوجه التالى :

١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الخطة التفصيلية السنوية الذى يعبه وزير التخطيط القومى ، تنفيذًا لخطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، وذلك قبل رفعه إلى رئيس الجمهورية لاقراره .

٢ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — بالاشتراك مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية — دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذى يعبه وزير الخزانة بما يتفق وتقديرات خطة السنوات الخمس ، والخطط السنوية التفصيلية التى تعد تباعًا تنفيذًا لها .

٣ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مناقشة التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة التى يعبها وزير التخطيط القومى كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، وذلك قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية ، مشفوعة بالملاحظات والتوصيات والمقترحات التى تقررها اللجنة فى سبيل ضمان تحقيق أهداف الخطة فى المواعيد المحددة لها .

٤ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية ، ومتابعة التنفيذ ، وضمان تحقيق

الاهداف التي تتقدم بها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة المستولة  
عن التنفيذ .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٤٩ لسنة ١٩٦١ في هذا الشأن أيضا ،  
وقرر أن تتولى تلك اللجنة مراجعة الخطة القومية الشاملة بمراحلها المتلاحقة ،  
ودراسة تقارير متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة على المستويات المحلية ومستوى  
الجمهورية ، والتي تتقدم بها قطاعات الإنتاج والخدمات ومؤسساتها في القطاعين  
العام والخاص ، وأن تقوم اللجنة بصفة دورية بدراسة ما قد ينشأ من صعوبات  
بين تلك القطاعات في تطورها طبقا للخطة العامة ، حتى يمكن التنسيق بينها ،  
واقترح حلول لمشاكلها ، على أن يعرض ذلك على المجلس الأعلى للتخطيط القومي .  
كما تتولى اللجنة دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات — المتصلة  
باعداد الخطة السنوية ، ومتابعة تنفيذها — التي تتقدم بها الوزارات والمصالح  
والمؤسسات العامة والمحافظات ، وذلك لضمان الترابط والتكامل وعدم التعارض  
بين برامج العمل ، وبين الاهداف بالتفصيل المطلوب في مرحلتى الخطة السنوية  
ومتابعة التنفيذ .

وتناقش اللجنة مشروع الميزانية العامة للدولة ، ومشروع ميزانية النقد  
الأجنبي اللذين تعدهما وزارة الاقتصاد والخزانة ، على ضوء الطاقة المالية للدولة  
في القطاع العام والقطاع الخاص ، وبما يتفق ومطالب تنفيذ الخطة العامة  
للجمهورية والخطط السنوية التفصيلية التي تعد تباعا ، ولتحقيق التوافق والتناسق  
المطلوب بين هاتين الميزانيتين .

رابعا : مسؤولية الوزارات والهيئات في اعداد وتنفيذ الخطة ( قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠

وبعد ما تحددت أهداف الخطة الخمسية ، وتم تحديد مسؤوليات لجنة التخطيط  
القومي ، فضلا عن مسؤوليات الوزارات والهيئات والمؤسسات ، في اعداد الخطط



السنوية ومتابعة تنفيذها ، طبقاً للأهداف المحددة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ ، شاملاً لكل ما يتعلق بإعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ، وكان من أهم ما جاء به :

— يتولى وزير التخطيط القومى إعداد مشروع الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ، وتقييم النجاح فى تحقيق أهدافها ، وتعاونه فى ذلك لجنة التخطيط القومى المشكلة وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والجهاز الفنى الملحق بها .

— تنشأ فى كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة التخطيط والمتابعة ، يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو من رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسب الأحوال ، ويبلغ هذا القرار إلى وزير التخطيط القومى ، ويحضر اجتماعاتها مندوب عن التخطيط القومى .

— تكون مكاتب التخطيط والاتصال المشكلة فى الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ ، أجهزة فنية معاونة للجان التخطيط والمتابعة المشار إليها .

— ينشأ فى لجنة التخطيط القومى لجان مشتركة من موظفى التخطيط والوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة وغيرهم ، وتتولى هذه اللجان تقديم البيانات والتقارير التى يتطلبها إعداد الخطة أو متابعة تنفيذها .

— على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة إعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية ، وذلك فيما يدخل فى اختصاصها ، وفيما يخص القطاع الخاص المقابل لنشاطها ، وإجراء الدراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التى تلزم لإعداد الخطة العامة والخطة السنوية .

— على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، كل فى حدود اختصاصه ،

تحقيق الاهداف والتقديرات التي يتضمنها الخطة ، وتنفيذ مشروعاتها ، في الوقت المحدد .

— تقدم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة إلى وزير التخطيط القومي تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، متضمناً سير العمل في تنفيذ الخطة ، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها ، وذلك بالنسبة إلى مسئولية كل منها في تنفيذ الخطة ، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .

— يقدم وزير التخطيط القومي إلى رئيس الجمهورية — خلال شهر من انتهاء السنة المالية للدولة — تقريراً أولياً عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة المنقضية ، ومدى النجاح الذي أحرزه في تنفيذها ، وكذلك تقريراً نهائياً عن الموضوع نفسه في خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

— تقوم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة بإمسك دفاتر حسابات ، وسجلات لقيد البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروعات والاهداف والتقديرات اللازمة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومتابعة تنفيذها وتقييمها ، وفقاً للنظام الذي يحدده وزير التخطيط بقرار منه .

**خامساً : اختصاصات المجلس الاعلى للتخطيط القومي ( القرار الجمهوري رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١ ) :**

والى جانب ذلك ، أنشئ المجلس الاعلى للتخطيط القومي ، وقد صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١ لتشكيله واختصاصاته على الوجه التالي :

١ — ينشأ مجلس أعلى يسمى المجلس الاعلى للتخطيط القومي ، يرأسه رئيس الجمهورية ، ويتكون أعضاؤه من نواب رئيس الجمهورية ومن يختاره من الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة ، ويكون وزير الدولة للتخطيط أميناً عاماً للمجلس .

٢ — يختص المجلس بوضع الاهداف القومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة ، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج ، وما يتفق ومطالب ارساء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

٣ — يتولى المجلس دراسة وإقرار الخطة القومية الشاملة التي يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج العمل ، ومقترحات السياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية ، وتنظيمات تنفيذها في الجمهورية العربية المتحدة بما يؤدي لتحقيق الاهداف المشار إليها في المادة السابقة ، في فترات زمنية محددة ، وتكون تلك الخطة القومية — بمراحلها المتلاحقة — أساسا لتطوير المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

٤ — يتولى المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، بصفة دورية ، النظر في نتائج متابعة العمل في تنفيذ الخطة العامة في مراحلها المختلفة ، ويقوم نائب رئيس الجمهورية للتخطيط بإعداد تلك النتائج متضمنة ما يراه من مقترحات تنظيمية وتوجيهية لضمان سير التنفيذ نحو تحقيق أهداف الخطة العامة ، بالمعدل المرسوم ، وفي الآزمنة المقررة ، وله أن يستعين في ذلك بمختلف أجهزة الدولة (٢٦٣) .

---

(٢٦٣) مذكرة رقم ٦٧٠ لهـؤلف ( المستشار الفنى لمكتب وزير التخطيط سابقا )





## مذكرة رقم ٢

التطورات الحديثة في تنظيم الاقتصاد القومى  
فى ظل التخطيط الشامل



## **توسيع نطاق القطاع العام والتخصيص النوعي للمؤسسات العامة**

بعد أن أخذت الدولة بأسلوب التخطيط الشامل ، تمشيا مع الاتجاه الاشتراكي ، وبعد أن بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ ، حدثت تطورات هامة في تنظيم الاقتصاد القومي لها ارتباطها الوثيق بعملية التخطيط الشامل .

وكان من أهم هذه التطورات :

- ١ - توسيع نطاق القطاع العام .
  - ٢ - التخصيص النوعي لمؤسسات القطاع العام .
- وفيما يلي عرض موجز لها مؤيدا بما صدر من قوانين وقرارات :

### **توسيع نطاق القطاع العام**

لقد أوضح الميثاق ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة ، وعلى ضرورة خلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم ، وتحمل المسؤولية في خطة التنمية ، وعلى وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، وأن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين .

ففي مجال الانتاج عموما ، يجب أن تكون الهياكل الرئيسية في نطاق الملكية العامة للشعب ، وفي مجال الصناعة ، يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية في إطار الملكية العامة للشعب ، وفي مجال التجارة يجب أن تكون تجارة الاستيراد كلها في إطار القطاع العام ، وإن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك في تجارة الصادرات ، على أن تكون الغالبية للقطاع العام ، وأن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات على الأقل ، منعا لاحتلالات

التلاعب ، وأن يتحمل القطاع العام أيضا ربح التجارة الداخلية على الأقل ،  
منع للاحتكار ، وليفسح مجالا واسعا في ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص  
والتعاوني . وكذلك في باقي المجالات ، وفي مجال المال ، والمجال العقاري  
الخ . . . . .

والتأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة  
إلى مجال الملكية العامة للشعب ، لتوسيع إطار المنفعة ، وضمن لها في الحالات  
التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

وكانت قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية ، وما تلاها من قوانين وقرارات ،  
العامل الرئيسي الذي ضم إلى القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ،  
وبذلك حطمت مراكز الاستغلال الطبقي ، ومكنت القطاع العام من أداء دوره  
الطبيعي في قيادة التقدم ، فهي تتيح له الاشراف الكامل على الشركات والمنشآت  
في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ، بما يؤدي إلى تحقيق مطالب الاقتصاد القومي  
في إطار من المصلحة العامة .

ولا شك أن هذه القوانين والقرارات تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه  
قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

#### أولا : قرارات يونيو ١٩٦١

١ - القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦١ ( ٢٣ يونيو ١٩٦١ ) ويقضى  
بتعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية ، وتصفية عقود القطن القائمة في  
٢١/٦/٦١ ، وبأن للجنة القطن المصرية الحق في شراء ما يعرض عليها من أقطان  
موسم ٦٠ / ١٩٦١ .

٢ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ ( ٢٣ يونيو ١٩٦١ ) ويقضى بأن  
تقوم لجنة القطن المصرية بشراء محصول موسم ٦١ / ١٩٦٢ .

٣ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ ( ٢٣ يونيو ١٩٦١ ) بشأن تنظيم



منفآت تصدير القطن ، وهو المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ في  
١٩٦١ / ٧ / ٢١ .

٤ — القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ ( ٢٠ يونيو ١٩٦١ )  
باعتبار لجنة القطن المصرية مؤسسة عامة .

#### ثالثة : قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١

١ — القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ( فى ٥ يوليو ) بالترخيص للبنك  
المركزى المصرى فى أن يمنح قروضاً من الأموال العامة المودعة لديه للمؤسسات  
العامة لتمويل مشروعات الميزانية الإقتصادية .

٢ — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ ( فى ٦ يوليو ) بشأن تنظيم أعمال الوكالة  
التجارية ، والشروط التى تتوافر فىمن يزاولون هذه الأعمال .

٣ — القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ( فى ٩ يوليو ) بقصر أعمال الوكالة  
التجارية على الشركات الحكومية أو الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى  
لا تقل حصة الحكومة فى رأسمالها عن ٢٥ ٪ .

٤ — القانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦١ ( فى ٩ يوليو ) فى شأن تنظيم النقل  
البحرى وانتقال ملكية شركة البوطة الحديدية إلى المؤسسة العامة للنقل  
والمواصلات ( المنشأة بالقرار الجمهورى رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ ، الصادر فى نفس  
التاريخ )

٥ — القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦١ ( فى ٩ يوليو ) فى شأن انتقال  
ملكىة أربع منشآت لكبس القطن إلى الدولة ، وإنشاء مؤسسة عامة  
لكبس القطن .

٦ — القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ( فى يوليو ) بكيفية توزيع الأرباح  
الصافية المدة للتوزيع لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وذات المسئولية  
المحدودة ، وهو معدل للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

٧ - القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ( فى يوليو ) بوضع حد أقصى للمرتبات والمكافآت فى الشركات والمؤسسات .

٨ - القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ( فى ١٩ يوليو ) ويقضى بالآيزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة عل سبعة أعضاء ، منهم عضوان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال .

٩ - القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ ( فى ١٩ يوليو ) بتعديل المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بفرض ضريبة عامة على الأيراد .

١٠ - القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ ( فى ١٩ يوليو ) بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية .

١١ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١ ( فى ٢٠ يوليو ) بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ، فضلا عن بعض الشركات والمنشآت الأخرى مع احتفاظها بشكلها القانونى ، ويبلغ عددها نحو ٥٠ شركة يشتغل بعضها بالصناعات المعدنية الأساسية .

١٢ - القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ( فى ٢٠ يوليو ) بتقرير مساهمة الحكومة فى رأسمال بعض الشركات والمنشآت ، على أن تتخذ شكل شركة مساهمة عربية تسهم فيها إحدى المؤسسات العامة - التى يصدر بتحديددها قرار جمهورى - بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال . ويبلغ عدد الشركات التى أتمت جزئيا بمقتضى هذا القانون ٨٣ شركة ، يشتغل بعضها بالصناعات الخفيفة والمقاولات .

١٣ - القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ ( فى يوليو ) بوضع حد أقصى للملكية أى شخص طبيعى أو معنوى ، من أسهم بعض الشركات قدره ١٠ آلاف جنيه ، على أن يؤول إلى الدولة ما يتجاوز هذا الحد الأقصى نظير سندات عليها . ويبلغ عدد الشركات التى تم تأميمها جزئيا ، طبقا لهذا القانون ، ١٤١

شركة — يشتغل بعضها في الغزل والنسيج ، وضرب الارز ، والسجاير ، والزيوت .  
والورق ، وتكرير البترول .

١٤ — القانون رقم ١٢٢ والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ( في يوليو ) ، الاول  
بإسقاط التزام شركة الكهرباء بإسكندرية وإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والغاز  
بالإسكندرية ، والثاني بإسقاط التزام شركة ترام القاهرة وأن تؤول إلى مؤسسة  
النقل العام لمدينة القاهرة .

١٥ — القرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ ( في يوليو ) بقصر أعمال  
المقاولات التي تزيد قيمتها على ٢٠ ألف جنيه على الشركات التي تساهم فيها  
الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها .

١٦ — القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ( في ٢١ يوليو ) بعدم جواز تعيين  
أى شخص في أكثر من وظيفة واحدة ، سواء في الحكومة أو المؤسسات العامة  
أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

### ثالثا : قرارات اشتراكية أخرى

١ — القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقبول بعض  
شركات ومنشآت المقاولات الخاصة في القطاع العام .

٢ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٢١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مؤسسات  
عامة نوعية للمقاولات .

٣ — قرار جمهوري صادر في ٥ / ٤ / ١٩٦٣ بتأميم محالج الاقطان  
لتأمين مصلحة منتج القطن وحمايته من الاستغلال ، وضمانا للفلاح للحصول  
على ثمن قطنه الحقيقي ، وللعامل أجره القانوني ، ولصاحب المحلج  
تعويض مناسب .

٤ — قرار جمهوري صادر في ١٣ / ٤ / ١٩٦٣ بتأميم جميع منشآت تصدير  
القطن ونقل ملكيتها للدولة ، وأصبحت بذلك جميع مراحل إنتاج القطن

وحلجه وتصديره تحت إشراف الدولة . والفرض من ذلك تمكين الدولة من  
الوفاء بجميع الالتزامات في مواعيدها المقررة ، والقضاء على كل تلاعب  
بمتجى القطن .

• - قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٣١ لسنة ١٩٦٣ في ( ٦٣/٦/١٥ )  
والقرار الجمهورى بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٣ ( في ٦٣/٧/٢ ) ،  
بضم بعض شركات ومنشآت المقاولات الخاصة إلى القطاع العام .

#### رابعاً : قرارات المجلس الاشتراكية ١٩٦٣

١ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ ( في ١٩٦٣/٨/٨ )  
بتأميم بعض الشركات والمنشآت الصناعية تأمياً كاملاً ، وتحديد تبعيتها  
للمؤسسات العامة الصناعية التي تتفق ونشاطها ، وقد سبق أن تم تأميم بعضها  
جزئياً ، تطبيقاً للقانونين رقمي ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ والبعض الآخر شركات  
تحت الحراسة ، أو شركات جديدة .

٢ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣  
( في ١٩٦٣/٨/٨ ) بإنهاء عقود بحث واستغلال المناجم ، وحقوق استغلال بعض  
الحاجر الممنوحة للقطاع الخاص .

٣ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٣ ( في ١٩٦٣/٨/١٢ )  
بتأميم شركات النقل البرى ، وهى شركات جديدة ، وتضاف إلى ما سبق وروده  
في الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٤ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ ( في ١٩٦٣/٨/١٢ )  
بتأميم شركات النقل النهري ، وتضاف إلى ما سبق وروده في الجدول المرفق  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٥ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ ( في ١٩٦٣/٨/١٢ )  
بإضافة شركتين إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص  
بتأميم بعض الشركات .



٦ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت - وتضاف إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ .

٧ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) برفع شركة من الجدول المرفق بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وإضافتها للجدول المرفق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ .

٨ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ (فى ١٢/٨/١٩٦٣) بـسريان أحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ على بعض الشركات والمؤسسات .

#### **خامسا : تأميم جميع أجهزة التجارة الخارجية**

استكمالا لما سبق إصداره من قرارات وقوانين اشتراكية تهدف إلى توسيع رقعة القطاع العام ، وأن يصبح الشعب فى مجموعه مالكا لجزء كبير من أدوات الإنتاج ، وأن يصبح جزء كبير من النشاط الاقتصادى تحت إشراف الدولة ، صدر قرار رئيس الجمهورية فى مارس ١٩٦٤ بتأميم ١١ شركة للتجارة الخارجية تأمينا كاملا ، ونقلها من الجدولين المرافقين للقانونين رقمى ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بالتأميم ، وبذلك أصبحت جميع الشركات والمنشآت العاملة فى التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب .

#### **سادسا : تأميم جميع أجهزة المقاولات**

كذلك صدر قرار جمهوري فى مارس ١٩٦٤ أيضا بتأميم ١١٩ شركة ومنشأة للمقاولات تأمينا كاملا ، من بينها شركات لها نشاط فى القطاعين العام والخاص ، وإدماجها جميعا فى ٢٥ شركة فقط ، لتركيز امكانياتها المالية والفنية والادارية ، وكان القطاع العام للمقاولات تغلب عليه مساهمة الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ فقط من رأس المال .

وقد ثبتت الأهمية النسبية للدور الذي تضطلع به شركات المقاولات كأداة أساسية من أدوات الإنتاج في بناء الاقتصاد القومى ، إذ تقوم بأعمال البناء والتشييد التى تمثل حوالى ٥٠ ٪ من مجموع قيمة الاستثمارات المقررة في خطة التنمية .

ولما كان لبعض تصرفات هذه الشركات أثر سيء على تقديرات الخطة لبعض المشروعات من الناحيتين المالية والزمنية ، فقد أصبح التأمين ضرورياً ، حتى يستكمل الشعب سيطرته على وسائل الإنتاج ، ولدرء كافة احتمالات استغلال رأس المال الخاص للظروف المحلية الناشئة عن تنفيذ المشروعات الضخمة لخطة التنمية .

ولا شك أن القوانين والقرارات السابقة ، قد مكنت من زيادة أحكام الخطة ، وتحقيق نجاح كبير في تنفيذها ، فقد أدت إلى وجود قطاع عام شامل في ميادين الإنتاج والمال والتجارة والتأمين ، وإلى زيادة حجم هذا القطاع العام باتساع القاعدة الشعبية التى يشرف عليها ، فأصبح يستوعب ما يقرب من ٨٠ ٪ من النشاط الصناعى والتجارى والمصرفى والتأمين ، مما يجعله قادراً على تحقيق قدر أكبر من النجاح . كذلك فإن هذه القوانين والقرارات أدت إلى زيادة كفاءة القطاع العام وتعزيز قدرته على تحمل مسؤولية التخطيط ، وتمكينه من دوره القيادى في عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى ، فكلما كان القطاع العام متسعاً في نطاقه ، أمكن إدارة الاقتصاد القومى كله على أساس خطط متتابعة — ولا شك أن لذلك أهمية كبيرة ، لا في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى فقط ، بل أيضاً في وضع وتنفيذ أهداف الخطط التالية لها .

#### التنظيم النوعى للمؤسسات العامة

إن الخطوات الواسعة التى خطوناها نحو الاشتراكية ، رتبت قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة ، كان لابد من قيامها كنتيجة حتمية لصدور ما سبق ذكره

من قوانين وقرارات منظمة للنشاط الاقتصادى ، وهذه التنظيمات هي المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، والشركات التى آلت ملكيتها للدولة ، واحتفظت بشكل الشركة المساهمة ، وأصبحت شركات مؤلفة من مساهم واحد هو الدولة .

وتتميز هذه المؤسسات بطابع التخصص النوعى ، وهو جعل كل مؤسسة مختصة بالإشراف على الشركات التى تزاوِل نشاطاً واحداً ، أو عدداً من أوجه النشاط التى تنتمى لقطاع اقتصادى واحد ، حيث كان الشكل التنظيمى لمؤسسات القطاع العام - حتى أواخر ١٩٦١ - ينطوى على إشراف كل مؤسسة على شركات تمارس أنواعاً مختلفة من النشاط . ولا شك أن لهذا التخصص النوعى أهميته فى تحقيق الأغراض التخطيطية . إذ أن هذا التنظيم النوعى للمؤسسات العامة يحقق ما يلى :

- ١ - يسهل على المؤسسة العامة النوعية وضع خطة تفصيلية للنشاط الذى تشرف عليه ، وذلك فى مراحل سنوية ، وتبعاً لبرامج زمنية محددة للتنفيذ .
- ٢ - ويسهل عليها أن تحدد لكل وحدة إنتاجية تابعة لها نصيبها المعلوم فى تنفيذ أهداف الخطة ، بما فى ذلك النشاط المماثل الذى تمارسه شركات القطاع الخاص ووحداتها الإنتاجية .
- ٣ - ويسهل عليها أن تفرض رقابتها المحكمة وإشرافها الدقيق على الشركات التابعة لها ووحداتها الإنتاجية ، كما يسهل عليها متابعة تنفيذ الخطة فيما يخص كل وحدة وكل شركة ، وبذلك يتسنى لها معرفة أسباب النجاح أو القصور فى تنفيذها ، فضلاً عن إمكان عقد المقارنات بين مستويات الأداء الإدارى والكفائية فى الإنتاج ، وبذلك يمكن اكتشاف مواطن الإسراف ، وتبديد المواد أو الموارد ، والنقص فى الكفائية الإنتاجية لبعض الوحدات الإنتاجية .

٤ — ويسهل عليها التعرف على مشكلات كل نشاط من الأنشطة الصناعية ، وما يتطلبه حلها من بحوث ودراسات علمية أو تكنولوجية يمكن أن تفيد منها مجموعة الوحدات الإنتاجية التي تمارس نفس النشاط .  
وقد صدرت في هذا الشأن عدة قرارات موضحة فيما يلي :

١ — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات ، وطبقاً للملحق المرافق لهذا القرار ، ينظم قطاع الأعمال العام في ٣٩ مؤسسة نوعية ، تضم ٤٠٦ شركة ، وتشرف على هذا القطاع ١٣ وزارة .

٢ — القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ فيما يختص بسلطات ومسؤوليات الوزارات في صدد تحقيق الأهداف التي تقع في اختصاص المؤسسات العامة .

٣ — القرار الجمهوري رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة .

٤ — القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون المؤسسات العامة .  
ولكي تنجح المؤسسة في دورها التخطيطي ، يجب أن تقوم بما نصت عليه تشريعات التخطيط المختلفة من واجبات ومسؤوليات أجهزة القطاع العام ، ومنها المؤسسات العامة ، وذلك في مجالات وضع الخطة ، وتنفيذها ، ومتابعة نتائج التنفيذ .

ففي مجال التخطيط تقوم المؤسسة بإعداد الخطة العامة والخطط السنوية فيما يدخل في اختصاصها ، وتقديم البيانات والإحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والإدارية الخاصة بهذا الإعداد .

وفي مجال التنفيذ تقوم المؤسسة بالإشراف على عملية التنفيذ على النحو الذي يحقق أهداف الخطة في الوقت المحدد له .



وفي مجال المتابعة تقوم المؤسسة بتقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، متضمنة سير العمل في تنفيذ الخطة ، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها ، وذلك بالنسبة لمسئولية كل منها في تنفيذ الخطة ، وبالنسبة لنشاط القطاع الخاص الذي يرتبط بها (٢٦٤) .



# مذكرة رقم ٣

## التخطيط على ضوء الميثاق





لقد جاء ميثاقنا الوطنى ، بعد إعلانه فى مايو ١٩٦٢ ، معبرا فى وضوح كامل عن المبادئ الأساسية لمجتمعنا الجديد ، والمنهاج الذى يستوحيه فى تحقيق أهدافه العليا ، فى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، والتوقيت الزمنى الصحيح الذى يجب أن يحقق مجتمعنا أهدافه على مقتضاه ، على أساس من حساب طاقات الشعب وإمكانياته المادية والروحية والتنظيمية . أو بعبارة أخرى فقد جاء الميثاق معبرا أصدق تعبير عن التخطيط الشامل لفلسفة العمل الوطنى فى شتى نواحيه .

كما أكد الميثاق أهمية التخطيط الشامل لاقتصادنا القومى كأسلوب أمثل فى النهوض الاقتصادى والاجتماعى ، وأسلوب اشتراكى ، وأسلوب على .

أما أنه أسلوب أمثل ، فقد ذكر الميثاق ، أن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب ، وتوفر لهم حياة الرفاهية . إذ أن ترك اقتصادنا القومى للجهود العشوائية التلقائية ، بما تتضمنه من استغلال واحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، لا يمكن أن يحقق أفضل النتائج لجموع الشعب ، سواء من ناحية تنمية الإنتاج القومى ، أو من ناحية توزيع الدخل القومى المتولد عن هذا الإنتاج .

وأما أنه أسلوب اشتراكى ، فقد أوضح الميثاق أن اشتراكيتنا العربية تقوم على دعامتين ، وهما الكفاية والعدل . وبعبارة أخرى فإن الكفاية فى الإنتاج - وفقا لأسلوبنا الاشتراكى - لابد أن تقترن بالعدالة فى توزيع عوائد هذا الإنتاج ، وفى ذلك يقول الميثاق أن : إعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية ، مهما صدقت . إن ذلك

يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية ، لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة . ثم يذكر الميثاق في موضع آخر ، أن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج ، على قواعد علمية وإنسانية ، تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة وشاملة . وقد أوضح الميثاق أيضا أن تكافؤ الفرص ، وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، يمكن تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن ، ينبغي تكريس الجهد لتحقيقها ، وهي حق كل مواطن في الرعاية الصحية ، بحيث لا تصبح ، علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشترى ، وإنما حقا مكفولا غير مشروط بشمن عادي ، وأن تكون في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن ، في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة . ولا بد من التوسع في التأمين الصحي ، حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين . كذلك فلا بد من ضمان حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .

وجدير بالذكر أن نوضح المعالم الأساسية لاشتراكيتنا العربية التي تتم في داخلها عملية التخطيط . إن اشتراكيتنا تقوم على تمجيد القيم الروحية والايمان بالله وبرسالاته وبالتعاليم الدينية والخلقية . كما أنها تقوم على الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة والإيمان بحل المتناقضات الطبقية سلبيا ، والايمان بتقديس العمل ، وبالديموقراطية التي تبرز الإرادة الشعبية ، والإيمان بالتعاون كنظام إقتصادي ينبع من حاجة الأفراد إلى خدمة مصالحهم الاقتصادية وتحسين أحوالهم الاجتماعية .

أما أن التخطيط أسلوب علمي فقد أورد الميثاق أن التخطيط ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعا ، فهو ليس مجرد

عملية حساب الممكن ، لكنه عليه تحقيق الأمل . ومن ثم فإن التخطيط مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التي يمكن في حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وإنسانيا .

وأكد الميثاق أيضا ، أن العمل الوطنى على أساس الخطة لا بد أن يكون محدداً أمام أجهزة الإنتاج ، على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف ، فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى . إن ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة — فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية — إلى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الإنتاج .

ولم يكتفى الميثاق بأنه أورد أهمية التخطيط كأسلوب أمثل ، وأسلوب اشتراكى وأسلوب علمى ، بل أنه ناقش الأسس الذى يقوم عليها ذلك التنظيم الذى يضطلع بعملية وضع إطار الخطة العامة ومتابعة تنفيذها ، إذ أوجب ضرورة اعتماد هذا التنظيم على مبدأ المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ ، بحيث يمكن ضمان وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

كذلك فقد أشار الميثاق إلى أهمية الدور القيادى الذى ينبغى أن يضطلع به القطاع العام فى السير بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه فى الوقت نفسه يؤكد أن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره . غير أن هذا التأكيد قد علاقه الميثاق على شرط معين ، وهو أن القطاع الخاص لا بد أن يجدد نفسه . وأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق ، لا يعتمد — كما كان فى الماضى — على الاستغلال الطفيلى .

وأخيرا فقد أبرز الميثاق مشكله تزايد السكان ، باعتبارها ، أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج فى بلاده

بطريقه فعاله وقادره . . وأورد الحلول الملائمة لعلاج هذه المشكله ، وهى تقوم على بذل الجهود الصادقه لتنظيم الاسره ، معززة بالعلوم الحديثه ، والاندفاع نحو زياده الإنتاج بأقصى سرعه وكفايه ممكنه . ولهذا فقد وضع الميثاق هدفا عاما للخطة الاقتصاديه ، وهو مضاعفه الدخل القومى كل عشر سنوات ، بحيث تسمح هذه المضاعفه بنسبه نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زياده عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقيه لرفع مستوى المعيشه ، على الرغم من قيام هذه المشكله المعقده . خلاصه ما تقدم أن الميثاق قد بلور المشكله الاقتصاديه وأبرزها فى ناحيتين : الأولى تزايد السكان ، وعلاجها يتمثل فى تنظيم الاسره ، والثانيه فى قصور الإنتاج ، وهو ما تعمل الخطة العامه على علاجه ، بزياده الإنتاج القومى بأقصى سرعه وكفايه ، وزياده الدخل القومى المتولد عنه زياده تسمح بمضاعفته كل عشر سنوات .



## مذكرة رقم ٤

القراءات الجمهورية المنظمة للتخطيط



## القوانين والقرارات الجمهورية

- ١ - ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى .
- ٢ - ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .
- ٣ - ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجنة التخطيط القومى .
- ٤ - ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإدماج المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة فى لجنة التخطيط القومى .
- ٥ - ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان مشتركة فى لجنة التخطيط القومى من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .
- ٦ - ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الاختصاصات ونظام العمل فى الحكومة المركزية والمجلسين التنفيذيين .
- ٧ - ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة .
- ٨ - ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة لشئون التخطيط برئاسة الجمهورية
- ٩ - ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة .
- ١٠ - ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة ( ١٩٦٠ / ١٩٦٥ ) .
- ١١ - ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط

١٢ - ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

١٣ - ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء المجلس الاعلى للتخطيط القومى واختصاصاته .

١٤ - ١٣٤٩ لسنة ١٩٦١ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى .

**قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى**

**باسم الأمة**

**مجلس الوزراء .**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .  
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء  
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج  
القومى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة  
والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

**اصدار القانون الآتى**

مادة ١ - تنشأ برئاسة مجلس الوزراء هيئة تسمى « لجنة التخطيط القومى »  
يرأسها رئيس مجلس الوزراء ، ويختار أعضاؤها من بين الوزراء ونوابهم ، وذلك  
بقرار من مجلس الوزراء .

مادة ٢ - تتولى اللجنة وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى



والاجتماعى فى الدولة تنفذ فى امد محدود ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية ، من حكومية وغير حكومية ، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة .

مادة ٣ - تحدد الأهداف الرئيسية للخطة القومية والمدة اللازمة للوصول إليها ، على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وامكانية التنفيذ والنجاح ، وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج ، وبما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والتقاليد القومية .

مادة ٤ - يخصص للجنة التخطيط القومى فى ميزانية الدولة اعتماد مالى للإنفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، وعلى قيام اللجنة بوظيفتها .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء كل منهم فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

فالتخطيط القومى الشامل عمليه مستمرة يبدأ لها بتحديد الأهداف الرئيسية ، والتعرف على الإطار العام للخطة ، ثم تبحث المشروعات التى تقترح فى مختلف قطاعات العمل بحثا تفصيليا ، ثم تجمع نتائج هذه المشروعات وآثارها لاختبار مدى تماسك الخطة وانطباقها على الإطار العام المحدد . ويعاد بحث المشروعات حتى يتم التأكد من أن الوصول إلى الأهداف الرئيسية ممكن بتنفيذ المشروعات المقترحة فى حدود الطاقة المالية للدولة .

وتحدد الطاقة المالية للدولة فى القطاع الحكومى العام ، وفى القطاع الخاص والفردى ، بالنظر إلى مجموع الدخل القومى وطبيعة مصادره ، وإلى احتياجات الاستهلاك الضرورية ، وإلى أنماط الإنفاق فى مختلف أنحاء المجتمع ، سواء منها الأنماط السائدة الآن أو التى يرغب فى إعدادها وتوجيهها وفقا للخطة .

والقصد من تقدير الطاقة المالية هو التعرف على مجموع الموارد المالية الداخلية ( م ٣٣ - التخطيط الاقتصادى )

والخارجية التي توجه نحو الاستثمار في مشروعات التنمية حتى تحدث الإنعاش والتقدم والوسائل اللازمة لإحداث الإدخار المطلوب وتوجيهه نحو الاستثمار والاستغلال .

ويقضى هذا بالتالى رسم سياسة استخدام الأموال العامة والخاصة في المشروعات والاتجاهات المطلوبة .

وتدرس اللجنة احتياجات الخطة إلى اليد العاملة فى مختلف مستويات التدريب والتخصيص وأماكن توافر القوى العاملة وقابليتها للتحويل من عمل إلى آخر . وتعد برامج التدريب اللازمة وكل ما يلزم لحسن الاستفادة منها .

وتدرس اللجنة مدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية فى الدولة والخبرة العملية والمواهب الابتكارية والتنظيمية للمشاركة فى تنفيذ الخطة، مع الاستفادة من التقدم العلمى الخارجى والأساليب الفنية والصناعية الحديثة ، وذلك بتشجيع البحوث والدراسات العلمية والاستفادة من المؤسسات التعليمية والعلمية والفنية القائمة وتعضيدها .

وتحرص اللجنة على التنسيق بين مشروعات التربية والتعليم والصحة والخدمات العامة وسياسة الارشاد القومى من ناحية وبين اتجاهات التعمير والإنشاء فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والإنتاج من ناحية أخرى ، بما يكفل رفع مستوى الأفراد، ماديا ومعنويا، بزيادة الإنتاج، وزيادة كفاءاتهم فى العمل، وحسن تفهمهم للأمور، وتعاونهم لايجاد مجتمع تتوافر فيه لهم ولأولادهم العزة والكرامة .

وتفصل اللجنة الأهداف الرئيسية إلى أهداف فرعية فى مختلف الاتجاهات ، وتحدد مراحل متابعة تنفيذ تلك الأهداف الجزئية . وتنظر فى المشروعات المحددة التى تقترح لتحقيق الأهداف الفرعية ، وتتأكد من التنسيق بين هذه المشروعات وحسن التوقيت وترتيبها تباعا .

وتشمل الدراسة التفصيلية للمشروعات المقترحة تقدير حاجة كل مشروع إلى النقد المحلى والأجنبي ، وموعد حلول تلك الحاجة ، والأيدى العاملة، والخبرات الفنية اللازمة ومدى توافرها ، وعوامل اختيار موقع المشروع أو توقيته ، ومدى الربح الذى يتحقق من تنفيذه بالنسبة إلى رأسماله ومدى الزيادة فى الدخل القومى المترتبة على تحقيقه وفائدته العامة للخطة .

وبعد الدراسة التفصيلية للشروط المختلفة المقترحة فى كل قطاع ، تجرى المفاضلة بينها وتقدر أسبقيتها فى الاختيار . ولا يكون ذلك بالنظر إلى المشروعات فرادى ، بل باعتبار النظرة الشاملة . فقد يكون المشروع بذاته ممتازا ، ولكن غيره يفضل ، بالنظر إلى مجموعة المشروعات الأخرى ، أى أن الأولوية تكون على أساس الصلاحية الجماعية وليست على أساس الصلاحية الفردية . وتعد اللجنة التشريعات والقرارات واللوائح المالية والإدارية التى تؤدى إلى توجيه الجهد القومى ، الحكومى والفردى ، إلى تنفيذ الخطة ، والوصول إلى الأهداف فى الوقت المحدد .

وتحدد ، بصفة خاصة ، سياسة النقد والعمل والاستيراد والتصدير والضرائب والائتمان والتأمين والاقتراض الداخلى والخارجى وإجراءات تهيئة الجو الصالح للاستثمار الحكومى والفردى فى المشروعات الزراعية والعقارية والتجارية والصناعية بقصد كفالة صالح المستثمر والمستهلك معا . كما توضع سياسات شاملة للتوسع الزراعى ، الاتقى والرأسى ، والتصنيع الثقيل والخفيف ، ولتحسين طرق النقل والمواصلات ، ومشروعات الأشغال والمرافق العامة بالقدر الذى يضمن تقوية الكيان الاقتصادى .

وتفصل اللجنة الخطة الكاملة ، بعد تمام إعدادها واعتمادها ، إلى مراحل سنوية تقابل كل منها سنة مالية . ويوضح فى كل مرحلة سنوية التمويل اللازم لها ومصادر العامة والحررة والمشروعات التى ستنفذ واحتياجاتها من حيث الإدارة ،

والموارد ، واليد العاملة . ويتم التنسيق بين هذه المراحل وبين الميزانية العادية للدولة .

وتعد اللجنة الجهاز الإداري والفني اللازم لإعداد الخطة ودراسة مشروعاتها ، وعليها أن تسعى خاصة إلى الاستفادة القصوى من الأجهزة الحكومية والحررة القائمة الآن ، وتستعين بها في الحصول على البيانات والمقترحات ، وكذلك تشركها في التنفيذ ، على أن تختص اللجنة ذاتها بتنفيذ وتنظيم المشروعات .

ولذلك فقد نصت المادة الثالثة على أن يخصص للجنة اعتماد مالي للإنفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، ويستخدم الاعتماد عموماً بالطريقة التي يقررها مجلس الوزراء في قيام اللجنة بوظيفتها .

ومشروع القانون مقدم إلى مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

رئيس مجلس الوزراء

مارس سنة ١٩٥٥ .

( جمال عبد الناصر )

#### مجلس الوزراء

##### قرار

بعد الإطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومي .

قرر مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة في مارس ١٩٥٥ ، تشكيل لجنة التخطيط القومي على الوجه الآتي :



رئيسا	رئيس مجلس الوزراء	السيد البكباشي (أ. ح) جمال عبد الناصر حسين
نائب الرئيس	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الزراعة	السيد قائد جناح جمال سالم السيد الدكتور عبد الرازق صدقي
	وزير الشؤون البلدية والقروية	السيد قائد جناح عبد اللطيف البغدادى
	وزير الارشاد القومى	السيد الصاغ (أ. ح) صلاح الدين مصطفى سالم
	وزير الدولة لشئون السودان	السيد قائد جناح حسن لمبراهيم
أعضاء	وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ولشئون الانتاج	السيد الدكتور حسن مرعى السيد اللواء (أ. ح) عبد الحكيم عامر
	وزير التجارة والصناعة	السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى
	وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة	السيد الامتاز محمد أبو نصير
	وزير المالية والاقتصاد	
	نائب وزير التجارة والصناعة	
	رئيس مجلس الوزراء ( جمال عبد الناصر حسين ) بكباشي (أ. ح)	

## مذكرة ايفاحية

### لقانون انشاء لجنة التخطيط القومى

إن قيام الحكومة بواجبها فى كفالة حقوق الشعب وتوفير العزة والكرامة للمواطنين، وضمان أمن الدولة وسيادتها، ليقضى أن تكون إتجاهات الرقى الاقتصادى والنهوض الاجتماعى قوية متناسقة ، وأن تكون احتياجات الدولة فى نواحى الإنشاء والتعمير فى حدود الطاقة المالية والبشرية المتوافرة ، وبما لا يعرض كيان الدولة للخطر . وقد تداخلت أعمال الدولة وتشابكت أغراضها ، بحيث أصبح من المتعذر البت فى موضوع بذاته دون إعتبار أثره فى الموضوعات الأخرى وعلاقته بها . ولذلك لجأت الدولة الناهضة إلى إنشاء هيئة قومية للتخطيط ، تمتد خططا قومية ذات أهداف رئيسية ، تنفذ فى أمد محدد ، فى حدود الطاقة المالية للدولة والخبرة الفنية الموجودة واليد العاملة، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها . وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق بإنشاء ( لجنة التخطيط القومى ) . وتنص المادة الأولى منه على أن تكون اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وأن يختار أعضاؤها من بين الوزراء ونوابهم ، ويصدر باختيارهم قرار من مجلس الوزراء ، فتكون اللجنة بحكم تشكيلها مطلعة على السياسة العليا للدولة ، وعلى ما يلزم لضمان سلامتها فى الداخل والخارج ، وبذلك يمكنها أن تقر المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق للدولة عزتها وسيادتها والمواطنين الرخاء والرفاهية .

وتوضح المادة الثانية وظيفه اللجنة العامة ، فتتص على أن تتولى اللجنة وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ، تنفذ فى أمد محدد ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية ، وتوجه نحو الوصول إليها جميع الجهود القومية ، وذلك فى برامج ومشروعات منسقة مدروسة ، ويلزم لنجاح الخطة أن يتعاون أفراد الشعب وهيئاته مع الحكومة فى تنفيذها وإنجاحها . فليست الخطة

الشاملة حكومية بل هي خطة قومية لا بد وأن يشعر كل فرد من أفراد الشعب أن من واجبه نحو وطنه وقومه أن يسهم في تحقيقها . كما ينبغي أن يرى الجميع أن فائدة الوطن ومستقبل البلاد ، ودفعه إلى الأمام في اتجاه الرقى الاجتماعى والاقتصادى ، رهين بوضع الخطة القومية الصحيحة، وبتمام تنفيذها ، ثم إعداد خطط متالية ، تمثل كل منها دفعة إلى الأمام في اتجاه الرقى الاجتماعى والاقتصادى .

وتوضح المادة الثالثة العناصر الرئيسية التى يجب النظر إليها عند وضع الخطة . وهذه هي الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد العاملة وإمكانية التنفيذ والنجاح . وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج، وبما يتفق والقواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاليد القومية . وهذه هي عناصر التخطيط الشامل التى تتبعها الحكومات فى تحقيق التقدم والرقى السريع المتوازن .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧

بشأن التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ١٣٧ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى .

وعلى القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ بإدخال بعض التعديلات على

التشريعات القائمة .

فقر

مادة ١ - توضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل ، لنهوض الاقتصادى والاجتماعى للدولة، وتتضمن أهدافاً رئيسية ، تعباً لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل محددة المدة ، يبين فى كل منها معدل التنمية المطلوب ووسائل تحقيقه .

مادة ٢ — تحدد الأهداف الرئيسية للخطة والمدة اللازمة لتحقيقها على أساس الطاقة المالية والخبرة الفنية والقوى العاملة وإمكانيات التنفيذ، وذلك مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها وما يتفق مع القواعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقاليد القومية .

مادة ٣ — تتناول كل مرحلة من مراحل الخطة القومية مجموعة من المشروعات والبرامج المحددة التي يتطلب تنفيذها عدداً معيناً من السنين . وتوزع على القطاعات الاقتصادية ، وتقسم إلى أجزاء بين فيها الجهات التي سيوكل إليها التنفيذ في القطاعين العام والخاص ، ووسائل التنفيذ المادية والمالية والبشرية والتنظيمية .

مادة ٤ — تقسم المراحل المشار إليها في المادة السابقة إلى خطط سنوية ، يبين فيها موارد الدولة وطرق استخدامها ووسائل التنفيذ ، وما يتطلب من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير الجهاز الاقتصادي لتحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج في الزمن المحدد . وتعتبر الميزانية العامة للحكومة والميزانيات الملحقة والمستقلة من العناصر الرئيسية لهذه الخطة .

مادة ٥ — يتولى رسم سياسة التخطيط القومي للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان :  
أ — مجلس أعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الجمهورية ، ويتكون من عدد من الأعضاء يعينون بقرار منه .

ب — لجنة للتخطيط القومي تؤلف من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشئون التخطيط رئيساً لها .

مادة ٦ — يختص المجلس الأعلى للتخطيط القومي بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وإقرار خطط التنمية في مراحلها المختلفة .

مادة ٧ — تختص لجنة التخطيط القومي بإعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، وبيان مراحلها وأجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك



من تشريعات وتوصيات واقتراحات، وذلك على ضوء ما تقوم به اللجنة من دراسات، وما تقدمه الوزارات من مشروعات وعلى الأخص في النواحي الآتية : —

- ١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
- ٢ — أوجه استخدام هذه الموارد في الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك العام والخاص .
- ٣ — نظم التمويل في القطاعين العام والخاص ، وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .
- ٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية ، وما يتعلق بذلك من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة وقروض .
- ٥ — برامج ومشروعات التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى .
- ٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .
- مادة ٨ — تقوم لجنة التخطيط القومى :  
أولا : بمتابعة سير العمل فى الخطة العامة ومراجعتها وتقويمها دوريا ، وتقديم تقارير عن ذلك إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى .  
ثانيا : بالإشراف الفنى على تنظيم وتنسيق جميع الاحصاءات ونشرها .
- مادة ٩ — للجنة الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية من مصادرها المختلفة ، وتكون جميع البيانات الفردية التى تحصل عليها سرية . ولا يجوز إطلاع أى فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها فى غير الأغراض المنصوص عليها فى هذا القرار .
- مادة ١٠ — يكون للمجلس الأعلى للتخطيط ولجنة التخطيط القومى اعتماد مالى فى ميزانية الدولة للإتفاق منه على الأغراض الواردة فى هذا القرار . ويكون

الإتفاق منه متحررا من القيود المالية ، ووفقا لللائحة مالية وإدارية يصدق عليها المجلس الأعلى للتخطيط .

مادة ١١ - يلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ١٢ - على الوزراء كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

المكتب الفني

لرئيس الجمهورية

١ / ١ / ٤٥

### مذكرة

#### بشان إعادة تنظيم لجنة التخطيط القومي

صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومي . وبالرجوع إلى أحكام هذا القانون ، نجد أن هذه اللجنة قد أنشئت برئاسة مجلس الوزراء ك لجنة من لجانه التخطيطية .

هذه اللجنة بطبيعة الحال ليست مؤسسة عامة ، إذ هي لم تمنح الشخصية المعنوية في القانون ، لأصراحة ولا ضمنا ، وذلك عن طريق إعطائها خصائص الشخصية المعنوية وأهمها ذمة مالية . بل نصت المادة ٤ من هذا القانون على أنه :

« يخصص للجنة التخطيط القومي في ميزانية الدولة اعتماد مالي للإتفاق منه على إعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها ، وعلى قيام اللجنة بوظيفتها ، . ويتبين هكذا أن لجنة التخطيط القومي ليست في واقع الأمر إلا جهاز من أجهزة الرئاسة ، وهي على هذا الأساس تدخل في عداد المصالح العامة التي تتبع الرئاسة .

فإذا كان العمل قد جرى قبل العمل بالدستور على عدم إتباع طريقة واحدة في إنشاء المصالح ، إذ أن بعضها كان ينشأ بقوانين نظرا لأهميتها أو لاعتبارات أخرى ، وبعضها كان ينشأ بقرار من الهيئة القائمة على السلطة التنفيذية .

ومن حيث أنه منذ صدور الدستور المصرى الذى وضع نظاما فى هذا الشأن،  
فجعل ترتيب المصالح العامة من اختصاص رئيس الجمهورية، إذ نص فى المادة  
١٣٧ منه على أن «يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لترتيب المصالح  
العامة ويشرف على ادارتها» .

وعقب ذلك صدر القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦ الذى عالج حالة مؤقتة  
لحين صدور تنظيمات جديدة بترتيب المصالح العامة، ونص فى مادته الثالثة بأن  
تأخذ النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم بقوانين، فى شأن ترتيب المصالح العامة،  
حكم القرارات الصادرة من رئيس الجمهورية فى هذا الشأن وتسرى إلى أن يتم إلغاؤها  
أو تعديلها بقرارات منه، وإعمالا لهذا الحكم، أضحى القانون رقم ١٤١ لسنة  
١٩٥٥، بإنشاء لجنة التخطيط القومى، فى حكم قرار من رئيس الجمهورية. وهكذا  
أصبح الأمر فيما يتعلق بإنشاء هذه اللجنة وتنظيمها باعتبارها مصلحة عامة من  
المصالح التابعة لرياسة الجمهورية - أصبح الأمر متفقاً وحكم الدستور .

لذلك، إذ تطلب الحال إعادة تنظيم هذه اللجنة، فإن ذلك لا يقتضى سوى  
تنظيمها بقرار من رئيس الجمهورية، طالما أن طبيعة هذه اللجنة لن يطرأ عليها تغيير،  
أى بقاؤها لجنة تخطيطية استشارية تابعة لرياسة الجمهورية، وعدم تحويلها إلى  
مؤسسة تنفيذ تتولى رسم المشروعات وتنفيذها، كما هو الحال فى مجلس الإنتاج  
القومى .

مدير المكتب الفنى

١٩٥٦/١٢/٦

( محمد إبراهيم فهمى السيد )

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٧

بتشكيل لجنة التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من يناير ١٩٥٧  
بشأن التخطيط القومى .

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها .

فـرو

مادة ١ - عين عضواً بلجنة التخطيط القومى كل من :

السيد / حسين فهمى متفرغاً

السيد / محمد فؤاد جلال متفرغاً

السيد / المهندس محمد صدقى سليمان غير متفرغ

السيد / اللواء فتحى رزق أحمد غير متفرغ

السيد / الدكتور إبراهيم حلى عبد الرحمن غير متفرغ

السيد / الدكتور حسن حسين غير متفرغ

السيد / اللواء أمين أنور الشريف غير متفرغ

السيد / الدكتور عبده محمود سلام غير متفرغ

السيد / الدكتور يوسف ميلاد متفرغاً

السيد / المهندس أحمد زكى غير متفرغ

مادة ٢ - عين السيد الدكتور إبراهيم حلى عبد الرحمن سكرتيراً عاماً للجنة التخطيط القومى .

مادة ٣ - يمنح السادة أعضاء اللجنة مكافآت نظير عملهم باللجنة طبقاً للكشف المرافق لهذا القرار .

مادة ٤ - على وزير الدولة لشئون التخطيط تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان ١٣٧٦ ( ٢٠ مارس ١٩٥٧ )

جمال عبد الناصر

صورة مرسلة الى السيد وزير الدولة لشئون التخطيط

السكرتير العام لمجلس الوزراء



### مذكرة ايضاحية

للقرار الجمهوري رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٧

نصت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بشأن التخطيط القومي على أن « لجنة التخطيط القومي تؤلف من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون وزير الدولة لشؤون التخطيط رئيسا لها . وقد أعد مشروع القرار المرافق ، تطبيقا لهذا النص ، فأوردت المادة الاولى أسماء السادة الذين وقع عليهم اختيار رئيس الجمهورية لعضوية اللجنة ، وعددهم عشرة ، ممن عرفوا بكفائتهم الشخصية وطول خبرتهم . وتضمنت المادة الثانية تعيين السيد الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن الذي وقع عليه الاختيار لشغل منصب سكرتير عام اللجنة . ونصت المادة الثالثة على أن يمنح أعضاء اللجنة مكافآت نظير عملهم باللجنة ، وتضمن الكشف المرفق بالقرار بيان هذه المكافآت ، على ألا يدخل الفرق بين مرتب الموظفين بالحكومة منهم وبين المكافأة المقررة لهم في حساب مكافأة ترك الخدمة أو المعاش .

تحريرا في ٣ مارس سنة ١٩٥٧      وزير الدولة لشؤون التخطيط  
( عبد اللطيف البغدادي )

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧

بادماج المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات العامة  
في لجنة التخطيط القومي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء المجلس الدائم لتنمية  
الإنتاج القومي والقوانين المعدلة له .  
وعلى القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط  
القومي .  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

### فـرو

مادة ١ - يدفع كل من المجلس الدائم لتسمية الإنتاج القومي والمجلس  
الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي .  
مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٣  
المشار إليهما .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٧٦ ( ٢٠ مارس سنة ١٩٥٧ )  
جمال عبد الناصر

السكرتير العام لمجلس الوزراء  
( إبراهيم حلى عبد الرحمن )

صورة مرسلة إلى لجنة التخطيط القومي

**بيان لجان التخطيط المشتركة الرئيسية والفرعية**

**التمثلة بقرار من السيد نائب رئيس الجمهورية وزير التخطيط القومي**

أصدر السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط القومي قرارات بتشكيل  
اللجان الرئيسية والفرعية التالية :

اللجنة الأولى - اللجنة الرئيسية للشئون الصناعية والقوى  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ - لجنة استخراج البترول .

٣ - لجنة منتجات البترول .

- ٣ — لجنة الصناعات الكيماوية .
- ٤ — لجنة الادوية ومستحضرات الزينة .
- ٥ — لجنة الثروة المعدنية .
- ٦ — لجنة التدريب .
- ٧ — لجنة الصناعات الغذائية .
- ٨ — لجنة الصناعات الاساسية .
- ٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج .
- ١٠ — لجنة الجلود .
- ١١ — لجنة الصناعات الهندسية .
- ١٢ — لجنة الصناعات الصغيرة .
- ١٣ — لجنة صناعة مواد البناء .
- ١٤ — لجنة الكهرباء .

#### اللجنة الثانية — اللجنة الرئيسية للزراعة والإصلاح الزراعى

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة تحسين الاراضى .
- ٢ — لجنة آليه الزراعة .
- ٣ — لجنة تنظيم وتجميع الاستغلال الزراعى .
- ٤ — لجنة تحسين وتوزيع المحاصيل الزراعية .
- ٥ — لجنة تحسين وتوزيع المحاصيل البستانية .
- ٦ — لجنة مقاومة الآفات الزراعية .
- ٧ — لجنة الثروة الحيوانية .
- ٨ — لجنة النهوض بالثروة المائية .
- ٩ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية .

- ١٠ — لجنة المنظمات الزراعية .
- ١١ — لجنة التمويل الزراعى .
- ١٢ — لجنة التسويق الزراعى .
- ١٣ — لجنة استصلاح الاراضى .
- ١٤ — لجنة الإصلاح الزراعى .
- ١٥ — لجنة الرى والصرف الزراعى .

اللجنة الثالثة — اللجنة الرئيسية للرى والصرف والمياه الجوفية  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة ضبط النيل .
- ٢ — لجنة السد العالى .
- ٣ — لجنة الرى والصرف .
- ٤ — لجنة المياه الجوفية .
- ٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية .
- ٦ — لجنة مشروعات رى الصحارى .

اللجنة الرابعة — اللجنة الرئيسية للنقل والمواصلات والتخزين  
وتفرعت عنها اللجان الآتية :

- ١ — لجنة السكك الحديدية .
- ٢ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع والنقل البرى للركاب والبضائع .
- ٣ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة .
- ٤ — لجنة البريد .
- ٥ — لجنة الملاحة الداخلية .
- ٦ — لجنة النقل البحرى .
- ٧ — لجنة قناة السويس .



٨ — لجنة النقل البرى .

٩ — لجنة النقل بالانابيب والتخزين .

اللجنة الخامسة — اللجنة الرئيسية للخدمات والمرافق العامة :

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة العمالة .

٢ — لجنة الخدمات الصحية .

٣ — لجنة المعدات واللوازم الثقافية .

٤ — لجنة البحث العلمى .

٥ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان .

٦ — لجنة المرافق العامة .

٧ — لجنة المقاولات الهندسية .

اللجنة السادسة — لجنة المسائل المالية والتجارية والتموين والسياحة والتأمين

وتفرعت عنها اللجان الآتية :

١ — لجنة المدخرات .

٢ — لجنة الميزانية وحسابات الخزانة .

٣ — لجنة التجارة الخارجية والنقد الأجنبى .

٤ — لجنة الأرباح غير الموزعة

٥ — لجنة التجارة الداخلية والتموين .

٦ — لجنة التأمين والادخار والمعاشات .

وقد عقدت هذه اللجان اجتماعات متوالية ابتداء من شهر يناير سنة ١٩٥٩

حتى أواخر مايو سنة ١٩٥٩

### مذكرة الى السيد رئيس الجمهورية

بشأن تأليف لجان مشتركة في لجنة التخطيط القومى لإعداد البيانات  
عن المشروعات التى تمت والجارية والمقترحة فى مختلف الوزارات  
والهيئات والمؤسسات العامة .

١ — تنص المادة التاسعة من القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط  
القومى على أن يكون للجنة التخطيط القومى :

• الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية من مصادرها المختلفة ، وتكون  
جميع البيانات الفردية التى تحصل عليها سرية ، ولا يجوز اطلاق أى فرد أو هيئة ،  
عامة أو خاصة ، عليها ، أو إبلاغها شيئا منها ، أو استعمالها فى غير الأغراض  
المقصود عليها فى هذا القرار .

٢ — ونظرا لأن عددا كبيرا من المشروعات يجرى الآن تنفيذه فى القطاعين  
الاهلى والحكومى فى مختلف نواحي الاستثمار الصناعى والزراعى والمالى وغيره ،  
فإنه من الضرورى حصر البيانات الصحيحة عن تلك المشروعات ، وتجميع تقديرات  
تكاليفها ، وما تحتاج إليه من خبرة ومال أجنبى ، وما ينتظر أن تدره من إيراد  
ودخل ، ومراحل تنفيذها ، ومواعيد الانتهاء منها .

والكثير من هذه البيانات سبق أن أعلن بصورة أو أخرى ، إلا أن  
الاحتياجات التخطيطية تستدعى تفاصيل أوفى مع مراعاة الواقع ، وكون  
التقديرات ، بحكم الضرورة ، ستكون تقريبية ، وعرضة للتغير ، وفقا للظروف  
والأحوال الاقتصادية وغيرها .

٣ — لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالموافقة على أن تقدم الوزارات  
والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة إلى لجنة التخطيط القومى ما لديها من  
بيانات عن الأعمال والمشروعات التى تمت والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات  
المقترحة فى السنوات القادمة ، وذلك عن طريق تأليف لجان مشتركة من التخطيط

والوزارات والهيئات المختصة طبقاً للبيان المرفق . وتتولى هذه اللجان تقديم البيانات المطلوبة عن الأعمال الحكومية ، وكذلك جوانب النشاط الأهلى التى تدخل تحت إشراف أو اختصاص ومسئولية الهيئات الحكومية ، وذلك على أن يفوض السيد وزير التخطيط القومى بإضافة لجان أخرى ، إذا استدعت حاجة العمل ذلك ، بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

٤ - وطبيعى أن عملية جمع البيانات وحصر المشروعات ، على الوجه المتقدم ، لا يخل بمسئولية الوزارة أو الهيئة عن التنفيذ ، ولا يعتبر تعديداً أو توجيهاً أو تدخلاً فى أعمال السلطات المسئولة عن التنفيذ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ؟

تحريراً فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٨

وزير التخطيط القومى

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨**

**بشأن تأليف لجان مشتركة فى التخطيط القومى**

**من التخطيط والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة**

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى .

وعلى مذكرة السيد وزير التخطيط القومى بالإقليم المصرى .

### قررو

مادة ١ - تؤلف فى لجنة التخطيط القومى اللجان المشتركة الموضحة بالملحق

رقم (١) المرفق ، ويصدر باختيار أعضاء كل منها قرار من وزير التخطيط القومى .

مادة ٢ — تقوم هذه اللجان بتقديم جميع البيانات التي تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال والمشروعات التي تمت والجارى تنفيذها ، وكذلك المشروعات المقترحة في السنوات القادمة .

مادة ٣ — يفوض السيد وزير التخطيط القومى بإضافة لجان أخرى ، إذا استدعت حاجة العمل ذلك ، بالاتفاق مع الوزراء المختصين .

مادة ٤ — على السيد وزير التخطيط القومى بالإقليم الجنوبي والسادة الوزراء تنفيذ هذا القرار ، كل فيما يخصه .

#### ملحق رقم ( ١ )

اللجان المشتركة لإعداد البيانات عن المشروعات التي تمت والجارية والمقترحة في مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة

- ١ — لجنة ضبط النيل .
- ٢ — لجنة السد العالي .
- ٣ — لجنة الري والصرف .
- ٤ — لجنة المياه الجوفية .
- ٥ — لجنة القوى الكهربائية المائية .
- ٦ — لجنة مشروعات ري الصحارى .
- ٧ — لجنة تحسين الاراضى وتحليل التربة .
- ٨ — لجنة ميكنة الزراعة .
- ٩ — لجنة الدورة الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعى .
- ١٠ — لجنة تحسين المحاصيل الزراعية .



- ١١ — لجنة تنويع المحاصيل الزراعية .
- ١٢ — لجنة مقاومة الآفات والأمراض الزراعية .
- ١٣ — لجنة الثروة الحيوانية .
- ١٤ — لجنة النهوض بالثروة المائية .
- ١٥ — لجنة الصناعات الزراعية والريفية .
- ١٦ — لجنة التنظيمات الزراعية .
- ١٧ — لجنة التمويل الزراعي .
- ١٨ — لجنة التسويق الزراعي .
- ١٩ — لجنة استصلاح الاراضى .
- ٢٠ — لجنة الإصلاح الزراعي .
- ٢١ — لجنة استخراج البترول .
- ٢٢ — لجنة منتجات البترول .
- ٢٣ — لجنة الثروة المعدنية .
- ٢٤ — لجنة الكهرباء .
- ٢٥ — لجنة الصناعات المعدنية الاساسية .
- ٢٦ — لجنة الصناعات الكيماوية .
- ٢٧ — لجنة صناعة مواد البناء .
- ٢٨ — لجنة الصناعات الغذائية .
- ٢٩ — لجنة صناعات الغزل والنسيج .
- ٣٠ — لجنة صناعة الجلود .
- ٣١ — لجنة صناعة الادوية ومستحضرات الزينة .
- ٣٢ — لجنة الصناعات التحويلية .
- ٣٣ — لجنة الصناعات الصغيرة .

- ٣٤ — لجنة التدريب المهني .
- ٣٥ — لجنة السكك الحديدية .
- ٣٦ — لجنة إنشاء الطرق والشوارع ( خارج وداخل المدن ) .
- ٣٧ — لجنة النقل البري للركاب والبضائع ( خارج وداخل المدن ) .
- ٣٨ — لجنة المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة .
- ٣٩ — لجنة البريد .
- ٤٠ — لجنة الملاحة الداخلية .
- ٤١ — لجنة النقل البحري .
- ٤٢ — لجنة قناة السويس .
- ٤٣ — لجنة النقل الجوي .
- ٤٤ — لجنة النقل بالانابيب .
- ٤٥ — لجنة التموين .
- ٤٦ — لجنة السياحة .
- ٤٧ — لجنة التربية والتعليم .
- ٤٨ — لجنة الخدمات الصحية .
- ٤٩ — لجنة الكفالة الاجتماعية .
- ٥٠ — لجنة الثقافة والإرشاد .
- ٥١ — لجنة صناعة وإنتاج اللوازم الثقافية .
- ٥٢ — لجنة العدل والأمن العام .
- ٥٣ — لجنة الأوقاف .
- ٥٤ — لجنة التجارة الخارجية .
- ٥٥ — لجنة التجارة الداخلية .
- ٥٦ — لجنة البنوك والمؤسسات المالية .

٥٧ — لجنة حساب الخزانة العامة والحساب الختامى .

٥٨ — لجنة المعونات الخارجية .

٥٩ — لجنة المقاولات الهندسية .

٦٠ — لجنة التعبئة .

٦١ — لجنة التموين .

٦٢ — لجنة القوى العاملة والسكان .

٦٣ — لجنة الإنشاءات المعمارية والإسكان .

٦٤ — لجنة البحث العلمى والبحثات .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨

فى شأن الاختصاصات ونظام العمل فى الحكومة المركزية

والمجلسين التنفيذيين .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

### قرر

مادة ١ — يتولى الوزير المركزى الاشراف على شئون وزارته ، وعلى تنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية .

ويكون مسئولاً عن مباشرة مهام منصبه أمام رئيس الجمهورية .

مادة ٢ — تشكل فى رئاسة الجمهورية لجان للشئون التشريعية والتنفيذية والاقتصادية وشئون الخدمات العامة . وتعرض توصياتها على رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — تختص اللجنة التشريعية بدراسة مشروعات الموازن ومشروعات القرارات المالية الخاصة بالميزانية . وتختص اللجنة التنفيذية بدراسة المسائل التنفيذية التي يشترط أن تصدر فيها قرارات من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ — تختص اللجنة الاقتصادية ببحث وتنسيق السياسة الاقتصادية ، وسياسة الإنتاج القومى ، وشئون التموين ، ومناقشة المسائل العاجلة المتصلة بالاقتصاد القومى . وتختص لجنة الخدمات العامة برسم وتنسيق سياسة الخدمات فى الشئون التعليمية والصحية والاجتماعية وشئون المرافق العامة .

مادة ٥ — يكون الوزير التنفيذى مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة والقوانين واللوائح فى جميع أعمال الوزارة فى الإقليم ، وكذلك عن حسن سير هذه الأعمال أمام رئيس الجمهورية .

مادة ٦ — يقدم الوزير المركزى إلى رئاسة الجمهورية مشروعات القوانين ومشروعات القرارات المالية والقرارات التنفيذية الخاصة بإقليمى الجمهورية .

ويتولى كل وزير مركزى وضع برنامج تخطيطى للمشروعات اللازمة فى وزارته ، ويعتمد هذا البرنامج بقرار من رئيس الجمهورية .

ويقوم الوزير التنفيذى بالعمل على تنفيذ هذا البرنامج ، ويقدم للوزير المركزى تقارير دورية عن مدى سير المشروعات وبيان ما تم منها .

مادة ٧ — يختص المجلس التنفيذى بدراسة وفحص الموضوعات التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للإقليم .

وعرض رئيس المجلس التنفيذى توصيات المجلس على رئيس الجمهورية .

مادة ٨ — تشكل بقرار من رئيس المجلس التنفيذى لجان للخدمات العامة والشئون التنفيذية والاقتصادية لبحث المسائل ذات الطابع الإقليمى .



مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ ( ٢٦ أكتوبر  
سنة ١٩٥٨ ) .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٩**  
بإنشاء مكاتب التخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت  
وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٢٩٩ و ١٣٠١ لسنة ١٩٥٨ بتأليف  
الحكومة المركزية والمجلس التنفيذى بالإقليم الجنوبي .

### قرار

مادة ١ - ينشأ فى كل وزارة بالجمهورية العربية المتحدة مكتب للتخطيط ،  
يقع الوزير مباشرة برئاسة أحد وكلاء الوزارة وعضوية عدد من الأعضاء  
المتفرغين وغير المتفرغين من بين موظفى الوزارة أو من غيرهم . ويصدر قرار  
وزارى بتشكيل المكتب ، ويبلغ هذا القرار ، وما يطرأ عليه من تعديل ، إلى  
وزير التخطيط القومى .

مادة ٢ - يقوم مكتب التخطيط بتأدية الاعمال التالية :

- ( ١ ) معاونة جهاز التخطيط القومى فى الحصول على البيانات ، ودراسة  
وتحليل ما يخص الوزارة من برامج ومشروعات وأعمال .
- ( ٢ ) موافاة جهاز التخطيط القومى بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة،  
والبيانات التى ستدرس لوضع الخطة الشاملة .

- ( ٢ ) معاونة جهاز التخطيط في إعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ .  
( ٤ ) تنسيق العمل بين الوزارتين التنفيذيتين للإقليمين لوضع خطة الوزارة المركزية .

مادة ٣ — ينشأ في كل وزارة تنفيذية بالإقليم مكتب اتصال لشئون التخطيط يتبع الوزير مباشرة، يرأسه أحد وكلاء الوزارة، ويصدر قرار وزاري بتشكيله، ويبلغ هذا القرار وما يطرأ عليه من تعديل إلى وزير التخطيط القومي . ويقوم هذا المكتب بالاختصاصات والواجبات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الثانية فيما يخص الوزارة التنفيذية الإقليمية . ويكون لجهاز التخطيط القومي حق الاتصال، على أن توافي الوزارة المركزية بصور من جميع هذه البيانات .

مادة ٤ — تنشأ في الهيئات والمؤسسات العامة، بناء على طلب وزير التخطيط القومي، مكاتب للتخطيط تتبع مدير الهيئة أو المؤسسة، وبرئاسة أحد كبار الموظفين. ويبلغ قرار التشكيل، وما يطرأ عليه من تعديل، إلى وزير التخطيط القومي . وتقوم هذه المكاتب بالأعمال الواردة بالمادة الثانية بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ رجب سنة ١٣٧٨ ( ٧ فبراير سنة ١٩٥٩ )  
( جمال عبد الناصر )

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٨٣**

**لسنة ١٩٥٩**

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ المتضمن  
تشكيل لجنة لشئون التخطيط برئاسة الجمهورية .

### قرو

مادة ١ - يعاد تأليف لجنة شئون التخطيط على الوجه الآتي :

السيد / عبد اللطيف محمود البغدادي - نائب رئيس الجمهورية ووزير  
التخطيط رئيسا .

السيد / حسين الشافعي - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

السيد / كمال الدين حسين - وزير التربية والتعليم .

الدكتور / عبد المنعم القيسوني - وزير الاقتصاد ووزير الخزانة  
بالانتداب

الدكتور / كمال رمزي استينو - وزير التموين .

الدكتور / عزيز صدقي - وزير الصناعة .

السيد / سيد مرعي - وزير الزراعة .

السيد / أحمد عبد الكريم - وزير الشؤون البلدية والقروية .

السيد / أمين النفوري - وزير المواصلات .

السيد / كمال محمود رفعت - وزير الدولة .

السيد / عبد الجليل العمري - محافظ البنك المركزي .

أعضاء

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ ( ١٩ ديسمبر ١٩٥٩ )

( جمال عبد الناصر )

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**  
**بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن التخطيط والمتابعة**

**باسم الأمة**

**رئيس الجمهورية**

**بعد الإطلاع على الدستور المؤقت**

**قرر القانون الآتي**

**مادة ١ —** ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطة مرسومة ، تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .

**مادة ٢ —** توضع خطة عامة طويلة الأجل لتنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعى بالجمهورية العربية المتحدة ، تتضمن أهدافاً رئيسية تبعاً لها جميع الجهود القومية العامة والخاصة ، وتنفذ هذه الخطة على مراحل ، مدة كل منها خمس سنوات .

**مادة ٣ —** تعتبر الخطة أساساً للنشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة ويدعى المواطنون ، أفراداً وهيئات ، إلى المشاركة بالرأى فى إعدادها وتحديد أهدافها ، كما يدعون إلى العمل بناء على رغبتهم فى إرساء قواعد المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، وفى حدود الاحكام القانونية النافذة . وتتخذ الاجراءات الكفيلة بالإفادة من آراء المواطنين وملاحظاتهم ومقترحاتهم فى إعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها .

**مادة ٤ —** تقسم خطة السنوات الخمس إلى خطط سنوية تفصيلية ، يبين فيها موارد القطاعين العام والخاص ، وطرق استخدامها ، ووسائل التنفيذ ، وما تتطلبه من برامج ومشروعات لازمة لتوجيه سير النشاط العام فى الدولة نحو تحقيق الأهداف المرسومة لهذه البرامج فى الزمن المحدد .

**مادة ٥ —** يراعى عند إعداد الخطة العامة للسنوات الخمس ، وكذلك الخطط السنوية التفصيلية ، تقدير مايلى :



( أولا ) الإنتاج القومى فى القطاعات المختلفة ومستلزماته ، وأنواع السلع والخدمات المنتجة، وتكاليف الإنتاج واستخداماته فى الداخل والخارج. وأهداف الخطة فى هذه النواحي .

( ثانيا ) الأجور والأرباح المستحقة للأفراد والهيئات بسبب الإنتاج ، والمدخرات التى تنشأ من الدخول فى القطاعات المختلفة ووسائل توجيهها نحو الاستثمار ، ومصادر التمويل الأخرى ، والأهداف العامة للدخار والاستثمار والدخل .

( ثالثا ) العمالة فى المجتمع، وتهيئة فرص العمل والتدريب للمواطنين، وإنتاجية العامل ورأس المال ووسائل رفعها تحقيقا للتنمية .

( رابعا ) مستوى الاستهلاك الفردى للمواطنين ، وتوافر السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مستوى معيشة أفضل لأفراد الشعب ، وخاصة الطبقات محدودة الدخل .

( خامسا ) مشروعات الاستثمار والتنمية فى القطاعات المختلفة ونفقاتها والعائد المتظر منها وإجراءات تنفيذها وتشغيلها .

( سادسا ) دور القطاع العام ممثلا فى الإدارة الحكومية ، وقطاع الأعمال الحكومى ، واستثمارات القطاع العام ، والسياسة المالية والاقتصادية ، والميزانية العامة للدولة .

مادة ٦ - تكون أهداف الخطة للسنوات الخمس ، والخطط السنوية ، أساسا فى إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة، وكذلك عند إعداد مشروعات القوانين والقرارات التى تصدرها السلطات العامة فى الدولة .

مادة ٧ - يعرض مشروع إطار الخطة العامة للسنوات الخمس ، متضمنا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، على المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة .

وتصدر الخطة، بعد موافقة مجلس الأمة بقرار من رئيس الجمهورية ، مشتملة على أهدافها العامة من زيادة في الإنتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والاستثمار. مادة ٨ — يبلغ مشروع الخطة السنوية إلى مجلس الأمة لمناقشته، وذلك قبل بداية السنة المالية للدولة بوقت كاف . وتصدر الخطة السنوية بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — نظرا لأن الخطة العامة خطة شاملة لجميع الموارد القومية ، ومحددة للأهداف في جميع القطاعات ، فإنه لا يجوز الارتباط بأية مشروعات أو أعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تمويلها أو تنفيذها، بما يخالف الإطار العام للخطة .

مادة ١٠ — على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة في الوقت المحدد لها ، وذلك في حدود الاحكام القانونية النافذة . وعليها أن تعمل على تشجيع القطاع الخاص على تحقيق ما يخصه في تنفيذ الخطة .

مادة ١١ — يراعى في إعداد الخطة وتنفيذها التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص، تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورفاهية الشعب، على أن تكون مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الخطة اختياريا، ودون أى الزام، وذلك مع عدم الإخلال بالاحكام القانونية النافذة .

مادة ١٢ — يقدم وزير التخطيط القومى إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن متابعة تنفيذ الخطة ، وكذلك تقارير سنوية . وتبلغ هذه التقارير إلى مجلس الأمة بعد اعتمادها من رئيس الجمهورية .

مادة ١٣ — لوزير التخطيط القومى أن يطلب من الهيئات والمؤسسات الخاصة تقديم البيانات اللازمة لإعداد الخطة العامة والخطط السنوية ، وإذا كانت البيانات ذات صفة خاصة ، يخشى عند إفشائها الإضرار بمصلحة مقدمها ،

فتعتبر بيانات سرية، ولا تستخدم إلا في الغرض الذي طلبت من أجله ، وبواسطة الجهاز الفني للتخطيط القومى

مادة ١٤ — يعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه ( تسعمائة ليرة ) ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من امتنع عن تقديم البيانات التى تطلب منه وفقاً لأحكام المادة السابقة ، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات الفردية بأن أفشى بيانا من البيانات الفردية، أو سرا من أسرار الصناعة أو التجارة ، أو غير ذلك من أساليب العمل التى يكون قد أطلع عليها بمناسبة عمله .  
مادة ١٥ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى إقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .

### مذكرة مرفوعة الى السيد رئيس الجمهورية

بشأن مراجعة مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية ١٩٦٠ / ١٩٦٥

١ — بناء على أمرتم به سيادتكم قامت وزارة التخطيط القومى بإعداد مشروع مبدئى لإطار الخطة العامة للدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ( ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ) ، وذلك على أساس البيانات التى تقدمت بها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ، واستناداً إلى الدراسات التى أجريت بشأن تركيب الاقتصاد القومى وتطوره والاتجاهات العامة فى مختلف النواحي ، كل ذلك على ضوء التوجيهات التى أصدرتموها سيادتكم فى اجتماعاتكم المتتالية بالسادة الوزراء ، وتنفيذاً للأهداف القومية بالعمل على مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات ، والسعى الجاد لتحقيق المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ، ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين .

٢ — ومشروع إطار الخطة يعنى فقط بتوضيح الأرقام والبيانات التى

تصور التنمية في تطورها في خلال السنوات الخمس القادمة . وهذه الأرقام والبيانات تنقسم إلى المجموعات الرئيسية التالية :

### **المجموعة الأولى - بيانات الإنتاج**

وتتضمن السلع الزراعية والصناعية بما فيها الطاقة والوقود ، وكذلك إنتاج الخدمات على اختلاف أنواعها والنقل والمواصلات والإسكان والتعليم والتجارة والصحة والخدمات المالية والمهنية والشخصية والعلمية ، حكومية وأهلية . ويعبر عن الإنتاج كما بواحدات مناسبة ، وكذلك قيمته بأسعار ثابتة هي أسعار ١٩٥٩ .

### **المجموعة الثانية - بيانات مستلزمات الإنتاج**

وتشمل السلع والخدمات التي تلزم للقطاعات الإنتاجية ( قطاعات الزراعة - الصناعة - النقل - الإسكان - التعليم - الصحة . . . الخ ) لكن تتمكن من تحقيق الإنتاج المطلوب منها . وتتضمن المستلزمات الخامات الصناعية والوقود وقطع الغيار والأسمدة والتقاوى وخدمات النقل وغيرها . ولا يحدث الإنتاج إلا إذا توافرت هذه المستلزمات ، وعجزها يؤدي بالتالي إلى عجز الإنتاج السنوي عن تحقيق الأهداف الواردة في المجموعة الأولى من البيانات ، وتسمى هذه المستلزمات بالاستهلاك الوسيط .

### **المجموعة الثالثة - بيانات الاستثمار**

وتشمل تقدير نفقات إقامة مشروعات الري وامتصاص الأراضي وزيادة الإنتاج الزراعي ومشروعات الكهرباء والبتروكيمياويات والمناجم والصناعات التحويلية، من معدنية وهندسية وغزل ونسيج وغيرها ، والتدريب والبحوث ومشروعات السكك الحديدية والطرق والملاحة النهرية والبحرية والجوية والنقل داخل المدن وفي الأقاليم ومشروعات قنطرة السويس والتليفونات والتأفقات والبريد والإذاعة والتخزين والصوامع والنقل بالأنابيب ومشروعات الإسكان الشعبي



والعام والمباني الحكومية والمرافق العامة ورودم البرك ومشروعات مياه الشرب والمجارى وتنظيم البلديات ومشروعات التعليم والأبحاث العلمية والصحة والخدمات الاجتماعية ومنشآت المؤسسات المالية والتجارية والسياحية والترفيه والارشاد .

والاستثمار هنا بمعنى إقامة منشآت ثابتة فى صورة مباني ومصانع وآلات ومعدات ثابتة ومتحركة وتجهيزات ، وكذلك المخزون الضرورى من المواد والخامات اللازمة لتشغيل تلك المنشآت ، كما يشمل الاستثمار تشييد الطرق والترع والمصارف والجسور والكبارى وغيرها من المنشآت الثابتة .

والمشاريع الاستثمارية هى أهم الوسائل التى تمكنا من زيادة الإنتاج القومى من مستواه فى سنة ١٩٥٩ إلى المستوى المأمول فى سنة ١٩٦٥ . ولكن من اللازم الإشارة إلى أن حسن إدارة المنشآت القائمة فعلا ، وزيادة كفاءتها الإنتاجية ، يعتبر أيضا من أهم وسائل زيادة الإنتاج ، بل لعله يسبق فى الأهمية مشروعات الاستثمار الجديد . ولذلك يصبح من اللازم العمل — عن طريق التدريب والرقابة والارشاد — على زيادة الكفاءات الإنتاجية فى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها ، أى تحسين الإدارة ومنع الإسراف والضياع ، خاصة وأن معدلات الكفاية لدينا لازالت قابلة للارتفاع .

ومشروع خطة التنمية العامة قد افترضت ، فى تقديراتها ، إزدياد الكفاية الإنتاجية العامة ، بجانب احتسابها للناجى من المنشآت والمشروعات الجديدة والواردة فى مجموعة البيانات الاستثمارية .

#### **المجموعة الرابعة : بيانات الأجور والأرباح والعمالة والادخار والاستهلاك**

ومن المعلوم أن الإنتاج ، إذا استنزلت منه مستلزماته ، يحدد الدخل القومى أو القيمة المضافة . وينقسم الدخل القومى إلى أجور ورواتب يحصل عليها العمال والموظفون المشتغلون فى المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها ، وإلى أرباح ( م ٣٥ — التخطيط الاقتصادى )

يحصل عليها أصحاب تلك المؤسسات كحق ملكية. ولذلك يتضمن مشروع إطار الخطة تقديرات الأجور والأرباح المقدرة في مختلف أوجه النشاط القومى ، وبالتالي يمكن تقدير عدد العمال الذين سيلزمون للإنتاج ، كما يمكن تقدير المدخرات التى يحتفظ بها العمال وأصحاب الأعمال من أجورهم وأرباحهم ولا ينفقونها مباشرة على أغراض الاستهلاك ، مثل الغذاء والكساء والمسكن والاتقال والدواء والترويح والثقافة والأثاث والرياض والثلاجات والغسالات الكهربائية وغيرها مما يستهلكه الأفراد والعائلات ، بل يحتفظون بها إما نقداً أو إيداعاً فى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو يشترون بها عقاراً زراعياً أو صناعياً أو مبنياً ، أو يسهمون بها فى شركات أو مؤسسات مالية وتجارية . فالادخار ( من الأجور والأرباح ) هو مصدر التمويل الداخلى لمشروعات الاستثمار الواردة فى المجموعة الثالثة من البيانات التخطيطية التى يشملها مشروع إطار الخطة العامة ، وتقوم المؤسسات المالية بتلقى الادخار وتقديمه إلى أصحاب المشروعات الاستثمارية مما هو مفصل فى الحسابات القومية المعدة .

أما تقديرات الاستهلاك ، فهى فى الحقيقة التى تحدد مستوى المعيشة الفعلى للشعب ، لأنها توضح مالى الشعب من قدرة على شراء مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية ، وفى مقدمتها بالطبع المواد الغذائية . ولا شك أن من أهداف الخطة الأساسية زيادة نسبة الاستهلاك وتوافره بطريقة عادلة لمختلف طوائف الأمة ، وخاصة الطبقات الفقيرة .

#### المجموعة الخامسة : بيانات الميزانية الحكومية ( إيرادات ومصروفات )

تقدم الحكومة للشعب الخدمات التقليدية ( التمثيل الدولى والدفاع والأمن والعدالة والرقابة العامة والتنظيم التنفيذى والتشريعى ) ، وكذلك تقدم إلى الشعب خدمات مباشرة ( التعليم والصحة والخدمات الثقافية والاجتماعية والتموينية والإسكان الشعبى ) وخدمات غير مباشرة ( النقل والمواصلات والأشغال الزراعية والأبحاث والمرافق العامة والأبحاث العلمية ) . وتطور هذه الخدمات ،

بأنواعها التقليدية والمباشرة والغير المباشرة ، يدخل في إطار الخطة في صورة مجمعة من الأرقام والبيانات التي توضح الإنفاق على هذه النواحي ، وتوزيع هذا الإنفاق — كما هو مألوف في قانون الميزانية — فيما بين الأجور والمرتبات (الباب الأول أساسا ) والمصروفات الدورية ( الباب الثاني أساسا ) والمصروفات الاستثنائية ( الباب الثالث والأعمال الثابتة الجديدة ) بالإضافة إلى الفوائد والإيجارات والمدفوعات التي تحولها الحكومة إلى غيرها .

وفضلا عن ذلك اتجهت الدولة ، بناء على سياسة الاقتصاد والتنمية السريعة ، إلى الدخول في قطاع الأعمال الزراعي والصناعي بإقامة المنشآت الاستثمارية وتملكها والمساهمة فيها ، ولذلك يضم مشروع إطار الخطة البيانات الخاصة بالحكومة مقسمة إلى قطاعين ، قطاع الإدارة العامة وقطاع الأعمال الحكومية .

هذا عن النفقات الحكومية ، أما الإيرادات الحكومية فصدرها ، كما هو معلوم ، للضرائب المباشرة والغير المباشرة والرسوم والمتحصلات الحكومية المتنوعة وإيراد الحكومة من المنشآت التي تملكها والمرافق التي تديرها ، وأخيرا القروض والإعانات الداخلية والخارجية . ولا بد أن تنمو الموارد الحكومية نموا متوازيا مع نمو النفقات ، حتى تكون ميزانية الدولة متوازنة توازنا صحيحا من سنة إلى أخرى من سنى الخطة .

#### المجموعة السادسة : بيانات التبادل مع العالم الخارجى

وتشمل هذه البيانات الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وكذلك التحويلات الرأسمالية إلى الخارج ومن الخارج إلينا وموقف المديونية تجاه العالم الخارجى . ولا شك أن من اللازم إحداث توازن دقيق بالنسبة لكل سلعة من سلع الإنتاج ولكل خدمة من خدماته ، توازنا فيما بين الناتج من كل سلعة أو خدمة عن طريق الإنتاج المحلى والواردات واللازم منها لأغراض الاستهلاك الفردى والاستثمار والتصدير . وإذا اختلف هذا التوازن ( وخاصة بالنسبة للسلع



الاستراتيجية مثل الوقود والمواد الغذائية والخامات ) فإن عجلة الإنتاج يعرف قل دورانها أو تعترض الاقتصاد القومى أزمات وضائقة للشعب .

٣ — ومشروع إطار الخطة، بما يحتوى من أرقام على الوجه المتقدم، لا يشتمل على المقترحات الخاصة بالتنفيذ ، سواء اكانت تلك المقترحات تشريعية أو ادارية أو ارشادية أو تدريبية أو سياسية . أما الخطة كاملة ذاتها حينما تعد ، فلا بد أن تحتوى على المقترحات التنفيذية ، والسبب فى ذلك هو أن مشروع الإطار يحدد المعالم الكبرى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، تحديد ارقيا متوازنا حتى إذا ما تفضلتم باقراره — بعد بحثه واستعراضه — أصبحت الاهداف الكلية والفرعية الواردة فى الإطار ( فى كل من المجموعات الست المشار اليها آنفا ) أهدافا واجبة التحقيق ، ويصبح من واجب الجهاز التنفيذى الحكومى أن يعمل على الوصول اليها فى الوقت المحدد لذلك . وعلى الأجهزة التنفيذية حينئذ أن تقترح الاجراءات والوسائل الضرورية لتمكينها من تنفيذ نصيبها من الخطة ، فلها أن تتقدم إلى سيادتكم باقتراح إعادة تنظيم المصالح والادارات واستصدار التشريعات واللوائح أو توظيف العمال والفنيين أو اجراء مباحثات أو مفاوضات أو تعاقدات مع الغير . وعلى تلك الهيئات أن تسعى إلى اتمام التنفيذ فى حدود المعالم الذى أوردتها اطار الخطة .

أى أنه يصبح من اللازم إذن على الجهات التنفيذية أن تراجع مشروع الإطار المقدم من وزارة التخطيط ، وأن تبدى رأى بشأنه ، حتى تتحمل مسئولياتها كاملة فى تنفيذه فيما بعد ، وفقا لقانون إصدار الخطة ، الأمر الذى يدعونى إلى رفع هذه المذكرة إلى سيادتكم راجيا صدور أمركم بالموافقة عليها بغية تنظيم مراجعة مشروع إطار الخطة العامة بواسطة الهيئات التنفيذية ، وهى الوزارات والمؤسسات العامة الحكومية وشبه الحكومية .

وقد ترون سيادتكم ، بعد هذه المراجعة ، أن تشاركوا الشعب — عن طريق



الاتحاد القومى — فى دراسة الإطار ، والتقدم بمقترحاته بشأن الخطة العامة ، قبل أن يصدر قانون بالخطة قبل أول يولية سنة ١٩٦٠ .

٤ — ولما كنتم سيادتكم قد أمرتم بتشكيل اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، فاني أرجو من سيادتكم إذا وافقتم أن تصدروا أمركم بالموافقة على مشروع القرار المرافق الذى يتضمن القواعد التالية : —

( أ ) أن تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الإطار العام للخطة ، وتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واقتراح ما يتصل بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك فى ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات ، وعلى الأخص فى النواحي الآتية :

- ١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
- ٢ — أوجه استخدام هذه الموارد فى الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستهلاك العام والخاص .
- ٣ — نظم التمويل فى القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .
- ٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من صادرات منظورة وغير منظورة وقروض .
- ٥ — برامج ومشروعات التنمية فى جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- ٦ — برامج التدريب الفنى والمهنى .
- ٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتفيدية ، العامة والخاصة ، على أن ترفع قراراتها إلى سيادتكم للموافقة عليها .

( ب ) أن تكلف الوزارات والمؤسسات العامة ، بناء على القواعد والإجراءات التى تصدرها اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بمراجعة مشروع الإطار فيما يخصها من نشاط إنتاجى أو استثمارى أو تمويلى أو تنفيذى ، مع التقدم بما يمن لها من

ملاحظات أو مقترحات في المواعيد ، وفقاً للنظام الذي تحدده اللجنة الوزارية لشئون التخطيط .

( ج ) تكلف اللجنة الوزارية لشئون التخطيط بتقديم تقرير نهائي إلى سيادتكم عن مشروع الإطار المقدم إليها في موعد لا يتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

( د ) تعد اللجنة الوزارية لشئون التخطيط — بصفة مبدئية — مشروع برنامج السنة الأولى من سنوات الخطة ، على أن تبدأ تلك السنة في أول يوليو سنة ١٩٦٠ وتنتهي في آخر يونيو سنة ١٩٦١ . ويشمل هذا البرنامج تطور النشاط الإنتاجي والاستهلاك والاستثمار في الدولة في القطاعين العام والخاص ووسائل التنفيذ والمتابعة .

( هـ ) تشترك اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية في اقتراح متابعة إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٦١ / ٦٠ بما يتفق والإطار العام للخطة ، وبرنامج السنة الأولى من سنوات الخطة .

وأني إذ أرفع هذه المذكرة إلى سيادتكم راجياً التفضل بالموافقة على مشروع القرار المرافق ، لأرجو أن يوفقنا الله جميعاً إلى ما فيه العزة للمواطنين والرفعة والسودد للأمة العربية .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام .

نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط

( عبد اللطيف البغدادي )

١٥ / ٢ / ١٩٦٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠

بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة ( ١٩٦٠ — ١٩٦٥ )

رئيس الجمهورية —

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط  
القومي .

وعلى القرار رقم ١٣٦٩ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء اللجنة الوزارية لشئون التخطيط  
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٣ لسنة ١٩٥٩ بتعديل تشكيل اللجنة  
المذكورة .

مادة ١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع إطار  
الخطة العامة وتحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة واقتراح ما يتصل  
بذلك من تشريعات وتوصيات ، وذلك في ضوء ما تقدمه الوزارات من مشروعات  
وعلى الاخص في النواحي الآتية :

- ١ — حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
  - ٢ — أوجه استخدام هذه الموارد في الإنتاج والاستثمار والتصدير  
والاستهلاك العام والخاص .
  - ٣ — نظم التمويل في القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة  
الائتمان وتوجيه المدخرات .
  - ٤ — النظم الخاصة بوسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من  
صادرات وواردات منظورة وغير منظورة وقروض .
  - ٥ — برامج ومشروعات التنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
  - ٦ — برامج التدريب الفني والمهني .
  - ٧ — نظم التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .
- وترفع اللجنة قرارها النهائي بشأن مشروع إطار الخطة إلى رئيس الجمهورية لإقراره .
- مادة ٢ — تصدر اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، القرارات والقواعد  
اللازمة لتكليف الوزارات والمؤسسات العامة بمراجعة بيانات الإطار فيما يخصها  
في نواحي الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والعمالة والاستيراد والتصدير والادخار

والرقابة والتنظيم . وعلى الوزارات والمؤسسات العامة تقديم مقترحاتها في هذا الشأن في المواعيد التي تحددها اللجنة .

مادة ٣ — على اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، أن تقدم إلى رئيس الجمهورية تقريراً نهائياً بشأن إطار الخطة العامة في ميعاد لا يتجاوز ١٥ مايو سنة ١٩٦٠ ، على أن يرفق بالتقرير مشروع الإطار بعد تعديله وإقراره من اللجنة ، بالإضافة إلى الملاحظات والمقترحات التي ترى اللجنة تقديمها بشأن خطوات إعداد الخطة الكاملة وإجراءات تنفيذها ومتابعتها .

مادة ٤ — تعد اللجنة الوزارية ، في موعد لا يتجاوز التاريخ المذكور في المادة السابقة ، مشروع البرنامج التفصيلي للسنة الأولى من سنى الخطة التي تبدأ في أول يولية سنة ١٩٦٠ وتنتهى في ٣٠ يونية سنة ١٩٦١ ، على أن يشمل هذا البرنامج مشروعات الاستثمار والتنمية في القطاعين العام والخاص ، وتقديرات الإنتاج والاستهلاك والعمالة ووسائل التمويل والتنفيذ والمتابعة . ويرفع مشروع البرنامج التفصيلي للسنة الأولى من سنوات الخطة إلى رئيس الجمهورية لإقراره .

مادة ٥ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بالاشتراك مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية ، دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذي يعبه وزير الخزانة المركزي ، بما يتفق مع مشروع إطار الخطة العامة والبرنامج التفصيلي للسنة الأولى من سنوات الخطة .

مادة ٦ — على نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط القومي تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ ( ١٨ مارس ١٩٦٠ )

( جمال عبد الناصر )



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠

بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة

للدولة .

### المسرو

١ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع الخطة التفصيلية لكل سنة الذى يعبه وزير التخطيط القومى ، تنفيذًا لخطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، وذلك قبل رفعه إلى رئيس الجمهورية لإقراره .

٢ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، بالاشتراك مع اللجنة الوزارية لشئون الاقتصادية ، دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة الذى يعبه وزير الخزانة ، بما يتفق وتقديرًا خطة السنوات الخمس والخطة السنوية التفصيلية التى تعد تباعًا تنفيذًا لها .

٣ — تناقش اللجنة الوزارية لشئون التخطيط ، التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة التى يعبها وزير التخطيط القومى كل ثلاثة أشهر وكل سنة ، وذلك قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية ، مشفوعة بالملاحظات والتوصيات والمقترحات التى تقرها اللجنة فى سبيل ضمان تحقيق أهداف الخطة فى المواعيد المحددة لها .

٤ — تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية وبمتابعة التنفيذ وضمان

تحقيق الاهداف ، التى تتقدم بها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة  
المسئولة عن التنفيذ .

كما أن اللجنة تعقد إجتماعات مشتركة مع اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية ،  
أو مع اللجنة الوزارية للخدمات ، لدراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية  
والادارية المتصلة بإعداد الخطة ومتابعة تنفيذها وضمان تحقيق أهدافها .

٥ — على وزير التخطيط القومى تنفيذ هذا القرار .

رئيس الجمهورية

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٦٠

فى شأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن تأليف لجان

مشتركة فى لجنة التخطيط القومى ، من التخطيط والوزارات والهيئات  
والمؤسسات العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مكاتب التخطيط

فى الوزارات والمؤسسات العامة .

**قـرـر**

مادة ١ — يتولى وزير التخطيط القومى إعداد مشروع الخطة العامة للدولة

ومتابعة تنفيذها وتقييم النجاح فى تحقيق أهدافها ، وتعاونته فى ذلك لجنة التخطيط

القومى المشككة وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والجهاز  
الفنى الملاحق بها .

والوزير فى سبيل ذلك أن يطلب من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة  
تقديم البيانات والاحصاءات والدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والإدارية  
الخاصة بإعداد الخطة العامة والخطط السنوية ومتابعة تنفيذها .

مادة ٢ — تنشأ فى كل وزارة أو مؤسسة عامة لجنة للتخطيط والمتابعة  
يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو من رئيس المصلحة أو مدير المؤسسة بحسب  
الأحوال ، كما يجوز إنشاء مثل هذه اللجنة فى المصالح الحكومية ، ويبلغ هذا  
القرار إلى وزير التخطيط القومى .

ويحضر اجتماعات هذه اللجان مندوب عن التخطيط القومى يختاره وزير  
التخطيط القومى .

وتختص لجنة التخطيط والمتابعة بإعداد مشروع الخطة العامة للسنوات الخمس  
والخطط السنوية وتقارير المتابعة ، كما تختص بتقديم جميع البيانات والقيام  
بالدراسات اللازمة للتخطيط والمتابعة ، وذلك فيما يتصل باختصاص الوزارة  
أو المصلحة أو المؤسسة العامة وكذلك بنشاط القطاع الخاص المقابل .

مادة ٣ — تكون مكاتب التخطيط والاتصال ، المشككة فى الوزارات والمصالح  
والمؤسسات العامة ، وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ ،  
أجهزة فنية معاونة للجان التخطيط والمتابعة المشار إليها فى المادة السابقة . ويكون  
رئيس مكتب التخطيط أو الاتصال ضابط اتصال من لجنة التخطيط القومى .

مادة ٤ — تنشأ فى لجنة التخطيط القومى لجان مشتركة من موظفى التخطيط  
والوزارات أو المصالح أو المؤسسات العامة وغيرهم ، يصدر بتشكيلها قرار من  
وزير التخطيط القومى بالاتفاق مع هذه الجهات ، وتولى هذه اللجان تقديم

البيانات والتقارير التي تتطلبها إعداد الخطة أو متابعة تنفيذها ، وبوجه عام القيام بما يعهد به إليها الوزير من أعمال .

مادة ٥ - على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة إعداد مشروع الخطة العامة والخطط السنوية، وذلك فيما يدخل في اختصاصها، وفيما يخص القطاع الخاص المقابل لنشاطها، وكذلك عليها اجراء ادراسات وتقديم البيانات والاحصاءات التي تلزم لإعداد الخطة العامة للدولة والخطط السنوية ، ويشمل ذلك على الأخص :

- ١ - حجم ونوع الموارد المالية والمادية والبشرية .
  - ٢ - أوجه استخدام هذه الموارد في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتصدير والاستيراد .
  - ٣ - نظم التمويل في القطاعين العام والخاص وما يتعلق بذلك من أجهزة الائتمان وتوجيه المدخرات .
  - ٤ - وسائل توفير العملات الأجنبية وما يتعلق بذلك من قروض وصادرات وواردات منظورة وغير منظورة .
  - ٥ - برامج ومشروعات التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
  - ٦ - برامج التدريب الفني والمهني ونظم الإدارة والإشراف وتوفير الفنيين والعمال .
  - ٧ - وسائل التنسيق بين الأجهزة الاقتصادية والتنفيذية العامة والخاصة .
- مادة ٦ - على الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة ، كل في حدود اختصاصه ، تحقيق الأهداف والتقديرات التي تتضمنها الخطة ، وتنفيذ مشروعاتها في الوقت المحدد . ويشمل ذلك على الأخص :
- ١ - إنشاء للمشروعات الاستثمارية بالتكاليف المقدرة وعلى الوجه المحدد في الخطة .



- ٢ — تحقيق أهداف الإنتاج السلمى وإنتاج الخدمات كما ونوعا .
- ٣ — ضمان عدم تجاوز مستلزمات الإنتاج وتكاليفه المعدلات المقدرة في الخطة .
- ٤ — حساب الموارد والاستخدامات لأهم السلع والخدمات المنتجة وتقديم تكلفة انتاجها وتسويقها وكيفية استخدامها .
- ٥ — تحقيق الصادرات والواردات وتوفير السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار والعمل على توفير النقد الأجنبي ، كل ذلك على الوجه المقدر في الخطة
- ٦ — مراقبة خطة الأجور والأرباح وعوائد حقوق التملك الناشئة عن عملية الإنتاج ومعدلاتها ، وضمان حدوثها وفقا لتقديرات الخطة .
- ٧ — احصاء المشتغلين وأجورهم ومراجعة شروط العمل وقوانينه وعلاقاته وتنظيمه وتدريب العمال والفنيين والمشرفين ، والإفادة من الخبرة الفنية والبحوث والدراسات العلمية ، مما يؤدي إلى أقصى كفاية إنتاجية بأقل تكلفة في الأعمال والمشروعات الاستثمارية ، وكذلك في النشاط الجارى مما يتصل بتقديرات الخطة .
- ٨ — تنفيذ اعتمادات الميزانية العامة للدولة في الأغراض المخصصة لذلك ، وإعداد حسابات إنتاج وتخصيص رأسمال لمؤسسات الأعمال الحكومية وحساب معدلات الإنفاق والانجاز والتكلفة بالنسبة إلى عناصر النشاط في ميزانية الادارة للحكومة توطئة لإعداد ميزانية انجاز لها .
- ٩ — إصدار القرارات والتنظيمات وإعداد الدراسات والتوصيات التي تؤدي إلى تشجيع قيام القطاع الخاص المقابل لنشاط الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة العامة بما هو مقدر له في الخطة ، سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة أو الاستيراد أو التصدير .

١٠ — العمل على تشجيع الادخار ومنع الإسراف وتحديد الاستهلاك بما يؤدي إلى تحقيق تقديرات الخطة .

مادة ٧ — تقدم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة إلى وزير التخطيط القومي تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر، وكذلك كل سنة، متضمناً سير العمل في تنفيذ الخطة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها، وذلك بالنسبة إلى مسئولية كل منها في تنفيذ الخطة، وبالنسبة إلى نشاط القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها .

وينظم وزير التخطيط القومي بقرار منه طريقة إعداد التقارير الدورية وتقديمها .

مادة ٨ — يقدم وزير التخطيط القومي إلى رئيس الجمهورية، خلال شهر من انتهاء السنة المالية للدولة، تقريراً أولياً عن متابعة تنفيذ الخطة خلال السنة المنتهية، ومدى النجاح الذي أحرز في تنفيذها، ويقدم تقريراً نهائياً عن الموضوع نفسه في خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية .

ويبلغ كل من التقريرين المشار إليهما إلى مجلس الأمة بعد الاعتماد من رئيس الجمهورية .

مادة ٩ — تقوم كل وزارة أو مصلحة أو مؤسسة عامة بإمسك دفاتر حسابات وسجلات لقيد البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروعات والأهداف والتقديرات اللازمة لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها، وتقييمها، وذلك كله وفقاً للنظام الذي يحدده وزير التخطيط بقرار منه .

مادة ١٠ — تتولى الأجهزة المشار إليها في هذا القرار مباشرة اختصاصها على الوجه المبين به، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم الجنوبي .

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٤٨ لسنة ١٩٦١

بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى واختصاصاته

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٧ و ١٣٧ من الدستور

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء لجنة التخطيط القومى

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى

### فـ -- رـ

مادة ١ - ينشأ مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للتخطيط القومى يرأسه رئيس الجمهورية، ويتكون أعضاؤه من نواب رئيس الجمهورية ومن يختاره من الوزراء ورؤساء المؤسسات العامة. ويكون وزير الدولة للتخطيط أميناً عاماً للمجلس .

مادة ٢ - يختص المجلس بوضع الأهداف القومية للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، مع مراعاة مقتضيات أمن الدولة وسلامتها فى الداخل والخارج ، وبما يتفق ومطالب إرساء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

مادة ٣ - يتولى المجلس دراسة وإقرار الخطة الشاملة التى يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج العمل ومقترحات السياسة التمويلية والاقتصادية والاجتماعية وتنظيمات تنفيذها فى الجمهورية العربية المتحدة ، بما يودى لتحقيق الأهداف المشار إليها فى المادة السابقة فى فترات زمنية محددة . وتكون تلك الخطة القومية ، بمراحلها المتلاحقة ، أساساً لتطوير المجتمع نحو تحقيق أهدافه .

مادة ٤ - يتولى المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، بصفة دورية ، النظر فى

نتائج متابعة سير العمل في تنفيذ الخطة العامة في مراحلها المختلفة . ويقوم نائب رئيس الجمهورية للتخطيط بإعداد تلك النتائج متضمنة ما يراه من مقترحات تنظيمية وتوجيهية لضمان سير التنفيذ نحو تحقيق أهداف الخطة العامة بالمعدل المرسوم وفي الأمانة المقررة ، وله أن يستعين في ذلك بمختلف أجهزة الدولة .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجمهورية قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

مادة ٦ - على نواب رئيس الجمهورية والوزراء ورؤساء المؤسسات العامة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ ( ٢٤ أغسطس ١٩٦١ )  
( جمال عبد الناصر )

صدر هذا القرار فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦١ وأبلغ إلى السادة نواب رئيس الجمهورية وجميع السادة الوزراء ونوابهم .

سكرتير عام الحكومة

( عبد السلام بدوى )



## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦١

بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة .

وعلى القرار رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠ باعتماد الخطة العامة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعه تنفيذها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن اختصاصات اللجنة الوزارية لشئون التخطيط .

### فـرـو

#### ( المادة الأولى )

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى مراجعة الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة فى مراحلها المتلاحقة ، ومنها مشروع الخطة التفصيلية السنوية التى يقوم بإعدادها نائب رئيس الجمهورية للتخطيط ، متضمنة برامج ، ومقترحات للسياسة التويلية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمات اللازمة لتنفيذها فى الجمهورية فى فترات زمنية محددة توطئة لعرضها على المجلس الأعلى للتخطيط القومى .

#### ( المادة الثانية )

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى دراسة تقارير متابعة سير العمل فى تنفيذ الخطة على المستويات المحلية ومستوى الجمهورية ، والتى تتقدم بها  
( م ٢٦ — التخطيط الاقتصادى )

قطاعات الإنتاج والخدمات ومؤسساتها في النشاطين العام والخاص . وتقوم اللجنة ، بصفة دورية ، ببحث ودراسة ما قد ينشأ من صعوبات بين تلك القطاعات في تطورها طبقا للخطة العامة حتى يمكن التنسيق بينها واقتراح حلول لمشاكلها . ويرفع نائب رئيس الجمهورية للتخطيط تقريراً عن نتائج كل ذلك إلى المجلس الأعلى للتخطيط القومى كل ثلاثة أشهر .

#### ( المادة الثالثة )

تتولى اللجنة الوزارية لشئون التخطيط القومى دراسة جميع المسائل والمشروعات والتوصيات المتصلة بإعداد الخطة السنوية ومتابعة التنفيذ ، والتي تتقدم بها الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والمحافظات ، وذلك لضمان الترابط والتكامل وعدم التعارض بين برامج العمل وبين الأهداف بالتفصيل المطلوب في مرحلتى الخطة السنوية ومتابعة التنفيذ .

#### ( المادة الرابعة )

تناقش اللجنة مشروع الميزانية العامة للدولة ومشروع ميزانية النقد الأجنبي اللتين تعدهما وزارة الاقتصاد والخزانة في ضوء الطاقة المالية للدولة في القطاع العام والقطاع الخاص ، وبما يتفق ومطالب تنفيذ الخطة العامة للجمهورية والخطط السنوية التفصيلية التي تعد تباعاً ، ولتحقيق التوافق والتناسق المطلوب بين هاتين الميزانيتين .

#### ( المادة الخامسة )

على نائب رئيس الجمهورية للتخطيط تنفيذ هذا القرار  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٨١ ( ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦١ )  
( جمال عبد الناصر )

سكرتير عام الحكومة  
( عبد السلام بدوى )

المجموعة الأولى  
من المرحوم الإدمهائية  
من ١ الى ٣٠  
تطور الاقتصاد الاد القومى  
فى سنوات الخطة الخمسية الأولى  
١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥





## ملحق رقم ١ (أ)

### تطور إجمالي الدخل المحلي في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ / ١٩٦٥

( بالأسعار الثابتة ٥٩ / ١٩٦٠ وبالمليون جنيه )

القطاعات	إجمالي الدخل المحلي في سنوات الخطة						إجمالي الدخل المحلي في سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	القطاعات
	السنة الأولى ٦٢ / ٦٤	السنة الثانية ٦٣ / ٦٤	السنة الثالثة ٦٤ / ٦٥	السنة الرابعة ٦٥ / ٦٦	السنة الخامسة ٦٦ / ٦٧	السنة السادسة ٦٧ / ٦٨		
الزراعة الصناعة المسكهر بـ التيشييد (١)	٤٠٣٧ ٣٨٥٦ ٩٨ ٤٧١	٤٣٦٩ ٣٢٩٢ ١٨٤ ٨٣٥	٤٧٧٠ ٣٨٥٠ ٢٢٤ ٩٢٦	٤٥٢٩ ٣٦٩٦ ١٨٦ ٩٦٠	٤٣٦٩ ٣٢٩٢ ١٨٤ ٨٣٥	٤٧٧٠ ٣٨٥٠ ٢٢٤ ٩٢٦	٧٢٠ ١٢٨٧ ١٢٦ ٤٥٥	الزراعة الصناعة المسكهر بـ التيشييد (١)
تجميع القطاعات السلمية النقل والمواصلات التجارة والمال المباني السكنية المرافق العامة الخدمات الأخرى	٧١٨٢ ٩٢٩ ١٢٩٢ ٧٣٠ ٦٤ ٣٦٥	٧٤٤٧ ١٠٣٢ ١٤٥١ ٧٢٨ ٦٩ ٣٦٥	٨٥٧٥ ١٢٧١ ١٥٤٠ ٧٧٦ ٧٤ ٣١٣	٩٣٧١ ١٤٤٠ ١٤٨٣ ٧٨٧ ٧٦ ٣٥٤	٩٧٧ ١٥٧٦ ١٥١١ ٨٠١ ٧٧ ٣٨٧	٢٥٨٨ ٦٤٧ ٢٢٧ ٧١ ١٥٢ ١٢٢	٢٦٠ ٦٩٦ ١٧٦ ٩٧ ٢٠٣ ٤٦١	تجميع القطاعات السلمية النقل والمواصلات التجارة والمال المباني السكنية المرافق العامة الخدمات الأخرى
تجميع قطاعات الخدمات	٧١٨٨ ٦١٨٨	٧٤٤٧ ١٠٣٢	٨٥٧٥ ١٢٧١	٩٣٧١ ١٤٤٠	٩٧٧ ١٥٧٦	٢٥٨٨ ٦٤٧	٢٦٠ ٦٩٦	تجميع قطاعات الخدمات
المجموع السكنى	١٢٨٥٢	١٣٦٣٥	١٥٣٦٧	١٦٦٩٧	١٧٦٣٢	١٨٧٧٠	٢٧٧١	المجموع السكنى

(١) بالأسعار الجارية .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ / ١٩٦٥ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء، يوليو ١٩٦٦، ص ٤٤ .

# ملحق رقم ١ (ب)

## تطور إجمالي الدخل المحلي

في المخطلة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠

( بالآسعار الجارية وبالمليون جنيه )

القطاعات	إجمالي الدخل المحقق في سنوات المخطلة						إجمالي الدخل المحقق في السنة الأساسية ١٩٦٠/٥٩	نسبة الزيادة في إجمالي الدخل المحلي في السنة الأساسية من سنة الأساس	نسبة الزيادة في إجمالي الدخل المحلي في السنة الأساسية من سنة الأساس (%)
	السنة الأولى ١٩٦١/٦٠	السنة الثانية ١٩٦٢/٦١	السنة الثالثة ١٩٦٣/٦٢	السنة الرابعة ١٩٦٤/٦٣	بشنة خاصة ١٩٦٥/٦٤	من سنة الأساس			
الزراعة	٤٠٠٢٧	٣٧٢٣٠	٤٢٥٢٢	٤٧٥٠٠	٥٢٨٢٣	١٢٢٣٢	٣٠٠٤		
الصناعة	٢٨٥٢٦	٣٠٩٢٩	٣٥٠٠٩	٣٩٢٣٢	٤٢٣٣٤	١٦٧٧١	٦٥٠٢		
الكهرباء	١٢٢٢	١٦٩٢	١٨٢٤	١٩٢٣	٢٣٢٢	١٢٢٤	١٣٦٧		
التشييد	٤٤٢	٧٢٢٦	٨٢٥٥	٩٦٠	٩٢٢٦	٤٥٥٥	٩٦٦		
مجموع القطاعات السكنية	٧٤٤٧٧	٧٧٢٢٨	٨٧٨٠٠	٩٨٢٢٦	١٠٦٧٥٥	٣٤٩٢٣	٤٨٢٦		
التجارة والمواصلات	١٠٠٢٢	١١٦٢٩	١٢٢٢٧	١٥٦٢٢	١٧٢٣٥	٨٠٠٢٦	٨٦٢٨		
السكان	١٤٤٥٢	١٥١٢٦	١٥٤٢٠	١٦٠٥٥	١٦٨٠٠	٢٨٢٨	٣٠٠٢٠		
المرافق العامة	٧٢٢٨	٧٦٢٣	٧٧٢٦	٧٨٢٧	٧٩٢١	٦٢١	٨٢٤		
الخدمات الأخرى	٢٩٠٢٩	٢٨٦٢٦	٣١٢٢١	٣٥٤٢٠	٣٨٧٢٩	١٢٢٢٤	٤٦٢١		
مجموع قطاعات الخدمات	٦١٨٢٨	٦٣٨٢٣	٦٨٤٢٨	٧٥٧٢٠	٨١٦٥٥	٢٤٩٢٥	٤٤٢٠		
المجموع الكلي	١٢٦٦٣٥	١٤١١٢١	١٥٦٢٢٨	١٧٢٢٩٦	١٨٨٤٢٠	٥٩٨٢٨	٤٦٢٦		

ملحق رقم ٢ (١)

تطور الإنتاج في الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٥ / ٦٠ )

( بالاسعار الثابتة بالمليون جنيه )

الإنتاج المحقق في سنوات الخطة						
القطاع	الإنتاج المحقق في سنة الأساس		نسبة الزيادة في السنة الخامسة من سنة الأساس (%)			
	١٠٠ / ٦٠	٦١ / ٦٠	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الزراعة	١٠٨١ر٦	٥٨٢ر٧	١١٥٢ر٣	١١٩٨ر٣	١٢١٩ر٩	١٢٢٢ر٩
الصناعة	١٠٨٦ر٧	١٠٠ر٥	٢٢ر٠	٢٨ر٤	٢١ر٦	٢٤ر٤
الكهرباء	١٨ر٤	١٠٠ر٥	١٤١ر٧	١٦٥ر٩	٢٠٦ر٢	٢٢٩٨ر٢
التشييد	١٠٢ر١	١٨٥٧ر٥	١٩٢٣ر١	١٧٢ر٠	١٩١ر٠	٢٠٨ر٦
مجموع القطاعات السبعية	١٧٨٠ر٨	١٤٦ر٥	١٩٦ر٥	١٩٢ر٥	٢٠٢ر٩	٢٠٩ر٩
النقل والمواصلات	١٣٥ر٥	١٩٦ر٥	١٩٢ر٥	٢٠٢ر٩	٢٠٢ر٢	٢٠٩ر٩
التجارة والمال	١٦٥ر٣	٧٧ر٥	٧٩ر٤	٨١ر١	٨٢ر٢	٨٤ر٠
المباني السكنية	٧٦ر٠	١١ر٣	١٢ر١	١٢ر٨	١٢ر٢	١٣ر٤
المرافق العامة	١١ر١	٢٩٦ر١	٢٩٩ر٨	٤٧٧ر٢	٥٥٨ر٦	٥٩٠ر٤
الخدمات الأخرى	٢٧١ر٢	٨٢٨ر٠	٨٤٤ر١	٩٤٦ر٠	١٠٤٧ر٤	١١٠٦ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	٧٥٩ر١	٢٦٨٥ر٥	٢٧٧٧ر٢	٢٠٨٦ر٢	٢٣٤٥ر٧	٢٤٧٤ر١
المجموع الكلي	٢٥٤٧ر٩					

• التشييد بالاسعار الجارية

المصدر: المؤشرات الإحصائية للمجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، الجهاز المركزي للاستبانات العامة والإحصاء ، الإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٩٠.

ملحق رقم ٢ (ب)

تطور الإنتاج في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٥ / ٦٠)

( بالآسعار الجارية والمليون جنيه )

نسبة الزيادة في السنة الخامسة إلى سنة الأساس (%)	زيادة السنة الخامسة من سنة الأساس	سنوات الخطة						سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	القطاع
		السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤	السنة الرابعة ٦٤ / ٦٣	السنة الثالثة ٦٣ / ٦٢	السنة الثانية ٦٢ / ٦١	السنة الأولى ٦١ / ٦٠			
٢٧ ر ٧	١٦١ ر ٠	٧٤٢ ر ٦	٦٧٧ ر ٠	٦٢٥ ر ٧	٥٦٤ ر ٨	٥٨٢ ر ٧	٥٨١ ر ٦	الزراعة الصناعة الكهرباء التشييد	
٤٩ ر ٤	٥٢٦ ر ٩	١٦٢٣ ر ٦	١٥٠٤ ر ٢	١٣٧٤ ر ٥	١١٩٨ ر ٢	١١٥٢ ر ٢	١٠٨٦ ر ٧		
١١٢ ر ٥	٢٠ ز ٧	٢٩ ر ١	٢٤ ر ٦	٢١ ر ٦	٢٨ ر ٤	٢٢ ر ٠	١٨ ر ٤		
٧٢ ر ٥	٧٩ ر ١	١٨١ ر ٢	٢٠٦ ر ٢	١٦٥ ر ٩	١٤١ ر ٧	١٠٠ ر ٥	١٠٢ ر ١		
٤٤ ر ٦	٧٩ ر ٧	٢٥٨٦ ر ٥	٢٤٠٢ ر ١	٢١٩٧ ر ٧	١٩٢٣ ر ١	١٨٥٧ ر ٥	١٧٨٨ ر ٨	مجموع القطاعات السلعية المنزل والمواصلات التجارة والمال الإسكان المرافق العامة الخدمات الأخرى	
٧٠ ر ٧	٩٥ ر ٨	٢٢١ ر ٣	٢٠٩ ر ١	١٨٢ ر ٥	١٦٠ ر ٣	١٤٦ ر ٥	١٢٥ ر ٥		
٤٠ ز ٢	٦٦ ر ٦	٢٢١ ر ٩	٢١٨ ر ٩	٢٠٢ ر ٩	١٩٢ ر ٥	١٩٦ ر ٠	١٦٥ ر ٢		
٩ ر ٥	٧ ر ٢	٨٣ ر ٢	٨٢ ر ٢	٨١ ر ١	٧٩ ر ٤	٧٧ ر ٥	٧٦ ر ٠		
٢٢ ر ٤	٢ ر ٦	١٤ ر ٧	١٣ ر ٢	١٢ ر ٨	١٢ ر ١	١١ ر ٢	١١ ر ٢	مجموع قطاعات الخدمات	
٥٩ ر ١	٢١٩ ر ٢	٥٩٠ ر ٤	٥٥٨ ر ٦	٤٧٧ ر ٢	٣٩٩ ر ٨	٢٩٦ ر ٧	٢٧١ ر ٢		
٥١ ر ٧	٢٩٢ ر ٤	١١٥١ ر ٥	١٠٨٢ ر ١	٩٥٦ ر ٥	٨٤٤ ر ١	٨٢٨ ر ٠	٧٥٩ ر ١		
٤٦ ر ٧	١١٩٠ ر ١	٢٧٢٨ ر ٠	٢٥٠٤ ر ٢	٢١٥٤ ر ٢	٢٧٧٧ ر ٢	٢٦٨٥ ر ٥	٢٥٤٧ ر ٩		



## ملحق رقم ٣

### الصورة التراكيبية لنتائج متابعة أهداف الاستثمارات

( القيمة بملايين الجنيهات )

في الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦٥

نسبة المنفذ إلى المقرر في الخطة الخمسية الأولى /.	جولة المنفذ في السنوات الخمس	الاستثمارات المنفذة					جولة المقرر في الخطة الأولى	الاستثمار في سنة الأساس ٥٩ / ٦٠	النطاق
		السنة الثانية							
		السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة	السنة السابعة	السنة الثامنة			
١٠١١	١١٨٠٤	٣٢٥٥	٣٠٥٩	٢٠٥٦	١٧٥٨	١٦٥٦	١١٧٥	١٦٥٧	الزراعة الري والصحري السد العالي الصناعة الكهرباء
٧٥٥٤	١٣٨٥٠	٣٧٥٩	٣٦٥٤	٢٩٥٢	١٩٥٧	١٤٥٨	١٨٣٥	٨٥٦	
٢٠٨٥	٩٨٥٦	١٨٥٦	٣٤٥٨	٢٤٥٠	١٤٥٤	٦٥٨	٤٧٥٤	٤٥٢	
٩٥٥٨	٤٥٣٥٩	٩٩٥٩	١٠٥٥٤	٨٥٥٥	٥٥٥٣	٦٥٨	٤٤٥٧	٤٩٥٣	
٧٨٥١	١١٢٥٦	٥٣٥٧	٣٥٥٦	١١٥٩	٦٥٣	٥٥٦	١٤٤٥٢	٦٥٢	
٩٣٥١	٨٧١٥٥	٢٤٢٥١	٢٤٣٥١	١٦٦٥٢	١٠٨٥٥	١١١٥٦	٩٣٦٥٣	٨٥٥٠	جولة القطاعات السلعية
١١١٥٠	٢٧٥٥٨	٤٥٥٩	٤٥٥٩	٤٨٥٦	٦٦٥٥	٦٨٥٩	٢٤٤٥٥	٣٥٥٨	
٦٦٥٩	٢٣٥٤	٣٥٤	٤٥٢	٥٥٢	٤٥٧	٥٥٩	٣٥٥٠	٣٥٥٨	
٨١٥٢	١٦١٥٥	٢٩٥٦	٣٧٥٤	٣٧٥٦	٣٧٥٨	١٩٥١	١٩٩٥٠	٣١٥١	
١٥٥٢	٥٥٥٥	١٥٥٩	٨٥٢	١٣٥٥	١٥٥٢	٧٥٧	٥٥٥٤	٧٥٥	
١٢٥٥٦	١٢٥٥٤	٣٢٥٤	٣٨٥٦	٢٨٥٥	٢٣٥٤	١٢٥٤	١١٢٥٢	١٢٥٠	المباني السكنية المرافق العامة خدمات أخرى جولة قطاعات الخدمات
١٥٥٥٤	٦٤٥٥٤	١٢٥٥٢	١٢٥٥٢	١٣٥٥٤	١٤٥٥٦	١١٥٥٠	٦٤٥٥٦	٨٥٥٤	
١٥٥٥٤	٦٤٥٥٤	١٢٥٥٢	١٢٥٥٢	١٣٥٥٤	١٤٥٥٦	١١٥٥٠	٦٤٥٥٦	٨٥٥٤	
١٥٥٥٤	٦٤٥٥٤	١٢٥٥٢	١٢٥٥٢	١٣٥٥٤	١٤٥٥٦	١١٥٥٠	٦٤٥٥٦	٨٥٥٤	
١٥٥٥٤	٦٤٥٥٤	١٢٥٥٢	١٢٥٥٢	١٣٥٥٤	١٤٥٥٦	١١٥٥٠	٦٤٥٥٦	٨٥٥٤	
٩٥٥٩	١٥١٢٥٠	٣٦٤٥٣	٣٧٢٥٤	٢٩٩٥٦	٢٢٥٥١	٢٢٥٥٦	١٥٧٦٩٩	١٧١٥٤	الإجمالي العام

\* القيمة عامة عن الأرض وبدون التغير في المخزون .

المصدر : المذكرات الإحصائية لجمعية الإحصاء المصرية ، المجلد ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الإدارة المركزية للإحصاء ، يوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٨ .

## ملحق رقم ٤

تطور المأالة في النخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠

( العدد بالآلاف )

نسبة الزيادة في السنة الخامسة من سنة الأساس ٪	زيادة المأهولة السنة الخامسة من سنة الأساس	سنوات المخطط						سنة الأساس ٦٠/٥٩	القطاعات
		السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠			
١٦٥	٥٣٥٠	٣٧٨٠٠	٣٦٧٣٠	٣٦٣٢٠	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠	٣٢٤٥٠	الزراعة	
٣٧١	٢٢٣٢	٨٢٥٠	٧٨٩٧	٧٢٥٩	٦٧٩٠	٦٢٥٦	٦٠١٨	الصناعة	
٥١٣	٦١	١٨٠	١٧٩	١٧٤	١٥١	١٣١	١١٨	الكهرباء	
٨٦٦	١٦٠٢	٣٤٥٢	٣٣٤٢	٣١٥٧	٢٦٣٠	١٦٦٠	٨١٥٠	التشيد	
٢٢٩	٩٢٤٥	٤٩٦٨٢	٤٨١٤٨	٤٦٩١٠	٤٥٥٧١	٤٤٠٤٧	٤٠٤٣٧	مجموع القطاعات الأساسية	
٢٧٠	٥٩١	٢٧٧٧	٢٥٨٣	٢٤٩٢	٢٣٩٢	٢٥٢٧	٢١٨٦	النقل والمواصلات	
١٤٨	٩٤٠	٧٢٩٧	٧١٩٠	٧٠٢٢	٦٨٠٩	٦٦٣٠	٦٣٥٧	للخدمة والمال	
٣١٢	٥٠	٢١٠	١٨٥	١٨١	١٨٠	١٦٠	١٦٠	السكان	
٢٠٢	١	٣٠٢	٢٩٥	٢٨٧	٢٧١	٢٤٣	٢٥٢	المرافق العامة	
٢٢٥	٢٢٩٧	١٣٠٦٥	١٢٤٤٩	١١٧٩٠	١١٣٤٦	١١٥١٢	١٠٦٦٨	الخدمات الأخرى	
٢٠٥	٤٠٢٩	٢٣٦٥٢	٢٢٧٠٢	٢١٧٧٢	٢٠٩٩٨	٢١٠٧٢	١٩٦٢٣	مجموع قطاعات الخدمات	
٢٢١	١٢٧٧٤	٧٣٣٣٤	٧٠٨٥٠	٦٨٦٨٢	٦٦٥٦٩	٦٥١١٩	٦٠٠٦٠	المجموع السكاني	

المصدر : المآترات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، الجهاز المركزى للتبئة والإحصاء ، الإدارة المركزية للإحصاء ،

بوليو ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

## ملحق رقم ٥

تطور الأجور في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠

( بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه )

نسبة الزيادة في الأجور من سنة الأساس (%)	الزيادة في الأجور من سنة الأساس	الأجور المحقة في سنوات الخطة						الأجور المحقة في سنة الأساس ٦٠/٥٩	القطاعات
		السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠			
٧٠ر٨	٦٩ر٤	١٦٧ر٤	١٣٩ر٣	١٢٦ر٣	١١٧ر٠	٩٩ر٠	٩٨ر٠	الزراعة الصناعة السكك الحديدية التشييد	
٦٨ر٥	٦٠ر٨	١٤٩ر٦	١٣٨ر١	١٢٥ر١	٩٠ر١	٧٨ر٤	٨٨ر٨		
٩٥ر٨	٢٣ر٣	٤ر٧	٥ر٥	٤ر٢	٣ر٨	٣ر٣	٤ر٤		
٧٩ر٦	٢٣ر٨	٥٣ر٧	٥٢ر٢	٤٧ر٤	٤١ر٩	٢٧ر٣	٢٩ر٩		
٧١ر٣	١٥٦ر٣	٣٧٥ر٤	٣٣٤ر١	٣٠٣ر٠	٢٥٢ر٨	٢٠٨ر٠	٢١٩ر١		
٥٤ر٥	٢١ر٤	٦٠ر٧	٥٥ر٧	٤٨ر٨	٤٦ر٧	٤٣ر٣	٣٩ر٣	مجموع القطاعات السامية النقل والمواصلات التجارة والمال السكان المرافق العامة الخدمات الأخرى	
٤٤ر٩	٣١ر٥	١٠١ر٧	٩٦ر٤	٨٨ر٩	٨٢ر١	٧٦ر٩	٧٠ر٢		
٨٠ر٠	٠ر٨	١ر٨	١ر٦	١ر٦	١ر٩	١ر٨	١ر٠		
٤٢ر٦	٢ر٣	٧ر٧	٦ر٤	٦ر٢	٥ر٩	٤ر٨	٤ر٥		
٥٤ر٦	١١٧ر١	٣٣١ر٦	٢٩٨ر٠	٢٥٨ر٢	٢٢٨ر٩	٢٣١ر٧	٢١٤ر٥		
٥٢ر٤	١٧٣ر١	٥٠٣ر٥	٤٥٨ر١	٤٠٣ر٧	٣٦٥ر٥	٣٥٨ر٥	٣٣٠ر٤	مجموع قطاعات الخدمات المجموع الكلي	
٥٩ر٩	٣٢٩ر٤	٨٧٨ر٩	٧٩٢ر٢	٧٠٦ر٧	٦١٨ر٣	٥٦٦ر٥	٥٤٩ر٥		

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، الجهاز المركزي للتبئة والإحصاء ، الإدارة المركزية للإحصاء ،

يناير ١٩٦٦ ، ص ٢٧٠ .

ملحق رقم ٦

الأرقام القياسية للإنتاج

في الخطة الخمسية الأولى ( ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ )

( سنة الأساس ٦٠/٥٩ = ١٠٠ )

سنوات الخطة						القطاعات
السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	سنة الأساس	
الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	٦٠/٥٩	
٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠		
١١٦ر٨	١١١ر٩	١٠٧ر١	٩٧ر١	١٠٠ر٢	١٠٠	الزراعة
١٣٥ر٣	١٢٩ر٥	١٢١ر٥	١١٠ر٣	١٠٦ر٠	١٠٠	الصناعة
٢٠٦ر٠	١٨١ر٥	١٧١ر٧	١٥٤ر٣	١١٩ر٦	١٠٠	الكهرباء
١٧٧ر٥	٢٢ر١	١٦٢ر٥	١٣٨ر٨	٩٨ر٤	١٠٠	التشييد
١٣٢ر٤	١٢٨ر٥	١١٩ر٧	١٠٨ر١	١٠٣ر٨	١٠٠	مجموع القطاعات السلعية
١٥٣ر٩	١٤١ر١	١٢٦ر٩	١١٨ر٣	١٠٨ر١	١٠٠	النقل والمواصلات
١٢٦ر٨	١٢٢ر٤	١٢٢ر٧	١١٦ر٥	١١٨ر٦	١٠	التجارة والمال
١١٠ر٥	١٠٨ر٣	١٠٦ر٧	١٠٤ر٥	١٠٢ر٠	١٠٠	المباني السكنية
١٢٠ر٧	١١٨ر٩	١١٥ر٣	١٠٩ر٠	١٠١ر٨	١٠٠	المرافق العامة
١٥٩ر١	١٥٠ر٥	١٢٨ر٦	١٠٧ر٧	١٠٦ر٩	١٠٠	الخدمات الأخرى
١٤٥ر٧	١٣٨ر٠	١٢٤ر٦	١١١ر٣	١٠٩ر١	١٠٠	مجموع قطاعات الخدمات
١٣٦ر٤	١٣١ر٣	١٢١ر١	١٠٩ر١	١٠٥ر٤	١٠٠	المجموع الكلى

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ -

٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ .



ملحق رقم ٧

التغير في هيكل الإنتاج

في الخطة الخمسية الأولى ( ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ )

( نسبة مئوية )

القطاعات	سنة الأساس ٦٠/٥٩	سنوات الخطة				
		السنة الأولى ٦١/٦٠	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الخامسة ٦٥/٦٤
الزراعة	٢٢ر٨	٢١ر٧	٢٠ر٣	٢٠ر٢	١٩ر٤	١٩ر٦
الصناعة	٤٢ر٧	٤٢ر٩	٤٣ر٢	٤٢ر٧	٤٢ر١	٤٢ر٣
الكهرباء	٧ر٧	٨ر٨	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	١١ر١
التشييد	٤ر٠	٣ر٨	٥ر١	٥ر٤	٦ر٢	٥ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٧٠ر٢	٦٩ر٢	٦٩ر٦	٦٩ر٣	٦٨ر٧	٦٨ر٢
النقل والمواصلات	٥ر٣	٥ر٥	٥ر٨	٥ر٦	٥ر٧	٦ر٠
التجارة والمال	٦ر٥	٧ر٢	٦ر٩	٦ر٦	٦ر٠	٦ر٠
المباني السكنية	٣ر٠	٢ر٩	٢ر٩	٢ر٦	٢ر٥	٢ر٤
المرافق العامة	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
الخدمات الأخرى	١٤ر٦	١٤ر٨	١٤ر٤	١٥ر٥	١٦ر٧	١٧ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	٢٩ر٨	٣٠ر٨	٣٠ر٤	٣٠ر٧	٣١ر٣	٣١ر٨
المجموع الكلى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ .

ملحق رقم ٨

تطور المساحة المحصولية حسب العروات

( الوحدة بالآلاف فدان )

السنوات	المحصول الشتوى	المحصول الصيفى	المحصول النبل	حداثق الفا كمة (١)	الجملة
١٩٥٢	٤٣٦٤	٣٠٢٦	١٨٢٤	٩٤	٩٣٠٨
١٩٥٣	٤٦١١	٢٥١٩	٢١٤٩	٩٨	٩٣٧٧
١٩٥٤	٤٨٠٥	٢٩٧٤	٢٠٢٩	١٠١	٩٩٩
١٩٥٥	٤٧٠١	٣١٩٦	١٩٦٠	١٠٩	٩٩٦٦
١٩٥٦	٤٧٠٨	٣١٨٩	١٩٥٨	١٠٧	٩٩٦٢
١٩٥٧	٤٧٢٥	٣٢٧٢	١٨٩٢	١١١	١٠١٠٠
١٩٥٨	٤٦٥٣	٣٢٦٢	٢٠٥٩	١١٥	١٠٨٩
١٩٥٩	٤٧٧٠	٣٤٠٥	١٩٦٩	١٢٦	١٠٢٧٠
١٩٦٠	٤٨٠٨	٣٥٣٣	١٨٩٨	١٣١	١٠٣٧٠
١٩٦١	٤٦٩٢	٣٥٢٧	١٦١٦	١٣٧	٩٩٧٢
١٩٦٢	٤٨٢٢	٣٧٠٣	١٦٩٥	١٤٥	١٠٣٦٥
١٩٦٣	٤٧٢٩	٣٩٢	١٥٩٢	١٥٧	١٠٣٨٠
١٩٦٤	٤٧٧٢	٣٩٢٥	١٥٣٧	١٧٢	١٠٤٠٦
١٩٦٥	٤٦٤٨	٤٧١٣	٧٦٣	١٨٦	١٠٣١٠

(١) لا تشمل النخيل .

تشمل بيانات مديرية التحرير والمساحات المستهلكة خضراء اعتبارا من عام ١٩٦٣ ،

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٩٩ .

ملحق رقم ٩

الدخل المحلى ونصيب الفرد منه فى السنوات ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٥/٦٤  
( بأسعار عام ١٩٥٣/٥٢ )

السنوات	الدخل المحلى بالمليون جنيه	الزيادة %	نصيب الفرد بالجنيه	الزيادة %
١٩٥٣/٥٢	٨٠٦ر٠	—	٣٧ر١	—
١٩٥٤/٥٣	٨٧١ر٠	٨ر١	٣٩ر١	٥ر٤
١٩٥٥/٥٤	٩٣٠ر٠	٦ر٨	٤٠ر٨	٤ر٣
١٩٥٦/٥٥	٨٨١ر٠	٥ر٦	٣٧ر٧	٧ر٦
١٩٥٧/٥٦	٨٩٧ر٠	١ر٨	٣٧ر٥	٠ر٥
١٩٥٨/٥٧	٩٥٩ر٠	٦ر٩	٣٩ر٩	٦ر٤
١٩٥٩/٥٨	٩٨٥ر٠	٢ر٧	٣٩ر٤	١ر٣
١٩٦٠/٥٩	١٠٩١ر٠	١٠ر٨	٤٢ر٦	٨ر١
١٩٦١/٦٠	١١٣٩ر٠	٤ر٤	٤٣ر٣	١ر٦
١٩٦٢/٦١	١١٩٠ر٠	٤ر٥	٤٤ر٢	٢ر١
١٩٦٣/٦٢	١٣٢٤ر٠	١١ر٣	٤٨ر٠	٨ر٦
١٩٦٤/٦٣	١٤١٦ر٠	٦ر٩	٤٩ر٩	٤ر٠
١٩٦٥/٦٤	١٤٨٠ر٠	٤ر٥	٥٠ر٧	١ر٦

المصدر : «زيادة السكان فى ج.ع.م وتحتها لمتنبة» مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ،  
الجهاز المركزى لتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٠٦ .

ملحق رقم ١٠

الدخل المحلى ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية  
في السنوات ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٥/٦٤

السنوات	الدخل المحلى بالمليون جنيه	الزيادة %	نصيب الفرد بالجنيه	الزيادة %
١٩٥٣/٥٢	٨٠٦ر٠	—	٣٧ر١	—
١٩٥٤/٥٣	٨٤٧ر٠	٥ر١	٣٨ر٠	٢ر٤
١٩٥٥/٥٤	٩٢٠ر٠	٩ر٦	٤٠ر٣	٦ر١
١٩٥٦/٥٥	٩٦٥ر٠	٤ر٩	٤١ر٣	٢ر٥
١٩٥٧/٥٦	١٠٦٧ر٠	١٠ر٦	٤٤ر٦	٨ر٠
١٩٥٨/٥٧	١١٢٦ر٠	٥ر٥	٤٦ر١	٣ر٤
١٩٥٩/٥٨	١١٥٧ر٠	٢ر٨	٤٦ر٣	ر٤
١٩٦٠/٥٩	١٢٨٥ر٢	١١ر١	٥٠ر٢	٨ر٤
١٩٦١/٦٠	١٣٦٣ر٥	٦ر١	٥١ر٩	٣ر٤
١٩٦٢/٦١	١٤١١ر١	٣ر٥	٥٢ر٥	١ر٢
١٩٦٣/٦٢	١٥٦٢ر٧	١٠ر٧	٥٦ر٦	٧ر٨
١٩٦٤/٦٣	١٧٣٩ر٦	١١ر٣	٦١ر٣	٥ر٦
١٩٦٥/٦٤	١٨٨٤ر٠	٨ر٣	٦٤ر٥	٥ر٢

المصدر : زيادة السكان في ج.ع.م وتحياتها للنسبة ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز  
المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ٢٠٥ .



من سنة ١٨٩٨ إلى ١٩٦٤

السنوات	تقدير الدخل المحلي بالأسعار الجارية مليون جنيه	تقدير عدد السكان بالبلون	نصيب الفرد من الدخل				معدل التغير في دخل الفرد على أساس		
			الأسعار الجارية	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٣٩	أسعار ١٩٤٥	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٤٥	
١٨٩٨	٩٠	٩٠٩	٩٠١	٩٠٦	١٢٠٨	٣٧٠	٧٧	١٢٤	١٢٨
١٩١٣	١٥٠	١٢٠٣	١٢٠٤	١٢٠٤	١٦٠٥	٤٧٠	١٠٠	١٦٠	١٦٥
١٩٢١	٣٠٢	١٣٠٤	٢٢٠٤	٢٢٠١	١٦٠٧	٤٦٠	٩٨	١٥٦	١٦١
١٩٢٥	٢٦٥	١٤٠٠	١٩٠٠	١١٠٥	١٥٠٣	٤٤٠	٩٣	١٤٩	١٥٣
١٩٢٨	٢٥٦	١٤٠٥	١٧٠٨	١١٠٥	١٥٠٣	٤٤٠	٩٣	١٤٩	١٥٣
١٩٣١	١٦٢	١٥٠٠	١٠٠٩	٨٠٧	١١٠٦	٣٣٠	٧٠	١١٣	١١٦
١٩٣٣	١٥١	١٥٠٢	٩٠٩	٧٠٨	١٠٠٤	٣٠٠	٦٣	١٠١	٢٠٤
١٩٣٥	١٨٥	١٥٠٦	١١٠٩	٩٠١	١٢٠١	٣٥٠	٧٣	١١٧	١٢١
١٩٣٧	١٦٥	١٦٠٠	١٠٠٣	٨٠٠	١٠٠٧	٣١٠	٦٥	١٠٤	١٠٧
١٩٣٨	١٦٦	١٦٠٣	١٠٠٢	٧٠٨	١٠٠٤	٣٠٠	٦٣	١٠١	١٠٤
١٩٣٩	١٦٨	١٦٠٦	١٠٠٢	٧٠٧	١٠٠٢	٢٩٠	٦٢	١٠٠	١٠٣
١٩٤٠	١٩١	١٦٠٩	١١٠٤	٧٠٩	١٠٠٥	٣٠٠	٦٤	١٠٢	١٠٥
١٩٤١	٢٣٣	١٧٠٢	١٣٠٧	٧٠٧	١٠٠٢	٢٩٠	٦٢	١٠٠	١٠٣
١٩٤٢	٢٢٦	١٧٠٥	١٨٠٩	٨٠٠	١٠٠٧	٣١٠	٦٥	١٠٤	١٠٧
١٩٤٣	٣٩٠	١٧٠٨	٢٢٠٤	٧٠٢	٩٠٦	٢٧٠	٥٨	٩٣	٩٦
١٩٤٤	٤٦٤	١٨٠١	٢٦٠٣	٧٠٥	١٠٠٠	٢٩٠	٦٠	٩٧	١٠٠
١٩٤٥	٥٠٢	١٨٠٤	٢٨٠١	٧٠٥	١٠٠٠	٢٨٠	٦٠	٩٧	١٠٠
١٩٤٦	٤٧٥	١٨٠٨	٢٦٠٢	٧٠١	٩٠٥	٢٧٠	٥٧	٩٢	٩٥
١٩٤٧	٥٢٠	١٩٠٠	٢٨٠١	٧٠٧	١٠٠٣	٢٩٠	٢٦	١٠٠	١٠٣
١٩٤٨	٥٦٠	١٩٠٥	٢٩٠٨	٨٠٣	١١٠٧	٣٣٠	٦٧	١١٤	١١٧

تابع ملحق رقم ١١

تقديرات الدخل المحلي ونصيب الفرد منه من سنة ١٨٩٨ — ١٩٦٤

السنوات	تقدير الدخل المحلي بلاسمار الجارية مليون جنيه	السكان بالتقديرات عدد	نصيب الفرد من الدخل						معدل التغير في دخل الفرد على أساس	
			بلاسمار الجارية	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٣٩	أسعار ١٩٤٥	أسعار ١٩١٣	أسعار ١٩٣٩	أسعار ١٩٤٥	أسعار ١٩٤٥
١٩٥٠	٦٧٥	٢٠٠٤	٣٤٠٨	٩٠٣	١٢٠٤	٣٦٠	٧٥	١٢٠	١٢٤	
١٩٥١	٩٧٠	٢٠٠٩	٤٦٠٤	١٠٠٩	١٤٠٥	٤٢٠١	٨٨	١٤١	١٤٥	
١٩٥٢	٨٢٩	٢١٠٥	٢٩٠٠	٩٠٢	١٢٠٣	٣٥٠٧	٧٤	١١٩	١٢٣	
١٩٥٣	٨٥٨	٢٢٠٠	٢٩٠٠	٩٠٢	١٢٠٣	٣٥٠٧	٧٤	١١٩	١٢٣	
١٩٥٤	٨٦٩	٢٢٠٦	٣٩٠٠	١٠٠٠	١٣٠٣	٢٨٠٦	٨١	١٢٩	١٣٣	
١٩٥٥	٩١٨	٢٣٠٣	٣٩٠٤	١٠٠٤	١٣٠٩	٤٠٠٣	٨٤	١٣٥	١٣٩	
١٩٥٦	٩٤٧	٢٣٠٦	٤٠٠١	١٠٠٤	١٣٠٨	٤٠٠٠	٨٤	١٣٤	١٣٨	
١٩٥٧	١٠٨٦	٢٤٠٢	٤٤٠٩	١١٠٢	١٤٠٩	٤٢٠٢	٩٠	١٤٥	١٤٩	
١٩٥٨	١١٨٨	٢٤٠٧	٤٨٠١	١١٠٩	١٥٠٩	٤٦٠١	٩٦	١٥٤	١٥٩	
١٩٥٩	١٢٨٥	٢٥٠٣	٥٠٠٢	١٢٠٤	١٦٠٦	٤٨٠٢	١٠٠	١٦٣	١٧١	
١٩٦٠	١٣٦٤	٢٦٠١	٥١٠٧	١٢٠٧	١٧٠٠	٤٩٠٣	١٠٣	١٦٦	١٧٥	
١٩٦١	١٤١١	٢٦٠٦	٥٢٠٠	١٢٠٨	١٧٠١	٤٩٠٦	١٠٣	١٦٧	١٧٦	
١٩٦٢	١٥٦٣	٢٧٠٢	٥٧٠٥	١٤٠٠	١٨٠٧	٥٤٠٢	١١٣	١٨٢	١٩٣	
١٩٦٣	١٧٤٠	٢٨٠٠	٦٢٠١	١٥٠٣	٢٠٠٦	٥٩٠٧	١٢٣	٢٠٢	٢١٢	
١٩٦٤	١٨٨٤	٢٨٠٧	٦٥٠٦	١٥٠٣	٢١٠٦	٦٢٠٧	١٢٣	٢١٢	٢٢٣	

\* السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ سنوات مالية .

المصدر : « زيادة السكان في ج . م . م وتعداداتها للتقنية » ، مرجع رقم ٦٠٠ / ٢٦٦ ،  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٧٤ و ٢٧٥ .

## ملحق رقم ١٢

متوسط نصيب الفرد والأسرة من إجمالي الدخل المحلي في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤)

نسبة الزيادة في السنة الخامسة من سنة الأساس ٪	سنوات الخطة					سنة الأساس	البيان	
	السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤	السنة الرابعة ٦٤ / ٦٣	السنة الثالثة ٦٣ / ٦٢	السنة الثانية ٦٢ / ٦١	السنة الأولى ٦١ / ٦٠			
٣٧١	١٧٦٢٢	١٦٦٩٧	١٥٣٦٧	١٤١١١	١٣٦٣٥	١٢٨٥٣	إجمالي الدخل المحلي (بالأسعار الثابتة وبمليون الجنيه)	
١٥٥	٢٩٤٥٦	٢٨٦٥٠	٢٧٨٧٤	٢٧١٢٢	٢٦٣٩٧	٢٥٦١٥		السكان (العدد بالآلاف)
١٣٣	٥٨١٣	٥٦٧٠	٥٥٣١	٥٣٩٥	٥٢٦٢	٥١٣٢		الأسر (العدد بالآلاف)
١٩١	٥٩٨	٥٨٣	٥٥١	٥٢٠	٥١٧	٥٠٢	متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي ( بالجنيه)	
٢١٠	٣٠٣١	٢٩٤٥	٢٧٧٨	٢٦١١	٢٥٩١	٢٥٠٤	متوسط نصيب الأسرة من إجمالي الدخل المحلي ( بالجنيه)	

المصدر : متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٤٥ .

ملحق رقم ١٣

الزيادة في المداخلة في الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥

(العدد بالآلاف)

النسبة مساهمة القطاع في الزيادة (%)	مجموع الزيادة في الخطة الخمسية	السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠	القطاعات
٤٠٣	٥٣٥٠	١٠٧٠	٤١٠	٣٢٠	—	٣٥٥٠	الزراعة
١٦٧	٢٢٣٢	٣٥٣	٦٣٨	٤٦٩	٥٣٤	٢٣٨	الصناعة
٠٥	٦١	٠١	٠٥	٢٣	٢٠	١٢	الكهرباء
١٢١	١٦٠٢	١١٠	١٨٥	٥٢٧	٩٧٠	١٩٠	التشييد
٦٩٦	٩٢٤٥	١٥٣٤	١٢٣٨	١٣٢٩	١٥٢٤	٣٦١٠	مجموع القطاعات الأساسية
٤٥	٥٩١	١٩٤	٩١	١٠٠	١٣٥	٢٤١	النقل والمواصلات
٧٠	٩٤٠	١٠٧	١٦٨	٢١٣	١٧٩	٢٧٣	التجارة والمال
٠٤	٥٠	٢٥	٠٤	٠١	٢٠	—	الإسكان
٠٤	١٥	٠٨	٠٨	١٦	٢٨	٠٩	المرافق العامة
١٨١	٢٢٩٧	٦١٦	٦٥٩	٤٤٤	١٦٦	٨٤٤	الخدمات الأخرى
٣٠٤	٤٠٢٩	٩٥٠	٩٣٠	٧٧٤	٧٤	١٤٤٩	مجموع قطاعات الخدمات
١٠٠٠	١٣٢٢٤	٢٤٨٤	٢١٦٨	٢١١٣	١٤٥٠	٥٠٥٩	المجموع الكلي

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٠٩٠



ملحق رقم ١٤

التغير النسبي للعمالة بين القطاعات في الخطة الخمسية الأولى

( ٦٠ / ٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥ )

( نسبة مئوية )

القطاعات	سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	سنوات الخطة				
		السنة الأولى ٦١ / ٦٠	السنة الثانية ٦٢ / ٦١	السنة الثالثة ٦٣ / ٦٢	السنة الرابعة ٦٤ / ٦٣	السنة الخامسة ٦٥ / ٦٤
الزراعة	٥٤ر٠	٥٥ر٣	٥٤ر١	٥٢ر٩	٥١ر٩	٥١ر٥
الصناعة	١٠ر٠	٩ر١	١٠ر٢	١٠ر٥	١١ر١	١١ر٢
الكهرباء	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
التشييد	٣ر١	٢ر٥	٤ر٠	٤ر٦	٤ر٧	٤ر٧
مجموع القطاعات للبلدية	٦٧ر٣	٦٧ر٦	٦٨ر٥	٦٨ر٣	٦٨ر٠	٦٧ر٧
النقل والمواصلات	٣ر٦	٣ر٨	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٨
التجارة والمال	١٠ر٦	١٠ر٢	١٠ر٢	١٠ر٢	١٠ر١	١٠ر٠
الاسكان	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
المرافق العامة	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤
الخدمات الأخرى	١٧ر٨	١٧ر٧	١٧ر٠	١٧ر٢	١٧ر٦	١٧ر٨
جلة قطاعات الخدمات	٣٢ر٧	٣٢ر٤	٣١ر٥	٣١ر٧	٣٢ر٠	٣٢ر٣
المجموع الكلى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، ٦٠ / ١٩٦١ -

١٩٦٥ / ٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٦٥ .

## ملحق رقم ١٥

تطور متوسط أجر المشتغل في النخلة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ - ١٩٦٥ / ٦٤

( بالأسعار الجارية وبالجنيه )

نسبة الزيادة في متوسط الأجر في السنة الخامسة من سنة الأساس ٪	الزيادة في متوسط الأجر في السنة الخامسة من سنة الأساس	متوسط الأجر في سنوات الخطة					سنة الأساس ٦٠/٥٩	القطاعات
		السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠		
٤٦٧	١٤٤	٤٤٣	٣٧٩	٣٤٨	٣٢٥	٢٧٥	٣٠٢	الزراعية
٢٢٨	٣٣٧	١٨١٣	١٧٤٩	١٧٢٣	١٣٢٧	١٢٥٣	١٤٧٦	الصناعة
٢٩٤	٥٩٤	٢٦١١	٢٥١٤	٢٤١٤	٢٥١٧	٢٥١٩	٢٠١٧	الكهرباء
٢٧٠	٦٠٠	١٥٥٦	١٥٦١	١٥٠١	١٥٩٣	١٦٤٩	١٦١٦	التشييد
٢٩٥	٢١٤	٧٥٦	٦٩٤	٦٤٦	٥٥٥	٤٧٢	٥٤٢	مجموع القطاعات السكنية
٢١٦	٣٨٨	٢١٨٦	٢١٥٦	١٩٥٨	١٩٥٢	١٧١٣	١٧٩٨	النقل والمواصلات
٢٦٣	٢٩٠	١٣٩٤	١٣٤١	١٢٦٦	١٢٠٦	١١٦٠	١١٠٤	التجارة والمال
٢٧١	٢٣٢	٧٥٧	٨٦٥	٨٨٤	١٠٥٦	١١٢٥	٦٢٥	الإسكان
١٨٦	٢٩٨	٢٥٤١	٢١٦٩	٢٧٦٠	٢١٧٧	١٩٧٥	٢١٤٣	المرافق العامة
٢٦٥	٤٤٣	٢١١٤	١٩٣٥	١٨٩٠	١٦٣٣	١٦٤٩	١٦٧١	الخدمات الأخرى
٢٦٤	٢٩٦	١٨٩٥	١٧٦٦	١٦٩٢	١٥٣٣	١٥٠٠	١٤٩٩	مجموع قطاعات الخدمات
٢١٢	٢٦٨	١١٢٣	١٠٣٨	٩٧٧	٨٦٣	٨٠٥	٨٥٥	المجموع السكاني

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، ٦٠ / ١٩٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٦٧ .

## ملحق رقم ١٦

تطور انتاجية المشتغل في النحلة الخسبية الاولى ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤

( بالأسعار الجارية وبالجنيه )

القطاعات	سنوات النحلة						سنة الأساس ٦٠/٥٩	نسبة زيادة الانتاجية في السنة الطاسية من سنة الاساس (٪)
	السنة الاولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة الانتاجية في السنة الطاسية من سنة الاساس		
الزراعة	١٦١٩	١٥٦٩	١٧٢٣	١٨٤٣	١٩٦٥	١٧٢	٩٧	
الصناعة	١٨٤١٩	١٧٦٤٧	١٨٩٣٥	١٩٠٤٨	١٩٦٨٠	١٦٢٣	٩٠	
الكهرباء	١٦٧٩٤	١٨٨٠٨	١٨١٦١	١٩٣٣٠	٢١٧٢٣	٦٢٦٠	٤٠٥	
التشييد	٦٠٥٤	٥٣٨٨	٥٢٥٥	٦١٧٢	٥٢٤٩	—	٤٩	
مجموع القطاعات السليمية	٤٢١٧	٤٢٤٣	٤٦٨٥	٥٠٣١	٥٢٠٦	٧٨٢	١٧٧	
النقل والواصلات	٥٧٩٧	٦٧٠٢	٧٣٢٣	٨٠٩٥	٨٣٢٩	٢١٣٠	٣٤٤	
التجارة والمال	٢٩٥٦	٢٨٢٧	٢٨٨٩	٣٠٤٥	٣١٧٨	٥٧٨	٢٢٢	
المباني السكنية	٤٨٤٣٨	٤٤١١١	٤٤٨٠٧	٤٤٤٨٦	٤٩٦١٩	—	١٦٦٦	
المرافق العامة	٤٦٥٠	٤٤٦٥	٤٤٦٠	٤٤٧٥	٤٨٥٠	٤٤٦٦	١٠١	
الخدمات الاخرى	٢٧٣٦	٢٧٥٤	٢١٩١	٢١٧٦	٢٢٧٩	٤٧٧	١٧٠	
مجموع قطاعات الخدمات	٣٥٤٣	٣٦٠٤	٣٩٢٩	٤٠٤٨	٤١٨٤	٦٨٤	١٩٥	
المجموع الكلي	٣٩٩٩	٤٠٤١	٤٤٤٥	٤٧١١	٤٨٧٦	٧٥٤	١٨٣	

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف النحلة الخسبية الاولى ، ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٧٠ ،

## ملحق رقم ١٧

### عدد المنشآت وعدد المشتغلين بها حسب التعدادات في الأنشطة المختلفة

١٩٦٤		١٩٦٠		١٩٥٧		١٩٥٤		النشاط
عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	
١٦٤٧٨	٦٢١٦	٥٤٧٢	٢٢٥٢	١٦٤٦٨	٢٠٧٢	٢٠٢١٩	٨٢٤	الزراعة
٩٥٦٤	١٥٢	١٢٦٧٠	١٢١	٨٠٩٠	٦	٢٢١٥	٥٩	المناجم والمحاجر
٦٩٥٧٢٢	٨٧٢٩٦	٥٢١٧٦٩	٨٤٢٩٢	٤٢٧٢٥٦	٧٧٦٦٨	٣٩٦٨٤٢	٧١٨٢٢	الصناعات التحويلية
٢٧٢٨٦	٢٢٥٠	١٥٢٢١	٢٢٥٨	١٥١٩١	١٧٥٩	٩٥٩٢	١٦٥٠	التشييد والبناء
٢٢٧٦	٦٢	٢٥٦٧	١٢٤	٤٧٠٠	١٢٩	٤٢٦١	١٢٢	الكهرباء والغاز والمياه
٤٥١٥٦	٢٢٦٦٤٥	٤٢٩٨٧٩	٢٢٢٠٨٩	٢١٥٦٠٥	٢٠٢٧٢٠	٢٢٢٥٦٧	١٦٩٧٥٤	التجارة
٥٨٤٦٠	٢٦٧٠	٢١٧٤٩	٢٤٠٦	٢٢٥١٨	٢٤٨٠	٢٨٢٢١	٣١٤٤	النقل والمواصلات والتخزين
٢١٢٢٠٨	١٥٦٧٤٥	٢٠٠٨٨٩	١٤٥٧٧١	٢٠٨٧٩٨	١٢٢٦٤	٢١٧٦٢١	١٠٨٥٢٢	الخدمات
١٨٠٨	٦٧١	٢٠٩٦	٢٢٧٧	١٩١٩	١٢١٢	٢٩٩٢	٢٤١٧	نشاط غير واضح
١٥٨٥٩١٨	٤٩٢٨٠٨	١٢٢٤٢١٢	٤٧٢٤١٠	١٧١٥٤٨	٤٢٢٧٤٠	١٠١٦٦٤١	٢٥٩٢٢٥	الجملة

المصدر : التعدادات الإحصائية لجمهورية مصر العربية للسنين ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٩ .



## ملحق رقم ١٨

تطور عوائد التملك في المخطط الخمسية الأولى

١٩٦٥ / ١٩٦٤ — ١٩٦١ / ١٩٦٠

( بالأسعار الجارية وبليون الجنيه )

القطاعات	عوائد التملك المحقق في سنفي المخطط						مؤائد التملك الحقيقية في سنة الأساس ٦٠ / ٥٩	القطاعات
	السنة الأولى ١٩٦١ / ٦٠	السنة الثانية ١٩٦٢ / ٦١	السنة الثالثة ١٩٦٣ / ٦٢	السنة الرابعة ١٩٦٤ / ٦٣	ب:سنة الخامسة ١٩٦٥ / ٦٤	الناتج في السنة الأولى من سنة الأساس		
الزراعة	٣٠٣٧	٣٥٦٠	٢٩٨٩	٣٣٥٧	٣٦٠٩	٥٣٩	الزراعة	١٧٦
الصناعة	٢٠٧٢	٢١٦٨	٢٢٥٨	٢٥٤٢	٢٧٣٨	١٦٧	الصناعة	٦٢٥
السكر بهاء	٨٩	١٣٥	١٤٢	١٤٨	١٨٥	٧٤	السكر بهاء	١٥٠٠
التشييد	١٦٩٩	٢١٧٧	٢٦٩١	٤٢٨	٢٨٩	١٧٢	التشييد	١٢٦٢
مجموع القطاعات السلبية	٥٣٦٧	٥٢٠٠	٥٧٥٠	٦٤٨٥	٦٩٢١	٤٩٩	مجموع القطاعات السلبية	٢٨٧
النقل والمواصلات	٥٨٩٩	٧٠٢٢	٨٣٩٩	١٠٠٥	١١٢٨	٥٢٦	النقل والمواصلات	١١٠٤
التجارة والمال	٦٨٢٢	٦٩٥٥	٦٥٩١	٦٤٩١	٦٦٢٣	٥٩٠	التجارة والمال	١٢٤
السكان	٧٢٠٠	٧٤٢٢	٧٦٠٠	٧٧٩١	٧٧٢٣	٧٢٠	السكان	٧٤
المرافق العامة	٢٠	١٩١	١٢٢	١٢٢	٠٢٢	١٠	المرافق العامة	٧٠٠٠
الخدمات الأخرى	٥٩٢٢	٥٧٧٧	٥٤٩٩	٥٦٠٠	٥٦٢٢	٥١٠	الخدمات الأخرى	١٠٠٤
مجموع قطاعات الخدمات	٢٦٠٢٢	٢٧٢٢٨	٢٨١٩١	٢٩٨٩٩	٣١٢٣٠	٢٢٦	مجموع قطاعات الخدمات	٢٢٢
المجموع السكلى	٧٩٧٠	٧٩٢٨	٨٥٦٩١	٩٤٧٤	١٠٠٥	٧٢٥٧	المجموع السكلى	٢٦٦

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف المخطط الخمسية الأولى ١٩٦١ / ٦٠ — ١٩٦٥ / ٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٥٠٠

ملحق رقم ١٩  
التغير في الأهمية النسبية بين الأجور وعوائد التملك  
في الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٥/٦٤ )  
( نسبة مئوية )

التقطاعات	سنوات الخطة					سنة الأساس ٦٠/٥٩
	السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	
	%	%	%	%	%	%
<b>الأجور</b>						
الزراعة	٢٤ر٦	٢٤ر٦	٢٩ر٧	٢٩ر٣	٣١ر٧	٢٤ر٢
الصناعة	٢٧ر٥	٢٩ر١	٣٥ر٦	٣٥ر٢	٣٥ر٣	٢٤ر٦
الكهرباء	٢٧ر٠	٢٣ر٣	٢٢ر٨	٢٣ر٣	٢٠ر٣	٢٤ر٥
التشييد	٦١ر٨	٥٦ر٩	٥٦ر٨	٥٤ر٤	٥٨ر٠	٦٣ر٥
مجموع القطاعات السلعية	٢٧ر٩	٣٢ر٧	٣٤ر٥	٣٤ر٠	٣٥ر٢	٣٠ر٥
النقل والمواصلات	٤٢ر٤	٤٠ر٠	٣٦ر٨	٣٥ر٧	٣٥ر٠	٤٢ر٣
التجارة والمال	٥٣ر٠	٥٤ر٢	٥٧ر٧	٦٠ر١	٦٠ر٥	٥٤ر٣
المباني السكنية	٢ر٤	٢ر٥	٢ر١	٢ر٠	٢ر٣	١ر٤
المرافق العامة	٧٠ر٦	٨٤ر٣	٨٣ر٨	٨٤ر٢	٩٦ر٣	٨٤ر٤
الخدمات الأخرى	٧٩ر٦	٧٩ر٩	٨٢ر٥	٨٤ر٢	٨٥ر٥	٨٠ر٧
مجموع قطاعات الخدمات	٥٧ر٩	٥٧ر٢	٥٩ر٠	٦٠ر٥	٦١ر٨	٥٨ر٢
<b>المجموع</b>	٤١ر٥	٤٣ر٨	٤٥ر٢	٤٥ر٥	٤٦ر٧	٤٢ر٨
<b>عوائد التملك</b>						
الزراعة	٧٥ر٨	٧٥ر٤	٦٨ر٦	٧٠ر٧	٦٨ر٣	٧٥ر٨
الصناعة	٦٥ر٤	٧٢ر٥	٧٠ر٩	٦٤ر٨	٦٤ر٧	٦٥ر٤
الكهرباء	٧٥ر٥	٧٣ر٠	٧٦ر٧	٧٦ر٧	٧٩ر٧	٧٥ر٥
التشييد	٣٦ر٥	٢٨ر٢	٤٣ر١	٤٣ر٢	٤٢ر٠	٣٦ر٥
مجموع القطاعات السلعية	٦٩ر٥	٧٢ر١	٦٧ر٣	٦٥ر٥	٦٤ر٨	٦٩ر٥
النقل والمواصلات	٥٧ر٧	٥٧ر٦	٦٠ر٠	٦٤ر٣	٦٥ر٠	٥٧ر٧
التجارة والمال	٤٥ر٧	٤٧ر٠	٤٥ر٨	٣٩ر٩	٣٩ر٥	٤٥ر٧
الاسكان	٩٨ر٦	٩٧ر٦	٩٧ر٥	٩٨ر٠	٩٧ر٧	٩٨ر٦
المرافق العامة	١٥ر٦	٢٩ر٤	١٥ر٧	١٥ر٨	٣ر٧	١٥ر٦
الخدمات الأخرى	١٩ر٣	٢٠ر٤	٢٠ر١	١٥ر٨	١٤ر٥	١٩ر٣
مجموع قطاعات الخدمات	٤١ر٨	٤٢ر١	٤٢ر٨	٣٩ر٥	٣٨ر٢	٤١ر٨
<b>المجموع</b>	٥٧ر٢	٥٨ر٥	٥٦ر٢	٥٤ر٥	٥٣ر٣	٥٧ر٢

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ -

١٩٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٥٤ .

## ملحق رقم ٢٠

الاستثمارات في القطاعات والأنشطة الاقتصادية في السنوات ١٩٥٣/٥٢ - ١٩٦٥/٦٤

( القيمة بـملايين الجنيهات )

السنوات للشباط	٥٢/٥٣	٥٤/٥٣	٥٥'٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
زراعة وإصلاح الأراضي والري	١٣٧	١٤٨	١٥٣	٢١٢	١٩٦	٢١٢	٢٤٨	٢٥٣	٣١٤	٣٧٥	٤٩٨	٦٧٣	٧٠٤
تسديد المال	—	—	—	٠	٠	٠	١٢	٤٢	٦٨	١٤٤	٢٤٠	٣٤٨	١٨٦
الصناعة والكهرباء	٣٥٣	٣٨٥	٤٠٩	٤٣٢	٤٠٤	٤٣٢	٥٤٥	٥٥٥	٧٣٤	٥٦٦	٩٥٩	١٤٥	١٥٨
تقنيات الترخيز والمواصلات	١٩	١٩٢	٢٣٦	٢٨٥	١٩٥	٢٨٥	٣٣٠	٣٥٨	٧٤٨	٧٦٢	٥٧٥	٥١٦	٥٣٦
الإسكان والمرافق	٤٠٦	٤٨٧	٥٤٦	٥٥٧	٥٦٤	٥٥٧	٥٠٤	٣٨٦	٢٦٨	٤٨٥	٥١١	٤٥٦	٤٠٥
المحرمات العامة	٩	١١٢	١١٨	١٦٢	١٤٧	١٦٢	١٧٥	١٢٠	١٢٤	١٧٩	٢١٣	٢٧٦	٢٢٩
الجملة	١١٨٦	١٣٣٤	١٤٦٢	١٦٥٤	١٥١٠	١٦٥٤	١٨١٤	١٧١٤	٢٢٥٦	٢٥١١	٢٩٩٦	٣٧٢٤	٣٦٤٢

(١) تتضمن الأرقام الاستثمارات التي تمت في صناعة التشييد في هذه السنوات وهي على التوالي ٢٠٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤ مليون جنيه.

(٢) تتضمن الأرقام الاستثمارات التي تمت في المال والتجارة في هذه السنوات وهي على التوالي ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ مليون جنيه.

المصدر : - زيادة السكان في ج.م.م وتحدد بأنها للتنمية ، ومرجع رقم ٦/٢٠٠٦ ، الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٨٤ .

ملحق رقم ٢١  
التوزيع النسبي للاستثمارات على القطاعات والاقتصادية

والاجتماعية في السنوات ١٩٥٢/٥٢ - ١٩٦٥/٦٤

السنوات القطاع	٥٢/٥٢	٥٣/٥٣	٥٤/٥٤	٥٥/٥٥	٥٦/٥٦	٥٧/٥٧	٥٨/٥٨	٥٩/٥٩	٦٠/٦٠	٦١/٦١	٦٢/٦٢	٦٣/٦٣	٦٤/٦٤	٦٥/٦٥
الزراعة وإصلاح الأراضي والري	١١	١١	١٠	١٠	١٢	١٢	١٣	١٤	١٣	١٤	١٦	١٨	١٨	١٩
السد العالي	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٥	٨	٩	٩	١٠
الصناعة والكهرباء	٢٩	٢٩	٢٨	٣٤	٢٦	٢٦	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٤٣
النقل والتخزين والمواصلات	١٦	١٤	١٦	١٤	١٢	١٧	١٨	٢٠	٢٢	٢٠	١٩	١٢	١٢	١٤
الإسكان والمرافق الخدمات العامة	٣٤	٢٦	٣٧	٣٣	٢٧	٢٣	٢٧	٢٢	١١	١٩	١٧	١٢	١٢	١١
إبالة	٨	٨	٨	٧	٩	٩	٩	٧	٥	٧	٧	٧	٧	٦
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : د زيادة السكان في . ج . ع . م وتحديات التنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجواز المركزي لتبعية العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٤٩ .



## ملحق رقم ٢٢

تقسيم إجمالي الاستثمار حسب نوع النفقة الرأسمالية  
في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ (بالاتجار بالعملة الجنية)

الأهمية النسبية	المجموع	السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠	نوع النفقة الرأسمالية
٤٧٠٠	٧١١٠	١٥٣٠٤	١٨٩٠٢	١٤٨٠٤	١٢٤٠٧	٩٥٠٣	الأبنية والتشييدات المعدات والآلات والتجهيزات وسائل النقل النفقات الرأسمالية الأخرى
٣٦٠٤	٥٥٠٠	١٥٣٠١	١٣٩٠٢	١٠٦٠٧	٧٣٠٢	٧٧٠٨	
١٠٠٣	١٥٦٠٧	٣١٠٦	٢٢٠٨	٢٨٠٢	٤١٠٤	٣٢٠٧	
٦٠٣	٩٥٠٣	٢٦٠٢	٢١٠٢	١٦٠٣	١١٠٨	١٩٠٨	
١٠٠٠٠	١٥١٣٠	٣٦٤٠٣	٣٧٢٠٤	٢٩٩٠٦	٢٥١٠١	٢٢٥٠٦	المجموع

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٠٠

ملحق رقم ٢٢

الكميات المستهلكة من بعض السلع الرئيسية

في عامي ١٩٥٢ ، ١٩٦٤

السلع	الوحدة	الاستهلاك		نسبة الزيادة %
		١٩٥٢	١٩٦٤	
قمح ودقيقه	ألف طن	١٦٤٧٥	٣١٢٩٠	٩٠ر٠
ذرة شامية	»	١٠٨٢٥	٢٢٢٩٠	١٠٦ر٠
ذرة رفيعة	»	٣٨٢ر٠	٧٤٠ر٠	٩٣ر٧
زيت بذرة قطن	»	٧٨ر٠	١٢٧ر٠	٦٢ر٨
مسلى صناعى	»	١٢ر٠	٣١ر٠	١٥٨ر٣
شاي	»	١٦ر٢	٢٧ر١	٦٧ر٣
سكر	»	٢٨٧ر٠	٣٤٦ر٥	٢٠ر٧
أقمشة قطنية	مليون متر	٣٢٤ر٨	٤٤١ر٨	٣٦ر٠
أقمشة حريرية	»	٤٤ر٢	٤٥ر٨	٣ر٦
أقمشة صوفية	»	٢ر٣١٥	٩ر٤١٩	٣٠٧ر٠

المصدر: « زيادة السكان في ج.ع م وتحدداتها للتنمية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ،  
 الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٠٤ .

نصيب الفرد من المواد الغذائية والسعرات الحرارية  
والبروتين والدهون في الجمهورية العربية المتحدة  
١٩٥٢ / ٥١ إلى ١٩٦٥ / ٦٤

ملحق رقم ۲۴ (ب)

نصيب الفرد في اليوم من السعرات الحرارية  
في الجمهورية العربية المتحدة

٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	١٩٥٥/٥١	المواد الغذائية
٥٦٤,٠	٥٨٢,٩	٥٨٩,٠	٥٤١,٤	٤٦٤,٤	الحبوب
٢٩,٦	٣١,٤	٢٥,٦	٢٣,٨	٢١,٠	الفواكه
٥٠,٨	٤٩,٦	٤٧,٣	٣٨,٣	٤٣,٨	سكر ومواد سكرية
٢٩,٧	٢٨,٣	٣١,٦	٢٠,٨	٢٩,٤	لبن ومنتجات لبنية
٢٣٧,٥	٢٣٨,٤	٢١٠,٩	٢٠٨,٨	٩٩,٤	المنتجات الألبانية
١٤١,٦	١٤١,٤	١٣٥,٥	١١٨,٩	٩٩,٧	الفاكهة
٢٨,٣	٢٨,٦	٢٧,٢	٢٧,٧	٢٤,٩	الأصناف
١٤,٧	١٣,٧	١٣,٥	١٣,٥	٦,٢	الأسماك
١١٦,٠	١٢٤,٤	١٢٤,٤	١٢٢,٠	١٣٣,٩	الألبان
٣,٨	٣,٤	٣,٣	٣,٠	١,٩	البقول
٢٠,٣	٢٠,٠	١٨,٤	١١,٨	٨,١	الزيوت النباتية
١٢٣٦,٣	١٢٦٠,٩	١٢٦٦,٧	١١٣٠,٠	٩٢٢,٧	المجملة

ملحق رقم ۲۴ (ب)

نصيب الفرد في اليوم من البروتين والدهون في الجمهورية العربية المتحدة  
(بالمليار)

السنوات	المحبوب		المشتويات		البقرة		الحضرة الطاهر		العائقة		الاحوم		الاسماك		الالبان		البیض		الزبدات الباقية		الحملة		
	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	دھون	بروتين	
١٩٥٦/٥١	٤٧٠	١١٦	٠٠	٠٣	٦٧	١٨	٣	١٤	٠٥	١٤	٣٦	٤٨	٠٥	١٤	٠٥	١٤	٥١	٠٤	٠٤	٨١	٠٠	٨١	٦٨٧
١٩٦٢/٦١	٥٤٠	١٤٦	٠٠	٠٤	٤٧	١١	٣	١٦	٠٧	١٦	٣٤	٤٧	٠٨	٢٦	٠٨	٤٨	٧٠	٠٤	٠٣	١١٨	٠٠	١١٨	٧٦٧
١٩٦٣/٦٢	٥١٣	١٣٦	٠٠	٠٥	٧١	٢٧	٣	٣٩	٠٨	٣٩	٤٨	٤٨	٠٨	٢٦	٠٨	٤٨	٧٠	٠٤	٠٤	١٨٤	٠٠	١٨٤	٨٦٨
١٩٦٤/٦٣	٥١٢	١٣٤	٠٠	٠٦	٦٤	٢٠	٤	١٧	٠٧	١٧	٣٧	٤٩	٠٧	٢٦	٠٨	٤٧	٧٠	٠٤	٠٤	٢٠٠	٠٠	٢٠٠	٨٣٦
١٩٦٥/٦٤	٥١٢	١٣٠	٠٠	٠٥	٦٧	١٨	٤	١٩	٠٧	١٩	٣٧	٤٨	٠٧	٢٦	٠٩	٤٤	٧٠	٠٤	٠٥	٢٠٠	٠٠	٢٠٠	٨٢٠

(ملحق رقم ٢٥) اجمالي المدخرات المحلية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية في  
( الخطة الخمسية الاولى ٦٠ / ٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥ )  
(بلاسمار الجارية وبليون الجنيه)

القطاع	السنة الاولى ٦٠ / ٦١	السنة الثانية ٦١ / ٦٢	السنة الثالثة ٦٢ / ٦٣	السنة الرابعة ٦٣ / ٦٤	السنة الخامسة ٦٤ / ٦٥
(١) اجمالي المدخرات المتاحة لدى القطاع العام					
١ - قطاع التأمينات الاجتماعية	٢٧ر٧	٤١ر٣	٥٢ر٧	٦٧ر٧	٩٧ر١
(١) صناديق التأمين والمعاشات	٢٢ر٤	٢٥ر٥	٢٨ر٤	٣٦ر٠	٤٧ر٧
(ب) صناديق التأمينات الاجتماعية	٥ر٣	١٥ر٨	٢٤ر٣	٣١ر٧	٤٩ر٤
٢ - القطاع المالي	٢٤ر١	١٩ر٧	٣٠ر٩	٣٧ر٩	٢٩ر٥
(١) شركات التأمين	٥ر٥	٣ر٦	٣ر١	٣ر٥	٤ر٢
(ب) البنوك	١٦ر٢	١٢ر٧	١٩ر٣	٢٦ر٧	١٦ر٩
(ج) صندوق توفير البريد	٢ر٤	٣ر٤	٨ر٥	٧ر٧	٨ر٤
٣ - قطاع الأعمال العام	٧٢ر٢	٦١ر٨	٦٧ر١	٨٧ر٤	١٠٦ر٨
(١) شركات القطاع العام	٥٣ر١	٤٧ر٩	٥٥ر٠	٧٤ر١	٩٢ر٩
(ب) هيئات القطاع العام	١٩ر١	١٣ر٩	١٢ر١	١٣ر٣	١٣ر٩
٤ - قطاع الحكومة العامة	٢٠ر١	٦ر٠	٣٩ر٣	٣٣ر٠	١٥ر٦
٥ - موارد أخرى	٢٦ر٩	—	٤٠ر٧	٥٣ر٧	٤٨ر٨
مجموع اجمالي المدخرات المتاحة لدى القطاع العام	١٧١ر٠	١٢٨ر٨	١٥٩ر١	٢١٣ر٦	٢٦٦ر٦
(ب) اجمالي المدخرات المتاحة لدى القطاع الخاص					
٦ - قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي	٣٩ر١	٣٥ر٩	٣٦ر٥	٢٣ر٢	٢١ر٨
مجموع اجمالي المدخرات المتاحة لدى القطاع الخاص	٣٩ر١	٣٥ر٩	٣٦ر٥	٢٣ر٢	٢١ر٨
اجمالي المدخرات المحلية	٢١٠ر١	١٦٤ر٧	١٩٥ر٦	٢٣٦ر٨	٢٨٨ر٤



ملحق رقم ٢٥

عدد الوحدات السكنية المحققة

في الخطة الخمسية الأولى ( ٦٠/٦١ — ٦٤/٦٥ )

( بالوحدة السكنية )

المباني السكنية	السنة الأولى ٦٠/٦١	السنة الثانية ٦١/٦٢	السنة الثالثة ٦٢/٦٣	السنة الرابعة ٦٣/٦٤	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	مجموع السنوات الخمس
( أ ) الإسكان الحضري						
المستوى الاقتصادي	٧٥٠٧	٢٧٥٧٥	٢٩٥٢٥	١٢٤٨٤	١٠٦٨٥	٨٧٧٧٦
المستوى المتوسط	٥١٩٥	١١٨٣٢	١١٧١٩	٧١٥٢	٥١١٤	٤١٠١٢
المستوى فوق المتوسط	١٤٥٦	٣٠٣٦	٢٦٣٤	١٣٤٣	٩٥٣	٩٤٢٢
مجموع الإسكان الحضري	١٤١٥٨	٤٢٤٤٣	٤٣٨٧٨	٢٠٩٧٩	١٦٧٥٢	١٣٨٢١٠
( ب ) الإسكان الريفي						
مناطق الريف الحالية	١٢٥٠٠	٨٧٩١	٩١٢٨	١١١٧١	٩٢٩٣	٥٠٨٨٣
مناطق الاستصلاح	٢٠٠٠	١٩٢٤	٤٣٢٢	١٧٨٤١	٦٨٥٣	٣٢٩٤٠
مجموع الإسكان الريفي	١٤٥٠٠	١٠٧١٥	١٣٤٥٠	٢٩٠١٢	١٦١٤٦	٨٣٨٢٣
المجموع الكلي	٢٨٦٥٨	٥٣١٥٨	٥٧٣٢٨	٤٩٩٩١	٣٢٨٩٨	٢٢٢٠٣٢

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ٦٠ / ١٩٦١ -

١٩٦٥ / ٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

( م ٢٨ — التخطيط الاقتصادي )

## ملحق رقم ٢٦

### (١) جلة الاتفاق بآلاف الجنيئات

مجموع المنصرف على الخدمات		الإسكان والمرافق		الخدمات الصحية		الخدمات الاجتماعية		الخدمات الثقافية		السنوات
النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة	
١٠٠	٢٤٣٩٩	١٠٠	٥٩٣٨	١٠٠	١٠١٣٣	١٠٠	٥٨٦٩	١٠٠	٢٤٥٩	١٩٥٢ - ١٩٥١
١٤٦	٣٥٥٠١	١٩٥	١١٥٦٢	١٢٢	١٣٥٠٠	١٢١	٧٠٩٠	١٣٦	٣٣٤٨	١٩٦٠ - ١٩٥٩
٦٠٤	١٤٧٣٨٥	١٤٥٠	٨٦٠٧٨	٣٨٤	٢٨٧١٠	٣٣٨	١٣٣٨٥	٧٧٨	١٩١٣٢	١٩٦٣ - ١٩٦٢
٦٧٢	١٦٤٠٧٦	١٥٠٥	٨٩٣٣٨	٣٠٨	٣١١٧٠	٣٩٦	١٧٣٥٦	١٠٦٦	٣٦٢١٢	١٩٦٤ - ١٩٦٣
٨٠٧	١٩٦٧٩٦	١٦٦٧	٩٩٠١٠	٤٢٩	٤٤٤٥٩	٣٤١	٢٠٠٢٥	١٣٥٤	٣٣٣٠٢	١٩٦٥ - ١٩٦٤

### (ب) نصيب الفرد من الاتفاق بالجنيه

مجموع الخدمات		الإسكان والمرافق		الخدمات الصحية		الخدمات الاجتماعية		الخدمات الثقافية		عدد السكان في أول يناير بالآلاف	السنوات
النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة	النسب	القيمة		
١٠٠	١١١٥١	١٠٠	٠٢٨٠	١٠٠	٠٤٧٨	١٠٠	٠٢٧٧	١٠٠	٠١١٦	٢١١٩٠	١٩٥٢ - ٥١
١٢١	١٣٩١	١٦٠	٠٤٥٣	١١١	٠٥٢٩	١٠٠	٠٢٧٨	١١٣	٠١٣١	٢٥٥٣٥	١٩٦٠ - ٥٩
٤٦٤	٥٣٤١	١١١٤	٣١٢٠	٢١٨	١٢٠٤٣	١٧٥	٠٤٨٥	٥٩٧	٠٦٩٣	٢٧٥٩٢	١٩٦٢ - ٦٢
٥٠٤	٥٨٠٠	١١٢٨	٣١٥٨	٢٣١	١١٠٠٢	٢٢١	٠٦١٣	٧٩٩	٠٩٢٧	٢٨٢٩١	١٩٦٤ - ٦٣
٥٨٩	٦٧٨٤	١٢١٩	٣٤١٣	٣٢١	١٥٣٢	٢٤٩	٠٦٩٠	٩٩٠	١١٤٨	٢٩٠٠٧	١٩٦٥ - ٦٤

المصدر : مديرية زيادة السكان في ج. ح. ٢٠٠٦ واتحادياتها للتربية ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٦ .

ملحق رقم ٢٧

ميزان المدفوعات ( العمليات الجارية )

في الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٠/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ )

( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

سنوات الخطة الخمسية الأولى						البيان
السنة الخامسة	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	الأساس	
٦٥ / ٦٤	٦٤ / ٦٣	٦٣ / ٦٢	٦٢ / ٦١	٦١ / ٦٠	٦٠ / ٥٩	
٢٦٥٠٢	٢٣٨٠٢	١٩٧٠٨	١٥١٠٠	١٨٩٠٠	١٨٩٠٩	أ - الميزان التجاري :
٤٠٠٠٨	٤١٨٠٧	٣٥٢٠١	٢٧١٠٣	٢٢٤٠٧	٢٢٥٠٩	الصادرات السلعية ( جمارك )
١٣٥٠٦	١٨٠٠٥	١٥٤٠٣	١٢٠٠٣	٣٥٧٠٠	٣٦٠٠٠	الواردات السلعية ( جمارك )
						عجز الميزان التجاري
						ب - ميزان العمليات غير المنظورة :
						المتحصلات :
٣٠٥	٢٠٣	٣٠٣	٣٠٣	٣٠٧	٢٠٨	التجارة العابرة
٠٠٤	١٠٥	٠٠٨	٠٠٧	٠٠٥	٠٠٥	التأمين
٨٠٩	٨٠٠	١٥٠٦	٨٠٤	١٢٠٦	١٣٠٣	الملاحة
٨٢٠٨	٧٤٠٤	٦٩٠٨	٥١٠٧	٥٠٠٧	٤٧٠٠	قناة السويس
٨٠٠	٧٠٧	٦٠١	٥٠٧	٥٠٤	٦٠٠	الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى
١١٠٢	١٠٠٦	٩٠٠	٤٠٠	٤٠٣	٢٠١	السياحة وتحويلات الأمانات
٤١٠٨	٣٣٠١	٢٩٠٤	٢٣٠٩	٢٣٠٩	٢٩٠٥	المتحصلات الأخرى
١٥٦٠٦	١٢٨٠٦	١٣٤٠٠	٩٧٠٧	١٠١٠١	١٠١٠٢	مجموع المتحصلات
						المدفوعات :
٤٠٦	٣٠٩	٥٠٣	٣٠٥	٤٠٠	٢٠٣	التجارة العابرة
٠٠٥	١٠١	٠٠٣	٠٠٦	—	٠٠٣	الأفلام السينمائية
٤٠٩	٤٠٤	٧٠٦	٥٠٣	٣٠٩	٤٠١	المدفوعات التجارية الأخرى
٠٠٥	٠٠٧	٠٠٧	٠٠٩	٠٠٩	٠٠٥	التأمين
٩٠٠	٩٠٥	١٠٠٦	٧٠٥	١١٠٩	١٢٠٥	الملاحة
١٤٠٧	١٤٠١	١١٠٧	٦٠٢	٣٠٦	٢٠٦	الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى
١١٠٩	٧٠٧	٦٠٢	٤٠٧	٩٠٤	٧٠٣	السياحة والعلاج والأعمال
	٦٠٦	٣٠٨	٣٠٦	٣٠٠	٣٠١	التحويلات والإعانات والدراسة
٣٥٠٣	٢٧٠١	٢٦٠٤	٢١٠١	٣٥٠١	٢٣٠٩	مصرفات الحكومة
١٥٠٥	١٨٠٦	١١٠٤	١٠٠٤	٩٠١	٥٠٢	المدفوعات الأخرى
٩٦٠٩	٩٣٠٧	٨٣٠٩	٦٣٠٨	٨٠٠٩	٦٠٠٧	مجموع المدفوعات
٥٩٠٧+	٤٤٠٩+	٥٠٠١+	٣٣٠٩+	٢٠٠٢+	٤٠٠٥+	فائض ميزان العمليات غير المنظورة
٧٥٠٩-	١٣٥٠٦-	١٠٤٠٣-	٨٦٠٤-	١٥٠٥-	٤٠٠+	رصيد العمليات الجارية

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ -

١٩٦٥/٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١١٢

三三三

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في المرحلة الخمسية الأولى

1470/1473-1471/147.

( بالاسرار الخارية و بملفوظ الجنبه )

الأهمية النسبية		نسبة الزيادة في السنة الماضية		الزيادة في السنة الماضية		سنوات المدة						سنة الأساس ٢٠/٥٩		مجموعات الدول
السنة الماضية ٢٥/٦٤	سنة الأساس ٢٠/٥٩	%	%	السنة الماضية من سنة الأساس	السنة الماضية من سنة الأساس	بالسنة الماضية ١٩٦٥/٦٤	السنة الرابعة ١٩٦٤/٦٣	السنة الثالثة ١٩٦٣/٦٢	السنة الثانية ١٩٦٢/٦١	السنة الأولى ١٩٦١/٦٠				
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%		
٦٧	١١١	١٥٧-	٣٣-	١٧٧	٢٠٦	١٨٤	١٨٩	٢٢٦	٢١٠	١٨٩	٢١٠	١٨٩	١	
١٤٨	١٤٤	٤٣٣	١١٩	٣٩٣	٣٨٣	٣٧٩	٢٣٩	١٩٥	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢	
٥٣	٦٧	١٠٢	١٣	١٤٠	١٦٠	١٣٩	١٢٨	١٠٢	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	٣	
٥٣	٤٩٧	٥٠٢	٤٧٣	١٤١٦	١١٥٢	٨٦٩	٦٠٦	٩٣٨	٩٤٣	٩٤٣	٩٤٣	٩٤٣	٤	
٣١	٤٥	٣٥-	٠٣-	٨٣	٨٩	٨٦	٨٣	١١٣	٨٦	١١٣	٨٦	١١٣	٥	
١٦٧	١٣٦	٧١٠	١٨٤	٤٤٣	٣٩٢	٣٢١	٢٦٥	٢١٦	٢٥٩	٢١٦	٢٥٩	٢٥٩	٦	
١٠٠	١٠٠	٣٩٧	٧٥٣	٢٦٥٢	٢٣٨٢	١٩٧٨	١٥١٠	١٨٩٠	١٨٩٩	١٨٩٠	١٨٩٩	١٨٩٩	مجموع الصادرات	

(一) ۱۰۰

## ١- دول جامعة الدول العربية

## ٢- دول السوق الأوروبية المشتركة

٣- دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا

٤- دول الكتلة الشرقية

٥- دول امریکا الشامله

## ٦- المدلول الأخرى

مجمع المصادر



تاریخ و جغرافیہ

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في المخطط الخمسية الأولى ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥  
( بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه )

[illegible]

تابع ملحق رقم ٢٨  
التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في المنطقة الخمسية الأولى

( بالاسمار الجارية ويليون الجنيه ) ١٩٦٥ / ١٩٦٤ — ١٩٦١ / ١٩٦٠ )

الاهمية النسبية				سنوات المنطقة							مجموعات الدول
السنة الخامسة ٦٥/٦٤	سنة الأساس ٦٠/٥٩	نسبة الزيادة في السنة الخامسة من سنة الأساس %	الزيادة في السنة الخامسة من سنة الأساس	السنة الخامسة ٦٥/٦٤	السنة الرابعة ٦٤/٦٣	السنة الثالثة ٦٣/٦٢	السنة الثانية ٦٢/٦١	السنة الأولى ٦١/٦٠	سنة الأساس ٦٠/٥٩		
—	—	—	—	١٥٥٩—	١٥٥٣—	٦١١—	٠٨٠+	٤٥٢+	١٥٣+	م — الميزان التجاري : ١ — دول جامعة الدول العربية ٢ — دول السوق الأوروبية المشتركة ٣ — دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا ٤ — دول الكتلة الشرقية ٥ — دول أمريكا الشمالية ٦ — الدول الأخرى	
—	—	—	—	٤٩٥٦—	٤٥٥٨—	٣١٥٣—	٢٧٥٢—	٢٧٥٦—	٢٩٥١—		
—	—	—	—	٢٤٥٢—	٤٠٥٤—	٣٠٥٨—	٢١٥٤—	١٢٥٢—	١١٥٧—		
—	—	—	—	٥٢٥٢+	٣٣٥٠+	٦٥٠+	١٥١—	٢٨٥٤+	٣٠٥٣+		
—	—	—	—	٩٦٥١—	١٠٧٥٢—	٨١٥٧—	٥٥٥٧—	٢٨٥٢—	٣٠٥٦—		
—	—	—	—	٢٥٩—	٤٥٨—	١٠٥٤—	١٥٥٧—	٠٥٣—	٤٥٣+	المعز في الميزان التجاري	
—	—	—	—	١٢٥٥٦—	١٨٠٥٥—	١٥٤٥٢—	١٢٠٥٢—	٣٥٥٧—	٣٦٥٠—		

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف المنطقة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ — ١٩٦٥/٦٤ وزارة التخطيط فبراير ١٩٦٦ ١٢١ ١٢٢ و١٢٣

ملحق رقم ٢٩

نسبة التبادل الخارجى فى الخطة الخمسية الاولى

١٩٦١ / ٦٠ - ١٩٦٥ / ٦٤

السنة	الرقم القياسى لأسعار الصادرات (١)	الرقم القياسى لأسعار الواردات (٢)	نسبة التبادل الخارجى $\frac{1}{2} = 3$
سنة الأساس ١٩٦١ / ٥٩	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
السنة الاولى ١٩٦١ / ٦٠	١٠٣ر٠	١٠٢ر٨	١٠٠ر٢
السنة الثانية ١٩٦٢ / ٦١	٩٦ر١	١٠١ر٦	٩٤ر٦
السنة الثالثة ١٩٦٣ / ٦٢	١٠٨ر٣	١١٢ر٩	٩٥ر٩
السنة الرابعة ١٩٦٤ / ٦٣	١٠٩ر٦	١٢٥ر٠	٨٧ر١
السنة الخامسة ١٩٦٥ / ٦٤	١١٥ر٨	١٢٩ر٢	٨٩ر٦

المصدر : تقرير متابعة نتائج تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الاولى ،

١٩٦١ / ٦٠ - ١٩٦٥ / ٦٤ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ .

# ملحق رقم ٢٠

المؤشرات الاقتصادية لبعض الجواميع القومية خلال سنوات المرحلة الخمسية الأولى ( القيم بليون جنيه ) ومتوسط نصيب الفرد بالجنيه )

السكان ( بالآلاف )	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
إجمالي الإنتاج المحلي بالأسعار الجارية	٢٥٦١٥	٢٦٣٩٧	٢٧١٣٢	٢٧٨٧٤	٢٨٦٥٠	٢٩٤٥٦
إجمالي الإنتاج المحلي بأسعار سنة الأساس	٢٥٤٧٩	٢٦٨٥٥	٢٧٧٧٢	٢٧٥٤٢	٢٥٠٠٤	٢٧٢٨٠
إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الجارية	٢٥٤٧٩	٢٦٨٥٥	٢٧٧٧٢	٢٧٨٦٣	٢٣٤٤٥	٢٤٧٤١
إجمالي الدخل المحلي بالأسعار الجارية	١٣٧٥٦	١٤٥٥٩	١٥١١٣	١٦٨٤٦	١٨٨٧٩	٢٠٥٠٠
إجمالي الدخل المحلي بأسعار سنة الأساس	١٢٨٥٢	١٣٦٢٥	١٤١١١	١٥٣٦٧	١٦٦٦٩	١٧٦٦٢
إجمالي الاستهلاك الخاص ( بأسعار جارية )	٩٧١٦٦	٩٩٣٢٣	١١٠١٥٥	١١٧٠٨٨	١٢٤٩٣٣	١٣٢٠٠٩
إجمالي الاستهلاك الجماعي ( بأسعار جارية )	٢٢٨١١	٢٥٥٥٩	٢٤٧٠١	٢١٨٢٢	٤٠١٥٨	٤٣١٥٣
إجمالي الادخار المحلي ( بأسعار جارية )	١٧٥٥٩	٢١٠٠١	١٦٤٧٧	١٩٥٥٦	٢٢٦٥٨	٢٨٨٠٤
إجمالي الاستثمار المبنى ( بأسعار جارية )	١٧١٢٤	٢٢٥٥٦	٢٥١٠١	٢٩٩٦٦	٢٧٢٥٤	٢٦٤٢٣
الصادرات من السلع والخدمات ( بأسعار جارية )	٢٩١٠١	٢٩٠٠١	٢٤٨٠٧	٢٣١٠٩	٢٧٦٥٨	٤٣١٥٨
الواردات من السلع والخدمات ( بأسعار جارية )	٢٨٦٦٦	٣٠٥٥٦	٢٣٥٠١	٤٣٥٠٩	٥١٢٤٤	٤٩٧٧٧
معدل النمو السنوي لمكان	—	٣٠	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
معدل النمو السنوي للإنتاج المحلي ( بأسعار سنة الأساس )	—	٤	٢	١١	٨	٣٨



معدل النمو السنوي لدخل المحل (بأسعار سنة الأساس)	٪	—	١٦ر٩	٢٤ر٣	٢٠ر٩	٨ر٩	٨ر٧	٥ر٥
معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص	٪	—	٢ر٣	١٠ر٩	٦ر٣	٢ر٣	٩ر٧	٥ر٥
معدل النمو السنوي للاستهلاك الجماعي	٪	—	١٢ر٢	٢ر٤	٢٨ر٨	٢٩ر٣	٧ر٣	٥ر٣
معدل النمو السنوي للاذخار المحلي	٪	—	٤ر٤	٢١ر٦	٢١ر٨	٢١ر١	٢١ر٨	٢١ر٨
معدل النمو السنوي للاستثمار المبنى	٪	—	٢١ر٦	١١ر٣	١٩ر٣	٢٤ر٣	٢٢ر٢	٢٢ر٢
معدل النمو السنوي للمواردات	٪	—	٢ر٢	١٤ر٣	٣٣ر٥	١٣ر٥	١٣ر٥	١١ر٩
معدل النمو السنوي لواردات	٪	—	٦ر٦	٩ر٧	٣٠ر١	١٧ر٥	٢ر٩	٢ر٩
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي بألسعار الجارية		٥ر٩	١٠١ر٧	١٠٢ر٤	١١٢ر٣	١٢٣ر٣	١٢٣ر٣	١٢٦ر٩
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي بألسعار الثبنة (١٩٦٠/٥٩)	(١٠٠=)	٥ر٩	١٠١ر٧	١٠٢ر٤	١١٠ر٧	١١٦ر٨	١١٦ر٨	١١٧ر٩
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي بألسعار الجارية		٧ر٢	٥٥ر٣	٥٥ر٨	٦٠ر٤	٩٥ر٩	٦٩ر٦	٦٩ر٦
متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل المحلي بألسعار الثبنة (١٩٦٠/٥٩)	(١٠٠=)	٢ر٥	٥١ر٧	٥٢ر٠	٥٥ر٩	٥٨ر٣	٥٨ر٣	٥٩ر٨
نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الدخل المحلي بألسعار الجارية	٪	٨ر٢	٤ر٤	١٠ر٩	١١ر٦	١٢ر٥	١٢ر٥	١٤ر١
نسبة إجمالي الادخار المحلي إلى إجمالي الدخل المحلي بألسعار الثبنة (١٩٦٠/٥٩)	(١٠٠=)	—	—	—	—	—	—	—
نسبة إجمالي الاستثمار المبنى إلى إجمالي الإنتاج المحلي بألسعار الجارية	٪	٧ر٩	٨ر٤	٩ر٠	٩ر٥	١٠ر٦	١٠ر٦	٩ر٨
نسبة إجمالي الاستثمار المبنى إلى إجمالي الإنتاج المحلي بألسعار الثبنة (١٩٦٠/٥٩)	(١٠٠=)	—	—	—	—	—	—	—
نسبة الصادرات من السلع والخدمات	٪	١٥١ر٦	٩٤ر٩	٧٤ر٣	٧٦ر١	٧٢ر٥	٨٤ر٧	٨٤ر٧

المصدر : زيادة السكان في ج ٢٠٠٦ ، وتعدادياتها للنسبة ، مرجع رقم ٦٠٦ / ٢٠٠٦ ، الجهاز المركزي لتبينة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ٢٤٤ و ٢٤٥ .



المجموعة الثانية  
من الملاحق الإحصائية  
من ٣١ إلى ٦٧  
متابعة وتقييم النمو الاقتصادي  
في الجمهورية العربية المتحدة  
في سنة ١٩٦٥/٦٦ مقارنةً لسنة ١٩٦٥/٦٤





ملحق رقم ٣١

عدد السكان التقديرى فى أول يوليو  
من كل سنة ( بالآلاف )  
توزيع السكان فى التعدادات المختلفة  
حسب النوع ( بالآلاف )

جدة السكان			السنوات	عدد السكان		السنوات
جدة	إناث	ذكور		عدد السكان	السنوات	
٦٧١٢	٢٣٦٧	٢٣٤٥	١٨٨٢	٢٠٤٦١	١٩٥٠	
٩٦٦٩	٤٧٥٥	٥٩١٤	١٨٩٧	٢٠٩٤٣	١٩٥١	
١١١٩٠	٥٥٧٢	٤٦١٧	١٩٠٧	٢١٤٣٧	١٩٥٢	
١٢٧١٨	٦٣٤٩	٦٣٦٩	١٩١٧	٢١٩٤٣	١٩٥٣	
١٤١٧٨	٧١٢٠	٧٠٥٨	١٩٢٧	٢٢٤٦٠	١٩٥٤	
١٥٩٢١	٧٩٥٤	٧٩٦٧	١٩٣٧	٢٢٩٩٠	١٩٥٥	
١٨٩٦٧	٩٥٧٥	٩٣٩٢	١٩٤٧	٢٣٥٣٢	١٩٥٦	
٢٥٩٨٤	١٢٩١٦	١٣٠٦٨	١٩٦٠	٢٤٠٨٧	١٩٥٧	
٣٠٠٨٣	١٤٩٠٤	١٥١٧٩	١٩٦٦	٢٤٦٥٥	١٩٥٨	
				٢٥٢٣٧	١٩٥٩	
				٢٥٨٣٢	١٩٦٠	
				٢٦٥٥٧	١٩٦١	
				٢٧٢٤٣	١٩٦٢	
				٢٧٩٦٨	١٩٦٣	
				٢٨٧٥٨	١٩٦٤	
				٢٩٥٤٥	١٩٦٥	
				٣٠١٢٣	١٩٦٦	

ويشمل البدو الرحل حتى سنة ١٩٦٠

عدد السكان المتوقع حتى عام ١٩٨٥

( بالآلاف )

الحد الأدنى (١)			الحد الأقصى (٢)			سنوات التقدير
جدة	إناث	ذكور	جدة	إناث	ذكور	
٢٩٢٤٥	١٤٣٢٦	١٤٩١٩	٢٩٨٧٧	١٤٦١٨	١٥٢٥٩	١٩٦٥
٣١٦٧٨	١٥٤٥٣	١٦٢٢٥	٣٤٤٥٩	٢٦٧٣٠	١٧٧٢٩	١٩٧٠
٣٣٨٣٠	١٦٤٤٧	١٧٣٨٣	٣٩٧٤١	١٩١٤٩	٢٠٥٩٢	١٩٧٥
٣٦٢٣٧	١٧٥٥٠	١٨٦٨٧	٤٥٦٨٧	٢١٨٦١	٢٣٨٢٦	١٩٨٠
٣٨٧٩٢	١٨٧١٣	٢٠٠٧٩	٥٢٥٣٣	٢٤٩٧٧	٢٧٥٥٦	١٩٨٥

(١) بفرض تناقص معدلات الخصوبة خطياً إلى ٥٠ / من معدلات سنة ١٩٦٠ خلال العشر السنوات التالية لسنة ١٩٦٠ ثم ثباتها بعد ذلك .

(٢) بفرض ثبات معدلات الخصوبة عند مستويات ١٩٦٠ على طول الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٥ .

المصدر : المؤشرات الإحصائية لجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١١ .

ملحق رقم ٢٢

التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف  
في التعدادات السبع الأخيرة (٥)

السنة	حضر	النسبة	ريف	النسبة	جملة
		%		%	
١٩٠٧	٢١٢٥٠٠٠	١٩	٩٠٥٨٠٠٠	٨١	١١١٨٣٠٠٠
١٩١٧	٢٦٤٠٦٠٠	٢١	١٠٠٢٩٧٠٠	٧٩	١٢٦٧٠٣٠٠
١٩٢٧	٣٧١٥٨٤٠	٢٦	١٠٣٦٧٤٣٦	٧٤	١٤٠٨٣٢٧٦
١٩٣٧	٤٣٨٢٠٨٣	٢٨	١١٤٢٩٠٠١	٧٢	١٥٨١١٠٨٤
١٩٤٧	٦٢٠٢٣١٦	٣٣	١٢٦٠٣٥١٠	٦٧	١٨٨٠٥٨٢٦
١٩٦٠	٩٦٥١٠٩٧	٣٧	١٦١٢٠٣٦٨	٦٣	٢٥٧٧١٤٩٥
١٩٦٦	١٢٠٤٢٠٣٠	٤٠	١٧٦٨٩٦٣٠	٦٠	٢٩٧٣١٦٦٠

(٥) لا يشمل محافظات الحدود .

المصدر : « زيادة السكان في ج . ع . م وتعدادياتها التثنية » ، مرجع رقم ٢٠٠٦ / ٦٦ ،  
الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ١١٠ .

## ملحق رقم ٣٣

### تطور الكثافة السكانية في الجمهورية العربية المتحدة

من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩٦٦

كثافة السكان حسب المساحة السكانية			المساحة السكانية		كثافة السكان حسب المساحة السكانية		عدد السكان	سنوات التعداد
متدل الزيادة بالنسبة لعام ١٨٨٢	في السكيلو متر المربع	في الميل المربع	كيلومتر مربع	ميل مربع	في السكيلو متر المربع	في الميل المربع		
١٠٠.٠	١٩٦ر١	٥٠٧ر٩	٢٤٧٠.١	١٢٤٠.٢	٦ر٨	١٧ر٦	٦٨٠.٦٢٨١	١٨٨٢
٩٤٢ر٧	٢٧٩ر٨	٧٢٤ر٦	٢٤٧١.٦	١٢٤٠.٧	٩ر٧	٢٥ر٢	٩٧١٤٥٢٥	١٨٩٧
١٦٥ر٨	٢٢٥ر٢	٨٤٢ر٠	٢٤٧١.٠	١٢٤٠.٥	١١ر٢	٢٩ر٢	١١٢٨٧٢٥٩	١٩٠٧
١٨٩ر٠	٢٧٠ر٧	١٤٢١ر٦	٢٤٢٩.٧	١٢٢٨.٤	١٢ر٧	٢٢ر٠	١٢٧٥٠٩١٨	١٩١٧
٢٠٧ر٩	٤٠٩ر٦	١٠٦٠ر٧	٢٤٧٠.٨	١٢٤٠.٤	١٤ر٢	٢٦ر٨	١٤٢١٧٨٦٤	١٩٢٧
٢٢٨ر٧	٤٦٦ر١	١٢٠٦ر٨	٢٤١٨.٥	١٢٢٠.٢	١٦ر٠	٤١ر٢	١٥٩٢٢٦٩٤	١٩٢٧
٢٧٧ر٦	٥٤٦ر٤	١٤١٤ر٧	٢٤٨١.٥	١٢٤٤.٦	١٩ر٠	٤٩ر٢	١٩٠٢١٨٤٠	١٩٤٧
٢٧٢ر٩	٧٢٢ر٢	١٨٩٨ر٤	٢٥٥٨	١٢٧٤.١	٢٦ر١	٦٧ر٥	٢٦٠٨٥٢٢٦	١٩٦٠
٤٢١ر١	٨٤٥ر٥	٢١٨٩ر٢	٢٥٥٨.٠	١٢٧٤.١	٢٠ر٠	٧٧ر٨	٢٠.٨٢٤١٩	١٩٦٦

المصدر: د. زيادة السكان في ج.ع.٢ وتحديداتها للتنمية ٤، مرجع رقم ٦٠٠٠٦/٢٠٠٦، الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء، نوفمبر ١٩٦٦، ص ١٤٢.

ملحق رقم ٣٤

الإنتاج في السنة ١٩٦٦/٦٥ مقارنا بالسنة ١٩٦٥/٦٤

( بأسعار ٦٥/٦٤ وبمليون الجنيه )

الرقم القياسي ١٠٠ = ٦٥/٦٤		الإنتاج		القطاعات
السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	
١٠٥ر١	١٠٠	٨٥٢ر٥	٨١٠ر٨	الزراعة
١٠٧ر٢	١٠٠	١٧٤١ر٠	١٦٢٣ر٦	التعدين والصناعة
١٠٩ر٢	١٠٠	١٩٧ر٨	١٨١ر٢	التشييد
١٠٧ر٢	١٠٠	٤١ر٩	٣٩ر١	الكهرباء
١٠٦ر٧	١٠٠	٢٨٣٣ر٢	٢٦٥٤ر٧	مجموع القطاعات السلعية
١٠٩ر٦	١٠٠	٢٥٧ر٢	٢٣٤ر٧	النقل والمواصلات والتخزين
١٠٦ر٧	١٠٠	٢٤٧ر٥	٢٣١ر٩	التجارة والمال
١٠٨ر٢	١٠٠	٥٠٤ر٧	٤٦٦ر٦	مجموع قطاعات التوزيع
١٠١ر٦	١٠٠	٨٠ر٢	٧٨ر٩	الإسكان
١٠١ر٤	١٠٠	١٤ر٩	١٤ر٧	المرافق العامة
٩٩ر٥	١٠٠	٥٨٧ر٥	٥٩٠ر٤	الخدمات الأخرى
٩٩ر٨	١٠٠	٦٨٢ر٦	٦٨٤ر٠	مجموع القطاعات الخدمية
١٠٥ر٧	١٠٠	٤٠٢٠ر٥	٣٨٠٥ر٣	المجموع الكلي

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي في ج . ع . م في سنة ١٩٦٦/٦٥ ، وزارة التخطيط ،  
 - سبتمبر ١٩٦٧ ، ص ١٦ - ويلاحظ أن القيمة المحققة للمتغيرات الاقتصادية في سنة ١٩٦٥/٦٤  
 وبأسعار السوق الجارية في تلك السنة ، كما ترد في هذا التقرير ، تختلف اختلافا بينا عن القيمة  
 المحققة لنفس المتغيرات في نفس سنة ١٩٦٥/٦٤ وبأسعار السوق الجارية في تلك السنة ، كما  
 وردت من قبل في تقرير التخطيط من نتائج متابعة تنفيذ أهداف الخطة الخمسية الأولى ، والصادر  
 في فبراير ١٩٦٧ ( أنظر المجموعة الأولى من الملاحق الإحصائية بالمقارنة بهذه المجموعة من  
 الملاحق الإحصائية ) .



ملحق رقم ٣٥

لإنتاج في السنة ١٩٦٦/٦٥

مقارنا بالسنة ١٩٦٥/٦٤

( بالأسمار الجارية وعمليات الجنيه )

القطاعات	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	نسبة الزيادة
			%
الزراعة	٨١٠ر٨	٨٨٦ر٣	٩ر٣
التعدين والصناعة	١٦٢٣ر٦	١٧٩٧ر٧	١٠ر٧
التشييد	١٨١ر٢	١٩٧ر٨	٩ر٢
الكهرباء	٣٩ر١	٤١ر٩	٧ر٢
مجموع القطاعات السلعية	٢٦٥٤ر٧	٢٩٢٣ر٧	١٠ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٢٣٤ر٧	٢٦٠ر٥	١١ر٠
التجارة والمال	٢٣١ر٩	٢٥٤ر٧	٩ر٨
مجموع قطاعات التوزيع	٤٦٦ر٦	٥١٥ر٢	١٠ر٤
الإسكان	٧٨ر٩	٨٠ر٢	١ر٦
المرافق العامة	١٤ر٧	١٤ر٩	١ر٤
الخدمات الأخرى	٥٩٠ر٤	٦١٦ر٩	٤ر٥
مجموع القطاعات الخدمية	٦٨٤ر٠	٧١٢ر٠	٤ر١
المجموع الكلي	٣٨٠٥ر٣	٤١٥٠ر٩	٩ر١

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي لـ ج.ع.م في سنة ١٩٦٦/٦٥، وزارة التخطيط، ص ١٧.

( م ٢٩ — التخطيط الاقتصادي )

ملحق رقم ٢٦

تطور قيمة الإنتاج والدخل الصافي من قطاع  
الزراعة مقوماً بأسماء ١٩٤٥  
( بآلاف الجنيهات )

قيمة السلف المقدمة من المؤسسة  
العامة للائتمان الزراعي والتعاوني  
( الوحدة ألف جنيه )

الرقم القياسي	قيمة السلف	السنوات
١٠٠٠٠	١٥٩٦٠	١٩٥٢
٢٢٩٧	٣٦٦٧١	١٩٦٠
٢٦٥٨	٤٢٤١٨	١٩٦٢/٦١
٣٣٨٣	٥٣٩٩٥	١٩٦٣/٦٢
٣٧٣١	٥٩٥٥٣	١٩٦٤/٦٣
٤١٠٢	٦٥٤٦٥	١٩٦٥/٦٤
٤٩٨٩	٧٩٦٢٨	١٩٦٦/٦٥

تشمل سلف الممنوحة لقطاع غزة

السنوات	جدة قيمة الإنتاج الزراعي	متطلبات الإنتاج الزراعي	صافي الدخل
١٩٥٢	٤٠٥٢٤٥	٧٢٧٠٠	٢٣٢٥٤٥
١٩٥٣	٣٨٧٥٢٤	٧٤١٦٣	٣١٣٣٧١
١٩٥٤	٤١١٠٧٠	١٠١٥٩٨	٣٠٩٤٧٢
١٩٥٥	٤٢٠٢٠٧	١٠٢١٧٤	٣١٨٠٣٣
١٩٥٦	٤٢٩٨٦٢	٩٨٨٢٤	٣٣١٠٣٨
١٩٥٧	٤٤٠١٢٣	١١٠١٠٥	٣٣٠٠١٨
١٩٥٨	٤٦٨٨٣٥	١٠٢٨١٢	٣٦٦٠٢٣
١٩٥٩	٤٧١٤٤٥	٨٨٦٨٦	٣٨٢٧٥٩
١٩٦٠	٤٨٧٢٢٥	٨٨٤١٨	٣٩٨٨٠٧
١٩٦١	٤٢١٦٩٨	٩٠٤٥٢	٣٣١٢٤٦
١٩٦٢	٤٩٩٤١٨	٩٣٢٨٠	٤٠٦١٣٨
١٩٦٣	٤٩٥٥٣٨	٩٠٧٠٤	٤٠٤٨٣٤
١٩٦٤	٥١٢٠٨٤	٩٨٩٨٦	٤١٣٠٩٨
١٩٦٥	٥١١٤٢٨	١٠٠٤٨١	٤١٠٩٤٧

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد الأعضاء ورأس المال

السنوات	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنية
١٩٥٢	١٧٢٧	٤٩٨٦٥٢	٦٦١١٥٣
١٩٥٦	١٤٨٦	٤٦١٩٩٨	٥٩٦٧٠٤
١٩٥٧	١٧٠٧	٥٠٦١٣٩	٦٤٨٣٨٥
١٩٥٨	٢١٦٠	٥٧٨٨٥٥	٧٢٨٣٦٥
١٩٥٩	٢٩١٢	٧٣٩٨٨١	٩٢٢٨٦١
١٩٦٠	٢٧٦٦	٩٤٣٠٢٠	١٢٨٢٩١٤
١٩٦١	٤٠٩٧	١٢٦٩٥٩٣	١٥٧٤٧٩٢
١٩٦٢	٤٦٢٤	١٧٧٦٧٦٢	٢١٧٨٠٦٧
١٩٦٣	٤٧١٤	١٩٦٥٤٣١	٢٣٢٩٦٦٧
١٩٦٤	٤٨٣٨	٢٢٢٦٦٥٩	٢٥٢٧٨١٨
١٩٦٥	٤٨٤٦	٢٣٧١٠٧٨	٢٥٩٨١١٩

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز  
المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

ملحق رقم ٣٧

الإنتاج والموجود والصادر والمستهلك

محليا من القطن الشعر

( بالآلاف قنطار مترى )

مساحة ومحصول القطن الشعر

( الوحدة بالآلاف )

المحصول (١)		المساحة		السنوات	المستهلك محليا	الصادر	الإنتاج	المواسم
الرقم القياسى	( قنطار مترى )	الرقم القياسى	فدان					
١٠٠	٨٩١٦	١٠٠	١٩٦٧	١٩٥٢	١٣٧٤	٦٣٨٠	٨٩١٦	١٩٥٣/٥٢
٧١	٦٣٦٣	٦٧	١٣٢٤	١٩٥٣	١٤٦٤	٦٤٩١	٦٣٦٣	١٩٥٤/٥٣
٧٨	٦٩٦٠	٨٠	١٥٧٩	١٩٥٤	١٦٠٤	٤٩٤٢	٦٩٦٠	١٩٥٥/٥٤
٧٥	٦٦٨٣	٩٢	١٨١٦	١٩٥٥	١٧٤٣	٥٨٤٩	٦٦٨٣	١٩٥٦/٥٥
٧٣	٦٤٩٧	٨٤	١٦٥٣	١٩٥٦	١٨١٤	٤٦١٨	٦٤٩٧	١٩٥٧/٥٦
٩١	٨١٠٦	٩٢	١٨١٩	١٩٥٧	١٩٤٨	٥٠٩٠	٨١٠٦	١٩٥٨/٥٧
١٠٠	٨٩١٨	٩٧	١٩٠٥	١٩٥٨	٢١٢٤	٦٥٤٦	٨٩١٨	١٩٥٩/٥٨
١٠٣	٩١٤٣	٨٩	١٧٦٠	١٩٥٩	٢١٨٩	٧٦٣٥	٩١٤٣	١٩٦٠/٥٩
١٠٧	٩٥٦٤	٩٥	١٨٧٣	١٩٦٠	٢٤٢٥	٦٧٤٠	٩٥٦٤	١٩٦١/٦٠
٧٥	٦٧١٣	١٠١	١٩٨٦	١٩٦١	٢٧٠٤	٤٥٨٨	٦٧١٣	١٩٦٢/٦١
١٠٣	٩١٤٧	٨٤	١٦٥٧	١٩٦٢	٢٧٠٩	٦٠٦١	٩١٤٧	١٩٦٣/٦٢
٩٩	٨٨٣٣	٨٣	١٦٢٧	١٩٦٣	٢٧٨٧	٥٨٣٥	٨٨٣٣	١٩٦٤/٦٣
١١٣	١٠٠٨١	٨٢	١٦١١	١٩٦٤	٣٠٦١	٦٨٤٣	١٠٠٨١	١٩٦٥/٦٤
١١٧	١٠٤١٤	٩٧	١٩٠٠	١٩٦٥	٣٢١٥	٦٨٤٨	١٠٤١٤	١٩٦٦/٦٥

(١) يشمل السكرتو

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ،

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٠١ .

ملحق رقم ٣٨

الدخل المحلى الإجمالى فى السنة ١٩٦٦/٦٥

مقارنا بالسنة ١٩٦٥/٦٤

(بأسعار ١٩٦٥/٦٤ وبليون الجنيه)

القطاعات	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	معدل النمو
زراعة	٥٧٠ر١	٥٨٩ر١	٣ر٣
التعدين والصناعة	٤٢٣ر٤	٤٤١ر١	٤ر٢
التشييد	٩٢ر٦	٩٤ر٩	٢ر٥
الكهرباء	٢٣ر٢	٢٤ر٣	٤ر٧
مجموع القطاعات السالمة	١١٠٩ر٣	١١٤٩ر٤	٣ر٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٦ر٠	١٩٤ر٧	١٠ر٦
التجارة والمال	١٦٨ر٠	١٨٠ر٣	٧ر٣
مجموع قطاعات التوزيع	٣٤٤ر٠	٣٧٤ر٩	٩ر٠
الإسكان	٧٤ر٩	٧٦ر١	١ر٦
المرافق العامة	٨ر٠	٨ر٢	٢ر٥
الخدمات الأخرى	٣٨٧ر٩	٤١٢ر١	٦ر٢
مجموع القطاعات الخدمية	٤٧٠ر٨	٤٩٦ر٤	٥ر٤
المجموع السكى	١٩٢٤ر١	٢٠٢٠ر٧	٥ر



# الدخل المحلى الإجمالى فى السنة ١٩٦٦/٦٥

مقارنا بالسنة ١٩٦٥/٦٤

( بالاسعار الجارية وبمليون الجنيه )

القطاعات	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	نسبة الزيادة %
الزراعة	٥٧٠ر١	٦١٤ر٧	٧ر٨
التعدين والصناعة	٤٢٣ر٤	٤٦٤ر٠	٩ر٨
التشييد	٩٢ر٦	٩٤ر٩	٢ر٥
الكهرباء	٢٣ر٢	٢٤ر٣	٤ر٧
مجموع القطاعات السلعية	١١٠٩ر٣	١١٩٧ر٩	٨ر١
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٦ر٠	١٩٦ر٦	١٢ر٤
التجارة والمال	١٦٨ر٠	١٨١ر٥	٥ر٨
مجموع قطاعات التوزيع	٣٤٤ر٠	٣٧٨ر١	٩ر٢
الإسكان	٧٤ر٩	٧٦ر١	١ر٦
المرافق العامة	٨ر٠	٨ر٢	٢ر٥
الخدمات الأخرى	٣٨٧ر٩	٤٢٦ر٨	١٠ر٠
مجموع القطاعات الخدمية	٤٧٠ر٨	٥١١ر١	٨ر٦
المجموع الكلى	١٩٢٤ر١	٢٠٨٧ر١	٨ر٥

## ملحق رقم ٤٠

### الأرقام القياسية للدخل القومى من الزراعة

( بالاسعار الجارية )

٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	٥٣/٥٢
٢٤٢	٢١٠	١٨٨	١٦٩	١٤٨	١٦٠	١٦١	١٠٠
١٥١	١٣٠	١١٧	١٠٥	٩٢	٩٩	١٠٠	٦٢
١٥١	١٣١	١١٨	١٠٦	٩٣	١٠٠	١٠١	٦٣
١٦٤	١٤٢	١٢٧	١١٤	١٠٠	١٠٨	١٠٩	٦٨
١٤٣	١٢٤	١١٢	١٠٠	٨٨	٩٥	٩٥	٥٩
١٢٨	١١١	١٠٠	٩٠	٧٩	٨٥	٨٥	٥٣
١١٥	١٠٠	٩٠	٨٠	٧١	٨٦	٧٧	٤٨
١٠٠	٨٧	٧٨	٧٠	٦١	٦٦	٦٦	٤١

( سنوات مالية )

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٣٢ .

## ملحق رقم ٤١

( بالاسعار الجارية )

الأرقام القياسية للدخل القومي من الصناعة

*٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	٦٤/٦٣	٦٣/٦٢	٦٢/٦١	٦١/٦٠	٦٠/٥٩	٥٣/٥٢
٣٥٨	٣٥٢	٣٢٤	٢٩١	٢٥٧	٢٣٤	٢١٠	١٠٠
١٧١	١٦٨	١٥٥	١٣٩	١٢٣	١١٢	١٠٠	٤٨
١٥٣	١٥٠	١٢٨	١٢٤	١١٠	١٠٠	٨٩	٤٣
١٣٩	١٣٧	١٢٦	١١٣	١٠٠	٩١	٨٢	٣٩
١٢٣	١٢١	١١١	١٠٠	٨٨	٨١	٧٢	٣٤
١١١	١٠٩	١٠٠	٩٠	٧٩	٧٢	٦٥	٣١
١٠٢	١٠٠	٩٢	٨٣	٧٣	٦٧	٦٠	٢٨
١٠٠	٩٨	٩٠	٨١	٧٢	٦٥	٥٨	٢٨

( سنوات مالية )

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجسمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتقنية العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٩٧ ، ص ٢٣٤ .

العمالة في السنة ١٩٦٦/٦٥ بالمقارنة بالسنة ١٩٦٥/٦٤

(العدد بالآلاف)

القطاعات	العمالة		الزيادة	
	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	الزيادة في عدد المشتغلين	نسبة الزيادة في عدد المشتغلين
الزراعة	٣٧٥١٠	٣٨٥٧٠	١٦٠	٢ر٨
التعدين والصناعة	٨٢٥٠	٨٤١٧	١٦٧	٢ر٠
التشييد	٣٤٥٢	٣٢٨٠	١٧٢	٥ر٠
الكهرباء	١٨٠	١٨٥	٥	٢ر٨
مجموع القطاعات السالمة	٤٩٣٩٢	٥٠٤٥٢	١٠٦٠	٢ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٢٨٣٩	٣٠٧٨	٢٣٩	٨ر٤
التجارة والمال	٧٢٩٧	٧٥٢٧	٢٣٠	٣ر٢
مجموع قطاعات التوزيع	١٠١٣٦	١٠٦٠٥	٤٦٩	٤ر٦
الإسكان	٢١٠	٢١٧	٧	٣ر٨
المرافق العامة	٣٠٣	٣١٢	٩	٣ر٠
الخدمات الأخرى	١٣٠٦٥	١٣٣٦٢	٢٩٧	٢ر٣
مجموع القطاعات الخدمية	١٣٥٧٨	١٣٨٩٢	٣١٤	٢ر٣
المجموع الكلي	٧٣١٠٦	٧٤٩٤٩	١٨٤٣	٢ر٥
قوة العمل المدنية	٧٩١٨٠	٨١٨٧		
نسبة العمالة إلى قوة العمل المدنية %	٩٢ر٣	٩١ر٥		



ملحق رقم ٤٣

الاجور في السنة ٦٥ / ١٩٦٦ بالمقارنة بالسنة ٦٤ / ١٩٦٥

« بالأسعار الجارية وبمليون الجنيه »

القطاعات	الاجور		الزيادة في الاجور	
	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	الزيادة في الاجور	نسبة الزيادة في الاجور (%)
الزراعة	١٦٥٠٨	١٩٦٠١	٣٠٠٣	١٨٠٣
التعدين والصناعة	١٤٩٠٦	١٥٤٠٢	٤٠٦	٣٠١
التشييد	٥٣٠٧	٥٦٠٠	٢٠٣	٤٠٣
الكهرباء	٤٠٧	٤٠٩	٠٠٢	٤٠٣
بمجموع القطاعات السالفة	٣٧٣٠٨	٤١١٠٢	٣٧٠٤	١٠٠٠
النقل والمواصلات والتخزين	٦٤٠٣	٧٣٠٨	٩٠٥	١٤٠٨
التجارة والمال	١٠١٠٧	١٠٦٠٤	٤٠٧	٤٠٦
بمجموع قطاعات التوزيع	١٦٦٠٠	١٨٠٠٢	١٤٠٢	٨٠٦
الإسكان	١٠٨	١٠٩	٠٠١	٥٠٦
المرافق العامة	٧٠٦	٧٠٨	٠٠٢	٢٠٦
الخدمات الأخرى	٣٣١٠٦	٣٦٢٠١	٣٠٠٥	٩٠٢
بمجموع القطاعات الخدمية	٣٤١٠٠	٣٧١٠٨	٣٠٠٨	٩٠٠
المجموع الكلى	٨٨٠٠٨	٩٦٣٠٢	٨٢٠٤	٩٠٤

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي في ج . ع . م في سنة ١٩٦٦/٦٥ ،

وزارة التخطيط ، ص ٢١ .

ملحق رقم ٤٤

العلاقة بين نسب الزيادة في متوسط الأجر وإنتاجية العمل

في السنة ١٩٦٥ / ٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٥ / ٦٤

( نسبة مئوية ، على أساس الأسعار التجارية )

القطاعات	نسبة الزيادة في متوسط الأجر	نسبة الزيادة في إنتاجية العمل
	%	%
الزراعة	١٤ر٩	٤ر٩
التعدين والصناعة	١ر٠	٧ر٦
التشييد	٩ر٧	٧ر٨
الكهرباء	١ر٥	١ر٩
بمجموع القطاعات السلعية	٧ر٧	٥ر٧
النقل والمواصلات والتخزين	٥ر٩	٣ر٠
التجارة والمال	١ر٤	٤ر٧
بمجموع قطاعات التوزيع	٣ر٧	٥ر٠
الإسكان	١ر٨	٢ر١ -
المرافق العامة	٠ر٣ -	٠ر٥ -
الخدمات الأخرى	٦ر٠	٧ر١
بمجموع القطاعات الخدمية	٥ر٨	٥ر٦
المجموع الكلى	٦ر٤	٥ر٧

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي في ج . ع . م في سنة ١٩٦٦ / ٦٥ ،

وزارة التخطيط ، ص ٢٢ .

ملحق رقم ٤٥

توزيع الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي بين القطاعات الاقتصادية

في سنة ١٩٦٦/٦٥ مقارنة بسنة ١٩٦٥/٦٤

التوزيع النسبي (%)		الاستثمار المحلي الإجمالي المنفذ		القطاعات
السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	
٨٢٢	٩٢١	٢٠٢٧	٢٢٢٥	الزراعة
٨٢٧	١٠٢٦	٢٢٢٦	٢٧٢٩	الري والصرف
٥٢١	٥٢٢	١٩٢٠	١٨٢٦	السد العالي
٢٥٢٢	٢٧٢٩	٩٤٢٠	٩٩٢٩	التعدين والصناعة
١٢٨	١٢٥	٦٢٨	٥٢٢	التشييد
١٦٢٤	١٤٢٧	٦١٢١	٥٢٢٢	الكهرباء
٦٥٢٥	٦٩٢٠	٢٤٤٢٢	٢٤٧٢٢	مجموع القطاعات السالمة
١٢٢٢	١٢٢٨	٤٩٢٤	٤٥٢٩	النقل والمواصلات والتخزين
١٢٠	٠٢٩	٢٢٧	٢٢٤	قناة السويس
٠٢٧	١٢٢	٢٢٧	٤٢٢	التجارة والمال
١٥٢٠	١٤٢٩	٥٥٢٨	٥٢٢٦	مجموع قطاعات التوزيع
١٢٢٧	٨٢٥	٤٧٢٥	٢٠٢٥	الإسكان
٢٢٤	٢٢٠	١٢٢٤	١١٢٢	المرافق العامة
٥٢١	٦٢٢	١٩٢٢	٢١٢٧	الخدمات الأخرى
٢١٢٢	١٧٢٧	٧٩٢١	٦٢٢٤	مجموع القطاعات الخدمية
١٠١٢٧	١٠١٢٦	٢٧٩٢١	٢٦٤٢٢	المجموع الكلي للاستثمار الثابت المحلي الإجمالي (شاملا الأرض)
١٢١	١٢٦	٦٢٤	٥٢٩	مطروحة : الأرض
١٠٠٢٠	١٠٠٢٠	٢٧٢٢٧	٢٥٨٢٤	المجموع الكلي للاستثمار الثابت المحلي الإجمالي

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادي في ج . ع . م في سنة ١٩٦٦/٦٥

وزارة التخطيط ، ص ٢٤

ملحق رقم ٤٦

توزيع الاستثمار الثابت المحلى الإجمالى بين القطاع العام والخاص  
فى سنة ١٩٦٥/٦٤ مقارنة بسنة ١٩٦٥/٦٤

( بعر السوق الجارى وبمليون الجنيه )

السنة ١٩٦٥/٦٤			السنة ١٩٦٥/٦٤			القطاعات
المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	القطاع الخاص	القطاع العام	
٢٠٠٧	١٠٨	٢٨٠٩	٢٢٠٥	٤٠٥	٢٨٠٠	الزراعة
٢٢٠٦	٠٠٦	٣٢٠٠	٢٧٠٩	٠٠٥	٢٧٠٤	الرى والصرف
١٩٠٠	—	١٩٠٠	١٨٠٦	—	١٨٠٦	السد العالى
٩٤٠٠	٠٠٦	٩٣٠٤	٩٩٠٩	٠٠٧	٩٩٠٢	التعدين والصناعة
٦٠٨	٠٠٠	٦٠٨	٥٠٢	٠٠٠	٥٠٢	التشييد
٦١٠١	—	٦١٠١	٥٣٠٢	—	٥٣٠٢	الكهرباء
٢٤٤٠٢	٢٠٠	٢٤١٠٢	٢٤٧٠٢	٥٠٧	٢٤١٠٦	مجموع القطاعات السالمة
٤٩٠٤	١٠٩	٤٧٠٥	٤٥٠٩	١٠٢	٤٤٠٧	النقل والمواصلات والتخزين
٢٠٧	—	٢٠٧	٣٠٤	—	٣٠٤	قناة السويس
٢٠٧	٠٠٤	٢٠٣	٤٠٣	١٠٠	٢٠٣	التجارة والمال
٥٥٠٨	٢٠٢	٥٢٠٥	٥٢٠٦	٢٠٢	٥١٠٤	مجموع قطاعات التوزيع
٤٧٠٥	٢١٠٥	٢٦٠٠	٢٠٠٥	١١٠٢	١٩٠٢	الإسكان
١٢٠٤	—	١٢٠٤	١١٠٢	—	١١٠٢	المرافق العامة
١٩٠٢	٢٠٢	١٧٠٠	٢١٠٧	٢٠٤	١٩٠٢	الخدمات الأخرى
٧٩٠١	٢٣٠٧	٥٥٠٤	٦٣٠٤	١٣٠٧	٤٩٠٧	مجموع القطاعات الخدمية
٢٧٩٠١	٢٩٠٠	٢٥٠٠١	٢٦٤٠٢	٢١٠٦	٢٤٢٠٧	المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الإجمالى ( شامل للأرض )
٦٠٤	١٠٢	٥٠٢	٥٠٩	١٠٢	٤٠٦	مطروحا : الأرض
٢٧٢٠٧	٢٧٠٨	٢٤٤٠٩	٢٥٨٠٤	٢٠٠٢	٢٢٨٠١	المجموع الكلى للاستثمار الثابت المحلى الإجمالى
١٠٠٠٠	٧٠٥	٩٢٠٥	١٠٠٠٠	٥٠٧	٩٤٠٢	التوزيع النسبى ( % )

المصدر: تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ١٩٦٦/٦٥، وزارة التخطيط، ص ٢٥.



ملحق رقم ٤٧

الاستهلاك النهائي في السنة ١٩٦٦ / ٦٥

مقارنا بالسنة ١٩٦٥ / ٦٤

( بسعر السوق الجارى ، وبسعر السوق للسنة ١٩٦٥ / ٦٤ وبمليون الجنيه )

البيان	السنة ١٩٦٥ / ٦٤	السنة ١٩٦٦ / ٦٥	نسبة الزيادة ( % )
( بسعر السوق الجارى وبمليون الجنيه )			
استهلاك الافراد	١٣٧١٠٥	١٥١٩٠١	١٠٠٨
الاستهلاك الجماعى	٤٣١٠٣	٤٧٠٠٠	١٠٠١
بمجموع الاستهلاك النهائى	١٨٠٢٠٨	١٩٩٤٠١	١٠٠٦
النتائج القومى الإجمالى	٢١٢٣٠٤	٢٣١٠٠٠	٨٠٨
نسبة استهلاك الافراد إلى النتائج القومى الإجمالى ( % )	٦٤٠٦	٦٥٠٨	—
نسبة الاستهلاك الجماعى إلى النتائج القومى الإجمالى ( % )	٢٠٠٣	٢٠٠٥	—
نسبة الاستهلاك النهائى إلى النتائج القومى الإجمالى ( % )	٨٤٠٩	٨٦٠٢	—
( بسعر السوق للسنة ١٩٦٥ / ٦٤ وبمليون الجنيه )			
استهلاك الافراد	١٣٧١٠٥	١٤٤٥٠٥	٥٠٤
الاستهلاك الجماعى	٤٣٠٣	٤٦٠٠٥	٦٠٨
بمجموع الاستهلاك النهائى	١٨٠٢٠٨	١٩٠٦٠٠	٥٠٧
النتائج القومى الإجمالى	٢١٢٣٠٤	٢٢٢٥٠٩	٤٠٨

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج . ع . م فى سنة ١٩٦٦ / ٦٥ ،

وزارة التخطيط ، ص ٢٣ .

ملحق رقم ٤٨

الادخار المحلى الإجمالى فى سنة ١٩٦٦/٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٥/٦٤  
( بسعر السوق الجارى وبمليون الجنيه )

التوزيع النسبي ( % )				الادخار المحلى الإجمالى	المصادر
السنة ٦٥ / ٦٤	السنة ٦٤ / ٦٥	السنة ٦٦ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٤		
٩١ ر٢	٩٣ ر٧	٢٨٨ ر١	٣٠٠ ر٣	الادخار الإجمالى المتاح لدى القطاع العام	
٣٤ ر٦	٣١ ر٢	١٠٩ ر٢	١٠٠ ر١	١ — قطاع التأمينات الاجتماعية	
١٧ ر٠	١٥ ر٦	٥٣ ر٥	٥٠ ر٠	١ — الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	
١٧ ر٦	١٥ ر٦	٥٥ ر٧	٥٠ ر١	٢ — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	
١١ ر٥	٦ ر٧	٣٦ ر٣	٢١ ر٧	٢ — قطاع المال والادخار :	
٢ ر٩	٢ ر٧	٩ ر٠	٨ ر٦	١ — الجهاز المصرفى	
١ ر٤	١ ر٣	٤ ر٣	٤ ر٢	٢ — شركات التأمين	
١ ر٦	٢ ر٧	٥ ر١	٨ ر٨	٣ — صندوق توفير البريد	
٠ ر١	٠ ر٠	٠ ر٤	٠ ر١	٤ — بنوك الادخار المحلية	
٤ ر٥	٠ ر٠	١٤ ر٣	٠ ر٠	٥ — شهادات الاستثمار	
١ ر٠	٠ ر٠	٣ ر٢	٠ ر٠	٦ — إدخار نصف اليوم	
٧١ ر١	٦٤ ر١	٢٢٤ ر٦	٢٠٥ ر٥	٣ — قطاع الأعمال العام :	
٣١ ر٠	٢٦ ر٥	٩٧ ر٩	٨٥ ر١	١ — شركات القطاع العام	
٥ ر١	١٠ ر٠	١٦ ر١	٣١ ر٩	٢ — هيئات ومؤسسات القطاع العام	
٢٣ ر٦	٢٥ ر٣	١٠٦ ر٣	٨١ ر٢	٣ — فائض الهيئات والمؤسسات المحول	
١ ر٤	٢ ر٣	٤ ر٣	٧ ر٣	لميزانية الخدمات	
٣٠ ر٧	٢٥ ر٢	٩٧ ر٠	٨١ ر٠	٤ — قطاع الحكومة العامة	
٤ ر٧	١٦ ر٩	١٥ ر٠	٥٤ ر٠	٥ — موارد أخرى	
٨ ر٨	٦ ر٣	٢٧ ر٨	٢٠ ر٣	الادخار الإجمالى المتاح لدى القطاع الخاص	
١٠٠ ر٠	١٠٠ ر٠	٢١٥ ر٩	٢٢٠ ر٦	المجموع الكلى للادخار المحلى الإجمالى	

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى لـ ج . ع . م لى سنة ١٩٦٦/٦٥ ، وزارة

التخطيط ، ص ٢٨ .

ملحق رقم ٤٩

رابط ميزانية الجمهورية العربية المتحدة

(الوحدة : جنيه)

الرقم القياسي	جولة الاتفاق العشام	المستبعد وهو ما يخص الميزانيات المستقلة والملحقة من إعانات واعتمادات إنتاجية	الجملة	ميزانية ملحقة	ميزانية إنتاجية	ميزانية عادية	السنة
١٠٠	٢٠٧٨٨٦٥٠	٢٧٥٦٥٥٠	٢١٠٦٤٣٠٥٠	٤٢٣٣٠٥٠	٢١٠٠٠٠٠	٢٠٦٠٠٠٠٠٠٠	٥٣/٥٣
٢٢٧	٧٠٠٠٦٥٠٥٠	٧٢٦٩٧٢٢١	٧٦٢٧٦٢٢٧١	١٧٦٩٠٦٢٧١	٢٨٥٨٤٥٠٠٠	٢٠١٠١٠٩٠٠	٦١/٦٠
٢٧٢	٧٧٢٨٧٥٥١٥	٧٢٣٧٨٧٣٧	٨٤٧٢٥٤٢٥٢	١٩٧٢٥٤٢٥٢	٢١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٦٢/٦١

## تابع ملحق رقم ٤٩

ربط ميزانية الجمهورية المربية المتحدة

الرقم القياسي	جمله الاتفاق المعام	استبعد وهو ما يخص الإدارة المحلية والميزانيات الملحقه من إعانات وكذلك المبالغ المستبعدة من ميزانية الأعمال لعدم التكرار	الجدلة	الميزانية الداخلة في قطاع الأعمال	قطاع الخدمات			السنه
					الميزانية الملحقه	ميزانية وحدات الإدارة المحلية	الميزانية العادية للخدمات	
٤٨٧	١٠١٣٦٢١٥٥٠	٤٥٠٢٢٩٥٠٠	١٤٦٢٨٥١٠٠٠	٨٢١٠٠٩٤٠٠	٣١٣٦٣٦٠٠	١٣٨٧١١٠٥٠	٤٧١٧٦٧٠٠	١٣/٦٢
٥١٩	١٠٧٩٤٠٥٨٠٠ (٣)	٥٦٤٤٦١٤٠٠	١٦٤٣٨٦٧٢٠	٠٠٠٥٤٠٩٠٠	(٣)٠٠	١٥٣٢٢٨٠٠	٤٩٠١٠٣٥٠٠	٦٤/٣
٥٧٠	١١٨٤٤٢٢٤٨٣	٥٩١٢٠٣١٨٧	١٧٧٥٦٢٥٦٧٠	١٦٤٩٥٦٧٠	(٣)٠٠	١٦١٤٤٥٠٠	٤٤٩٢٢١٠٠	٦٥/٦٤
٥٨٠	١٢٠٦٠١٨٠٦١	٦٥٣٥٠٩٩٣٩	١٨٥٩٥٢٨٠٠٠	٠٢١٠٠٨٢٠٠٠	(٢)٠٠	١٧٧٥٢٢٦٠٠	٤٧١٩١٢٤٠٠	٦٦/٦٥
٦٣٢	١٣١٦٢٢٤٩٤٦	٤٩١٥٨٠١٥٤	١٨٧٨٥١٠٠	١٠٨٦٤٣٠٠٠٠	(٣)٠٠	١٧٦١٠٤٨٠	٥٤٥٢٧٠٣٠٠	٦٧/٦٦

(١) قسمت الميزانية عام ٦٢ / ٦٣ إلى قطاع خدمات وقطاع أعمال ، وتتم المقارنة على أساس جملة الاتفاق العام .

(٢) ضمت الميزانية الملحقه بالخدمات للميزانية العادية للخدمات .

(٣) استبعد منها ٥١ مليون جنيه قيمة خامات و مواد بترولية للتشغيل بميزانية مؤسسة البترول - كانت مدرجة عام ٦٢ / ٦٣ بمبلغ ٤٢٦ مليون جنيه .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية المربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتيبنة العامة والإحصاء ، القاهرة ، بونبنة  
١٩٦٧ ، ص ٢٣٩ .



ملحق رقم ٥٠ (١)

تطور الإنفاق العام بميزانية الدولة

الرقم القياسي	الإنفاق العام بآلاف الجنيهات	السنوات
١٠٠	٢٠٧ ٨٨٧	١٩٥٣ / ٥٢
١١٩	٢٤٧ ٨٩٧	١٩٥٤ / ٥٣
١٤٠	٢٩١ ٧٩٤	١٩٥٥ / ٥٤
١٥٣	٣١٧ ٤٦٣	١٩٥٦ / ٥٥
١٦٥	٣٤٢ ٤٣٣	١٩٥٧ / ٥٦
١٥٩	٢٣٠ ٥٤٥	١٩٥٨ / ٥٧
٢٠٨	٤٣٢ ٣٢٧	١٩٥٩ / ٥٨
٢٤٦	٥١١ ٠٥٤	١٩٦٠ / ٥٩
٢٣٧	٧٠٠ ٠٦٥	١٩٦١ / ٦٠
٢٧٢	٧٧٣ ٨٧٦	١٩٦٢ / ٦١
٤٦٧	٩٧٠ ٠٢٢	١٩٦٣ / ٦٢
٥١٩	١٠٧٩ ٤٠٦	١٩٦٤ / ٦٣
٥٧٠	١١٨٤ ٤٢٢	١٩٦٥ / ٦٤
٥٨٠	١٢٠٦ ٠١٨	١٩٦٦ / ٦٥
٦٣٣	١٣١٦ ٢٢٥	١٩٦٧ / ٦٦

استبعد مبلغ ٤٢٦ مليون جنيه قيمة خامات ومواد بترولية من إنفاق عام ١٩٦٣/٦٢، ويقابل ذلك استبعاد مبلغ ٥١ مليون جنيه في ١٩٦٤/٦٣، وذلك توحيداً لأساس المقارنة.

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ١٩٦٧، ص ٣٧.

**ملحق رقم ٥٠ (ب)**  
**الاتفاق العام موزعا حسب القطاعات طبقا لربط الميزانية من ٥١ / ١٩٥٢ الى ٦٦ / ١٩٦٧**

( بملائين الجنيئات )

السنة	١٩٥٢/٥١	١٩٦٢/٦١	١٩٦٣/٦٢	١٩٦٤/٦٣	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦
القطا							
الزراعة والرعي والصرف	٧٢٣	٨٥٩	١٠٧	١١٦	١٣٢	١٣٨	١٥٤
الصناعة والكهرباء	٧٦	١٧٤	٢٠٠	٢٢٥	٢٠٣	٢٠٥	١٨٩
السد العالي	—	٢٦٥	٤٠٤	٥٩٧	٥٦٩	٥٥٤	٦٩١
النقل والمواصلات وقناة السويس	٢٨٩	٩٩٥	١٠٤	١٠٠	١٢٣	١٣١	١٤٩
الدفاع والا من والمدا	٧٠٩	١١٨	١٣٨	١٥٦	١٧٢	١٨٥	٢١٥
الخدمات التعليمية	٤٠٢	٧٣٨	٨٨٦	٩٢٠	٩٦٢	١٠٦	١١١
الخدمات الصحية	١٠١	٢٠٩	٢٨٨	٣١٢	٤٤٥	٤٣٧	٤٣٠
الخدمات المالية والتخزين	١٨٩	١٩٧	٤٧٨	٥٣٠	٥٧٥	٥٤٢	٥٣٧
الخدمات المالية والتجارية	١٦٠	٦٩٤	٧٥٩	٨٨٦	١٠١	١١٣	١٣٩
الاسكان والمرافق	٥٩	٢٢٩	٨٦١	٨٩٣	٩٩٠	٨١٧	٨٨٨
خدمات أخرى	١٣٩	٥٧٨	٥٣٥	٦٧٣	٩٧٣	١٠٠	١٠١
جملة الاتفاق	٢٣٤٧	٧٧٨٩	٩٧٠	١٠٧٩	١١٨٤	١٢٠٦	١٣١٦

المصدر : المؤشرات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للنتيجة العامة والاقتصاد ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٥ .

توزيع الإنفاق العام على القطاعات المختلفة في سنة ١٩٦٦/٦٥

ومن ١٩٦٣/٦٢ إلى ١٩٦٦/٦٥

متوسط ١٩٦٣/١٩٦٢ إلى ١٩٦٦/١٩٦٥		١٩٦٦/١٩٦٥		القطاعات
القيمة بالمليون جنيه	%	القيمة بالمليون جنيه	%	
٩٣ر٨	٨ر٥	١٠٤ر٥	٨ر٧	الزراعة
٢٧ر٦	٢ر٥	٢٤ر١	٢ر٠	الرى والصرف
٤١ر٥	٣ر٧	٦٣ر٩	٥ر٣	الكهرباء
٥٣ر١	٤ر٨	٥٥ر٤	٤ر٦	السد العالى
١٦٧ر٠	١٥ر٢	١٤١ر٦	١١ر٧	الصناعة
٩٣ر٥	٨ر٤	١١٢ر٧	٩ر٣	النقل والمواصلات
٢٠ر٩	١ر٩	١٨ر٥	١ر٥	قناة السويس
٨٩ر٠	٨ر١	٨١ر٧	٦ر٨	الإسكان والمرافق العامة
١٦٢ر٩	١٤ر٦	١٨٥ر١	١٥ر٣	الدفاع والأمن والقضاء
٩٥ر٨	٨ر٦	١٠٦ر٤	٨ر٨	التعليم
٣٧ر٠	٣ر٣	٤٣ر٧	٣ر٦	الصحة العامة
٢٦ر١	٢ر٣	٢٥ر٩	٢ر١	الثقافة والترفيه
١٧ر٥	١ر٦	١٩ر٢	١ر٦	الخدمات الاجتماعية والدينية
٥٣ر١	٤ر٨	٥٤ر٢	٤ر٥	التخزين والتأمين
٧ر٥	٠ر٧	٦ر١	٠ر٥	البحث العلمى
٢٨ر٦	٢ر٥	٤٩ر٥	٤ر٣	التنظيم والإدارة
٩٥ر١	٨ر٥	١١٣ر٥	٩ر٤	الخدمات المالية والتجارية
١١١٠ر٠	١٠٠ر٠	١١٨٣ر٦	١٠٠ر٠	الجملة

المصدر: «زيادة السكان في ج.ع.م. وتحدياتها للتنمية»، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦،  
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نوفمبر ١٩٦٦، ص ٢٨٢.

ملحق رقم ٥٢ (١)

الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية

في آخر يونيو من كل سنة

(بآلاف الجنيهات)

السنة	١٩٥٣	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
الأصول						
نقدية	٥٣٥٩	١١٢١٧	١٢٢٢٢	١٥٠٠٥	٢٠٤٢٦	١٧١٨١
أرصدة لدى البنك المركزي (١)	٥٨٣٦٠	٧٤٢٩٥	٨٨٩٢٦	١٠١٩٨٩	٩٩١٥٢	١٣٥٧٩٢
ذهب	٢٩	١٥	١٥	١٥	١٧	١٧
شيكات وحوالات وكوبونات وأوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل	٤٧١	٤٢١٩	٤٧٠٢	٥٠٢٧	٤٦٨٦	٦٤٤٧
أوراق تجارية مضمونة	٧٨١١	١٥٦٥٠	١٨٤٠٢	٧٥٥٧	٥٩٧١	٤٣٦٨
استثمارات واذون على الخزانة	٢٥٠٧١	١٧٥٢٩٩	١٨٦٤٤٤	٢٣٥٧١٦	٢١١٥٠١	١٧٦٠٠٣
المستحق على البنوك الأخرى	١٥٤٢٤	٥٤٥٦٠	٧١٦٢٦	١١٤٧٠٦	١٦٠٣٨١	١٦٧٥٥٠
قروض وسلفيات	٥٦٢٦٥	١٨٨٩١٩	١٩٩٧٠٤	٢٦٥٦٢٦	٣٢٨٩٠٤	٤٤٢٨٧٩
أصول ثابتة	(٢)	٣٠٣	٢٠٦	٢١٧	٢٨٨	٢٢٧
مبانى للبنك	١١٩٢	٣٤٨٥	٣٥٦٢	٣٧٨٠	٣٥٦٥	٣٥١١
كميالات مرسلة للبروتستو وديون مشكوك في تحصيلها	٢٣٣	٣٩٥١	٥٠٩٦	١١٢٩٢	١٠٠٢٩	٤٧٧٠
حساب الأرباح والخسائر	(٣)	١١٥٩	١٨٠٧	٨٥	١٢٨	٩٠
أصول أخرى	٢٥٩٦	١٥٣٢٨	٢٤٥٩٧	٣٣٩٠١	٤٣٢٧٦	٣٥٦٦١
المجموع	١٧٢٨١٢	٥٤٨٤٠٠	٦١٧٣٠٩	٧٩٤٩١٦	٨٨٨٣٢٤	٩٩٤٥٠٦

(١) أرصدة لدى البنك الأهلي في سنة ١٩٥٣ .

(٢) القيمة مدرجة ضمن مبانى البنك .

(٣) القيمة مدرجة ضمن بند أصول أخرى .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٦ .



ملحق رقم ٥٢ (ب)

الميزانية الإجمالية للبنوك التجارية

في آخر يونيو من كل سنة

( بآلاف الجنيهات )

السنة						الخصوم
١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٥٣	
٩٤٣٦	٩٥٥٠	١٣٢٢٥	١٦٠٩٥	١٦٩٣٧	٢٢٦٧	رأس المال المدفوع
١٦٦٨٧	١٣٣١٧	١٤٣٧٨	١٤٥٦٦	١٣٦٨٧	٦٨٦٠	الاحتياطيات
٣٦٢٥٨	٢٥١٢٦	٢٧٨٧٢	٢٤٣٣٥	٢١٤٠١	(١)	المخصصات
٣٤٣٠	٢٥١١	٢٢١٦	٢٦٢٠	٣٤٣٠	١٢٧٨	حساب الأرباح والخسائر والأرباح الغير الموزعة
٩٠٤٤	٤١٤٥	٤٢٨٦	٣٢٤٧	٣٥٥٥	١٣٦٤	شيكات وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع
٩١٣٨٤	٥٤٨٢٠	٦١٤٧٥	٤٧٠٠٧	٣٩٩٠٧	٥٨٥٢	المستحق للبنوك الأخرى
١٨٧٦٠٠	١٥٣٦٠٠	٨٢٧٠٠	٢٦٠٥٠	٥٠٠٠	٥٢٠	مبالغ مقرضة من البنك المركزي
٥٨٧٠١٨	٥٥١٤١٢	٥٣١٠٦٣	٤٢٩٩٨٢	٤٠٠٣٧٩	١٤٣٠٥١	الودائع (٢)
٩٧٥٧	١٥٠٤٥	٨٩٨٠	١٢٢٩٨	١٤٩٢٠	٣٤٤٧	التزامات قبل العملاء نظير اعتمادات مفتوحة بالعملة الأجنبية
٤٤٨٩٢	٥٨٧٩٨	٤٨٧٢١	٤١١٠٩	٢٩١٨٤	٧١٧٣	خصوم أخرى
٩٩٤٥٠٦	٨٨٨٣٢٤	٧٩٤٩١٦	٦١٧٣٠٩	٥٤٨٤٠٠	١٧٢٨١٢	المجموع

(١) القيمة تدرج ضمن بند الاحتياطيات

(٢) تتضمن الودائع بعملة أجنبية

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز

المركزي للتمهنة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٤٧ .

ملحق رقم ٥٣

عجز الدولة في الحساب الجارى مع العالم الخارجى في السنة

١٩٦٦ / ٦٥ مقارنا بالسنة ١٩٦٥ / ٦٤

( بالسعر الجارى وببليون الجنيه )

السنة ٦٦ / ٦٥	السنة ٦٥ / ٦٤	
٢٥٨٠٥	٢٦٥٠٢	١ - الميزان التجارى
٤٤٨٠٥ (١)	٤٠٠٠٨	الصادرات السلعية ( أرقام الجمارك )
		مطروحا : الواردات السلعية ( أرقام الجمارك )
١٩٠٠٠ -	١٣٥٠٦ -	الميزان التجارى
		٢ - ميزان العمليات الجارية غير المنظورة
		( ١ ) المتحصلات
٩٠٠٦	٨٢٠٨	رسوم المرور في قناة السويس
٣٠١	٢٠٥	التجارة العابرة
٠٠٢	٠٠٤	التأمين
١٣٠٤	٨٠٥	الملاحية
١١٠١	٨٠٠	الفوائد والارباح والإيرادات الأخرى
٤٤٠١	١١٠٢	السياحة وتحويلات الاعانات
	٤٣٠٤	المتحصلات الأخرى
١٦٢٠٥	١٥٧٠٨	بمجموع المتحصلات
		( ب ) مطروحا : المدفوعات :
٥٠٣	٤٠٦	التجارة العابرة
٠٠٦	٠٠٥	الأفلام السينمائية
٥٠٩	٤٠٩	المدفوعات التجارية الأخرى
٠٠٣	٠٠٥	التأمين
١١٠٠	٨٠٨	الملاحية

تابع ملحق رقم ٥٣

عجز الدولة في الحساب الجارى مع العالم الخارجى  
( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

السنة	السنة	
٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	
١٥٠٩	١٤٠٧	الفوائد والأرباح والإيرادات الأخرى
١٢٠٦	١١٠٩	السياحة والعلاج والأعمال وتحويلات الإعانات
٣٨٠٨	٣٥٠٣	والدراسة
١٨٠٧	١٥٠٥	مصرفات الحكومة
		المدفوعات الأخرى
١٠٩٠١	٩٦٠٧	بمجموع المدفوعات
٥٣٠٤ +	٦١٠١ +	ميزان العمليات الجارية غير المنظورة
١٣٦٠٦ -	٧٤٠٥ -	عجز الدولة في الحساب الجارى
٢٣١٠٠	٢١٢٣٠٤	النتائج القومية الإجمالية
٥٠٩	٣٠٥	نسبة عجز الدولة في الحساب الجارى إلى النتائج القومية الإجمالية ( % )

( ١ ) تبلغ الواردات السلعية حسب إحصاءات الجمارك في السنة ١٩٦٦/٦٥ ، ٤٦٣٠٥ مليوناً من الجنيهات . غير أنه قد استبعد من هذا الرقم مبلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات ، عبارة عن مهمات للسد العالي وردت في سنوات سابقة وأدخلت كدقوقات جمركية ، ثم سويت إجراءاتها الجمركية خلال السنة ١٩٦٦/٦٥ ، وظهرت قيمتها في إحصاءات هذه السنة . وبذا يصبح رقم الواردات السلعية ٤٤٨٥٠ مليوناً من الجنيهات .

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى في ج.ع.م في سنة ١٩٦٦ / ٦٥ ، وزارة التخطيط

## ملحق رقم ٥٤

الميزان التجاري بين الجمهورية العربية المتحدة والبلاد الأجنبية  
( القيمة بالآلاف جنيه )

الفرق	المصادرات			الواردات	السنوات
	الجملة	المواد تصديرها	الوطنية		
٣٧٧٣٤—	١٥٧٦١٣	١٩٤٧	١٥٥٦٦٦	١٩٥٣٤٧	٥٣/٥٢
٣٦٠٢٨—	١٨٩٩١٩	١٧٧٢	١٨٨١٤٧	٢٢٥٩٤٧	٦٠/٥٩
٣٥٦٩٨—	١٨٨٩٦٥	١٢٨٤	١٨٧٦٨١	٢٢٤٦٦٤	٦١/٦٠
١٢٠٢٧٠—	١٥٠٩٨٧	٩١٢	١٥٠٠٧٥	٢٧١٢٥٧	٦٢/٦١
١٤٦٣٤٨—	١٩٧٨١٨	١١٢٣	١٩٦٦٩٥	٣٤٤١٦٦	٦٣/٦٢
١٨٠٤٥٣—	٢٣٨٢٦٧	٨٩٠	٢٣٧٣٧٧	٤١٨٧٢٠	٦٤/٦٣
١٣٥٥٦٠—	٢٦٥٢٠١	١٧٥٠	٢٦٣٤٥١	٤٠٠٧٦١	٦٥/٦٤
٢٠٥٠٠٨—	٢٥٨٥٣٦	٢٣١٤	٢٥٦٢٢٢	٤٦٣٥٤٤	٦٦/٦٥

١  
٢  
٣

المصدر : الإ-كتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢-١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٢٤٥ .



ملحق رقم ٥٥

تجارة الجمهورية العربية المتحدة

(القيمة بالآلاف جنيه)

السنة	الصادرات <sup>(١)</sup>	الواردات	الميزان التجارى
١٩٥٢	١٥٠١٧٢	٢٢٧٦٩٨	٧٧٥٢٦ -
١٩٥٣	١٤٢٥٥٣	١٧٩٩٦٢	٣٧٤٠٩ -
١٩٥٤	١٤٣٨٥٩	١٦٤٥٢٣	٢٠٦٦٤ -
١٩٥٥	١٤٦٠٠٥	١٨٧٢٥٩	٤١٢٥٤ -
١٩٥٦	١٤٢٣٣١	١٨٦١٣٤	٤٣٨٠٣ -
١٩٥٧	١٧١٥٥١	١٨٢٥٦٢	١١٠١١ -
١٩٥٨	١٦٦٢٩٩	٢٤٠١٧٠	٧٣٨٧١ -
١٩٥٩	١٦٠٤٥٣	٢٢٢١٦٦	٦١٧١٣ -
١٩٦٠	١٩٧٧٥٧	٢٣٢٤٧٦	٣٤٧١٩ -
١٩٦١	١٦٨٩٣٦	٢٤٣٧٧٩	٧٤٨٤٣ -
١٩٦٢	١٥٨٣١٠	٣٠٠٩٢٣	١٤٢٦١٣ -
١٩٦٣	٢٢٨٧٦٨	٣٩٨٣٥٦	١٧١٥٨٨ -
١٩٦٤	٢٣٤٣٧٧	٤١٤٤١٥	١٨٠٠٣٨ -
١٩٦٥	٢٦٣١٣٢	٤٠٥٨٧٥	١٤٢٧٤٣ -
١٩٦٦	٢٦٣١٣٥	٤٤٠٨٨٠ <sup>(٢)</sup>	١٧٧٧٤٥ -

سنوات ميلادية

(١) يشمل المعاد تصديره .

(٢) لا يشمل البترول الخام المستورد .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٦٦ ،  
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ، ص ٢٥٠ .

ملحق رقم ٥٦

الصادرات من السلع حسب الأنشطة

في سنة ٦٥ / ١٩٦٦ مقارنة بسنة ٦٤ / ١٩٦٥

( بالسعر الجارى و بمليون الجنيه )

الاهمية النسبية /		نسبة الزيادة /	الصادرات		مجموعات الأنشطة والسلع
٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥		٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥	
٦٩ر٣	٦٩ر٦	٣ر٠-	١٧٩ر٠	١٨٤ر٦	السلع الزراعية
٥٥ر٩	٥٥ر٩	٢ر٦-	١٤٤ر٥	١٤٨ر٣	قطن
٨ر٤	٨ر١	١ر٤	٢١ر٨	٢١ر٥	ارز
١ر٩	٢ر٤	٢٣ر٨-	٤ر٨	٦ر٣	بصل طازج
١ر٤	٠ر٩	٤٨ر٠-	٣ر٧	٢ر٥	خضر ونباتات وبطاطس
٠ر٢	٠ر٢	٢٠ر٠-	٠ر٤	٠ر٥	فواكه وموالح
١ر٥	٢ر١	٣٠ر٩-	٢ر٨	٥ر٥	سلع زراعية أخرى
٣ر٠	٥ر٠	٤١ر٨-	٧ر٨	١٣ر٤	منتجات التعدين
٢ر٠	٣ر٩	٥٢ر٤-	٥ر٠	١٠ر٥	بتروول خام
٠ر٦	٠ر٥	٦ر٧	١ر٦	١ر٥	فوسفات
٠ر٢	٠ر٣	١٤ر٣-	٠ر٦	٠ر٧	منجنيز
٠ر١	٢ر٠	٤٠ر٠-	٠ر٣	٠ر٥	ملح
٠ر١	٠ر١	٥٠ر٠	٠ر٣	٠ر٢	سلع منجمية أخرى
٢ر٤	٢ر٤	٣ر١-	٦ر٢	٦ر٤	الصناعات الغذائية والمشروبات
٠ر٤	٠ر٥	٢٣ر١-	١ر٠	١ر٣	بصل مجفف
٠ر٢	٠ر١	٢٠٠ر٠	٠ر٦	٠ر٢	سكر مكرر
٠ر١	٠ر٢	٥٠ر٠-	٠ر٣	٠ر٦	جبرى محفوظ
١ر٧	١ر٦	٠ر٠	٤ر٣	٤ر٣	منتجات غذائية أخرى
١٦ر٩	١٤ر٠	١٧ر٥	٤٣ر٧	٣٧ر٢	صناعة الغزل والنسيج
٢ر٣	١ر٩	١٨ر٠	٥ر٩	٥ر٠	غزل القطن السميك
١ر٢	٠ر٨	٤٥ر٥	٣ر٢	٢ر٢	غزل القطن المتوسط
٨ر٤	٦ر٢	٢٣ر٧	٢١ر٨	١٦ر٣	غزل القطن الرفيع
٤ر٠	٣ر٩	٠ر٠	١٠ر٤	١٠ر٤	مذسوجات قطنية
١ر٠	١ر٢	٢٧ر٣-	٢ر٤	٣ر٣	غزل ومذسوجات أخرى
٠ر٤	٠ر٦	٣١ر٢-	١ر١	١ر٦	صناعة الملابس الجاهزة والأحذية

تابع ملحق رقم ٥٦  
الصادرات من السلع حسب الأنشطة  
( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

الاهمية النسبية ( / )		نسبة الزيادة %	الصادرات		مجموعات الأنشطة
السنة ٦٥ / ٦٤	السنة ٦٦ / ٦٥		السنة ٦٥ / ٦٤	السنة ٦٦ / ٦٥	
٠.٧	٠.٧	٠.٠	١.٩	١.٩	صناعة الورق والطبع والنشر
٠.١	٠.٢	٤٠.٠٠	٠.٣	٠.٥	صناعة الجلود .
٠.١	٠.١	٦٦.٧-	٠.١	٠.٣	صناعة الكاوتشوك
٠.٧	٠.٩	١٧.٤-	١.٩	٢.٣	صناعة المنتجات الكيماوية
٣.٧	٤.١	١٢.٠-	٩.٥	١٠.٨	صناعة منتجات البترول
١.٢	١.٥	٢٣.١-	٢.٠	٣.٩	بنزين
١.٨	٢.٢	٢٣.٢-	٤.٦	٦.٠	مازوت
٠.٧	٠.٣	١١.١	١.٩	٠.٩	أخرى
١.٠	٠.٦	٥٢.٩	٢.٦	١.٧	صناعة المنتجات من خامات غير معدنية
٠.٩	٠.٥	٥٢.٣	٢.٣	١.٥	اسمنت
٠.١	٠.١	٥٠.٠	٠.٣	٠.٢	أخرى
٠.١	٠.٢	٦٠.٠-	٠.٢	٠.٥	الصناعات المعدنية الأساسية
٠.١	٠.٢	٢٥.٠-	٠.٣	٠.٤	الصناعات المعدنية
٠.٦	٠.٧	١١.١-	١.٦	١.٨	الصناعات الأخرى
٠.٩	٠.٧	٢٧.٨	٢.٣	١.٨	إعادة التصدير
١٠٠.٠	١٠٠.٠	٢.٥-	٢٥٨.٥	٢٦٥.٢	المجموع الكلى
٦٩.٣	٦٩.٦	٣.٠-	١٧٩.٠	١٨٤.٦	السلع الزراعية
٣.٠	٥.٠	٤١.٨-	٧.٨	١٣.٤	منتجات التعدين
٢٦.٨	٢٤.٧	٦.١	٦٩.٤	٦٥.٤	السلع الصناعية
٠.٩	٠.٧	٢٧.٨	٢.٣	١.٨	إعادة التصدير

المصدر : تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع. ٠ سنة ٦٥ / ١٩٦٦، وزارة التخطيط،

ملحق رقم ٥٧

الواردات من السلع حسب نوع الاستخدام  
في سنة ١٩٦٦/٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٥/٦٤  
( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

نوع الاستخدام والسلع		الواردات		نسبة الزيادة (%)	الاهمية النسبية (%)	
		السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥		السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥
(١) السلع الاستهلاكية		٤١٤	٥١٨	٢٥١	١٠٣	١١٥
بقوليات		٠٣	٠٢	٣٣٣٣-	٠١	٠١
فاكهة		٠٥	٠٣	٤٠٠-	٠١	٠١
بن وشاي		١١٩	١٧٣	٤٥٤	٣٠	٣٩
حيوانات حية للذبح		٢٧	٢٩	٧٤	٠٧	٠٦
لحوم مثابة ومحفوظة		٣٣	٧٣	١٢١٢	٠٨	١٦
منتجات ألبان		٢٥	١٩	٢٤٠-	٠٦	٠٤
سكر مكرر		٢٣	١٦	٣٠٤-	٠٦	٠٤
زيت بذرة القطن		٥٦	٤٦	٢١٩-	١٤	١٠
سلع غذائية أخرى ومشروبات		٣٤	٢٩	٢٤٧-	٠٨	٠٦
ملابس جاهزة وأحذية		٠٢	٠٣	٥٠٠	٠١	٠١
كتب ومطبوعات		٠٩	١٠	١١	٠٢	٠٣
مستحضرات دوائية وكماوية		٥٧	٨٧	٥٢٦	١٤	١٩
سلع صناعية متنوعة		٢١	٢٨	٣٣٣٣	٠٥	٠٦



الأهمية النسبية (%)		نسبة الزيادة (%)	الواردات		نوع الاستخدام والسلع
السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤		السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	
٦٤ر٢	٦٥ر٩	٩ر٠	٢٨٧ر٩	٢٦٤ر٢	(٢) السلع الوسيطة
١٣ر٦	١٦ر٥	٧ر٤ -	٦١ر٢	٦٦ر١	غلال ودقيق
١ر٨	٢ر٠	١ر٣	٨ر٠	٧ر٩	تبغ
٠ر٧	٠ر٦	٣٢ر٠	٣ر٣	٢ر٥	سلع زراعية أخرى
٠ر٦	٠ر٤	٥٥ر٦	٢ر٨	١ر٨	ألياف
١ر٤	١ر٥	١ر٧	٦ر١	٦ر٠	صوف وشعر
٥ر٠	٧ر٥	٢٥ر١ -	٢٢ر٤	٢٩ر٩	بتروك خام
٢ر٨	٢ر١	٥١ر٨	١٢ر٦	٨ر٣	خامات منجمية أخرى
٠ر٥	١ر٢	٥٢ر١ -	٢ر٣	٤ر٨	سكر خام
٤ر١	٢ر٣	٩٤ر٧	١٨ر٣	٩ر٤	غزل ونسيج
٣ر٣	٣ر١	٢٠ر٢	١٤ر٩	١٢ر٤	خشب ومنتجاته
٣ر٣	١ر٩	١٠٠ر٠	١٥ر٠	٧ر٥	ورق ومنتجاته
٠ر٣	٠ر٢	٧١ر٤	١ر٢	٠ر٧	جلود ومصنوعات جلدية
١ر٦	٠ر٨	١٣٥ر٥	٧ر٣	٣ر١	كاوتشوك ومنتجاته
٥ر٨	٥ر٣	٢١ر٥	٢٦ر٠	٢١ر٤	أسمدة ومبيدات حشرية
٨ر٠	٧ر٠	٢٨ر٧	٣٥ر٧	٢٧ر٩	منتجات كىاوية أخرى
١ر٣	١ر٧	١٨ر٨ -	٥ر٦	٦ر٩	منتجات البترول
٣ر٩	٣ر٢	٣٦ر٢	١٧ر٧	١٣ر٠	منتجات معدنية أساسية
٠ر٣	٠ر٤	٦ر٢ -	١ر٥	١ر٢	منتجات معدنية

تابع ملحق رقم ٥٧

الواردات من السلع حسب نوع الاستخدام

( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

نوع الاستخدام والسلع		الواردات		نسبة الزيادة (%)	الأهمية النسبية (%)	
السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥		السنة ٦٥/٦٤	السنة ٦٦/٦٥
٨٣	٦٨	-	١٨١	٢١	١٥	١٥
٤٥	٣٩	-	١٣٣	١١	٠٩	٠٩
١٤٦	١١٩	-	١٨٥	٣٦	٢٧	٢٧
٥٦	٣٤	-	٣٩٣	١٤	٠٨	٠٨
٩٥٢	١٠٨٨	١٤٣	٢٣٨	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
٣٧	٤٥	٢١٦	٠٩	١٠	٠٩	٠٩
٣٥	٥٩	٦٨٦	٠٩	١٣	٠٩	٠٩
١١٨	١١٠	-	٦٨	٢٩	٢٥	٢٥
١٠٤	١١٠	٥٨	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥
٢٩٤	٤٢٣	٤٣٩	٧٤	٩٤	٩٤	٩٤
١٥٠	٩٢	-	٣٨٧	٣٨	٢١	٢١
١٨٤	٢١٣	١٥٨	٤٦	٤٧	٤٧	٤٧
٣٠	٣٦	٢٠٠	٠٧	٠٨	٠٨	٠٨
٤٠٠٨	٤٤٨٥	١١٩	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٤١٤	٥١٨	٣٥١	١٠٣	١١٥	١١٥	١١٥
٣٦٤٢	٢٨٧٩	٩٠	٦٥٩	٦٤٢	٦٤٢	٦٤٢
٩٥٢	١٠٨٨	١٤٣	٢٣٨	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣

المصدر: تقرير تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م فى سنة ١٩٦٦/٦٥ ، وزارة التخطيط،

## توزيع التجارة الخارجية بين المناطق والكتل

في سنة ١٩٦٦/٦٥ مقارنا بسنة ١٩٦٥/٦٤

( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

الأهمية النسبية (%)		نسبة الزيادة (%)	التجارة الخارجية		المناطق والكتل
النسبة ٦٦/٦٥	النسبة ٦٥/٦٤		السنة ٦٦/٦٥	السنة ٦٥/٦٤	
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٢ر٥—	٢٥٨ر٥	٢٦٥و٢	(١) الصادرات من السلع
٧ر٦	٦ر٧	١٠ر٧	١٩ر٦	١٧و٧	دول الجامعة العربية
١ر١	١ر٣	٢٠ر٠—	٢ر٨	٣و٥	الدول الأفريقية ( عدا العربية )
٩ر٩	١٠ر٥	٨ر٢—	٢٥ر٦	٢٧و٩	الدول الآسيوية ( عدا العربية والشرقية )
٥٠ر٤	٤٧ر١	٤ر٢	١٣٠ر١	١٢٤و٩	دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية
٥ر٧	٥ر٥	٠ر٧	١٤ر٦	١٤ر٥	دول الصين الشرقية في آسيا
١٢ر٤	١٤ر٨	١٨ر٦—	٣٢ر٠	٣٩ر٣	دول السوق الأوروبية المشتركة
٤ر٣	٥ر٣	١٩ر٣—	١١ر٣	١٤ر٠	دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا
٣ر٠	٣ر١	٤ر٩—	٧ر٨	٨ر٢	الدول الأوروبية الأخرى
٣ر١	٣ر١	٢ر٤—	٨ر١	٨ر٣	دول الولايات المتحدة وكندا
٢ر٥	٢ر٦	٤ر٣—	٦ر٦	٦ر٩	الدول الأخرى
١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١١ر٩	٤٤٨ر٥	٤٠٠ر٨	(٢) الواردات من السلع
٦ر٥	٨ر٤	١٣ر١—	٢٩ر٣	٣٣ر٧	دول الجامعة العربية
١ر٣	١ر٢	٢٠ر٨	٥ر٨	٤ر٨	الدول الأفريقية ( عدا العربية )
٩ر٧	٦ر٩	٥٧ر٢	٤٣ر٧	٢٧ر٨	الدول الآسيوية ( عدا العربية والشرقية )
٢٢ر٤	٢٠ر٠	٢٤ر٩	١٠٠ر٢	٨٠ر٢	دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية
٤ر١	٣ر١	١١٦ر٥	١٨ر٤	٨ر٥	دول الصين الشرقية في آسيا

تابع ملحق رقم ٥٨

توزيع التجارة بين المناطق والكتل

( بالسعر الجارى وبمليون الجنيه )

المناطق والكتل		التجارة الخارجية		نسبة الزيادة ( % )	الأهمية النسبية ( % )
		٦٥ / ٦٤	٦٦ / ٦٥		
دول السوق الأوروبية المشتركة		٨٨ر٩	٩٧ر١	٩ر٢	٢١ر٧
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا		٣٨ر٢	٤٢ر٠	٩ر٩	٩ر٤
الدول الأوروبية الأخرى		٥ر٦	١٥ر٣	١٧٣ر٢	٣ر٤
دول الولايات المتحدة وكندا		١٠٤ر٤	٧٨ر١	٢٥ر٢	١٧ر٤
الدول الأخرى		٨ر٧	١٨ر٥	١١٢ر٦	٤ر١
( ٣ ) الميزان التجارى		١٣٥ر٦٠٠	١٩٠ر٠٠	—	—
دول الجامعة العربية		١٥ر٩—	٩ر٧—	—	—
الدول الأفريقية ( عدا العربية )		١ر٣—	٣ر٠—	—	—
الدول الآسيوية ( عدا العربية والشرقية )		٠ر١+	١٨ر١—	—	—
دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية		٤٤ر٧+	٢٩ر٨+	—	—
دول الصين الشرقية في آسيا		٦ر٠+	٣ر٨—	—	—
دول السوق الأوروبية المشتركة		٦٩ر٦—	٦٥ر١—	—	—
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا		٢٤ر٢—	٣٠ر٧—	—	—
الدول الأوروبية الأخرى		٢ر٦+	٧ر٥—	—	—
دول الولايات المتحدة وكندا		٩٦ر١—	٧٠ر٠—	—	—
الدول الأخرى		١ر٨—	١١ر٩—	—	—



## ملحق رقم ٥٩

### الصادرات من أهم الأصناف

( القيمة بالآلاف الجنيهات )

٦٦/٦٥		٦٥/٦٤		٦٤/٦٣		٦٣/٦٢		٥٣/٥٢		الأصناف
الرقم التبائي	القيمة	الرقم التبائي	القيمة	الرقم التبائي	القيمة	الرقم التبائي	القيمة	الرقم التبائي	القيمة	
١٠٩	١٤٤٥١٨	١١٣	١٤٨٣٧٣	٨٩	١١٧٤٣٣	٧٨	١٠٣٦٧٧	١٠٠	١٣٢٤٢١	القطن الخام
١٢٥١١	٣٠٩١٨	٩٥١	٢٣٥١٠	٨٤٨	٢٠٩٧٠	٤٨٤	١١٩٥٦	١٠٠	٢٤٧٢	غزل القطن
١٢٥١	١٠٢٦٣	١٢٥٧	١٠٤٠٨	١١٨٠	٩٠٠	١٠٠٠	٧٦٧٣	١٠٠	٧٦٧	القطنية القطنية
٠٠	٥٠١٥	٠٠	١٠٥١٦	٠٠	١٤٨٢٣	٠٠	١٣٥٨١	٠٠	٠٠	البترول الخام
٢٩٨	٥٥٢١	٤٧٢	٦٥٥٤	٢٢١	٤١٣٣	١٦٠	٢٢١٦	١٠٠	١٢٨٩	زيت مازوت وديزل وسولار
١٠٤٤٥	٣٠٢٩	١٣٥٢٨	٣٩٢٣	٧٨٩	٢٢٨٨	١٥٠٠	١٨٨٥	١٠٠	٢٩	البثري
٧٥٣	٧١٨٢٧	٧٢٩	٢١٥٤٦	١٠٧٥	٣١١٨٧	٦٥٥	١٩٠٠٣	١٠٠	٢٩	الأرز
١٨٣٧	٢٤٦٢	٩٧٦	١٣٠٨	١٠٢٦	١٣٧٥	٣٤٨٩	٤٦٧٥	١٠٠	١٢٤	البطاطس
١٥٠	٥٧٦٠	١٩٧	٧٥٥٣	١٥٣	٥٨٦٣	٩٦٦	٦٣٥٢	١٠٠	٣٨٣٣	البصل
٨٤٠٠	٥٨٨	٢٦٤٣	١٨٥٣٩٥٠٠	٢٧٦٥	٢٠٥٢٩	١٤٣٧	١٠٠	١٠٠	٧	سكر القصب المصفى

المصدر : المؤشرات الإحصائية لجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجواز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٥٧ .

ملحق رقم ٦٠

الأرقام القياسية للمجموعات الرئيسية للصادرات

$$(١٠٠ = ٦٣ / ٦٢)$$

الأرقام القياسية			السنوات	المجموعات الرئيسية
الكمية	السعر	القيمة		
١١٥٢٣	١٠٤٢١	١٢٠٢٠	١٩٦٤/٦٣	الأرقام الإجمالية للصادرات
١١٧٢٩	١١٢٢٦	١٢٢٢٧	١٩٦٥/٦٤	
١١٥٢٨	١١١٢٠	١٢٨٢٥	١٩٦٦/٦٥	
١٢٣٢٠	٩٧٢٩	١٢٠٢٤	١٩٦٤/٦٣	مجموعة الوقود
١٢٢٢٧	٨٩٢٦	١١٨٢٩	١٩٦٥/٦٤	
٩١٢٨	٨٥٢٣	٧٨٢٢	١٩٦٦/٦٥	
١٠٦٢٧	١٠٥٢٦	١١٢٢٧	١٩٦٤/٦٣	مجموعة القطن
١١٥٢٧	١٢٣٢٤	١٤٢٢٨	١٩٦٥/٦٤	
١١٨٢٦	١١٦٢٠	١٢٧٢٦	١٩٦٦/٦٥	
١١٨٢١	١٠٧٢٩	١٢٧٢٤	١٩٦٤/٦٣	مجموعة المواد الخام
٩٣٢٩	١١٠٢٧	١٠٣٢٩	١٩٦٥/٦٤	
٨٢٢٣	١١٩٢٣	٩٨٢٢	١٩٦٦/٦٥	
١٦٦٢٤	٩١٢٣	١٥١٢٩	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع نصف المصنعة
١٨٣٢٣	٩١٢٠	١٦٦٢٨	١٩٦٥/٦٤	
٢٠٦٢٧	٩٤٢٥	١٩٥٢٣	١٩٦٦/٦٥	
٩٩٢٦	١١٣٢٩	١١٣٢٤	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع تامة الصنع
٩٩٢٢	١١٣٢٩	١١٣٢٠	١٩٦٥/٦٤	
١٠٠٢٨	١٢٠٢١	١٢٠٢٩	١٩٦٦/٦٥	

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢-١٩٦٦ ،

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٥٥ .

# ملحق رقم ٦١

## الواردات من أهم الأصناف

### ( القيمة بآلاف الجنيهات )

١٩٦٦/٦٥		١٩٦٥/٦٤		١٩٦٤/٦٣		١٩٦٣/٦٢		١٩٥٣/٥٢		الأصناف
الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	
١٢٥	٣٧٠٠١	١٠٦	٣١٣٥٨	١١٣	٣٣٣٧٣	٨٥	٢٥١٤٠	١٠٠	٣٩٦٣٨	القمح
١٩٩	١٨٣١٠	٣٠٤	٢٧٩٩٢	٣٠٨	٢٨٣٦٠	٢٦٨	٢٤٦٧٦	١٠٠	٩٧١٥	دقيق القمح
٥٥١٣	٥٥١٣	٦٣٨٧	٦٣٨٧	١٠٢٢٠	١٠٢٢٠	٤٦٢٩	٤٦٢٩	١٠٠	١	الذرة
٢٣٣	١٥٧٣١	١٦٤	١١٦٢٢	١٥٥	١٠٩٧٦	١٧٠	١٢٠٤٨	١٠٠	٧٠٦٩	الشاي
١٢٥	١٥٢٦٤	١٠٠	١٢٢٤١	٢٨	٤٥٨٨	٥٢	٦٤٢٤	١٠٠	١٢٢٠١	الأسمدة
١٦٧	٧٢٤١	١١٥	٥٠٢٧	٣٣٥	١٤٦٧٥	١٩٦	٨٥٩٤	١٠٠	٤٣٨٥	الأدوية
٣٠٨	١٤٢١٤	٢٧٢	١٢٥٦٧	٢٢١	١٠٢٠٥	١٦٧	٧٧٢٤	١٠٠	٤٦١٢	أخشاب البناء
٥٤٦	٤٢٤٥	٧٩٢	٦١٦٤	١١٤٦	٨٩١٩	٥٢٤	٤٠٧٤	١٠٠	٧٧٨	المشيدات والمنشآت من حديد أو فولاذ
٤٨٦	٨٩١٦	٦٥٥	١٢٠١٤	٧٩٢	١٤٥٢٤	٥٠٧	٩٢٨٩	١٠٠	١٨٣٢	أجزاء ولوازم السيارات
٣٣٢٥	٢٢٤٧٨	٤٢٩٦	٢٩٩٤٠	٥٤٣٩	٣٧٩١٠	٢٢٩٢	١٦٦٧٤	١٠٠	٦٩٧	البنزين الخام

المصدر : الإحصاءات الاقتصادية السنوية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٧١

مستحق رقم ٦٢  
الارقام القياسية للمجموعات الرئيسية للواردات  
( ٦٢ / ٦٣ = ١٠٠ )

الارقام القياسية			السنوات	المجموعة الرئيسية
القيمة	السعر	الكمية		
١٠٨٥٤	١٠٨٥٦	١١٧٥٦	١٩٦٤/٦٣	الارقام الاجمالية للواردات
١٠٧٥٥	١٠٣٥٩	١١١٥٧	١٩٦٥/٦٤	
١٢٥٥٤	٩٩٥٥	١٢٤٥٨	١٩٦٦/٦٥	
١٦٩٥٠	١٠٦٥٠	١٧٩٥١	١٩٦٤/٦٣	مجموعة الوقود
١٣٩٥٨	١٠٥٥٩	١٤٨٥٠	١٩٦٥/٦٤	
١٠٦٥٠	١٠٦٥٥	١١٢٥٩	١٩٦٦/٦٥	
١٠٠٥٣	١١٦٥٣	١١٦٥٧	١٩٦٤/٦٣	مجموعة المواد الخام
٩٤٥٩	١١٦٥٥	١١٠٥٦	١٩٦٥/٦٤	
١١٥٥٧	١١٦٥٩	١٣٥٥٣	١٩٦٦/٦٥	
٩٢٥٧	١٠١٥٣	٩٣٥٩	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع الوسيطة
١٠٨٥٨	٩٤٥٥	١٠٣٥٩	١٩٦٥/٦٤	
١٧٠٥٣	٨٤٥٤	١٤٣٥٨	١٩٦٦/٦٥	
١٠٧٥٩	١١٦٥١	١٢٥٥٣	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع الاستثمارية
٩٧٥٧	١٠٥٥٠	١٠٢٥٦	١٩٦٥/٦٤	
١١٢٥٨	١٠٧٥٧	١٢١٥٤	١٩٦٦/٦٥	
١٣٣٥٠	٧٣٥٨	١٩٨٥١	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة
٩٦٥٨	٨٣٥٢	٨٠٥٥	١٩٦٥/٦٤	
١٠٨٥١	٩٣٥٨	١٠١٥٤	١٩٦٦/٦٥	
١٠٥٥٣	١٠٧٥٣	١١٣٥٠	١٩٦٤/٦٣	مجموعة السلع الاستهلاكية غير المعمرة
١١٢٥٢	١٠٥٥١	١١٨٥٩	١٩٦٥/٦٤	
١١٥٥٣	٩٩٥٢	١١٤٥٤	١٩٦٦/٦٥	

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٦٩



ملحق رقم ٦٣

إيرادات العبور في قناة السويس

( مليون جنيه )

السنوات	الإيرادات	الرقم القياسي
١٩٥٢	١٣	١٠٠
١٩٦٠	٥١	٣٩٣
١٩٦١	٥١	٣٩٣
١٩٦٢	٥٥	٤٢٣
١٩٦٣	٧٢	٥٥٤
١٩٦٤	٨٧	٦٠٠
١٩٦٥	٨٦	٦٦٢
١٩٦٦	٩٥	٧٣١

عدد السفن العابرة لقناة السويس والحركة الصافية لها

السنوات	عدد السفن		الحركة الصافية	
	العدد	الرقم القياسي	ألف طن	الرقم القياسي
١٩٥٢	١٢١٦٨	١٠٠	٨٦١٣٧	١٠٠
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٥٤	١٨٥٣٢٢	٣١٥
١٩٦١	١٨١٤٨	١٤٩	١٨٧٠٥٩	٢١٧
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٥٢	١٩٧٨٣٧	٢٣٠
١٩٦٣	١٩١٤٦	١٥٧	٢١٠٤٩٨	٢٤٤
١٩٦٤	١٩٩٤٣	١٦٤	٢٢٧٩٩١	٢٦٥
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	١٦٧	٢٤٦٨١٧	٢٨٧
١٩٦٦	٢١٢٥٠	١٧٥	٢٧٤٤٦٦	٣١٩

حركة البضائع العابرة لقناة السويس ( الوحدة ألف طن )

السنوات	شمال / جنوب	الرقم القياسي	جنوب / شمال	الرقم القياسي
١٩٥٢	٢٢٠٠١	١٠٠	٦١٤٤٧	١٠٠
١٩٦٠	٢٩٢٥٣	١٣٣	١٣٩٦٣٠	٢٢٧
١٩٦١	٣٢٧٩٥	١٤٩	١٣٩٥٩٩	٢٢٧
١٩٦٢	٣١٢٠٧	١٤٣	١٥١١٩٠	٢٤٦
١٩٦٣	٣٤٠٥٠	١٥٥	١٥٩٤٨٣	٢٦٥
١٩٦٤	٣٨٥١٨	١٧٥	١٧٢٤٦٣	٢٨١
١٩٦٥	٤٢٠٠١	١٩١	١٨٣٤٤١	٢٩٩
١٩٦٦	٤٧٧٠٦	٢١٧	١٩٤١٦٨	٣١٦

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٢١ .

عدد السائحين بالجمهورية العربية المتحدة  
حسب الجنسية

السنوات	الجنسية				الجملة
	عرب	أوروبيون	أمريكيون	آخرون	
١٩٥٢	٢١٠١٢	٢٦٦٨١	١٨٢١٦	٩٦٧٣	٧٥٥٨٢
١٩٥٣	٢٤٤٢٥	٢٧٥٩٧	١٠٦٩٠	٧٨٨١	٩٠٥٩٣
١٩٥٤	٢٧٦٧٦	٢٩٤٦٧	٢٠٣٣٥	٦٦٣٤	١١٤١١٢
١٩٥٥	٤٢٦٩٥	٧٠٦١٦	٢٧٤١١	٨٧٣٧	١٤٩٤٥٩
١٩٥٦	٦١٨٨١	٧٥٥٧٦	٢٣٦٠٨	٩١٨١	١٧٠٩٤٦
١٩٥٧	٦٦٥٨٩	٤٠٨٠٩	١٠٧٢٨	٩٤٠٢	١٢٧٥٢٨
١٩٥٨	٨٠١٣٢	٤٤٢٠٢	١٦٦٤١	٢١٨٣٧	١٦٢٨١٢
١٩٥٩	١٢٩٤١٤	٦٩١١٥	١٨١٥٦	٢٣٥١٨	٢٤٠٢٦٣
١٩٦٠	١٢٦٥٠٠	٩١٠٧٣	٣٧٤٥٩	٣٠٤١٨	٢٨٥٤٥٠
١٩٦١	١٠٧٣٩٦	١٠٦٠٥٤	٤٢٥١١	٢٨٠٠٦	٢٨٣٩٥٧
١٩٦٢	١١٦١١٢	٨٧٢٨٠	٤٠٣٤٧	٤٧٤٤١	٢٩١١٨٠
١٩٦٣	١٥١٣٩٣	١٣٢٦٨٢	٦٠٩٨٤	٥٩٠٥٠	٤٠٤١٠٩
١٩٦٤	٢٠٨٢٠٥	١٦٥٠٩١	٦٦٣٥٣	٥٧٧٣٣	٤٩٧٣٨٢
١٩٦٥	٢٤٦٠٢٧	١٧٩٢٩٩	٦٢٧٢٣	٥٤٠٥١	٥٤٢١٠٠
١٩٦٦	٢٥٥٦٤٢	١٩٦٦٥٧	٧٣٢٣٧	٥٣١٩٨	٥٧٨٧٣٤

ميشل الترانسيت

عدد الزائرين للجمهورية العربية المتحدة  
حسب طريقة الوصول

السنوات	طريقة الوصول			الجملة
	جوا	بحرا	برا	
١٩٥٢	١٣٧٢٦٠	٦٨٧٧٣	—	٢٠٦٠٣٣
١٩٥٣	١٧٥٢٣٢	٧٤٨٢٧	—	٢٥٠٠٥٩
١٩٥٤	٢٣٠٣٧٢	١١٤١١٥	—	٣٤٤٤٨٧
١٩٥٥	٢٦٦٧١٨	١٣٢٢٨٠	—	٣٩٩٩٩٨
١٩٥٦	٢٤٣٢٢٧	١٠٧٢٣٨	١٧٧٢٦	٣٦٨١٩١
١٩٥٧	١٥١٩٥٧	٧٥٨٦٤	١٨٨٩٣	٢٤٦٧١٤
١٩٥٨	٢١٠٧٢٤	٧٦٠٠٨	٢٩٧٧٢	٣١٦٥٠٤
١٩٥٩	٢٦٤١٠٨	١١٣٩٧٤	٣٩٧١٩	٤١٧٨٠١
١٩٦٠	٣٠٨٨٤٦	١٥٩٤٠٣	٢٦٧٧٩	٤٩٥٠٢٨
١٩٦١	٣٠١٥٧٨	٢٠٧٥١٥	٤٥٢٢٩	٥٥٤٣٢٢
١٩٦٢	٣٥١٨٦٧	١٢٨٦٦٢	٥٤٠٥٢	٥٥٤٥٨١
١٩٦٣	٣٦٤٥٣٧	٢٢٨٣١٨	١٠٠٨٠٤	٦٩٣٦٥٩
١٩٦٤	٤٠٧٧٨٢	٢٨٠٠٠٩	١٣١٩٩٣	٨١٩٧٨٤
١٩٦٥	٤٩٢٧٢١	٣٣٩٥٤٢	١٢٤٠٦٢	٩٥٦٣٢٥
١٩٦٦	٥٤٦٣٢١	٣٩٨٨٩٠	١٣٠٠٣٣	١٠٥٥٢٤٤

ميشل السائحين والترانزيت

عدد الياحى السياحية

السنوات	جنسية السائحين				الجملة
	عرب	أوروبيون	أمريكيون	آخرون	
١٩٥٤	٤٥٨٦٥٨	٦٢١٢٦٣	١٢٦٢١٨	٤٨٣٠٤	١٢٥٤٤٤٣
١٩٥٥	١٧٧٣٨٤٧	٢١٩٨٠٣٥	٢٩٨٢٤٦	١٢٦٣٧٠	٤٢٩٦٤٩٨
١٩٥٦	٢٠٨٤٥٣٤	٢٦٧٦٥٠٩	٣٤٩٧٩٣	١٢٠٠٠٥	٥٢٣٠٨٤١
١٩٥٧	٢١٥٥١٦٤	٣١٨٢٩٩٧	١٥٤٣٣٥	٤٠٤٤٢٥	٥٨٩٦٩٢١
١٩٥٨	١٩٥٩٦٣١	١١٢١١٦٩	٢٠٠٤٧٥	٣٧١٧٧٧	٣٦٥٣٠٥٢
١٩٥٩	٢٧٧١٠٨٩	١٤٥٣٥٤٠	٢٦١٦٧٩	٤٢٧٦٥٣	٤٩٢٣٩٦١
١٩٦٠	٢٢٩١٣١٩	١٥٣٠٧٧٢	٣٣١٣٢٠	٤٠٦٨٦٨	٤٥٦٠٢٧٩
١٩٦١	٢٢٥٦٤٨٣	١٦٦٧٨٨٠	٣٥٨٠٩٦	٣٦٢٦٠٨	٤٦٤٥٠٦٧
١٩٦٢	١٩٦٣٨١٢	١٣٤٩١٤٩	٣٠٣٠٩٥	٥٥٠٤٢١	٤١٦٦٤٧٧
١٩٦٣	١٨٦٩٢٢٣	١٣١١٣٠٣	٤٣٤٣٧٧	٦٠٨٤٧٢	٤٢٢٣٣٧٥
١٩٦٤	٢٨٥٦١٧٥	١٩٨٦٢٣٦	٤٢٥٩٥٥	٧٥٥٨٩٨	٧٠٢٤٢٦٤
١٩٦٥	٧٠٦٧٤٨٩	٢٣٢٧٧٣٩	٣٩٤٩٢٧	٦١٠٥٧٦	١٠٤٠٠٧٣١
١٩٦٦	٦٤٣٩٢٥٠	٢٣٢٦٦١٣	٤٢٣٦٦٢	٥٩٣٨٣٠	٩٧٨٣٣٥٥

الزفيل الصحى  
(الزفيل بالزفيل)

السنوات	الزفيل الصحى	الزفيل القياسى
١٩٥٣	١٧٩٥٠	١٠٠
١٩٥٤	١٨٢٠٨	١٠١
١٩٥٥	٢٢٧٤٩	١٢٧
١٩٥٦	٢٠٣٧٤	١١٤
١٩٥٧	٢٣١٨٣	١٢٩
١٩٥٨	١٥٥٦٢	٨٧
١٩٥٩	٢٣٦٢٩	١٣٢
١٩٦٠	٢٣٤٧٨	١٣١
١٩٦١	٢٣٣١٦	١٣٠
١٩٦٢	١٧٨٤٣	٩٩
١٩٦٣	٢٦٨٠٠	١٤٩
١٩٦٤	٣٧٥٠٠	٢٠٩
١٩٦٥	—	—

المصدر: المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٣ - ١٩٦٦، الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ١٩٦٧، ج١، ص ١٨٣.

البنكوت المصدر وكية النقد المتداول

( بلايين الجنيهات )

كية النقد المتداول			البنكوت المصدر	السنوات
الجملة	نقود مساعدة	بنكوت		
١٨٤٠٦	١١٠٨	١٧٢٠٨	١٩١٠	١٩٥٢/٥١
١٨٨٠٠	١٢٠٠	١٧٦٠٠	١٩١٠	١٩٥٣/٥٢
١٧٤٠٧	١٠٠١	١٦٤٠٦	١٨٠٠	١٩٥٤/٥٣
١٧٤٠٣	١٠٠٥	١٦٣٠٨	١٨٠٠	١٩٥٥/٥٤
١٧٧٠٠	١١٠٤	١٦٥٠٦	١٨٢٠	١٩٥٦/٥٥
٢٠٦٠٣	١٢٠٦	١٩٣٠٧	٢١٠٠	١٩٥٧/٥٦
١٩٥٠٨	١٢٠٤	١٨٣٠٤	١٩٩٠	١٩٥٨/٥٧
١٧٩٠١	١٢٠٩	١٦٦٠٢	١٨٤٠	١٩٥٩/٥٨
١٩٢٠٤	١٣٠١	١٧٩٠٣	١٩٥٠	١٩٦٠/٥٩
٢٠٧٠٨	١٣٠٠	١٩٤٠٨	٢١٣٠	١٩٦١/٦٠
٢٥٢٠٩	١٣٠٨	٢٣٩٠١	٢٥٦٠	١٩٦٢/٦١
٢٨٧٠٣	١٤٠٦	٢٧٢٠٧	٢٩٠٠	١٩٦٣/٦٢
٣٥٨٠٤	١٤٠٨	٢٤٣٠٦	٣٦٧٠	١٩٦٤/٦٣
٤١٣٠١	١٤٠٧	٣٩٨٠٤	٤٢٥٠	١٩٦٥/٦٤
٤٣٧٠٥	١٣٠٨	٤٢٣٠٧	٤٤٧٠	١٩٦٦/٦٥

ملحق رقم ٦٦

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار الجلة

( يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ )

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمشتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
١٩٥٢	٢٢٥	٤٣٢	٣٧٢
١٩٦٠	٣٨٢	٤٦٠	٤١٨
١٩٦١	٤٠٥	٤٤٦	٤٢٥
١٩٦٢	٤٠٦	٤٣٧	٤٢١
١٩٦٣	٣٩٨	٤٤١	٤١٩
١٩٦٤	٤٢١	٤٥٢	٤٣٦
١٩٦٥	٤٧١	٤٧٠	٤٧٠
١٩٦٦	٥٣٥	٤٨٤	٥٠٩

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ،

١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونية

١٩٦٧ ، ص ٢٥٥ .



ملحق رقم ٦٧

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار التجزئة

( يوليو / أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ )

الرقم العام لنفقة المعيشة	الرقم العام للمواد الغذائية (١)	السنوات
٣١٧	٢٤٧	١٩٥٢
٣٠٤	٢٦٣	١٩٦٠
٣٠٦	٢٦٥	١٩٦١
٢٩٧	٢٦٥	١٩٦٢
٢٩٩	٢٧٣	١٩٦٣
٣١٠	٢٩٤	١٩٦٤
٣٥٦	٤٨٧	١٩٦٥
٣٨٨	٥٣٧	١٩٦٦

(١) تشمل الوقود والصابون .

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ،

١٩٥٢ — ١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يولية

١٩٦٧ ، ص ٣٠٧ .



المجموعة الثالثة  
من الملاحق الإحصائية  
من ٦٨ إلى ٨٤  
تطور الاقتصاد القومي  
في ج. ٤٠. ٣٠  
مقارنًا ببعض الدول





مساحة وكثافة ونسبة تزايد السكان  
في السكيلو المربع في العالم بالقارات

- 704 -

( ١ ) روسيا لم تدخل ضمن آسيات وأوربا .  
 ( ٢ ) مساحات القارات تضم المياه الداخلية ولا تضم بعض المناطق النير مأهولة .  
 المصدر : الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجسورية العربية المتعددة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتبئة العامة والإحصاء ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧ ، ص ٣٠٧ .

## عدد السكان في دول العالم في السنة ١٩٦٤

موزعا بين الدول الحرة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية \*

( مليون نسمة )

الدول ودرجة التقدم	عدد السكان	التوزيع النسبي %
(١) الدول الحرة المتقدمة	٦٥٩ر٩	٢٠ر٥
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢ر١	٦ر٠
دول السوق الأوروبية المشتركة	١٧٧ر٤	٥ر٥
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا	٩٢ر٣	٢ر٩
الدول الأوروبية الأخرى	٥٠ر٧	١ر٦
كندا وأستراليا ونيوزلندا	٣٣ر٠	١ر٠
اليابان	٩٦ر٩	٣ر٠
جنوب أفريقيا	١٧ر٥	٠ر٥
(٢) دول الكتلة الشرقية	١٠٦٨ر٨	٣٣ر٢
الاتحاد السوفيتي	٢٢٨ر٠	٧ر١
دول أوروبا الشرقية	١٢٠ر٦	٣ر٧
الصين الشيوعية	٦٩٠ر٠	٢١ر٤
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	٣٠ر٢	١ر٠
(٣) الدول النامية	١٤٩١ر٣	٤٦ر٣
دول آسيا	٩٦١ر٢	٣٠ر١
دول أفريقيا	٢٨٥ر٥	٨ر٩
دول أمريكا اللاتينية	٢٣٦ر٦	٧ر٣
المجموع الكلي	٣٢٢٠ر٠	١٠٠ر٠
الدول المتقدمة الحرة ودول الكتلة الشرقية في أوروبا	١٠٠٨ر٥	٣١ر٣
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية في آسيا	٢٢١١ر٥	٦٨ر٧

ملحق رقم ٧٠

الاختلاف بين التوزيع النسبي للسكان والاهمية النسبية لإجمالي الناتج المحلي في دول العالم في سنة ١٩٦٤ موزعين الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية

الدول ودرجة التقدم	التوزيع النسبي للسكان بالنسبة لمجموع سكان العالم	الاهمية النسبية لإجمالي الناتج المحلي أى النسبة لمجموع إجمالي الناتج المحلي في العالم
(١) الدول الحرة المتقدمة	% ٢٠.٥	% ٦٠.٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠	٣١.٥
دول السوق الأوروبية المشتركة	٥.٥	١٢.٧
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا	٢.٩	٧.١
الدول الأوروبية الأخرى	١.٦	١.٩
كندا وأستراليا ونيوزلندا	١.٠	٣.٤
اليابان	٣.٠	٣.٥
جنوب أفريقيا	٠.٥	٠.٥
(٢) دول الكتلة الشرقية	٣٣.٢	٢٧.٩
الاتحاد السوفيتي	٧.١	١٥.٧
دول أوروبا الشرقية	٣.٧	٥.٢
الصين الشيوعية	٢١.٤	٦.٨
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	١.٠	٠.٢
(٣) الدول النامية	٤٦.٣	١١.٥
دول آسيا	٣٠.١	٥.٥
دول أفريقيا	٨.٩	١.٥
دول أمريكا	٧.٣	٤.٥
المجموع الكلي لدول العالم	١٠٠.٠	١٠٠.٠
الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية في أوروبا	٣١.٣	٨١.٥
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية في آسيا	٦٨.٧	١٨.٥

تقديرات السكان في منتصف السنة بالجمهورية العربية المتحدة مقارنة ببعض الدول  
( بالآلاف )

الدول	١٩٦٥	١٩٦٦
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩٥٤٥	٣٠١٢٣
الأردن	١٩٧٦	—
العراق	٨٢٦٢	—
السودان	١٣٥٤٠	١٣٩٤٠
تونس	٤٤١٤	٤٤٦٧
ليبيا	١٦١٧	١٦٧٧
المملكة المغربية	١٣٣٢٣	١٣٤٥١
سوريا	٥٣٠٠	—
الهند	٤٨٣٠٠٠	—
اليابان	٩٧٩٦٠	٩٨٨٦٥
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١٧٠٢٨	—
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٥٦٨٣٩	٥٧٤٨٥
تشيكوسلوفاكيا	١٤١٥٩	١٤٢٤٠
المملكة المتحدة	٥٤٥٩٥	٥٥٠٣٩
إيطاليا	٥١٥٧٦	٥١٨٥٩
فرنسا	٤٨٩٢٢	٤٩٤٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٤٥٧٢	١٩٦٨٤٢
كندا	١٩٦٠٤	١٩٩١٩
أستراليا	١١٣٦٠	١١٥٤٥

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٦٦ ،

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٩٧ .



ملحق رقم ٧٢

معدل وفيات الرضع بالجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول

الدول	١٩٦٣	١٩٦٤	الدول	١٩٦٣	١٩٦٤
الجمهورية العربية المتحدة	١١٩	١٢٠	إيطاليا	٤٠ر١	٣٥ر٥
اليابان	٢٣ر٣	٢٠ر٤	فرنسا	٢٥ر٤	٢٣ر٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٦ر٩	٢٥ر٢	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥ر٢	٢٤ر٨
المملكة المتحدة	٢١ر٨	٢٠ر٦	كندا	٢٦ر٣	٢٤ر٧
الدانمارك	١٩ر١	١٨ر٧	أستراليا	١٩ر٥	١٩ر١

المعدل لكل ١٠٠٠ مولود حي

المعدل الإجمالي للمواليد والوفيات للجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول

الدول	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦	
	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات	مواليد	وفيات
الجمهورية العربية المتحدة	٤٢ر٨	١٦ر	٤٢ر٠	١٤ر٨	٤١ر٢	١٥ر٨
اليابان	١٧ر٧	٦ر٩	١٨ر٦	٧ر١	—	—
جمهورية ألمانيا الديمقراطية	١٧ر٢	١٣ر٥	١٦ر٥	١٣ر٤	١٥ر٨	١٣ر٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٨ر٥	١٠ر٨	١٧ر٩	١١ر٢	—	—
المملكة المتحدة	١٨ر٨	١١ر٣	١٨ر٣	١١ر٥	—	١١ر٨
الدانمارك	١٧ر٦	٩ر٩	١٨ر٠	١٠ر١	—	—
إيطاليا	١٩ر٩	٩ر٦	١٩ر٢	١٠ر٠	١٨ر٩	٩ر٥
فرنسا	١٨ر١	١٠ر٧	١٧ر٧	١١ر١	—	—
الولايات المتحدة الأمريكية	٢١ر٠	٩ر٤	١٩ر٤	٩ر٤	١٨ر٥	٩ر٥
كندا	٢٣ر٥	٧ر٦	٢١ر٤	٧ر٦	١٩ر٦	٧ر٦
أستراليا	٢٠ر٦	٩ر٠	١٩ر٦	٨ر٨	—	—

المعدل لكل ١٠٠٠ من السكان

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز

المركزي لتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .

ملحق رقم ٧٣

إجمالي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج في دول العالم في السنة ١٩٦٤  
موزعا بين الدول الحرة والمتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية \*  
( بليون الدولار الأمريكي )

الدول ودرجة التقدم	جملة الناتج المحلي	الأهمية النسبية /
(١) الدول الحرة المتقدمة	١١١٠ر٥	٦٠ر٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٧٦ر٨	٣١ر٥
دول السوق الأوروبية المشتركة	٢٣٢ر٦	١٢ر٧
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا	١٣٠ر٨	٧ر١
الدول الأوروبية الأخرى	٣٣ر٩	١ر٩
كندا وأستراليا ونيوزلندا	٦١ر٦	٣ر٤
اليابان	٦٥ر١	٣ر٥
جنوب أفريقيا	٩ر٧	٠ر٥
(٢) دول الكتلة الشرقية **	٥١٢ر٢	٢٧ر٩
الاتحاد السوفيتي	٢٨٨ر٠	١٥ر٧
دول أوروبا الشرقية	٩٥ر٠	٥ر٣
الصين الشيوعية	١٢٥ر٠	٦ر٨
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	٤ر٢	٠ر٢
(٣) الدول النامية	٢١١ر٣	١١ر٥
دول آسيا	١٠١ر٤	٥ر٥
دول أفريقيا	٢٧ر٣	١ر٥
دول أمريكا اللاتينية	٨٢ر٦	٤ر٥
المجموع الكلي لدول العالم	١٨٣٤ر٠	١٠٠ر٠
الدول المتقدمة الحرة ودول الكتلة الشرقية في أوروبا	١٤٩٣ر٥	٨١ر٥
الدول النامية ودول الكتلة الشرقية في آسيا	٣٤٠ر٥	١٨ر٥

\* إعداد الأستاذ سيد أحمد البواب، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٧ .

\*\* صافي الناتج المادي في حالة دول الكتلة الشرقية .

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج في دول العالم في  
السنة ١٩٦٤، موزعين بين الدول الحرة المتقدمة ودول الكتلة الشرقية والدول النامية •  
( بالدولار الأمريكي )

الدول ودرجة التقدم	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
(١) الدول الحرة المتقدمة	١٦٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠٠٥
دول السوق الأوروبية المشتركة	١٣١٠
دول منطقة التجارة الحرة في أوروبا	١٤١٥
الدول الأوروبية الأخرى	٧٧٠
كندا وأستراليا ونيوزلندا	١٨٦٥
اليابان	٦٧٠
جنوب أفريقيا	٥٥٠
(٢) دول الكتلة الشرقية ••	٤٨٠
الاتحاد السوفيتي	١٢٦٥
دول أوروبا الشرقية	٧٩٠
الصين الشيوعية	١٨٠
كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية	١٤٠
(٣) الدول النامية	١٤٥
دول آسيا	١٠٥
دول أفريقيا	٩٥
دول أمريكا اللاتينية	٣٥٠
المجموع الكلي لدول العالم	٥٧٠

• إعداد الأستاذ سيد أحمد البواب ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٧ .

•• نصيب الفرد من صافي الناتج المادي في حالة دول الكتلة الشرقية :

## ملحق رقم ٢٥

معدل النمو السنوي للناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج من الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤

معدل نمو السكان	المعدل		الدول
	لفرد	إجمالي	
١ر٨	٣ر٠	٤ر٩	العالم
١ر٥	٤ر٦	٥ر٩	الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا
—	٢ر٦	٤ر٦	العالم بدون الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا
١ر٠	٣ر٥	٤ر٧	الدول المتقدمة
٢ر٣	١ر٩	٤ر١	الدول النامية
			مجموعة دول تعاني من انفجار سكاني لا يقابله زيادة في معدلات التنمية :
٢ر٨	٠ر٦	٣ر٤	مراكش
٢ر٥	٠ر٥	٣ر٣	أوغندا
٢ر١	٠ر٧	٣ر٩	أكوادور
١ر٦	٠ر٣	٢ر٠	الأرجنتين
			مجموعة دول تعاني انفجار سكاني تقابله زيادة في معدلات التنمية :
٢ر٧	٣ر٨	٦ر٨	الجمهورية العربية المتحدة
٣ر٠	٣ر٤	٦ر٤	بيرو
٢ر٨	٤ر٩	٧ر٩	بنما
٣ر١	٤ر٨	٨ر١	نيكاراجوا
٢ر٥	٣ر٤	٤ر٩	شيلي
٢ر٠	٢ر٩	٤ر٧	كندا
٣ر٣	٢ر٨	٦ر١	جواتيمالا
٢ر١	٣ر١	٥ر٢	باكستان
٢ر٠	٣ر٦	٥ر٦	تونس
٣ر٢	٨ر٢	١٢ر٢	سوريا
١ر٤	٣ر٤	٤ر٩	بوليفيا
٣ر٢	٣ر٠	٦ر٢	مكسيكو
			مجموعة دول لا تعاني من انفجار سكاني مقابل زيادة في معدلات التنمية :
٠ر٦	٤ر٦	٥ر٢	بلجيكا
٠ر٧	٤ر٧	٥ر٤	إيطاليا
٠ر٥	٣ر٦	٤ر٢	النمسا
٠ر٧	٣ر٩	٤ر٧	الدانمرك
٠ر٨	٤ر٥	٥ر٤	النرويج
٠ر٧	٥ر٦	٦ر٥	البرتغال
٠ر٧	٢ر٢	٢ر٠	المملكة المتحدة
٠ر٨	٤ر٠	٤ر٨	فنلندا
٠ر٧	٧ر٢	٧ر٧	اليونان

المصدر : زيادة السكان في ج. ع. م. وتعداداتها للتنمية ، مرجع رقم ٢٠٠٦/٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٦٦



ملحق رقم ٧١  
إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد منه  
في الجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول عام ١٩٦٤

الدول	إجمالي الناتج المحلي بسر التكلفة «مليون دولار»	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي «دولار»	الدول	إجمالي الناتج المحلي بسر التكلفة «مليون دولار»	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي «دولار»
الجمهورية العربية المتحدة	٤٠٠١	١٣٨	سيلان	١٤٥٨	١٣٣
سوريا	٩٧٨	١٨٨	الصين الوطنية (تايبوان)	٢٢٩٤	١٨١
تونس	٨٤٠	١٨٤	بلجيكا	١٣٥٧٠	١٤٤٧
المغرب	٢٢٣٣	١٧٢	فرنسا	٧٢٧١٩	١٥٢٣
كينيا	٧٧٨	٨٥	إيطاليا	٤٢٢٨٢	٨٤٧
إيبيريا	٢٣٠	٢١٢	النمسا	٧٣١٥	١٠١٤
أوغندا	٥٦٨	٧٧	الدنمارك	٧٧٥٨	١٦٤٤
المكسيك	١٧٥١٠	٤٤٢	المملكة المتحدة	٧٩٨١٤	١٤٧٢
كندا	٣٨٢٨٥	١٩٨٧	اليونان	٤١٩١	٤٩٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٧٦٧٥٨	٣٠٠٢	تركيا	٧٣٥٥	٢٣٦

معدل نمو الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج  
بالجمهورية العربية المتحدة مقارنا ببعض الدول من الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٤

الدول	المعدل إجمالي	المعدل للفرد	الدول	المعدل إجمالي	المعدل للفرد	معدل نمو السكان
الجمهورية العربية المتحدة	٦٠٨	٣٠٨	بلجيكا	٢٠٧	٤٠٦	٠.٦
سوريا	١٢٠٢	٨٠٢	إيطاليا	٣٠٢	٤٠٧	٠.٧
تونس	٥٠٦	٣٠٦	النمسا	٢٠٠	٣٠٦	٠.٥
المغرب	٢٠٤	٠.٦	الدانمارك	٢٠٨	٣٠٩	٠.٧
المكسيك	٦٠٢	٣٠٠	النرويج	٣٠٢	٤٠٥	٠.٨
كندا	٤٠٧	٢٠٩	المملكة المتحدة	٢٠٠	٢٠٢	٠.٧
أوغنده	٣٠٣	٠.٥	اليونان	٢٠٥	٧٠٢	٠.٧
الأرجنتين	٢٠٠	٠.٣	الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا	١٠٦	٤٠٦	١.٥

المعدل لكل ١٠٠٠

المصدر: المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢-١٩٦٦، الجهاز المركزي لتبئة العامة  
والإحصاء، يوليو ١٩٦٧، ص ٢١٩.

ملحق رقم ٧٧  
التوزيع النسبي لإجمالي الناتج القومي حسب أوجه الإنفاق المختلفة في بعض دول العالم (متوسط السنوات ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦)

### ملحق رقم ٧٨

الرقم القياسي للإنتاج الزراعي بالجمهورية العربية المتحدة

مقارنا ببعض الدول

(١٠٠ = ١٩٥٧/٥٦ - ١٩٥٣/٥٢)

الدول	١٩٦٤ / ٦٣	١٩٦٥ / ٦٤
الجمهورية العربية المتحدة	١٤١	١٤٤
الجزائر	٩٩	٩١
المملكة المغربية	١٢٠	١١٩
العراق	٩٩	١٠٥
سوريا	١٥٢	١٦١
الهند	١٢٦	١٣٠
اليابان	١٢٧	١٣٣
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٢٧	١٢٦
الدانمارك	١١٥	١٢٣
المملكة المتحدة	١٣٢	١٣٧
إيطاليا	١١٣	١١٩
فرنسا	١٢٦	١٣١
الولايات المتحدة الأمريكية	١١٨	١١٧
كندا	١٢٦	١١٧
أستراليا	١٤٠	١٤٤

نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الإنتاج العالمي للقطن طويل التيلة  
(بالآلف بالة)

المواسم	الإنتاج المصري	الإنتاج العالمي	%
١٩٥٦/٥٥	١٥٤١	٤٨٦٥	٣١,٧
١٩٥٧/٥٦	١٤٩٨	٤٦٩٢	٣١,٩
١٩٥٧/٥٧	١٨٦٩	٤٦٩٩	٣٩,٨
١٩٥٩/٥٨	٢٠٦٢	٥٣٢١	٣٨,٨
١٩٦٠/٥٩	٢١٠٩	٥٥٢٢	٣٨,٢
١٩٦١/٦٠	٢٢٠٥	٥٧٠٥	٣٨,٧
١٩٦٢/٦١	١٥٤٨	٥٧١٢	٢٧,١
١٩٦٤/٦٣	٢١٠٩	٦١٧٠	٣٤,٢
١٩٦٥/٦٣	٢٠٣٣	٦٢٣٣	٣٢,٦
١٩٦٦/٦٤	٢٣٢٥	٦٨٦٦	٣٣,٩
١٩٦٦/٦٥	٢٣٩٨	(١) ٥٠٢٠	٤٧,٧

(١) لا تتضمن الاتحاد السوفيتي

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز

المركزي للتبئة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٠١ .

ملحق رقم ٧٩

الرسم القياسي العام للإنتاج الصناعي بالجمهورية العربية المتحدة  
مقارنا ببعض الدول ( ١٩٥٩ = ١٠٠ )

١٩٦٥	١٩٦٤	
٢٨١٫٩	٢٦٠٫٨	الجمهورية العربية المتحدة
١١٦٫٧	١٠٤٫٤	الجزائر <sup>(١)</sup>
١١٧٫٨	١١٦٫٨	المملكة المغربية <sup>(١)</sup>
١٥٦٫٩	١٤٨٫٦	الهند
٢١٥٫٠	٢٠٦٫٧	اليابان
٢١٦٫٨	٢٠٢٫٧	الصين الوطنية (تايوان)
١٤٦٫٧	١٣٩٫٣	جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٢٥٫٧	١٢١٫٩	المملكة المتحدة
١٥٧٫١	١٥٠٫٠	إيطاليا
١٣٩٫٦	١٣٦٫٦	فرنسا
١٣٥٫٤	١٢٤٫٨	الولايات المتحدة الأمريكية
١٤٥٫٤	١٣٤٫٣	كندا
١٦٥٫٨	١٥٢٫٣	الاتحاد السوفيتي
١٤٣٫٢	١٣٣٫٣	تشيكوسلوفاكيا
١٩٢٫٠	١٧٧٫٩	يوغسلافيا
١٣٥٫٥	١٢٧٫٣	أستراليا

(١) الرقم القياسي للمناجم والمهاجر فقط .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ ، - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ص ٢٠٣ .



ملحق رقم ٨٠

# نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الإنتاج العالمى للبترول الخام

( ١٩٦٤ )

( ألف طن متري )

الدول	الإنتاج	%
السكويت	١٠٦٧١٩	٧ر٥٧
المملكة العربية السعودية	٨٥٧٩٨	٦ر٠٨
العراق	٦١٦٢٦	٤ر٣٧
ليبيا	٤١٤٧٦	٢ر٩٤
الجزائر	٢٦٢٢٧	١ر٨٦
قطر	١٠١٣٦	٠ر٧٢
الجمهورية العربية المتحدة	٦٣٥٤	٠ر٤٥
البحرين	٢٤٦١	٠ر١٧
المملكة المغربية	١٢٠	٠ر٠١
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٦٦٠٩	٢٦ر٧١
الاتحاد السوفيتى	٢٢٣٦٠٣	١٥ر٨٦
فنزويلا	١٧٨٢٣٠	١٢ر٦٤
إيران	٨٤٠٠٦	٥ر٩٦
كندا	٣٧٠٩١	٢ر٦٣
أندونيسيا	٢٣٣٣٢	١ر٦٥
المكسيك	١٦٥٣٥	١ر١٧
الأرجنتين	١٤٣٤٩	١ر٠٢
رومانيا	١٢٣٩٥	٠ر٨٨
المملكة المتحدة	١٢٩	٠ر٠١
دول أخرى	١٠٢٩ ٤	٧ر٣٠
المجملة	١٤١٠١٠٠	١٠٠ر٠٠

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦

الجهاز المركزى للتبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢٠٩

ملحق رقم ٨١

مقارنة نصيب الفرد من الدخل في بعض دول العالم في سنة ١٩٦٤

المنطقة والدولة	إجمالي الناتج المحلي بسر التكلفة مليون دولار	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي دولار	المنطقة والدولة	إجمالي الناتج المحلي بسر التكلفة مليون دولار	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي دولار
أفريقيا :			الولايات المتحدة	٥٧٦٧٥٨	٣٠٠٢
الجمهورية العربية المتحدة	٤٠٠١	١٣٨	أمريكا اللاتينية :		
الكنغو	١٠٤٣	٨٦	باربادوس	٨٦	٣٣٥
غانا	١٧٥١	٢٣٢	بوليفيا	٥٠٥	١٣٨
ساحل العاج	٧٧٣	٢٠٦	غيانا البريطانية	١٨١	٢٨٨
كينيا	٧٧٨	٨٥	كوستاريكا	٥٠٧	٣٦٥
ليبيريا	٢٦١	٢٥٠	الدومينكان	٧٤٦	٢١٦
ليبيا	٣٣٠	٢١٢	أكوادور	٩٤٩	١٩٥
المغرب	٢٢٢٣	١٧٢	جواتيمالا	١٢٢٧	٢٨٩
السنغال	٥٧١	١٦٨	هندوراس	٤٣٥	٢٠٨
جنوب أفريقيا	٩٩٤٣	٥٠٧	جاميكا	٧٦٢	٤٤١
روديسيا	٨٩٧	٢١٧	المكسيك	١٧٥١٠	٤٤٢
تانزانيا	٦٨٤	٦٨	نيكاراجوا	٤٤٣	٢٧٧
تونس	٨٤٠	١٨٤	بنما	٥٤٠	٤٥٦
أوغنده	٥٦٨	٧٧	بيرو	٣١٥١	٢٧٩
زامبيا	٦٧٢	١٨٧	بورتوريكو	٢٤٨٩	٩٦٣
أمريكا الشمالية :			ترينداد وتوباغو	٦٢٨	٦٦٢
كندا	٢٨٢٨٥	١٩٨٧	فنزويلا	٧٩٩١	٩٤٨

المصدر : زيادة السكان في ج . ع . م وتحدياتها للتسمية ، ، مرجع رقم

٢٠٠٦ / ٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ص ٢٧١ -

تابع ملحق رقم ٨١

مقارنة نصيب الفرد من الدخل في بعض دول العالم في سنة ١٩٦٤

المنطقة والدولة	إجمالي الناتج المحلي بسعر التسكفة	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي (دولار)	المنطقة والدولة	إجمالي الناتج المحلي بسعر التسكفة	نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي (دولار)
آسيا :			النمسا	٧٣١٥	١٠١٤
سيلان	١٤٥٨	١٢٣	دانمارك	٧٧٥٨	١٦٤٤
الصين الوطنية	٢٢٩٤	١٨١	النرويج	٥٦٩٣	١٥٤١
اليابان	٦٥٠٥٣	٦٧١	البرتغال	٢٠٣٤	٣٢٣
سوريا	٩٧٨	١٨٨	السويد	١٥٤١٩	٢٠١٣
			سويسرا	١١٧٦٦	٢٠٠٣
ماليزيا	١٥٩	١٩٤	المملكة المتحدة	٧٩٨١٤	١٤٧٢
نيبال	٦٦٦	٦٧	قبرص	٢٩٤	٥٠١
الفلبين	٤٦٢٨	١٤٨	فنلندة	٦٦٠٦	١٤٤٢
سنغافورة	٨٣٧	٤٦٠	اليونان	٤١٩١	٤٩٢
فيتنام	١٦٥٧	١٠٥	أيسلندة	٣٥٠	١٨٥١
أوروبا :			ايرلندة	٢٢٠٤	٧٧٤
بلجيكا	١٣٥٧٠	١٤٤٧	مالطا ، جزو	١٢٢	٢٧٦
فرنسا	٧٢٧١٩	١٥٢٣	أسبانيا	١٦٥٥٠	٥٢٨
ألمانيا الاتحادية	٨٦٤٢٩	١٥٤١	تركيا	٧٣٥٥	٢٣٦
إيطاليا	٤٢٢٨٢	٨٤٧	برلين الغربية	٣٢٧٤	١٤٩٣
لوكسمبرج	٥٧٠	١٧٣٧	استراليا	١٨٧٩٥	١٦٨٨
هولندا	١٥٠٥٠	١٢٤١	نيوزلندة	٤٥٣٨	١٧٤٩

ملحق رقم ٨٢

نصيب الفرد في اليوم من السعرات الحرارية والبروتين بالجمهورية العربية المتحدة  
مقارناً ببعض الدول ( ١٩٦٥ / ٦٤ )

الدول	السعرات الحرارية ( كالورى )	البروتين ( جرام )
الجمهورية العربية المتحدة	٢٩٣٠	٧٩
الأردن	٢٢٨٠	٥٦
اليابان	٢٢٢٠	٧٤
سيلان	٢١٨٠	٢٨
الهند	١٩٩٠	٥٠
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢٩٢٠	٨٠
المملكة المتحدة	٣٣٠٠	٩٠
الدانمارك	٣٣٣٠	٩٣
إيطاليا	٢٨١٠	٨٢
سويسرا	٣١٥٠	٩٠
يوغوسلافيا	٢١١٠	٩٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١٤٠	٩٣
كندا	٣٠٩٠	٩٥
الأرجنتين	٢٦٦٠	٧٧
أستراليا	٣١٦٠	٩٢

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ —  
١٩٦٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ٢٢٣ .



ملحق رقم ٨٣

الميزان التجاري للجمهورية العربية المتحدة

مقارناً ببعض الدول (١٩٦٦)

(مليون دولار أمريكي)

الدول	الواردات	الصادرات	الميزان
الجمهورية العربية المتحدة (١)	١٠٧٠	٦٠٥	٤٦٥-
تونس	٢٥٠	١٤٠	١١٠-
سوريا	٢٩٣	١٧١	١٢٢-
ألمانيا الاتحادية	١٨٠٢٣	٢ ١٣٥	٢١١٢+
الدانمارك	٣٠٠٣	٢٤٥٤	٥٤٩-
السويد	٤٥٧٢	٤٢٨٣	٢٨٩-
المملكة المتحدة	١٦٢١٧	١٤١٢٤	٢٠٩٣-
إيطاليا	٨٥٧١	٨٠٣١	٥٤٠-
فرنسا	١١٨٧٥	١٠٨٩٨	٩٧٧-
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٤٧٣	٣٠٠١٥	٤٥٤٢+
كندا	٩١٢٦	٩٥٠٧	٣٨١+
أستراليا	٣٢٠١	٣٠٦٦	١٣٥-
دول أخرى	٨٩٢٢٦	٧٧٠٧١	١٢١٥٥-
الجملة	١٩٠٩٠٠	١٨٠٥٠٠	١٠٤٠٠-

نصيب الجمهورية العربية المتحدة

من حجم التجارة العالمي (١٩٦٦)

(مليون دولار أمريكي)

الدول	حجم التجارة	%
الجمهورية العربية المتحدة (١)	١٦٧٥	٠ر٤
تونس	٣٩٠	٠ر١
سوريا	٤٦٤	٠ر١
ألمانيا الاتحادية	٣٨١٥٨	١٠ر٣
الدانمارك	٥٤٥٧	١ر٥
السويد	٨٨٥٥	٢ر٤
المملكة المتحدة	٣٠٣٤١	٨ر٢
إيطاليا	١٦٦٠٣	٤ر٥
فرنسا	٢٢٧٧٣	٦ر١
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٥٤٨٨	١٤ر٩
كندا	١٨٦٣٣	٥ر٠
أستراليا	٦٢٦٧	١ر٧
دول أخرى	١٦٦٢٩٧	٤٤ر٨
الجملة	٣٧١٤٠٠	١٠٠ر٠

(١) باعتبار الجنية المصري = ٢ر٣ دولار أمريكي .

المصدر : المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء ، يوليو ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .

ملحق رقم ٨٤

الرقم القياسي لأسعار الجملة بالجمهورية العربية المتحدة مقارناً ببعض الدول

(١٠٠ = ١٩٥٨)

الدول	١٩٦٥	١٩٦٦	الدول	١٩٦٥	١٩٦٦
الجمهورية العربية المتحدة	١١٣	١٢٢	الدانمارك	١١٥	١١٨
تونس	١٢٦	١٣٠	السويد	١٢٠	١٢٤
الهند	١٤٥	١٦٥	سويسرا	١٠٨	١١٠
اليابان	١٠٤	١٠٨	فرنسا	١٢١	١٢٣
إيران	١١١	—	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٢	١٠٥
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٠٧	١٠٩	كندا	١١٠	١١٤

الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالجمهورية العربية المتحدة مقارناً ببعض الدول

(١٠٠ = ١٩٥٨)

الدول	١٩٦٥		١٩٦٦	
	جميع المواد	المواد الغذائية	جميع المواد	المواد الغذائية
الجمهورية العربية المتحدة	١.١٨	١٣٩	١٢٨	١٥٤
الجزائر (١)	١.٠٥	١٠٧	١٠٣	١٠١
العراق	١.٠٨	١١٧	١١٤	١٢٦
تونس	١.١٤	١١٥	١١٩	١١٩
الهند	١.٤٣	١٤٥	١٥٩	١٦٥
إيران	١.٣٥	١٤٩	١٣٤	١٤٧
سيلان	١.٠٧	١٠٢	—	—
اليابان	١.٤٢	١٤٨	—	—
المملكة المتحدة	١.٢١	١٠٩	١٢٦	١١٣
إيطاليا	١.٢٩	١٢٤	١٣٢	١٢٦
فرنسا	١.١١	١١١	١١٤	١١٤
بولندا	١.٠٩	١١٤	١١١	١١٦
الدانمارك	١.٣٤	١٣٦	١٤٢	١٤٤
السويد	١.٣٥	١٣٩	١٣٤	١٤٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١.٠٩	١٠٧	١١٢	١١٢
كندا	١.١١	١١١	١١٥	١١٨
أستراليا	١.١٦	١٢٠	١١٩	١٢٢

(١) أساس عام ١٩٦٤

المصدر: المؤشرات الإحصائية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٥٢ - ١٩٦٦، الجهاز

المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، يوليو ١٩٦٧، ص ٢٢١.

## مراجع عربية

- ١- مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية: التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية
- ٢- د . حسين عمر : الدخل والتنمية الاقتصادية .
- ٣- د . زكريا احمد نصر : النظام الاقتصادى : مقدمة لدراسة الاقتصاد
- ٤- د . رفعت المحجوب : الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول
- ٥- د . محمد حامد دويدار : محاضرات فى اقتصاديات التخطيط الاشتراكى
- ٦- وزارة الصناعة : مشروع السنوات الخمس الاولى للصناعة وبرنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة
- ٧- د . محمد لبيب شقير : محاضرة عن التخطيط الإقليمى
- ٨- شارل بتليم : التنمية والتخطيط
- ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله
- ٩- د . احمد حسنى : نماذج التخطيط الاقتصادى
- ١٠- وزارة التخطيط : مقترح بالاتجاهات العامة للخطة الثانية
- ١١- د . احمد حسنى : المفاهيم الأساسية فى التخطيط
- ١٢- د . احمد حافظ الجموعينى : تقييم التغير فى المخزون السلمى لأغراض الحسابات القومية
- ١٣- وزارة التخطيط : إطار الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٥/٦٠
- ١٤- د . محمود احمد الشافعى : اسس ومبادئ التخطيط
- ١٥- د . على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية
- ١٦- د . محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية
- ١٧- وزارة التخطيط : التقدم فى ظل التخطيط
- ١٨- د . رفعت المحجوب : الاشتراكية العربية
- ١٩- مجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج : الاقتصاد المصرى - هيكله وتطوره
- ترجمة د . زكريا أحمد نصر

- ٢٠- البنك الاهلى المصرى : الكتاب التذكارى ، ١٨٩٨-١٩٤٨
- ٢١- د. حسين همى : اقتصاديات الدخل القومى
- ٢٢- د. محمود امين انيس : تقدير الدخل القومى والإنفاق العام فى مصر ، ١٩٢٩-١٩٤٥
- ٢٣- د. حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث
- ٢٤- د. رفعت المحجوب : التجربة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة
- ٢٥- مصلحة الاستعلامات : الميثاق الوطنى
- ٢٦- د. يحيى الجمل : تاريخ الفكر الاشتراكى وموقف الاشتراكية العربية
- ٢٧- د. محمد مظلوم حمدى : لمحات فى اقتصادنا المعاصر
- ٢٨- البنك الادلى المصرى : تقييم نمو مصر الاقتصادى ، ١٩٦٣/٥٢
- ٢٩- المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى : بيان نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط  
عن الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية  
والاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٦٥-١٩٦٥
- ٣٠- السيد / على صبرى : سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الاولى
- ٣١- معهد التخطيط القومى : الإطار المبدئى لتخطيط القوى العاملة فى السنوات ١٩٦٥-١٩٨٠
- ٣٢- المكتب الاحصائى للأمم المتحدة: نشرة المكتب عن الفترة ١٩٥٤-١٩٦٢
- ٣٣- وزارة التخطيط : تقرير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ٦٥-١٩٦٦
- ٣٤- النشرات الإحصائية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء



## REFERENCES

- 1 — M.L. Seth : *"Theory and Practice of Economic Planning"*.
- 2 — C.B. Kindelberger : *"Economic Development"*.
- 3 — R. Nurkse : *"Problems of Capital Formation in Under-Developed Countries"*.
- 4 — H. Omar : *"Economics of Development"*.
- 5 — T. Veblen : *"The Theory of The Leisure Class"*.
- 6 — J.A. Schumpeter : *"The Theory of Economic Development"*.
- 7 — A.A. Lerner : *"Essays in Economic Analysis"*.
- 8 — E.H. Chamberlain : *"Monopoly and Competition"*.
- & others
- 9 — A.A. Lerner : *"Economics of Control"*.
- 10 — J.E. Meade : *"An Introduction to Economic Analysis & Policy."*
- 11 — J.R. Hicks : *"The Social Framework"*.
- 12 — A. Bishop : *"Economics of Advertising"*.
- 13 — Ch. Bettelheim : *"L'Economie Soviétique"*.
- 14 — United Nations : *"Basic Principles and Experience of Industrial Development Planning in The Soviet Union"*.
- 15 — L. Klein : *"Keynesian Revolution"*.
- 16 — A.A. Herschman : *"Strategy of Economic Development"*.
- 17 — W.A. Lewis : *"The Theory of Economic Growth"*.
- 18 — K. Mandelbaum : *"The Industrialisation of Backward Areas"*.
- 19 — J. Viner : *"International Trade and Economic Development"*.
- 20 — M. Dohb : *"Political Economy of Capitalism"*.
- 21 — J. Eaton : *"Political Economy — A Marxist Text book"*.
- 22 — M. Dobb : *"On Economic Theory and Socialism"*.
- 23 — O. Lange : *"Political Economy of Socialism"*.
- 24 — P. Sweezy : *"The Theory of Capitalist Development"*.
- 25 — P. Sweezy : *"Socialism"*.

- 26 — R. Stone : *"Functions and Criteria of Social Accounting"*.
- 27 — P. Baran : *"The political Economy of Growth"*.
- 28 — Colin Clark : *"Conditions of Economic Progress."*
- 29 — M. Dobb : *"Some Aspects of Economic Development"*.
- 30 — E.D. Domar : *"Essays in The Theory of Growth."*
- 31 — A.H. Hansen : *"Public Enterprise and Economic Development."*
- 32 — B. Higgins : *"Economic Development : Principles, Problems and Policies"*.
- 33 — K.K. Kurihara : *"The Keynesian Theory of Economic Development"*.
- 34 — Das Gupta : *"Keynesian Economics and Under-developed Countries"*.
- 35 — U.K.R.V. Rao : *"Investment, Income and Multiplier in Under-developed Countries"*.
- 36 — V.B. Singh : *"Keynesian Economics in Relation to Under-developed Countries"*.
- 37 — W.W. Rostow : *"The Stages of Economic Growth"*.
- 38 — Ch. Bettelheim : *"Studies in the Theory of Planning"*.
- 39 — Ch. Bettelheim : *"Some Basic Planning Problems"*.
- 40 — U.N.O. : *"Analysis and Projections of Economic Development — Introduction to the Techniques of Programming"*.
- 41 — E.C.A.F.E. : *"Economic Development and Planning"*.
- 42 — J. Tinbergen : *"Centralisation and Decentralisation in Economic Planning"*.
- 43 — M.F. Milikan (Ed.) : *"Investment Criteria and Economic Growth"*.
- 44 — A.K. Sen : *"Choice of Techniques : An Aspect of the Theory of Planned Economic Development"*.
- 45 — K.N. Raj : *"Employment Aspect of Planning in the Under-Developed Countries"*.

# محتويات الكتاب

صفحة

## الجزء الاول

( ١ )

### نظرية التخطيط الاقتصادي

مقدمة :

٩

#### الفصل الاول : التخلف الاقتصادي

- ١ - العناصر الأساسية لتخلف الاقتصادى ٢ - توطن التخلف
- الاقتصادى ودرجاته ٣ - التفسير التاريخى لأوضاع التخلف
- ٤ - نظرة جديدة إلى مشكلة التخلف والفقير ٥ - النظرية الفرية
- للتنمية الاقتصادية ٦ - تعريف التنمية الاقتصادية وبعض
- مفاهيمها الأساسية .

٣٠

#### الفصل الثانى : تحديات التنمية الاقتصادية

- ١ - بعض عوائق التنمية ٢ - مشكلة تكوين رأس المال
- ٣ - التخلف التكنولوجى .

٤٨

#### الفصل الثالث : اساليب التنمية الاقتصادية

- ١ - الأسلوب التلقائى فى التنمية فى ظل الرأسمالية الفرية
- ٢ - تلقائية التنمية عديمة الجدوى فى المجتمعات المتخلفة
- ٣ - دور الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية
- ٤ - أسلوب التخطيط الرأسمالى ٥ - أسلوب التخطيط الاشتراكى
- ٦ - خصائص الاقتصاد الاشتراكى .

#### الفصل الرابع : تخطيط التنمية الاقتصادية

- ١ - تاريخ التخطيط ٢ - مفهوم أسلوب التخطيط ٣ - تعريف التخطيط
- ٤ - معنى الخطة الاقتصادية ٥ - أساسيات منهاج وضع الخطة .

صفحة

١١٢

## الفصل الخامس : أنواع التخطيط

- ١ - التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل ٢ - التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي
- ٣ - التخطيط التوجيهي والتخطيط الآمر ٤ - تخطيط طويل المدى ومتوسط المدى وقصير المدى ٥ - تخطيط قطاعي وتخطيط عام
- ٦ - تخطيط أميل وتخطيط مساعد ٧ - التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي ٨ - التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي
- ٩ - التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي
- ١٠ - التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي ١١ - التخطيط المادي والتخطيط المالي
- ١٢ - التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة .

## الفصل السادس : التخطيط الرأسمالي والتخطيط الاشتراكي

١٢٦

- ١ - التخطيط الرأسمالي ٢ - التخطيط الاشتراكي .

## الفصل السابع : مستلزمات التنمية والتخطيط

١٦٧

- ١ - أهداف النضال ٢ - المتطلبات الأساسية للتنمية
- ٣ - مستلزمات التخطيط الاشتراكي

## الفصل الثامن : تقدير أسلوب التخطيط

١٨٢

- ١ - ماهية أسلوب التخطيط ٢ - السمات العامة لأسلوب التخطيط الاشتراكي
- ٣ - نقد أسلوب التخطيط الاشتراكي
- ٤ - تقدير أسلوب التخطيط الاشتراكي .

## الفصل التاسع : مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية

٢١٤

- ١ - قيمة الإنتاج ٢ - مستلزمات الإنتاج ٣ - القيمة المضافة ( الدخل ) ٤ - طائد العمل ( الأجور )
- ٥ - موائد الملكية ٦ - الإنفاق القومي .



صفحة

**الفصل العاشر : مفاهيم عناصر الخطة الاقتصادية ( تابع )**

٢٢٧

- ٧ - الاستثمار ٨ - الاستهلاك ٩ - المدخرات ١٠ - العمالة
- ١١ - التجارة الخارجية ١٢ - الكفاية الإنتاجية .

**الفصل الحادى عشر : التخطيط والتنفيذ والمتابعة**

٢٦٨

- ١ - إعداد إطار الخطة العامة للدولة ٢ - تنفيذ أهداف الخطة
- ٣ - متابعة تنفيذ أهداف الخطة ٤ - دور جهاز التخطيط المركزى
- ٥ - دور أجهزة التنفيذ فى الدولة ٦ - مقومات نجاح التخطيط والتنفيذ

**الجزء الثانى**

**التطبيق العملى**

**تجربة التخطيط الاقتصادى العربى**

**الفصل الثانى عشر : تغلف الاقتصاد العربى**

٢٩٩

- ١ - الضغط السكانى على الموارد المتاحة ٢ - التخصص فى النشاط
- الزراعى ٣ - التبعية الاقتصادية .

**الفصل الثالث عشر : تغلف الاقتصاد العربى ( تابع )**

٣٢٥

- ١ - الدخل القومى كقياس لتقديم الاقتصادى ٢ - تطور الدخل القومى
- ٣ - الضالة النفسية لمتوسط دخل الفرد ٤ - سوء توزيع الدخل .

**الفصل الرابع عشر : الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكى**

٣٣٩

( الفترة الأولى لتحول ١٩٦٠/٥٢ )

- ١ - الإصلاح الزراعى ٢ - خلق المناخ الملائم لتشجيع حركة التصنيع
- ٣ - دعم الأسلوب التعاونى ٤ - تكوين نواة القطاع العام .

صفحة

**الفصل الخامس عشر : الملامح الأساسية لسنوات التحول الاشتراكي**  
( الفترة الثانية لتحول ١٩٦٥/٦٠ )

- ١ - اطراد نمو القطاع العام ٢ - قيام تنظيمات اقتصادية مستحدثة
  - ٣ - العدالة التوزيعية ٤ - الاخذ بأسلوب التخطيط الشامل
  - ٥ - المقومات الأساسية لمرحلة التحول ٦ - معالم الفكر الاشتراكي
- المري

**الفصل السادس عشر : تطور الاقتصاد القومي**  
( في الفترة الاولى لتحول ١٩٦٠/٥٢ )

- ١ - التخطيط الجزئي للتنمية الاقتصادية ٢ - تطور الدخل القومي
- ٣ - قيمة الإنتاج القومي ٤ - الاستثمارات المبنية ٥ - السياسة
- الاقتصادية ٦ - تطور ميزان المدفوعات ٧ - الحطة الخمسية للصناعة

**الفصل السابع عشر : تطور الاقتصاد القومي في ظل التخطيط الشامل**  
( الفترة الثانية لتحول ١٩٦٥/٦٠ )

- ١ - التحول من التخطيط الجزئي إلى التخطيط الشامل ٢ - أسلوب
- التخطيط الشامل ٣ - كيفية تطبيق التخطيط الشامل
- ٤ - عوامل النجاح في التخطيط الاقتصادي المري
- ٥ - أهداف الحطة الخمسية الاولى ( ١٩٦٥/٦٠ ) ٦ - نتائج تنفيذ
- أهداف الحطة الخمسية الأولى

**الفصل الثامن عشر : تقييم الحطة الخمسية الاولى**  
( ١٩٦٥/٦٠ )

- ١ - تطور حجم السكان في سنوات الحطة
- ٢ - ارتفاع المستوى المعيشي ٣ - زيادة أهمية الصناعة
- ٤ - التركيز على التنمية الزراعية ٥ - التوسع في الخدمات
- ٦ - عدالة التوزيع ٧ - تحقيق العمالة الكاملة

ملحق

٤٢٩

الفصل التاسع عشر : تقييم الخطة الخمسية الأولى  
( أهداف عناصر الخطة ) ١٩٦٥/٦٠

- ١ - أهداف الاستثمار ٢ - أهداف الإنتاج ٣ - أهداف الدخل
- ٤ - أهداف العمالة والأجور ٥ - أهداف الاستهلاك ٦ - أهداف
- الإدخار ٧ - أهداف التجارة الخارجية .

٤٦٥

مذكرة رقم ١ : التشريعات المنظمة للتخطيط الاشتراكي  
في الجمهورية العربية المتحدة ( ١٩٦٤ / ٥٢ )

٤٨٩

مذكرة رقم ٢ : التطورات الحديثة في تنظيم الاقتصاد القومي  
في ظل التخطيط الشامل

٥٠٣

مذكرة رقم ٣ : التخطيط على ضوء الميثاق

٥٠٩

مذكرة رقم ٤ : القوانين والقرارات الجمهورية

٥٦٣

المجموعة الأولى للملاحق الإحصائية

٦٠٣

المجموعة الثانية للملاحق الإحصائية

٦٥١

المجموعة الثالثة للملاحق الإحصائية

٦٧١

مراجع

٦٧٥

محتويات الكتاب

طبعة دار نشر الثقافة  
١٩٨٤م - دمشق - سورية











 Bibliotheca Alexandrina



0939727